المجموع الواضح

في رد منهج وأصول فالح

تأليف

فضيلة الشيخ العلامة

ربيع بن هادي عمير المدخلي

رئيس قسم السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمد لله رب العالَمين، والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه، ومن اتبع هداه إلَى يوم الدين.

أما بعد:

فإنَّنِي اطلعت على ما قام به الشيخان: عبيد الْجَابري ومُحمد هادي الْمَدخلي -حفظهما الله- من البيان الْمُتعلق بـ: «توفيق الأزهري، وأبِي مالك العدنِي». من أجل ما صدر منهما من الغلو فِي حق الشيخ فالِح الْحَربِي -حفظه الله-، وإنِّي لأؤكد ما ورد فِي بيانهما، وأضيف:

إنه على الْمَسئولين بشبكتَي: «أنا السلفي» و«الأثري» أن يتقوا اللَّه فِي أنفسهم وفِي الْمَنهج السلفي الذي ناله من التشويه وشَماتة الأعداء الأمر الذي لا يطاق؛ بسبب كتابات أناس مَجهولين لا تُعرف عقائدهم ولا مناهجهم ولا سيرهم ولا أخلاقهم باسم السلفية والسلفيين.

وأصبحوا يطاردون السلفيين عن حياضهم ويشنون عليهم حَملات الطعون والاتِّهامات الْخَطيرة بالتمييع وغيره واعتبارهم وراث ابن سبأ؛ إلَى جانب السباب الْمُقذع الذي لا يصدر إلا مِمَّن لا يَخشى اللَّه ولا يراقبه، ويبعد صدور هذه الشناعات والرذائل من السلفيين.

هذا إلَى جانب اعتبارهم الْحَق باطلًا والباطل حقًّا، واعتبارهم الغلو الشنيع حقًّا وعدلًا عند كثير منهم، واعتبار ألفاظ: الْمُنقذ، والجهبذ، وشاهد عصره، وحاوي العلوم والفنون، وأعرف الناس بالْمَنهج السلفي، وأعلم الناس بِخبايا الْحِزبية، هكذا بصيغتَي التفضيل.

ويدرك الواقف على كلامهم أنَّهم يُحاولون إسقاط علماء السنة ووضعهم فِي سلة المهملات.

فعلى الْمَسئولين عن الشبكتين الْمَذكورتين أن يُخبروا أهل العلم بأسْمائهم

وأسْمَاء آبائهم وأنسابِهم ؛ ليقولوا فيهم كلمة الْحَق التي يستحقونَها ، ولا يَجوز لَهم إخفاؤها ولا إخفاء أصحابها .

وإن لَم يقم الْمَسئولون عن الْمَوقعين بِمَا يَجب عليهم وبِما سبق طلبه فسنقوم بتحذير الناس من هذين الْمَوقعين .

وعلى الشيخ فالِح أن يقوم بواجبه الذي افترضه اللَّه عليه فِي إنكار هذا المنكر الذي أقام الدنيا وأقعدها بسببه .

فيجتهد فِي معرفة أسْمَائهم وينتقد ألفاظهم الَّتي بالغوا فِي الغلو بها ، وأن يُحذر منهم بأعيانهم التحذير البليغ الذي تبرأ به ذمته وعرضه .

وفق اللَّه الْجَميع لِما يُحبه ويرضاه ، وحَمى الْمَنهج السلفي من كل أذى وضر .

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

٢٣ محرم ١٤٢٥هـ

مكة المكرمة

(٢)

أئمة الجرح والتعديل هم
حماة الدين من كيد الملحدين
وضلال المبتدعين وإفك الكذابين

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله، والصلاة والسلام على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومَن اتبع هُدَاه.

أما بعد:

فقد اطلعت على تعقيب يغلب على ظنِّي -غلبة تقرب من اليقين- أنه لأحد الْمُتَعَالِمين الْمَغرُورين؛ ألا وهو فاروق الغيثي الذي أعرفه، وأعرف مَنْ حَرَّضَه ومَنْ وراءه، ألا وهو فالح الحربِي، ويُمكن إلَى حَدٍّ بعيد أنه أمَدَّه بِمَعلومَات فاشلة؛ ليجعله كبش فداء كما يُقَال.

*** ولِي على تعيين هذا الْمُتَعَالِم أدلة:**

الأول: أنه كان قد اتصل بِي، وفِي خلال اتصاله صَرَّحَ لِي بأنه سَيتَعَقَّب نصيحتِي للشيخ فلان.

الثاني: أنه قد جَاءنِي تعقيبه، وفِي طليعته: أمَّا بعد؛ فهذا كَمَا وعدتكم التعقيب[1] على مُذكرتكم الثانية الَّتِي أرسلتم بها إلَى الشيخ فلان بن فلان -حفظه الله-، والْمُؤرَّخَة فِي مُحَرَّم (١٤٢٥هـ). ولكنه وَقَّعَ عليها بغير اسْمِهِ.

الثالث: أنه خلال اتصاله بِي عَرَض عَلَيَّ نصًّا من كلام الذَّهَبِي فِي الْمُوقظة يتعلق بالرِّوَاية عن أهل البدع؛ لأبيِّن له معناه، فبينتُ له معناه الصحيح، وكان هذا البيان مُخَالفًا لِمَا تَوَهَّمَه من هذا النص.

ثُمَّ جَاءنِي هذا النصُّ بعينه فِي تعقيبه هذا الذي أقوم بِمُنَاقشته.

فإن اقتنع القُرَّاءُ بِمَا قلته وبِمَا ذكرته من أدلة فذاك؛ وإلَّا فإننا قد تعودنا -مع الأسف!!- من بعض الناس التعنت والشك والتشكيك فِي اليقينيَّات، وسوف

---

(١) مع الأسف أنه لَمْ يَتَعَقَّب كلامي، وإنَّمَا ذَهَبَ يَحُوم حوله من بعيد، وذَهَبَ يشغل نفسه بِمَا يَضُرُّه ويسقطه، وهو الْحَط من علوم الْحَديث وأئمة الْجَرح والتعديل.

نقول ونعتقد أن هذا لا يضيرنا ؛ لأنَّ هدفنا الأول هو دَحض إساءات وأباطيل أهل الفتَن، وبيان فساد أصولِهم.

ثُمَّ الذب عن منهج أهل السنَّة وأصُولِهِم العظيمة الَّتِي لا يقوم الإسلام إلَّا بِهَا، وإبراز مكانة عُلَمَاء الْحَدِيث والْجَرح والتعديل، الذين حفظ اللَّه بهم دينه، والذب عنهم.

ونعتقد أنَّ هذا من الوَاجبات علينا، وقد وَفَّقَنَا اللَّه للقيام به، أرجو من اللَّه الْجَزَاء الْحَسَن عليه.

* أقول:

وإنَّ من عَجَائب هذا الْمُتَعَالِم: حَطه الكثير على أئمَّة الْحَديث والتقليل من شأنِهم وشأن علم الْجَرح والتعديل، فلا أئمَّة الْحَديث ولا أئمَّة الْجَرح والتعديل أهل وأكفاء للكلام فِي أهل البدع، ولا قواعد الْجَرح والتعديل تتناول أهل البدع والضلال.

ومن الْمُنَاسب هنا أن أقَدِّمَ بين يدي مناقشة أباطيله لَمْحَةً عن مَكَانة أئمَّة الْحَديث، ثُمَّ أدلف إلَى مناقشة أباطيله؛ لأبيِّنَ زيفها لطلاب الْحَقِّ من أولِي النهى.

* فأقول:

إنَّ اللَّه بعث مُحَمَّدًا ﷺ بالْهُدَى ودين الْحَقِّ؛ لِيُظهره على الدِّين كلِّه ولو كره الكافرون.

وإنَّ أسعدَ الناس بِهَديه واتباعه وحبِّه وموالاته ونصرة ما جاء به من الْحَقِّ: هم صحابته الكرام، ومن اتبعهم بإحسان من القرون الْمُفَضَّلة، ومَنْ سَلَكَ سبيلَهم، وترَسَّمَ خُطَاهُم إلَى يوم الدِّين.

ثم إنَّ مَنْ يدرس أحوال السَّابقين واللاحقين من الفِرق الْمُنتَسبة إلَى أمَّة مُحَمَّد ﷺ، ويدرُس مناهجَهم وعقَائدهم وأفكارَهم بإنصاف وفهم وتَجَرُّد؛ يَجد أنَّ أهلَ الْحَديث هُمْ أشَدُّ الناس اتباعًا وطاعةً وتعَلُّقًا وارتباطًا بِمَا جاءهم به نبيُّهم مُحَمَّد ﷺ كتابًا وسنَّة: فِي عَقَائدهم، وعبَادَاتِهم، ومُعَامَلاتِهم، ودَعوَتِهم، واستدلالِهم، واحتجاجهم.

وهُمْ على غاية من الثقة والطمأنينة بأنَّ هذا هو الْمَنهَج الْحَق، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه الطريقُ السليم، والصِّرَاطُ الْمُستَقيم؛ وما عدا ذلك من الْمَنَاهج والسُّبل فأمرٌ لَمْ يشرعه اللَّه، ولَمْ يَرْضَ به، ولا يُؤدِّي إلَّا إلَى الْهَلاك والعطب.

فَمَنْ هُمْ أهل الْحَديث إذن؟

هُمْ مَنْ نَهَجَ نَهْج الصَّحَابة والتابعين لَهُم بإحسان فِي التمَسُّك بالكتاب والسنَّة، والعَضِّ عليهما بالنواجذ، وتقديْمهما على كلِّ قول وهدي، سواء فِي العقائد، أو العبادات، أو الْمُعَاملات، أو الأخلاق، أو السياسة والاجتماع.

فهم ثابتون فِي أصول الدِّين وفروعه على ما أنزله اللَّه وأوحاه على عبده ورسوله مُحَمَّد ﷺ.

وهُم القائمون بالدَّعوَة إلَى ذلك بكل جد وصدق وعزم.

وهُم الذين يَحملون العلم النبوي، وينفون عنه تَحريف الغالين، وانتحال الْمُبطلين، وتأويل الْجَاهلين.

فَهُم الذين وَقَفُوا بالْمرصَاد لكُلِّ الفرق الَّتِي حَادَتْ عن الْمَنهَج الإسلامي: كالْجَهميَّة، والْمُعتزلة، والْخَوَارج، والرَّوَافض، والْمُرجئة، والقدريَّة، وكل مَنْ شَذَّ عن منهج اللَّه، واتبع هَوَاه فِي كلِّ زمان ومكان، لا تأخذهم فِي اللَّه لومة لائم.

هُم الطائفة الَّتِي مَدَحَهَا رَسُولُ اللَّه ﷺ وزَكَّاهَا بقوله: **«لا تزَال طَائفَةٌ مِنْ أمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهرين، لا يَضُرُّهُم مَنْ خَذَلَهُم ولَا مَنْ خَالَفَهُم حتَّى تقوم السَّاعَة»**[1].

هُم الفرقة الناجية الثابتة على ما كان عليه رَسُولُ اللَّه ﷺ وأصحابه، الذين ميَّزَهُم رَسُولُ اللَّه ﷺ وحَدَّدَهُم عندما ذكر أنَّ هذه الأمَّة ستفترق إلَى ثلاث وسبعين

---

(١) حديث صحيح: رواه الإمام مسلم فِي صحيحه (٣/ ١٥٢٣)، والإمام أحْمَد فِي الْمُسند (٥/ ٢٧٨-٢٧٩)، والإمام أبو داود في السنن (٣/ ٤)، والإمام الترمذي في السنن (٤/ ٤٢٠)، والإمام ابن ماجه في السنن (١/ ٤-٥)، والْحَاكم فِي الْمُستدرك (٤/ ٤٤٩-٤٥٠)، والطبراني فِي الْمُعجَم الكبير (٧٦٤٣)، والطيالسي في الْمُسنَد (ص٩٤)، برقم (٦٨٩).

انظر: الصحيحة للعلامة الألباني (٢٧٠، ١٩٥٥).

فرقة كلها فِي النار إِلَّا واحدة، فقيل: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «مَنْ كَانَ عَلَى مَا أنا عَلَيه وأَصْحَابِي».

لا نقول ذلك مُبَالغةً ولا دعاوى مُجَرَّدة، وإِنَّمَا نقولُ الواقعَ الذي تشهد له نصوصُ القرآن والسنَّة، ويشهد له التاريخ، وتشهد به أقوالُهم، وأحوالُهم، ومُؤلفاتُهم.

هُم الذين وضعوا نصب أعينهم قول اللَّه تعَالَى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

فكانوا أشدَّ بُعْدًا عن مُخَالفة أمر رسول اللَّه ﷺ، وأبعَدَهُمْ عن الفتَن.

وهُم الذين جَعَلوا دستورهم: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. فَقَدَّرُوا نصوص القرآن والسنَّة حق قدرها، وعَظَّمُوهَا حق تعظيمها؛ فَقَدَّمُوهَا عَلَى أقوال الناس جَميعًا، وقَدَّمُوا هديها على هَدي الناس جَميعًا، واحتكموا إليها فِي كل شيء عن رضًا كامل، وصدور مُنشرحَة، بلا ضيق ولا حَرَج، وسَلَّمُوا لله ولرسوله التسليم الكامل فِي عقائدهم، وعبَادَاتِهم، ومُعَاملاتهم.

هُم الذين يَصْدُقُ فيهم قول الله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

هُمْ بعد صَحَابة رسول اللَّه جَميعًا -وعلى رأسهم الْخُلَفَاء الرَّاشدون- سَادة التابعين، وعلى رأسهم: سعيد بن الْمُسيب (ت بعد٩٠هـ)، وعروة بن الزبير (ت٩٤هـ) وعلي بن الْحُسَيْن زين العابدين (ت ٩٣هـ)، ومُحَمَّد بن الْحَنفية (ت بعد ٨٠هـ) وعبيد اللَّه ابن عبد اللَّه بن عُتبة بن مَسْعُود (ت ٩٤هـ أو بعدها)، وسَالِم بن عبد اللَّه بن عمر (ت ١٠٦هـ) والقاسم بن مُحَمَّد بن أبِي بكر الصِّدِّيق (ت ١٠٦هـ)، والْحَسَن البصري (ت ١١٠هـ)، ومُحَمَّد بن سيرين (ت ١١٠هـ)، وعمر بن عبد العزيز (ت ١٠١هـ)، ومُحَمَّد بن شهاب الزهري (ت ١٢٥هـ).

ثُمَّ أتباع التابعين، وعلى رأسهم: مالك (ت ١٧٩ه)، والأوزاعي (ت ١٥٧ه) وسفيان بن سعيد الثوري (ت ١٦١ه)، وسفيان بن عُيَينة (ت ١٩٨ه)، وإسْمَاعيل ابن عُلية (ت ١٩٣ه)، والليث بن سعد (ت ١٧٥ه).

ثم أتباع هؤلاء، وعلى رأسهم: عبد اللَّه بن الْمُبَارك (ت ١٨١ه)، ووكيع بن الْجَرَّاح (ت ١٩٧ه)، والإمام مُحَمَّد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ه)، وعبد الرَّحْمَن بن مهدي (ت ١٩٨ه)، ويَحيَى بن سعيد القَطَّان (ت ١٩٨ه)، وعَفَّان بن مسلم (ت ٢١٩ه).

ثم تلاميذ هؤلاء الذين سلكوا منهجهم، وعلى رأسهم: الإمام أحْمَد بن حنبل (ت ٢٤١ه)، ويَحيَى بن معين (ت ٢٣٣ه)، وعلي بن الْمَدينِي (ت ٢٣٤ه).

ثم تلاميذهم: كالبخاري (ت ٢٥٦ه)، ومسلم (ت٢٦١ه)، وأبِي حَاتِم (ت ٢٧٧ه)، وأبِي زُرعَة (ت ٢٦٤ه)، وأبِي داود (ت ٢٧٥ه)، والترمذي (ت ٢٧٩ه)، والنسائي (٣٠٣ه).

ثم مَن جرى مَجْرَاهُم فِي الأجيال بعدهم: كابن جرير (ت ٣١٠ه)، وابن خُزيَمَة (ت ٣١١ه) والدَّارَقطنِي (ت ٣٨٥ه) فِي زمنه، والْخَطيب البغدادي (ت ٤٦٣ه)، وابن عبد البر النمري (ت ٤٦٣ه)، وعبد الغني الْمَقدسي (ت٦٠٠ه)، وابن قُدَامَة (ت٦٢٠ه)، وابن الصَّلاح (ت٦٤٣ه)، وابن تيميَّة (ت ٧٢٨ه)، والْمِزِّي (ت ٧٤٣ه)، والذَّهَبِي (ت ٧٤٨ه)، وابن كثير (ت ٧٧٤ه)، وأقران هؤلاء فِي عُصُورهم، ومَنْ تلاهم واقتفى أثرهم فِي التَّمَسُّك بالكتاب والسنَّة إلَى يومنا هذا.

ولَهُم مؤلفات فِي نصرة العقيدة الصحيحة الْمُستَمَدَّة من الكتاب والسنَّة وما كان عليه الصَّحَابة والتابعون[1].

*** وهذه الْمُؤَلفات كثيرة لا تُحصى، أذكر منها ما يأتي:**

١- الرَّدُّ على الْجَهميَّة: للإمام أحْمَد.

---

(١) هذه اللَّمْحَة إلَى هنا أخذتُهَا من مُقَدِّمة كتابِي: «مكانة أهل الْحَديث».

٢- السنَّة: لعبد اللَّه بن أحْمَد.

٣- الإيْمَان: لابن أبِي شيبة.

٤- الإيْمَان: لأبي عُبيد.

٥- خلق أفعال العباد: للبخاري، وضمن كتابه الصَّحيح: كتاب الإيْمَان، وكتاب التوحيد، وكتاب الاعتصام.

٦- وكتاب السنَّة: للخلال -جامع علم أحْمَد- فِي ثلاث مُجَلَّدَات.

٧- كتاب الرد على الْجَهميَّة، وكتاب الرد على بشر الْمِرِّيسي: كلاهُمَا لعثمان ابن سعيد الدارمي.

٨- وكتاب السنَّة: للأثرم.

٩- وكتاب الشريعة: للآجري.

١٠- والسنَّة: لابن أبِي عاصم.

١١-والسنَّة: لابن شاهين.

١٢- والاستقامة: لِحشيش بن أصرم.

١٣- وكتاب التوحيد: لابن خُزيَمة.

١٤- والإيْمَان: لابن منده، والتوحيد له.

١٥- وكتاب الإيْمَان بالقدر، وكتاب الأسْمَاء والصِّفات: لأبِي بكر أحْمَد بن إسحاق الْمَشهُور بالصبغي.

١٦- وكتاب السنَّة: لأحْمَد بن مُحَمَّد العسال.

١٧- وكتاب الصفات.

١٨- وكتاب النزول.

١٩- وكتاب الرؤية. الثلاثة للإمام الدَّارَقُطني.

٢٠- والإبانة الكبرى.

٢١- والإبانة الصغرى.

٢٢-والسنَّة. ثلاثتها لابن بَطَّة العكبري.

٢٣- وشرح أصول السنَّة: للإمام اللالكائي.

٢٤-والْحُجَّة فِي بيان الْمَحَجَّة: لأبي القاسم التيمي.

٢٥- وكتاب الصفات: فِي جزأين لعبد الغنِي الْمَقدسي.

٢٦- ومُؤلفات كثيرة للإمام ابن تيميَّة وتلميذه ابن القيم.

وتتابعت تآليفهم فِي خدمة السنَّة والعقيدة إلَى يومنا هذا.

فَهُم -والْحَمْدُ لله- سَادة الأمَّة وقادتُهَا فِي الْحَديث، والرِّجَال، والعقيدة، والفقه، وهُم الذَّابون عن دين اللَّه عقيدة وشريعة، والقَامِعُون لأهل الإلْحَاد وأهل البدع فِي كل زمان ومكان.

وقَدْ أحصيتُ فِي كتابِي: «جَمَاعَة واحدة لا جَمَاعَات» لأهل الْحَديث والسنَّة فِي هذا العصر حَوَالي خَمسين ومائة كتاب فِي الرد على الْمَلاحدة وأهل البدع من الرَّوَافض وغيرهم من أهل الضلال.

وهذا غَيضٌ من فيض جهادهم فِي رفع راية الإسلام والسنَّة وإزهاق الأباطيل والضلالات الَّتِي انْحَرَفَ أهلها عن جَادَّة الإسلام، وتنكبوا عن الصِّرَاط الْمُستَقيم، كل هذا ناشئ عن إدراكهم لعظمة الْحَق الذي جاء به مُحَمَّد ﷺ وخطورة ما يُخَالفه من الكفر والشرك والبدع؛ فَجَزَاهُم اللَّه عن الإسلام والْمُسلمين أفضل الْجَزَاء، وأرغم اللَّه أنوف مَنْ يَتَنَقَّصهُم، ويزدري بِجُهُودهم.

* ثم بعد هذه اللمحة الْمُضيئة عن أهل الْحَديث -وعلى رأسهم أئمَّتهم- أبدأ بِمُنَاقشة هَذَا الْمُتَعَالِم، فأقول:

إنَّ من عَجَائب هذا الْمُتعَالِم: الْحَط على أئمَّة الْحَديث والتقليل من شأنِهم وشأن علم الْجَرح والتعديل، فلا أئمَّة الْحَديث وأئمَّة الْجَرح والتعديل أهل وأكفاء للكلام فِي أهل البدع، ولا علم الْجَرح والتعديل يتناول أهل البدع.

وما أدري من أين اكتسب هذه النَّزعَة؟!!

*** وهاكم الأدلة من وُرَيْقَاته الْمُظلمة الْمَليئة بالْجَهل:**

١- قال: هل الْجَرح والتعديل الذي فِي علم الْمُصطَلح هو نفسه كلام الأئمَّة والعُلَمَاء فِي أهل البدع والأهواء؟! أو بِمَعنًى آخر: هل تُطبَق قَوَاعد هذا العلم فِي الكلام على أهل النِّحَل؟!!

*** أقول:**

الْجَوَاب: إنَّ علم الْجَرح والتعديل ليدخل فِي أبْجَديَّاته وأوائله أهل البدع، ولاسيما الدُّعَاة والكذابين منهم، وهات أقوال الأئمَّة من أهل الْحَديث وغيرهم فِي إخراج أهل البدع واستثنائهم من علم وقواعد الْجَرح والتعديل.

٢- قال: إنَّ علم الْجَرح والتعديل جَانبِي من علوم الشريعة، له ضوابط وقواعد مُحَدَّدَة معروفة بيَّنَهَا أهل هذا العلم فِي كتبهم.

أمَّا الكلام فِي الرِّجَال غير الذين فِي الرِّوَاية؛ فَهَذَا يَحتاج إلَى عَالِم مُحيط بالشريعة، ينظر فِي الأصول، ويستقرئ الأدلة؛ ليخرج بعدها بِحُكم عَلَى هَذَا الرَّجُل، وهل خالف منهج أهل السنَّة والْجَمَاعَة أو لا؟!

*** أقول:**

فِي هذا الكلام حَطٌّ عَلَى علم الْجَرح والتعديل، وأنه علم جَانبِي -أي: هامشي-، وحَطٌّ على عُلَمَائه بأنَّهُم ليسوا أهلًا للحكم على أهل البدع؛ لأنهم لا يَمتلكون أدوات النظر والاستدلال، ولا يستطيعون استقراء الأدلة، بل الْمُؤَهَّل لذلك هو وأمثاله الذين أحاطوا بالشريعة، فهم الْمُؤَهَّلون للنظر فِي الأصول، ولعل منها أصل التوحيد -أي: علم الكلام والْجَدل كما يزعم أهل البدع!!- ومُؤَهَّلون لاستقراء الأدلة من الكتاب والسنَّة، واستخراج الأحكام على أهل البدع.

أمَّا علماء الْجَرح والتعديل فليسوا من كل ذلك فِي شيء؛ لأنَّهُم لا أصول لَهُم تؤهلهم للنظر فِي نصوص الكتاب والسنَّة، واستخراج الأحكام منها؛ ولأنَّ علمهم جَانبِي -أي: هامشي سطحي!!-.

٣- قال: لقد كان أغلب مُذكرتكم مُركزة حول مسألة أصبح من الواجب البيان عنها وتَجليتها بوضوح وهي: هل الْجَرح والتعديل الذي فِي علم الْمُصطلح هو نفسه

كلام الأئمَّة والعلماء فِي أهل البدع والأهواء؟! أو بِمَعنًى آخر: هل تُطبَق قَوَاعد هذا العلم فِي الكلام على أهل النحل؟! وهذا ما سنبينه فِي هذا التعقيب بإذن اللَّه.

* أقول:

لأول مرة فِي تاريخ عُلَمَاء الْمُسلمين تظهر هذه الدَّعوى الباطلة القائمة على الْجَهل والْهَوَى، وهي إخراج الكلام فِي أهل البدع والأحكام عليهم عن قواعد علماء الْجَرح والتعديل فِي علوم الْحَديث، وهو وغيره أعجز من أن يُخرجوا أهل البدع والنحل من دائرة نقد أئمَّة الْجَرح والتعديل والأحكام عليهم قيد شعرة، فضلًا عن أن يُجَلوا ذلك ويُوَضِّحُوه!!

٤- قال: لِهَذَا فأنا سأبيِّن بعض الفروق بين الْجَرح والتعديل فِي علم الرِّوَاية وبين كلام العلماء وطعنهم فِي أهل البدع والأهواء، والذي انتَقَدتُمُوه على الشيخ فلان -حفظه الله- هو قوله: لا تقل: جرح. وهذا منه تربية للشباب، وتعويدهم على عبارة طعن؛ لأنَّ الشَّابَّ إن قال: جرح. مُمكن أن يفتح عليه الْمُلبس باب الرِّوَاية وقواعدها فيتيه فيها؛ ولِهَذَا كان كلام العلماء فِي أهل البدع جَرحًا أو ليس بِجَرح، فالْمُصطلحات لا مُشَاحَة فيها.

* أقول:

إن كان هذا هو قصد الشيخ فُلان؛ فَإنَّهَا لَمُصيبة؛ إذ يصدق على قوله وقصده الْمَثَل: كَمَنْ يريد أن يَبنِي قصرًا، ويهدم مصرًا. بل لا بناء فيها إطلاقًا، يريد أن يَحمي الشباب من ضرر مَوهُوم، فَجَرَّهُ إِلَى مُصَادمة قواعد أئمَّة الْجَرح والتعديل، وجَرَّكَ أنت إِلَى التهوين منها، والْحَجْر عليها من أن تطال أهل البدع.

وجَرَّك إِلَى الْحَطِّ على أئمَّة الْحَديث والْجَرح والتعديل، وإنكار جانب عظيم من جهادهم فِي الْحِفَاظ على الدِّين وحِمَايته وحِمَاية أهله من غَوَائل طَوَائف الضلال وطوائف الإلْحَاد، ونسبة هذا الْجِهَاد العظيم إِلَى غير أهله، بل إِلَى مَنْ لا وجود لَهُم إلَّا فِي خيال أهل الْخَبال.

والْحَقُّ: أنه لا خَطَر ولا ضَرَر على الشباب من منهج أهل الْحَديث والسنَّة، ولا من قَوَاعده، وإنَّمَا الْخَطَر عليهم من الْمَنَاهج والقواعد الَّتِي تُخَالف منهجهم

وقواعدهم.

والذي يريد حِمَاية الشباب بصدق وإخلاص؛ إِنَّمَا يَحُثهم ويُربِّيهم عَلَى الْمَنهَج الْحَقِّ ونصوصه وقواعده، ويدفع عنهم الشبه بِمَا حَوَاه هذا الْمَنهَج من الأصول والضَّوَابط، لا بِمَا يَخترع من الوساوس والتمويهات الَّتِي تَحُط من قيمة ومكانة هذا الْمَنهَج وقواعده، وتفسد عقول الشباب، وتبث بينهم الفتَن والْخُصُومَات والصِّرَاعَات، وتقضي على مَكَارم الأخلاق من الصِّدق والورع وحب الْحَقِّ ونصرته، والْمُوَالاة فِي اللَّه، والْمُعَادَاة فيه؛ لا فِي الباطل والأشخاص والأهواء.

كان عليكم إذا احتَجَّ أحَدٌ بقَوَاعد علم الْحَديث فِي غير مَحَلها أن تقولوا: كلمةُ حَقٍّ أريد بِهَا باطل. وتبيِّنوا باطله وفساد استدلاله، لا أن تنَحُّوا القَوَاعد عن مكانتها، وتستبدلوا بِهَا قواعد فاسدة تؤدي إِلَى الفتَن، واحتدام الْخِلافَات.

أرأيتم لو احتج إنسان بآيات وأحاديث على باطل، أنُهَوِّن من شأن الآيات والأحاديث -والعياذ بالله-؟!! أو نقول كما قال عليٌّ ﷺ للخَوَارج حينما كانوا يَقُولون: لا حكم إلا لله: «كَلمةُ حَقٍّ أريد بِهَا بَاطل»؟!

الواجب أن نسلك مَسلك عليٍّ ﷺ؛ فإنه هو الْحَق والصَّوَاب عقلًا وشرعًا وفطرة، ولا نسلك مَسَالك أهل الأهواء فِي اختراع الأصول الفاسدة؛ لنصادم بِهَا الأصول الصَّحيحة الراشدة.

٤- قال: الفَرْقُ الأول: كلام علماء الْجَرح والتعديل فِي الرواة قد يكون فيه مُوَازنة...

ثُمَّ سَاق أربعة أمثلة لِمَا يزعم أنَّ فيه مُوَازنة، مثالان منها لِمَن رُمي ببدعة: أحدهُمَا رُمي ببدعة الغلو فِي التشيع، وثانيهما رُمي بالإرجاء، فعل هذا وهو يزعم أن علم الْجَرح خَاصٌّ بالرواة لا يتناول أهل البدع، فتعجبوا من تَخَبط من لا يعي ما يقول!!.

ثُمَّ قال: وفِي الْمُقَابل؛ فإنَّ أقوال العُلَمَاء فِي أهل الأهواء لا مَجَال للمُوَازنة فيها.

انظر إليه كيف قَابل بين عُلَمَاء الْجَرح والتعديل وبين العُلَمَاء؟! وكيف نسب مَنهَج الْمُوَازنات إلَى علم وعُلَمَاء الْجَرح والتعديل، ونزَّهَ العُلَمَاء الذين لا يوجدون إلَّا فِي مُخيَّلته من وجود الْمُوَازنة فِي أقوالِهم فِي أهل الأهواء.

وذكر أنَّ عُلَمَاء العصر قد دَحَضُوا هذه القاعدة.

ومعلوم أنَّ الذين دَحَضُوهَا هُمْ عُلَمَاء السنَّة والْحَديث، لا علماؤه الذين لا يُوجَدُون إلَّا فِي عَالِم الْخَيَال.

ولذا لَمَّا ضرب عددًا من الأمثلة لإثبات دعواه هذه؛ لَمْ يستطع أن يذكر إلَّا علماء الْجَرح والتعديل، مثل الإمام مالك، وابن عيينة، والإمام أحْمَد، وابن معين، والظاهر أنه لا يعلم أنَّهُم من عُلَمَاء الْجَرح والتعديل.

٥- قال: الفرق الثاني: الأوجه الَّتِي تَجعل عُلَمَاء الْجَرح والتعديل يتكلمون فِي الرَّاوي مَحدُودَة. . . .

وساق منها: جَهَالة الرَّاوي، والفسق، والتهمة بالكذب، والبدعة، وساق غيرها، وما علم الْمِسكين أنه وقع فِي الْحُفرة بذكر البدعة فيما يُجَرِّح به عُلَمَاء الْجَرح والتعديل.

وجَهل أو تَجَاهل أن تَحتها أنواعًا من البدع: مثل بدعة الْخَوَارج، وبدعة التشيع، والتشيع الغَالِي، والرَّفض، وبدعة القَدَريَّة وغُلاة القَدَريَّة، وبدعة الاعتزال وغُلاة الْمُعتزلة، وبدعة الإرجاء وغُلاة الْمُرجئة، وبدعة التصوف وغُلاة التصوف، وبدعة الأحزاب الْمُعَاصرة من تَحرير، وإخوان، وقُطبيَّة، وسُرُوريَّة. . . إلَخ، ومن هذه البدع الْمُكَفِّرة وغير الْمُكَفِّرة، وكل هذه البدع قد انتَقَدَهَا أهلُ الْحَديث، وبيَّنوا أحكامها وأحكام أهلها.

كَمَا أنَّ أهل البدع يوجد فيهم الفُسَّاق والكَذَّابون، وقد افتروا ألوف الأحاديث منها الكثير لدعم بدعهم، وقد فَضَحَهُم أئمَّةُ الْجَرح والتعديل بذلك، لا غيرهم مِمَّن هُمْ فِي عَالِم الْخَيَال، أو من العلماء الذين لا يستطيعون الْخَوض فِي نقد الرِّجَال.

ومن العَجَائب أنه قال هنا: وأنت ترى أن البدعة وجه من تلك الوجوه، لكن الْحُكم على الشخص بالبدعة له أوجه غير هذه تَمَامًا، نذكر منها ما يلي؛ لأنه

يصعب حصرها:

- الْخُرُوج على الْحُكَّام، والدُّعَاء عليهم من فوق الْمَنَابر، وتكفير الْحُكَّام، وإثارة الرَّعيَّة على الولاة.

- والطعن فِي الصَّحَابَة، والغلو فِي أهل البيت، والتعصب للرِّجَال.

- وتعطيل صفات الباري ﷻ.

- والطعن فِي أهل السنَّة، ورميهم بالألقاب الشنيعة.

- والْمُوَالاة والْمُعَادَاة على الأخطاء، ومُجَالسة أهل الأهواء، والدفاع عنهم، والتزهيد فِي العلماء.

- واتباع الْمُتَشَابه، وإنكار مَعلوم من الدِّين بالضرورة.

- والْخَوض فِي مَسَائل الإيْمَان بالقدر...

إلَى أن قال: والوجوه كثيرة وكثيرة جدًّا، وهي مُدَوَّنة فِي بطون كتب السلف.

* **أقول:**

كأنَّ الرَّجُل لا يرى أن أئمَّة الْجَرح والتعديل من السَّلف، ولا كتبهم من كتب السَّلَف.

ثم إنَّ الرَّجُل يقصد أنَّ علم الْجَرح والتعديل وعلماءه فِي غفلة سَاهُونَ عن أهل هذه البدع، وأنَّ العُلَمَاء الذين فِي مُخَيلته هم الذين يقومون بالذَّبِّ عن الشريعة وأهلها، ويُبيِّنون حال أهل البدع، وهذا افتراء عظيم على عُلَمَاء السنَّة وأئمَّة الْجَرح والتعديل، فهم -والله- العُلَمَاء حَقًّا، وهم الذين يقومون على أهل البدع، ويَقمَعُونَهُم فِي كُلِّ زمان ومكان.

وكتب الْجَرح والتعديل، وكتب الْجَرح الْخَاص مليئة ببيان حال أهل البدع، ومنها: كتب الإمام أحْمَد فِي الرِّجَال، وكتب ابن معين، وكتب البخاري، والْجَرح والتعديل لابن أبِي حَاتِم، وكتب النسائي والدَّارَقُطنِي، والكامل لابن عدي، وكتاب الْمَجْرُوحين لابن حبَّان، ومعرفة الرِّجَال للجوزجانِي، ومُقَدِّمَة الْمَدخل للحاكم، ومُقَدِّمَة الْمُستَخرج لأبي نعيم، وغير ذلك من الْمُؤلفات فِي الرِّجَال

والأحكام عليهم، ومنهم أهل البدع والوَضَّاعُون، وفِي ذلك كتب.

وما اكتفوا بِهَذا، بل قاموا بتأليف الكتب فِي بيان عَقَائد أهل السنَّة، والذَّبّ عنها وعن أهلها وعَلَى رأسهم الصَّحَابَة، وبيان البدع وأهلها، والطعن فيهم، والتحذير منهم، ومن بدعهم، ومن كتبهم، والتحذير الْمُطلق من دُعَاتِهم وغُلاتِهم، فلا يُجَالسون، ولا يُؤخَذ منهم الْحَديث.

وأجازوا أخذ الْحَديث عن غير دُعَاتِهم بشروط، وقد بُيِّنَ ذلك فِي كتب علوم الْحَديث (الْمُصطَلح) غاية البيان.

هذه الأمور والْجُهُود يُخفيها صاحب الوُرَيْقَات الْمُظلمة، أو يَجهلها ويظن أنه بِجَهَالاته يغطي الشَّمس واضحةً فِي كَبد النهار، وقد تَقَدَّمَتْ لك لَمْحَة عن جهودهم ومكانتهم.

٦- قال: الفرق الثالث: أن الْحُكْمَ عَلَى الرَّاوي بالْجَرح لا يعتبر إخراجًا له من الْمَنهَج، وأمَّا حكم العُلَمَاء عَلَى رجل بالبدعة؛ فهو إخراج له من الْمَنهَج؛ أي: أنه من الفرق الناريَّة، وهذا من الفروق الواضحة.

* أقول:

هذا الكلام على بطلانه فيه تَهميش لعلم الْجَرح والتعديل ولعلمائه وجَهَابذته.

فَمَا هي براهينك على هَذه القاعدة، ومَنْ هُمْ أئمَّتك فِي هذه الْمَقُولة؟!

ولأضرب مثالين لبيان بطلان هذه الدعوى الَّتِي يرفضها أهل السنَّة، وقبلهم عُلَمَاء الْجَرح والتعديل:

١- قال الإمام يَحيَى بن معين فِي تليد بن سليمان الْمُحَارِبِي: ليس بشيء. وقال: كَذَّاب يشتم عثمان، وكل مَنْ يشتم عثمان أو طلحة أو أحدًا من أصحاب النَّبِي ﷺ دَجَّال، لا يُكتب عنه -عليه لعنة اللَّه والْمَلائكة والناس أجْمَعين-. التاريخ (٢٦٧٠)، وهو من كتب الْجَرح والتعديل.

وقال أبو داود: رافضي يشتم أبا بكر وعمر. وفِي لفظ: خبيث. الْمِيزَان (١/ ٣٥٨)، وهو من كتب الْجَرح.

وقال ابن حبان: كان رافضيًّا يشتم أصحاب مُحَمَّد ﷺ، ورَوَى فِي فَضَائل أهل البيت عَجَائب. كتاب الْمَجْرُوحين (١/ ٢٠٤)، وهو كَمَا ترى: كتاب الْمَجْرُوحين.

وقال الْحَاكم: رديء الْمَذهَب، منكر الْحَديث. الْمَدخَل (١/ ١٧٤).

فهؤلاء عُلَمَاء الْجَرح والتعديل، وهذه كتب الْجَرح الْخَاص، وكتب الْجَرح والتعديل العَام، وهذا حكمهم على تليد بن سليمان، فهل بعد هذا الْحُكم الغليظ يبقى تليد سلفيًّا عندك لا يَخرج من الْمَنهَج؟!!

وهل أحدٌ من أهل السنَّة والْحَديث يقول بِهَذَا؟!!

قاتل اللَّه الْجَهل والْهَوَى، والقول فِي دين اللَّه بغير علم ولا هُدى.

٢- جابر الْجُعفي كَذَّبه عَدَدٌ من العُلَمَاء، وقال فيه سفيان: كان يُؤمن بالرَّجْعَة.

وقال زائدة بن قدامة: هو كَذَّاب يُؤمن بالرَّجْعَة. الْمِيزَان (١/ ٣٨١، ٣٨٠).

فهل ترى أنَّ جَابرًا الْجُعفي لا يزال فِي دائرة أهل السنَّة، ولَمْ يَخرج من الْمَنهَج؟!!

وهل يعتقد ذلك أحَدٌ من أهل السنَّة، أو من عُلَمَاء الْجَرح والتعديل؟!!

وقال إسحاق بن راهويه: أخرجت خراسان ثلاثة لَمْ يكن لَهُم نظير فِي البدعة والكذب: جهم بن صفوان، وعمر بن صبح، ومقاتل بن سليمان.

فهل ترى أن هؤلاء الكَذَّابين الْمُبتدعين من أهل السنَّة؟!!

نعم، قد لا يَخرج الْمَجْرُوح عن الْمَنهَج، لكن هذا لا يَجعل هذه القاعدة صحيحة، بل هي باطلة مَنقُوضَة بعدد كثير من أهل البدع قد جَرَّحَهُم عُلَمَاءُ الْجَرح والتعديل، ودَوَّنوهُم فِي كتبهم.

٧- قال: الفرق الرابع: إنَّ العُلَمَاء إذا بَدَّعُوا شخصًا؛ فإنَّهُم يُحَذِّرون من الأخذ منه...

وذَكَر سالِمًا الأفطس الْمُرجئ، وأنَّ أهل السنَّة تركوا مُجَالسته.

وذكر تَحذير أبِي زرعة من حَارث الْمُحَاسبِي، وذكر رأي مالك، وأنه لا يُؤخَذ

العلم عن أربعة، وذكر منهم صاحب الْهَوَى.

وذكر قول ابن مسعود: «لا يزال الناس بِخَير ما أخذوا العلم عن أكابرهم، فإذا أخذوه عن أصاغرهم وشرارهم؛ هلكوا».

ثُمَّ قال: وجاء فِي «فتَاوى أئمَّة الْمُسلمين بقطع لسان الْمُبتَدعين» جَمع مَحمود خطاب السبكي ما نصه: وأجْمَع الأئمَّة الْمُجتَهدون أنه لا يَجوز أخذ العلم عن مبتدع، وقالوا: الزنا من أكبر الكبائر، أخف من أن يسأل الشخص عن دينه مبتدع[١].

وروى عن ابن سيرين: إنَّ هذا العلم دين؛ فانظروا عَمَّن تأخذوا[٢] دينكم. شرح علل الترمذي (١/ ٢٥٢) وغيرها من الأدلة.

أمَّا علماء الْجَرح والتعديل فإنَّهُم يأخذون الرواية من الْمُبتدع مع أن الرواية من أنواع تلقي العلم لكن بشروطها، والعلة فِي ذلك هو الْخَوف من ذهاب أحاديث النَّبِي ﷺ.

* وعليه فِي هذا الكلام مآخذ منها:

قوله: العلماء إذا بدعوا شخصًا؛ حَذَّرُوا من أخذ العلم عنه. ويقصد بأهل العلم غير أهل الْحَديث وأئمَّة الْجَرح والتعديل، ولكنه لِجَهله وغبائه يتكرر منه الوقوع فِي الْحُفَر:

أ- فهنا ما وجد علماء يُمَثل بِهم إلَّا عُلَمَاء الْجَرح والتعديل: أبو زرعة، ومالك، وقبلهم ابن مسعود الذي حَذَّر من أخذ العلم عن الأصاغر.

وقد اختلف فِي تفسير الأصاغر، فمنهم مَنْ فَسَّرَهُم بأهل البدع، ومنهم مَنْ فَسَّرَهُم بصغار السِّنِّ[٣]، ومن صغارهم صاحب الوريقات.

وإني لأخاف عليه أن يدخل فِي أهل البدع؛ لأنه يَتَعَصَّب للأشخاص، ويطعن فِي أهل السنَّة، ويَمدح أهل البدع على مُختلف أنواعهم، ويُدَافع عنهم، ويُوَالِي

(١) كذا.

(٢) كذا.

(٣) انظر: كتاب الْحَوَادث والبدع (ص١٧٦-١٧٧)، ط. دار الغرب.

ويُعَادي على الأخطاء، وبَحثه هذا من أكبر الشَّوَاهد عليه.

ب- لَمْ يعمل بِمَا يقول، فذهب ينقل عن مَحْمُود مُحَمَّد خَطَّاب السبكي وهو أشعري، وقد نقل عنه هذا الإجْمَاع الْمُدَّعَى.

وهَذَا الإجْمَاع منقوض بِمَذَاهب الأئمَّة الْمُجتَهدين، ومنهم الشافعي، وأحْمَد، وأبو حنيفة وأصحابُهم، وسفيان الثوري، وعبد الرَّحْمَن بن مهدي، والبخاري، ومسلم، وغيرهم رَوَوا عن أهل البدع، وأجازوا الرواية عنهم بشروط؛ منها الصدق والضبط، وألا يكون هذا الْمُبتدع داعية إلَى بدعته.

ثُمَّ تراه يَخبط خبط عشواء، فينقل عن عليِّ بن الْمَدينِي وهو إمام مُجتهد قال فيه البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد إلَّا علي بن الْمَدينِي.

نقل عنه أنه قال: لو تركت أهل البصرة لِحَال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي -يعنِي: التشيع-؛ خربت الكتب -يعنِي: لذهب الْحَديث-.

ونقول له: أليس ابن الْمَدينِي من أقران الإمام أحْمَد فِي العلم والاجتهاد، وكلاهُمَا يُجيز الرواية عن أهل البدع بشروطها؟!

وينقل عن ابن سيرين قوله: إنَّ هَذَا العلم دين؛ فانظروا عَمَّن تأخذون دينكم.

أليس ابن سيرين من أهل الْحَديث الْمُجتَهدين، ويقصد بِهَذَا العلم علم الْحَديث بالذات؟! وأنت توهم الناس أنَّ الْمُرَاد بالعلم فِي الدرجة الأولَى غير الْحَديث، وهو أشرف العلوم بعد القرآن، ولا دين للأمَّة إلا به عقيدة وشريعة.

ثُمَّ تُخَفِّف وطأة قولك فتقول: مع أنَّ علم الرواية من أنواع تَلَقِّي العلم، لكن بشروطها.

ما هذا التهوين من الْحَديث وأهله وعلومه أيها الْمُتَعَالِم؟!! وما هو الداء الذي دهاك، وأخشى أن يصيب عصابتك؟!!

وينقل عن الألبانِي قوله: العبرة فِي الراوي إنَّمَا هو كونه مسلمًا عَدلًا ضابطًا، أمَّا التمذهب بِمَذهَب مُخَالف لأهل السنَّة؛ فلا يعد عندهم جارحًا.

أقول: يريد الألبانِي بقوله: جارحًا: الْجَرح الْمُسقط للرواية، ولو كان

الراوي مَجْرُوحًا بالبدعة.

ويقصد بـ: بأهل السنَّة الذين يقبلون رواية الْمُبتدع: أئمَّة الْحَديث، وعلى رأسهم: الشافعي، وأحْمَد، وسُفيان، والبخاري، ومسلم، وأمثاله من أئمَّة الْحَديث الْمُجتَهدين.

فماذا استفدتَ من نقل كلام هو عليك لا لك؟!!

ولا أريد أن أناقشه فِي كلامه كُلِّه؛ فإن الْمَجَال لا يتَّسع لِمُنَاقَشَته فِي كل شيء.

لكنَّ الشَّاهد من كلامه فِي الْجُمْلَة: أنه يُهَوِّن من أهل الْحَديث، وأئمَّة الْجَرح والتعديل، وأقوال ومَوَاقف أئمَّة الْجَرح والتعديل، وهم سَادَة العُلَمَاء والفُقَهَاء، وبِهم حفظ اللَّه دينه.

٨- قال: الفرق الْخَامس: يَنبَنِي عَلَى الْحُكم على الشخص ببدعة أحكام ومُعَامَلات، ومنها لو كانت البدعة مُكَفِّرَة تنَزل عليه أحكام الكُفَّار.

أما الْحُكم على الرَّاوي بالْجَرح قد لا ينَزل عليه أحكام ومُعَامَلات مثل ما ينَزل على الْمُبتَدَعة.

* أقول:

أ- إنه يريد أن عُلَمَاء الْجَرح أقل وأجهل من أن يَحْكُمُوا بالبدعة؛ لأنهم لا يعرفون الأصول، ولا يُحيطون بالشريعة، وليسوا بأهل لاستقراء أدلة الشريعة واستخراج الأحكام منها.

أمَّا العُلَمَاء الذين يَتَخيَّلهم -ولا وجود لَهُم- فهم الْمُؤَهَّلون للحكم على أهل البدع؛ لأنهم يُحيطون بالشريعة.

وما علم الْمِسكين أن الذين لا يُمَيِّزون بين صحيح الْحَديث وسقيمه ليسوا بعُلَمَاء، كما يقول الإمام أحْمَد وإسحاق بن راهويه: إنَّ العَالِمَ إذا لَمْ يعرف الصحيح والسقيم، والناسخ والْمَنسُوخ من الْحَديث؛ لا يُسَمَّى عَالِمًا. معرفة علوم الْحَديث للحاكم (ص٦٠).

ونسي أن الإمام الشافعي مع جلالته وسعة أُفُقه واهتمامه بالْحَديث وعلومه

يقول للإمام أحْمَد وإخوانه: أنتم أعلم بالْحَديث والرِّجَال منِّي، فأيُّمَا حديث صَحَّ عندكم؛ فأخبروني به؛ شاميًّا كان، أو مصريًّا، أو كوفيًّا.

ويقول فِي كثير من الأحوال: هَذَا إسناد لا يثبته أهل الْحَديث.

وأهل الْحَديث هُمْ الطائفة الْمَنصُورَة الَّتِي وَصَفَهَا رسول اللَّه بأنَّهُم عَلَى الْحَقِّ ظاهرين حتَّى يأتِي أمر اللَّه.

ب- حديثه عن البدعة الْمُكَفِّرة يدل على جَهله بأصول أهل الْحَديث والفقهاء وغيرهم من أهل السنَّة.

ومنها حكم البدعة الْمُكَفِّرة، وأنه لا يلزم من كَونِهَا مُكَفِّرة كفر صاحبها حتَّى تقوم عليه الْحُجَّة، فقد كَفَّر السلف بتعطيل صفات اللَّه، وإنكار رؤية اللَّه فِي الدار الآخرة، وبالقول بِخَلق القرآن.

ومع ذلك فالقول الرَّاجح عندهم: أن مَنْ وقع فِي شيء من هذه الضَّلالات لا يُكَفَّر حتَّى تقوم عليه الْحُجَّة.

ج- إنَّ عُلَمَاءَ الْحَديث وأئمَّة الْجَرح والتعديل هم عمدة عُلَمَاء الأمة فِي مُختلف الأجيال فِي الغالب فِي الْحُكم على الأشخاص مُبتدعة كانوا أو غيرهم، سواءً كانت البدعة مُكَفِّرَة أو غير مُكَفِّرَة، وبُحُوثهم فِي أهل البدع وغيرهم مشهورة مُستفيضة.

وقد خَصَّصُوا أبوابًا للبحث فِي أهل البدع فِي الكتب الواسعة أو الْمُختَصرة، ومنها مَنْ بدعته مُكَفِّرَة.

انظر الكفاية للخطيب (ص١٢٠-١٣٢)، ط. دائرة الْمَعَارف الْعُثْمَانيَّة.

واختصار علوم الْحَديث مع الباعث الْحَثيث (١/ ٢٩٩-٣٠٤).

وشرح العلل لابن رجب (١/ ٥٣-٥٦).

ومُقَدِّمَة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح للعراقي (ص١٢٦-١٢٧).

وتدريب الراوي للسيوطي (ص٢١٦-٢١٨).

وانظر نزهة النظر (ص٥٠-٥١) نشر مكتبة طيبة.

قال الْحَاكم فِي مُقَدِّمَة كتابه معرفة علوم الْحَديث(ص١-٢):

«أمَّا بعد؛ فإني لَمَّا رأيتُ البدعَ فِي زماننا كثرت، ومعرفة الناس بأصول السنن قَلَّتْ، مع إمْعَانِهم فِي كتابة الأخبار وكثرة طلبها على الإهْمَال والإغفال؛ دَعَانِي ذلك إلَى تصنيف كتاب خفيف يشتمل على ذكر أنواع علم الْحَديث مِمَّا يَحتاج إليه طلبة الأخبار، الْمُوَاظبون على كتابة الآثار».

فالواقف على هذا الكلام يرى أنه مَا دَفَع الْحَاكم إلَى تأليف هذا الكتاب فِي علوم الْحَديث (الْمُصطَلح) إلَّا كثرة البدع، وغُربة السنَّة.

ولَمَّا وَصَفَ الإمام أحْمَد أهل الْحَديث بأنَّهُم الطائفة الْمَنصُورَة أثنَى عليه الْحَاكم، ثُمَّ قال:

«فلقد أحسن أحْمَد بن حنبل فِي تفسير هذا الْخَبَر أنَّ الطائفة الْمَنصُورَة الَّتِي يُرفع الْخُذلان عنهم إلَى قيام السَّاعَة هُمْ أصحاب الْحَديث، ومَنْ أحق بِهَذا التأويل من قوم سَلَكُوا مَحَجَّة الصَّالِحين، واتبعوا آثار السَّلَف من الْمَاضين، ودَمَغُوا أهل البدع والْمُخَالفين بسنن رسول اللَّه -صلى اللَّه عليه وسلم وآله أجْمَعين-».

وهذه شهادة من الْحَاكم لَهُم باتباعهم النَّبِي ﷺ، وأنَّهُم يَدْمَغُون أهل البدع بسنن رسول اللَّه ﷺ، ويا لَهَا من حُجَج دَامغة، ولَمْ ينسب هذه الْمَزية لغيرهم.

وقال الْحَاكم فِي وصف أهل الْحَديث (ص٣):

«فعقولُهُم بلذاذة السنَّة غامرة، وقُلُوبُهُم بالرِّضَاء فِي الأحوال عَامرة، تَعَلُّم السنن سرورهم، ومَجَالس العلم حبورهم، وأهل السنَّة قاطبة إخوانهم، وأهل الإلْحَاد والبدع بأسرها أعداؤهم».

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكره أناسًا يطعنون فِي أهل الحديث (ص٤):

«ومثل هذا عهدنا فِي أسفارنا وأوطاننا كل مَنْ ينسب إلَى نوع من الإلْحَاد والبدع؛ لا ينظر إلَى الطائفة الْمَنصُورَة إلا بعين الْحَقَارة، ويُسَمِّيها الْحَشَوِيَّة».

فهذا الذي نناقشه قد حَقَّرَ أئمَّة الْجَرح والتعديل، وكاد أن يرميهم بالْحَشَوِيَّة، فما وصفه لَهُم بالأوصاف الَّتِي وصفهم بِهَا ببعيدة عن وصفهم بالْحَشَوِيَّة.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا (ص٦):

«فلولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مُوَاظبتهم على حفظه؛ لدرس مَنَار الإسلام، ولتمكن أهل الإلْحَاد والبدع منه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإنَّ الأخبار إذا تعَرَّت عن وجود الأسانيد فيها؛ كانت بُترًا».

فاهتمامهم بالأسانيد ومواظبتهم عليها فيه حفظ لِمَنَار الإسلام، ووضع سد منيع فِي وجه أهل الإلْحَاد والبدع حتَّى لا يتمكنوا من الكذب على رسول اللَّه ﷺ، وقد عقد الْحَاكم فِي كتابه معرفة علوم الْحَديث: النوع الثاني والثلاثون فِي معرفة مذهب الْمُحَدِّثين:

١- ذكر فيه قول مالك بن أنس: لا يُؤخَذ العلم عن صَاحب هَوَى.

٢- وذكر رمي ابن معين لِمُحَمَّد بن مناذر بالزندقة، ووصف إبراهيم بن أبِي يَحيَى بأنه جَهميٌّ قَدَريٌّ.

٣- وذكر عن سفيان الثوري أنه يسمع الْحَديث من الرجل؛ فيتخذه دينًا، ويسمع الْحَديث من الرجل؛ فيتوقف فيه، ويسمع من الرجل؛ فلا يعتد به، ويُحب معرفة مذهبه.

٤- ولَمَّا حَدَّث أبان بن تغلب بِحَديث فيه قرص لعثمان؛ قال له الْمُعتَمر: كذبت، وصاح به.

٥- وذكر أن الإمام أحْمَد رمى إبراهيم بن طهمان بالإرجاء.

٦- وذكر عن ابن عيينة أنه قال: ألا فاحذروا ابن أبِي رواد الْمُرجئ، واحذروا إبراهيم بن أبِي يَحيَى القدري.

٧- وسُئل علي بن الْمَديني عن أبِي إسرائيل الْمُلائي فقال: لَمْ يكن فِي حديثه بذاك، وكان يذكر عثمان -يعني: بالسوء-.

٨- ونقل عن الْحَسَن بن واقد أن السُّدِّي كان يسب أبا بكر وعمر، فلم يعد إليه.

٩- ونقل عن ابن الْمُبَارك أنه قال فِي الْحُسَيْن بن دينار أنه كان يرى رأي القدر.

١٠- وذكر أن يزيد بن هارون طعن فِي الْحُسَيْن بن زياد اللؤلؤي طعنًا شديدًا، وذكر طعن يزيد بن هارون فِي حريز بن عثمان بسبب مَذهبه -أي: بغضه لعليٍّ ﷺ-.

١١- وذكر طعن الثوري فِي الْحَسَن بن صَالِح؛ لأنه كان يرى السيف على أمَّة مُحَمَّد ﷺ.

١٢- وذكر عبد الواحد بن زياد أنه طعن فِي زفر بن الْهَديل من أجل أنه من أهل الرأي.

١٣- وأن سوار بن عبد اللَّه يدعه من أجل الرأي.

١٤- وأن ابن إدريس طعن فِي سَالِم بن أبِي حفصة لطعنه فِي عثمان وبنِي أمية.

١٥- وأن البخاري قال فِي عبد العزيز بن أبِي رواد أنه كان يرى الإرجاء.

فهؤلاء أربعة عشر إمامًا كلهم من أهل الْحَديث يُجَرِّحُون أهل البدع ببدعهم، فهل تستطيع أن تُخرج واحدًا منهم عن دائرة أهل الْحَديث.

فما رأي العقلاء فِي قول هذا المسكين الذي جلب بِخَيله ورجله؛ ليبيِّنَ للناس أن قواعد علوم الْحَديث (الْمُصطَلح) لا تنطبق على أهل البدع، وأنَّ العلماء الذين يَحق لَهُم الكلام فِي أهل البدع هُمْ غير أئمَّة الْجَرح والتعديل.

وقال الْحَافظ ابن رجب فِي شرح علل الترمذي (١/ ٣٥٦):

«مسألة في رواية المبتدع»

وهذه الْمَسألة قد اختلف العُلَمَاء فيها قَديمًا وحَديثًا، وهي الرواية عن أهل الأهواء والبدع، فمنعت طائفةٌ من الرواية عنهم، كما ذكره ابن سيرين.

وحُكي نَحوه عن مالك، وابن عُيَينَة، والْحُمَيدي، ويونس بن أبِي إسحاق، وعلي بن حرب وغيرهم.

وروى أبو إسحاق الفزاري، عن زائدة، عن هشام، عن الْحَسَن قال: لا تسمعوا من أهل الأهواء. خرجه ابن أبِي حَاتِم.

ورَخَّصَت طائفةٌ فِي الرواية عنهم إذا لَمْ يُتَّهَموا بالكذب؛ منهم: أبو حنيفة، والشافعي، ويَحيَى بن سعيد، وعلي بن الْمَديني.

وقال عليُّ بن الْمَديني: لو تركت أهل البصرة للقدر، وتركت أهل الكوفة للتشيع؛ لَخَربت الكتب.

وفَرَّقَت طائفةٌ أخرى بين الدَّاعية وغيره، فمنعوا الرواية عن الدَّاعية إلَى البدعة دون غيره؛ منهم ابن الْمُبَارك، وابن مهدي، وأحْمَد بن حنبل، ويَحيَى بن معين، وروي أيضًا عن مالك.

*** والْمَانعون من الرواية لَهُم مأخذان:**

- أحدهُمَا: تكفير أهل الأهواء أو تفسيقهم، وفيه خلاف مشهور.

- والثاني: الإهانة لَهُم، والْهِجرَان والعقوبة بترك الرواية عنهم، وإن لَمْ نَحكم بكفرهم أو فسقهم.

ولَهُم مأخذ ثالث: وهو أن الْهَوَى والبدعة لا يُؤمَن معه الكذب، ولاسيما إذا كانت الرواية بِمَا يُعَضِّد هَوَى الراوي. . .

وعلى هذا الْمَأخذ فقد يُستَثنَى مَن اشتهر بالصدق والعلم.

كما قال أبو داود: ليس فِي أهل الأهواء أصح حديثًا من الْخَوَارج، ثُمَّ ذكر عمران بن حطان، وأبا الْحَسَن الأعرج.

وأما الرافضة فبالعكس، قال يزيد بن هارون: لا يكتب عن الرَّافضَة؛ فإنَّهُم يكذبون. أخرجه ابن أبِي حَاتِم.

ومنهم مَنْ فَرَّقَ بين مَنْ يغلو فِي هواه، ومَنْ لا يغلو، كَمَا ترك ابن خُزيْمَة حديثَ عباد بن يعقوب لغلوه. . .

وقريب من هذا قول مَنْ فَرَّقَ بين البدع الْمُغَلَّظَة -التجهم، والرفض، والْخَارجيَّة، والقدر-، والبدع الْمُخَفَّفَة ذات الشُّبه كالإرجاء.

قال أحْمَد فِي رواية أبِي داود: احتملوا من الْمُرجئة الْحَديث، ويكتب عن القدري إذا لَمْ يكن داعية.

وقال الْمَروزي: كان أبو عبد الله يُحَدث عن الْمُرجئ إذا لَمْ يكن داعية.

ولَمْ نقف له على نص فِي الْجَهمي أنه يُروي عنه إذا لَمْ يكن داعية، بل كلامه فيه

عام أنه لا يُروي عنه.

فيخرج من هذا: أن البدع الغليظة كالتجهم يُرَد بِهَا الرواية مطلقًا، والْمُتَوسطة كالقدر إنَّمَا يُرَد رواية الداعي إليها، والْخَفيفة كالإرجاء هل يقبل معها الرواية مطلقًا، أو يرد عن الداعية؟ على روايتين.

١- استعرض أيها القارئ الواعي أسْمَاء هؤلاء العلماء الذين أهَمهم أمر الرواية عن الْمُبتدعة -الْمَانع منهم منعًا مطلقًا، والْمُجيز منهم بشروط وتَحَفظ- فسوف لا تَجد الْجَميع إلَّا من أئمَّة الْحَديث والْجَرح والتعديل، وهل يتصور العاقل أنهم لا يعرفون البدع وأنواعها، وهل يقول عاقل: إنَّهُم ليسوا أهلًا لأن يَحكموا على أهل البدع؟!!

٢- ولو تَعَرَّض غيرهم لِهَذَا الأمر؛ فلا تَجده إلا تابعًا لَهُم، ومغترفًا من بَحرهم فِي هذا الباب وغيره من أبواب علوم الْحَديث والْحُكم على الرِّجَال وما أوسعها.

وقَدَّمنا لك نبذة عن مكانتهم وجهودهم فِي تأليف كتب فِي العقيدة السَّلفيَّة وما يُخَالفها من العقائد الضالة، وبيان حال أهلها على مُختلف مراتبهم فِي البدعة والضلال.

٣- فواللَّه لا يُهَوِّن من أمر أئمَّة الْحَديث والْجَرح والتعديل إلا ناقص العقل والدين، وظَالِم لنفسه مبين.

٤- إنَّ بعض عُلَمَاء الْجَرح والتعديل قد حكموا على أناس بالزندقة -فضلًا عن البدعة- لكفاءتِهم وعلمهم بِخُطُورة البدع والزندقة، أقدم لك حكم ابن معين على مُحَمَّد بن مناذر بالزندقة.

فَمِمَّنْ حَكَم عليه عُلَمَاء الْحَديث بالزندقة: صَالِح بن عبد القدوس الأزدي:

قال الذهبِي: صاحب الفلسفة والزندقة. الْمِيزَان (٢/ ٢٩٧).

وقال الْخَطيب: يقال: إنه كان مشهورًا بالزندقة.

ورماه غيرُهُمَا من الأدباء والْمُؤَرخين بالزندقة، انظر لسان الْمِيزَان (٣/ ٥٤١)، وحكم عليه بعض أئمَّة الْحَديث بأنه مُتهم بالكذب.

ومن الْمُتهمين بالزندقة: سيف بن عمر التميمي:

قال ابن حبان: اتهم بالزندقة، ويروي الْمَوضُوعَات عن الأثبات.

وكذا اتهَمَهُ الْحَاكم بالزندقة، الْمَدخل (١/ ١٩١)، والْمَجرُوحين (١/ ٣٤٥)، وانظر: الْمِيزَان (٢/ ٢٥٥).

وقال ابن عَرَّاق: اتهم بالزندقة وَوَضع الْحَديث. تنْزيه الشريعة الْمَرفوعة (ص٦٦).

ومنهم: عبد الكريْم بن أَبِي العوجاء:

قال الذهبِي: زنديق مُعثَّر.

وقال الذهبِي: قال أبو أحْمَد بن عدي: لَمَّا أخذ لتضرب عنقه؛ قال: وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحَرِّم فيها الْحَلال، وأحل الْحَرَام. قتله مُحَمَّد بن سليمان العباسي الأمير بالبصرة. الْمِيزَان (٢/ ٦٤٤).

قال الْحَافظ ابن حجر فِي لسان الْمِيزَان: وذكر أبو الفرج الأصفهانِي فِي كتاب الأغانِي، عن جرير بن حازم:

كان بالبصرة ستة من أصحاب الكلام: واصل بن عطاء، وعمرو بن عُبيد، وبشار بن برد، وصَالِح بن عبد القُدوس، وعبد الكَريْم بن أَبِي العوجاء، ورجل من الأزد، وكانوا ينْزلون فِي مَنْزل الأزد.

فأمَّا عمرو وواصل: فصارا إلَى الاعتزال.

وأمَّا عبد الكَريْم وصَالِح: فَصَحَّحا التنوية[1].

وأمَّا بشار: فبقي مُتحَيرًا.

نقلتُ هذا الكلام -وإن كان فيه الأصفهانِي وهو غير ثقة- لفائدة، وهي: تصديق ما يُقَال أنَّ الأدباء والْمُؤَرخين وغيرهم قد تأثروا بأهل الْحَديث فِي نقل الأخبار بالأسانيد.

---

(١) لعلها الثنوية.

ثُمَّ إنَّ الأصفهاني يروي هذه القصة عن رجل من أهل الْحَديث.

٩- قال: الفرق السادس: عُلَمَاء الْجَرح والتعديل قد يَتكلمُون فِي الرَّاوي بسبب أمور لا تستدعي جرحه.

أمَّا العُلَمَاء إذا تكلموا فِي شخص وبَدَّعُوه؛ فبعد النظر فِي منهج أهل السنَّة والْجَمَاعَة، واستقراء الأدلة؛ لأنَّهُم يعلمون خطورة التبديع، وفرق بين هذا وذلك.

*** أقول:**

أ- فِي هذا الكلام احتقار شنيع لعُلَمَاء الْجَرح والتعديل؛ فإنَّهُم فِي نظره يتكلمون فِي الراوي بسبب أمور لا تستدعي جرحه، فما رأيه فيمن يرمونه مثلًا بالكذب، أو يتهمونه به، أو يرمونه بالفسق؛ فهل يُقَال: إنَّهُم يرمونه بدون علم، ولا ورع، ولا خوف من اللَّه، ولا مُرَاعَاة حُرْمَة أعراض الْمُسلمين الَّتي حَرَّمَهَا اللَّه كَحُرْمَة دمائهم وأموالِهم؟!!

وإذا تَجَرءوا على تبديع شخص -كما هو موجود فِي كتبهم- فلا يعتد بِهَذَا التبديع؛ لأنه صَدَر من قوم لا يعلمون منهج أهل السنَّة والْجَمَاعَة، وليسوا بأهل للنظر فيه، كَمَا أنَّهُم ليسوا بأهل لاستقراء الأدلة، ولا يعلمون خُطُورَة التبديع.

ب- أريد أن أسوق للقُرَّاء الكرام كلام مَنْ يعلم منْزلة أئمَّة الْجَرح والتعديل عن دراسة ومُمَارسة وخبرة طويلة.

قال العلامة الناقد الشيخ عبد الرَّحْمَن الْمُعَلمي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«النقد والنقاد»

ليس نقد الرواة بالأمر الْهَين؛ فإن الناقد لابد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار الْمَروِيَّة، عارفًا بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيرًا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الدَّاعية إلَى التساهل والكذب[1] والْمُوقعَة فِي الْخَطأ والغلط.

ثم يَحتاج إلَى أن يعرف أحوال الراوي متَى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو فِي

(١) ومن أقوى الأسباب الداعية إلَى الكذب: البدعة، فقد كثر الكذب فيهم.

الدين والأمانة والعقل والْمُروءة والتحفظ؟ ومتَى شرع فِي الطلب؟ ومتَى سَمع؟ وكيف سَمع؟ ومع مَنْ سَمع؟ وكيف كتابه؟

ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يُحَدِّث عنهم، وبلدانَهم، ووفياتِهم، وأوقات تَحديثهم، وعادتَهُم فِي التحديث.

ثم يعرف مَرويَّات الناس عنهم، ويعرض عليها مَرويَّات هذا الراوي ويعتبرها بها، إلَى غير ذلك مِمَّا يطول شرحه.

ويكون مع ذلك مُتيقظًا، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكًا لنفسه، لا يستميله الْهَوَى، ولا يستفزه الغضب، ولا يستخفه بادر ظن حتَّى يستوفِي النظر ويبلغ المقر، ثُمَّ يُحسن التطبيق فِي حكمه، فلا يُجَاوز ولا يقصر.

وهذه الْمَرتبة بعيدة الْمَرَام، لا يبلغها إلا الأفذاذ، وقد كان من أكابر الْمُحَدثين وأجلتهم مَنْ يتكلم فِي الرواة؛ فلا يُعَوَّل عليه، ولا يُلتَفَت إليه.

قال الإمام عليُّ بن الْمَديني -وهو من أئمَّة هذا الشأن-: أبو نعيم وعَفَّان صدوقان، لا أقبل كلامهما فِي الرجال. هؤلاء لا يَدَعُون أحدًا إلا وقعوا فيه. مُقَدِّمة الْجَرح والتعديل (ص، ب، ج).

فهذه صفات أئمَّة النقد الْجَهَابذة الأفذاذ، أيقال فيهم: قد يتكلمون -أي: يُجَرِّحُون- فِي الراوي بسبب أمور لا تستدعي جرحهم؟!!

وهُمْ -كَمَا وصفهم الْمُعَلمي- يعرفون الأسباب الدَّاعية إلَى الْجَرح، ويعرفون أحوال الراوي، ومنها معرفة دينه وأمانته وعقله ومروءته، ومن دينه عقيدته: هل هو سُنِّي أو مبتدع؟ ومن أحواله: هل هو داعية إلَى بدعة أو لا . . . إلَى آخر ما وصفهم به.

فَمَنْ هُم العلماء الذين يُقَدَّمُون عليهم، وتقبل أحكامهم على أهل البدع، ولا تقبل أحكام هؤلاء العَبَاقرة الأفذاذ الذين سَلَّمت لَهُم الأمة وعلماؤها بالإمامة، وقبلت أحكامهم؟!

ويستخف بِهم وبأحكامهم هذا الْمَغرور الْمُتهَوِّر الذي لا يعقل ما يقول.

ج- يرى هذا الْمِسكين أن أئمَّة الْجَرح والتعديل لا يعرفون منهج أهل السنَّة والْجَمَاعَة، وأنَّهُم غير مُؤهلين لاستقراء أدلة الكتاب والسنَّة، فأي افتراء عليهم

يفوق هذا؟! وأي كوثرية هذه فيه؟!!

أترى أيها الْمِسكين مثل: مالك، والثوري، وشعبة، وابن عيينة، وابن الْمُبَارك، وعبد الرَّحْمَن بن مهدي، ويَحيَى بن سعيد القطان، وأحْمَد بن حنبل، والبخاري، وأبِي زرعة، وأبِي حَاتِم، ومسلم، والنسائي، وابن حبان، وابن عدي، والدَّارَقطنِي وأمثالِهم غير مُؤهلين للحكم على أهل البدع؟!!

أي تطاول وإسقاط لعباقرة الأمة وأفذاذها وأئمتها؟! أيُسلِّم لَهُم الْجِبَال الشُّمُّ من العلماء مثل الإمام الْجَبل الأشم مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، ولا تسلم لَهُم؟!! ويقبل أحكام أفرادهم مثل الْجَبل الأشم الإمام البخاري، ولا تقبل أحكامهم؟!!

١٠- قال: الفرق السابع: عُلَمَاء الْجَرح والتعديل قد يَختلفوا[1] فِي الْحُكم على رَاوٍ مُعيَّن، فلا يكون سببًا للحكم على الآخرين ما لَمْ يأخذوا بِهَذا الْجَرح.

أمَّا العُلَمَاء إذا تكلموا فِي مُبتدع؛ فيجب اتباعهم، وإلا ألْحِقَ بِهم مَنْ لَمْ يأخذ بقَولِهم بذلك الْمُبتدع.

روى الدارمي وغيره عن أيوب قال: رآنِي سعيد بن جبير جلست إلَى طلق بن حبيب، فقال لِي: ألَم أرك جلست إلَى طلق بن حبيب لا تُجَالسه. مسند الدارمي (١/ ١٢٠).

وقال أبو داود السجستاني: قلت لأبي عبد الله أحْمَد بن حنبل: أرى رجلًا من أهل السنَّة مع رجل من أهل البدعة، أترك كلامه؟

قال: لا، أو تعلمه أنَّ الرجل الذي رأيته صاحب بدعة، فإذا ترك كلامه فكلمه؛ وإلا ألْحِقه به. طبقات الْحَنَابلة (١/ ١٦٥٠) رقم (٢١٦).

* أقول:

أ- إذا اختلف عَالِمَان من عُلَمَاء الْجَرح والتعديل أو غيرهم فِي أمر دينِي؛ فالْحُكم فِي القضية لله، لا للهوى وأهله الذين يأخذون بقول الْمُخطئ، ويَردُّون قول الْمُصيب.

---

(١) كذا.

والواجب فيما اختلف فيه من أمر الدين: الرد إلَى اللَّه والرسول، قال تعَالَى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

فينظر فِي قول الْمُتَنازعين فِي ضوء الشريعة وقواعدها الْمُستمدة منها، لا الْمُفتعلة، فَمَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ شريعةَ الله؛ وجب الأخذ بقوله، ومَنْ خَالَفَهَا؛ رُدَّ قوله مع احترامه، واعتقاد أنه مُجتهد له أجر الْمُجتَهد الْمُخطئ.

ولا يقف الْمُسلم الْمُتبع موقف أهل الأهواء، فيقول: قد اختلف العُلَمَاء، فلا يلزمنِي قول فلان وفلان. ويذهب يتلاعب بعقول الناس، فإن مثل هذا القول يُجَرئ الناس على رَدِّ الْحَقِّ وإسقاط أهله، وصَاحب الْحُجَّة يَجب الأخذ بقوله اتباعًا لشرع اللَّه وحجته، لا لشخص ذلك الرجل وسواد عينيه.

ب- أراكَ فَرَّقتَ بين العُلَمَاء وبين عُلَمَاء الْجَرح والتعديل، فأوجبت اتباع العلماء الذين فِي مُخيلتك، وأسقطت صاحب الْحَقِّ من عُلَمَاء الْجَرح والتعديل وحقهم.

ثم تفاجئنا بوجوب اتباع قول أيوب والإمام أحْمَد، وهُمَا من أئمَّة الْجَرح والتعديل، فهل أنت حينما تستخف بأقوال أئمَّة الْجَرح والتعديل تدرك أن من جُملتهم الإمام أحْمَد، وأيوب، ومالك، وسفيان الثوري، وابن عيينة، والبخاري، وأمثالَهُم، أو لا تدرك ذلك ولا تتصوره؟!!

فكم مرة تُفَرِّق لنا بين العُلَمَاء وبين عُلَمَاء الْجَرح والتعديل، ثُمَّ لا نراك تَحتج إلَّا بأقوال أئمَّة الْجَرح والتعديل، ولا نَجد العلماء الذين تُهين بِهم أئمَّة الْجَرح والتعديل؛ فَعَلام يدل هذا أيها الناس؟!!

١١- قولك: أمَّا العلماء إذا تكلموا فِي مبتدع فيجب اتباعهم.

*** فأطالبك:**

أ- بالدليل من كتاب اللَّه وسنَّة رسوله بالفرق بين عُلَمَاء الْجَرح والتعديل وبين العُلَمَاء الذين تزعمهم، وأنه يَجب اتباع هؤلاء، ولا يَجب اتباع أولئك.

ب- قَيَّدتَ وجوب اتباع العلماء بباب التبديع فقط، ومفهومه أنه لا يَجب

اتباعهم فِي غير هذا الباب، فهل عندك دليل على هذا التفريق أيضًا؟!!

ج- بناءً على قاعدتك فِي باب التبديع يلزمك تبديع الإمام البخاري؛ لأن الإمام مُحَمَّد بن يَحيَى الذهلي وأصحابه قد بَدَّعُوا الإمام البخاري وآذوه، ولكن العُلَمَاء -وعلى رأسهم مسلم- إلَى يومنا هذا خالفوا الإمام مُحَمَّد بن يَحيَى، فهل تبدعهم لأنَّهُم لَمْ يتبعوا مُحَمَّد بن يَحيَى، وتقول: لِمَاذَا خالفوه؟!!

فأقول: لأنه ليس معه ولا مع أصحابه حُجَّة.

والإمام أحْمَد نفسه خالف الناس فِي شريك بن عبد الله النخعي وأبِي نعيم؛ لأنه لَمْ تقَدَّم له الْحُجَّة على تبديعهما، ولو قَدَّمُوها له؛ لقبلها والتزمها، كما عهدنا ذلك منه ومن أمثاله -رَحِمَهُم الله-.

فَمَدار القبول والرَّد هو الْحُجَّة وعدمها لا الْهَوَى كما قررت أنت هنا فِي قضايا الاختلاف -أي: اختلاف أئمَّة الْجَرح والتعديل- ولا يبعد أن تقررها فِي كل القضايا كما يفعل أهل الأهواء الذين قَلدتَهُم.

د- الإلْحَاق بالْمُبتدع ليس على إطلاقه عند السلف وأئمتهم، بل هُمْ فَرَّقُوا بين الداعية إلَى البدعة وغير الداعية:

فَحَذَّروا من الداعية ومن مُجَالسته وأخذ العلم عنه، بل إذا تَمَادى فِي العناد والدعوة إلَى بدعته قد يَحكمون بقتله؛ لأنه عندهم أضر من قُطَّاع الطرق الْمُحَاربين لله ورسوله.

وأمَّا غير الدَّاعية من الصادقين الْمَأمونين؛ فقد أخذوا منهم العلم حفاظًا على الشريعة، وحذرًا من أن يضيع شيء منها.

ج- مَنْ هم العلماء عندك الآن الذين يَجب اتباعهم فِي التبديع، سَمهم لنا؟! وأثبت لنا أنَّهُم قد أحاطوا بالشريعة، ولا يُبَدِّعُون أحدًا إلا بعد النظر فِي الأصول وبعد استقراء الأدلة من الكتاب والسنَّة، وبيِّن لنا مَنْ سبقك إلَى هذه الشروط، وما رأيك الآن فيمن لا تتوفر فيه هذه الشروط، ويُبَدِّع كل من سئل عنه، ولو كان لا يعرفه؟!!

١٢- قال: الفرق الثامن: علم الْجَرح والتعديل له رجال لا تتوفر شروطهم فِي

كثير من الْمُحَدثين.

قال العلامة الْمُعَلمي فِي مُقَدِّمة الْجَرح والتعديل: وقد كان من أكابر الْمُحَدثين وأجلهم مَنْ يتكلم فِي الرواة؛ فلا يعول عليه، ولا يلتفت إليه.

*** أقول:**

١- سبق الكلام على كلام الْمُعَلمي فِي أئمَّة النقد الأفذاذ الْجَهابذة، فلقد رآه هذا الإنسان الغريب، فحاد عنه، وأخذ من آخره ما يريده ويوافق هواه، وترك منه ما يُبيِّن بطلان دعاواه من عُلوِّ مكانة أئمَّة الْجَرح والتعديل، فارجع إليه.

٢- نسي هذا الْمِسكين أو تَجَاهل أنَّ كثيرًا من الفُقَهَاء لا تتوفر فيهم شروط الفتوى.

٣- مَنْ قال لك أن كل الْمُحَدثين تتوفر فيهم الشروط اللازمة للجرح والتعديل؟ فعلماء الْجَرح والتعديل معروفون عند أهل الْحَديث والعلماء الآخرين، فما قيمة هذا الفرق، بل ما قيمة كل الفروق الَّتِي ذكرتَهَا؟!!

١٣- قال: هذه بعض الفروق بين علم الْجَرح والتعديل وبين كلام العلماء فِي أهل البدع، ولعل اللَّه ييسر ببحث أطول عن قريب -إن شاء الله-.

*** أقول:**

قد عرف القارئ مصير هذه الفروق الباطلة، وما سيأتي لعله سيكون أسوأ ومصيره أسوأ.

١٤- قال: قال الذَّهَبِي فِي الْمُوقظة: والذي تقَرَّرَ عندنا أنه لا تعتبر الْمَذَاهب فِي الرواية.

وقال: وهذا فيما إذا تكلموا فِي نقد شيخ، ورَدَّ شيء من حفظه وغلطه، فإنَّ كلامهم فيه من جهة معتقده؛ فهو على مراتب.

*** أقول:**

لَمْ يُبيِّن الكاتب وجه الاستدلال بِهَذا الكلام الذي نقله عن الذَّهَبِي.

ثُمَّ إنَّ هذا الكلام قد تعَرَّض لاختصار مُخل يضيع الْمَقصُود منه.

كَمَا حصل فيه تقَديْم وتأخير لا ندري ما الذي دفعه إليه؟!

يوضح ذلك ما سأنقله عن الذهبِي رَحِمَهُ اللَّهُ.

لقد عَقَدَ فصلًا ذكر فيه ألفاظًا من الْجَرح والتعديل، ثُمَّ قَسَّم أئمَّة الْجَرح والتعديل إِلَى ثلاثة أقسام: متشدد، ومعتدل، ومتساهل.

ثُمَّ قال: وهذا فيما إذا تكلموا فِي نقد شيخ، ورَدٌّ شيء من حفظه وغلطه، فإن كان كلامهم فيه من جهة معتقده؛ فهو على مراتب:

- فمنهم: مَنْ بدعته غليظة.
- ومنهم: مَنْ بدعته دون ذلك.
- ومنهم: الدَّاعي إِلَى بدعته.
- ومنهم: الكافُ، وما بين ذلك.

فمَتَى جَمَع الغلظ والدعوة؛ تُجنب الأخذ عنه، ومتَى جَمَع الْخِفَّة والكف؛ أخذوا عنه وقبلوه.

فالغلظ: كغلاة الْخَوَارج، والْجَهميَّة، والرافضة.

والْخِفَّة: كالتشيع، والإرجاء.

وأمَّا مَن استحل الكذب نصرًا لرأيه كالْخَطابيَّة؛ فبالأولَى رد حديثه.

قال شيخنا ابن وهب: العقائد أوجبت تكفير البعض للبعض، أو التبديع، وأوجبت العصبية، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير والتبديع، وهو كثير فِي الطبقة الْمُتوسطة من الْمُتقَدمين.

والذي تقرر عندنا: أنه لا تعتبر الْمَذَاهب فِي الرواية، ولا نكفر أهل القبلة إِلَّا بإنكار مُتَوَاتر من الشريعة، فإذا اعتبرنا ذلك، وانضَمَّ إليه الورع والضبط والتقوى؛ فقد حصل معتمد الرواية.

وهذا مذهب الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث يقول: أقبل شهادة أهل الأهواء إِلَّا الْخَطابيَّة من الروافض.

* **أقول:**

فأنت ترى أن الذَّهَبِي قد بيَّنَ فِي هذا الفصل مذاهب الأئمَّة فِي الْجَرح

والتعديل، وبيَّنَ الْمَجْرُوحين من غير أهل البدع، وبيَّنَ أنواع أهل البدع ومَنْ تقبل روايته منهم، ومَنْ ترد أوضح بيان، وليس فِي كلامه ما يفيد أن الْمُبتَدَعة لا تتناولُهُم قواعد علم الْمُصطَلح، ولا أنَّ الكلام فِي أهل البدع خَاصٌّ بعُلَمَاء آخرين غير عُلَمَاء الْجَرح والتعديل؛ الأمر الذي يرفضه كلام كل العلماء من فُقَهَاءَ، ومُحَدثين، وأصوليين، وغيرهم.

فإن كان صاحبنا يريد به شيئًا آخر غير هذا، وهو أنَّ العَالِمَ إذا بَدَّعَ إنسانًا مشهورًا عند الناس بالسَّلفيَّة، يدعو إليها، ويدافع عنها؛ وجب تقليده، ولا يَجُوز أن يُسأل عن سبب هذا التبديع، ومَنْ سأله؛ فقد ضَلَّ وأَضَلَّ الأمة.

فهذا شيء لَمْ يَخطر ببال الذهبِي ولا غيره.

ومع الأسف فإن دندنة هذا الرجل كلها ليتوصل بِهَا إِلَى نتيجة؛ فلم يصل إليها، ولن يصل إليها، ودونَهَا خرط القتاد.

هذه النتيجة هي: إقناع الناس بأن العَالِمَ إذا بَدَّعَ أناسًا مشهورين عند الناس بالسَّلفيَّة، يَدْعُون إليها، ويذبون عنها؛ فإنه لا يَجُوز أن يسأل عن أسباب تبديعهم، وأن تبديعهم لا يُسَمَّى جَرحًا، وتزداد الْمُصيبة إذا علمت حكم هؤلاء بأنَّ مَنْ لا يقلدونه يكونون مُمَيعين -أي: مبتدعين-، وأشد من هذا أنَّ مَنْ لا يُقَلد العلماء؛ يكون قد كَذَّبَ اللَّه ورسوله، وكَذَّبَ الإسلام، وأنَّ مَنْ لا يُقَلد العُلَمَاء؛ قد نسف الرِّسَالات.

واللَّه أعلم مَنْ هُمْ هؤلاء العُلَمَاء، فقد يُرَاد بِهم شخص واحد يدعو إِلَى تقليد نفسه، وفِي الوقت نفسه ليس أهلًا لأن يُقلَّد فِي شيء.

ويرى الذهبِي الاحتياط والْحَذَر فِي باب التكفير والتبديع أكثر منه فِي غيره، فإن اختلاف العقائد أدَّى إِلَى التكفير والتبديع فِي نظره.

ثُمَّ أكد ذلك بقوله: ينبغي أن يتفقد حال الْجَارح مع مَنْ تكلم فيه باعتبار الأهواء، فإن لاح لك انْحِرَاف الْجَارح، ووجدت توثيق الْمَجْرُوح من جهة أخرى؛ فلا تَحفل بالْمُنحَرف وبغمزه الْمُبهَم، وإن لَمْ تَجد توثيق الْمَغمُوز؛ فتَأَنَّ. الْمُوقظة (ص٨٨).

وهذا كلام حَق، وهو ضد ما يقوله بعض الناس اليوم: إذا بَدَّعَ العَالِمُ شخصًا أو أشخاصًا؛ فيجب تقليده، ولا يسأل عن أسباب الْجَرح.

وفيه إلْجَام لِمَنْ يَتَسَرَّع إِلَى قبول التبديع بدون حُجَّة وبدون بيان الأسباب.

وقال الذَّهَبِي فِي هذا الفصل (ص٨٢): والكلام فِي الرواة يَحتاج إِلَى ورع تام، وبراءة من الْهَوَى والْمَيل، وخبرة كاملة بالْحَديث وعلله ورجاله.

فهذا أمر لا بد منه فيمن يتكلم فِي الرواة من أهل سنَّة كانوا أو أهل أهواء؛ إذ العدل لا بد منه فِي حَقِّ الْمُسلم والكافر.

١٥- قال: قال ابن القيم: الْخَبَر إن كان عن حكم عَامٍّ يتعلق بالأمة، فإمَّا أن يكون مُستنده السَّمَاع؛ فهو الرواية، وإن كان مُستنده الفهم من الْمَسْمُوع؛ فهو فتوى. بدائع الفوائد (١/ ٩).

* أقول:

قال ابن القيم فِي هذا النص بعد هذا الكلام: وإن كان خبرًا جُزئيًّا يتعلق بِمُعيَّن مُستنده الْمُشَاهدة أو العلم؛ فهو شاهدة، وإن كان خَبَرًا يتعلق بالْمُخبَر عنه، والْمُخبِر به هو مستمعه أو نائبه؛ فهو الدعوى... إلَخ.

* أقول:

إن الإمام ابن القيم ما جاء بِهَذه الفائدة إلا ليبيِّن أنواع الْخَبَر فحسب، لا لبيان ما يَدَّعيه بعض الناس من أنه يقصد بقوله: وإن كان مُستنده الفهم من الْمَسْمُوع؛ فهو الفتوى. أنه يَجب تقليد الْمُفتِي فِي تبديع الناس ولو كان بدون دليل، ولا يَجوز سؤاله عن الدليل، فإن كلام ابن القيم لا يفيد هذا من قريب ولا بعيد.

ثم إنَّ الفتوى قد تكون باطلة، وقد تكون بدعة؛ لأنَّهَا استندت إِلَى فهم فاسد لنصوص القرآن أو السنَّة، أو لاستنادها إِلَى حديث ضعيف، أو إِلَى قياس فاسد؛ فلا يَجوز قبولُهَا.

١٦- قال: ولِهَذَا فإن قواعد علم الْمُصطلح مَحدُودَة لا تتجاوز إطارها الذي وضعت فيه، وإن وقع تشابه فِي بعضها بين كلام الأئمَّة فِي أهل البدع والأهواء؛ فلا يكون ذلك حَاملًا لتطبيق باقي القواعد فِي الْحُكم على الرِّجَال

الذين هم خارج الرواية.

هذا هو الذي يُدَندن حوله الشيخ فلان، ويريد من الشباب السلفي أن يتنبه إِلَى تلبيس أهل الأهواء فِي هذا الْجَانب، فهم يريدون منهم أن تطبق قواعد الْمُصطَلح فِي الكلام على أهل البدع؛ لكي يَرُدُّوا أحكام العُلَمَاء فيهم(١).

* أقول:

يكفيك من شَرٍّ سَمَاعه، وما أظن أن أحدًا من أهل البدع وصل إِلَى هذه الدرجة فِي إهانة علم قام لِخِدمَة سنَّة رسول الله ﷺ الَّتِي لا يقوم الإسلام عقيدة وشريعة إِلَّا بِهَا، وقام للحفاظ على الإسلام وحِمَايته من تَحريف الْجَاهلين، وانتحال الغالين، وإبطال كيد الزنادقة وغلاة الْمُبتَدعين والكذَّابين.

فَمَنْ سبقك أيها المسكين إِلَى مُحَاصرة قواعد علوم الْحَديث، وإِلَى عدم السَّمَاح لَهَا بتجاوز إطارها الذي وضعت فيه كَمَا تزعم؟!!

وهل عُلَمَاء الْجَرح والتعديل تَمَالئوا مع أهل البدع أَلَّا يَمسوا كرامتهم، ولا يَجرحوا مشاعرهم، وبناءً على هذا التواطؤ تَحَاشوا جرح أهل البدع والْحُكم عليهم، فوضعوا قواعد خَاصَّة بالرواة بناءً على هذه الاتفاقية، أو أن عُلَمَاء الْجَرح والتعديل بُلَدَاء مُغَفَّلون مُتَبلدو الْمَشَاعر؛ فَلَمْ يفهموا العقيدة، ولَمْ يعرفوا منْزلتها، ولَمْ يدركوا خطر أهل البدع عليها؟!!

ومن هنا وضعوا قواعد للدروشة والدراويش؛ ليعيشوا هم وقواعدهم على هامش الإسلام، بعيدين عن عقائد الإسلام ومناهجه، فلا هُمْ فِي العير، ولا هُمْ فِي النفير.

هذه إهانة كبيرة لِهَذَا العلم ما أظن أن أهل البدع فَكَّرُوا فيها!!

وإهانة كبيرة لعُلَمَاء الْجَرح والتعديل حُرَّاس الشريعة وعقائدها، وهُمْ فرسان

---

(١) يقال: مَنْ جهل شيئًا عاداه، والواقع أنَّ قواعد الْمُصطلح تَمنع من الفوضى فِي الأحكام، ولا يُوَجِّه لَهَا هذه التهم إِلَّا مفلس من العلم والعدل، ولا يريد أن ينضبط بقواعد العلم والعدل، وما أظن هذا الذي تدافع عنه قد وصل إِلَى هذا الدرك.

الْمَيدَان رغم أنوف الْجَاهلين الْحَاقدين!!

لقد فتحت الباب على مصراعيه لأهل البدع؛ ليهينوا هذا العلم وعلماءه.

فإذا استشهد أحَدٌ بأقوال عُلَمَاء الْجَرح والتعديل وطعونِهم فِي أهل البدع؛ قالوا: هؤلاء ليسوا بعلماء، ولا يَحق لَهُم الكلام فينا وفِي أسلافنا؛ ولذا ترى قواعدهم لا تتعرض لنا، فلا تتجاوزوا بِهَا الإطار الذي وضعت فيه.

ألا قاتل اللَّه الْجَهل والطيش، وعَافَى الإسلام والْمُسلمين من جهل الْجَاهلين، وتقليد الْمُبطلين، وتَهديْم الطائشين للعلم وأهله.

لقد جهل هذا الْمِسكين مكانة أهل الْحَديث وأئمتهم!!

وقد تقَدَّمَ لك بيان مكانتهم العالية، وجهودهم العظيمة، واهتمامهم بالبدع فِي كتب الْجَرح والتعديل، وفِي كتب العقائد.

*** وأرى من الْمُنَاسب جدًّا أن أذكر بعض ما قاله الأئمَّة الفحول فِي بيان مكانتهم وآثارهم الْحَميدة فِي الدِّين:**

★ شهادة ابن قتيبة:

ألف فقيه الأدباء وأديب الفقهاء الإمام أبو مُحمَّد عبد اللَّه بن مسلم بن قتيبة الْمُتوفَّى سنة (٢٧٦هـ) كتابًا سَمَّاه تأويل مُختلف الْحَديث؛ دفاعًا عن سنَّة رسول اللَّه ﷺ، وعن حَمَلتها وناقليها وحُفَّاظها أهل الْحَديث.

قال فِي مطلع الكتاب: أمَّا بعد؛ أسعدك اللَّه تعَالَى بطاعته، وحاطك بكلاءته، ووَفَّقَكَ للحق برحْمَته، وجعلك من أهله؛ فإنك كتبت إلَيَّ تعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهلِ الكلام أهلَ الْحَديث وامتهانِهم وإسهابِهم فِي الكتب بذَمِّهم ورميِهم بِحَمل الكذب ورواية الْمُتَنَاقض حتَّى وقع الاختلاف، وكثرت النحل، وتقطعت العصم، وتعَادَى الْمُسلمون، وأكفر بعضهم بعضًا، وتعَلَّقَ كل فريقٍ منهم لِمَذهبه بِجنس من الْحَديث.

ثُمَّ ذكر الْخَوَارج وما تعَلَّقَت به من الأحاديث فِي تأييد مذهبها، والْمُرجئة وما تعَلَّقَت به كذلك، والْمُفَوِّضَة وما تعَلَّقَت به من الأحاديث، والرافضة وما تعَلَّقَت به

من الأحاديث فِي ضَلالِهَا وتكفيرها الصَّحَابة، ومُفَضِّلو الفقر وما تعَلَّقُوا به؛ ثُمَّ ذكر طعون الزنادقة فِي أهل الْحَديث.

ثم قال: باب: ذكر أصحاب الكلام وأصحاب الرأي، فقال:

وقد تدبرت -رَحِمَك الله- مَقَالة أهل الكلام فوجدتُهم يقولون على اللَّه ما لا يعلمون، ويفتنون الناس بِمَا يأتون، ويبصرون القَذَى فِي عيون الناس وعيونُهم تطرف على الأجذاع، ويتهمون غيرَهم فِي النقل، ولا يتهمون آراءهم فِي التأويل ومعانِي الكتاب والْحَديث وما أودعاه من لطائف الْحِكمَة وغرائب اللغة لا يدرك بالطفرة، والتولد، والعرض، والْجَوهر، والكيفيَّة، والكميَّة، والأينية.

ولو رَدُّوا الْمُشكل منهما إِلَى أهل العلم بِهما؛ وضح لَهُم الْمَنهَج، واتسع لَهُم الْمَخرج؛ ولكن يَمنع من ذلك طلب الرِّياسَة، وحب الأتباع، واعتقاد الإخوان بالْمَقَالات.

والناس أسراب طير يتبع بعضها بعضًا، ولو ظهر لَهُم مَنْ يَدَّعي النبوة مع معرفتهم بأن رسول اللَّه ﷺ خَاتِم الأنبياء، أو مَنْ يَدَّعي الربوبيَّة؛ لوجد على ذلك أتباعًا وأشياعًا.

وقد كان يَجب -مع مَا يَدَّعُونه من معرفة القياس وإعداد آلات النظر- ألَّا يَختلفوا كَمَا لا يَختلف الْحُسَّاب والْمسَّاح والْمُهَندسُون؛ لأن آلتهم لا تدل إلَّا على عدد واحد، وإلَّا على شكل واحد؛ وكما لا يَختلف حُذَّاق الأطباء فِي الْمَاء، وفِي نبض العروق؛ لأن الأوائل قد وقفوهم من ذلك على أمرٍ واحد، فَمَا بالُهُم أكثر الناس اختلافًا، لا يَجتمع اثنان من رؤسائهم على أمرٍ واحد فِي الدين؟!

ثُمَّ ذكر تضارب الآراء، واختلاف الأهواء والاتِّجَاهَات بين زعماء أهل الكلام، وانتقدهم أشد النقد.

ثُمَّ قال: ذكر أصحاب الْحَديث: فأمَّا أصحاب الْحَديث فإنَّهُم التمسوا الْحَقَّ من وجهته، وتتبعوه من مَظَانِّه، وتقَرَّبُوا من اللَّه تعَالَى باتباعهم سُنن رسول اللَّه ﷺ، وطلبهم لآثاره وأخباره برًا وبَحرًا، وشرقًا وغربًا، يرحل الواحدُ منهم راجلًا مقويًا فِي طلب الْخَبَر الواحد أو السنَّة الواحدة حتَّى يأخذها من الناقل لَهَا مُشَافهة.

ثُمَّ لَمْ يزالوا فِي التنقير عن الأخبار والبحث لَهَا حتَّى فهموا صحيحَها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، وعَرَفُوا مَنْ خَالَفَهَا من الفقهاء إِلَى الرأي، فنبَّهُوا على ذلك حتَّى نَجم الْحَق بعد أن كان عافيًا، وبسق بعد أن كان دارسًا، واجتمع بعد أن كان مُتَفَرِّقًا، وانقاد للسنن مَنْ كان عنها مُعرضًا، وتنبَّهَ لَهَا مَنْ كان عنها غافلًا، وحكم بقول رسول اللَّه ﷺ بعد أن كان يَحكم بقول فلان وفلان، وإن كان فيه خلاف عن رسول اللَّه ﷺ.

وقد يعيبهم الطاعنون بِحَملهم الضعيف، وطلبهم الغرائب، وفِي الغريب الدَّاء؛ ولَمْ يَحملوا الضعيف والغريب لأنَّهُم رَأوهُمَا حَقًّا، بل جَمَعوا الغَثَّ والسمين، والصحيح والسقيم؛ ليميزوا بينهما، ويدلوا عليهما، وقد فعلوا ذلك.

ثم ذكر طائفة من الأحاديث الْمَوضُوعَة، وذكر نقد الْمُحَدثين لَهَا، وتزييفهم إيَّاها، وفضح واضعيها.

رَحِمَه اللَّه، وجزاه اللَّه عن الإسلام والْمُسلمين خيرًا.

★ **شهادة ابن حبان:**

قال فِي كتاب الْمَجْرُوحين (ص٢٥): ولو لَمْ يكن الإسناد، وطلب هذه الطائفة له؛ لظهر فِي هذه الأمَّة من تبديل الدين[١] ما ظهر فِي الأمم، وذاك أنه لَمْ يكن أمَّة لنَبِي قط حفظت عليه الدِّين عن التبديل ما حفظت هذه الأمَّة، حتَّى لا يتهيأ أن يزاد فِي سنَّة من سُنن رسول اللَّه ﷺ ألف ولا واو، كما لا يتهيأ زيادة مثله فِي القرآن، فحفظت هذه الطائفة السُّنن على الْمُسلمين، وكثرت عنايتهم بأمر الدِّين، ولولاهم لقال مَنْ شاء بِمَا شاء.

وقال أيضا فِي (ص٢٧): حدثنا الْحَسَن بن سفيان قال: سَمعت صَالِحَ بن حَاتِم ابن وردان يقول: سَمعت يزيد بن زريع يقول: لكل شيء فرسان، ولِهَذَا العلم فرسان.

---

(١) هذه شهادة عظيمة من هذا الإمام لطائفة أهل الْحَديث، وعلى رأسهم أئمتهم بأنَّ اللَّه قد حفظ بهم الدِّين، وإنهم لكذلك.

قال أبو حاتِم: فرسان هذا العلم الذين حفظوا على الْمُسلمين الدِّين[١]، وهَدوهم إِلَى الصِّرَاط الْمُستقيم، الذين آثروا قطع الْمَفَاوز والقفار على التنعم فِي الديار والأوطان فِي طلب السنن فِي الأمصار، وجَمعها الرحل والأسفار والدَّوَرَان فِي جَميع الأقطار، حتَّى إنَّ أحدهم ليرحل فِي الْحَديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفِي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة؛ لئلا يُدخل مُضل فِي السنن شيئًا يضِلُّ به، وإن فعل فهم الذابون عن رسول اللَّه ﷺ ذلك الكذب، والقائمون بنصرة الدين.

★ **شهادة الخطيب البغدادي:**

وألَّفَ الإمام الكبير أبو بكر أحْمَد بن علي الْخَطيب البغدادي، الْمُتَوَفَّى سنة (٤٦٣هـ) كتاب أسْمَاه شرف أصحاب الْحَديث.

قال فِي مُقَدمته بعد أن ذكر أقوال العلماء فِي ذم الرأي من (ص٣-٥):

ولو أنَّ صاحب الرأي الْمَذمُوم شغل نفسَه بِمَا ينفعه من العلوم، وطلب سنن رسول رب العَالَمين، واقتفى آثار الْفُقَهَاء والْمُحَدِّثين؛ لوَجَدَ فِي ذلك ما يُغنيه عَمَّا سواه، واكتفى بالأثر عن رأيه الذي رآه؛ لأن الْحَديث يشتمل على معرفة أصول التوحيد، وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد، وصفات رب العَالَمين تعَالَى عن مَقَالات الْمُلحدين، والإخبار عن صفات الْجنَّة والنار، وما أعَدَّ اللَّه تعَالَى فيها للمتقين والفُجَّار، وما خلق اللَّه فِي الأرضين والسَّمَوَات من صنوف العجائب وعظيم الآيات، وذكر الْمَلائكة الْمُقَرَّبين، ونعت الصَّافِّين والْمُسَبِّحين. . .

إِلَى أن يقول: وقد جعل اللَّه تعَالَى أهله أركان الشريعة، وهَدَمَ بِهم كل بدعة[٢] شنيعة؛ فَهُمْ أمناء اللَّه من خليقته، والواسطة بين النَّبِي وأمَّته، والْمُجتَهدون فِي

---

(١) وهذه شهادة أخرى عظيمة لأئمَّة الْحَديث بأنهم فرسان هذا العلم، وأنهم حَفَظوا على الْمُسلمين الدِّين، وهدوهم الصِّرَاط الْمُستقيم.

(٢) انظر لِهَذه الشَّهَادة من هذا الإمام بأنَّ اللَّه قد هَدَم بأهل الْحَديث كل بدعة شنيعة، وكل عَالِم ناصح يشهد بِمثل هذه الشهادة لأهل الْحَديث وأئمتهم، فأي قيمة يكون لكلام الْجُهَلاء الذين يَجحَدون مناقب أئمَّة الْحَديث، ومنهم هذا المسكين الذي فندنا ترَّهَاته.

حفظ ملته، أنوارهم زَاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتُهُم باهرة، ومَذَاهبهم ظاهرة، وحُجَجهم قاهرة.

وكلُّ فئة تَتَحَيَّز إِلَى هَوًى ترجع إليه، أو تستحسن رأيًا تعكف عليه؛ سوى أصحاب الْحَديث، فإن الكتاب عدتُهم، والسنَّة حُجَّتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يَتَلفتون إِلَى الآراء.

يقبل منهم ما رَوَوا عن الرسول، وهم الْمَأمُونُون عليه والعدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحَمَلته، إذا اختلف فِي حديث؛ كان إليهم الرجوع، فَمَا حَكَمُوا به فهو الْمَقبُول الْمَسمُوع.

ومنهم كل عَالِم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد فِي قبيلته، ومَخصوص بفضيلته، وقارئ متقن، وخطيب مُحسن.

وهم الْجُمهُور العظيم، وسبيلهم السبيل الْمُستَقيم، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذهبهم لا يتجاسر.

مَن كَادَهُم قَصَمَهُ اللَّه، ومَنْ عَانَدَهُم خَذَلَه اللَّه، ولا يضرهم مَنْ خَذَلَهُم، ولا يفلح مَن اعتَزَلَهُم، الْمُحتَاط لدينه إِلَى إرشادهم فقير، وبصر الناظر بالشَّر إليهم حسير، وإنَّ اللَّه على نصرهم لقدير.

ثم ساق إسناده إِلَى عَليِّ بن الْمَدينِي قال فِي حديث النَّبِي ﷺ: «**لا تزال طَائفة مِنْ أمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ**»(١). قال -أي: ابن الْمَدينِي-:

هم أهل الْحَديث، والذين يَتَعَاهَدُون مَذَاهب الرسول، ويذبون عن العلم، لولاهم لَمْ تَجد عند الْمُعتَزلة والرافضة والْجَهميَّة وأهل الإرجاء والرأي شيئًا من السنن.

فقد جعل رَبُّ العَالَمِين الطائفة الْمَنصُورَة حُرَّاس الدين، وصَرَفَ عنهم كيد الْمُعَاندين؛ لتَمَسُّكهم بالشرع الْمَتين، واقتفائهم آثار الصحابة والتابعين.

---

(١) حديث صحيح: رواه الإمام مسلم فِي صحيحه (٣/ ١٥٢٣)، والإمام أحْمَد فِي الْمُسند (٥/ ٢٧٨-٢٧٩)، والإمام أبو داود فِي السنن (٣/ ٤)، والإمام الترمذي فِي السنن (٤/ ٤٢٠)، والإمام ابن ماجه فِي السنن (١/ ٤-٥)، والْحَاكم فِي المستدرك (٤/ ٤٤٩-٤٥٠)، والطبرانِي فِي الْمُعجم الكبير(٧٦٤٣)، والطيالسي فِي الْمُسند (ص٩٤) برقم (٦٨٩)، وانظر الصحيحة للعلامة الألباني (٢٧٠، ١٩٥٥).

فشأنُهم حفظ الآثار، وقطع الْمَفَاوز والقفار، وركوب البراري والبحار فِي اقتباس ما شرع الرسول الْمُصطَفَى، لا يعرجون عنه إلَى رأي ولا هوى.

قبلوا شريعته قولًا وفعلًا، وحرسوا سنته حفظًا ونقلًا، حتَّى ثبتوا بذلك أصلها، وكانوا أحقَّ بِهَا وأهلَها؛ فكم من ملحد يروم أن يَخلط فِي الشريعة ما ليس منها، واللَّه تعَالَى يذب بأصحاب الْحَديث عنها، فهم الْحُفَّاظ لأركانها، والقَوَّامُون بأمرها وشأنها، إذا صدف عن الدفاع عنها؛ فهم دونَها يناضلون: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الْمُجادلة: ٢٢].

★ شهادة الإمام ابن تيمية:

وقال شيخ الإسلام أحْمَد بن عبد الْحَليم بن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ الْمُتوَفَّى (٧٢٨هـ) فِي فتاواه (٤/ ٩-١١):

من الْمَعلوم: أنَّ أهلَ الْحَديث يشاركون كل طائفة فيما يَتَحلون به من صفات الكمال، ويَمتَازون عنهم بِمَا ليس عندهم؛ فإنَّ الْمُنَازع لَهُم لابد أن يذكر فيما يُخَالفهم فيه طريقًا أخرى، مثل الْمَعقُول، والقياس، والرأي، والكلام، والنظر، والاستدلال، والْمُحَاجَّة، والْمُجَادلة، والْمُكَاشفة[1]، والْمُخَاطبة، والوجد، والذوق، ونَحو ذلك؛ وكل هذه الطرق لأهل الْحَديث صفوتُهَا وخلاصتها.

فهم أكمل الناس عقلًا، وأعدَلُهُم قياسًا، وأصوبُهُم رأيًا، وأسَدُّهُم كلامًا، وأصحهم نظرًا، وأهداهم استدلالًا، وأقومهم جدلًا، وأتَمهم فراسة، وأصدقهم إلْهَامًا، وأحدهم بصرًا ومكاشفة، وأصوبُهُم سَمعًا ومُخَاطبةً، وأعظمهم وأحسنهم وجدًا وذوقًا؛ وهذا هو للمسلمين بالنسبة إلَى سائر الأمم، ولأهل السنَّة والْحَديث بالنسبة إلَى سائر الْمِلَل.

فكل مَن استقرأ أحوال العَالَم وجد الْمُسلمين أحَدَّ وأسَدَّ عقلًا، وأنَّهُم ينالون فِي الْمُدَّة اليسيرة من حَقَائق العلوم والأعمال أضعاف ما يناله غيرُهم فِي قرون وأجيال.

---

(١) الظاهر أن شيخ الإسلام يقصد بذلك الفَرَاسَة.

وكذلك أهل السنَّة والْحَديث تَجدهم كذلك متمتعين؛ وذلك لأنَّ اعتقاد الْحَقِّ الثابت يقوي الإدراك ويصححه[1].

قال تعالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [مُحَمَّد:١٧].

وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّـَٔاتَيْنَـٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَـٰهُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء:٦٦-٦٨].

وهذا يُعلم تارة بِمَوَارد النِّزاع بينهم وبين غيرهم؛ فلا تَجد مسألة خُولفوا فيها إلا وقد تبيَّن أنَّ الْحَقَّ معهم.

وتارة بإقرار مُخَالفيهم ورجوعهم إليهم دون رجوعهم إلَى غيرهم، أو بشَهَادتِهم على مُخَالفيهم بالضَّلال والْجَهل.

وتارة بشهادة الْمُؤمنين الذين هُمْ شُهَدَاء اللَّه فِي الأرض.

وتارة بأنَّ كل طائفة تعتصم بِهم فيما خالفت فيه الأخرى، وتشهد بالضلال على كل مَنْ خَالَفَهَا أعظم مِمَّا تشهد به عليهم.

فأمَّا شهادة الْمُؤمنين الذين هُمْ شُهَدَاء اللَّه فِي الأرض: فهذا أمرٌ ظاهر، معلوم بالْحِسِّ والتواتر لكل مَنْ سَمع كلام الْمُسلمين، لا تَجد فِي الأمة عُظم أحد تعظيمًا أعظم مِمَّا عُظِّمُوا به[2]، ولا تَجد غيرهم يُعَظم إلا بقدر ما وافقهم فيه، كما لا ينقص إلَّا بقدر ما خالفهم، حتَّى إنك تَجد الْمُخَالفين لَهُم كلهم وقت الْحَقيقة يقر بذلك، كما قال الإمام أحْمَد: آية ما بيننا وبينهم يوم الْجَنَائز.

فَإِنَّ الْحَيَاة بسبب اشتراك الناس فِي الْمَعَاش يعظم الرجل طائفته، فأمَّا وقت الْمَوت؛ فلابد من الاعتراف بالْحَقِّ من عموم الْخَلْق؛ ولِهَذَا لَمْ يعرف فِي الإسلام مثل جنازته، مسح الْمُتَوَكل موضع الصَّلاة عليه؛ فوجد ألف ألف وستمائة ألف

---

(١) وهَذَا أعظم مَا يُمَيز أهل الْحَديث على غيرهم، وهو أعظم ما يَدْعُونَ إليه، ويذبون عنه، فَهُمْ دُعَاة إلَى التوحيد بأنواعه، وضد الشرك والْخُرَافَات والبدع، وعلى منهج هذا الْمُجَادل بالباطل يكونون قد تَخَلوا عن العقيدة والذَّبِّ عنها، وحاشاهم وبرأهم اللَّه مِمَّا يرميهم به الْمُفترون.

(٢) لله دَر هذا الإمام، فشهادة الْمُؤمنين لَهُم أمر ظاهر معلوم بالتواتر، فالْحَق دائمًا معهم، والباطل حليف خصومهم، وفضائلهم مَعلومة ظاهرة مشهورة، لا تَخفى إلَّا على من أعماهم الْجَهل والْهَوَى.

سوى مَنْ صلى فِي الْخَانات والبيوت.

وكذلك الشَّافعي، وإسْحَاق، وغيرهُمَا إنَّمَا نبلوا فِي الإسلام باتباع أهل الْحَديث والسنَّة، وكذلك البخاري وأمثاله إنَّمَا نبلوا بذلك.

وكذلك مالك، والأوزاعي، والثوري، وأبو حنيفة، وغيرهم إنَّمَا نبلوا فِي عموم الأمة، وقُبل قولُهُم لَمَّا وافقوا فيه الْحَديث والسنَّة، وما تكلم فيمن تكلم فيه منهم إلَّا بسبب الْمَوَاضع الَّتِي لَمْ يتفق له متابعتها من الْحَديث والسنَّة، إمَّا لعدم بلاغها إياه، أو لاعتقاده ضعف دلالتها، أو رجحان غيرها عليها.

وقال -بعد أن ذكر دَعَاوَى غُلاة الشيعة والصوفية اختصاصهم بعلم الأسرار، واحتجاجهم على ذلك ببعض الأحاديث الْمَوضُوعَة أو الْمُجمَلة- مَجْمُوع الفتاوى (٤/ ٨٥-٨٦):

وإذا كان الأمر كذلك فأعلم الناس بذلك؛ أخصهم بالرسول، وأعلمهم بأقواله وأفعاله، وحركاته وسكناته، ومدخله ومَخرجه، وباطنه وظاهره، وأعلمهم بأصحابه وسيرته وأيامه، وأعظمهم بَحثًا عن ذلك وعن نقلته، وأعظمهم تدينًا به، واتباعًا له، واقتداءً به، وهؤلاء هم أهل السنَّة والْحَديث حفظًا له، ومعرفة بصحيحه وسقيمه، وفقهًا فيه، وفهمًا يؤتيه اللَّه إياه فِي معانيه، وإيْمَانًا وتصديقًا وطاعةً وانقيادًا واقتداءً واتباعًا[1].

وقال فِي مَجْمُوع الفتاوى (٤/ ٩١-٩٢) أثناء مُناقشته للمُتَفَلسفة وأهل الضلال:

وإن قلتم: يُمكن الْخِطَاب بِهَا مع خَاصَّة الناس دون عَامتهم، وهَذَا قولُهُم؛ فمن الْمَعلوم أنَّ علمَ الرُّسُل يكون عند خَاصَّتهم كما يكون علمكم عند خَاصَّتكم.

ومن الْمَعلوم أنَّ كل مَنْ كان بكلام الْمَتبُوع وأحواله وبواطن أموره وظواهرها

(١) إنَّ الشَّهَادة الصَّادقة من هذا الإمام الْخَبير لكثيرة، ومنها ما سقناه هنا، فاحفظ هذه الفَضَائل لأهل الْحَديث الطائفة الْمَنصُورَة، ولاسيما اهتمامهم بالعقيدة، وحديث رَسُولِهم الكَريْم، وذبّهم عنهما، وتفقههم فيهما، ومعرفتهم بنَقَلَة الْحَديث ومنهم أهل البدع، مع معرفتهم بعقائدهم الفَاسدة.

أعلم وهو بذلك أقوم؛ كان أحق بالاختصاص به.

ولا ريب أن أهل الْحَديث أعلم الأمة وأخصها بعلم الرَّسُول وعلم خَاصَّته مثل الْخُلَفَاء الراشدين، وسائر العشرة.

هذه شهادات بعض كبار عُلَمَاء الأمَّة لأهل الْحَديث وأئمتهم بأنهم هم الذَّابُّون عن دين اللَّه بِجَدَارة، وأن اللَّه قد حفظ بهم الدِّين إِلَى آخر ما قالوه وشهدوا به لِهَذه الطائفة الْمَنصُورَة عَلَى مَنْ خَالَفَهَا من الكفار والْمُلحدين، ومن أهل البدع الضالين، ولا يَحط من قدرهم إلا أهلُ الأهواء الْحَاقدين.

وذلك الكيد الفاشل لا يرجع إِلَّا فِي نُحُورهم، ولا يزيدهم إلا سُقُوطًا وهَوَانًا.

نسأل اللَّه أن يَحشرنا وأهل الْحَديث وأئمَّته الْمُجَاهدين مع النبيين والصِّدِّيقين والشُّهَدَاء والصَّالِحين، وحَسُنَ أولئك رفيقًا، ذلك الفضل من اللَّه وَكَفَى باللَّه عليمًا.

وصَلَّى اللَّه عَلَى نبينا مُحَمَّد، وعَلَى آله وصَحْبه وسلم.

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

١٨/ ٤/ ١٤٢٥هـ

(٣)

أئمة الحديث ومن سار على نهجهم هم أعلم الناس بأهل الأهواء والبدع ومشروعية الجرح والتعديل من الأكفاء لم تنقطع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى رَسُول اللَّه، وعَلَى آله وصَحبه ومَن اتبع هُدَاه.

أمَّا بعد:

فَإِنَّ الرَّدَّ عَلَى أهل البدع وجَرحهم والتحذير منهم أصل فِي الإسلام؛ إذ هو من أهم أبواب الأمر بالْمَعرُوف والنهي عَنِ الْمُنكر، ومن أهم أبواب النصيحة للإسلام والْمُسلمين، وأول من جَرَّحَهُم وحَذَّرَ منهم: رسول اللَّه ﷺ؛ حيث حَذَّر من الْخَوَارج فِي عَدَد من الأحاديث، ووَصَفَهُم بأَنَّهُم شر الْخَلق والْخَليقَة، وذَمَّ ذا الْخُوَيصرة بعينه، والأدلة كثيرة على هَذَا.

فإنَّ أهل السنَّة والْحَديث يواجهون عددًا من الْمَشَاكل الَّتِي يفتعلها أهل الأهواء والبدع والشغب.

ومن هذه الْمَشَاكل: ما هو مُوَجَّه إلَى العَقَائد الإسلاميَّة.

ومنها: ما هو مُوَجَّه إلَى السنَّة وعلومها من نقد، وجرح وتعديل، وتصحيح وتعليل، والتفريق الباطل بين منهج الْمُتقَدِّمين والْمُتأخرين، ومنهج الْمَوَازنات، والْمَنهَج الواسع الأفيح، وحَمل الْمُجمَل على الْمُفَصَّل، وباقي التأصيلات.

ومنها: القول بأنَّ جرح أهل البدع لا يدخل فِي منهج أهل الْحَديث وقواعده وأصوله!!

وقد فرح بِهَذا القول جُهَّال وأفراخ أهل البدع الْمُتلبسين بالسنَّة كذبًا وزورًا!! وصار ديدنًا لَهُم، لا يفترون عن اللهج به.

فَمَنْ هو إمامهم فِي هذا الباطل؟!

إنَّ أول مَنْ قال بِهَذا فِي حدود علمي: التاج السبكي معترضًا على الإمام الذَّهبِي؛ حيث انتقد بعض الأشاعرة كالفخر الرازي وغيره فِي كتابه ميزان الاعتدال فِي نقد الرِّجَال.

قال الإمام الذَّهَبِي فِي هذا الكتاب: الفخر بن الْخَطيب صاحب التصانيف، رأس فِي الذَّكَاء والعقليات، لكنه عَري من الآثار، وله تشكيكات على مَسَائل من دَعَائم الدِّين ثورت حيرة، نسأل اللَّه أن يثبت الإيْمَان فِي قلوبنا، وله كتاب السر الْمَكتوم فِي مُخَاطبة النجوم سحر صريح، فلعله تاب من تأليفه -إن شاء اللَّه تعَالَى- . اهـ.

قال الْحَافظ ابن حجر: وقَدْ عَابَ التاج السبكي عَلَى الْمُصنِّف ذكره هذا الرَّجُل فِي هذا الكتاب، وقال: إنه ليس من الرواة، وقد تبَرأ الْمُصنِّف من الْهَوَى والعصبيَّة فِي هذا الكتاب، فكيف ذكر هذا وأمثاله مِمَّن لا رواية لَهُم كالسيف الآمدي. وقد اعتذر عنه بأنه يرى القدح فِي هؤلاء من الدِّيانة، وهذا بعينه التعصب فِي الْمُعتَقد.

انظر إلَى السبكي كيف يرمي الذَّهَبِي بالتعصب فِي الْمُعتَقد، وينكر عليه ذكر الرَّازي وأمثاله فِي كتابه الْمِيزَان، والْمِيزَان فِي نظره خَاص بالرواة، وهذا اعتراض باطل دافعه الْهَوَى والتعصب لأمثاله من أهل الأهواء، فلم يشترط أحَدٌ من أئمَّة الْجَرح والتعديل تَخصيص الْجَرح بالرواة فقط من حيث الرِّوَاية فقط، بل تناولوا الرواة من جهة الرواية ومن جهة الْمُعتَقَد.

فالراوي الْمُبتدع أخطر عندهم من الرَّاوي السَّليم من البدع؛ لذا ترى الأئمَّة لَمْ يكتفوا بذكر أهل البدع فِي كتب الْجَرح والتعديل، بل ذهبوا يَنتَقدُونَهُم، ويُجَرِّحُونَهُم، ويُبيِّنون فساد عَقَائدهم ومناهجهم لشدة خُطورتِهم فِي كتب مُستَقلة، وهي كثيرة معلومة لدى العلماء وطلاب العلم.

ولقد قَلَّدَ السبكيَّ أناسٌ؛ فأخرجوا أهل البدع من باب الْجَرح والتعديل، وقالوا: إن الْجَرح والتعديل فِي الرواية والرواة فقط.

ومع أنَّ كلام السبكي باطل، فرأيه أهون وأخف من رأي هؤلاء؛ لأنه استنكر على الإمام الذَّهَبِي إيراده لبعض أهل البدع الذين لا علاقة لَهُم بالرِّوَاية فِي كتاب يَرَاهُ خَاصًّا بالرواة، فلو أوردهم فِي غيره؛ فلعله لا يَجد مَجَالًا لِهَذَا الاعتراض، فيحجم عن الاعتراض، أمَّا هؤلاء مع الأسف فيرون الْجَرح والتعديل خَاصًّا بالرِّوَاية والرواة فقط، وهذه كارثة والله!!

ومنهم مَنْ يرى أن الْجَرح قد انتهى بعصور الرِّوَاية، وهذه كارثة أخرى!!

على كل حال؛ فإنَّ الْحَافظ ابن حجر لَمْ يعبأ باعتراض السبكي، فلقد انتَقَدَ الرَّازي بنفسه، ونقل فيه انتقاد العُلَمَاء.

ومِمَّا قاله فيه: وكان يُعَاب بإيراد الشُّبه الشَّديدَة، ويقصر فِي حَلِّهَا؛ حتَّى قال بعض الْمَغَاربة: يورد الشبهة نقدًا، ويَحلهَا نسيئة. وذكره ابن دحية بِمَدح وذَمٍّ، وذكره أبو شامة فحكى عنه أشياء رَدِيَّة.

ونقل عن الطوفِي نقده لتفسير الرازي، فقال: إنه مع تفسير القرطبِي أجْمَع التفاسير؛ إلا أنه كثير العيوب، وإنَّ سراج الدين السرمياحي الْمِصري صنَّفَ كتاب (الْمَآخذ) فِي مُجَلدين بيَّن فيهما ما فِي تفسير الفخر من الزيف والبهرج، وكان ينقم عليه كثيرًا، ويقول: يورد شبه الْمُخَالفين فِي الْمَذهَب والدِّين على غاية ما يكون من التحقيق، ثُمَّ يورد مذهب أهل السنَّة والْحَق على غاية ما يكون من الوهاء.

قال الْحَافظ: وذكر ابن خليل السكوني فِي كتابه (الرد على الكشاف) أن ابن الْخَطيب -يَعنِي: الرازي- قال فِي كتبه فِي الأصول: إنَّ مَذهَب الْجَبر هو الْمَذهَب الصَّحيح. وقال بصحة الأعراض، وينفي صفات اللَّه الْحَقيقيَّة، وزعم أنَّهَا مُجَرَّد نسب وإضافات كقول الفلاسفة، وسَلَكَ طريق أرسطو فِي دليل التمانع، ونقل عنه تلميذه التاج الأرموي أنه نصر كلامه؛ فهجره أهل مصر، وهَمُّوا به؛ فاستتر.

وقال فِي شرح الأربعين: إنَّ مَنْ أخَّرَ عقاب الْجَانِي مع علمه بأنه سيعاقبه؛ فهو الْحقُود، وقد تعقب بأن الْحقُود مَنْ أخَّر مع العجز، أمَّا مع القدرة؛ فهو الْحَكيم، والْحقُود إنَّمَا يُعقَل فِي حَقِّ الْمَخْلوق دون الْخَالق بالإجْمَاع. انظر لسان الْمِيزَان (٥/ ٤٣٠-٤٣٥).

أقول: تعَالَى اللَّه عَمَّا يقوله الرَّازي علوًّا كبيرًا.

وذكر الْحَافظ انتقادات أخر، رحم اللَّه الْحَافظ ابن حجر الذي سار فِي نقد أهل البدع فِي طريق أهل الْحَديث، ولَمْ يعبأ باعتراض السبكي وتعصبه ومُغَالطته، ولَمْ يَمنعه القول الباطل عن الصَّدْع بالْحَقِّ وكشف الأباطيل.

ومن الواضح جدًّا -ومن نواحٍ شتَّى- أنَّ أئمَّة الإسلام على امتداد التاريخ

قاموا بنقد أهل البدع وجرحهم، وبيان خُطورتِهم وخطورة بدعهم، والتحذير منها ومنهم.

وعلى رأس هؤلاء الأئمَّة: الصَّحَابة الكرام: عمر بن الْخَطَّاب، وابنه عبد اللَّه ابن عمر، وابن عبَّاس، وأنس بن مالك، وغيرهم -رضي اللَّه عنهم جَميعًا-.

وهذا الإمام مُحَمَّد بن سيرين يَحكي واقعهم فيقول: لَمْ يكونوا يسألون عن الإسناد، فَلَمَّا وقعت الفتنة؛ قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم. فينظر إلَى أهل السنَّة؛ فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلَى أهل البدع؛ فلا يُؤخَذ منهم.

وهذا يفيدنا أنَّ أهل الْحَديث هم أيقظ الناس، وأشدهم معرفة بأهل البدع، وأشدهم حَذَرًا من دَسِّهم وكيدهم.

وقال ابن سيرين أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّ هذا العلم دين، فانظروا عَمَّن تأخذون دينكم.

وقال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: واعلم -وَفَّقَك اللَّه تعَالَى- أنَّ الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الرِّوَايات وسقيمها، وثقات الناقلين لَهَا من الْمُتهَمين: ألَّا يروي منها إلَّا ما عَرَفَ صحة مَخَارجه، والستارة فِي ناقليه، وأن يَتقيَ منها ما كان منها عن أهل التهم والْمُعَاندين من أهل البدع. وساق الأدلة على ذلك من القرآن والسنَّة.

وهذا منهج سار عليه أهل الْحَديث وأئمتهم، فهم أيقظ الناس، وأشد الناس انتباهًا لأهل البدع، وأشدهم معرفة بعَقَائدهم ومَنَاهجهم بل ودسائسهم، وعُلَمَاء الإسلام فِي هذا الباب تَبعٌ لَهُم؛ لأنَّهُم أهل الاهتمام بِهَذا الشأن والتخصص فيه -رَحِمَهُم الله-.

(وكان الأئمَّة من التابعين ومَنْ بعدهم يُحَذِّرون من مُجَالسة أهل الأهواء:

ومن هؤلاء الأئمَّة: سعيد بن الْمُسَيب، والْحَسَن البصري، وسعيد بن جُبير، وابن سيرين، والشعبِي، وإبراهيم النخعي، وعَطَاء بن أبِي رباح، وطاوس، ومُجَاهد، وعبد اللَّه بن أبِي مُليكة، والزهري، ومكحول، والقاسم أبو عبد الرَّحْمَن، وعطاء الْخُرَاسَاني، وثابت البُنَاني، والْحَكَم بن عتيبة، وأيوب

السختياني، وحَمَّاد بن زيد، وحَمَّاد بن سَلَمَة، وإبراهيم النخعي، وأبو قلابة، ومالك، والثوري، والأوزاعي، وسلام بن أبِي مطيع، والشافعي، وأحْمَد، وغيرهم، وكل هؤلاء الأئمَّة من أئمَّة الْحَديث والسنَّة.

ومعنَى هذا: أنَّ أهل السنَّة وأئمتهم واعون عَالِمُون بأهل البدع -جَمَاعات وأفرادًا-؛ وإلَّا فَمَا فائدة التحذير؟!

(ومن هؤلاء الْمُبتدعَة أو مِمَّن وقع فِي بدعة الآتية أسْمَاؤهم -وهم قليل من كثير- بيَّن حَالَهُم أئمَّة الْحَديث والسنَّة:

١- إبراهيم بن طهمان الخراساني:

نزيل مَكَّة، وثقه فِي الرِّوَاية عَدَدٌ من الأئمَّة، ومِمَّن وثقه الإمام أحْمَد، وصَالِحُ ابن مُحَمَّد جزرة، والدَّارَقُطنِي، ولكنهم وَصَفُوه بالإرجاء، تَهذيب التهذيب (١/ ١٢٩-١٣٠).

وقال الذَّهَبِي فيه: قال الدَّارَقُطنِي: ثقة، وإنَّمَا تكلموا فيه للإرجاء.

وقال أبو إسحاق الْجُوزَجَانِي: فاضل، رُمِيَ بالإرجاء.

وقال أحْمَد: صَحيح الْحَديث مقارب، يرى الإرجاء، وكان شديدًا على الْجَهميَّة. الْمِيزَان (١/ ٣٨).

٢- أيوب بن عائذ الكوفي:

قال الذَّهَبِي: وكان من الْمُرجئة. قاله البخاري، وأورده فِي الضعفاء لإرجائه، وذكر الذَّهَبِي أنه له عند البخاري حديث، وعند مسلم حديث آخر، فإنه مُقل. الْمِيزَان (١/ ٢٨٩).

وذكر الْحَافظ أنَّ ابن الْمُبَارك، والبخاري، وأبا داود، وابن حبان وَصَفُوه بالإرجاء. تَهذيب التهذيب (١/ ٤٠٧)، ونقل توثيقه عن الأئمَّة.

٣- ثور بن يزيد الكلاعي أبو خالد الحمصي:

قال ابن معين: ما رأيت أحدًا يَشُك أنه قدري.

وقال ابن الْمُبَارك: سألت سفيان عن الأخذ عن ثور؟ فقال: خذوا عنه،

واتقوا قرنيه.

وقال أحْمَد بن حنبل: كان ثور يرى القدر، وكان أهل حِمص نفوه وأخرجوه.

وقال أبو مسهر: عن عبد اللَّه بن سَالِم قال: أدركت أهل حِمص وقد أخرجوا ثورًا، وأحرقوا داره؛ لكلامه فِي القَدَر.

وقال الوليد: قلت للأوزاعي: حدثنا ثور بن يزيد. فقال لِي: فعلتها؟

وقال سلمة بن العيار: كان الأوزاعي سيئ القول فِي ثور، وابن إسحاق، وزرعة ابن إبراهيم. الْمِيزَان (١/ ٣٧٤).

وذكر الْحَافظ ابن حجر عَدَدًا من أئمَّة الْحَديث يطعنون فِي ثور بعقيدة القدر، منهم: أحْمَد بن صَالِح الْمِصري، ويَحيَى بن سعيد القَطَّان. تَهذيب التهذيب (٢/ ٣٤).

٤، ٥، ٦- الجعد بن درهم، وجهم بن صفوان، وبشر المريسي:

ألَّفَ عثمانُ بن سعيد الدَّارمي كتابًا فِي الرَّدِّ على الْجَهميَّة، وكتابًا فِي الرَّدِّ على بشر الْمِرِّيسي الْجَهمي كما أسلفنا.

وعُثمَان بن سعيد من أئمَّة الْحَديث كَفَّرَ الْجَهميَّة بالكتاب والسنَّة وأقوال أئمَّة الْحَديث.

وقال فِي مُقَدِّمة كتابه فِي الرَّدِّ على الْمِرِّيسي (ص٥): سَمعتُ مَحبوب بن موسى الأنطاكي، أنه سَمع وكيعًا يُكَفِّر الْجَهميَّة، وكتب إلَي علي بن خشرم أن ابن الْمُبَارك كان يُخرج الْجَهميَّة من عداد الْمُسلمين.

وسَمعتُ يَحيَى بن يَحيَى، وأبا توبة، وعلي بن الْمَديني يُكَفِّرون الْجَهميَّة، ومَنْ يَدَّعي أن القرآن مَخلوق.

وقال فِي (ص٩): حدثنا الْحَسَن بن الصباح البزار: ثنا عليُّ بن الْحَسَن بن شقيق، عن ابن الْمُبَارك قال: لأن أحكي كلامَ اليهود والنصارى أحب إلَيَّ من أن أحكي كلام الْجَهميَّة.

وقال فِي آخر هذا الكتاب: باب الاحتجاج فِي إكفار الْجَهميَّة. (ص١٠٦).

وساق أدلة كثيرة على تكفيرهم بتعطيل صفات اللَّه، وقولِهم بِخَلق القرآن، ونقل تكفيرهم بِخَلق القرآن عن حَمَّاد بن أبِي سليمان، وعن يَحيَى بن يَحيَى، وأبي توبة.

وتكَلَّمَ فِي هذا الكتاب على بشر الْمِرِّيسي، وابن الثلجي، واللؤلؤي، وعَارَضَ ضَلالاتِهم وضلالات الْجَهميَّة بالقرآن والسنَّة وكلام أئمَّة الْحَديث.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ رَادًا على جهمي يطعن فِي السنَّة، ويتعلق بِحَديث موضوع لفظه: «إذا سَمعتم عنِّي حَديثًا؛ فاعرضوه على كتاب اللَّه، فإن وافقه فاقبلوه؛ وإلا فَرُدُّوه». فبيَّن مَعنَى الْحَديث على فرض ثبوته، ثُمَّ قال:

إنَّمَا ذلك إلَى الفقهاء العُلَمَاء الْجَهَابذة النقَّاد لَهَا، العَارفين بطرقها ومَخَارجها؛ على خلاف الْمِرِّيسي، واللؤلؤي، وابن الثلجي ونظرائهم من الْمُنسَلخين منها، ومن معرفتها، ومِمَّا يُصَدِّقهَا من كتاب اللَّه.

فقد أخذنا بِمَا قال رسول اللَّه ﷺ، فلم ننقل منها إلَّا ما رَوَى الفقهاء الْحُفَّاظ الْمُتقنون مثل: معمر، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وابن عيينة، وزهير بن معاوية، وزائدة، وشريك، وحَمَّاد بن زيد، وحَمَّاد بن سَلَمَة، وابن الْمُبَارك ونظرائهم الذين اشتهروا بروايتها ومعرفتها، والتفقه فيها؛ بِخلاف تفَقُّه الْمِرِّيسي وأصحابه.

فما تداول هؤلاء الأئمَّة ونظراؤهم على القبول قبلناه، وما ردوه رددناه، وما لَمْ يستعملوه تركناه؛ لأنَّهُم كانوا أهل العلم والْمَعرفة بتأويل القرآن ومَعَانيه، وأبصر بِمَا وَافقه منها مِمَّا خَالَفَه. . . .

فهؤلاء العُلَمَاء الذين ذكرهم ونظراؤهم مثل: الليث بن سعد، والأوزاعي، ويَحيَى ابن أبِي كثير، ومثل الإمام أحْمَد، وإسحاق بن راهويه، والبخاري، ومسلم، وأبِي داود، وأضرابِهم مِمَّن سبقهم ولَحِقَهُم هم مرجع الأمة فِي عَقيدتِهَا، ومنهجها، وفِي فقه الكتاب والسنَّة، وفِي علوم السنَّة والقرآن والْجَرح بالبدع وغيرها؛ لأنَّهُم هم العُلَمَاء حَقًّا؛ لا أمثال بشر الْمِرِّيسي وأضرابه.

٧- ذر بن عبد اللَّه الهمداني:

قال الذَّهَبِي: تابعي ثقة، ونقل توثيقه عن ابن معين.

قال الذَّهَبِي: قال أَحْمَد: لا بأس به هو أول مَنْ تكَلَّمَ فِي الإرجاء. وقال الأزدي: يتكلمون فيه، كان مرجئًا. وتكَلَّمَ فيه سعيد بن جبير من أجل الإرجاء. الْمِيزَان (٢/ ٣٢).

وقال الْحَافظ ابن حجر: وقال أبو داود: كان مرجئًا، وهَجَره إبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير للإرجاء، ونقل الْحَافظ عن الساجي أن ذرًّا كان يرى الإرجاء. تَهذيب التهذيب (٣/ ٢١٨).

٨- سعيد بن أبي عروبة:

إمام أهل البصرة فِي زمانه، له مُصَنفَات، لكنه تغيَّر بأخرة، ورُمِيَ بالقدر، حدث عنه يَحيَى القطان وخلق كثير، وقال بندار: حدثنا عبد الأعلى السامي وكان قدريًّا: حدثنا سعيد وكان قدريًّا: عن قتادة وكان قدريًّا. وقال أَحْمَد بن حنبل: كان قتادة وهشام وسعيد يقولون بالقدر ويكتمونه. الْمِيزَان (٢/ ١٥١-١٥٢).

وقال الْحَافظ ابن حجر: وقال ابن قانع: خلط فِي آخر عمره، وكان أعرج يُرْمَى بالقَدَر، وقال أَحْمَد: كان يقول بالقدر ويكتمه. وقال العجلي: كان لا يدعو إليه، وكان ثقة. تَهذيب التهذيب (٤/ ٦٥).

٩- شيبان بن فروخ:

رُمِيَ بالقَدَر، قَالَ أبو حَاتِم: كان يرى القدر، اضطر إليه الناس بأخرة (ت ١٣٥هـ). وقَالَ السَّاجي: قدري؛ إلا أنه كان صدوقًا. تَهذيب التهذيب (٤/ ٣٧٥)، والْمِيزَان (٢/ ٢٨٥).

١٠- ابن أبي نجيح عبد اللَّه بن يسار المكي:

ثقة، قال يَحيَى: كان من رءوس الدُّعَاة إلَى القدر. ميزان الاعتدال (٢/ ٥٢٧)، وقال: كان مشهورًا بالقدر.

وعن أَحْمَد بن حنبل قال: أصحاب ابن أبِي نُجيح قَدَرِيَّة كلهم، ولَمْ يكونوا

أصحاب كلام.

وعن أيوب قال: أي رجل أفسدوا. وقال العجلي: ثقة، وكان يرى القدر. تَهذيب التهذيب (٦/ ٥٤-٥٥).

١١- علقمة بن مرثد:

قال الإمام أحْمَد: قيس بن مسلم، وعلقمة بن مرثد مرجئين.

قال عبد الله: قلت لأبِي: فعمرو بن مرة؟ قال: مُرجئ. العلل (٢/ ١٤٤).

١٢- عمرو بن عبيد بن باب البصري:

طعن فيه بعض أئمَّة الْحَديث بالكذب، وهو مبتدع ضَالٌّ مُعتزلِيٌّ قَدَريٌّ.

روى العقيلي بإسناده إلَى ابن الْمُبَارك، وقيل له: تركت عمرو بن عبيد، وتُحَدث عن هشام وسعيد وفلان، وهم كانوا فِي عداده -يَعنِي: قدرية-؟! قال: إن عمرًا كان يدعو -أي: يدعو إلَى بدعته-، وبَدَّعَهُ سعيد بن عامر وذَمَّه ذمًّا شديدًا، وبَدَّعَهُ حَمَّاد بن سَلَمَة.

وحَدَّث العقيلي، عن مُعَاذ بن الْمُثَنَّى قال: حدثنا أبي: عن أبيه أنه سئل عن حديث لعمرو بن عبيد؟ فأبى أن يُحَدِّث به، وقال للذي سأله: ما تصنع بعمرو بن عبيد؟! كان قدريًّا معتزليًّا.

وكان أيوب يقول: ما فعل الْمَقيت، يعني: عمرو بن عُبيد.

وقال ابن عيينة: حدثنا عمرو وكان مبتدعًا.

وبَدَّعَهُ ابنُ معين، ونَهَى عن الكتابة عنه.

وكان عمرو يطعن فِي بعض الصَّحَابة، ويطعن فِي أئمَّة الْحَديث والسنَّة، وكلام أئمَّة الْحَديث فيه كثير، انظر ترجَمته فِي الضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٧٧) ط. قلعجي، والْمِيزَان للذَّهَبِي (٣/ ٢٧٣-٢٧٩).

١٣- وقال أبو حاتم في عمرو بن مرة الجملي:

ثقة، يرى الإرجاء. وعن مغيرة بن مقسم أن عمرًا دخل فِي الإرجاء. الْمِيزَان (٣/ ٢٨٨)، وانظر تَهذيب التهذيب (٨/ ١٠٢-١٠٣).

١٤- قيس بن مسلم الجدلي الكوفي:

وَصَفَه بالإرجاء: يَحيَى بن سعيد القَطَّان، والنسائي، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود، تَهذيب التهذيب (٨/ ٤٠٣-٤٠٤).

وكتب أئمَّة الْجَرح والتعديل زاخرة ببيان أهل البدع وبيان عقائدهم وأحوالِهم، وكذا مُؤلَفَات أئمَّة الْحَديث فِي العَقَائد مليئة ببيان أحوال أهل البدع -طوائف وأفرادًا-، وهُمْ العُلَمَاء حَقًّا.

قال الإمام أحْمَد: الذي لا يُميِّز بين صحيح الْحَديث من سقيمه ليس بعَالِم.

فهل بقي مَجَال للقول بأن أهل البدع لا يدخلون فِي جَرح أئمَّة الْحَديث، ولا فِي أصولِهم.

ولا يَتَنقَّص أهل الْحَديث وينتقص علومهم إلا جَاهلٌ ضَالٌ مُفتٍر.

والْجَرح والتعديل هم أئمَّته، وهم مرجع علماء الأمَّة فيه من مُفسِّرين وفُقَهَاءَ، وهُم الذين تصَدَّوا لأهل البدع، فكشفوا عَوَارَهُم، وبيَّنوا ضلالَهُم من خَوَارج، ورَوَافض، ومُعتزلة، ومُرجئة، وقَدَريَّة، وجَبريَّة، وصُوفية، ولا يزالون قائمين بهذا الواجب العظيم.

ولا يزال باب الْجَرح والتعديل قائمًا ومفتوحًا ما دام هناك أهل حق وأهل باطل، وأهل ضلال وأهل هدى، ولا يزال الصِّرَاع قائمًا بين الطائفة الْمَنصُورَة ومَنْ خَالَفَهَا من أهل الضلال ومَنْ خَذَلَهَا: «لَا تَزَال طَائفَةٌ مِنْ أمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ، لَا يَضُرُّهُم مَنْ خَذَلَهُم وَلَا مَنْ خَالَفَهُم؛ حَتَّى يَأتِي أمْرُ الله».

ومن قال: إنَّ باب الْجَرح والتعديل قد انتهى. فقد غلط غلطًا كبيرًا، ولا تزال أقلام أهل السنَّة تتدفق بنقد وبيان حال أهل البدع من رَوَافض، وخَوَارج، ومُعتزلة، وصوفية، وأشعريَّة، وأحزاب مُنحَرفة، وبيان بدعهم وضلالاتِهم.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ بعد بيان الأصناف الَّتِي يَجُوز الكلام فيهم، ولا يُعد غيبة: ومثل أئمَّة البدع من أهل الْمَقَالات الْمُخَالفة للكتاب والسنَّة، أو العبارات الْمُخَالفة للكتاب والسنَّة، فإنَّ بيان حَالِهم، وتَحذير الأمَّة منهم واجب باتفاق الْمُسلمين، حتَّى قيل لأحْمَد بن حنبل: الرجل يصوم، ويُصَلي، ويعتكف أحب

إليك، أو يتكلم فِي أهل البدع؟

فقال: إذا صَامَ، وصَلَّى، واعتَكَفَ؛ فإنَّمَا هو لنفسه، وإذا تكَلَّمَ فِي أهل البدع؛ فإنَّمَا هو للمسلمين، هذا أفضل!!

فبيَّن أن نفع هذا عَام للمسلمين فِي دينهم من جنس الْجِهَاد فِي سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل اللَّه ودينه ومنهاجه وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعُدَوانِهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق الْمُسلمين.

ولولا مَنْ يُقيمه اللَّه لدفع ضرر هؤلاء؛ لفسد الدِّين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الْحَرب، فإنَّ هؤلاء إذا استولوا لَمْ يفسدوا القلوب وما فيها من الدِّين إلا تبعًا، وأمَّا أولئك فهم يُفسدون القلوب ابتداءً. مَجمُوع الفتاوى (٢٨/ ٢٣١-٢٣٢).

وقال أيضا: الرَّادُّ على أهل البدع مُجَاهد، حتَّى كان يَحيَى بن يَحيَى يقول: الذَّبُّ عن السنَّة أفضل الْجِهَاد. نقض الْمَنطق (ص١٢).

وقال الْحَافظ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأنت إذا تأمَّلتَ تأويلات القَرَامطة، والْمَلاحدَة، والفلاسفة، والرافضة، والقَدريَّة، والْجَهميَّة، ومَنْ سَلَكَ سبيل هؤلاء من الْمُقَلدين لَهُم فِي الْحُكم والدليل؛ ترى الإخبار بِمَضمُونِهَا عن اللَّه ورسوله لا يقصر عن الإخبار عنه بالأحاديث الْمَوضُوعَة الْمَصنُوعَة، الَّتِي هي مِمَّا عملته أيدي الوَضَّاعين، وصاغته ألسنة الكَذَّابين.

فهؤلاء اختلقوا عليه ألفاظًا وضعوها، وهؤلاء اختلقوا فِي كلامه معانِي ابتدعوها، فيا مِحنة الكتاب والسنَّة بين الفريقين! وما نازلة نزلت بالإسلام إلَّا من الطائفتين، فهما عدوان للإسلام كائدان، وعن الصراط الْمُستَقيم ناكبان، وعن قصد السبيل جائران...

إلَى أن قال: فَكَشْفُ عَورَات هؤلاء، وبيان فضائحهم، وفساد قواعدهم من أفضل الْجِهَاد فِي سبيل اللَّه.

وقد قَالَ النَّبِي ﷺ لِحَسَّان بن ثابت: «إنَّ رُوحَ القُدُس مَعَكَ مَا دُمْتَ تنَافِح عَنْ رَسُولِهِ».

وقَالَ: «اهجُهُمْ -أو هَاجِهِمْ- وَجِبْرِيلُ مَعَك».

وقَالَ: «اللَّهُمَّ أيده بِرُوح القُدُس مَا دَامَ يُنافح عَنْ رَسُولك».

وقال عن هجائه لَهُم: «وَالَّذِي نفسي بِيَدِه لَهُوَ أَشَدُّ فيهم مِن النبل». إلَخ، الصَّوَاعق الْمُرسَلَة (١/ ٣٠١-٣٠٢).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بيان أنواع الأقلام: القلم الثاني عشر: القلم الْجَامع، وهو قلم الرَّدِّ على الْمُبطلين، ورفع سنَّة الْمُحقين، وكشف أباطيل الْمُبطلين على اختلاف أنواعها وأجناسها، وبيان تناقضهم، وتَهَافتهم، وخروجهم عن الْحَقِّ، ودُخُولِهم فِي الباطل، وهذا القلم فِي الأقلام نظير الْمُلوك فِي الأنام، وأصحابه أهل الْحُجَّة الناصرون لِمَا جاءت به الرُّسُل، الْمُحَاربون لأعدائهم.

وهُم الدَّاعُون إِلَى اللَّه بالْحِكمَة والْمَوعظة الْحَسَنة، الْمُجَادلون لِمَنْ خَرَجَ عن سبيله بأنواع الْجِدَال.

وأصحاب هذا القلم حرب لكل مبطل، وعدو لكل مُخَالف للرسل، فهم فِي شأن وغيرهم من أصحاب الأقلام فِي شأن. التبيان فِي أقسام القرآن (١/ ٣٧٩).

والنقل يطول جدًّا لو استطردنا فِي ذكر أئمَّة السنَّة الذين كانوا يُحَذِّرُون من أهل البدع على مستوى الطوائف والأفراد، وأكتفي بالإضافة إِلَى ما سبق بالنقل عن بعضهم.

هذا الإمام أحْمَد يُحَذِّر من جَمَاعَة من أهل البدع بأعيانِهم، وينص على بدعهم، فَلَقد حَذَّر من أحْمَد بن رباح، وابن الْخَلنجي، وشعيب بن سهل، ومُحَمَّد ابن منصور قاضي الأهواز، وعلي بن الْجَعد وحكى رجوعه، والفتح بن سهل؛ لأنَّهُم جَهميَّة.

وسئل عن ابن الثلجي فقال: مبتدع صاحب هوى. وكلامه فِي ابن أبِي دؤاد، والْمِرِّيسي، والْمُحَاسِبِي، والكرابيسي معلوم.

وكلام أبِي حَاتِم وأبِي زرعة الرازيين، ومُحَمَّد بن يَحيَى، والبخاري، وأبِي داود، وعشرات من أئمَّة السنَّة فِي أهل البدع معروف.

ولكثير من أئمَّة الْحَديث والسنَّة مُؤلفات خَاصَّة فِي أهل البدع، ومنهم: ابن

أبي حَاتِم وعبد اللَّه بن أحْمَد، والْخَلال، واللالكائي، وابن بَطَّة، وأبو القاسم الأصبهانِي.

ثُمَّ بعدهم كثير من أئمَّة الْحَنابلة، ومنهم الْمَقَادسة: عبد الغني، والضياء الْمَقدسي، وابن قُدَامَة.

ثُمَّ ابن تيمية، وتلاميذه: ابن القيِّم، وابن عبد الْهَادي، والذَّهَبِي.

ثُمَّ تلاميذهم مثل: ابن رجب، وابن كثير، وابن ناصر الدِّين الدمشقي.

وللحافظ ابن حجر وتلاميذه نصيب وافر فِي الكلام على أهل البدع مُتأثرين بِمَنهَج أهل الْحَديث، فقد تكَلَّمُوا فِي أفراد كثير فِي كتبهم، وتكَلَّمُوا فِي أهل وحدة الوجود والْحُلول.

وانتقد أهلَ البدع وجرحهم: أئمَّةُ الدَّعْوَة السَّلفيَّة فِي نَجد كالإمام مُحَمَّد بن عبد الوَهاب، وأبنائه، وأحفاده، وتلاميذهم إلَى يومنا هذا.

وتكلم فيهم ابنُ الوزير اليماني، والصنعاني، والشوكاني، والشريف الْحَسَن ابن خالد الْحَازمي، وصدِّيق حَسَن خان، وأهل الْحَديث فِي الْهِند.

وكل هؤلاء ينطلقون من منهج الكتاب والسنَّة، ومنهج الصحابة ومَنْ تبعهم بإحسان؛ ولاسيما أئمَّة الْحَديث والسنَّة، والعلماء -من فُقَهَاء وغيرهم- تبَعٌ لَهُم فِي هذا الْمَيدَان، وعنهم يأخذون.

وهذا النهج قائم على امتداد التاريخ الإسلامي، ولابد أن يَستَمرَّ إلَى أن يُرفَعَ القرآن، وينتهي الإسلام، ثُمَّ يقوم شرار الْخَلق الذين تقوم عليهم السَّاعَة.

ولعل فِي هذه الذكرى عظة لِمَنْ يرى أن جرح أهل البدع لا يدخل فِي منهج أهل الْحَديث ولا فِي أصولِهم: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]. ولا يكابر بعد هذا إلا أهل الأهواء الْمُعَاندون.

وختامًا؛ ليعلم كل مسلم طالب للحَقِّ أن نقد أهل البدع من أعظم الْجِهَاد، وأفضل من الضَّرب بالسيوف، ولأنه من الأمر بالْمَعرُوف والنهي عن الْمُنكر، ومن أعظم أبواب النصيحة لله، ولأنه ذَبٌّ عن دين اللَّه وحِمَاية له؛ فهم أولَى وأولَى بالْجَرح من الرواة.

فإن الرَّاوي إن كان صحيح العقيدة: انتقد من جهة الرواية.

وإن كان فاسد العقيدة: انتقد من جهتين: جهة العقيدة، وجهة الرواية.

وإن كان مع فساد عقيدته داعية: فلا يروى عنه، وانتقد فِي بدعته، وحُذِّرَ منه.

وهذا هو الْمَنهَج الْحَق، وهو أمر واضح كالشمس فِي عمل أئمَّة الْحَديث فِي مواقفهم وكتبهم فِي الرجال وفِي العقائد، وكان ذلك من اختصاصهم.

وصَلَّى اللَّه عَلَى نبيِّنا مُحَمَّد، وعَلَى آله وصَحْبِهِ وسَلم.

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

١٩/١٠/١٤٢٥هـ

(٤)

أهل البدع يدخلون في جرح أئمة الحديث دخولاً أوليًّا وغير أهل البدع يدخلون في تحذيرهم دون شك

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله، والصلاة والسلام على رسول اللَّه وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فقد كتب من سَمَّى نفسه السبيق الأثري مقالًا فِي شبكة الأثري تَحت عنوان: الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ يوافق الشيخ فالِح فِي مسألة التفريق بين جرح الرواة والتحذير من أهل البدع.

وهذا نص مقاله:

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد فرح الكثير مِمَّن يكتب فِي شبكة سحاب الْخَراب وغيرهم من الْمُميعة والْحِزبيين بقول الشيخ ربيع -هداه الله- فِي مسألة أن جرح أهل البدع كجرح الرواة، وأن أحكام جرح الرواة لابد[1] أن يعمل بها من أراد أن يتكلم فِي أهل البدع، ولقد تَحامل الشيخ ربيع -هداه الله- على الشيخ فالِح عندما قال بالتفريق فِي ذلك، وزعم الشيخ ربيع -هداه الله- أن الشيخ فالِح هو أول من فرق بين جرح الرواة والكلام على أهل البدع.

والْحَق فِي الْمَسألة لِمَن أراد الْحَق: أن الشيخ ربيع هو أول من خلط بين جرح الرواة والتحذير من أهل البدع، ولذلك تَجد فِي رواة الْحَديث أنَّهم يقبلون حديث مبتدع قوي الْحِفظ لا ينصر بدعته فِي حديثه، ويردون حديث صاحب سنة لسوء

---

(١) أنا لَم أقل: إن جرح أهل البدع كجرح الرواة.. إلَخ، ومن أراد أن يعرف قولي فليرجع إلَى نصيحتي، وإلَى كتاب أئمة الْجَرح والتعديل هم حُماة الدين.

حفظه، بينما تَجد أهل السنة لا يُجالسون رجلًا لِمُجرد تَحذير الإمام أحْمَد منه لأجل بدعة ابتدعها فِي الدين[١]، فهناك فرق واضح.

والشيخ ربيع لا بد أن يذكر لنا من وافقه فِي هذا الْخَلط الذي ذكره، فنحن ننتظر من الشيخ ربيع أن ينقل لنا من وافقه فِي مقولته: لا فرق بين التحذير من أهل البدع وجرح الْمَجروحين من رواة الْحَديث فلابد من تطبيق قواعد جرح وتعديل الرواة عند التحذير من أهل البدع.

وأما الشيخ فالِح -حفظه الله- فقد وافقه أهل السنة فِي ذلك التفريق مع العلم أن الشيخ فالِح ذكر لفظ: جرح أهل البدع بدل لفظ: التحذير من أهل البدع فِي بعض كلامه، والصحيح أنه لا مشاحة فِي الألفاظ[٢] ولقد أشار إلَى ذلك أخونا أبو شقران الْجَبري فِي رده البينات.

والذي أريد نقله الآن: هو أن الإمام حَماد بن زيد رَحِمَهُ اللَّهُ قد وافق الشيخ فالِح[٣] فِي تفريقه بين التحذير من أهل البدع وجرح الرواة، وهذا هو حال أهل السنة كما ذكرنا فلقد نقل الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ فِي حديث رقم (٣٢٠٠): قال: وسَمعت أحْمَد بن إبراهيم الْمُوصلي يُحدث أحْمَد بن حنبل قال: ما أعلم أني جلست من حَماد بن زيد مَجلسًا إلا نَهى فِيه عن عبد الوارث وجعفر بن سليمان. انتهى.

والْمَعروف أن عبد الوارث وجعفر بن سليمان من رواة الْحَديث الثقات ومن رواة الصحيحين، فكان تَحذير الإمام حَماد بن زيد رَحِمَهُ اللَّهُ منهما لأجل ما عندهُما من بدع، فانظر التفريق يا رعاك اللَّه.

وإليك أيضًا موافقة الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ للشيخ فالِح فِي الْمَسألة نفسها، والذي سوف تسمعونه صوتيًا بإذن اللَّه، ولكن أكتب منه هذه العبارة:

حيث يقول رَحِمَهُ اللَّهُ كما فِي شريط (شرح كتاب العلم من صحيح البخاري)

---

(١) الإمام أحْمَد وغيره لا يقصرون التحذير على أهل البدع، تَجدهم أيضًا يُحذرون من الفساق والكذابين وحتَّى من الصالِحين الذين ليسوا أهلًا للأخذ عنهم.

(٢) هذا يقال فِي حق العلماء لا فِي أهل الْجَهل الْمُتلاعبين بقواعد أهل العلم والسنة.

(٣) كذا.

الشريط الأول الوجه الأول كما فِي تسجيلات البردين الإسلامية فِي الرياض ما نصه: الْمُعرف، الأئمة عرفوا الْمَجروحين، ومُحذر من أهل البدع كذلك والناصح معروف كذلك مظهر الفسق والْمُستفتِي. . . إلَخ كلامه رحِمَه اللَّه.

فأنت ترى أنه فرق رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: الأئمة عرفوا الْمَجروحين، وقوله: ومُحذر من أهل البدع، ولقد عرضت هذا الكلام على شيخنا الفاضل فالِح الْحَربِي فوافقنِي بأن هذا تفريق من الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ بين التحذير من أهل البدع وبين جرح الرواية، وكذلك وافقنِي شيخنا عمر الْحَربِي وقال: هذا تفريق من الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ وهذا ما عليه أهل السنة.

* التعليق:

أولًا: قوله: لقد فرح الكثير مِمَّن يكتب فِي شبكة سحاب الْخَراب وغيرهم من الْمُميعة والْحِزبيين بقول الشيخ ربيع -هداه الله- فِي مسألة أن جرح أهل البدع كجرح الرواة وأن أحكام جرح الرواة لابد أن يعمل بِها من أراد أن يتكلم فِي أهل البدع.

* أقول:

أ- إن هذه الْحَرب التِي تشنونَها على سحاب إنَّما هي حرب على أهل السنة ومنهجهم.

ب- أنتم أخرجتم أهل البدع عن قواعد أهل الْحَديث وعلومهم!! وهذا شيء لَم تسبقوا إليه، ودوافع هذا الإخراج رديئة جدًّا وقائمة على الْجَهل والْهَوى.

ج- لقد فرح العلماء برد هذا الباطل الْمُفترى والانتصار لأهل الْحَديث مِمَّن تنقصهم وحط من منْزلتهم، وهو فالِح وزمرته الْجُهال الْمَشبوهون، وليست سحاب هي الوحيدة التِي فرحت بِما قام به ربيع تِجاه هذا الباطل، والفرح بالْحَق من ميزات أهل الْحَق، والفرح بالباطل هو من ميزات أهل الباطل.

ثانيًا: قولك: والْحَق فِي الْمَسألة لِمَن أراد الْحَق: أن الشيخ ربيع هو أول من خلط بين جرح الرواة والتحذير من أهل البدع.

أقول: لا دخل للجهال فِي الأحكام ولاسيما فِي القضايا العلمية، وأما العلماء السابقون ومؤلفاتُهم وقواعدهم فهي مع ربيع، وكذلك كل من اطلع من

أهل العلم على كتابة ربيع قد أيدوا ربيعًا ولَم يؤيد فالِحًا إلا الْجُهلاء ولا عبرة بتأييدهم؛ لأنه من باب شهادة الزور على طريقة الْخَطابية من الروافض، فهؤلاء يدخلون بأحكامهم الباطلة فِي حديث: «القضاة ثلاثة قاض فِي الْجَنة وقاضيان فِي النار؛ رجل علم الْحَق وقضى به فهو فِي الْجَنة، ورجل حكم بين الناس على جهل فهو فِي النار، ورجل علم الْحَق وقضى بِخلافه فهو فِي النار».

فاتقوا اللَّه فِي أنفسكم فقد حشرتُموها فِيمن يقضي بالْجَهل وقد عرفتم حكمه.

ثالثًا: قوله: فهناك فرق واضح والشيخ ربيع لابد أن يذكر لنا من وافقه فِي هذا الْخَلط الذي ذكره فنحن ننتظر من الشيخ ربيع أن ينقل لنا من وافقه فِي مقولته. . . . . إلَخ.

أقول: نعم هناك فرق واضح بين أهل البدع وأهل السنة، ولكن نقد أهل البدع وتَجريْحهم بِها داخل فِي صميم علم الْجَرح والتعديل وجزء منه بل هم الهدف الأول من جرح أئمة الْحَديث والنقد، ويكذب كذبًا واضحًا مفضوحًا من يُخرجهم من دائرة نقد أهل الْحَديث وجرحهم وينادي بِجهله وكذبه على رءوس الأشهاد.

فما كشف عوار أهل البدع وهتك أستارهم إلا أئمة الْحَديث، والعلماء من فقهاء وغيرهم تبع لَهم وعيال عليهم فِي هذا الباب العظيم؛ لأنّ هذا اختصاصهم والْمُعول فِي كل فنّ على أهله الْمُتخصصين فِيه وهذا من البدهيات عند العلماء وعقلاء البشر.

وأقول:

أولًا: إن ما يتطلبه البيان قد قمت به على أكمل الوجوه الْمَطلوبة فِي نصيحتِي الْمُتعلقة بالتقليد الذي دعا إليه فالِح والْمُتعلقة بالْجَرح والتعديل، وفِي كتابِي: أئمة الْجَرح والتعديل هم حُماة الدين. وبينت فِي الأخير مدى الاستخفاف والْحَط من أئمة الْجَرح والتعديل فِي الأصول الفاسدة التِي اخترعها فالِح وفِيما بناه هو وغيره عليها؛ فارجع إليها وتأملها إن كان لك عقل وفهم ونزاهة من الْهَوى والتعصب الأعمى للباطل؛ فستجد أن الْحَق مع ربيع وأن فالِحًا على الباطل هذا وليعلم الناس أولو النهى أن أول من أخرج أهل البدع عن قواعد أئمة الْحَديث ونقدهم هو فالِح.

ومن أقواله الدالة على الْجَهل والْهَوى: قوله جوابًا على سؤال: هل يشترط بيان أسباب الْجَرح؟

فأجاب: ما يشترط هذا بالنسبة لأسباب الْجَرح، بيان أسباب الْجَرح والتعديل فِي علم الرواية وليس فِي كلام الْمُخالفِين فِي مناهجهم وسلوكياتِهم.

فقال السائل: لأنَّهم قد يقولون قد يُجرح الشيخ بِما لا يعتبر جرحًا عند غيره.

فقال فالِح: لا، لا هذه قاعدتُهم، أعوذ باللَّه، هذه قاعدة ظالِمة ضللت الأمة، هذه قاعدتُهم هذه قاعدة ابتدعوها.

وهذا من أوضح الأدلة على أن فالِحًا من أشد الناس جهلًا بعلم الْجَرح والتعديل وقواعد أهله.

فقال السائل: إذن يكفِي الْجَرح الْمُجمل؟

فقال فالِح: من العالِم، ما فِيه جرح ما تقول جرح، ما هو من الْجَرح، الرواية قد يكون عالِمًا إذا تكلم فِي أهل البدع ويتكلم فِي الْمَنهج يتكلم فِي العقيدة يتكلم فِي الدين يكون إمامًا فِي هذا.

وقد يكون لا تقبل روايته لأن ضوابط الرواية ما تنضبط[1] عليه، فرق بين هذا الذي هو علم آلة وعلم وسيلة وفن من فنون لِحفظ الشريعة وبين الكلام فِي الْمَذاهب وأهل البدع والنحل.

لقد اخترع فالِح هذه القواعد الباطلة ولا يعرفها أهل الْحَديث ولا الفقهاء ولا غيرهم من علماء الأمة، ولقد بينت له بطلانَها بلطف، فذهب يعاند ويكابر ويصر على أباطيله، وهو رجل مسكين لا ناقة له ولا جَمل فِي علوم الْحَديث، وأكد ذلك بتخبطاته الْمُفتعلة التِي لَمْ يسبقه إليها أحد.

وجاء من يسمي نفسه بأبِي عبد اللَّه ليقول بناء على هذا التأصيل الفاسد وتأكيدًا له: هل الْجَرح والتعديل الذي فِي علم الْمُصطلح هو نفسه كلام الأئمة والعلماء فِي أهل البدع والأهواء؟

---

(١) يعني: ما تنطبق.

أو بِمعنًى آخر: هل تنطبق قواعد هذا العلم فِي الكلام على أهل النحل؟

ثُم قال: إن علم الْجَرح والتعديل جانبِي من علوم الشريعة له ضوابط وقواعد مُحددة معروفة يبينها أهل هذا العلم فِي كتبهم، أما الكلام فِي الرجال غير الذين فِي الرواية فهذا يَحتاج إلَى عالِم مُحيط بالشريعة، ينظر فِي الأصول ويستقرئ الأدلة ليخرج بعدها بِحكم على هذا الرجل، وهل خالف منهج أهل السنة والْجَماعة أو لا.

وفِي هذا الكلام من هذا الْجَاهل طعن فِي علوم الْحَديث وإخراج لَهَا من علوم الشريعة وطعن فِي أئمة الْحَديث وتَجهيل لَهم وإسقاط لكفاءتِهم، فهم عنده أقل من أن يَحكموا بالبدعة على أحد، لأنَّهم لا يرقون عنده إلَى درجة الآمرين بالْمَعروف والناهين عن الْمُنكر، ولا منكر بعد الكفر أعظم من البدع، ولا يَمتلكون أدوات النظر والاستدلال، ولا يستطيعون استقراء الأدلة بل الْمؤهل لذلك هو وأمثاله من مثل الشيخ فالِح، فهم الذين أحاطوا بالشريعة وهم الْمُؤهلون للنظر فِي الأصول والْحُكم على أهل البدع، وكفى بِهذا التأصيل ضلالًا وخبثًا وحطًّا على أئمة السنة، الأمر الذي لَم يقله ولَم يتجرأ عليه إلا فالِح وفئته الْجَاهلة الشاذة عن السنة وأهلها والطاعنة فِيهم.

وقد أيد فالِح هذه الأباطيل ولا يبعد أنه هو مُمليها على قائلها.

ثُم مع هذا يتمسحون بأهل السنة والأثر، وما أبعدهم عن السنة والأثر!!

ولقد بينت فساد هذه الأصول الفاسدة فِي نصيحتِي وكتابِي: أئمة الْجَرح والتعديل هم حُماة الدين، فليرجع إليهما من يريد الْحَق.

ثانيًا: أقول: لا حجة لك فِي كلام حَماد بن زيد[1] رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنه ليس بنص ولا ظاهر فِي التحذير من بدعته فقط دون التحذير من روايته ولَم يقل: إنّ هناك فرقًا بين جرح الرواة والتحذير من أهل البدع، ولَم يوافق حَمادًا فِي هذا التحذير الْمُطلق لا الإمام شعبة فقد كان يثني عليه ثناءً مطلقًا ولا يُحذر منه، ولا يَحيَى بن معين فإنه يَجعله مثل حَماد بن زيد فِي أيوب ويفضله على عبد الوهاب بن عبد الْمَجيد الثقفِي

(١) انظر نص كلام حَماد فِي مقال السبيق الذي سقناه سلفًا.

وابن علية فِي أيوب ولَم يشر إلَى بدعته ولَم يُحذر منه .

وهذا الإمام أحْمَد يقول: كان عبد الوارث أصح الناس حديثًا عن حسين الْمُعلم وكان صالِحًا فِي الْحَديث .

وهذا أبو حاتِم يقول فِيه: ثقة صدوق مِمَّن يعد مع ابن علية وبشر بن الْمُفضل ووهيب يعد من الثقات هو أثبت من حَماد بن سلمة، وقال النسائي: ثقة ثبت، وقال مُحمد بن سعد: كان ثقة حجة. ولَم يشر أحد منهم إلَى أنه مبتدع ولَم يُحذر منه ومن بدعته .

وقال البخاري: قال عبد الصمد: إنه لَمَكذوب على أبِي، وما سَمعته منه يقول فِي القدر قط وكلام عمرو بن عبيد .

وكلام البخاري هذا وأمثاله أنه يرى أنه لا بد من بيان أسباب الْجَرح بالتبديع، لا كما يقوله فالِح، ذلك القول الْمُفتعل الذي لَم يسبق إليه، انظر هذه الأقوال فِي تَهذيب الكمال (١٨/ ٤٨١-٤٨٣) .

وانظر قول البخاري فِي تَهذيب الكمال وفِي تأريْخه الكبير (٦/ ١١٨) رقم الترجَمة (١٨٩١) وفِيه: وقال أبو جعفر: حلف لِي عبد الصمد: إنه لَمكذوب على أبِي وما سَمِعت قط -يعنِي: القدر- وكلام عمرو بن عبيد، قال أبو جعفر: وكان عند شعبة، فلما قام قال شعبة: يعرف الإتقان فِي هامة البصري .

فهل تثبت القواعد والفروق بينها بِمثل هذه الدعوى التِي لا يقولها إلا أهل الأهواء والْجَهل لنصرة الترهات والأباطيل .

ومن عجائب تلونكم: أنكم كنتم تقولون: إن العلماء هم الذين يبينون حال أهل البدع لا أهل الْحَديث، وهذا حَماد من أئمة الْحَديث وإلَى يومنا هذا لَم تأتوا بعالِم واحد من غير علماء أهل الْحَديث لإثبات دعواكم .

ثالثًا: ليس فِي كلام الشيخ ابن باز[1] أدنَى شبهة فضلًا عن حجة فِي التفريق بين باب التبديع وباب جرح الرواة، فإذا ثبت هذا الكلام عن ابن باز فليس فِي قوله

(١) انظر نص كلام ابن باز في مقال السبيق .

تفريق بين البابين أبدًا، فقوله: الأئمة عرفوا الْمَجروحين ومُحذر من أهل البدع، لا يريد إخراج أهل البدع من باب الْجَرح وحاشاه من ذلك؛ بل واضح أنه عطف قوله: ومُحذر على الْمَجروحين للتأكيد ومن عطف العام على الْخَاص، فهو مثل قول اللَّه تعالَى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٨].

فالصلاة الوسطى من الصلوات التِي أمر الْمُسلمون بالْمُحافظة عليها، وعطفها لتمييزها، وقد ورد فِي فضلها والأمر بالْمُحافظة عليها أحاديث، وعطف الْخَاص على العام أسلوب قرآنِي عربِي لا يَجهله إلا مثل هؤلاء، ومنه قول اللَّه تعالَى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٩٨].

فجبريل وميكال من الْمَلائكة، وأفردهما ثُم عطفهما من عطف الْخَاص على العام على الرسل والْمَلائكة لقصد مهم: وهو بيان فضلهما على الْمَلائكة.

والشيخ ابن باز أخذ هذا الكلام من قول أحد العلماء:

القدح ليس بغيبة فِي ستة ... متظلم ومعرف ومُحذر

ومُجاهر فسقًا ومستفت ومن ... طلب الإعانة فِي إزالة منكر

فهذه الأصناف الستة الكلام فِيها قدح -أي: جرح- ولكنها مستثناة من النصوص التِي تذم الغيبة وأهلها؛ لِمَا فِي جرح هذه الأصناف[1] من النصيحة للمسلمين، فأخذ الشيخ كلمة معرف ومُحذر يعنِي: من أهل البدع.

وكذلك من يستشار فِي خاطب فِيحذر من الْخَاطب إذا كان يعلم فِيه عيبًا ولو كان من علماء أهل السنة فِيشمله، ومثله كلمة: مُحذر، وليس قصد الشيخ فِي هذا السياق بيان الْمُصطلحات والتفريق بين قواعد الْجَرح وقواعد التبديع، الأمور التِي لَم تَخطر ببال أحد من العلماء من مُحدثين وفقهاء وغيرهم.

وتشويه العلوم والعبث بالْمُصطلحات العلمية والتهويش عليها من أجل نصرة إنسان متخبط متبع لِهَواه، ومن أعجب عجائب هذا العصر أن يصدر من أناس

---

(١) ومنهم الْمُبتدع.

يدعون السلفية ويَحتكرونَها لأنفسهم ويطاردون أهلها، فأخلقوا السلفية وشوهوها وأفرحوا أعداءها بِهذه الأعمال التِي يرتكبونَها.

رابعًا: قال الْمِسكين: ولقد عرضت هذا الكلام على شيخنا الفاضل فالِح الْحَرِبِي فوافقنِي بأن هذا تفريق من الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ بين التحذير من أهل البدع وبين جرح الرواية، وكذلك وافقنِي شيخنا عمر الْحَرِبِي وقال: هذا تفريق من الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ وهذا ما عليه أهل السنة.

* أقول: لا يسعنا إلا أن نقول: إنا لله وإنا إليه راجعون من حال أناس غرباء على العلم والفهم يلصقون جهالاتِهم بأهل السنة.

لقد جاء العلماء ومنهم الإمام ابن القيم بِمائة دليل من الكتاب والسنة على أن أخبار الآحاد تفِيد العلم ردًا على أهل لأهواء، وجاء بواحد وثَمانين دليلًا لإبطال دعوى مشروعية التقليد، وأن الأصل وجوب الاتباع ولا يستثنَى إلا العاجز، وأنتم ائتونا بعشرة أو خَمسة أدلة على هذا التفريق، لا أقول: من الكتاب والسنة؛ فإن هذا أشد تعجيزًا لكم ولكن من كلام أئمة العلم، فإن لَم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا اللَّه وراقبوه وارجعوا إلَى الصواب ولا تفرقوا أهل السنة بِهذه التأصيلات الفاسدة، ثُم دعمها بتصيد الشبهات، ثُم الادعاء العريض الذي ترده مؤلفات وقواعد ومصطلحات الاختصاص؛ توبوا إلَى اللَّه من إلصاق أباطيلكم فِي أهل السنة.

واعلموا أن للسنة وعلومها رجالًا يَحمونَها من ترهات وغوائل أهل الباطل ويكشفون عوار الْمُبطلين الأدعياء وإن أسرفوا فِي الدعاوى وفِي الالتصاق بأهل السنة.

خامسًا: ولتأكيد بطلان هذه الترهات والْجَهالات؛ أسوق لكم أمثلة من كلام الرسول ﷺ ومن كلام أئمة هذا الشأن:

عقد الإمام مسلم بابًا فِي مقدمته ترجم له النووي بقوله: باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط فِي تَحملها:

١- وساق إسناد مسلم إلَى أبِي هريرة رضي الله عنه عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال:

«سيكون فِي آخر أمتِي أناس يُحدثونكم ما لَم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم؛ فإياكم وإياهم».

وهذا تَحذير شديد يشمل أهل البدع والفساق والكذابين والْمُتهمين والضعفاء الشديدي الضعف الذين لا تنجبر رواياتُهم بروايات غيرهم.

٢- وساق إسناده إلَى مسلم بن يسار أنه سَمع أبا هريرة ﷺ يقول: قال رسول اللَّه ﷺ: **«يكون فِي آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بِما لَم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم؛ فإياكم وإياهم»**. مقدمة مسلم (ص١٢).

وهذا تَحذير شديد من الدجالين الكذابين ومن أهل البدع.

لكن فِي أهل البدع من يروى عنه لصدقه وأمانته ويُحذر من الرواية عن غير أهل البدع من الكذابين والفساق والْمَتروكين والْمُتهمين، وما أكثر الدجالين الآن الذين يأتون أهل السنة بقواعد وأصول وأقوال لَم يسمعها أهل السنة ولا آباؤهم فيجب الْحَذر والتحذير منهم أشد التحذير.

*** التحذير من جلساء السوء:**

٣- قال رسول اللَّه ﷺ: **«مثل الْجَليس الصالِح والْجَليس السوء كحامل الْمِسك ونافخ الكير؛ فحامل الْمِسك: إما أن يُحذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تَجد منه رِيْحًا طيبة، ونافخ الكير: إما أن يَحرق ثيابك، وإما أن تَجد منه رِيْحًا خبيثة»**.

فهذا فِيه تَحذير من كل أصناف جلساء السوء كالفساق الفجار وآكلي الربا والراشي والْمُرتشي والرائش والنمامين والْمُغتابين، ويدخل فِيهم أهل البدع.

فأين تَخصيص التحذير بأهل البدع فِي هذا الْحَديث؟

وكان السلف يُحذرون من مُجالسة هذه الأصناف بل قد يأخذون الْحَديث من أصناف أهل البدع غير الدعاة كالقدرية والْمُرجئة والشيعة والْخَوارج ولا يأخذون من أصناف أهل الفسق ويُحذرون منهم.

٤- كان بشير بن كعب يُحدث عند ابن عباس فجعل ابن عباس لا يأذن لِحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا بن عباس، ما لِي لا أراك تسمع لِحَديثي، أحدثك عن

رسول الله ﷺ ولا تسمع؟! فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سَمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله، ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول لَم نأخذ من الناس إلا ما نعرف. مقدمة مسلم (ص١٣).

أي: فلما سلك الناس كل مسلك مِمَّا يُحمد ويذم لَم نأخذ من الناس... إلَخ، وفِي رواية مثلها: فلما ركب الناس الصعب والذلول فهيهات.

أقول: كيف لو رأى ابن عباس وأمثاله من الصحابة ومن السلف الصالِح كيف تَهافت أناس على أقوال باطلة وأصول ومناهج فاسدة يقدمها أناس من أفجر خلق الله وأكذبِهم على دين الله وعلى أهله، كيف لو رأوا الْحَمقى والسفهاء يركضون وراء كل ناعق وجاهل متعالِم.

بشير بن كعب من الثقات وعامله ابن عباس هذه الْمُعاملة ليربِّي الناس على التثبت فِي أخذ السنة والدين وليحذرهم من الأخذ عن كل من هبّ ودبّ، فإلَى الله الْمُشتكى من أناس هان عليهم دينهم وهانت عليهم أنفسهم فصاروا ذيولًا للأفاكين والدجالين والتافهين.

٥- ساق مسلم روايات ترجم لَها النووي بقوله: باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بِما فِيهم جائز بل واجب، وأنه ليس من الغيبة الْمُحرمة بل من الذب عن الشريعة الْمُكرمة. من هذه الروايات قوله:

أ- قال ابن سيرين: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم.

وهذا تَحذير من أهل البدع ومن غيرهم من الضعفاء والكذابين والْمُتهمين مِمَّن لا يَجوز أخذ الدين عنهم.

ب- وقال ابن سيرين أيضًا: لَمْ يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سَموا لنا رجالكم؛ فينظر إلَى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلَى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

وهذه حجة قاصمة على من يقول: إن أهل الْحَديث ليسوا أهلًا للتبديع وإنَّما الْمُؤهل لذلك العلماء الذين أحاطوا بالكتاب والسنة وعندهم قدرة على الاستنباط

وليس أهل الْحَديث كذلك؛ وهذا عين الكذب.

ومن الأقوال القبيحة التي حذرنا منها رسول اللَّه ﷺ ومن أهلها بقوله: «يكون فِي آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بِما لَمْ تسمعوا أنتم ولا آباؤكم؛ فإياكم وإياهم لا يضلونكم ولا يفتنونكم».

وفيه التصريح بالتحذير من الأخذ عن أهل البدع وغيرهم من الكذابين.

ج- وقال مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا نصر بن علي الْجَهضمي: حدثنا الأصمعي عن ابن أبِي الزناد، عن أبيه قال: أدركت بالْمَدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الْحَديث، يقال: ليس من أهله. (ص١٥) من الْمُقدمة.

وهذا فِيه أن أهل العلم وطلابه فِي الْمَدينة النبوية كانوا يتواصون فِيما بينهم ويُحذر بعضهم بعضًا من الأخذ عن هؤلاء الأفاضل الْمَأمونين من أهل السنة؛ لأنَّهم ليسوا من أهل الْحَديث.

وقال عبد اللَّه بن الْمُبارك: انتهيت إلَى شعبة فقال: هذا عباد بن كثير فاحذروه.

وعباد بن كثير ليس من أهل البدع وهو من أهل الصلاح ولكنه ليس من حفاظ الْحَديث؛ فكان شعبة يُحذر منه.

فسقط بهذا البيان وبغيره قول الْجُهال: إن أهل الْحَديث يُجرحون الرواة ويُحذرون من أهل البدع.

وما يدري الْمِسكين أن الْجَرح يتضمن التحذير وأن التحذير لا يكون إلا من الْمَجروحين سواء كان الْجَرح بكذب أو فسق أو كفر أو ببدعة، كل هؤلاء يشملهم الْجَرح ويشملهم التحذير.

وتذكروا حديث الرسول ﷺ: **«سيكون فِي آخر أمتي أناس يُحدثونكم بِما لَمْ تسمعوا أنتم ولا آباؤكم؛ فإياكم وإياهم»**.

وهذا يشمل الكذابين والدجالين ودعاة البدع الضالين ولاسيما الْمُقَعِّدين منهم والْمُؤصلين الذين يأتون بأصول وقواعد باطلة مِمَّا لَمْ يعرفه أهل العلم والسنة ولا آباؤهم ولا أسلافهم.

سادسًا: قال أبو حاتِم بن حبان فِي مقدمة كتابه الْمَجروحين:

ذكر أنواع جرح الضعفاء، ثُم قال: أما الْجَرح فِي الضعفاء فهو على عشرين نوعًا يَجب على كل منتحل للسنن طالب لَهَا باحث عنها أن يعرفها لئلَّا يطلق على كل إنسان إلا ما فِيه ولا يقول عليه فوق ما يعلم.

ثُم قال: النوع الأول من أنواع الْجَرح فِي الضعفاء؛ فهم الزنادقة الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر، كانوا يدخلون الْمُدن ويتشبهون بأهل العلم ويضعون الْحَديث على العلماء... إلَخ.

ثُم ذكر النوع الثانِي والثالث والرابع فِي الكذابين الوضاعين.

وذكر فِي النوع الْخَامس من غلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الْحِفظ والتمييز، فإذا حدث رفع الْمُرسل وأسند الْمَوقوف وقلب الأسانيد.

ثُم قال: النوع السادس... ومنهم جَماعة ثقات اختلطوا فِي أواخر أعمارهم.

وفِي النوع السابع من كان يُجيب عن كل شيء يسأل، سواء كان من حديثه أو من غير حديثه فلا يبالِي أن يتلقن ما لقّن... إلَخ.

ثُم قال: النوع الثامن... ومنهم من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب إذ العلم لَم يكن صناعته.

وذكر فِي هذه الأنواع: فاحشي الغلط والْمُعلن بالفسق والْمُدلسين.

وفِي النوع التاسع عشر قال: ومنهم الْمُبتدع إذا كان داعية يدعو إلَى بدعته حتَّى صار إمامًا يقتدى به فِي بدعته ويرجع إليه فِي ضلالته كغيلان وعمرو بن عبيد وجابر الْجُعفِي وذويهم.

وذكر فِي النوع العشرين: القصاص والسؤال الذين كانوا يضعون الْحَديث فِي قصصهم ويروونَها عن الثقات.

وكل أئمة الْجَرح والتعديل على هذا الْمَنهج يدخلون فِي الْجَرح كل أنواع الْمَجروحين من الزنادقة والْمُبتدعين والكذابين وسائر الضعفاء على اختلاف أنواعهم.

وكل أصناف أهل العلم يتبعون أئمة الْحَديث ويقتدون بِهم ويرجعون إليهم فِي جرح أهل البدع وغيرهم حتَّى جاء فالِح فأخرج أهل البدع عن جرح أئمة الْحَديث، وزعم الْمِسكين أن الطعن فِي أهل البدع وتبديعهم لا يقوم به إلا العلماء -أي: فالِح وأمثاله ومن لا وجود لَهم-.

سابعًا: وقال الذهبِي: أبان بن أبِي عياش فِيروز وقيل: دينار، الزاهد أبو إسْمَاعيل البصري أحد الضعفاء.

قال شعبة: لأن أشرب من بول حِمار حتَّى أروى أحب إلَي من أن أقول: حدثنا أبان ابن أبِي عياش.

وقال أحْمَد بن حنبل: قال عباد بن عباد: أتيت شعبة أنا وحَماد ابن زيد فكلمناه فِي أن يُمسك عن أبان بن أبِي عياش. قال: فلقيهم بعد ذلك فقال: ما أرانِي يسعنِي السكوت عنه، قال أحْمَد: هو متروك الْحَديث.

ونقل عن يَحيَى بن معين أنه متروك، ونقل الذهبِي تضعيفه عن غيره، ونقل عن حَماد بن زيد أنه قال: كلمنا شعبة فِي أن يكف عن أبان بن أبِي عياش لسنه وأهل بيته، فضمن أن يفعل ثُم اجتمعنا فِي جنازة فنادى من بعيد: يا أبا إسْمَاعيل إنِّي قد رجعت عن ذلك، لا يَحل الكف عنه لأن الأمر دين. الْمِيزان (١/ ١٠-١١).

وقال ابن أبِي حاتِم: نا مُحمد بن حَمويه بن الْحَسن قال: سَمِعت أبا طالب قال: قال أحْمَد -يعنِي: ابن حنبل-: لا تكتب عن أبان بن أبِي عياش شيئًا. قلت: كان له هوى؟ قال: كان منكر الْحَديث، وقال: سَمِعت أبِي يقول: أبان بن أبِي عياش متروك الْحَديث، وكان رجلًا صالِحًا لكن بُلِي بسوء الْحِفظ.

ونقل عن ابن معين وأبِي زرعة الكلام فِيه. الْجَرح والتعديل (٢/ ٢٩٦).

فهذا أبان بن أبِي عياش وصف بالزهد ووصف بالصلاح وليس من أهل البدع ومع هذا يُحذر منه شعبة ويبالغ فِي التحذير منه، ويطلب منه السكوت عن هذا الرجل فِيأبَى ويقول: لا يَحل الكف عنه لأن الأمر دين، ويقره على ذلك حَماد بن زيد وأحْمَد بن حنبل، بل يصرح أحْمَد بالتحذير منه وكل أهل الْحَديث يَحمدونه على هذا النصح والتحذير.

فعلى منطق هؤلاء الْمُحرفِين لِمَنهج السلف عمدًا الطاعنين فِي أئمة الْحَديث وقواعدهم الْمُزحزحين لَهم عن اختصاصهم ومنه جرح أهل البدع وتبديعهم على منطق هؤلاء، هذا كله ليس من باب التحذير لأن التحذير غير الْجَرح والْجَرح خاص بالرواة لا يتناول أهل البدع وهذا تَمادٍ فِي تلاعبهم وجهلهم وعنادهم، وإلا فقد بينا ترهاتِهم وأبطلناها وهي كثيرة فِي كتابنا : أئمة الْجَرح والتعديل هم حُماة الدين .

ألا فليعلم أن الْجَرح والتعديل وبيان ضلال طوائف البدع وضلال أفرادهم وبدعهم إنَّما قام به أئمة الْحَديث والناس تبع لَهم، وهذا يعترف به الفقهاء وهم متفقون على أن مرجعهم فِي الْجَرح والتعديل إنَّما هم أئمة الْحَديث .

ثامنًا : قال الْخَطيب البغدادي : باب فِي أن السفه يسقط العدالة ويوجب رد الرواية، وساق ثلاث روايات عن شعبة ويَحيَى بن سعيد القطان وأبِي عبد الرحْمَن بن بكار أحد الثقات أنَّهم ما كانوا يأخذون الْحَديث عن السفهاء أهل الفحش فِي الكلام .

ثُم ساق إسناده إلَى عطاف بن خالد قال : قيل لزيد بن أسلم عمن يا أبا أسامة؟ قال : ما كنا نُجالس السفهاء ولا نتحمل عنهم، ثُم ساق إسناده إلَى إبراهيم بن الْمُنذر قال : حدثني معن بن عيسى قال : كان مالك بن أنس يقول : لا تأخذ العلم عن أربعة وخذ عمن سوى ذلك : لا تأخذ عن سفِيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ عن كذاب يكذب فِي أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول اللَّه ﷺ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلَى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يُحدث . الكفاية (ص١٨٧-١٨٩) .

فهل سيعترف هؤلاء الْجَهلة الْمُفلسين من بدهيات العلم أو سيسلكون مسلك غلاة أهل البدع فِي التمادي فِي أباطيلهم؟ نَحن ننتظر أي الطرفين سيسلكون .

وصلى اللَّه على نبينا مُحمد وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا .

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

٥ ذو الحجة ١٤٢٥هـ

تكملة المقال السابق: أهل البدع يدخلون في جرح أئمة الحديث دخولًا أوليًّا وغير أهل البدع يدخلون في تحذيرهم دون شك

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله رب العالَمين، والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجْمَعين.

أما بعد:

فهذا الْمَقال تكملة الرد على قاعدة فالِح فِي التفريق بين جرح الرواة والتحذير من أهل البدع.

أقول:

ولتأكيد بطلان هذه التُّرهات والْجَهالات أسوق لكم أمثلة من كلام اللَّه ومن كلام رسوله ﷺ ومن كلام أئمة هذا الشأن:

وقال اللَّه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ وَأَوۡلَٰدِكُمۡ عَدُوّٗا لَّكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُمۡۚ وَإِن تَعۡفُواْ وَتَصۡفَحُواْ وَتَغۡفِرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ﴿١٤﴾ إِنَّمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُمۡ فِتۡنَةٞۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٞ﴾ [التغابن: ١٤- ١٥].

في هاتين الآيتين يُحذر اللَّه تعالى الْمُؤمنين عداوة بعض الأزواج والأولاد والأموال وفتنتهم؛ لأن كلًّا من ذلك قد يكون فيه ضرر على المؤمنين فِي دينهم، وفِي ذلك تَحذير من كل ما يضر المؤمن فِي دينه.

قال ابن زيد فِي تفسير ﴿فَٱحۡذَرُوهُمۡۚ﴾: يعني: على دينكم.

وقال مُجاهد: ﴿إِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجِكُمۡ وَأَوۡلَٰدِكُمۡ عَدُوّٗا لَّكُمۡ﴾ قال: يَحمل الرجل على قطيعة الرحم، أو معصية ربه؛ فلا يستطيع الرجل مع حبه إلا أن يطيعه.

وقال ابن كثير تفسيرًا لقول اللّٰه تعالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُمۡ فِتۡنَةٞۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٞ﴾. يقول تعالَى: «إنَّما الأموال والأولاد فتنة» أي: اختبار وابتلاء من اللّٰه لِخلقه ليعلم من يطيعه مِمَّن يعصيه. انظر تفسير ابن كثير (٤/ ٤٠١-٤٠٢).

فهذا تَحذير من اللّٰه ﷻ من غير أهل البدع؛ فإن كان فيهم مبتدع فالتحذير أشد.

وقال تعالى: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

وقال تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وكل الآيات والأحاديث الَّتِي تَحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إنَّما هي دعوة للناس إلَى كل خير وتَحذير لَهم من كل شر ومنكر وخطأ.

وقال رسول اللّٰه ﷺ: **«إنه لَمْ يكن نبِي قبلي إلَّا كان حقًّا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لَهم، وينذرهم شر ما يعلمه لَهم، وإن أمتكم هذه جُعل عافيتها فِي أولها، وسيصيب آخرها بلاء وأمور تنكرونَها، وتَجيء فتنة فيرقق بعضها بعضًا، وتَجيء الفتنة فيقول المؤمن: هذه مهلكتِي، ثُمَّ تنكشف، وتَجيء الفتنة فيقول المؤمن: هذه هذه، فمن أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الْجَنة فلتأته منيته وهو يؤمن باللّٰه واليوم الآخر، وليأت إلَى الناس الذي يُحب أن يؤتى إليه، ومن بايع إمامًا فأعطاه صفقة يده وثَمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر». [صحيح مسلم: ٣/ ١٤٧٢].**

فهذا الْحَديث فيه دلالة للأمة إلَى خير ما يعلمه لَهم وتَحذير من الفتن والشرور، ودلالة على طريقة القضاء على بعض الشرور.

وقال ﷺ: «الدين النصيحة، قلنا: لِمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».

فدعوة المسلمين إلَى الْخَير وتَحذيرهم من كل أنواع الشرور وأهلها تدخل فِي النصيحة الَّتِي هي جامعة لكل خير.

والْحَقيقة: أن هذه القاعدة الَّتِي أتيتم بِها من أشد القواعد فسادًا وتدميرًا

ومواجهة للنصوص القرآنية والنبوية والأصول الإسلامية الَّتِي لا يقوم الإسلام إلا بِها .

قاتل اللَّه الْجَهل والْهَوى، كيف يرديان أهلهما فِي مهاوي الهلاك؟!!

وقال عبد الرحمن بن عوف لابن عباس رضي الله عنهما: «لو شهدت أمير المؤمنين أتاه رجل قال: إن فلانًا يقول: لو مات أمير المؤمنين لبايعنا فلانًا.

فقال عمر: لأقومن العشية فأحذر هؤلاء الرهط الذين يريدون أن يغصبوهم.

قلت: لا تفعل، فإن الموسم يَجمع رعاع الناس يغلبون على مَجلسك، فأخاف ألَّا ينْزلوها على وجهها، فيطير بِها كل مطير، فأمهل حَتَّى تقدم المدينة دار الْهِجرة ودار السنة فتخلص بأصحاب رسول اللَّه ﷺ من الْمُهاجرين والأنصار فيحفظوا مقالتك وينْزلوها على وجهها.

فقال: واللَّه لأقومن به فِي أول مقام أقومه بالمدينة.

قال ابن عباس: فقدمنا المدينة.

فقال: إن اللَّه بعث مُحمدًا ﷺ بالْحَق وأنزل عليه الكتاب، فكان فيما أنزل آية الرجم». صحيح البخاري (٤/ ٣٦٨) حديث رقم (٧٣٢٣). وفِي مسند الإمام أحْمَد (١/ ٥٥).

وفي لفظ: «فغضب عمر ثُمَّ قال: إنِّي إن شاء اللَّه لقائم العشية فِي الناس فمحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يغصبوهم أمورهم». صحيح البخاري (٤/ ٢٥٧) حديث رقم (٦٨٣٠).

وقال أبو داود: حدثنا يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد اللَّه بن موهب الْهَمداني: حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، أن أبا إدريس الْخَولاني عائذ اللَّه أخبره أن يزيد بن عميرة -وكان من أصحاب معاذ بن جبل- أخبره، قال: كان لا يَجلس مَجلسًا للذكر حين يَجلس إلا قال: اللَّه حكم قسط، هلك المرتابون.

فقال معاذ بن جبل يومًا: إن من ورائكم فتنًا يكثر فيها المال، ويفتح فيها القرآن حَتَّى يأخذه الْمُؤمن والْمُنافق والرجل والمرأة والصغير والكبير والعبد والحر، فيوشك قائل أن يقول: ما للناس لا يتبعونِي وقد قرأت القرآن؟ ما هم بِمتبعيَّ حَتَّى

أبتدع لَهم غيره، فإياكم وما ابتدع، فإن ما ابتدع ضلالة، وأحذركم زيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الْحَق.

قال: قلت لِمعاذ: ما يدريني -رحِمك الله- أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأن الْمُنافق قد يقول كلمة الْحَق؟

قال: بلى، اجتنب من كلام الْحَكيم المشتهرات الَّتِي يقال لَها: ما هذه؟!! ولا يثنيك ذلك عنه، فإنه لعله أن يراجع، وتلقَّ الحق إذا سَمعته فإن على الْحَق نورًا.

وفِي لفظ لأبِي داود: «الْمُشبهات» مكان: «المشتهرات». (السنن/كتاب السنة: حديث ٤٦١١).

فهذا الْخَليفة الراشد يُحذِّر من أناس غير مبتدعين، فمن قال: إن التحذير لا يكون إلا من أهل البدع فقد أتى بِما لا يعرفه المسلمون ولا آباؤهم، فهذا معاذ بن جبل رضي الله عنه الفقيه يُحذر من البدع، ويُحذر من زيغة الحكيم، ويُحذر من المشتهرات والمتشابِهات من كلام الْحَكيم، وهذا الْحَكيم قد يكون إمامًا من أئمة السنة والحق.

وفِي كلامه رد على من يقول: إنه لا يُحذر إلا من أهل البدع، ورد على من يقول بِحمل الْمُجمل على الْمُفصل فإن الْمُجمل من الْمُتشابِهات، ولا يبعد أن يكون معاذ رضي الله عنه تلقى هذا الكلام من الرسول الكريْم ﷺ فيكون له حكم الرفع.

وقال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري فِي كتابه معرفة علوم الحديث (ص٥٢-٥٣): ذكر النوع الثامن عشر من علوم الحديث. هذا النوع من علم الْحَديث معرفة الْجَرح والتعديل.

وهما فِي الأصل نوعان كل نوع منهما علم برأسه، وهو ثَمرة هذا العلم، والمرقاة الكبيرة منه، وقد تكلمت عليه فِي كتاب المدخل إلَى معرفة الصحيح بكلام شاف رضيه كل من رآه من أهل الصنعة، ثُمَّ ذكرت فِي كتاب المزكين لرواة الأخبار على عشر طبقات فِي كل عصر منهم أربعة، وهم أربعون رجلًا، فالطبقة الأولَى

منهم: أبو بكر وعمر وعلي وزيد بن ثابت فإنَّهم قد جرحوا وعدلوا وبَحثوا عن صحة الروايات وسقمها، والطبقة العاشرة منهم: أبو إسحاق إبراهيم بن حَمزة الأصبهاني وأبو علي النيسابوري وأبو بكر مُحَمَّد بن عمر بن سالِم البغدادي وأبو القاسم حَمزة بن علي الكناني المصري.

وقد ذكرت فِي كتاب «الْمَدخل إلَى معرفة كتاب الإكليل» أنواع العدالة على خَمسة أقسام والْجَرح على عشرة أقسام، وتكلمت فِي هذه الكتب على الْجَرح والتعديل مِمَّا يغنِي عن إعادته، واستشهدت بأقاويل الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين.

وأصل عدالة الْمُحدث أن يكون مسلمًا لا يدعو إلَى بدعة، ولا يُعلن من أنواع الْمَعاصي ما تسقط به عدالته، فإن كان مع ذلك حافظًا لِحديثه فهي أرفع درجات الْمُحدثين، وإن كان صاحب كتاب فلا ينبغي أن يُحدث إلا من أصوله.

* **تعليق:**

فِي هذا النص من الْحَاكم أن علم الْجَرح والتعديل نوعان:

أحدهما: علم التعديل وقد أُلِّف فيه كتب مثل: كتاب الثقات للعجلي، وكتاب الثقات لابن حبان، وكتاب الثقات لابن شاهين.

وعلم الْجَرح وقد أُلِّف فيه كتب منها: كتاب الضعفاء للبخاري، والضعفاء والمتروكين للنسائي، وكتاب الْمَجروحين لابن حبان، وكتب فِي الضعفاء للدارقطنِي، وفيه تقسيم الْمَجروحين إلَى عشرة أقسام يأتِي فِي طليعتهم الكذابون والزنادقة وأهل الأهواء والبدع، وقد رضي عمله كل من رآه من أهل الصنعة فِي وقته.

وأقول: وكذلك من أتى بعده من أهل العلم، ولَمْ يُخالفهم أحد فِي إدخال أهل البدع فِي علم الجرح والتعديل إلا فالِح الذي لا ناقة له ولا جَمل فِي هذا العلم، بل لو جاء مليون فالِح من أمثاله فلا قيمة لَهم ولا وزن لكلامهم ولا يزيدهم اعتراضهم ومُخالفتهم لعلماء الأمة إلا سقوطًا.

وانظر كيف بدأ الحاكم هنا فِي تعريف العدالة بأن يكون الْمُحدث مسلمًا لا يدعو إلَى بدعة؛ لأن البدعة جرح فِي صاحبها فإذا كان داعية سقط صاحبها.

ونأسف أننا أصبحنا تِجاه قوم يَجهلون البدهيات، ويُجادلون فيها بالترهات!!

وقال الْحَاكم فِي كتابه المدخل إلَى الإكليل: ذكر أنواع الْجَرح (ص٣٣-٤٩):

ذكر معرفة أنواع الصحيح

والصحيح من الحديث منقسم إلَى عشرة أقسام:

خَمسة متفق عليها، وخَمسة مُختلف فيها...

ثُمَّ ذكر الخمسة المتفق عليها والْخَمسة الْمُختلف فيها.

فقال: خامسها: روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء، ثُمَّ قال: فإن رواياتِهم عند أكثر الْمُحدثين مقبولة إذا كانوا فيها صادقين، وذكر بعض من قبل رواياتِهم كالبخاري ومسلم وابن خزيْمَة.

ونقل عن مالك قوله: لا يؤخذ حديث رسول اللَّه ﷺ من صاحب هوى يدعو الناس إلَى هواه، ولا من كذاب يكذب فِي حديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول اللَّه ﷺ.

ولَم يذكر السفيه ولا من كان فيه صلاح ولكنه ليس من أهل الحديث.

وقد ذكرهما غيره كالخطيب فِي الكفاية والرامهرمزي فِي الْمُحدث الفاصل (ص٤٠٣)، والشاهد منه ذكر المبتدع فِي الْمَجروحين وبيان اختلاف أئمة الحديث فيه من أجل بدعته.

ثُمَّ قال الحاكم: والْمَجروحون على عشرة طبقات.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: أول أنواع الجرح: وضع الحديث على رسول اللَّه ﷺ، وقد صحت الرواية عنه ﷺ أنه قال: **«من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»**.

ثُمَّ قال: ومِمَّن ارتكب هذه الكبيرة جَماعة فمنهم:

١- قوم من الزنادقة، مثل: المغيرة بن سعيد الكوفِي، وأبِي عبد الرحيم الكوفِي، ومُحمد بن سعيد الشامي الْمَصلوب فِي الزندقة، تشبهوا بالعلماء، فوضعوا الأحاديث وحدثوا بِها ليوقعوا فِي قلوبِهم الشك.

وذكر كلام العلماء فيهم.

٢- قال: ومنهم قوم وضعوا الحديث لِهوى يدعون الناس إليه -يعنِي بِهم أهل الأهواء والبدع- وذكر منهم شيخًا من الْخَوارج والجاحظ وأبا العيناء.

قال عبد اللَّه بن لَهيعة: قال: سَمعت شيخًا من الخوارج تاب ورجع وهو يقول: إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمرًا صيَّرناه حديثًا.

٣- قال: ومنهم جَماعة وضعوا الحديث حسبة -كما زعموا- يدعون الناس إلَى فضائل الأعمال، مثل: أبِي عصمة نوح بن أبِي مريِم، ومُحمد بن عكاشة الكرمانِي، وأحْمَد بن عبد اللَّه الْجوباري.

٤- قال: ومنهم جَماعة وضعوا الْحَديث للملوك فِي الوقت مِمَّا تقربوا به إليهم، وذكر منهم: غياث بن إبراهيم، وميسرة بن عبد ربه، وزياد بن ميمون، وأبو البختري، وأبو داود سليمان بن عمر النخعي، وغيرهم.

٥- قال: ومنهم جَماعة وضعوا الحديث فِي الوقت لِحاجتهم إليه، وذكر منهم: سعد بن طريف، وذكر الْمُتعصبين للمذاهب ومنهم: مأمون بن أحمد الْهَروي الذي وضع حديثًا فِي الطعن فِي الشافعي وفِي مدح أبِي حنيفة، وذكر منهم: مُحَمَّد ابن عكاشة الكرمانِي الذي وضع حديث: «من رفع يده فِي الركوع فلا صلاة له».

٦- قال: ومنهم قوم من السؤَّال والمتكدين يقفون فِي الأسواق والمساجد والْمَحافل فيضعون فِي الوقت على رسول اللَّه بأسانيد صحيحة قد حفظوها فيذكرون الْمَوضوعات بتلك الأسانيد.

ثُمَّ قال الْحَاكم: فهذه الطائفة بأنواعها كذبة على رسول اللَّه ﷺ.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الطبقة الثانية من الْمَجروحين: قوم عمدوا إلَى أحاديث مشهورة على رسول اللَّه ﷺ بأسانيد معروفة، ووضعوا إليها غير تلك الأسانيد، فركبوها عليها ليستغرب بتلك الأسانيد، منهم: إبراهيم بن اليسع، وحَماد بن عمر النصيبِي، وبَهلول بن عبيد، وأصرم بن حوشب، وغيرهم.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الطبقة الثالثة من الْمَجروحين: قوم من أهل العلم حَملهم الشره

على الرواية عن قوم ماتوا قبل أن يولدوا، مثل: إبراهيم بن هدبة، وعبد اللَّه بن إسحاق الكرماني، وهذا النوع من الْمَجروحين فيهم كثرة.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الطبقة الرابعة من الْمَجروحين: قوم عمدوا إلَى أحاديث صحيحة عن الصحابة رفعوها إلَى رسول اللَّه ﷺ: كأبِي حذافة أحْمَد بن إسْماعيل السهمي، ويَحيَى بن سلام البصري.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الطبقة الْخَامسة من الْمَجروحين: قوم عمدوا إلَى أحاديث مروية عن التابعين أرسلوها عن رسول اللَّه ﷺ، فزادوا فيها رجلًا من الصحابة فوصلوها، مثل: إبراهيم بن مُحمَّد المقدسي، وعلى هذا النوع جَماعة يستشهد به على الْجُملة.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الطبقة السادسة من الْمَجروحين: قوم الغالب عليهم الصلاح والعبادة، لَمْ يتفرغوا إلَى ضبط الْحَديث وحفظه والإتقان فيه، فاستخفوا بالرواية فظهرت أحوالُهم، قال الْحَاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: فيهم كثرة وأكثرهم زهاد عباد.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الطبقة السابعة من الْمَجروحين: قوم سَمعوا من شيوخ وأكثروا عنهم، ثُمَّ عمدوا إلَى أحاديث لَمْ يسمعوها من أولئك الشيوخ، فحدثوا بِها ولَمْ يُميزوا بين ما سَمعوا وما لَمْ يسمعوا وورد خراسان جَماعة من هذه الطبقة كإبراهيم بن إسحاق الغسيلي، وأحْمَد بن مُحَمَّد بن عمر المنكدري وغيرهما... وقد رأينا فِي عصرنا منهم جَماعة من أعيان الغرباء من أهل العلم فعلوا ذلك.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الطبقة الثامنة من الْمَجروحين: قوم سَمعوا كتبًا مصنفة من شيوخ أدركوهم، ولَمْ ينسخوا سَماعاتِهم عند السماع، وتَهاونوا بِها إلَى أن طعنوا فِي السن، وسئلوا عن الحديث فحملهم الْجَهل والشره على أن حدثوا بتلك الكتب من كتب مشتراة ليس لَهم فيها سَماع ولا بلاغ، وهم يتوهمون أنهم فِي رواياتهم صادقون وهذا النوع مِمَّا كثر فِي الناس.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الطبقة التاسعة من الْمَجروحين: قوم ليس الحديث من صناعتهم، ولا يرجعون إلَى أي نوع من الأنواع العشرة الَّتِي يَحتاج الْمُحدث إلَى معرفتها فلا يَحفظون حديثهم، فيجيئهم طالب العلم فيقرأ عليهم ما ليس من

حديثهم، فيجيبون ويقرون بذلك وهم لا يدرون، ومثل بِهذا بِموسى بن دينار وقيس بن ربيع.

ثُمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الطبقة العاشرة من الْمَجروحين: قوم كتبوا الْحَديث ورحلوا فيه وعرفوا به، فتلفت كتبهم بأنواع من التلف: الْحَرق أو النهب أو الْهَدم أو الغرق أو السرقة؛ فلما سئلوا عن التحديث حدثوا بِها فِي كتب غيرهم أو من حفظهم على التخمين، فسقطوا بذلك، منهم: عبد اللَّه بن لَهيعة الْمَصري على مَحله وعلو قدره.

فهل هذه الأصناف والطبقات الْمَجروحة لا يُحذِّر منها على منهج هؤلاء؟ وهل يقول هذا إنسان يعقل أن العلماء لا يذكرون هؤلاء الْمَجروحين على اختلاف أنواعهم إلا للتحذير منهم ومن زلاتِهم وكذب من يكذب منهم على رسول اللَّه ﷺ؟!!

وقال الْحَافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي النُّزهة (ص: ٨٢-٨٣): وخبر الآحاد؛ بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ: هو الصحيح لذاته.

وشرح العدالة بقوله: والمراد بالعدل: من له ملكة تَحمله على ملازمة التقوى والمروءة.

وشرح التقوى بقوله: والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة.

فجعل فِي تعريف الصحيح المقبول، الشرك والفسق والبدعة من الأمور الَّتِي تنافي العدالة والتقوى، وهذا جرح شديد بالبدعة إذ هي مشتقة من الشرك وآيلة إليه.

وقال أيضًا فِي أسباب الطعن فِي الراوي -أي: الْجَرح- (ص: ١١٤-١١٧):

ثُمَّ الطعن: إما أن يكون لكذب الراوي، أو تُهمته بذلك، أو فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه، أو وهمه، أو مُخالفته، أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه. فجعل البدعة من أسباب الطعن.

وقال أيضًا فِي (ص:١٣٦-١٣٨): ثُمَّ البدعة: إما بِمكفر، أو بِمفسق: فالأول: لا يقبل صاحبها الْجُمهور، والثاني: يقبل من لَمْ يكن داعية فِي الأصح؛ إلا إن روى ما يقوِّي بدعته، فيرد على الْمُختار، وبه صرح الْجُوزجاني شيخ

النسائي .

ثُمَّ ذكر فِي شرحه مذاهب أئمة الْجَرح والتعديل فِي قبول رواية المبتدع من ردها .

فانظر إِلَى ابن حجر لا تأتِي مناسبة إلا ويذكر فيها أهل البدع فِي الْمَجروحين ، وقد سبقه إِلَى ذلك أئمة الْجَرح والتعديل وأيدهم وتابعهم فِي ذلك كل علماء الأمة .

وبِهذه البيانات والإيضاحات الَّتِي سردناها يتبين للقارئ أن القرآن والسنة قد حذَّرا من كل ما يضر بالإسلام والمسلمين فِي دينهم بل ودنياهم ، وكذلك الصحابة والتابعون وأئمة الهدى وأئمة الْحَديث قد حذَّروا المسلمين من كل ما يضرهم فِي دينهم سواء من الرواة السالِمين من البدع أو أهل البدع أو من الدجالين والكذَّابين ، وكل ذلك يدخل فِي صميم منهج أئمة الْجَرح والتعديل .

وبكل هذا وذاك يسقط قول أهل الْجَهل والْهَوى : إن أهل البدع لا يدخلون فِي قواعد أهل الْحَديث ولا يدخلون فِي جرحهم ، وأن غير أهل البدع لا يدخلون فِي تَحذيرهم .

ولا أعرف جهلًا وكذبًا على أهل الحديث وأصولِهم ومنهجهم يفوق هذا الْجَهل والكذب .

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

١٦/١٢/١٤٢٥هـ

* * *

(٥)
مناقشة فالح في قضية التقليد

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله، والصلاة والسلام على رسول اللَّه وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فإن الشيخ فالِحًا قد نصب نفسه مفتيًا فِي قضايا خطيرة جدًّا داخل الْمَملكة وخارجها؛ فأضر بأناس كثير حيث بدعهم وطعن فيهم وشوه سُمعتهم فِي داخل الْمَملكة وخارجها، فأضر بالدعوة السلفية وأهلها وشوهها هو وأتباعه.

وكان علماء الْمَنهج السلفي قد أدركوا خطورة هذا الاسترسال فِي البطش بالسلفيين وإسقاطهم، فناصحوه مرارًا وتكرارًا ولفتوا نظره إِلَى خطورة هذا الاتِّجاه، وإِلَى العواقب الوخيمة الَّتِي ستترتب على هذا الْمَسلك الخطير.

لكنه أبَى إلا التمادي والطعن فِي الناس بدون حجج ولا براهين، ووجد الْجُهلاء والْمُتربصون بالْمَنهج السلفي طَلِبتهم فِي فالِح فالتفوا حوله يؤزونه أزًّا بالمدائح شعرًا ونثرًا، تلك الْمَدائح الَّتِي لا تقال إلا فِي الْخُلفاء، حَتَّى بلغ بِهم الأمر إِلَى إطلاق الألفاظ الَّتِي لا تقال إلا فِي الأنبياء ومنها: الشيخ فالِح هو أحد رعاة الأغنام وهذا بداية عمره وهذه هي بداية ميراث النبوة.. فصار طالب علم كغيره.. أرادها منزلة لنفسه، عرف قدر نفسه فتواضع لله الْحَي القيوم، الشيخ الجهبذ والعلامة المنقذ(١)، شاهدًا على عصرٍ(٢) بين مِحنة السراء والضراء، فلا يضره شأن الْمُحب أو شأن خبيء، وإذا تكلم أنصت له الطير، وكل الشباب

---

(١) بل كلمة منقذ لا يَجوز إطلاقها على الأنبياء؛ لأن الذي ينقذ من الشدائد والضلال إِنَّمَا هو رب العالَمين، قال تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾ [النمل: ٦٢]. هذا من الإنقاذ من الْمَهالك، وأما الإنقاذ من الضلال فهو لله الذي يهدي من يشاء ويضل من يشاء، ولقد قال تعالَى لرسوله الكريْم: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦].

(٢) فِي هذا الكلام إسقاط للعلماء ولاسيما لكبارهم الذين ملئوا الدنيا علمًا ودعوة إذا كان هو الوحيد شاهد عصره.

حوله يتهيّب، هنيئًا له من عالِم أجاد الفنون، وأطاب السنون، وأشار إلَى أهل المعرفة بسواء البساط فارتضوه هاديًا مهديًا على سواء الصراط.

هذا مع رمي من يُخالف منهج فالِح من علماء المنهج السلفي وطلابه بقوله: والذي نقصه حقه وخاصمه أحزاب بني التميع الذين إذا خاصموا فجروا، والذين يرتعون عند كل أحد إلا الفالِح الْحَربِي؛ لأنه واضح وهم أخفياء، فيريدون منه استنقاصًا كما نقصهم بِحق فِي أنفسهم وفِي اللَّه ﷻ.

وأيدت فئته الَّتِي تؤزه هذا الغلو والإطراء على شبكة من شبكات الإنترنت الَّتِي أنشئت للفتن والشغب على المنهج السلفي وأهله ألا وهي شبكة «الأثري»!!

ولَمَّا تصدى بعض السلفيين لنقد هذا الغلو أهانوه أشد الإهانة، وأطلقوا ألسنتهم بالسب والشتائم والاتِّهامات الْخَطيرة لِهذا الناقد ولِمن على شاكلته من خيار الشباب السلفي، وقلبوا الأمور فجعلوا صاحب الحق ظالِمًا وجعلوا الباطل حقًّا وأهله مظلومين على طريقة أهل الأهواء وغلاة الْحِزبية.

ولَم يكتفوا بِهذا، بل قاموا بِحركة استنفار عجيبة على تلكم الشبكة المشار إليها وبالاتصالات التلفونية كأنهم فِي حالة حرب ضروس.

واستنكر بعض علماء المدينة أساليب هذه الفئة فأصدروا بيانًا وطلبوا من الشبكة المذكورة بيان أسْمَاء هذه الفئة الَّتِي تفتك بالسلفية وأهلها من وراء جدر وفِي الظلام، وهذا يدل على سوء مقاصدهم وتبييتهم للشر.

وطلب من الشيخ فالِح إعلان موقفه منهم، فوقع فالِح على هذا البيان، ولكنه لَمْ ينفذ ما وقع عليه واستمر على ولائه وتستره على هذه الفئة.

ولَمَّا تأزمت الأمور وفِي أثناء هذا التأزم الذي أدى إلَى التفرق جاءتني بعض الأوراق من كتاب فرغ من أشرطته سُمي بالمصارعة، فقرأت تلك الأوراق، فوقفت فيها على ما يهيل من السب والتجهيل والأحكام الْمُهلكة والتأصيل الفاسد، فناقشت بعض ما فِي هذه الأوراق بغاية من اللطف والتلطف، وطلبت منه الرجوع إلَى الْحَق لعل اللَّه ينفع به، فيستريح الشباب السلفي من أسباب التفرق والتمزق، وأرسلت النصيحة الأولَى إليه سرًّا، فلم يستجب لِهذا الطلب الْمُتلطف

الْهَادف إِلَى إطفاء الفتنة ولَمّ شَمل الشباب السلفي، ثُمَّ بعد قرابة شهر ونصف أرسلت له ولبعض أصدقائه النصيحة الثانية سرًّا ولَم أنشرها، وتسربت من عند بعضهم فاشتاط غضبًا؛ لأنه لا يريد أن ينصح لا سرًّا ولا جهرًا مع أنه ومن يؤزه كانوا يعيرون من يصبر وينصح ويعتبرون ذلك تَهاونًا وتَمييعًا.

ودخل هو وفرقته الكامنة فِي سراديب الظلام يتأولون ويُميعون ويدافعون بالكذب والتمويه والطعن بالتلويح والتصريح لكل من يقول كلمة الحق، بل امتد طعن بعضهم إِلَى الاستهانة بأئمة الْجَرح والتعديل وبأصولهم.

ولابد الآن من بيان بعض ما ناقشته فيه فِي النصيحتين مِمَّا كنت قد غضضت الطرف عنه سابقًا تلطفًا به.

كان فالِح قد اندفع فِي التجديع والتبديع فكان بعض الشباب يطالبونه بالحجج على هذا التبديع فلا يَجد الحجج المطلوبة منه.

فلجأ إِلَى اختراع أصل وهو إخراج التبديع عن أصول أئمة الْجَرح والتعديل وبنى على ذلك التفريق بين الرواية والتبديع.

فيرى أنه يَحق أن يسأل عن أسباب جرح الرواة، وأما من يرى أنَّهم مبتدعة فلا يَحق السؤال عن أسباب جرحهم وتبديعهم ولو كانوا من خيار السلفيين فلا يسأل عن أسباب تبديعهم بل يبدع من يسأل عن أسباب تبديعهم.

فجره هذا التأصيل إِلَى القول بوجوب تقليد العلماء[1] وعدم سؤالهم عن الحجة.

ومن هم الْمُطالبون بتقليد العلماء؟ إنَّهم طلاب العلم الأذكياء بل الأساتذة ومنهم بعض الدكاترة لا العوام، وأن من لا يقلد العلماء فقد نسف رسالات الرسل والكتب، أو كذب الكتاب والسنة وكذب الإسلام.

وظن هو وأتباعه أنه الإمام الأوحد الْحَامي حِمى الدين فذهب يؤزهم ويؤزونه، فيضرب رءوس أهل السنة القوي منهم والضعيف بالتبديع الباطل

(١) والعلماء هم فالِح، كما سيأتي توضيح ذلك.

والأحكام الجائرة.

فالذي لا يقلده ولو كان حائزًا لدرجة الدكتوراه فِي الشريعة الإسلامية يعتبره مكذبًا للكتاب وللسنة وللإسلام.

والذي لا يقلده فِي رأيه الباطل فِي الانتخابات ولو كان أستاذًا يَحكم عليه بأنه من الدعاة على أبواب جهنم، وأنه قد نسف رسالات الرسل والكتب الَّتِي نزلت عليهم.

هذا عدا السب والطعن والتحذير والتجهيل... الأمور الَّتِي لا يقرها شرع ولا عقل.

هذا ومع أن نصيحتِي له كانت مقرونة باللطف ولَم تتضمن إلا بعض أخطائه، الأمور الَّتِي تدفع العاقل الْمُنصف إلَى الرجوع إلَى الحق، لَمْ نر من فالِح إلا التجنِّي الباطل وإلا التأويلات الباطلة وإلا الحرب والاستنفار والاستنجاد بالأنصار من الْمَجهولين الْمُختفين من وراء الأستار.

ولَم يَجد من العلماء إلا النصيحة أولًا ثُمَّ الاستنكار لِهذه الأفاعيل.

ولقد قلت له: اختر من شئت من العلماء واعرض عليه كلامي وكلامك فإن خطأنِي رجعت إلَى الصواب، وإن خطأك رجعت إلَى الْحَق.

فلم يرض أيَّ عالِم سلفي على وجه الأرض، لماذا؟ لأن أباطيله واضحة وضوح الشمس لا يتردد عالِم فِي إدانتها.

وصمم على الْخَوض فِي الْخُصومة والجدال والسعي فِي استخدام أسباب الفرقة، فذهب هنا وهناك شرقًا وغربًا يستنجد بالْجُهال والْمَجهولين الذين يسهل عليهم قول الباطل والزور.

وذهب يلقنهم أنِ الشيخ ربيعًا لَمْ يفهم قصدي، أنا فِي واد وهو فِي واد، هو يقصد التقليد الْمَذموم وأنا أقصد التقليد الْمَحمود، هو يقصد كذا وأنا أقصد كذا، فِي أمور صريَحة واضحة لا تَحتمل التأويل عند العلماء العالِمين باللغة والشريعة وأصولها وأساليبها.

وذهب أنصاره الْمَجهولون إلَى أنه إنَّمَا يدعو العوام إلَى تقليد العلماء والواقع المر غير هذا .

فهو إنَّمَا يدعو طلاب العلم والأساتذة إلَى تقليده التقليد الأعمى بعد أن يُجرحهم ويرميهم فِي هوة الجهل والغباء .

إنه لا يدعو العوام إلَى تقليد مثل الشافعي وأحمد ومالك وأمثالهم ، وإنَّما يدعو طلاب العلم والأساتذة إلَى تقليده والانقياد لفتاواه هو ، إذ ليس هناك فتاوى من العلماء تؤيد هذه الفتاوى ؛ لأنه هو وفئته لا يَحترمون العلماء المعاصرين بل يعتبرونَهم مُميعين ومضيعين وغشاشين ومضللين وخداعين ؛ ولذا رفض الرجوع إليهم والانصياع لنصيحة من نصحه منهم .

وقبل هذه الْمَرحلة كان يرى نفسه الفرد العلم!! والأدلة على ذلك كثيرة ويعلمها غيري مِمَّن عرفه وعرف بعض أفراد فئته وجالسه وجالسهم .

فمن هذه الأدلة الكثيرة ما يأتي :

الدليل الأول : قال له أحد السائلين : لكن يا شيخنا لو تلاحظون أنكم تتفردون بكثير من . .

فأجاب : نَحن لا يهمنا ! نَحن ندين اللَّه ، ونطبِّق أصول أهل السنَّة والجماعة ، فما ندين اللَّه به نقوله ، نُصحًا للأمَّة وحمايةً لِهذا الدين «الدِّين النصيحة ، الدين النصيحة» . «من رأى منكم منكرًا . . . » . إلَى آخر الحديث .

نَحن نستطيع باللسان ، وإخوتنا يريدون منَّا . . يسألوننا فلا نغشهم ونضلِّلهم ، فيه أمور مُختلفة ، فيه أمور فِي الْمَنهج ، فيه أمور فِي العقيدة ، فيه أمور من السنن والأشياء الَّتِي لا يُمكننا السكوت ، يُمكن التأخير !!

أمَّا قضية العقائد والمناهج فيخدعكم من يقول لكم : (نسكت فِي هذا الوقت) (ولِماذا قبل هذا الوقت؟) ، الإنسان فِي وقت من الأوقات على حال ، ثُمَّ فيما بعد على حال ، ثُمَّ فِي وقت ما تبيَّن له ، ثُمَّ فِي وقت آخر تبيَّن له ما لَمْ يتبيَّن له من قبل ، وهكذا .

الإنسان يولد طفلًا ثُمَّ بعد ذلك يكون له سلوك ثُمَّ بعد ذلك يكون له طريقة ،

ثُمَّ بعد ذلك. . . -المسألة-! لا تزنوا بِموازين أهل الأهواء[1]!

وقال السائل: هي حقيقة! نَحن نزن -إن شاء الله- بِموازين أهل السنَّة الْمَحضة -إن شاء الله- إلا أن هناك بعض الأمور الَّتِي نطرحها عليكم حَتَّى نَجد تفسيرًا لَها.

مثل: كثير منَّا يقول: لِماذا مثلًا كبار المشايخ لا يتكلمون؟!

فقال: لا يهمنِي! لا تسأل هذا.

السائل: صَح!

قال فالِح: اسألنِي أنا، أنا ما دام عندي واحد ساكت ما تكلَّم، أنا لا أتكلم!! هذا ما هو منهج! وهناك من نشر مثل هذه الأشياء ومن يَحفظها يظُن أنَّها هي منهج أهل السنَّة والجماعة، وهذه مشكلة!

ماذا فِي هذا النص؟ والْجَواب: أن فيه أمورًا خطيرة:

أولُها: أن السائل من الجزائر وقد عرف أنه ما بقِي يصول ويَجول فِي الجزائر إلا فالِح يبدع ويضلل ويهين من شاء كما يشاء، هو الوحيد الذي يسأل فيجيب ويَحكم بِما لا يوافقه عليه عالِم لا فِي السابق ولا فِي اللاحق.

ولِهذا أدرك السائل هذا الواقع فقال: لكن يا شيخنا لو تلاحظون أنكم تنفردون بكثير من. . .

فحذف هذه الطوام الَّتِي لا يستطيع ذكرها.

فأجاب فالِح: نَحن لا يهمنا أي: لا يهمه هذا التفرد بكثير من الذي يعلم حق العلم أن العلماء لا يوافقونه على تفرداته المنكرة وأنَّهم مستاءون منها وأنهم ينكرونها عليه.

ثانيها: ادعاؤه أنه فِي هذا التفرد إنَّمَا هو ناصح للأمة ويقوم بِحماية الدين، أي: ينصح الأمة بتشويه السلفيين وتشويه السلفية بالأحكام الجائرة والتأصيلات

---

(١) لا ندري من هم أهل الأهواء ولعله يقصد الذين لَمْ يرضوا بِموازينه، وأهل السنة الْمَحضة هم فالِح ومن سار على منهجه.

الَّتِي لا تعرفها السلفية ولا تَحتملها، مثل حكمه على من لا يقلده بأنه قد نسف الرسالات، أو من قال: إنه ينتظر رأي غير فالِح بأنه قد كذب الكتاب والسنة وكذب الإسلام.

ثالثها: فِي قوله: (يسألوننا فلا نغشهم ونضللهم) تعريض بغيره من العلماء بأنهم يغشون الناس ويضللونَهم، فلا يُجيبون بِمثل إجاباته، ولا يَحكمون مثل أحكامه، ولا يؤصلون مثل تأصيلاته.

وبِمثل هذا الأسلوب أسقطوا العلماء وطلاب العلم فوصموهم بأَنَّهم مُميعون وأحزاب التمييع.

رابعها: فالِح يوهم أتباعه أن غيره من أهل العلم يَخدعون الشباب فيأمرونَهم بالسكوت فِي قضايا العقائد والمناهج، وأنه هو الوحيد الذي يقوم بقضايا العقائد والْمَناهج ومن هنا نفض أتباعه أيديهم من العلماء لأنَّهم لا يقومون ببيان قضايا العقائد والمناهج.

والواقع: أن غير فالِح هم الذين قاموا ببيان قضايا العقائد والْمَناهج ولَم أطلع أنا إلَى الآن على ما قام به فالِح من بيان العقائد والمناهج ولا أعرف إلا أنه عاجز عن ذلك تَمام العجز وأنه عالة على غيره فِي هذه القضايا الَّتِي هي فوق مستواه بكثير وكثير ولَمَّا غرته نفسه أتى بالعجائب.

وأخيرًا: فالعلماء لا يسكتون عن بيان القواعد والمناهج، بل يقومون بذلك تأليفًا وتدريسًا وفِي مُحاضراتِهم وإجابة على الأسئلة، لكن فئة فالِح قد أساءوا بِهم الظن، فتركوهم فلم يسألوهم، وذهبوا إلَى فالِح يشفي غليلهم فِي السلفيين.

الدليل الثانِي: قال الشيخ فالِح إجابة على سؤال آخر نصه: هنا يَرِدُ السؤال؛ يقول من اتَّخذ من التمييع منهجًا له: لِماذا لا يقتدي الشيخ فالِح بغيره من العلماء ويراعي مصلحة الدعوة؟!!

فأجاب: يا أخي، كما يقول العامّة: (كل شاة معلَّقة بكراعها)!

أخذها الشاعر وقال:

وكل شاة برجلها معلقة ... عليك نفسك إن جاروا وإن عدلوا

هل هذا تبرأ به ذمَّة فالِح؟ هل فالِح يكون قد أدَّى ما عليه، وإلا صار مقلدًا متابعًا؟ عليهم أن يتقوا اللَّه، وهم الذين يقولون ويزعمون على قاعدة أبِي الحسن والتِي تكلَّمنا عنها فِي مُحاضرة الليلة أنَّها من أسوأ القواعد: (لا نقلد ونقول الحق ونَجتهد، وكل أحدٍ له أن يَجتهد)!

لكن هذا الذي أنا أرى: أننِي أعرف الحق وأعرف منهج أهل السنَّة والجماعة أدَّعي لنفسي العلم فما تبرأ ذمَّتِي، وهذه الأمور موجودة وأتبع غيري، ويقال يَسعه ما وسع غيري، ثُمَّ أنا فرَّقتُ بين الأمور الَّتِي يُمكن أن تُؤَّخر ويُسكت فيها وهي غير الأصول؛ الفروع، السنن الأشياء غير الأصول والعقائد والمناهج، وبين المناهج والعقائد والأصول، ومُخالفة الأصول عند أهل السنَّة والجماعة -بارك اللَّه فيكم-.

كيف يُحاكم إلَى قواعد الْمُبتدعة وإلَى جهالات الْجُهَّال[1]، وكيف أُلزَم بِما لا يلزمنِي دينًا، ما لا يلزمنِي دينًا أنا أعرفُ به!

وقال إجابة على سؤال آخر: لو سَمحتم، تَكَلُّمُ الذي معه علم، يعنِي هو غير ملزم بالسكوت؟

فأجاب: كيف له أن يسكت: **«انصر أخاك ظالِمًا أو مظلومًا»**. **«من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده ومن[2] لَمْ يستطع فبلسانه»**. حديث الفِرَق؛ فكوْنُ الشخص يرى مُخالفة سبيل المؤمنين ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]. فسبيل المؤمنين هو: اتباع الصراط المستقيم.

﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٥٩].

يترك هذه الأمور ويضرب بها عرض الْحَائط، وإن كانت هذه الآيات فِي أهل الكتاب لكن (العبرة بعمُوم اللفظ لا بِخصوص السبب)، والنصوص والكتاب

---

(١) ماهي قواعد المبتدعة الَّتِي طُلب منكم التحاكم إليها.

إن مراعاة المصالح والمفاسد من أهم قواعد الإسلام وأصوله، وكم يَجلب اللَّه بذلك من الْخَير ويدفع به من الشر، وعدم مراعاتِها فيه بلاء عظيم.

(٢) كذا.

والسنَّة كافية على ذلك -بارك اللَّه فيكم-.

فكيف لِهذا الإنسان يُحاكم إلَى الآخرين، ويتبع الآخرين ويكون ذيلًا لَهم؟ ما يصلح هذا الكلام! خصوصًا إذا كان الآخرين لَمْ يُبيِّنُوا أو لَمْ يعلَمُوا عِلمه -بارك اللَّه فيكم-.

يؤخذ من هذا النص ما يأتِي:

١- أن فالِحًا لا يراعي مصلحة الدعوة.

٢- أنه يأنف من الاقتداء بالعلماء؛ لأن ذلك يصيره مقلدًا متابعًا، وهو يفرض على من هو فِي مستواه أو أعلم منه أن يقلد فالِحًا فإن أبَى حكم عليه بأنه قد نسف رسالات الرسل والكتب الَّتِي أنزلت عليهم.

٣- انظر إلَى قوله: هل هذا تبرأ به ذمة فالِح هل فالِح يكون قد أدى ما عليه؟

ألا ترى أنه يشعر السفهاء أنه هو الغيور الوحيد الذي يشعر بالمسئولية والذي يقوم بأعباء الدعوة وأن غيره فَقَدَ هذا الشعور.

وبِمثل هذه الإشارات والتلميحات أساءت طائفته الظن بالعلماء فنفضوا أيديهم منهم وتعلقوا به وحده وغلوا فيه.

٤- انظر إلَى استشهاده بالآيات والأحاديث ولاسيما قول اللَّه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة:١٥٩]. دون اعتذار للعلماء بِما يَحفظ لَهم كرامتهم ومكانتهم، بل تراه يعرض بِهم ويغري السفهاء بإسقاطهم، يؤكد هذا قوله: فكيف لِهذا الإنسان يُحاكم إلَى الآخرين، ويتبع الآخرين، ويكون ذيلًا لَهم، ما يصلح هذا الكلام، خصوصًا إذا كان الآخرون لَمْ يبينوا أو لَمْ يعلموا علمه.

فأي تَحقير للعلماء -ولاسيما الذين يرمي إلَى إسقاطهم- يفوق هذا التحقير وأي اتِّهام يفوق هذا الاتِّهام بالكتمان؟!!

وانظر إليه كيف يسمو بنفسه فيوهم الجهال بأنه بلغ منْزلة من العلم لَمْ يبلغها العلماء فيقول: أو لَمْ يعلموا علمه.

ومن هنا شرعوا فِي الغلو فيه وفِي إسقاط العلماء بطرق ماكرة ومن اطلع على ما كتبوه وما قاله بعضهم من الشعر يَجد الأمرين فِي غاية الوضوح.

ولقد سترت عليه فِي نصيحتَيَّ أخطر هذه البلايا فلم يدرك ذلك ولَم يشكر النصيحة اللطيفة السرية.

الدليل الثالث: قول السائل للشيخ فالِح:

جزاكم اللَّه خيرًا وأحسن اللَّه إليكم، ثُمَّ يقول كذلك شيخنا من تأصيلاته العجيبة فلما قلت له: أنت قلت فِي شريط: أنا لست ملزم بقوله -أي: لست ملزم بقول عالِم-، فقال لِي: لست ملزم بقوله، لست ملزم بقوله، لست ملزم بقوله.

فأجاب -الشيخ فالِح مقاطعًا-: عليه أن يُثبت، عليه أن يُثبت، عليه أن يُثبت أنه إمام الأئمة، وأنه عالم مُجتهد لا يَحكم إلا بالحق الذي يتعبَّد اللَّه به، ودلّت عليه الْحُجّة من الشرع وهو أهل.. وإلا فرغم أنفه ورغم أنف غيره حَتَّى لا يظَن أن هذه الكلمة موجّهة له فقط أنه إن لَمْ يكن من العلماء يتبع العلماء ولا نقول حَتَّى يقلد يسميه، هو ما شاء سَمَّاه تقليدًا أو سَمَّاه اتباعًا[1]؛ لأنه هو الذي أمر اللَّه به وأمر به رسوله ﷺ ولا يستطيع من ليس بعالِم إلا ذلك، ولا يكلِّف اللَّه نفسًا إلا وسعها: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق: ٧]. ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. هذا هو الذي يستطيعه غير العالِم، هذا الشخص إيَّاه أن يُصر على هذا الباطل، وعليه أن يتوب إلَى اللَّه منه -واللَّه- أنه لكاف لانْحرافه وانْحراف البشر جَميعًا عن سبيل اللَّه، واللَّه يقول: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

ينظرون إلَى حديث ابن مسعود، عليه أن ينظر هو وأمثاله إلَى حديث ابن مسعود الذي خطَّ خطًّا مستقيمًا وهو سبيل اللَّه وخطَّ خطوطًا أخرى، وذكر -عليه الصلاة والسلام- أن على كل واحد منها شيطان يدعو إليه، فليتق اللَّه هذا الرجل

---

(١) بل ما تدعو إليه هو التقليد الباطل؛ لأنك تدعو إلَى تقليد من لا يَجوز له أن يُقلَّد ولا سيما فِي الفتاوى الباطلة الَّتِي تصدرها وتلزم بِها الناس.

وأمثاله الذين يلهجون بِهذا القاعدة، -فوالله- إنَّها لَهي عين الباطل.

ونَحن شباب كنا نناقش شيخنا الألبانِي[1] ونناقش علماءنا فِي مثل هذا ووّجهُونَا وعرفنا الْحَق، وإلا -فوالله- إن هذه القاعدة الَّتِي قعّدها إبليس لَهي موجودة من القديْم، نعم.

أتدري من القائل: لست ملزمًا بقوله؟ إنه الأزهر الجزائري السلفي الذي يَحمل شهادة جامعية ويدرس التوحيد والحديث وغيرهما على طريقة السلف.

وهل تدري من هو العالِم الذي يريد السائل أن يلزم الأزهر بقوله؟

الْجَواب: إنه فالِح الحربِي.

وهل تدري ما هي الفتوى الَّتِي أفتَى بِها فالِح ويريد السائل أن يلزم الأزهر بها؟

الْجَواب: إن فالِحًا أفتَى بأنه يَجب على الناس -ومنهم السلفيون ومنهم الأزهر- أن ينتخبوا فِي الانتخابات الجزائرية جبهة التحرير (الحزب الحاكم)، فأبَى الأزهر أن يلتزم هذه الفتوى، لأسباب منها أنه يرى أنه ليس على مثله أن يقلد فالِحًا؛ لأنه من حَملة العلم، بل وقد تربَى على منهج السلف وله ولإخوانه السلفيين رأي يغاير رأي فالِح ويوافق رأي الشيخ الألبانِي، ويوافق رأي الشيخ اللحيدان وغيرهما من العلماء من أنه عند الحاجة يُختار الأصلح.

فلما أبَى تقليد فالِح حَمل عليه هذه الحملة الشعواء وحكم عليه بِهذه الأحكام لِماذا؟ لأنه لَمْ يقلد فالِحًا.

ولقد فهمت سابقًا من هذا الكلام أن هذا العالِم الذي أبَى الأزهر التزام قوله وتقليده هو فالِح.

ثُمَّ اتصل بِي الأزهر فذكر لِي أنه فالِح فعلًا وأن هذه الفتوى كانت هي الفتوى بانتخاب جبهة التحرير (الْحِزب الْحَاكم)، ثُمَّ تَحدث أزهر عن ذلك فِي مقال نشر فِي سحاب.

---

(١) الألباني ليس من شيوخك ولا درست عليه، فلا تلبس على الناس، وعجبًا لإنسان يتبرأ من شيوخه ويلصق نفسه بأناس لَمْ يدرس عليهم وليسوا من شيوخه، ثُمَّ إن الألبانِي لا يدعو إلَى التقليد وأنت تدعو إليه بِحماس، فشتان ما بينكما.

وأقول: إن فتوى فالِح هذه باطلة واستدلاله بالآيات على تَحطيم أزهر وتَجهيله وإلزامه بفتوى فالِح استدلال فِي غير مَحله بل استدلال باطل.

إن القاعدة الَّتِي اعتمد عليها أزهر ليست قاعدة إبليسية وإنَّما هي قاعدة إسلامية عظيمة وسلفية كريْمَة.

وأخبرنِي مَنْ مِنْ العلماء قال عن قاعدة لا أقلد إذا قالها من لا يَجب عليه التقليد أنها قاعدة باطلة وأنها تدل على انحراف قائلها وأنها قاعدة إبليسية والآيات الَّتِي استدللت بها، والحديث الذي استدللت به إنَّمَا هي حجة عليك لا على من تضلله وترميه بالبوائق لأنه يدعو إلَى الاتباع لا إلَى التقليد.

وهكذا يأتِي فالِح بفتاوى باطلة وظالِمة وقواعد فاسدة ويَحكم على من لا يقلده بأنه قد نسف رسالات الرسل، ويَحكم على القواعد السلفية بأنها باطلة وإبليسية وأنها تضل الأمة، فأي بلاء يفوق هذا البلاء؟!!

وانظر أخي كيف لا يكتفي بإلزام الأزهر بفتواه الباطلة بل تراه يوجه هذه الإهانة والوعيد لأمثاله إن لَمْ يأخذوا بفتواه.

والأدهى من هذا أن الشيخ فالِحًا سئل سؤالًا آخر عن الأزهر حيث درس كتابًا لشخص قد طعن فيه فالِح.

فتدرج فالِح فِي إجابته إلَى الطعن الشديد فِي الأزهر فكان من جملة كلامه ما يأتِي، حيث قال: فهذا الرجل مُغالط، وهذا الرجل فِي الحقيقة جاهل، ولا يُحسد على جهله حقيقة، فينبغي الحذر من مغالطاته، ولما يقول الشرع الذي يلزمنِي أنت فِي الْحَقيقة كل ما قلته يلزمه به الشرع، يعنِي ما قلته من كونه يسأل العلماء أو يرجع إلَى العلماء فهذا يُلزِمُه به الشرع، وهو يقول الشرع الذي يلزمنِي، وكونه يقول أنا لا أقلد عالِمًا مهما كان علم هذا العالِم أو كما مَرَّ فِي كلامه هذا باطل، هذا من أبطل الباطل، هذا إذا كان لكل من هب ودب[1] أن يزعم هذا الكلام هو نسف

---

(١) وقد آلت بفالِح الْحَال إلَى عكس هذا مائة فِي المائة فهو الآن يدعو السفهاء مِمَّن هب ودب إلَى الرد على العلماء والطعن فيهم ومُحاربتهم، فهل كان صادقًا ناصحًا فِي دعوته إلَى التقليد، ثُمَّ أصبح صادقًا ناصحًا فِي تشجيعه للجهلة والسفهاء على التمرد على العلماء وحججهم وبراهينهم ثُمَّ الردود البالغة فِي غاية السوء من الجهل والسفه وسوء الأدب ورد الحق، فأين أحكامهم الآن على هؤلاء الذين لا يَحق لَهم الكلام باسم الإسلام لِجهلهم وجهالتهم وظلمهم، ألا قاتل اللَّه الهوى كيف يردي أهله؟!!

لرسالات الرسل ولِمَا أنزله اللَّه عليهم من الكتب، حيث جعل الناس جميعا يَجتهدون ويأخذون بِما يقتنعون به.

انظر أخي، لقد علم أن الأزهر يدرس فيجهله ويلزمه بتقليد العلماء ومن هم العلماء؟ إنهم فالِح؛ لأنه لَمْ يطعن فِي صاحب الكتاب الذي درسه الأزهر عالِم غير فالِح، وإذا لَمْ يقلد فالِحًا فإنه قد نسف رسالات الرسل والكتب الَّتِي أنزلها عليهم.

وبهذه الأدلة وحدها فضلًا عن غيرها يتجلى للقارئ الفطن المنصف أنه لا يدعو إلا إلَى تقليد نفسه ويُموه بقوله: (تقليد العلماء) فالعلماء هم فالِح؛ لأمور منها أنه قد أسقط العلماء وقد تقدم لك بيان ذلك.

ويتجلى للقارئ أن فتاواه وأحكامه مستمدة من فكره وأصوله هو، لا من الكتاب ولا من السنة ولا من منهج السلف وأصولهم، وتبين لك أنه لا يدعو العوام إلَى التقليد، وإنَّما يدعو طلاب علم وعلماء بالنسبة لبلادهم يدعوهم إلَى تقليده هو، ومن لَمْ يستجب له فإنه ينزل به الْهَلاك.

وصلى اللَّه على مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

ربيع بن هادي المدخلي

١٤٢٥/٥/٢١هـ

* * *

(٦)

نصيحة أخوية إلى
الأخ الشيخ فالح الحربي
الأولى والثانية

النصيحة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله والصلاة والسلام على رسول اللَّه وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فهذه لفتات إِلَى أخطاء صدرت من الأخ الكريْم الشيخ فالِح بن نافع الْحَربِي -وفقه اللَّه وسدد خطاه- أنبهه إليها.

أولًا: حكم التقليد[1]

قلتم فِي مقال لكم نشر فِي شبكة «أنا السلفي» بتاريخ (٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٢م):

ويكفيك أن عبد الْمَالك يسير على منهجهم فِي قضية عدم التقليد، وأنه حرام، بكون يقول لِهؤلاء ينظرون حَتَّى فِي كلام العلماء، وهو ما تردُّه رسالات الرسل، وتردُّه العقول السليمة، ينظرون وما يقتنعون به يأخذون بِهِ، هذه قاعدة: لا نقلّد ونقول الْحَق عند الْمَأربِي وعند هؤلاء جَميعًا الذين أشَرت إليهم والذين مرَّ ذكرهم فِي الحديث مِمَّن هم على شاكلة الْمَأربِي ويناصرونه.

أخي، فِي هذا الكلام إجْمَال وإيهام للواقف عليه أن التقليد واجب على عموم الناس كما فِي بعض إطلاقاتك أو إلا الْمُجتهدين وما أقلهم كما فِي بعض كلامك الآخر، وأن عدم التقليد ترده رسالات الرسل والعقول السليمة، بل هو نسف لرسالات الرسل ولِما أنزله اللَّه عليهم من الكتب، وهذه الأحكام صعبة جدًّا وثقيلة لا يَحتملها الإسلام.

---

(١) التقليد: هو قبول قول الغير بغير حجة، وهو الذي ينكره الإسلام وعلماؤه على متعصبة العقائد والمذاهب الذين يقدمون أقوال الرجال على نصوص الكتاب والسنة.

نعم؛ دعوة أبِي الحسن إلَى عدم تقليد العلماء إنَّمَا هي كلمة حق أراد بِها باطلًا، أراد بِها إسقاط العلماء وإسقاط أقوالهم وفتاواهم المقرونة بالأدلة والبراهين، وقد بينت أنا -والْحَمد لله- فساد قصده وتعلقه بعدم التقليد فِي مقالِي: «جناية أبِي الْحَسن على الأصول السلفية».

ولكن ردك عليه بِهذا الأسلوب وبِهذه الطريقة المبالغ فيها لا يتجاوز أن يكون رد باطل بباطل أشد منه.

أخي، أنت تعلم وكل متمسك بالكتاب والسنة أن الله أوجب على الناس اتباع الأنبياء واتباع مُحَمَّد ﷺ، واتباع ما جاء به من كتاب وسنة فِي نصوص كثيرة من القرآن والسنة، منها قوله تعالَى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ﴾ [الأعراف: ٣].

وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقال تعالَى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

فهذه النصوص كلها تبطل التقليد وتُحرمه.

وقال تعالَى فِي ذم الْمُقلدين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

وقال تعالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣].

وقد استدل أئمة السنة والإسلام بِهذه الآيات ونظائرها على تَحريْم التقليد على من يستطيع أن يفهم نصوص الكتاب والسنة سواء كان من أهل الاجتهاد أو من أهل الاتباع.

وقرروا أن التقليد إنَّمَا يَجوز للعاجز عن إدراك الحق من الكتاب والسنة، وأن التقليد كالميتة أصلها حرام، وإنَّما يَجوز للمضطر أكلها.

ولقد علمت أن أئمة الإسلام حرموا على الناس أن يقلدوهم، وأن منهم من يقول: لا يَجوز لأحد أن يأخذ بقولِي حَتَّى يعلم من أين أخذت.

ويقول الإمام الشافعي: إذا خالف قولي قول رسول اللَّه فاضربوا بقولي عرض الْحَائط.

ويقول الإمام أحْمَد: لا تقلدني ولا تقلد مالكًا ولا الأوزاعي وخذ من حيث أخذوا.

وقرر علماؤنا أئمة السنة القاعدة المعروفة المنسوبة إلَى الإمام مالك: كل يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول اللَّه ﷺ.

وقالوا: إذا جاء نَهر اللَّه بطل نَهر معقل، كل ذلك منهم مُحاربة للتقليد.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يُجيب عن سؤال وجه إليه حول التقليد:

الْحَمد لله، قد ثبت بالكتاب والسنة والإجْمَاع أن اللَّه ﷻ فرض على الْخَلق طاعته وطاعة رسوله ﷺ، ولَم يوجب على هذه الأمة طاعة أحد بعينه فِي كل ما يأمر به وينهى عنه إلا رسول اللَّه ﷺ، حَتَّى كان صديق الأمة وأفضلها بعد نبيها يقول: أطيعوني ما أطعت اللَّه، فإذا عصيت اللَّه فلا طاعة لي عليكم.

واتفقوا كلهم على أنه ليس أحد معصومًا فِي كل ما يأمر به وينهى عنه إلا رسول اللَّه ﷺ، ولِهذا قال غير واحد من الأئمة: كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول اللَّه ﷺ.

وهؤلاء الأئمة الأربعة ﷺ قد نَهوا الناس عن تقليدهم فِي كل ما يقولونه، وذلك هو الواجب عليهم:

فقال أبو حنيفة: هذا رأيِي وهذا أحسن ما رأيت، فمن جاء برأي خير منه قبلناه، ولِهذا لَما اجتمع أفضل أصحابه أبو يوسف بِمالك فسأله عن مسألة الصاع، وصدقة الْخضروات، ومسألة الأجناس، فأخبره مالك بِما تدل عليه السنة فِي ذلك، فقال: رجعت إلَى قولك يا أبا عبد اللَّه، ولو رأى صاحبِي ما رأيت لرجع إلَى قولك كما رجعت.

ومالك كان يقول: إنَّمَا أنا بشر أصيب وأخطئ، فاعرضوا قولي على الكتاب والسنة، أو كلامًا هذا معناه.

والشافعي كان يقول: إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط، وإذا رأيت

الحجة موضوعة على الطريق فهي قولي.

وفِي مُختصر الْمُزنِي لَمَّا ذكر أنه اختصره من مذهب الشافعي لِمن أراد معرفة مذهبه قال: مع إعلامه نَهيه عن تقليده وتقليد غيره من العلماء.

والإمام أحْمَد كان يقول: لا تقلدونِي ولا تقلدوا مالكًا ولا الشافعي ولا الثوري وتعلموا كما تعلمنا.

وكان يقول: من قلة علم الرجل أن يقلد دينه الرجال.

وقال: لا تقلد دينك الرجال فإنهم لن يسلموا من أن يغلطوا.

وقد ثبت فِي الصحيح عن النَّبِي ﷺ أنه قال: «من يرد اللَّه به خيرًا يفقهه فِي الدين». ولازم ذلك أن من لَمْ يفقهه اللَّه فِي الدين لَمْ يرد به خيرًا، فيكون التفقه فِي الدين فرضًا، والتفقه فِي الدين: معرفة الأحكام الشرعية بأدلتها السمعية، فمن لَمْ يعرف ذلك لَمْ يكن متفقهًا فِي الدين.

لكن من الناس من قد يعجز عن معرفة الأدلة التفصيلية فِي جَميع أموره، فيسقط عنه ما يعجز عن معرفته لا كل ما يعجز عنه من التفقه ويلزمه ما يقدر عليه.

وأما القادر على الاستدلال: فقيل: يَحرم عليه التقليد مطلقًا[1]، وقيل: يَجوز مطلقًا، وقيل: يَجوز عند الحاجة، كما إذا ضاق الوقت عن الاستدلال، وهذا القول أعدل الأقوال.

والاجتهاد ليس هو أمرًا واحدًا لا يقبل التجزي والانقسام، بل قد يكون الرجل مُجتهدًا فِي فن أو باب أو مسألة دون فن وباب ومسألة، وكل أحد فاجتهاده بِحسب وسعه. مَجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٠/ ٢١٠-٢١٢).

---

(١) والذين يطالبهم بالتقليد هم من طلاب العلم القادرين على الاستدلال وبعضهم مدرسون فِي الجامعات وغيرها، ومنهم طلاب وفقهم اللَّه لقبوله، وفيهم أهل أهواء تركوا الحق وهم يعرفونه، واتبعوا الباطل، فهؤلاء لا يقال لَهم: لابد أن تقلدوا وإلا فتكونوا قد كذبتم الكتاب والسنة، وكذبتم الإسلام، أو يقال لَهم: نسفتم الرسالات، لا يقال لَهم هذا ولا ذاك، وإنّما يقال لَهم: عليكم أن تنظروا فِي الأدلة وتأخذوا بِها كما فعل العلماء وطلاب الحق الصادقين، ولا يَجوز لكم أن تُخالفوا العلماء الذين حكموا على فلان أو فلان بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة، فهذا هو المنطق الذي قرره القرآن والسنة وعلماء الإسلام، بِخلاف ما يقرره فالح ويدعو إليه من التقليد الأعمى مُخالفًا فِي ذلك هذا المنهج العظيم.

وكم ألف العلماء من المؤلفات فِي ذم التقليد وحذروا منه ودعوا الناس إلَى اتباع الكتاب والسنة.

أخي، إن رسالات الرسل ما جاءت إلا بالتوحيد ومقتضياته، وجاءت بِهدم التقليد الذي هو أصل من أصول الشرك فِي أمم الضلال، كما دل على ذلك القرآن.

والعلماء فِي ديننا ما يُتبعون إلا إذا استندت أقوالهم إلَى نصوص الكتاب والسنة، فإذا خالفت أقوالهم النصوص وجب مُخالفتها وردها، وإذا فقدت الأدلة لا يلزم أحدًا اتباعهم.

والعلماء كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: يُحتج لَهم ولا يُحتج بهم.

نعم، النوازل العظيمة لا ينهض لِمواجهتها وإصدار الفتاوى فيها إلا العلماء الأفذاذ، ولكن ذلك لا يَمنع غيرهم من طلاب العلم أن يعرفوا حججهم وبراهينهم الَّتِي استندوا إليها وانطلقوا منها فِي فتاواهم.

هذا تعليق موجز على كلامكم الموهم وجوب التقليد وأن تركه مِمَّا ترده الرسالات.

وكان من واجبكم إن أردتم الرد على أبِي الْحَسن ومن تابعه أن تفصل فِي الموضوع بأن تبين قصده كما تبين وجوب الاتباع والْحَذر من التقليد الباطل، وتبين متَى يَجوز.

وما ينبغي أن تتعرض لقضية كبيرة هي من أعظم مَحاور الصراع بين الأنبياء وأعدائهم، ومن أعظم مَحاور الصراع بين أئمة الهدى والإصلاح وخصومهم من دعاة الضلال والْخُرافات والشرك، فما ينبغي أن تعرضها على هذه الصورة.

لقد ركز الشيخ فالِح على دعوة الناس إلَى التقليد ولَم يستثن إلا الْمُجتهدين، ونسي حث الكتاب والسنة والصحابة وأئمة الهدى الناس على اتباع الحق واتباع الكتاب والسنة، وأن العصمة من الضلال والفتن إنَّمَا هي فِي اتباع الكتاب والسنة لا فِي التقليد.

قال تعالَى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا

﴿قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦].

وقال رسول الله ﷺ: «تركت فيكم ما إن تَمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدًا: كتاب الله، وسنتي».

ومُحاربة الأئمة للتقليد وحثهم على اتباع الكتاب والسنة كثيرة تزخر بِها الكتب؛ وليقرأ الشيخ فالِح على الأقل ما قرره ابن القيم فِي كتبه ومنها إعلام الموقعين حيث رد على دعاة التقليد شبهاتهم الباطلة بواحد وثَمانين وجهًا كل وجه ينطوي على عدد من الحجج الدامغة للباطل.

ولقد سئل عن قول الأزهر الجزائري: الشرع الذي يلزمني ألَّا أقلد عالِمًا من العلماء مهما كانت مرتبته.

قال مُجيبًا: لا، لا، هذا باطل، هذا باطل، هذا إذا كان مُجتهدًا إذن هو أحْمَد وإلا الشافعي ما شاء الله، يرى نفسه فوق، وعلق عليه بكلام كثير، ومنه قوله هذا الكلام: هو نسف لرسالات الرسل ولِما أنزله الله عليهم من الكتب(١).

* وأقول للشيخ فالِح -الذي لا يَستثني من التقليد إلا الأئمة الْمُجتهدين-: إنك قد خالفت الأئمة الْمُجتهدين الذين ينهون الناس غير الْمُجتهدين عن تقليدهم أشد النهي ويَحثونَهم على اتباع الكتاب والسنة أشد الحث، فلو كان الأئمة يرون رأيك لرأيت الكتب تزخر بِحث الناس على التقليد، ولكن الواقع بعكس ذلك كما يراه البصراء.

ولقد طعن الشيخ فالِح طعنًا شديدًا فِي الأزهر الجزائري؛ لأنه لا يرى ما يرى الشيخ فالِح من وجوب التقليد عليه.

ومن طعونه فِي الأزهر وهي كثيرة وصعبة لا تستساغ، قوله:

والله إن هذا الشخص لَهُو من الدعاة على أبواب جهنم!! كيف لا يكون من الدعاة على أبواب جهنم وهو يؤصل للأمة أصولًا، ويقعد لَها قواعد ويدافع عنها، ويزعم أنها هي الْحَق، ويدعي أنها هي الدين، وأنه يَجب على غيره أن يتبعها، هذا

---

(١) انظر: المصارعة (ص١٣٨-١٤٠).

هو الضلال الْمُبين، علينا أن نَحذر من هذا الْجَاهل وأمثال هذا الْجَاهل أن يضلنا عن سبيل ربنا .

* **وأقول:** لَمْ أرَ هذه القواعد الَّتِي وصلت إلَى هذه الدرجة من الْخُطورة فوضحها للناس؟ ولَم أر هذه الدعوى الَّتِي ينسبها إليه الشيخ فالِح فليذكرها؟!

ثُمَّ إن الشيخ فالِحًا حذر من هذا الرجل تَحذيرًا شديدًا لَمْ أر فِي تَحذيره من أهل البدع أشد منه لَما قال: أنا لا أقلد عالِمًا مهما كان علم هذا العالِم، ويرى أنه نسف لرسالات الرسل ولِما أنزله اللَّه عليهم من الكتب حيث جعل الناس جَميعًا يَجتهدون ويأخذون بِما يقتنعون به .

والْحَق أن الرجل إنَّمَا نفى التقليد عن نفسه ولَم يَجعل الناس جَميعًا يَجتهدون .

والأزهر كما أعرفه من حَملة العلم ومن الدعاة إلَى الْمَنهج السلفي، والذي أعرفه عنه أنه ضد أهل البدع والأحزاب جَميعها من إخوانية عالَمية وأهل الْجَزأرة والقطبيين والسروريين والتكفيريين وغيرهم وضد أبِي الْحَسن وعيد شريفي ومنهجهما، وعنده بعض الأخطاء الَّتِي تستدعي الْمُناصحة الأخوية، لا هذه الْحَرب الشديدة الَّتِي شنها عليه الشيخ فالِح، وهذا التضليل والتجهيل استجابة لتحريشات الْمَجهولين الْمُغرضين الذين يسعون فِي تفريق أهل السنة وتشتيتهم .

ثم إن الأزهر وإخوانه من الدعاة إلَى المنهج السلفي فِي الجزائر والواقفين ضد أهل الأهواء والبدع لا يقصرون فِي العلم عن منْزلة الشيخ فالِح، بل قد يفوقه بعضهم، بل الأزهر لا ينْزل عن درجة الشيخ فالِح العلمية، فما بال الشيخ فالِح يفرض على الأزهر التقليد ويشد طوق التقليد على عنقه وفِي الوقت نفسه ينْزل نفسه منازل الْمُجتهدين؟!

فهذا أحد الْمُهيجين للفتنة فِي الجزائر يقول للشيخ فالِح: سؤال هنا يرد سؤال يقول: من اتَّخذ التمييع منهجًا له لِماذا لا يقتدي الشيخ فالِح بغيره من العلماء ويراعي مصلحة الدعوة؟!

فأجابه الشيخ فالِح بقوله: يا أخي كما يقول العامة: كل شاة معلقة بكراعها .

أخذها الشاعر وقال:

وكل شاة برجلها معلقة   عليك نفسك إن جاروا وإن عدلوا

هذا تبرأ به ذمة فالِح، يكون قد أدى ما عليه وإلا صار مقلدًا متابعًا(١).

ويقول عن نفسه: فكيف لِهذا الإنسان أن يُحاكم إلَى الآخرين ويتبع الآخرين ويكون ذيلًا لَهم، ما يصلح هذا الكلام خصوصًا إذا كان الآخرون لَمْ يبينوا أو لَمْ يعلموا علمه(٢).

فالْمُنصف يرى أن فِي كلام الشيخ فالِح افتئاتًا على العلماء ومبالغة فِي رفض التقليد أشد من رفض الأزهر.

فكيف يَحكم الشيخ فالِح على الأزهر بِهذا الْحُكم الْجَائر بأن قوله بعدم التقليد نسف لرسالات الرسل والكتب الَّتِي نزلت عليهم، وينسى نفسه، وقوله أشد ومستواهما العلمي واحد أو متقارب.

وكلاهما لَمْ يبلغ مرتبة الاجتهاد الَّتِي يقررها الفقهاء والأصوليون، هذه المرتبة الَّتِي لا أعرف الآن عالِمًا يدعيها ومع ذلك لا يضيقون الْخِناق على أنفسهم ولا على الأذكياء من طلبة العلم فيحولون بينهم وبين اتباع الكتاب والسنة والتفقه فِي نصوصهما، بل يدعون الناس إلَى اتباع الكتاب والسنة والاعتصام بهما، ويرون وجوب ذلك على الناس جَميعًا ويُحذرونَهم من مُخالفتهما.

ثم نسأل فالِحًا: ما هي الأمور الَّتِي كتمها العلماء أو جهلوها وانفرد بعلمها وبيانِها؟!!

وبعد، فلعل الشيخ فالِحًا بِهذه التنبيهات يدرك خطورة أساليبه وأحكامه على بعض الناس ومُجاوزته للحق والعدل، ويدرك خطورة مُجاراته للسائلين الْمَجهولين الْمُغرضين الذين يسعون فِي تفريق السلفيين وضرب بعضهم ببعض، وقد تَحقق لَهم ما يسعون فيه ويصبون إليه.

---

(١) المصارعة (ص١٢١).

(٢) المصارعة (ص١٢٢).

ثانيًا: حكم من يختار عالـمًا يرجع إليه في قضيـة معينـة

قال لكم السائل -وهو يتكلم عن عيد شريفي الجزائري-: يقول: ما لَمْ يَتَكلَّم الشيخ ربيع فلا ألتفت إِلَى هؤلاء!

فقلتم: هذا الإنسان ما يفهم، هذا يُكذِّب الكتاب والسنَّة! هذا يكذِّب الإسلام!! الكتاب والسنَّة رَبَطَا الناس بأهل الذكر.

لا يوجد أهل الذكر فِي هذا الزمان إلا الشيخ ربيع؟! هذا حَجَّر واسعًا، هو الآن وقع فِي شر مِمَّا اتهم به غيره، هو قبل قليل يرى أن هذا البلد الْمُعيَّن لا يَرون العلم إلا عندهم، هو الآن حصر العلم فِي الشيخ ربيع! لقد حَجَّر واسعًا، لقد انتهى إِلَى ضيعةِ هذا الشخص.

أنا أرى أنكم تعيدون النظر فِي عقلية هذا الشخص، هذا الشخص يُعَاد النظر فِي عقله، أما قضية عِلمِه فقد انتهى.

* **أقول**: إن اللَّه قد ربط الناس جَميعًا بِمحمد ﷺ وبِما جاء به من كتاب وسنة وأمر من لا يفقه نصوصهما أن يرجع إِلَى أهل الذكر -أي: العلماء بالكتاب والسنة- فعاد الأمر إِلَى مُحَمَّد ﷺ وما جاء به.

إن عيد شريفي قد عرف عند حَملة العلم وطلابه فِي الجزائر أنه صاحب هوى وينتصر لبعض أهل الأهواء.

ثم هب أن قائل هذا الكلام بالحرف غير عيد الشريفي سواء كان من أهل السنة أو من أهل البدع فقوله: لا ألتفت إِلَى هؤلاء، من هم لا ندري أهم علماء أم جهلاء من أهل بلده أو من غيرهم، فهل يَجوز شرعًا أن تَحكم بِهذا الحكم الغليظ؟!

ثانيًا: هب أنهم من العلماء!! فهل إذا اكتفى شخص فِي ملمة نزلت به بعالِم واحد فِي نظره من بين عشرات أو مئات العلماء، يثق به وبعلمه ودينه وإدراكه لِمثل هذه الْمُشكلة الَّتِي نزلت به وبغيره، ألا ترى أنه بعمله هذا قد عمل بِمقتضى قول اللَّه تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]. لأنه رضي بالرجوع إِلَى من يعتقد أنه من أهل العلم.

إن قلت: لا يكفي هذا، وأنه قد كذب الكتاب والسنة، وكذب بالإسلام بالرجوع إلَى واحد فقط.

فنقول: من سبقك إلَى هذا القول والحكم من العلماء من الصحابة إلَى عصرنا هذا؟!

ثالثًا: هب أنه لَمْ يرجع إلَى أحد من العلماء وسرق وزنَى وشرب الخمر وقتل النفس غير مستحل، أيقال لِمثل هذا: أنه عاص فاسق ومعرض للوعيد بالنار الَّتِي توعد اللَّه بِها مرتكب هذه الكبائر مع دخوله تَحت مشيئة اللَّه إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه.

أو يقال فيه: هذا يكذب الكتاب والسنة وهذا يكذب الإسلام؟

رابعًا: أنت تعرف أن للشيخ ربيع عناية بالشباب فِي الجزائر من زمن قديم ولا يزال، وعلاقته بهم قوية وهو يهتم بِمشاكلهم أكثر من غيره، وكثيرًا ما يرجعون له لاسيما بعد موت العلماء الثلاثة ابن باز والألباني وابن عثيمين.

أستكثرت عليه بعد هذا أن ينتظر رأي ربيع ثقة به فِي قضية معينة؟ أو ما كان يجمل بك أن تبتعد عن هذه الحملة الشديدة الَّتِي لا ينبغي أن تقوم بِها إلا على من رُجع إليه من أهل البدع والضلال؟

أيا فالِح، أتعتبر أن من يرجع إلَى ربيع مكذبًا لله ولرسوله وللإسلام، ويكون قد حصر العلم فِي شخص واحد، وانتهى إلَى ضيعة وصار مَجنونًا؟

وأسألك: ما حكمك فِي أناس اتّخذوك إمامًا ومرجعًا وحيدًا ونفروا عن العلماء، فإن عُرضت عليهم أقوالُهم رفضوها؟

وأخيرًا: لقد وجدت نفسي مضطرًا لأن أصحح بعض أحكامك نصحًا لله ولكتابه ولرسوله، ثُمَّ لك وللمنهج السلفي وأهله، انطلاقًا من الْمَنهج الحق القائم على العدل وعلى كتاب اللَّه وسنة رسوله وتطبيق السلف.

* * *

ثالثًا: هل سكوت بعض أهل العلم أحيانًا مراعاة للمصالح والمفاسد أمر سائغ أو خيانة

قال لكم رجل متسائلًا: س: هي حقيقة نَحن نزن -إن شاء الله- بِموازين أهل السنة الْمَحضة[1] -إن شاء الله- إلا أن هناك بعض الأمور الَّتِي نطرحها عليكم حَتَّى نَجد تفسيرًا لَها.

مثل: كثير منا يقول: لِماذا مثلًا كبار المشايخ [لا يتكلمون]...

فقلت -مقاطعًا-: لا يهمني! لا تسأل هذا.

قال: صح!

فقلت: اسألني أنا، أنا مادام عندي واحد[2] ساكت ما تكلَّم أنا لا أتكلم، هذا ما هو منهج! وهناك من نشر مثل هذه الأشياء ومن يَحفظها يظن أنَّها هي منهج أهل السنة والْجَماعة، وهذه مشكلة! يُحاكم الناس إليها.

عندما اقترح المشركون على رسول اللَّه ﷺ لَمْ يتنازل عن شيء منها، وهناك أمور الرسول ﷺ صرَّح على أنه تركها، مثل: «لولا أن قومك..». حديث عائشة، وكذلك لَمَّا الصحابة صلوا وراء عثمان وقد صلى خلف الرسول ﷺ ركعتين، وهو مُتِمٌّ، وهكذا؛ هذه الأمور ليست فِي الأصول وفِي الأمور الحتمية والقطعيَّة والعقائد فانتبهوا إلَى هذا، بارك اللَّه فيكم.

ثم أيضًا اللَّه ﷻ حينما وجَّه الأمة لَمْ يربطها بشخص واحد[3]، ولَمْ يربطها بأن

---

(١) أهل السنة الْمَحضة فِي نظره هم الذين يعظمون الشيخ فالِحًا ويسقطون العلماء ويَجعلون تلاميذهم أحزاب التمييع.

(٢) من قال هذا؟ ثُمَّ إنه معروف هذا الواحد، وهو لَمْ يسكت جبنًا ولا غشًّا وإنَّما سكت عن أسئلة أناس لَهم أغراض ومقاصد سيئة منها إسقاط أناس فِي بلدهم هم أمثل الناس، وبإسقاطهم تنتهي الدعوة السلفية فِي ذلك البلد، فكنا ننصح رئيس السائلين بالتفاهم معهم ونصحهم باللطف، وإذا لَمْ يرجعوا يرفع أمرهم إلَى العلماء ليناصحوهم.

ولسوء قصدهم تركوا العلماء، واتَّجهوا إليك وحدك، فصرت تقول مثل هذا الكلام، يترتب على إجاباتك لَهم ما ترتب من الأمور الضارة بك وبالدعوة السلفية والسلفيين، وهذا من أهداف السائلين

(٣) انظر التخريج السابق نفسه.

الإنسان لا تقوم الحجة عليه بكلام شخص واحد من أهل الذكر وأهل العلم إذا سأله.

فقولنا: لِماذا فلان يسكت، لِماذا لَمْ يتكلم، لِماذا فلان خالف، لِماذا . . . ؟ هذه ما يُحكم بِها، ولا يُحاكم إليها؛ هذا على مقتضى منهج أهل السنة والجماعة.

ولِي ملاحظات على هذه الإجابة:

١- ما تدري ما هي الأشياء الَّتِي ترى أنها ليست من منهج أهل السنة والْجَماعة فلعلها لو عرضت على العلماء لتبين أنها أو بعضها على الأقل من منهج أهل السنة والْجَماعة.

٢- كان ينبغي أن تُحاول أن تعرف أسباب سكوت العلماء عن الأمور الَّتِي تفتي فيها، فلعلك تَجد عندهم الْحُجة الْمُقنعة، وتعرف صواب موقفهم، ومثل هذه الْمَشاكل ينبغي أن تعرض على العلماء، فإن فِي مشاورتِهم خيرًا كثيرًا، فقد يرجحون الكلام فيها، وقد يرجحون عدم الرد الْمُعلن ويؤثرون توجيه النصائح، فإما أن يستفيد المنصوح، وإما أن يعاند فيكون قد عرض نفسه لنقد العلماء ولإسقاط نفسه.

وبِمثل هذه الأسباب تضمن وحدة الكلمة مع إخوانك وشيوخك ويسلم الشباب من التفرق والتمزق الأمر الذي حصل فعلًا، وكان شديدًا بسبب التفرد والتسرع.

٣- قلتم: عندما اقترح المشركون على رسول اللَّه ﷺ لَمْ يتنازل عن شيء منها، وهناك أمور الرسول ﷺ صرَّح على أنه تركها، مثل: «لولا أن قومك. . .». حديث عائشة، وكذلك لَمَّا الصحابة صلوا وراء عثمان وقد صلى خلف الرسول ﷺ ركعتين، وهو مُتِمٌّ، وهكذا؛ هذه الأمور ليست فِي الأصول وفِي الأمور الْحَتمية والقطعيَّة والعقائد، فانتبهوا إلَى هذا بارك اللَّه فيكم.

*** أقول:**

نعم كان المشركون يقترحون إبطال دعوته إلَى التوحيد من أساسها، وإقامة دولة الشرك على أنقاضها، وهذا مطلب لا يستجيب له أضعف الناس عقيدة

وإيمانًا، فضلًا عن الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-(١).

٤- قلتم: وهناك أمور الرسول ﷺ صرَّح على أنه تركها، مثل: «لولا أن قومك..» حديث عائشة، وكذلك لَمَّا الصحابة صلوا وراء عثمان وقد صلى خلف الرسول ﷺ ركعتين، وهو مُتِمٌّ، وهكذا؛ هذه الأمور ليست فِي الأصول وفِي الأمور الْحَتمية والقطعيَّة والعقائد، فانتبهوا إلَى هذا، بارك اللَّه فيكم.

* أقول:

إن ترك النَّبِي ﷺ بناء الكعبة من ترك مصلحة مرجوحة لدرء مفسدة كبيرة، درؤها هو الراجح والمقدم.

هذه المفسدة هي خشية أن ترتد قريش وغيرهم من العرب لِمكانة الكعبة فِي نفوسهم، ونفوس آبائهم وأجدادهم، إذ هي مصدر فخرهم واعتزازهم.

فترك رسول اللَّه ﷺ هدم الكعبة وبناءها على قواعد إبراهيم لدرء هذه الْمَفسدة.

فعمل الرسول هذا تقعيد لقاعدة عظيمة، وتأصيل متين لأمته ليواجهوا به الأحداث والمشاكل الدينية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

وإذن فترك الرسول ﷺ لِهذا العمل ليس من باب ترك عمل فرعي، وإنَّما هو دفع للفتنة وتأصيل للأمة لتواجه به الأخطار والمشاكل والفتن.

ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وسد الذرائع المفضية إلَى الأضرار والمفاسد من الأصول العظيمة الَّتِي لا يقوم الإسلام وحياة المسلمين إلا عليها.

خذ مثلًا قول اللَّه تعالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٨].

فإن سب أوثان الْمُشركين حق وقربة إلَى اللَّه وإهانة للأنداد، لكن لَمَّا كان يؤدي إلَى مفسدة كبرى هي سب اللَّه وجب تركه، فليس هذا العمل من باب الفروع، وإنَّما هو من باب الأصول والعقائد.

---

(١) يَجب التنبه لِهذا الْمَوقف المتين، ونبذ ما يرجف به حدادية الكذب والفتن والأراجيف.

وصلاة الصحابة وراء عثمان وهو يتم فِي صلاة كان يقصرها رسول اللَّه ﷺ وأبو بكر وعمر ليس من التنازل عن سنة أو عمل فرعي، وإنَّما هو من باب درء المفاسد الكبرى، فلو تركوا الصلاة خلف إمام المسلمين لأدى ذلك إلَى الخلاف والتنازع وافتراق الأمة وسفك الدماء.

وقولك: عندما اقترح المشركون على رسول اللَّه ﷺ لَمْ يتنازل عن شيء منها....

قد أجبت عن طرف منه[1]، وأضيف: أليس المشركون أنفسهم قد اقترحوا على رسول اللَّه ﷺ أمورًا يوم صلح الْحُديبية للتنازل عنها، فلأجل المصالِح والمفاسد الَّتِي راعاها استجاب لَهم فيها وهي من أصول الأصول.

لأن من وراء ذلك مصالِح عظيمة، منها: النصر العزيز والفتح المبين واقتلاع جذور الشرك والكفر[2]. وهو ﷺ بِهذا الصلح العظيم كان يشرع قواعد الصلح والسلم، وقواعد المعاهدات بين الدولة الإسلامية وبين أعدائها.

قال تعالى إشادة بهذا الصلح: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ۝٢ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ۝٣ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ١-٤].

لأن المؤمنين كانوا قد نزل بِهم من الغم والكرب بسبب الصلح الذي ظاهره ضيم وظلم، وباطنه العزة والنصر، الأمر الذي هو فوق مدارك البشر، والذي أطلع اللَّه عليه رسوله الكريم، وكان ﷺ يتلقى الشروط الظالِمة المتغطرسة بصدر رحب ونفس مطمئنة، وهو فِي غاية الثقة بإعلاء كلمة اللَّه ونصر ربه[3].

روى البخاري فِي صحيحه فِي كتاب الشروط (حديث٢٧٣١-٢٧٣٢) من

---

(١) راجع التعليق السابق (ص٩٦)، وأصله فِي الصلب.

(٢) اجعل هذه الْمَقاطع نصب عينيك، وافهم مُحتواها حق الفهم لترد أكاذيب وأباطيل فالح وحزبه الأثيم فِي دعواهم أن ربيعًا يُجيز التنازل عن أصول الدين بالإطلاق، واقمع أكاذيبهم بِهذه الْمَقاطع وما حوته من إيْمَان بأصول الإسلام، وإشادة بنصر رسول اللَّه ﷺ ودينه ذلك النصر الْمُبين والفتح العظيم الذي يقتلع جذور الشرك والكفر.

(٣) انظر التخريج السابق.

حديث الْمِسور بن مَخرمة ومروان فِي قصة غزوة الحديبية: «أنه لَمَّا جاء مندوب قريش سهيل بن عمرو وقال: هات اكتب بيننا وبينكم كتابًا، فدعا رسول اللَّه ﷺ الكاتب فقال النَّبِي ﷺ: **بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم**، فقال سهيل: أما الرحْمَن فواللَّه ما أدري ما هي ولكن أكتب: باسمك اللهم كما كنت تكتب، فقال المسلمون: واللَّه لا نكتبها إلا بسم اللَّه الرحْمَن الرحيم، فقال النَّبِي: **اكتب باسْمك اللهم**، ثُمَّ قال: **هذا ما قاضى عليه مُحَمَّد رسول اللَّه**، فقال سهيل: واللَّه لو كنا نعلم أنك رسول اللَّه ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك، ولكن اكتب: مُحَمَّد بن عبد اللَّه، فقال النَّبِي ﷺ: **واللَّه إنِّي لرسول اللَّه وإن كذبتموني، اكتب: مُحَمَّد بن عبد اللَّه**»[1].

فهل هذا التصرف وهذه الموافقة والتسامح كانت فِي أمور يسيرة، أو كانت فِي أمور كبيرة، وأصول عظيمة، لكن لأجل أن وراءها ما لا يدركه العقل من نصر الإسلام وظهوره على الكفر والشرك.

إن فوائد هذا الصلح لعظيمة جدًّا ذكرها الإمام ابن القيم فِي زاد المعاد نَختار منها ما يناسب الْمَقام[2]:

قال ابن القيم فِي زاد الْمَعاد (٣/ ٣٠٤-٣٠٦) عن فوائد صلح الحديبية:

منها: جواز ابتداء الإمام بطلب صلح العدو إذا رأى المصلحة للمسلمين فيه، ولا يتوقف ذلك على أن يكون ابتداء الطلب منهم.

ومنها: احتمال قلة أدب رسول الكفار، وجهله وجفوته ولا يقابل على ذلك لِما فيه من المصلحة العامة.

ومنها: أن مصالَحة المشركين ببعض ما فيه ضيم على المسلمين للمصلحة

(١) انظر التخريج السابق.

(٢) انتبه أيضًا لِهذا الْمُقطع وما قبله فيها ردٌّ على فالح الذي كان يرفض مراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد فِي دعوته وأحكامه الظالمة، وتسلطه على السلفيين، ثم صار يدَّعي أن الْمَصالح لا تُراعى إلا فِي الفروع فقط، فبيَّنا له خطل رأيه، وأن مراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد عند الضرورة والْحَاجة تتناول الأصول فِي مثل حال الإكراه وحال الاضطرار والْحَاجة، وبينا هذا بيانًا شافيًا فِي عدد من البحوث، ثم انظر فِي هذا الْمَقطع هل تراه من رجل يعتز بدينه وعلوه وظهور على الشرك والكفر أو يدعو إلَى التنازل عنه؟!

الراجحة، ودفع ما هو شر منه، ففيه دفع أعلى الْمَفسدتين باحتمال أدناهما. اهـ.

وقال فِي موضع آخر (٣/ ٣٠٩-٣١٠) فِي الإشارة إلَى بعض الحكم الَّتِي تضمنتها هذه الْهُدنة: وهي أكبر وأجل من أن يُحيط بِها إلا اللَّه الذي أحكم أسبابَها، فوقعت الغاية على الوجه الذي اقتضته حكمته وحمده.

فمنها: أنها كانت مقدمة بين يدي الفتح الأعظم الذي أعز اللَّه به رسوله وجنده، ودخل الناس به فِي دين اللَّه أفواجًا، فكانت هذه الهدنة بابًا له، ومفتاحًا، ومؤذنًا بين يديه، وهذه عادة اللَّه فِي الأمور العظام الَّتِي يقتضيها قدرًا وشرعًا، أن يوطئ لَها بين يديها مقدمات وتوطئات تؤذن بِها وتدل عليها.

ومنها: أن هذه الْهُدنة كانت من أعظم الفتوح، فإن الناس أمن بعضهم بعضًا، واختلط المسلمون بالكفار، وبادءوهم بالدعوة، وأسمعوهم القرآن وناظروهم على الإسلام جهرة آمنين، وظهر من كان مُختفيًا بالإسلام، ودخل فِي مدة الهدنة من شاء اللَّه أن يدخل، ولِهذا سَماه اللَّه فتحًا مبينًا، قال ابن قتيبة: قضينا لك قضاء عظيمًا، وقال مجاهد: هو ما قضى اللَّه له بالحديبية[1].

قال الْحَافظ فِي الفتح (٥/ ٣٥٢): فيه جواز بعض الْمُسامَحة فِي أمر الدين واحتمال الضيم فيه ما لَمْ يكن قادحًا فِي أصله إذا تعين ذلك طريقًا للسلامة فِي الحال والصلاح فِي الْمَآل، سواء كان ذلك فِي حال ضعف المسلمين أو قوتِهم.

* **أقول**: لقد تسامح رسول اللَّه ﷺ فِي هذا الصلح فِي أمور عظيمة من أصول وفروع، فمن الأصول الَّتِي تسامح فيها: عدم كتابة: بسم اللَّه الرحْمَن الرحيم والأخذ بِما اقترحه سهيل بن عمرو: باسمك اللهم، مع غضب الصحابة وحلفهم باللَّه أنه لا يكتب إلا بسم اللَّه الرحْمَن الرحيم.

وتسامح فِي عدم كتابة[2] مُحَمَّد رسول اللَّه، وهي الركن الثاني من أركان

---

(١) افقه أيها القارئ! لأي غرض ساق الْمُؤلف هذا الكلام النيِّر لابن القيم الْجَامع لِهذه الْمَعاني العظيمة؟

(٢) لقد صَرَّحت بقولي: وتسامح بعدم الكتابة فِي الْمَوضعين؛ قاصدًا بيان الفرق بين التسامح بعدم الكتابة وبين التسامح فِي الأصلين:

١- اسم الرحمن الرحيم.

٢- وشهادة أن مُحمَّدًا رسول اللَّه.

=

الشهادتين، أصل الإسلام، وكتابة(١) ما أصر عليه سهيل بن عمرو مندوب قريش مُحَمَّد بن عبد اللَّه.

إِلَى شروط مُجحفة منها: أن مُحمدًا ﷺ يرد من جاءه من مكة مسلمًا، ولا ترد قريش من جاءها من المدينة، مِمَّا زاد الصحابة حنقًا وغيظًا حَتَّى قال عمر رضي الله عنه - وهو يُخاطب النَّبِي ﷺ-: «ألست نبِيَّ اللَّه حقًّا؟ فقال رسول الله: بلى. فقال عمر: ألسنا على الْحَق وعدونا على الباطل؟ فقال رسول الله: بلى. فقال عمر: فلم نعطي الدنية فِي ديننا؟

فقال رسول اللَّه ﷺ: **إنِّي رسول اللَّه ولست عاصيه وهو ناصري**.

لأن النَّبِي ﷺ يدرك ما لا يدركه عمر الفاروق العبقري ولا غيره.

ثُمَّ أقول:

ما رأيكم فِي هذا التسامح الذي قام على جلب الْمَصالح ودرء الْمَفاسد، أليس لنا فِي رسول اللَّه ﷺ أسوة حسنة.

فلعل العلماء الذين ترى سكوتَهم تنازلًا وربَّما رأيته كتمانًا وخيانة أبعد نظرًا منك وأعرف بالْمَصالِح والْمَفاسد، وأعرف بالقواعد والأصول، وما يترتب على الْمَواقف والتصرفات.

وإِلَى اللَّه الْمُشتكى من تسرعات ومبادرات ليس فيها أي التفات إِلَى هذه الأمور العظيمة؛ فأذاقت الدعوة السلفية الأمرَّين وأوقعتها فِي غربة وكربة(٢).

= وهذا يقطع ألسنة الحدادية الذين يرجفون عليَّ بأني قلت: إنَّ الرسول تنازل عن رسالته، وتنازل عن وصف اللَّه بصفة الرحمة، وسياق كلامي وسباقه يدفع افتراءاتهم.

(١) افقه أيها الْمُنصف هذا الكلام الذي هو نص صريح فِي التسامح بعدم الكتابة لـ: بسم اللَّه الرحمن الرحيم، وبعدم كتابة مُحمَّد رسول اللَّه ﷺ تفريقًا واعيًا بين الكتابة والْمَكتوب، فهو تفريق واضح جلي بين التسامح بعدم الكتابة، وبين عدم التسامح فِي الأصلين: بسم اللَّه الرحمن الرحيم، وشهادة أن مُحمَّدًا رسول اللَّه - الركن الثاني من أركان الشهادتين-، والتفريق واضح، لا يُشكك فِي هذا التفريق إلَّا فاجر أفاك، هذا إِلَى جانب السياقات العظيمة من أول هذا البحث إِلَى هنا وما بعده تدين الأفاكين أعداء السنَّة والْمَنهج السلفي وأهله، الذين فاقوا اليهود والنصارى وكل أعداء الإسلام فِي الكذب والفجور فِي الخصومة.

(٢) هذا الْمَقطع فيه تأكيد للدفاع عن علماء السنة الْحُكماء فِي دعوتهم الرحماء بأتباع السنة، هؤلاء العلماء الذين كان يسخر منهم فالح ويهينهم، ولعل القارئ قد وعى جدًّا إفك الحدادية الجديدة، وعلى رأسهم:=

رابعًا: هل نهي الجهال عن الخوض في الفتن يُخالف ما جاءت به الرسل وترده العقول؟

٤- قلتم فِي مناسبة من المناسبات: ويقول عبد الْمَالك -وهو يكلِّمُهُ مَن يكلِّمه- يقول: (لا تدخلوا فِي هذه الفتنة)، (وهذا خلاف بين الْمَشايخ)، (ومن لا يعنيه الأمر لا يدخل فيه)، (ومن يريد أن يَحكم وينظر مع مَن الْحَق ويأخذ بِما يؤدي إليه اجتهاده ويقتنع به)؛ هذه مُيوعة! ما جاءت بِها جَميع رسالات الرسل، بل العقل يرّدُ مثل هذا الكلام!

يريدون أن أكون مقلدًا فعلًا! تقليدًا لا يَجوز، فلأنه إذا كان التقليد لغيري فمثلي أنا -وأنا أعرف الحق ومنهج أهل السنَّة والجماعة- فأنا أتبع الحق وما كان ذلك سائغًا إطلاقًا لأهل العلم، وغيرُهُم يرجع إليهم حين. . إذا كنتُ أنا كذلك.

* أقول:

إنا نأخذ على عبد الْمَالك موقفه من قضية أبِي الْحَسن، وقد ناقشته فيها بِجد، لِماذا؟

لأنه كانت له مواقف قوية وصريْحة ضد الْمُنحرفين عن الْمَنهج السلفي، أما تِجاه قضية أبِي الْحَسن فقد ضعف، لكنه مع هذا لَمْ يُحارينا كغيره مِمَّن انْحاز إلَى أبِي الْحَسن، بل بلغنِي أنه لَمَّا زعم أبو الْحَسن أن عبد الْمَالك وجُملة من العلماء معه، كذب أبا الْحَسن وقال: أنا لست معه.

وأعرف أنه إذا سئل عن مشكلة أبِي الْحَسن يُحيل السائلين إلَى الشيخ ربيع، ولقد كان الرفق به أولَى؛ لأن الشدة عليه زادت القضية تأزمًا، بل الطعن فيه أدى إلَى فتنة كبيرة فِي الجزائر وفرنسا، حيث فرقت السلفيين شذر مذر، وجعلت بأسهم

= الأفاك فالح، الذي افترى على ربيع، وأنه يقول: إنَّ رسول اللَّه تنازل عن رسالته، ويُجيز التنازل عن أصول الدين بِهذا الإطلاق الفاجر على اللَّه وعلى الأبرياء، ويَدَّعي كذبًا وزورًا: أنَّ ربيعًا وأهل موقع سحاب السَّلفيّة وغيرهم مِمَّن يُؤيد رَبيعًا أنَّهم يدعون إلَى ذلك، ويُوَالون ويُعَادون عليه، ألا ساء ما يَزِرُون الحداديون وما يأفكون: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩].

بينهم شديدًا .

لقد بذلت جهود عظيمة فِي نشر الدعوة السلفية فِي فرنسا : من نشر الكتب النافعة والأشرطة والْمُحاضرات السلفية، الْجُهود الَّتِي توضح الْمَنهج السلفي وتدحض ضلالات وأباطيل أهل الأهواء .

فاجتمع على المنهج السلفي أعداد كبيرة متفقة على الْحَق، متعاونة على الْحَق متآخية فِي اللَّه، الأمر الذي كبت أهل الباطل من جَماعة التبليغ والإخوان وفصائلهم، وذلك مِمَّا يساعد على انتشار السلفية .

ولَمَّا تكلمتم فِي عبد المالك جاءت الفتن، واشتعلت نيران الفرقة الَّتِي أوقفت الدعوة ودمرتْها، وجعلت بأس أهلها بينهم، ثُمَّ لا علاج من قبلكم .

ولقد تعبت كثيرًا وكثيرًا هنا وهناك من معالِجة آثار كلام من لا ينظر فِي العواقب، ولا يراعي المصالِح والمفاسد، ولا يستخدم الرفق والحكمة، تلكم الأمور والأصول العظيمة الَّتِي يَجب مراعاتها، ولا تقوم للدعوة قائمة إلا بِهَا .

ومع الأسف أن كل من يدرك حجم هذه المعضلة وينصر هذه المعالجات المشروعة، يرمى بالتمييع وأحزاب التمييع .

ثُمَّ نأتِي لكلام عبد المالك من منطلق سلفي : (لا تدخلوا فِي هذه الفتنة)، (وهذا خلاف بين المشايخ)، (ومن لا يعنيه الأمر لا يدخل فيه)، (ومن يريد أن يَحكم وينظر مع مَن الْحَق ويأخذ بِما يؤدي إليه اجتهاده ويقتنع به) .

فقوله للشباب : (لا تدخلوا فِي الفتنة) لا ينبغي الاعتراض عليه، فإن كثيرًا من الشباب إذا خاضوا فِي الفتنة جرفتهم أو مزقتهم، وقد حصل هذا، فالأسلم لَهم البعد عنها وعدم الْخَوض فيها، والحفاظ على عقيدتِهم وأخوتِهم فِي اللَّه، وأن يدعوا العلاج للعلماء .

وأنت تعلم أن كثيرًا من الصحابة توقفوا عن المشاركة فِي فتنة الجمل وصفين، منهم سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأسامة بن زيد .

وكذلك قوله : (ومن لا يعنيه الأمر لا يدخل فيه)، لاشك أن كثيرًا مِمَّن لا يعنيهم الأمر والمغرضين قد يَخوضون فِي الفتنة ليزيدوها اشتعالًا وهذا أمر

ملموس، فهؤلاء الأسلم للدعوة وأهلها ألَّا يدخلوا فِي الأمر.

وكذلك قوله: ومن يريد أن يَحكم وينظر مع مَن الحق ويأخذ بِما يؤدي إليه اجتهاده ويقتنع به.

وهذا كلام حق لِمن هو مؤهل للنظر والحكم، مع تَجرده لله.

وقد نظر ناس كثير من اليمن والمدينة وغيرها فأدركوا الحق وحكموا به.

وإذن فحكمكم على كلامه هذا بأنه ميوعة ما جاءت بِها جَميع الرسالات حكم فيه تَهويل لا يَجوز نسبته إلَى الْمَنهج السلفي بِحال من الأحوال.

* * *

خامسًا: حول الإرجاء

سألكم سائل: قال السائل: القائل بأن تارك جنس العمل ناقص الإيْمان هل يكون بقوله هذا موافق[1] للمرجئة؟

فأجبتم: لا شك أنه موافق للمرجئة لكن ينبغي النظر على حقيقة قوله، وإلَى ما يعتقده وإلَى ما يعمله هو، المسألة ما تؤخذ هكذا على عواهنها ويُحكم عليه هكذا، كثيرًا وكثيرًا ما يتهم -يعني: كما اتهم الشيخ الألبانِي وغيره- يتهم أهل السنة مُجرد اتِّهام، فينبغي أن نكون حذرين ونكون أذكياء فِي هذا الوقت الذي تولَّى أهل البدعة كِبر اتهام أهل السنة بالإرجاء وهذا مذهب الْخَوارج يتهمون أهل السنة بالإرجاء وهذا مذهب الْخَوارج معروف من قديْم، حَتَّى الإمام أحْمَد نص عليه: أن الْخَوارج يتهمون أهل السنة بالإرجاء، يقولون عنهم: مرجئة وهم أولَى بِهذا الوصف، فهم لا يرون أن غيرهم يكون مؤمنًا ومسلمًا، ويَحكمون عليه بالكفر... إلخ.

* **أقول**:

١- كان ينبغي أن تنصحهم بعدم الْخَوض فِي جنس العمل لأنه أمر لَمْ يَخض فيه السلف فيما أعلم، والأولى التزام ما قرره وآمن به السلف من أن الإيْمان قول وعمل قول القلب واللسان وعمل القلب والْجَوارح.

وأنه يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالْمَعصية، ثم الإيْمان بأحاديث الشفاعة الَّتِي تدل على أنه يَخرج من النار من قال: لا إله إلا اللَّه وفِي قلبه مثقال ذرة من إيْمان، أو أدنَى مثقال ذرة من إيْمَان.

٢- مذهب غلاة المرجئة فِي الإيْمان أنه هو المعرفة، وعند بعضهم أن الإيْمان هو التصديق ومنهم الأشاعرة، وعند مرجئة الفقهاء الإيْمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان.

وعند كل هذه الأصناف أن العمل ليس من الإيْمان، وأن الإيْمان لا يزيد ولا ينقص.

---

(١) كذا قال.

فإذا كان هناك أحد يقول في تارك جنس العمل إنه ناقص الإيمان أو مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان فإنه لا يصح أن يقال عنه: إنه قد وافق المرجئة؛ لأن المرجئة لا يقولون لا بزيادة الإيمان ولا بنقصانه، بل مرتكب الكبائر عندهم كامل الإيمان بل إيمان أفسق الناس مثل إيمَان جبريل ومُحمد ﷺ وهذا أمر واضح عند طلاب العلم فلا أدري كيف غفلتم عنه؟!!

٣- نعم الْخَوارج والمعتزلة يرمون أهل السنة بالإرجاء ويرميهم غيرهم بمثالب يفترونَها عليهم، لكن لَمْ يظْهر لِي قولك عن الخوارج أنَّهم أولَى بِهذا الوصف -أي: الإرجاء- وأنت تعلم أن الْمَسائل العلمية يَجب أن تقرر على الأوجه الصحيحة المطابقة للواقع تَجنبًا للطلاب من الْخَلط والْخَبط فيها.

* * *

سادسًا: أدنى حد للإيمان

سئلتم: ما هو أدنَى حد لِمطلق الإيْمَان؟ أي: مرتبة الظالِم لنفسه، ما هو أدنَى حد لَها؟

فأجبتم: أدنى حد لَها الصلاة، مُختلف فيها كما ذكرت، وما عداها فكون الإنسان ينقصُ إيْمَانه نعم! وقد لا يبقى عنده شيء من الإيمان، هي أدنَى حد، أدنَى حد ما نستطيع نَحن نُحدده لأننا نعتقد، يعنِي يَجب أن يعتقد الْمُسلم أن الأعمال من الإيْمَان، وأنه قد يذهب نهائيًا بالأعمال، وأن فيه أشياء إذا قامت الْحُجة على شخص أنه كافر بها فهو يكفر، ولا نقول: أنه لا يَخرج أحد من الإسلام.

* أقول:

أعتقد أن رسول اللَّه قد بين أدنَى حدٍّ للإيْمان؛ فقد روى البخاري فِي صحيحه فِي كتاب التوحيد (٧٠٧١)، عن أنس ﷺ قال: «سَمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: **إذا كان يوم القيامة شَفَعت فقلت: يا رب، أدخل الْجَنة من كان فِي قلبه خردلة فيدخلون، ثُمَّ أقول: أدخل الْجَنة من كان فِي قلبه أدنَى شيء،** فقال أنس: كأنِّي أنظر إلَى أصابع رسول اللَّه ﷺ».

وفِي رواية أخرى فِي البخاري (٧٠٧٢): «**فأقول: يا رب، أمتِي أمتِي، فيقول: انطلق فأخرج من كان فِي قلبه أدنَى أدنَى مثقال حبة خردل من إيْمان، فأخرجه من النار، فأنطلق فأفعل**».

فأنت ترى أن رسول اللَّه ﷺ قد بين أدنَى حد للإيْمان بيانًا شافيًا ففي بيانه الكفاية والشفاء.

* * *

سابعًا: لماذا لا يتكلم كبار العلماء في بعض الأمور

١- قلتم جوابًا على سؤال: لكن يا شيخنا، لو تلاحظون أنكم تتفردون بكثير من..

فأجبتم: نَحن لا يهمنا! نَحن ندين اللَّه، ونطبِّق أصول أهل السنَّة والْجَماعة، فما ندين اللَّه به نقوله، نُصحًا للأمَّة وحِمايةً لِهذا الدين «**الدِّين النصيحة، الدين النصيحة...**». «**من رأى منكم منكرًا...**». إلَى آخر الْحَديث.

نَحن نستطيع باللسان، وإخواننا يريدون منَّا.. يسألوننا فلا نغشهم ونضلِّلهم، فيه أمور مُختلفة، فيه أمور فِي المنهج، فيه أمور فِي العقيدة، فيه أمور من السنن والأشياء الَّتِي لا يُمكننا السكوت، يُمكن التأخير!!

أمَّا قضية العقائد والْمَناهج فيخدعكم من يقول لكم: (نسكت فِي هذا الوقت)، (ولِماذا قبل هذا الوقت؟)، الإنسان فِي وقت من الأوقات على حال، ثُمَّ فيما بعد على حال، ثُمَّ فِي وقت ما تبيَّن له، ثُمَّ فِي وقت آخر تبيَّن له ما لَمْ يتبيَّن له من قبل، وهكذا.

الإنسان يولد طفلًا ثُمَّ بعد ذلك يكون له سلوك ثُمَّ بعد ذلك يكون له طريقة، ثُمَّ بعد ذلك... -المسألة- ! لا تزنوا بِموازين أهل الأهواء[1]!

وقال السائل: هي حقيقة! نَحن نزن -إن شاء الله- بِموازين أهل السنَّة الْمَحضة -إن شاء الله- إلا أن هناك بعض الأمور الَّتِي نطرحها عليكم حَتَّى نَجد تفسيرًا لَها.

مثل: كثير منَّا يقول لِماذا مثلا كبار المشايخ لا يتكلمون؟!

فقلتم: لا يهمنِي! لا تسأل هذا.

السائل: صَّح!

قلتم: اسألنِي أنا، أنا ما دام عندي واحد ساكت ما تكلَّم، أنا لا أتكلم!! هذا

(١) لا ندري ما هي موازين أهل الأهواء التي تُحذرون منها.

ما هو منهج! وهناك من نشر مثل هذه الأشياء ومن يَحفظها يظن أنها هي منهج أهل السنَّة والْجَماعة، وهذه مشكلة!

فيُحاكم الناس إليها، عندما اقترح المشركون على رسول اللَّه ﷺ لَمْ يتنازل عن شيء منها، وهناك أمور الرسول ﷺ صرَّح على أنه تركها، مثل: «لولا أن قومك..» حديث عائشة، وكذلك لَمَّا الصحابة صلُّوا وراء عثمان وقد صلَّى خلف الرسول ﷺ ركعتين، وهو مُتِمٌّ وهكذا؛ هذه الأمور ليست فِي الأصول وفِي الأمور الْحَتمية والقطعيَّة والعقائد، فانتبهوا إلَى هذا -بارك اللَّه فيكم-.

ثم أيضًا اللَّه حينما وجَّه الأمَّة لَمْ يربطها بشخص واحد، ولَم يربطها بأن الإنسان لا تقوم الْحُجة عليه بكلام شخص واحد من أهل الذكر وأهل العلم إذا سأله!

فقولنا: لِماذا فلان يسكت! لِماذا لَمْ يتكلم! لِماذا فلان خالف! لِماذا؟ هذه ما يُحكم بِها، ولا يُحاكم إليها؛ هذا على مقتضى منهج أهل السنَّة والجماعة.

* أقول:

إن العلماء الفقهاء الناصحين قد يسكتون عن أشخاص وأشياء مراعاة منهم للمصالِح والْمَفاسد.

فقد يترتب على الكلام فِي شخص مفاسد أعظم بكثير من مفسدة السكوت عنه.

فقد سكت رسول اللَّه ﷺ عن ذكر أسْمَاء الْمُنافقين، ولَم يُخبر بأسْمَائهم أو بعضها إلا حذيفة، ومتَى كان يصعد على الْمِنبر ويقول: فلان منافق، وفلان منافق.

كل ذلك مراعاة منه للمصالِح والمفاسد.

وكان قتلة عثمان فِي جيش علي رضي الله عنه، وما طعن كبار الصحابة الباقين فِي علي رضي الله عنه، ولا أحد من عقلاء التابعين، وما كانوا يركضون بالتشهير بعلي، والأحكام على هؤلاء القتلة، وكان ذلك منهم إعذار وإنصاف لعلي؛ لأنه لو أخرجهم من جيشه أو عاقبهم لترتب على ذلك مفاسد عظيمة، منها الْحُروب وسفك الدماء وما

يترتب على ذلك من وهن الأمة وضعفها .

فهذا العمل منه من باب ارتكاب أدنَى المفسدتين لدفع أكبرهما .

وهذا ابن تيمية وتلميذه ابن القيم لِماذا لَمْ يبينا عقيدة النووي وغيره، وأئمة الدعوة لَمْ يبينوا عقيدة النووي وابن حجر والقسطلاني والبيهقي والسيوطي وغيرهم؟

فلا تظن أن كل تصريح نصيحة ولا كل سكوت غشًّا للإسلام والمسلمين.

والعاقل الْمُنصف البصير يدرك متَى يَجب أو يَجوز الكلام ومتَى يَجب أو يَجوز السكوت.

وكان يَجب فِي كثير من الأمور أن ترجع إلَى إخوانك لتستشيرهم وتستنير بآرائهم.

٢- وقلتم جوابًا على سؤال آخر نصه: هنا يَرِدُ السؤال؛ يقول من اتَّخذ من التمييع منهجًا له: لِماذا لا يقتدي الشيخ فالِح بغيره من العلماء ويراعي مصلحة الدعوة؟!!

فأجبتم: يا أخي كما يقول العامّة: (كل شاة معلَّقة بكراعها)!.

أخذها الشاعر وقال:

وكـل شـاة بـرجـلـهـا مـعـلـقـة عليك نفسك إن جاروا وإن عدلوا

هل هذا تبرأ به ذمَّة فالِح؟ هل فالِح يكون قد أدَّى ما عليه، وإلا صار مقلدًا متابعًا؟ عليهم أن يتقوا اللَّه، وهم الذين يقولون ويزعمون على قاعدة أبِي الْحَسن والذي تكلَّمنا عنها فِي مُحاضرة الليلة أنها من أسوأ القواعد: (لا نقلد ونقول الحق ونَجتهد، وكل أحدٍ له أن يَجتهد)!

لكن هذا الذي أنا أرى: أنني أعرف الْحَق وأعرف منهج أهل السنَّة والْجَماعة، أدَّعي لنفسي العلم فما تبرأ ذمَّتِي، وهذه الأمور موجودة وأتبع غيري، ويقال يَسعه ما وسع غيري، ثُمَّ أنا فرَّقتُ بين الأمور الَّتِي يُمكن أن تُؤخر ويُسكت فيها وهي غير الأصول؛ الفروع، السنن الأشياء غير الأصول والعقائد والمناهج،

وبين المناهج والعقائد والأصول، ومُخالفة الأصول عند أهل السنَّة والْجَماعة - بارك اللَّه فيكم-.

كيف يُحاكم إلَى قواعد الْمُبتدعة وإلَى جهالات الْجُهَّال[(١)]، وكيف أُلزَم بِما لا يلزمنِي دينًا، ما لا يلزمنِي دينًا أنا أعرفُ به!

وقلتم إجابة على سؤال آخر: لو سَمحتم، تَكَلُّمُ الذي معه علم، يعنِي هو غير ملزم بالسكوت؟

فأجبتم: كيف له أن يسكت: «انصر أخاك ظالِمًا أو مظلومًا». «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، ومن لَمْ يستطع فبلسانه». حديث الفِرَق؛ فكوْنُ الشخص يرى مُخالفة سبيل المؤمنين، ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]. فسبيل الْمُؤمنين هو: اتباع الصراط الْمُستقيم؛ ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٥٩].

يترك هذه الأمور ويضرب بِها عرض الحائط، وإن كانت هذه الآيات فِي أهل الكتاب لكن (العبرة بعمُوم اللفظ لا بِخصوص السبب)، والنصوص والكتاب والسنَّة كافية على ذلك -بارك اللَّه فيكم-.

فكيف لِهذا الإنسان يُحاكم إلَى الآخرين، ويتبع الآخرين ويكون ذيلًا لَهم؟ ما يصلح هذا الكلام! خصوصًا إذا كان الآخرين لَمْ يُبيِّنُوا أو لَمْ يعلَمُوا عِلمه -بارك اللَّه فيكم-.

*** أقول:**

ما ينبغي أن تتكلم بِهذا الأسلوب الذي يشعر الناس بأن علماء المنهج السلفي ودعاته قد خذلوا الدعوة السلفية وتَخلوا عنها، بل كتموا الحق.

---

(١) ما هي قواعد المبتدعة الَّتِي طُلب منكم التحاكم إليها.

إن مراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد من أهم قواعد الإسلام وأصوله، وكم يَجلب اللَّه بذلك من الخير ويدفع به من الشر، وعدم مراعاتِها فيه بلاء عظيم.

واعلم أخي أن غيرك من العلماء لَمْ يسكتوا، ويَحملون من هموم الدعوة والشباب أكثر مِمَّا تَحمله أنت.

فهم ينصحون ويعالِجون ويسعون لإزالة الشبه وجَمع كلمة السلفيين بكل ما يستطيعون ماديًا ومعنويًا.

وكان يَجب عليك أن تكون معهم فِي هذه الأمور الَّتِي يقومون بها، ويعانون من الْمَشاكل والمصاعب فِي سبيل القيام بِها ما اللَّه به عليم، ويد اللَّه مع الْجَماعة، وإنّما يأكل الذئب من الغنم القاصية.

١- أخي فالِح إنِّي مُحب لك منذ ثلاثين سنة وأقدم هذه الكتابة وأنا طريح الفراش من منطلق الأخوة والنصيحة الَّتِي يَجب أن تقبلها وتستفيد منها وما قبلها، وفِي ذلك برهنة منكم أنكم تُحبون الْحَق وتقبلون النصح.

٢- أدعوك إلَى أن تضع يدك فِي يد إخوانك، وأن تُحسن بِهم الظن، وأن تعتقد أن فيهم من يهمه أمر الدعوة مثلك وأكثر.

٣- أدعوك إلَى الْجَد فِي علاجٍ ما جرى فِي هذه الأيام من فتن، ومن هذا العلاج نقد هذه الأحكام والقواعد الَّتِي صدرت منك وترتب عليها إضرار بالدعوة والشباب.

٤- وأدعوك إلَى السعي فِي جَمع الكلمة ومنها القيام بِما سلف، ومنها الثناء على إخوانك والتصدي لِمن يطعن فيهم، ويرميهم بالتمييع، ويصفهم بأنَّهم أحزاب التمييع؛ لأن هذا الصنف قد جنَى على الدعوة السلفية وأهلها جناية كبيرة، وشوهوهم فِي أعين الناس.

أسأل اللَّه العظيم رب العرش العظيم أن يوفقك لتحقيق هذه الْمَطالب إنه سَميع مُجيب.

وصلى اللَّه على نبينا مُحمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه أخوكم

ربيع بن هادي عمير المدخلي

٢٤ صفر ١٤٢٥هـ

مكة المكرمة

النصيحة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله والصلاة والسلام على رسول اللَّه وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

إِلَى فضيلة الشيخ فالِح بن نافع الْحَربِي وفقه اللَّه وسدد خطاه(١).

السلام عليكم ورَحْمَة اللَّه وبركاته.....

أما بعد:

فقد وقفت على كلام لكم يتعلق بالْجَرح لفت نظري حيث:

أولًا: وُجِّهت إليكم أسئلة فِي يوم الجمعة الموافق ٢٧/ ٢/ ١٤٢٣هـ عن بعض الناس فأجبتم بأنَّهم ليسوا من السلفيين.

وسئلتم: هل يشترط بيان أسباب الْجَرح؟

فأجبتم بقولكم: «ما يشترط هذا بالنسبة لأسباب الْجَرح بيان أسباب الْجَرح والتعديل فِي علم الرواية.

وليس فِي كلام المخالفين فِي مناهجهم، وفِي سلوكياتِهم».

وأقول:

١- إنكم سئلتم عن أشخاص معينين مشهورين عند الناس بالسلفية والدعوة إليها وفيهم علماء فِي نظر الناس، فأخرجتهم من السلفية، وهذا الإخراج جرح شديد فيهم يَحتاج إِلَى أدلة، فإذا لَمْ تأت بالأدلة وأسباب هذا الْجَرح رأى الناس أنك قد ظلمتهم وتعديت عليهم وطعنت فِي دينهم بغير وجه حق، فصرت متهمًا عند

---

(١) إنِّي لَمْ أنشر هاتين النصيحتين، ولَمْ أرض بنشرهما؛ لكن اضطرتني تصرفات الشيخ فالِح وأتباعه إِلَى نشرها فِي تاريخ ٢٨/ ٤/ ١٤٢٥هـ.

الناس فتحتاج إِلَى استبراء دينك وعرضك.

فإن لَمْ تفعل طعن فيك الناس، ولن ترضى أنت ولا غيرك بِهذا الطعن، فتقوم الفتنة ويَحصل الاختلاف بين السلفيين، وتكثر الطعون الْمُتبادلة، ولا يُحسم ذلك إلا بذكر الأسباب المقنعة بِهذا الإخراج وقد تطالب أنت نفسك بذكر الأسباب إن جرحك أحد أو أخرجك من السلفية.

٢- إنه إذا تعارض جرح مبهم وتعديل فالراجح أنه لابد من تفسير هذا الْجَرح المبهم، والاشتهار بالدين والسنة والسلفية والدعوة لَها أقوى من التعديل الصادر من عالِم أو عالِمَين.

والكلام فِي المخالفين وفِي مناهجهم وسلوكياتِهم من أهم ما يدخل فِي باب الْجَرح؛ لأن هناك تلازمًا بين الأشخاص ومناهجهم فالذي يطعن فِي منهج الشخص يطعن فيه.

ولذا ترى السلف يبينون بالأدلة ضلال أهل البدع وفساد مناهجهم، ولَهم فِي ذلك المؤلفات الَّتِي لا تُحصى، وسيأتِي ذكر بعضها، وأرى أنه لا مناص من ذكر كلمات لأهل العلم فِي اشتراط تفسير الْجَرح المبهم ورد بعض أنواع الْجَرح.

فأقول: رجح ابن الصلاح أن التعديل مقبول من غير ذكر سببه، وأن الْجَرح لا يُقبل إلا مفسرًا مبين السبب؛ لأن الناس يَختلفون فيما يَجرح وما لا يَجرح ونقل عن الْخَطيب أن هذا مذهب أئمة الْحَديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما.

ولذلك احتج البخاري بِجماعة سبق من غيره الْجَرح لَهم، كعكرمة مولَى ابن عباس رضي الله عنهما... وذكر آخرين؛ ثم قال: واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجَماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دالٌ على أنهم ذهبوا إِلَى أن الْجَرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه، ومذاهب النقاد للرجال غامضة ومُختلفة.

وذكر عن شعبة رحمه الله أنه قيل له: لِمَ تركت حديث فلان؟ فقال: رأيته يركض على برذون فتركت حديثه.

مع أن شعبة إمام فِي الحديث ونقد الرجال، لكن نقده هنا ليس بصواب؛ لأن مثل هذا لا يُعد من أسباب الْجَرح الْمُسقطة للعدالة.

وذكر قصة عن مسلم بن إبراهيم وأنه جرح صالِحًا المري بِما لا يُعد من أسباب الْجَرح، وإن كان المري قد ضعف بغير هذا السبب، ومِمَّا جرح به عكرمة أنه على مذهب الصفرية الخوارج وقد جرحه بذلك بعض الأئمة، ولَم يقبل البخاري جرحهم لضعف حجتهم.

قال العلامة عبد الرحْمَن الْمُعلمي فِي مقدمة الْجَرح والتعديل (ص: ج):

وقد كان من أكابر الْمُحدثين وأجلهم من يتكلم فِي الرواة فلا يعول عليه ولا يلتفت إليه.

قال الإمام علي بن الْمَدينِي -وهو من أئمة هذا الشأن-:

أبو نعيم وعفان صدوقان، ولا أقبل كلامهما فِي الرجال، هؤلاء لا يدعون أحدًا إلا وقعوا فيه.

وأبو نعيم وعفان من الأجلة، والكلمة المذكورة تدل على كثرة كلامهما فِي الرجال، ومع ذلك لا نكاد نَجد فِي كتب الفن نقل شيء من كلامهما.

ولا فرق فِي هذا التجريح بين الْجَرح فِي العدالة بالفسق أو البدعة وغيرها، وبين الْجَرح فِي الحفظ والضبط كقولِهم: سيئ الحفظ، أو كثير الغلط، أو كثير الغفلة، ونَحو ذلك.

قال ابن الجنيد الختلي: سَمعت ابن معين يقول: كان أبو نعيم إذا ذكر إنسانًا فقال: هو جيد وأثنَى عليه، فهو شيعي، وإذا قال: فلان كان مرجئًا؛ فاعلم أنه صاحب سنة[1].

فهذا أبو نعيم على فضله وجلالته وثناء الإمام أحمد وغيره عليه لا يقبل منه جرح ولا تعديل وأنت ترى أن جرحه هنا فِي العقيدة، فلم يقبله لا يَحيَى بن معين ولا ابن المدينِي ولا غيرهما، وكذلك عفان بن مسلم رَحِمَهُ اللهُ على فضله ودينه وعلمه لَمْ يقبل أئمة النقد منه جرحًا ولا تعديلًا، ويشير كلام المعلمي إلا أن لهما نظراء.

ومن الْمُستغرب جدًّا قولكم عن بيان أسباب الْجَرح بالنسبة للتبديع: إنه ما

---

(١) الميزان (٣/ ٣٥٠).

يشترط، وتعني عند معارضة التعديل للجرح أو ما هو معروف من واقعه سلفًا أنه سلفي وما يعتقده فيه الناس، والمستغرب أكثر: دعواكم أن بيان أسباب الْجَرح خاص بعلم الرواية، وهذا الرأي لا يقوله أئمة الْجَرح والتعديل حسب علمي.

فإن كنتم وقفتم لهؤلاء الأئمة على تفرقة واضحة أو لبعضهم تفرقة راجحة بالأدلة فأنا أستفيد وأشكر لكم ذلك.

على أنني أخشى أن يترتب على قولكم هذا مفاسد كبيرة، فلو جاء رجل يبدع عالِمًا مشهورًا بالسلفية مثل الألباني أو ابن باز أو السعدي أو المعلمي أو أي سلفي اشتهر بالسلفية من الأحياء كالشيخ الفوزان والشيخ زيد بن هادي المدخلي أو الشيخ أحمد بن يَحيَى النجمي أو الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب البنا أو الشيخ فالِح، فقيل لِهذا الرجل: بيِّن أسباب تبديع هؤلاء أو من بدع منهم؟ فقال: لا يشترط هنا فِي باب التبديع بيان أسباب الْجَرح، وأصر على هذا التبديع، فهل يسلم له الناس ذلك؟ وهل تتصور أن يسلم أحد من السلفيين من هذا التبديع الذي سيترتب على قولكم هذا؟!

أرجو التدبر والتفكير العميق فِي هذه الأمور، ثُمَّ المبادرة بِما يَجب اتِّخاذه تِجاه هذه القاعدة الخطيرة؛ لأنَّها انتشرت بين شباب يسقطون غيرهم ثُمَّ يسقط بعضهم بعضًا.

ثانيًا: قال السائل: لأنَّهم قد يقولون: قد يُجرح الشيخ بِما لا يعتبر جرحًا عند غيره؟

فقلتم -عفا اللَّه عنكم-: لا، لا، هذه من قاعدتهم، أعوذ باللَّه، هذه قاعدة ظالِمة، قاعدة ضللت الأمة، هذه قاعدتُهم، هذه قاعدة ابتدعوها هم.

* **أقول:** سامَحك اللَّه هذه قاعدة أئمة السنة والْحَديث وليست بظالِمة، بل هي من صميم العدل الذي جاء به الإسلام؛ لأن العالم قد يُخطئ فِي الْجَرح أو فِي التعديل فيصحح أخوه خطأه فِي هذا أو هذا.

وقد يُجرح العالِم بغير جارح فيرد العلماء النقاد جرحه إنصافًا لِمن وقع عليه هذا الْجَرح، وقد مرت بك الأمثلة.

نعم، إذا كان الْجَارح من العلماء الأمناء العارفين بأسباب الْجَرح والتعديل، والمعترض جاهل أو صاحب هوى فلا عبرة باعتراضه.

ثالثًا: قال السائل: إذن يكفي الْجَرح الْمُجمل؟

فقلتم: من العالِم ما فيه جرح، ما نقول جرح، ما هو من الْجَرح، الرواية قد يكون عالِمًا إذا تكلم فِي أهل البدع ويتكلم فِي المنهج، يتكلم فِي العقيدة، يتكلم فِي الدين يكون إمامًا فِي هذا.

وقد يكون لا تقبل روايته؛ لأن ضوابط الرواية ما تنضبط عليه فرق بين هذا الذي هو علم آلة وعلم وسيلة وفن من فنون لحفظ الشريعة وبين الكلام فِي المذاهب وأهل البدع والنحل.

* **أقول**: سامَحك الله! كيف تقول: ما فيه جرح ما نقول جرح.. إلخ؟!!

فأي جرح أقوى من التبديع؟! وفضلًا: راجع كتب الْجَرح والتعديل وكتب الْجَرح الْخَاصة بالْجَرح لتراها مكتظة بِجرح أهل البدع ببدعهم، ومنها: كتاب الضعفاء للبخاري، وكتاب الْمَجروحين لابن حبان، وكتاب الكامل لابن عدي، وكتاب الشجرة للجوزجاني، والضعفاء لابن الْجَوزي، وتَهذيب الكمال وفروعه، ومنها: تَهذيب التهذيب لابن حجر، والتقريب له، وكتب الذهبِي: الميزان والديوان والمغني، بل علم الْجَرح الشامل لأهل البدع وغيرهم هو علم خاص كما قال ذلك الحاكم أبو عبد الله.

وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ حيث قال:

والمقصود أن العلماء كلهم متفقون أن الكذب فِي الرافضة أظهر منه فِي سائر طوائف أهل القبلة.

ومن تأمل كتب الْجَرح والتعديل المصنفة فِي أسماء الرواة والنقلة وأحوالهم – مثل كتب يَحيَى بن سعيد القطان، وعلي بن الْمَديني، ويَحيَى بن معين، والبخاري، وأبِي زرعة، وأبِي حاتِم الرازي، والنسائي، وأبِي حاتِم بن حبان، وأبِي أحْمَد بن عدي، والدارقطنِي، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني السعدي، ويعقوب بن سفيان الفسوى، وأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، والعقيلي، ومُحمد بن

عبد اللَّه بن عمار الموصلي، والحاكم النيسابوري، والحافظ عبد الغني بن سعيد المصري، وأمثال هؤلاء الذين هم جهابذة ونقاد، وأهل معرفة بأحوال الإسناد - رأى المعروف عندهم بالكذب فِي الشيعة أكثر منهم فِي جَميع الطوائف(١).

وهذا أبو إسحاق الجوزجاني يصدر كتابه فِي الْجَرح والتعديل بأهل البدع، فقد بدأ بالْخَوارج؛ إذ كانت أول بدعة ظهرت فِي الإسلام، ثُمَّ ذكر تسعة من رءوسهم.

ثُمَّ ثَنَّى بالسبائية ثُمَّ المختارية والرافضة والشيعة.

ومن عباراته فيهم: كان فلان مُختاريًّا، وكان فلان غاليًا مفرطًا، وكان فلان صاحب راية المختار، وكان فلان زائغًا، وفلان كذاب، وكذاب شتام.

وكذلك ابن حبان، صدر كتابه فِي الْمَجروحين ببيان أنواع الْمَجروحين وجعل فِي طليعتهم الزنادقة والرافضة.

فكيف يورد هؤلاء الأئمةُ الرافضةَ وغيرَهم من أهل البدع فِي كتب الْجَرح إذا كان التبديع لا يدخل فِي باب الْجَرح؟!

قال الْحَافظ الذهبِي رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا فائدة الرواية عن ثقات أهل البدع:

ولكن فائدة ذكرنا كثيرًا من الثقات الذين فيهم أدنَى بدعة أو لَهم أوهام يسيرة فِي سعة علمهم أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم وخالفهم، فزن الأشياء بالعدل والورع(٢). يعنِي: أن الثقة السنِّي أعظم وزنًا وأرجح مِمَّن نقصته البدعة؛ لأنَّها جرحة فيه، فترجح رواية الثقة السنِّي على رواية الثقة الذي عنده بدعة، وهذا من العدل الذي شرعه اللَّه.

وجعل الْحَافظ ابن حجر الرواة على مراتب:

الأولَى: الصحابة.

والثانية: من أكد مدحه بأفعل، ك: أوثق الناس، أو تكررت الصفة لفظًا ك:

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (١/ ٦٦).
(٢) الميزان (٣/ ١٤١).

ثقة ثقة أو معنى كـ: ثقة حافظ.

والثالثة: من أفرد بصفة كـ: ثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

والرابعة: من قصر عن الثالثة قليلًا، وإليه الإشارة بـ: صدوق أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

والْخَامسة: من قصر عن الرابعة قليلًا، وإليه الإشارة بـ: صدوق سيئ الْحِفظ أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يُخطئ.

ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة: كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم مع بيان الداعية وغيره.

فتراه جعل أهل البدع فِي المرتبة الخامسة الَّتِي عَرَفْتَ أهلها من منطلق تقديْم السني على من تلبس ببدعة.

لذا تراه يقول: فلان رمي بالقدر، فلان رمي بالإرجاء، فلان رمي بالتشيع، وهم كثر فِي كتابه، وقد علمت أن العلماء أدخلوا أهل البدع الغليظة فِي كتب الْجَرح ولَم يعارضهم أحد أيضًا، فكيف يقال: إن الكلام فِي أهل البدع لا يسمى جرحًا؟!

وقلتم -بارك اللَّه فيكم-: فرق بين هذا الذي هو علم آلة وعلم وسيلة وفن من فنون لِحفظ الشريعة وفرق بين الكلام فِي المذاهب وأهل البدع والنحل.

* **أقول**: إن علوم الحديث ومنها الْجَرح والتعديل من أعظم وسائل حفظ الدين وحمايته؛ إذ فيه بيان الثقات العدول الذين أهلهم اللَّه لتلقي الدين وحفظه وتبليغه، وفيه حِماية من دس الزنادقة والملحدين وغلاة المبتدعين ومن وهم الواهمين وإفك الكذابين.

وكتب السنة (العقائد) قائمة على منهج أئمة الْجَرح والتعديل، والذي لا يسير على منهجهم فِي نقد أهل الأهواء ونقل النحل والآراء لا يَخرج عن حكم الظنون والْهَوى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ خلال كلامه عن الفرق والحديث عنها وتَحريْم القول على اللَّه بغير علم:

وأيضًا فكثير من الناس يُخبر عن هذه الفرق بِحكم الظن والْهَوى، فيجعل

طائفته والمنتسبة إِلَى متبوعه الموالية له هم أهل السنة، ويَجعل من خالفها أهل البدع، وهذا ضلال مبين، فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول اللَّه ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فهو الذي يَجب تصديقه فِي كل ما أخبر وطاعته فِي كل ما أمر، وليست هذه الْمَنزلة لغيره من الأئمة؛ بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك. . .

ثُمَّ واصل رَحِمَهُ اللَّهُ ينقد التعصب للأشخاص ويبين أن أهل الحديث أحق الناس بأن يكونوا هم الفرقة الناجية:

الذين ليس لَهم متبوع يتعصبون له إلا رسول اللَّه ﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تَمييزًا بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها وأهل معرفة بِمعانيها واتباعًا لَها تصديقًا وعملًا وحبًّا وموالاة لِمن والاها ومعاداة لِمن عاداها[1].

والشاهد: أن من يتحدث عن الفرق على خلاف منهج أهل الْحَديث فِي الْجَرح والتعديل لابد أن يتحدث بِحكم الظن والْهَوى؛ لأنه لا منهج لديه يثبت به ما يدين به هذه الفرقة أو تلك، وينفي عنها ما ليس من مذهبها.

فقد يكون فِي أهل الكلام من يؤلف المقالات فِي الفرق والنحل وليس لديه معرفة ولا منهج يثبت وينفي على أساسه، فيتكلم عن تلك الفرق بغير علم بل باتباع الظن والْهَوى، واللَّه يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

ولا يتكلم بِحق وعدل وإنصاف من لَمْ يأخذ بِمنهج أهل الحديث فِي الْجَرح والتعديل الذي به يبين الصحيح من السقيم من حديث رسول اللَّه، ويُميز به بين الصحيح من السقيم فيما ينسب إِلَى الفرق وأهل النحل.

فالذي يتكلم فِي أهل البدع ويتكلم فِي المنهج ويتكلم فِي العقيدة وهو لا تقبل روايته لا يكون إمامًا عالِمًا وليس أمامه إلا التقليد، فيقول: قال فلان وقال فلان،

---

(١) مَجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٦-٣٤٧).

بغير علم، مثل من يقلد فِي الفقه مذهبًا ويتعصب له وينقل أحكامًا عن هذا الْمَذهب وفيه ما يُقبل وما يُرد، وهو لا يُميز بين المقبول والمردود.

فلا هذا الْمُقلد فِي الفقه ولا ذاك المقلد فِي العقيدة يصلح للنقد والْجَرح والتعديل والتبديع والتضليل، والأسلم له أن يقلد أهل الْحَديث؛ لأن عقائدهم مبنية على التمييز بين الصحيح والسقيم ذلك التمييز الذي استمدوه من منهج الْجَرح والتعديل.

أقول هذا -أيها الْحَبيب- لِما تضمنه كلامك ولِما يلزم عليه؛ لتنظر فيه بل لتمعن فيه النظر؛ لأنه ناشئ عن قواعد غير صحيحة، وفقنا اللَّه وإياك لإصابة الحق.

قلتم -عفا اللَّه عنكم- فِي تكملة الإجابة على السؤال الثالث:

يا أخي، هؤلاء لبسوا على الناس لأنَّهم جهلة، ومع ذلك يعلمون الناس قواعد يزعمون أنها قواعد أهل السنة فِي الحكم على الرجال، الرجال الذين فِي الرواية غير الرجال الذين فِي الفتوى وفِي العلم هؤلاء أضلوا العالم بِهذه القاعدة.

كونُهم يأتون بقاعدة فِي علم الرواية ويطبقونَها على الكلام فِي أهل البدع من قبل علماء أهل السنة.

* **أقول**: نعم إن أهل الأهواء لَهم قواعد باطلة، لكن قاعدة: إنه لا بد من بيان أسباب الْجَرح عند تعارض الْجَرح والتعديل قاعدة صحيحة، وهي من قواعد أهل السنة دون ريب، ويَجب تطبيقها حين يبدع مسلم اشتهر بالسلفية أو يفسق أو يرمى بالكفر أو الجاسوسية والعمالة.

أرأيت لو جاء عالِم أو متعالِم فيرمي الشيخ فالِحًا بالبدعة أو الفسق أو.. إلخ، أتقبل منه هذا أو تسلم له ولا تطالبه ببيان سبب هذا التبديع أو التفسيق وإقامة الحجة والبرهان على دعواه؟!

وأقول يا أخي: إن السؤال كان عن اشتراط بيان أسباب الْجَرح.

إذا جرح شخص اشتهر بين الناس أنه سلفي وهو يدعيها ما هو عن إنسان اشتهر مثلًا بالرفض أو التصوف والقبورية أو الحزبية أو عن تدريس كتاب يتحدث عن

الفرق الضالة أو عن مُحاضرة يلقيها عالِم يتحدث عن هذه الفرق.

لو جئت يا أخي: أي عالِم من علماء السنة مثل ابن باز أو الألباني أو ابن عثيمين أو الفوزان بالطعن فِي أحد تلاميذه الذين يعتقد فيهم أنَّهم من أهل السنة السلفيين، ويعتقد أنهم يُحاربون البدع وأهلها، لو بدعت واحدًا من تلاميذه أو جَماعة، أيسلم لك هذه القاعدة الَّتِي تفرق بِها بين الكلام فِي باب الرواية والكلام فِي باب التبديع؟!

وهل يوافقك هؤلاء العلماء أن قاعدة بيان أسباب الْجَرح عند تعارض الْجَرح والتعديل أو عند الحاجة إلَى بيان الأسباب أنها قاعدة باطلة؟! وهل يوافقونك على أن من قال بِهذه القاعدة قد أضل الناس بها؟!

وأضفت فِي حوارك مع السائل قولك: يا أخي ما كان طريقه السماع هذا بابه الرواية، والرواية فن من فنون العلم، وما كان بابه الاستنتاج، الاستنتاج من المسموع المنقول من الشريعة من يوم نزلت إلَى أن كملها اللَّه وتوفِّي رسول اللَّه ﷺ وانقطع الوحي، فهذا بابه الفتوى ويرجع فيه إلَى العلماء.

* أقول: إن سؤال السائل كان عن اشتراط بيان أسباب الْجَرح وهو يعيش فتنة مشتعلة كثر فيها الْجِدال والقيل والقال والتبديع والتضليل من أطراف كل طرف يدعي أنه من أهل السنة.

فالْجَواب الصحيح: أنه إذا وقع من طرف أو من الأطراف تبديع أو تضليل أنه لابد من بيان أسباب هذا التبديع بيانًا شافيًا تقوم به الحجة، ويقطع به دابر الفتنة، ويظهر للناس أن أحكام الطرف المبدع قامت على علم وحجة وبرهان.

ألا ترى أن من يُخاصمونك يدعون أنَّهم هم أهل السنة حقًّا والسلفيون حقًّا، وأنك على باطل وظالِم وحاقد وحاسد، ولَهم صولات وجولات هنا وهناك.

فلو بَدَّعوك ومن معك وضللوكم وطعنوا فيكم بِما يشاءون، فاستنكر الناس منهم ذلك، وطالبوهم ببيان أسباب هذا التبديع والتضليل والطعن، فأجابوهم بأنَّهم لا يلزمهم بيان الأسباب بدعوى هذا التفريق الذي تقول به وتؤكده وتضلل من لا يقول به.

وترى أن من يقول باشتراط بيان الأسباب قد أضلوا العالِم!!

وأسألك أخي: من خلط من الناس بين علم الْجَرح والتعديل الشامل للتبديع وغيره وبين ما بابه الاستنتاج من نصوص الكتاب والسنة من عقائد وأصول وفقه حَتَّى تقول مثل هذا الكلام؟

وأذكرك بأن لك جوابًا آخر على مثل هذا السؤال قررت فيه أن كلام العلماء المشتمل على التبديع يدخل فِي الْجَرح، فقد وجه إليكم سؤال ونصه:

سؤال: ما هو رأيكم فِي هذا القول: لا نقبل جرح العالِم الْمُجمل فِيمن اشتهر بالسلفية حَتَّى يأتِي الْجَرح...؟ ولعله سقط منه كلمة: المفسر.

فقلتم: الْجَواب: هذا باطل، ونقر الْجَرح من أهل العلم فِي أهل البدع، هذا الشخص من أهل البدع، فيجب أن يُحذر ولا يعتبر لكونه معروف بالسلفية إذا أصَّل[1] أهل العلم وبيَّن أهل العلم أن هذا الرجل قد ابتدع الكلام، كلام يقصد به أصحابه أن يدافعوا عن الذين كانوا مستورين، أو كان يظن فيهم السلفية ثُمَّ ظهرت خلفيتهم، فينبغي أن يتنبه إلَى مسائل هؤلاء وإلَى ما يضربونه من تقعيد الباطل.

ففي إجابتك على هذا السؤال ما يأتِي:

١- اعترافك بأن الطعن بالتبديع فيمن اشتهر بالسلفية يدخل فِي باب الْجَرح.

٢- قولك: هذا باطل، ليس بصواب فالصواب أنه لابد من تفسير الْجَرح الْمُجمل كما هو الراجح عند أئمة النقد والْجَرح والتعديل ولاسيما فِي هذا الوقت الذي كثرت فيه الفتن والإشاعات والقيل والقال وكثرت فيه التعصبات، ولاسيما إذا كان الْجَرح فيمن اشتهر بالسلفية، وقد اعترفت أن هناك من يدافع عن هذا الصنف وهذا أمر واضح منتشر فِي البلدان شرقًا وغربًا وفِي شبكات الإنترنت.

٣- لقد اعترفت هنا من حيث تشعر أو لا تشعر بأنك تقول بلزوم تفسير الْجَرح الْمُجمل، وذلك ظاهر قولك: إذا أصَّل وبيَّن أهل العلم.

فما التأصيل أو التفصيل أو البيان إلا تفسير للجرح الْمُجمل وبيان أسبابه وحججه.

---

(١) كذا ولعله فصل.

وإني واللَّه لأحب لك ما أحب لنفسي ومن ذلك الرجوع إلَى الصواب فِي هذه المسائل إلَى طريقة السلف فِي التفصيل والبيان فِي نقد أهل البدع وأهل الأخطاء حَتَّى يتبين خطأ الْمُجتهدين وتستبين سبيل الْمُبتدعين والْمُجرمين.

وأخيرًا أقول: إن إصدار الأحكام على أشخاص ينتمون إلَى المنهج السلفي وأصواتُهم تدوي بأنَّهم هم السلفيون بدون بيان أسباب وبدون حجج وبراهين قد سبب أضرارًا عظيمة وفرقة كبيرة فِي كل البلدان، فيجب إطفاء هذه الفتن بإبراز الحجج والبراهين الَّتِي تبين للناس وتقنعهم بأحقية تلك الأحكام وصوابها أو الاعتذار عن هذه الأحكام.

ألا ترى أن علماء السلف قد أقاموا الحجج والبراهين على ضلال الفرق من روافض وجهمية ومعتزلة وخوارج وقدرية ومرجئة وغيرهم.

ولَم يكتفوا بإصدار الأحكام على الطوائف والأفراد بدون إقامة الحجج والبراهين الكافية والمقنعة.

بل ألفوا المؤلفات الكثيرة الواسعة فِي بيان الْحَق الذي عليه أهل السنة والْجَماعة وبيان الضلال الذي عليه تلك الفرق والأفراد.

فانظر إلَى رد الإمام أحْمَد على الْجَهمية، ورد عثمان بن سعيد الدارمي على الْجَهمية، والرد على بشر المريسي، وكتاب السنة لعبد اللَّه بن أحْمَد، والسنة للخلال، والشريعة للآجري، والإبانتين لابن بطة، وشرح اعتقاد أهل السنة للالكائي، والْحُجة للأصبهاني وغيرها من الْمُؤلفات الكثيرة.

وانظر إلَى مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية: كالْمِنهاج فِي الرد على الروافض، ودرء تعارض العقل والنقل فِي الرد على الأشاعرة، ونقض التأسيس فِي الرد على الرازي فِي الدرجة الأولَى، والرد على البكري (الاستغاثة)، والرد على الأخنائي، وكتاب الفتاوى الكبرى، وانظر مَجموع الفتاوى، وكم رد على الصوفية ولاسيما ابن عربِي وابن سبعين والتلمساني ردودًا مفصلة مبينة قائمة على الحجج والبراهين.

وكذلك كتب ابن القيم: كالصواعق المرسلة على الْجَهمية والْمُعطلة، وشفاء العليل فِي القضاء والقدر والحكمة والتعليل، وانظر إلَى ردود أئمة الدعوة السلفية

منذ قامت دعوة الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب، ويكفيك منها الدرر السنية.

أترى لو كان نقدهم ضعيفًا واحتجاجهم هزيلًا -وحاشاهم من ذلك- أو اكتفوا بإصدار الأحكام فقالوا الطائفة الفلانية جهمية ضالة، وفلان جهمي، وفلان صوفِي قبوري، وفلان من أهل وحدة الوجود والْحُلول، والروافض أهل ضلال وغلو، ويكفرون الصحابة ويسبونَهم، والقدرية والْمُعتزلة من الفرق الضالة، أو كان نقدهم ضعيفًا، فإذا طولبوا بالْحُجج والبراهين وبيان أسباب تضليل هذه الفرق قالوا: ما يلزمنا ذلك، وهذه قاعدة ضالة تضل الأمة.

أترى لو فعلوا ذلك أكانوا قد قاموا بنصر السنة وقمع الضلال والإلْحَاد والبدع؟!

الْجَواب: لا وألف لا، وإن من ينتقد المشتهرين بالسنة يَحتاج إِلَى حجج أقوى وأوضح.

فعلى من يتصدى لنقد البدع وأهلها أن يسلك طريق الكتاب والسنة ويسلك مسلك السلف الصالح فِي الدقة فِي النقد والْجَرح، وفِي إقامة الْحُجج والبراهين لبيان ما عليه هو من حق وما عليه من ينتقدهم من الفرق والأحزاب والأفراد والمخطئين من ضلال وباطل أوخطأ.

وفقنا اللَّه وإياك لِما يُحبه ويرضاه.

وأرجو المبادرة بالإجابة لِمسيس الحاجة إليها ومنها تصحيح فهوم الشباب السلفي الذين فرقهم الاختلاف والقيل والقال.

ومن أسباب ذلك عدم الانضباط الدقيق بِمنهج السلف من بعض الناس إما بتشدد زائد وإما بتساهل ضار.

ودين اللَّه الذي ارتضاه هو الوسط بين الإفراط والتفريط وهو الذي التزمه سلفنا الصالح ومن سار على نَهجهم من أئمة الإسلام وأعلام السنة -رَحِمهم اللَّه تعالَى- ويَجب علينا جَميعًا التزامه والعض عليه بالنواجذ.

وصلى اللَّه على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

ملحق

وقفت أخيرًا على كلام لكم فِي كتاب الْمُصارعة (ص١٤١)[1] له تعلق بالْجَرح والتعديل وتقسيم المتكلمين فيه إلَى ثلاثة أقسام أحببت توضيحه:

حيث قلتم: . . أما أن يقال: إن قاعدة الْجَرح والتعديل، جرح مفسر ننظر إلَى المتشدد والمتوسط والمتساهل، نَحن عندنا المتشدد فِي السنة هو الذي يصار إليه ما عندنا هذا التقسيم عند أهل السنة والْجَماعة.

ولَم يوجد أحد قدح فِي أهل السنة بأنَّهم يتشددون فِي كلامهم على أهل البدع، ولَم يوجد هذا إلا من خصومهم من أهل البدع فينتبه إلَى هذا الأمر، فالرجل ضال فِي هذه القضية وربَّما أتاه ضلاله من هذه القاعدة الَّتِي قعدها له إبليس وهي كونه لا يقلد كائنا من كان، سبحان الله!

* أقول:

١- تقدمت قضية بيان أسباب الْجَرح وأن الراجح عند تعارض الْجَرح المبهم والتعديل أنه لابد من بيان أسباب الْجَرح.

وأما تقسيم أئمة الْجَرح والتعديل إلَى متشددين ومتوسطين ومتساهلين فهذا أمر معروف عند أهل الحديث.

٢- وعند اختلافهم فِي الْجَرح سواء كان الْجَرح بالتبديع أو غيره بوزن اختلافهم بِميزان العدل.

فمن كان منهم معه الْحُجة والبرهان أُخذ بقوله، سواء كان متشددًا أو متوسطًا أو متساهلًا.

٣- ولا يصح القول بأنه يصار إلَى قول المتشدد مطلقًا لأنه متشدد فيقدم قوله لأجل شدته، فهذا أمر لا يعرف عن أهل السنة حسب علمي، وهو أمر يتعارض مع

(١) خلال كلامه على الأزهر الجزائري.

العدل الذي قامت عليه السموات والأرض، ويتعارض مع أصول أهل السنة.

وما إخال أن الصواب لا يأتي غالبًا إلا مع المتوسطين؛ لأن هؤلاء ينطلقون من الأناة الَّتِي يُحبها اللَّه، ومن الرفق الذي يُحبه اللَّه ورسوله: **«إن اللَّه رفيق يُحب الرفق فِي الأمر كله»**(١).

والْمُتشددون قد يفقدون هذه الصفات أو بعضها، ولِهذا نشأت مشاكل عن الشدة مثل مشكلة الغلو، والخروج، والتكفير، والتبديع بغير حجج ولا براهين، ومُخالفات العلماء، بل والطعن فيهم ومُحاولة إسقاطهم كما جرى سابقًا ويَجري الآن فِي بلدان المسلمين، وهذا أمر ظاهر جلي.

٤- نعم، أهل البدع يصفون أهل السنة بالشدة؛ لينفروا الناس عن الْحَق، ومع ذلك يوجد فِي علماء المسلمين من وصف بالشدة، وصفهم بذلك أهل السنة لا أهل البدع.

وهم قلة بالنسبة للآلاف من أئمة الحديث والفقه الذين يتصفون بالاعتدال والتوسط والرفق والأمر الذي كان عليه رسول اللَّه حيث كان رحيمًا رفيقًا ﷺ وهو القائل: **«إن اللَّه رفيق يُحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على ما سواه»**(٢).

وقوله ﷺ من حديث عائشة رضي الله عنها قال: **«إن الرفق لا يكون فِي شيء إلا زانه ولا يُنْزع من شيء إلا شانه»**(٣). على أن شدة هؤلاء ليست هي الشدة الَّتِي يتصورها الْجَهلة؛ إذ هؤلاء معدودون فِي العلماء العقلاء المتحلين بالأخلاق العالية وكانوا يستخدمون الشدة فِي موضعها المناسب، وليست أصلًا فِي حياتِهم ودعوتِهم، وليست شدتُهم على أهل السنة كما يفعله الآن بعض الْمُراهقين الْمَشبوهين.

وكان من أقوم الدعاة إِلَى اللَّه بهذه الصفات الشيخ بن باز رحمه الله وهو مشهور بذلك، والشيخ عبد اللَّه القرعاوي رحمه الله فلقد كان حكيمًا رفيقًا لا يواجه الناس بسوء

---

(١) أخرجه البخاري فِي كتاب الاستتابة (٦٩٢٧)، ومسلم حديث(٢١٦٥).

(٢) أخرجه مسلم كتاب البر والصلة حديث (٢٥٩٣).

(٣) أخرجه مسلم كتاب البر والصلة حديث (٢٥٩٤).

ولا فحش، ولقد انتشرت دعوته بِهذه الْحكمة من اليمن إلَى مكة ونَجران فِي زمن قصير، وقضى بعد عون اللَّه بدعوته الْحَكيمة على كثير من مظاهر الجهل والشرك والبدع، وكان من أبعد الناس عن الشدة والتنفير وكان يشبهه فِي أخلاقه: الْحلم والْحِكمة والأناة والرفق تلميذه النجيب الشيخ حافظ بن أحْمَد الْحَكمي رَحِمَهُ اللَّهُ فقد ساعد فِي نشر الدعوة السلفية شيخه القرعاوي رَحِمَهُ اللَّهُ بِهذه الأخلاق وبالعلم الذي بثه وكانا لا يسبان بل ولا يهجران[1] أحدًا حسب علمي ويأتيهم الْجَاهل والفاسق والزيدي والصوفِي فيتعاملان معهم بالعلم والحلم والرفق والْحِكمة، الأمور الَّتِي تَجعل هذه الأصناف تقبل الْحَق وتعتنق الدعوة السلفية الْخَالصة.

فليكن منهج الرسول الحكيم نصب أعيننا: «**يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا**»[2].

وكذلك ليكن نصب أعيننا أحاديث الرفق وآيات وأحاديث الصبر والْحلم والْحِكمة والْمَوعظة الْحَسنة والعفو والصفح، الأمور الَّتِي يَجمعها قول اللَّه تعالَى فِي رسوله الكريم: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

ولنحذر ما حذر اللَّه رسوله منه من العنف والشدة والتنفير ولا نَجعل ذلك منهجًا.

وقد يلجأ العاقل الحكيم إلَى الشدة المشروعة إذا انسدت فِي وجهه سبل الحكمة والرفق وسبل التيسير، فحينها يستعمل الشدة الَّتِي يسمح بِها الشرع الحكيم ولا يتجاوز ذلك إلَى ما يوقعه فِي الإثم فيكون حكيمًا فِي هذا التصرف مَحمودًا عليه عند اللَّه وعند العقلاء.

ولكل شيء موضعه وما أوسع مواضع الرفق والْحِكمة والتيسير فهي الأصل فِي دعوة الرسل -عليهم الصلاة والسلام-.

---

(١) أقول هذا لِمن كان عالِمًا قوي الشخصية مؤثرًا في أهل الأهواء، أما الجاهل أو الضعيف الشخصية الذي تَخطفه الشبه فعليه أن يبتعد عن أهل البدع ولاسيما دعاتُهم؛ حذرًا من الوقوع فِي فتنتهم كما حصل لكثير من ضعفاء النفوس.

(٢) أخرجه البخاري فِي كتاب الجهاد حديث (٣٠٣٨)، ومسلم أيضا حديث (١٧٣٣).

أخي، إن الشدة الَّتي نشأت هذه الأيام ليست من السلفية فِي شيء، والدليل أنها صارت سهامًا مسددة إِلَى نُحور دعاة السنة بِحق، ويسعى أهلها إِلَى إسقاط هؤلاء الدعاة، وإبعادهم عن ساحة الدعوة بِحجة أنهم مُميعون، وهي حجة إبليسية كاذبة ظالِمة، فصاروا بِهذا الأسلوب أكبر عون لِخصوم السنة وأهلها على السلفية وأهلها، فانتبه للألاعيب والمكايد والدسائس الَّتي يستخدمها خصوم السنة ولاسيما فِي هذا العصر.

٥- وأما قولكم -عن قول الأزهر: أنا لا أقلد أحدًا كائنًا من كان-: وأن هذه قاعدة قعدها إبليس: فهذا كلام غريب لا ينبغي أن يصدر منكم فإن هذا قول أئمة السنة ومنهم الإمام أحمد -رحمه الله- فإنه قال: لا تقلد أحدًا، وما قاله للأئمة وإنَّما قاله لطلاب العلم، وذلك حث منه ومن غيره على التمسك بالكتاب والسنة، وفقنا اللَّه جَميعًا لقول الْحَق والعمل به.

كتبه أخوكم:

ربيع بن هادي عمير المدخلي

في ٨ ربيع الأول ١٤٢٥هـ

* * *

(٧)

براءة الأمناء مما يبهتهم به أهل المهانة والخيانة الجهلاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه، ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فقد اطلعت على مَقَال لفالح الْحَربي نشرته شبكة الأثري أنزله الكاتب: سُلَيمَان الْحَربي، وهو جزء من بَحث سَمَّاه فالح: «تنبيه الألبَّاء»، قام على الكذب والْخِيَانة، وتلفيق التهم الباطلة، ولا يستغرب هذا من فالح، فالشيء من معدنه لا يستغرب، وكل إناء بِمَا فيه ينضح.

هذا وإن للجرح والتعديل شروطًا منها:

١- العلم، ولا سيما بأسباب الْجَرح والتعديل.

٢- ومنها تقوى اللَّه ومراقبته.

وهذان الشرطان لا يَتوفَّرَان فِي فالح وزمرته.

فلا مكان للورع والتقوى ومراقبة اللَّه فِي تصرفاته تُجَاه السَّلفيين، ولا سيما فِي طعنه فِي علمائهم الذين ثبتت عدالتهم وأمانتهم واستفاضت، وشاع الثناء عليهم بين الناس من أمثال: الشيخ ناصر الدين الألباني، والشيخ مُحَمَّد بن صالح العثيمين، والشيخ أحْمَد بن يَحيى النجمي، والشيخ زيد بن مُحَمَّد هادي الْمَدخَلي، وربيع بن هادي، والشيخ عُبيد الْجَابري، والشيخ صالح السحيمي.

بل امتدَّ طعن أحد أفراد زمرته -وهو فاروق الغيثي- إلَى مُفتِي الْمَملَكَة العربية السعوديَّة: سَمَاحَة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، وإلَى الشيخ صالح اللحيدان، وإلَى الشيخ صالح بن فوزان الفوزان؛ انطلاقًا من منهج فالح.

فهؤلاء أعلام السنة، مَنْ طَعَنَ فيهم؛ هَوَى على أمِّ رأسه، وبانت بدعته وعداوته للسنة وأهلها، ولاسيما من أمثال فالح الحربي وحزبه الْمَجهُولين الذين اشتهروا بالْهَوَى والكذب والْجَهل.

فهؤلاء لا يُقبل جرحهم فِي عَوَامِّ الناس، ولا تُقبل شهادتهم فِي أتفه الأمور، فكيف يُقبل جرحهم فِي أعلام السنة والْهُدَى؟!!

لقد أَسْرَفَتْ هذه الشِّرذمَة الْحَدَّادية فِي الطعن والتجريح بالكذب والفجور فِي أعلام السنة.

وعلى رأس هؤلاء الطاعنين: مَحمُود الْحَدَّاد، وعبد اللطيف باشميل، وفالح الْحَربي، وهذا الأخير صَارَ أسوأهم وأعظمهم شرًّا (!!).

وقد تبيَّن كذب وفجور الأوَّلَيْن عند أهل السنة ببياني القائم على الأدلة الواضحة فِي كتابيَّ «مُجَازفات الْحَدَّاد»، و«إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل».

وتبيَّن كذب وفجور فالح على أيدي بعض الكتاب السلفيين بالأدلة الواضحة.

ونَحن اليوم مع فالح رائد الفتنة والشغب والكذب فِي مقاله هذا الذي أناقشه.

*** أولًا: قال فالح في (ص٤٤):**

«ثبت بالدليل القاطع أن الْمَدخَلي ك: «الناصح الصادق» فِي بتر النصوص وغيره مِمَّا بيَّناه، ثمَّ يدَّعي على العلماء بِمثل ما يَدَّعيه «الناصح الصادق»، ويُحملهم نتائج تَحريفه وكذبه عليهم، وهذا عين ما فعله الْمَدخلي فِي رَدِّه على أبي الْحَسَن الْمَأربي الذي سَمَّاه بـ: «إعانة أبي الْحَسَن على الرجوع بالَّتِي هي أحسن»، (طبعة مَجَالس الْهُدَى فِي الْجَزائر ص١٥) حيث جاء فيه نقل العبارة الآتية عن شيخ الإسلام ابن تيمية -بواسطة الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية للبعلي-:

«ولا يَجُوز لأحد أن يَترحَّمَ على مَن مات كافرًا، أو مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق مع ما فيه من الإيْمَان كأهل الكبائر».

هكذا بالتمييز -التسويد والْخَط التحتي- مَعَ عَدَم الفصل، وإنَّمَا جعلها عبارة واحدة واضعًا نقطة عند آخرها مِمَّا يُشير إِلَى أن الكلام مُتَّصلٌ إِلَى تلك النقطة.

ورتب على هذا -بهتانًا وزورًا- أن شيخ الإسلام يَمنَع الترحم على مَنْ مَاتَ مُظهرًا الفسق، فقال: «فَهَذَا ابن تيمية يَمنَع الترحم على مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق، فمن مَاتَ مُظهرًا للفسق، وداعية إِلَى الضَّلال أولَى بهذا الْحُكم.

ثم يلاحظ أن ابن تيمية فَصَّل فِي قضية الصَّلاة على أهل الفسق، ولَمْ يُفصِّل فِي التَّرحُّم على مَنْ مَاتَ مُظْهِرًا للفسق» اهـ.

*** التعليق:**

أولًا: أقول: ماذا فِي هذا الكلام من الأمور العظيمة التِي ثبتت بالدَّليل القاطع على ربيع الْمَدخلي:

١- بتر النُّصوص وغيره، فهو كـ: «النَّاصح الصادق» فِي هذا البتر وغيره مِمَّا بيَّنه الشيخ فالح!!!

٢- ثُمَّ يقول عن «ربيع» أنه يدَّعي على العلماء بِمثل مَا يَدَّعيه «النَّاصح الصادق»، ويُحمِّلُهم نتائج تَحريفه وكذبه عليهم.

٣- ويُؤكِّد هذه الأمور الَّتِي ثبتت على «ربيع» بالدَّليل القاطع بقوله: «وهذا عين ما فعله الْمَدخلي فِي رَدِّه على أبي الْحَسَن الذي طبعته مَجَالس الْهُدَى فِي الْجَزائر (ص١٥)، فـ: «ربيع الْمَدخلي» إذن عنده أسوأ من «النَّاصح الصادق»؛ إذ له سَوَابق من الْخِيَانات والبتر والادِّعَاء على العُلَمَاء دعاوى كاذبة خائنة، وتَحميلهم نتائج تَحريفه وكذبه!!!

والْجَديد فِي هذا الْمَقَال أن فالِحًا أصبح يُغاير بين ربيع الْمَدخلي وبين الناصح الصادق بعد أن كان يُصَرِّحُ هو وحزبُه بـ: أن النَّاصح الصادق هو ربيع!! فربيع الآن أصبح غير الناصح الصادق، ولكن له سَوَابق، فهو عنده أسوأ من الناصح الصادق!!

٤- والآن نَحن مع فالح الغيور الأمين!! ولنُسمِّهِ النَّاصح الصَّادق!! ليُثبت لنا بالدليل القاطع خيانة ربيع وتَحريفه وبتره وكذبه.

فيقول -لا فُضَّ فوه-: «حيث جاء فيه العبارة الآتية عن شيخ الإسلام ابن تيمية -بواسطة الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية للبعلي-: ولا يَجُوز لأحد أن يَتَرحَّمَ على مَنْ مَاتَ كافرًا، أو مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق، مع ما فيه من الإيْمَان كأهل الكبائر» اهـ.

ثُمَّ بيَّن فالح الناصح الصادق الغيور!! بذكائه وعبقريته!! ما ارتكبه ربيع

الْمَدخلي من خيانة ومكر وتلبيس!! بعد ارتكابه للخيانة بانتزاع هذه الفقرة من سياقها وسباقها.

فَقَالَ-لا فُضَّ فوه-: «هكذا بالتمييز -التسويد والْخَط التحتي- مع عدم الفصل، وإنَّما جعلها عبارة واحدة، واضعًا نقطة عند آخرها مِمَّا يشير إِلَى أن الكلام مُتصلٌ إِلَى تلك النقطة، ورتب عَلَى هذا -بُهتانًا وزورًا- أن شيخ الإسلام يَمنَع الترحم على من مات مُظهرًا الفسق، فقال: فهذا ابن تيمية يَمنَع الترحم على مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق، فمن مَاتَ مُظهرًا للفسق، وداعية إلى الضَّلال أولَى بهذا الْحُكم.

ثم يلاحظ أن ابن تيمية فصَّل فِي قضية الصَّلاة على أهل الفسق، ولَمْ يُفَصِّل فِي الترحم على مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق».

فهذه عددٌ من الأدلَّة (القطعية!) على خيانة ربيع الْمَدخلي وكذبه وبتره!! لكلام شيخ الإسلام، وتَحميله شيخ الإسلام نتائج تَحريفه وكذبه!!!

فهل لنا أن نناقش هذا «الإمام العبقري!!» فِي هذه الأدلَّة القطعيَّة والاكتشافات العبقرية؟!!

فإن لكل جواد كبوة أو كبوات!! فهو يرى أن هذه الأمور من البتر والتحريف.. إلخ ثبتت بالدَّليل القطعي!! وإنني لأخالفه فِي هذه الدَّعوى، وأرى أنه قد ثبت بالدَّليل عندي أنه -مع عبقريته!!- هو الذي خان وبتر، وجَازَفَ فِي دَعَاوَاه وحكمه.

وأدلتِي ما يأتي:

١- إنني نقلتُ كلامًا عن شيخ الإسلام يَتَكَوَّن من خَمس فقرات؛ نَقلتُهَا بكل أمانة ودقة، فقرة بفقرة، وكلمة بكلمة، وحَرفًا بِحَرف مرتبة كَمَا وَجَدتُها لَمْ أغيِّر بداياتها ولا نهاياتها.

وإليك أخي القارئ الفقرات الْخَمس من كلام شيخ الإسلام كما هي فِي (ص١٣١) التِي نقلتُ منها من طبعة دار العاصمة بتعليقات العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ومَنْ مَاتَ وكَانَ لا يزكي ولا يُصَلي إلَّا فِي رَمَضَان ينبغي لأهل العلم والدين أن يَدَعُوا الصَّلاة عليه؛ عقوبة ونكالًا لأمثاله؛ لتركه ﷺ الصَّلاة على القاتل نفسه، وعلى الغالّ، والمَدين الذي لا وفاء له، ولابد أن يُصَلي عليه بعض الناس، وإن كَانَ مُنافقًا، فَمَنْ عُلم نفاقه، لَمْ يُصَلِّ عليه، ومَنْ لَمْ يُعْلَم نفاقه صُلِّيَ عليه.

ولا يَجُوز لأحد أن يَتَرحَّم على مَنْ مَات كافرًا، أو من مات مُظهرًا للفسق مع ما فيه من الإيْمَان كأهل الكبائر.

ومن امتنع من الصَّلاة على أحدهم زجرًا لأمثاله عن مثل فعله؛ كَانَ حَسنًا، ومَنْ صَلَّى على أحدهم يرجو له رَحْمَة اللَّه، ولَمْ يكن فِي امتناعه مصلحة راجحة؛ كان حَسنًا، ولو امتنع فِي الظاهر، ودعا له فِي الباطن؛ ليجمع بين الْمَصلَحتين كان أولَى من تفويت إحداهما.

وترك النبِي ﷺ غسل الشهيد والصَّلاة عليه يَدُل على عَدَم الوُجُوب، أمَّا استحباب الترك فلا يَدُل على تَحريم الفعل» اهـ.

ففي أيِّ دينٍ وبأيِّ منطقٍ أكون بهذا العمل خائنًا كاذبًا؟!!... إلَى آخر ما ألصقه بي هذا الرَّجل؟!

٢- لي الْحَق أن أقول: إنه هو الذي كذب عَلَيَّ وافترى، وهو الذي خَانَ وبتر بانتزاعه هذه الفقرة وحدها من بين أخواتها مُمَوِّهًا ومُوهمًا الناس أنني لَمْ أنقل عن شيخ الإسلام إلَّا هذه الفقرة فقط، ثمَّ أكَّد هذا التمويه والإيهام بعدم ذكر الصحيفة التي نقلتُ منها وأحلتُ عليها بـ: (ص١٣١) من كتاب «اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ» ط. دار العاصمة التي عليها تعليقات وتصحيحات العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣- ارتكب خيانة أخرى، ومكرًا كُبَّارًا آخر؛ ألَا وهو حذفه لكلامي الآتي: «هناك عُلَمَاء يقولون بِمَنع الصَّلاة على أهل البدع، وعلى رأسهم رسول اللَّه ﷺ؛ حيث قال: «القدريَّة مَجُوس هذه الأمَّة، الْمُكَذبون بأقدار اللَّه، إن مَرضُوا فلا تعودوهم، وإن مَاتوا فلا تشهدوهم». رواه أحْمَدُ (٢/ ١٢٥)، (٥/ ٤٠٧)، وابن ماجه (١/ ٣٥) حديث (٩٢)، وابن أبي عاصم فِي السنة (ص١٤٤)، والآجري فِي الشريعة (١٩٠-١٩١).

ونقل السندي فِي تعليقه على ابن مَاجَه أن الْحَافظ ابن حَجَر صَحَّحَه، كَمَا حَسَّنه الألباني[١] فِي «ظلال الْجَنة» (ص١٤٤)، وصحيح ابن ماجه (١/ ٢٢)، حديث (٧٥)، انظر: «موقف أهل السنة والْجَمَاعة من أهل الأهواء والبدع» (١/ ٤١٢).

ومنهم: ابن عبَّاس، وابن عُمَر، ومُجَاهد، ومالك، والليث، وأبو ثور قال هؤلاء فِي القدرية: «لا تَعُودُوا مَرضَاهُم، ولا تُصَلُّوا عَلى مَوتَاهُم».

وقال أبو ثور: «لا نصلي خلفهم».

انظر «موقف أهل السنة من أهل البدع» للرحيلي (١/ ٤١٣)، وقد أحال إلَى مصادر هذه الأقوال.

وعن بشر بن الْحَارث فِي الْجَهميَّة: «لا تُجَالسُوهُم، ولا تُكَلِّمُوهُم، وإن مَرضُوا فلا تَعُودُوهُمْ، وإن مَاتُوا فلا تَشهَدُوهُمْ». السنة لعبد اللَّه بن أحْمَد (١/ ١٢٦).

وعن مُحَمَّد بن يَحيى العدني: «مَنْ قَالَ: القرآن مَخلوق. فهو كافر، لا يُصَلَّى خلفهم... ولا تُشْهَد جنائزهم، ولا تُعَاد مَرضَاهُم». اللالكائي الْمُجَلد الأول (٢/ ٣٢٥) اهـ.

حذف هذا الكلام كله مَكرًا وخيانةً؛ لأنه يهدم أراجيفه وأراجيف زميله فِي الْحَرب على أهل السنة -ألا وهو أبو الْحَسَن الْمَاربي- حيث يدَّعيان إجْمَاع أهل السنَّة على جَوَاز أو سُنِّية الصَّلاة على أهل البدع، وفِي النُّصوص التِي حذفها إبطال هذه الدَّعوى.

وأمَّا رأيي سَابقًا وحَالًا إنَّما هو مع جُمهُور أهل السنة القائلين بِجَوَاز الصَّلاة على مُبتَدعَة أهل القبلة وفُسَّاقهم ما داموا فِي دائرة الإسلام.

* ثانيًا:

قال فالح: «ورتب عَلَى هذا -بهتانًا وزورًا- أن شيخ الإسلام يَمنَع الترحم على من مَاتَ مُظهرًا الفسق، فقال: فهذا ابن تيمية يَمنَع التَّرحُّم على من مَاتَ مُظهرًا

(١) مَنْ لم يأخذ بهذا الحديث من جمهور أهل السنَّة فلعلَّه لم يثبت عندهم، أو ثبت عندهم أو عند بعضهم لكن وجدوا من الأدلَّة ما يُعارضه ظاهرًا ممَّا هو أصحُّ وأرجح منه فقدَّموه.

للفسق، فَمَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق، وداعية إِلَى الضَّلال أولَى بهذا الْحُكم» اهـ.

* أقول:

١- إن رميي بالزور والبهتان من أجل ما استفدته من كلام ابن تيمية الصَّريح لَيَدُلُّ على جهل هذا الرَّجُل، وجلافته، وبُعده عن العلم وأهله، فأنا لَمْ أُحَمِّل كلام شيخ الإسلام ما لا يَحتمل، بل كلامه ظاهرٌ فيما أخذته منه، ولو أني أخطأتُ فِي فهم كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، واطلع عليه مَنْ يُخَالفني من أهلِ العلم والعقلِ والْمُرُوءَةِ فِي هذا الفهم؛ لَمَا استجازوا بِحَالٍ من الأحوال أن يَحكُمُوا عَلَيَّ بأني افتريتُ على شيخ الإسلام ابن تيمية، وقلتُ عليه البهتان والزور.

فقد يُخطِئ العالِمُ فِي فهم كلام اللَّه تعَالَى وكلام رسوله ﷺ، وكلام العلماء، فلا يصفون فهمه إِلَّا بالْخَطأ، ويعتقدون أن له أجرًا واحدًا نظير اجتهاده، فإن أصَابَ الْحَق؛ فله أجران.

وقد أخطأ بعض الصَّحَابة والأئمَّة فِي فهم كلام اللَّه تعَالَى ورسوله ﷺ، فما يستجيز مسلم عَاقلٌ أن يرميهم بالزور والبهتان، فكيف بِمَن لَمْ يُخطِئ؟!

٢- أن البعليَّ رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره مِمَّن ألف فِي اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية إنَّما ينقلون عنه الْمَسَائل الْمُختلف فيها، لا الْمَسَائل الْمُجْمَع عليها.

وهذه الْمَسألة من الْمَسَائل الْمُختَلَف فيها، وقد قَدَّمْتُ لك نقل الْخِلاف الذي تَهَرَّب منه فالحٌ وأخفاه.

فما الْمَانع شرعًا وعَقلًا من أن يَختَار شيخ الإسلام رَأيًا مَسبُوقًا به كما ذكرتُ ذلك؟!! لأن الذي يَمنع من الصَّلاة على الْمُبتَدعَة القدرية والْجَهميَّة، إنَّما منع عنهم التَّرَحُّم، فلا مانع شرعًا وعَقلًا أن يرى ابن تيمية عَدَم الصَّلاة وعدم الترحم -الذي يدخل فِي الصَّلاة- على من مات مُظهرًا للفسقِ.

فإذا وُجِدَ له رأيٌ آخر، فيكون قد غيَّر رأيه باجتهادٍ آخر، كما هو حال غيره من العلماء، وسيأتي توضيح ذلك.

فَحَال شيخ الإسلام كَحَال العُلَمَاء من الصَّحَابة -رضوان اللَّه عليهم-، وغيرهم يُبدي رأيه فِي مسألة، ثم يُغيِّر رأيه فِي موقف آخر وفتوى أخرى.

فيثاب على اجتهاده فِي الْحَالين: فله أجران فيما أصاب فيه الْحَقَّ، وله أجر واحد فيما أخطأ فيه، ويعذره اللَّه تعَالَى فِي خطئه، كَمَا فِي حديث عمرو بن العاص: أنه سمع رسول اللَّه ﷺ يقول: «إذا حَكَمَ الْحَاكم فَاجتَهَدَ، ثمَّ أصَابَ؛ فله أجران، وإذا حَكَمَ فاجتهد، ثمَّ أخطأ؛ فله أجر». متفق عليه.

وكم للأئمَّة غيره من أقوال مُختلفة فِي مسائل، فقد يكون للعالِم فِي الْمَسألة قولان، وقد يكون له أقوال، وكتب العلم مليئة بهذا؛ فالشافعي له مذهبان: قديم، وجديد، ولأحْمَد أقوال فِي مَسَائل كثيرة معروفة ومُدوَّنة، ولأبي يعلى كتاب فِي هذا.

بل قد يكون للإمام أحْمَد فِي قضية واحدة خَمسَة أقوال، وكل ذلك دليل على خوفه من اللَّه، وعلى تَحَرِّيه للحَقِّ، فتحريه للحَقِّ لا يَمنَعه أن يُخالف اليوم ما قاله بالأمس إذا تبيَّن له أن قوله الأول خطأ.

فمثلًا: له خَمسَة أقوال فِي تكفير تارك الْمَبَاني الأربعة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَجمُوع (٧/ ٣٠٢):

«وقد اتفق الْمُسلمون على أنه مَنْ لَمْ يأت بالشهادتين فهو كافر، وأمَّا الأعمال الأربعة فاختلفوا فِي تكفير تاركها.

ونَحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بالذنب؛ فإنّما نريد به الْمَعَاصي كالزنا والشرب، وأما هذه الْمَبَاني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور، وعن أحْمَد فِي ذلك نزاع.

وإحدى الروايات عنه: أنه يكفر من ترك واحدة منها. وهو اختيار أبي بكر، وطائفة من أصحاب مالك كابن حبيب.

وعنه رواية ثانية: لا يكفر إلَّا بترك الصَّلاة والزكاة فقط.

ورواية ثالثة: لا يكفر إلَّا بترك الصَّلاة، والزكاة إذا قَاتَل الإمام عليها.

ورابعة: لا يكفر إلَّا بترك الصَّلاة.

وخامسة: لا يكفر بترك شيء منهن، وهذه أقوال معروفة للسلف». اهـ. وانظر نَحوه فِي (٧/ ٦١٠-٦١١).

وأضيف الآن: أن أبا حنيفة وأصحابه يَمنَعُون الصَّلاة على البغاة، ومنعهم هذا يهدم الإجْمَاع الْمَزعُوم!!

قال الإمام ابن عبد البَّر فِي (التمهيد ١٤/ ٤٤) ط. الفاروق (١٤٢٠هـ):

«وذهبوا إلَى أن كل مَنْ كَانَ من أهل القبلة لا تُترك الصَّلاة عليه، وعلى هذا جَمَاعَة العُلَمَاء إلَّا أبا حنيفة وأصحابَه، فإنهم خالفوا فِي البغاة وحدهم، فقالوا: لا نُصَلِّي عليهم؛ لأن علينا مُنَابذتهم واجتنابهم فِي حياتهم. قالوا: وبعد الْمَوت أحرى لوقوع اليأس من توبتهم.

قال أبو عمر بن عبد البر: ليس هذا بشيء، والذي عليه جَمَاعَة العُلَمَاء وجُمهُور الفقهاء من الْحِجَازيين والعراقيين: أنه يُصَلَّى على مَنْ قَالَ: لا إله إلَّا اللَّه. مذنبين، وغير مذنبين، مُصرين، وقاتلي أنفسهم، وكل مَنْ قَالَ: لا إله إلَّا اللَّه.

إلَّا أن مَالكًا خَالَفَ فِي الصَّلاة على أهل البدع، فكرهها للأئمَّة، ولَمْ يَمنَع منها العَامَّة، وخالف أبو حنيفة فِي الصَّلاة على البغاة، وسائر العلماء غير مالك يُصَلون على أهل الأهواء والبدع والكبائر والْخَوَارج وغيرهم» اهـ.

فهذا رأيُ أبي حنيفة وأصحابه فِي البغاة، وأرجو أن يُخَفِّفَ عنك ما نزل بك من الآلام والْحَسَرَات على الْمُتَظاهرين بالأفعال الْمُفَسِّقات!!

ونَحن سَابقًا ولاحقًا مع جَمَاعَة العلماء وجُمهُور الفقهاء فِي مَشرُوعيَّة الصَّلاة على مَنْ مَاتَ من أهل القبلة، وإن كان من أهل البدع أو من العُصَاة.

* **ثالثًا:**

قال فالح: «وإليك -أخي القارئ- نص عبارة الاختيارات الفقهية؛ لتعلم مبلغ خيانة هذا الرجل ومكره:

«ومن مات وكان لا يُزكِّي، ولا يُصَلِّي إلَّا فِي رَمَضَان ينبغي لأهل العلم والدين أن يَدَعُوا الصَّلاة عليه؛ عُقُوبة ونكَالًا لأمثاله؛ لتركه ﷺ الصَّلاة على القاتل نفسه، وعلى الغَالِّ، والْمَدين الذي لا وَفَاءَ له، ولابد أن يُصَلِّي عليه بعض الناس، وإن كان مُنَافقًا فمن علم نفاقه؛ لَمْ يُصَلِّ عليه، ومَنْ لَمْ يعلم نفاقه؛ صَلَّى عليه.

ولا يَجُوز لأحد أن يَتَرحَّمَ على من مات كافرًا.

ومن مات مُظهرًا للفسق مع ما فيه من الإيْمان كأهل الكبائر، ومن امتنع من الصَّلاة على أحدهم زجرًا لأمثاله عن مثل فعله؛ كَانَ حَسنًا، ومن صَلَّى على أحدهم يَرجُو رَحْمَة اللَّه، ولَمْ يكن فِي امتناعه مصلحة راجحة؛ كان حَسنًا، ولو امتنع فِي الظاهر، ودَعَا له فِي الباطن؛ ليجمع بين الْمَصلَحَتين؛ كان أولَى من تفويت إحداهما.

وترك النبِي ﷺ غسل الشهيد والصَّلاة عليه يَدُل عدم الوُجُوب، أما استحباب الترك فلا يدل على تَحريم الفعل».

قُلتُ «فالح»: وكلام شيخ الإسلام هنا واضح، لا يَحتَاج إلَى تعليق، والصَّلاة هي لأجل الرَّحْمَة، ويَتَضَمَّن الترحم ما فيها من الدعاء، وشيخ الإسلام يقول هنا: «ودَعَا له فِي الباطن». والدعاء: هو طلب الرَّحْمَة له.

وكان ﷺ يقول فِي دعائه فِي الصَّلاة على الْمَيت: «اللَّهُمَّ اغفر له وارحَمْهُ..». الْحَديث، وإني لأعجب كيف يَمنع مسلم الترحم على مسلم لَمْ يَخرج عن الإسلام بِمَعصيته أو فسقه، واللَّه ﷻ يقول لنبيِّه ﷺ فِي مُحكم كتابه: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾. ومن دعاء الْمُؤمنين: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾.

وانظر أخي كيف جَعَل الْمَدخليُّ الكلام مُتصلًا و«الواو» فِي: «ومَنْ مات مُظهرًا للفسق» عاطفة، وهي ابتدائية فِي الكلام، وليست عاطفة، وحتى يرفع الاحتمال فِي ألَّا تكون عاطفة؛ جَعَلَ قبلها ألفًا مَهمُوزَة، فَصَارَت «أو»، وبتر بهذا السياق عبارة: «ومن مات مُظهرًا للفسق» عن سباقها ولِحَاقها، فكانت بذلك مَعطُوفَة على عبارة: «ولا يَجُوز الترحم على مَنْ مَاتَ كافرًا»!!! وبهذا تأخذ حكمها». اهـ كلام فالح.

* **التعليق:**

ويُقَال: تَقَدَّمَ لك النص الذي نقلته بكل أمانة ودقة (ص١٩٩-٢٠٠) فارجع له.

* **رابعًا:**

قوله: «وإني لأعجب كيف يَمنَع مُسلم الترحم على مسلم لَمْ يَخرج عن الإسلام».

* أقول:

قد عرف القارئ مَذهَبِي فِي هذه القضية من نفس رَدِّي على أبي الْحَسَن، وسيأتي توضيح ذلك من كُتبِي ومَقَالاتي.

وفالح يعلم هذا، ويعلم هو وغيره أنني ناقشت الْحَدَّاد والْحَدَّادية فِي تَحريْمِهم للترحم على أهل البدع بالطريقة السَّفيهَة التِي سَلَكُوهَا، وما أحد تَصَدَّى لَهُم مثلي فِي هذه القضية وغيرها -ولله الْحَمْدُ-.

ومن هنا لَمْ تهدأ نفسُ الْحَدَّاديِّ الغالي: عبد اللطيف باشميل الصديق والولي الْحَميم لفالح، لَمْ تهدأ نفس هذا الْحَدَّادي، ولَمْ يكلَّ، ولَمْ يَمِلَّ من مُحَارَبة «ربيع»، والتأليب عليه، والسعي الْحَثيث فيما يرى أنه سعيٌ فِي إهلاكه!!!

فأين إنكارك على الْحَدَّادية فِي هذه القضية؟!! وأين هذا التباكي والوقوف بِجَدٍّ فِي وجه الْحَدَّاديَّة؟!! وأين الْمَقَالات الفَالِحيَّة فِي الرَّدِّ عليهم فِي هذه القضية وغيرها؟!!

وكيف تتخذ هذا الصنف جندًا لك فِي حرب السلفيين -ومنهم ربيع-، تلك الْحَرب القائمة على الكذب والفجور؟!!

وإذن؛ فتباكيك هذا كذب، فلا «ربيع» يُحَرِّمُ التَّرحُّم على أهل البدع، ولا على الفُسَّاق من الْمُسلمين، وإنَّمَا نقل رأيًا لشيخ الإسلام فيما يَخُص الفاسق الْمُتَظَاهر بالفسق، ولا أنت صادق فِي تباكيك، ولا فِي تعجبك، وتَقَدَّم لك أيها القارئ مَذهَبِي فِي الترحم، وسيأتي زيادة بيانٍ -إن شاء الله-.

* خامسًا:

قَالَ فالح: «وانظر أخي كيف جعل الْمَدخلي الكلام مُتصلًا، و«الواو» فِي: «ومن مات مُظهرًا للفسق» عاطفة، وهي ابتدائية فِي الكلام، وليست عاطفة، وحتى يرفع الاحتمال فِي ألَّا تكون عاطفة؛ جعل قبلها ألفًا مَهمُوزَة، فصارت «أو»، وبتر بهذا السياق عبارة: «ومَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق» عن سباقها ولِحَاقها، فكانت بذلك

مَعطُوفَة على عبارة: «ولا يَجُوز التَّرحُّم على مَنْ مَاتَ كَافرًا»!! وبهذا تأخذ حكمها».

* التعليق:

- أقول:

١- سبحانك هذا بهتان عظيم، ورب السَّمَاء والأرض، إنه لم يَخطر ببالي شيء من كل هذه الأمور التي بَهَتَنِي بها هذا الرَّجُل، ولا يُستَبعَدُ منه أنه يرتكب مثل هذه الأفاعيل المُخزية.

٢- أني نقلت كلام شيخ الإسلام من كتابه «الاختيارات الفقهية» بنَصِّه وفَصِّه كلمة كلمة، وحرفًا حرفًا، على الوضع الذي وجدته بسياقه وسباقه ولِحَاقه، لَمْ أزد فيه شيئًا، لا ألفًا، ولا همزة، ولا غير ذلك.

ومن ضمن كلام شيخ الإسلام هذه الفقرة الآتية:

«ولا يَجُوز لأحد أن يَترحَّمَ على مَنْ مَاتَ كَافرًا، أو من مَاتَ مُظهرًا للفسق مع ما فيه من الإيْمَان كأهل الكبائر».

لَمْ أُغيِّر فيها شيئًا، ولَمْ أُبدِّل، ومن ضمن هذه الفقرة كلمة «أو»، والطبعة التي نقلت منها كلام شيخ الإسلام هذا موجودة -والْحَمْدُ لله- طبعة: دار العاصمة، بتحقيق: أحْمَد الْخَليل، مع تعليقات العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ، فمن شاء الْمُرَاجَعَة للتأكد وللوقوف على الْحَقيقَة؛ فليفعل ذلك مَشكُورًا.

- وقوله:

«انظر كيف جعل الْمَدخَلي الكلام مُتصلًا و«الواو» فِي: «ومَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق» عاطفة، وهي ابتدائية فِي الكلام وليست عاطفة.

- أقول:

لَمْ أتصَرَّف فِي كلام شيخ الإسلام؛ فلم أصل مُنقَطعًا، ولا قطعت مُتصلًا، ثُمَّ ما كان فِي الكلام الذي نقلته إلَّا كلمة «أو» لا «الواو»، وما هي عندي فِي السياق الذي وقفت عليه إلَّا عاطفة، ولو كانت «الواو» هي الْمَوجُودَة فِي هذا السياق لَمَا

اعتبرتها إلَّا عاطفة؛ لأن السياق عندي لا يوجد فيه مانع من العطف، وإلَى الآن لا أرى إلَّا هذا.

- وقوله:

«وحتى يرفع الاحتمال فِي ألَّا تكون عاطفة جَعَلَ قبلها ألفًا مَهمُوزَة، فصارت «أو»، وبتر بهذا السِّياق عبارة: «ومن مَاتَ مُظهرًا للفسق» عن سباقها ولِحَاقهَا، فكانت بذلك مَعطُوفَة على عبارة: «ولا يَجُوز الترحم على من مات كافرًا» وبهذا تأخذ حكمها».

- أقول:

قد تَحَدثت عن السِّياق والسباق واللِّحاق، وأنه لَمْ يقع مِنِّي أيُّ تصرُّف، وأن الْمَوجُودَ فِي هذا السِّياق إنَّمَا هو كلمة «أو» بهذا اللفظ، واللَّه لَمْ يَخطر ببالي أي شيء مِمَّا افتراه هذا الْمُلَفِّق للتُّهَمِ الفاجرة، ولا يبعد أنه يفعل مثل هذا فيقيس الناس على نفسه!!

وأبو الْحَسَن الْمِصري على فُجُوره لَمْ يصل إلَى هذا الْمُنحَدر فِي الإفك الذي وصل إليه هذا الأفاك الأثيم.

ولا أدري كم وقتًا قَضَاهُ فِي هذا التلفيق، ولا أستبعد أنه استعان بأمثاله من الفجَّار البارعين فِي تلفيق التهم، والذين يَحتَاجُون إلَى مُحَاكمات وعقوبات رادعة لَهُمْ ولأمثالِهم؛ وما أجبن فالح من الْمُحَاكمَات وما أحقه وحزبه بها!!

- قال فالح:

«وواضح وُضُوح الشَّمس فِي كَبَد السَّمَاء ضاحية، لا يَحُول دونها حائل: أن الْمَدخَلي عَمَد إلَى النقل عن الاختيارات؛ ليستغل عبارة: «ولا يَجُوز لأحد أن يَتَرَحَّمَ على مَنْ مَاتَ كافرًا». وهي كذلك فِي الفتاوى الكبرى (ج٤/ ص٤٤٥) وما قبلها وما بعدها مِمَّا يتصل بها معنًى وحُكمًا، يدل أنها معترضة فِي الكلام، وأن الْمَعنى مفهوم من كلام شيخ الإسلام، ونصوصه تزيد وضوحًا عندما يرجع إلَى كتبه التي ضَرَبَ عنها الْمَدخَلي صَفحًا لغايته الفاسدة».

- **أقول:**

إن الكذب والإرجاف فِي كلامك واضح وضوح الشمس فِي كبد السماء، فما هي أدلتك على أن الْمَدخَلي عَمَدَ إلَى النقل عن الاختيارات؛ ليستغل عبارة: «ولا يَجُوز لأحد أن يَتَرَحَّمَ على مَنْ مَاتَ كافرًا». فواللَّه، إن هذا لَمْ يكن منِّي، ولا أمر خطر ببالي، وما الذي يَدفعني إلَى هذا الاستغلال، وأنا أجيز الترحم فِي كتاباتي وجلساتي وإجاباتي على مَنْ يَسألني؟!! وجرت حَرْبٌ بَيني وبين حزبك الْحَدَّادي حينما كانوا يُحَرِّمُون التَّرحُّم على الْمُبتدع، ويُبدِّعُون مَنْ لا يُبَدِّع الْمُبتدع، وحربهم لا تزال مُستَعرة ضدِّي وضدَّ الْمَنهَج السَّلفي.

إن لشيخ الإسلام اختيارات، وسُمِّي الكتاب بـ: «الاختيارات»، فهل من الْمُستحيلات عليه أن يَختَار رأيًا يُخَالِفُ فيه الْجُمهُور مثلًا؟! وهل من الْمُستَحيل عليه أن يَختَار رَأيًا له فيه سلف؟!!

ألَا ترى أنك تَجهَل البَدَهيَّات الواضحة وضوح الشمس؟!

إن لشيخ الإسلام مسائل تَختلف فيها أقواله:

منها: هذه الْمَسألة التِي شغبت بها علينا.

ومنها: ما نقله الإمام البعلي عن شيخ الإسلام فِي «الاختيارات الفقهية» (ص١٣٧)، ط. دار العاصمة.

قال: «ولَمْ يكن من عادة السَّلف إذا صَلُّوا تطوعًا، أو صَامُوا تطوعًا، أو حَجُّوا تطوعًا، أو قَرَءُوا القرآن: أن يُهْدُوا ثواب ذلك إلَى أموات الْمُسلمين، فلا ينبغي العُدُول عن طريق السَّلف؛ فإنه أفضل وأكمل».

وقال البعلي: «وقَالَ أبو العبَّاس فِي موضع آخر: الصَّحيح: أنه ينتفع الْمَيت بِجَميع العبادات البدنية من الصَّلاة، والصَّوم، والقراءة، كما ينتفع بالعبادات الْمَالية من الصَّدَقة والعتق ونَحوها باتفاق الأئمَّة». اهـ.

قلتُ: فهذه مسألة لشيخ الإسلام فيها قولان: فِي أحدهما -على منهجكم-: يَمنَع عن أموات الْمُسلمين الْخَير العظيم الذي يبذله لَهُم الْمُسلمون الأحياء، بالإضافة إلَى مُخَالفته لاتفاق الأئمَّة!!

وأنا مع ما كان عليه السلف، وأرجو أن يكون رأي شيخ الإسلام الأخير.

ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فِي حياة الْخَضر قولان:

- أحدهما: يرى أنه حَيٌّ.

- وفي الثانية: ينفي حياته بشدة.

وهذا عند الْحَدَّادِيَّة وفِي مذهبهم تناقض رهيب، يستوجب الطعن فيمن يَحصُل له مثل هذا (!!).

أمَّا عند العلماء: فهو مُجتَهد له أجران فيما أصاب فيه الْحَقَّ، وأجرٌ واحدٌ فيما أخطأ فيه.

*** سادسًا:**

قال فالح: «وهي كذلك فِي الفتاوى الكبرى (ج٤/ ص٤٤٥) وما قبلها وما بعدها مِمَّا يتصل بها مَعنًى وحكمًا، يدل على أنها معترضة[1] فِي الكلام، وأن الْمَعنى مفهوم من كلام شيخ الإسلام، ونصوصه تزيده وُضُوحًا عندما يرجع إلَى كتبه التِي ضَرَبَ عنها الْمَدخَلي صفحًا لغايته الفاسدة».

*** التعليق:**

١- هذا الكلام الذي أَحَلْتَ عليه هو من «الاختيارات العلميَّة فِي اختيارات شيخ الإسلام ابن تيميَّة»، الذي رتبه على الأبواب الفقهية الإمام أبو الْحَسَن علي بن مُحَمَّد بن عباس البعلي الدمشقي، ولفظه:

«ومن مَاتَ وكان لا يُزكِّي، ولا يُصَلِّي إلَّا فِي رمضان؛ ينبغي لأهل العلم والدِّين أن يَدَعُوا الصَّلاة عليه عُقُوبة ونكالًا لأمثاله؛ لتركه ﷺ الصَّلاة على القاتل نفسه، وعلى الغالِّ، والْمَدين الذي له وَفَاءَ، ولا بدَّ أن يُصَلي عليه بعض الناس وإن كَانَ مُنَافقًا، فمن علم نفاقه؛ لَمْ يُصَل عليه، ومن لَمْ يعلم نفاقه؛ صُلِّي عليه،

(١) الاعتراض من أنواع الإطناب ويؤتى به لأغراض، منها:

١- التنزيه. ٢- والدعاء. ٣- والتنبيه. ٤- وزيادة التأكيد.

ويركب أحيانًا من جُملَة، وأحيانًا من جُمَل، فمن أي أنواع الاعتراض هذا الكلام الذي تدَّعي أنه اعتراض؟!!

ولا يَجُوز لأحد أن يَتَرَحَّم على من مَاتَ كَافرًا .

ومن مَاتَ مُظهرًا للفسق مع ما فيه من الإيْمَان كأهل الكبائر، ومن امتنع من الصَّلاة على أحدهم؛ زجرًا لأمثاله عن مثل فعله؛ كان حَسنًا، ولو امتنع فِي الظاهر، ودَعَا له فِي الباطن؛ ليجمع بين الْمَصلَحَتين؛ كان أولَى من تفويت إحداهما .

وترك النبِي ﷺ غسل الشهيد والصَّلاة عليه يدل على عَدَم الوُجُوب، أمَّا استحباب الترك فلا يدل على تَحريم الفعل . . . » اهـ.

وبالْمُقَابلة بينه وبين ما فِي النسخة التِي نقلت أنا منها، والتِي تَمتَاز بالتحقيق على ثلاث نسخ مَخطوطة، وعلى رابعة عليها تعليقات العلامة مُحَمَّد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ وقد اعتنى بها الْمُحَقق عناية جيدة تَفْقِدُهَا كل طبعات هذا الكتاب .

وبالْمُقَارنة بين ما فِي الفتاوى الكبرى وهذه النسخة الْمُتَمَيزة وجدنا من الْخَلَل والسقط فِي نص الفتاوى ما يأتي :

١- ففي نص الفتاوى الكبرى : «لِتَرْكِهِ ﷺ الصَّلاة على القاتل نفسه، وعلى الغالِّ، والْمَدين الذي له وفاء» .

فِي قوله : «والْمَدين الذي له وفاء» . فساد الْمَعنى فيه واضح وضوح الشمس، ولَمْ تدركه!!

وفِي النسخة الْمُتميزة والتِي عليها تعليقات للعلامة ابن عثيمين (ص١٣١) : « . . والْمَدين الذي لا وفاء له» . وهذا هو الْمَعنى الصحيح .

وفِي مَجمُوع الفتاوى (٢٤/ ٢٨٦) : « . . وعلى الْمَدين الذي لا وفاء له» . وهو صحيح الْمَعنى وفيه زيادة : «على» .

٢- حَصَلَ سقط فِي نسخة الفتاوى الكبرى بِمقْدَار سطر وزيادة!! وهو قوله : «وَمَنْ صَلَّى على أحدهم يَرجُو له رَحْمَةَ اللَّه، ولَمْ يكن فِي امتناعه مَصلَحَة راجحة؛ كَانَ حَسنًا» .

٣- وُجِدَ فِي نص الفتاوى الكبرى «وَمَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق» . ب: «الواو»، وفِي النسخة التِي نقلت منها : «أو مَنْ مات مُظهرًا للفسق» .

والتحقيق العلمي يقتضي: ترجيح النسخة التي نقلتُ منها، والتي ذكرنا أنها متميزة على غيرها؛ لأنها قُوبِلَتْ على ثلاث نسخ مَخطوطة، ونسخة رابعة تقدَّم الْحَديث عنها، لاسيَّما ونسخة الفتاوى الكبرى رديئة الطبع والتحقيق، والفَطِن يُدرك مدى رَدَاءَة تَحقيقها، ولا يَرَى الاعتماد عليها عند الاختلاف، حيث حصل هذا السَّقط فِي موضعين فِي نص قصير، فلا يُؤْمَنُ أن يَكُونَ قد سَقَطَت الألف الْمَهمُوزَة من كلمة «أو»، فَصَارَت «و».

والعجب أنك تتخذها حُجَّة، وأنت لَمْ تدرك ما أصاب النص الذي تصول به من بلاء، تصول به وتَجُول فِي استعلاء، وتُخَوِّن به الأمناء.

فهل على منطقك الأهوج تتهم مُحقق الفتاوى الكبرى؟!

وبالْمُقَابلة بين نسخة الشيخ مُحَمَّد حامد الفقي، وبين النسخة الْمُتمَيزة وجدنا فِي نسخة مُحَمَّد حامد قوله: «ومَنْ صَلَّى على أحدهم يَرجُو رَحْمَة الله». وفِي النسخة المتميزة: «ومَنْ صَلَّى على أحدهم يَرْجُو له رَحْمَة الله».

فماذا نقول فِي الشيخ مُحَمَّد حامد، وقد سقطت عليه كلمة «له»؟!!

بل ماذا نقول فيه وقد ذكر مُحقق النسخة الْمُتَميِّزة أنه لَمْ تكد تَخلو صحيفة من الكتاب من خطأ أو نقص أو تَحريف؟!! قال هذا فِي الصفحة: «و» من مُقَدمة التحقيق.

وقال فِي الصفحة: «ز»:

أ- يوجد نقص سطر أو أكثر وله أمثلة كثيرة جَدًّا، وذكر لذلك بعض الأمثلة.

ب- وذكر أن هناك نقص كلمة أو كلمتين، وهو كثير جدًّا، لا تكاد تَخلو منه صحيفة.

ج- يُحيل الْمَعنى فِي كثير من الْمَوَاضع.

فماذا يُحكم على الشيخ مُحَمَّد حامد فِي مَحكمَة الْحَدَّاديَّة؟! وكم من الْمَطارق سيهوون بها على رأسه؟!!

أما عند العلماء والعقلاء والنبلاء فسوف يعتذرون له ويَتَرَحَّمُونَ عليه، لاسيما

وليس عنده إلَّا نسخة خَطيَّة واحدة، ولا ينسون له جُهُودَه رَحِمَهُ اللَّهُ فِي خدمة السنة ونصرتها.

٢- ما هو دليلك على أن شيخ الإسلام كتب هذه الكلمة بـ: «الواو» التِي تصفها بالابتدائية، وأن ربيعًا جاء فتجرَّأ كذبًا وخيانة فكتبها بـ: «أو»؟!!

ألا يَجُوز عند العقلاء أن يكون الْخَطأ فِي نسخة الفتاوى الكبرى؟!

٣- من أين لك هذا القطع بأن ربيعًا هو الذي قام بهذا التحريف الذي قطعت به، وبَنَيْتَ عليه أحكامًا تَجعَل العقلاء يَترَحَّمُونَ على مَحمُود الْحَدَّاد الذي يتقاصر أن يَصِلَ إلَى ما وصل إليه زعيم الْحَدَّاديَّة الْجَديد: فالح الْحَربي.

٤- قولُكَ:

«إن الْمَعنى مفهوم من كلام شيخ الإسلام».

- أقول:

إنَّ فِي هذه الدعوى مُجَازفة ومُكَابرة، فلا يَفهَمُ عَرَبِيٌّ ما تدَّعيه أنت على كلام شيخ الإسلام الذي نقلتُه أنا، وإنَّمَا يفهم ما فهمتُه أنا، وما قبل هذه الْجُملَة وما بعدها لا يَدُلُّ على ما تدَّعي، لا مَعنًى ولا حُكْمًا.

٥- وقولك:

«ونصوصه تزيده وُضُوحًا عندما يُرجع إلَى كتبه التِي ضَرَبَ الْمَدخَلي عنها صَفحًا لغايته الفاسدة».

- أقول:

من أين لك أننِي ضربتُ صفحًا عن كتب شيخ الإسلام لغاية فاسدة؟! ومن أين لك أننِي عرفت أن هذه الْجُملة معترضة، فحملتها ما لا تَحتَمل، وأضربت عمدًا عن مراجعة كتب شيخ الإسلام؛ لأُمَشِّيَ الْمَعنى الباطل الذي افتريتُه -كما تزعم- على شيخ الإسلام؟!!

فِي ردِّي على أبي الْحَسَن كُنتُ بصَدَد الرَّدِّ عَلَى شريط فيه ظلم لأهل السنة، وأعلق ما تيسر على ما فِي هذا الشريط من الظلم والدعاوى.

وليس هذا الشريط مَخطُوطَة أقوم بتحقيقها، فأراجع نسخها، وأقارن بينها، ولاسيما عند اختلافها، وأضيف إلَى ذلك كتبًا أخرى.

فهل أنت تقوم بِمثل هذا؟ أرني أعمالك الْجَليلة وتَحقيقاتك الدقيقة أيها الْمُحَقق الْمُدقق!!

- وأقول لك: إن من تلوناتك الْحِربَائية أنك كنت مَعَ السَّلفيين فِي الإنكار على من يقول بِحَمل الْمُجمَل على الْمُفَصل، ثم قادك الظلم والبغي والفجور فِي الْخُصُومَة أن تنضم إلَى حزب «سيِّد قطب» فِي القول بِحَمل الْمُجمَل على الْمُفَصل، وإذا كان هذا أصبح مَذهبًا لَكَ، فلماذا لَمْ تَحمل مُجمَلي على مُفَصَّلي؟! وإذا أبت نفسك ذلك؛ فلماذا كل هذه الافتراءات عَلَيَّ، وقد صرتَ من أصحاب حَمل الْمُجمَل على الْمُفَصل، وما فائدتك وفائدة غيرك من مذهب تَرَاه حَقًّا وعَدلًا أولُ من يستفيد منه أهل البدع، ثم لا تطبق هذا العدل.

والإسلام يأمرنا بالعدل مع الْمُسلمين، ومع الكفار، من يهود، ونصارى، ومَجُوس. . . إلخ.

ألَا قاتل اللَّه الأهواء!! ما أفسدها، وما أشد خطرها على أهلها قبل غيرهم، وكم كَشَفَ اللَّه حقيقتهم وحقيقة ما يُضمِرُون ويُكنُّون.

* **سابعًا:**

قال فالح الْمُحَقق العظيم(!): «وحتى ما رجع إليه منها، ونقل هذه النصوص وغيرها منها، وليس فيها تلك العبارة صاحب كتاب: موقف أهل السنة والْجَمَاعَة من أهل الأهواء والبدع. قد رجع إليه الْمَدخَلي، ونقل عنه وأحال عليه»[1].

* **أقول:**

١- بهذه المناسبة أذكُر أن فَالِحًا قد تَلَوَّنَ فِي حَقِّ هذا الكتاب تلونات، فهو يطعن فِي الكتاب وصاحبه، ثمَّ يعتذر ويَعُود إلَى مدح الكتاب وصاحبه، وذُكِرَ لي

---

(١) هذا النص منه على هذا الكتاب دليل على أنه تعمد حذف كلام الأئمة الذي يدل على بطلان دعواه للإجْمَاع، فمن هو الْخَائن؟!!

أنه درَّسَ فِي الكتاب، ثُمَّ عَادَ إِلَى الطعن فِي الكتاب وصاحبه وتبديعه، ثُمَّ لا أدري على أي لون هو الآن؟!!

٢- نعم، رَجَعتُ إِلَى هذا الكتاب، ونقلتُ منه ما أحتاجه فِي هذه القضية، ورَجَعتُ إِلَى كتابٍ لشيخ الإسلام، ونقلت منه عبارته بنصها، فَمَاذا تطلب منِّي؟ هل تطلب أن أراجع كتب شيخ الإسلام كلها، وأراجع أُصُولَهَا وأصول أصول أصول أصولِهَا إِلَى عهد الإمام مالك والأوزاعي والثوري فِي تعليق على شريط؟!!

إننا نريد منك عَمَلًا واضحًا فِي هذا الْمَيدان تكون فيه أسوة للأمة.

* ثامنًا:

قال فالح: «وكلام شيخ الإسلام نصه كما فِي مَجمُوع الفتاوى (٢٤/ ٢٨٦): «وأمَّا مَنْ كَانَ مُظهرًا للفسق مع ما فيه من الإيْمَان كأهل الكبائر، فهؤلاء لابد أن يُصَلِّي عليهم بعض الْمُسلمين، ومن امتنع من الصَّلاة على أحدهم؛ زجرًا لأمثاله عن مثل ما فعله، كَمَا امتنع النبِي ﷺ عن الصَّلاة على قاتل نفسه، وعلى الغالِّ، وعلى الْمَدين الذي لا وفاء له، وكما كان كثير من السَّلف يَمتنعون من الصَّلاة على أهل البدع؛ كان عمله بهذه السنة حَسنًا...

إِلَى أن قال: ومَنْ صَلَّى على أحدهم يَرْجُو رَحْمَة اللَّه، ولَمْ يكن فِي امتناعه مَصلَحَة رَاجحَة؛ كان ذلك حَسنًا.

ولو امتنع فِي الظاهر، ودَعَا له فِي الباطن؛ ليجمع بين الْمَصلَحتين؛ كان تَحصيل الْمَصلَحَتين أولَى من تفويت إحداهما.

فانظر كيف انتزع الكلام من سياقه مُبَالَغَةً فِي الْخِيَانة، وأضاف ألفًا من عنده قبل «الواو» فصارت «أو»، فحسبنا اللَّه وحسب شيخ الإسلام، وكفى إسلامنا وأمتنا شر الْمُتَلاعبين بنصوص أهل العلم، يزيدون فيها، وينقصون منها، وينسبون إليهم ما هم برآء منه».

* أقول:

إن الرَّجُل بارع فِي تلفيق التهم، لقد ذَهَبَ يَجْمَع كل ما وَصَلَ إليه فِي هذه القضية من كتب شيخ الإسلام؛ ليدين ربيعًا بالْخِيَانة والكذب... إلخ.

وبهذا الْمَسلك أول ما تُوَجَّهُ هذه التهمة لكل من حَقَّق كتاب «اختيارات ابن تيمية»، بل تُوَجَّه إِلَى مؤلف «الاختيارات» الذي اقتصر على نص واحد فِي هذه القضية، ولَمْ يرجع إِلَى كتب شيخ الإسلام، بل يكون -على منهجك- قد جَنَى على شيخ الإسلام؛ لأنه أَلَّف كتابًا فِي اختيارات شيخ الإسلام، وترك ما عداها!!

وتُوَجَّه إِلَى مُحَمَّد حامد الفقي الذي لَمْ يرجع إِلَى مُؤلفات شيخ الإسلام ومنها «الْمِنهَاج».

وتُوَجَّه إِلَى ابن عثيمين الذي وقف على هذا النص، ورأى فيه كلمة «أو» الْخَطيرة، فلم يرجع إِلَى مُؤلفات شيخ الإسلام؛ ليقتلع هذه الكلمة الْمُدَمِّرَة من جذورها، ويبدلُهَا بـ: «الواو» الرَّحيمَة، «واو» الْحَدَّاديَّة التِي تَحَولت من جحيم على الأمة إِلَى جَمَاعة سلام ورَحْمَة، كما يظهر هذا التحول من كلام زعيمها الرَّحيم!! فهو شديد الرَّحْمَة بالأمَّة، ولا شدة عنده إلَّا على السلفيين فيُعْذَر!!

*** تاسعًا:**

قال فالح متباكيًا على واوه «واو» الابتداء وعلى الكلام الْمَظلوم الذي انتزعه ربيع من سياقه: «فانظر كيف انتزع الكلام من سياقه؛ مُبَالغَةً فِي الْخِيَانة، وأضاف ألفًا من عنده قبل الواو» اهـ.

*** أقول:**

ففي هذا التصرف من ربيع كارثة عظيمة على إسلام الْحَدَّاديَّة وأمتهم، فإن ربيعًا قد أصبح عدوًّا للأمة بسبب انتزاع هذا الكلام، وبسبب زيادة الألف الظالِمَة التِي اعتدت على «الواو» فَحَوَّلتهَا إِلَى «أو»، ولو علم الروافض والصوفية بِمَا نزل بهذه «الواو»؛ لأقاموا لَهَا العزاء، وشادوا لَهَا القبور والبناء، ولناصبوا لكلمة «أو» أو ألفها العداء!!

وأنا لابد أن أعتذر إِلَى الناس، وأقول لَهُم، إنني بَرَاء مِمَّا نسبه إلَيَّ فالح، وأن الْمُرتكب لِهَذَا الفعل فِي الدرجة الأولَى إنَّمَا هو علاء الدِّين البعلي وأقرَّه ابن عثيمين ومُحَقق هذا الكتاب، فَوَجِّهُوا خصومتكم واتهاماتكم إليهم(!)، أما أنا فواللَّه ما تصرفت فِي هذا الكلام، ولا انتزعته من موضعه، بل لَمْ أنتزع حَرفًا واحدًا

من موضعه، ولَمْ أزد حَرفًا واحدًا، لا الألف ولا غيرها.

وأعتقد أن علاء الدين البعلي ومن بعده لَمْ يَتَصَرَّفوا فِي كلام شيخ الإسلام ابن تيمية لا فِي ألف ولا فِي غيرها.

وأريد أن أهون على الناس وعلى فالح من هذه الكارثة، فأقول: إنه لا فرق فِي هذا السياق بين «أو» وبين «الواو»، فكلاهما حرف عطف، وهما أختان، فلا خلاف ولا نزاع بينهما.

وليسامِحنِي فالح إذا قلت له: إنه قد أخطأ فِي جزمه بأن «الواو» هذه إنَّمَا هي ابتدائية، وأقول له: إذا كانت ابتدائية؛ فأين خبر كلمة «من» الواقعة بعدها؟!

وحتى لو كانت غير ابتدائية، وحتى لو حَلَّتْ «أو» مَحَلها، فأين خبر الْمُبتدأ؟!

وحتى يظهر للناس بطلان كلام فالح أعيد الكلام كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا يَجوز لأحد أن يَتَرَحَّمَ على مَنْ مَاتَ كافرًا، أو مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق، مع ما فيه من الإيْمَان كأهل الكبائر».

فإذا جعلنا قوله: «أو مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق.. إلخ». معطوفًا على ما قبله؛ استقام الكلام، وأخذ حكم الْمَعطوف عليه.

وإذا قلنا: إنه كلام مُبتدأ أو مستأنف لا علاقة له بِمَا قبله ولا ما بعده؛ صَارَ كلامًا مُهْمَلًا، لا فائدة له، نَربأ بشيخ الإسلام عنه.

ولو ربطناه بِمَا بعده، فقلنا: «ومَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق مع ما فيه من إيْمَان كأهل الكبائر، ومن امتنع من الصَّلاة عَلَى أحدهم؛ زجرًا لأمثاله عن فعله كان حَسنًا».

وجعلنا «من امتنع» معطوفًا على «مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق»؛ كان مَعنًى باطلًا يتضمن تَحسين الفسق وترغيبًا فيه، وحَاشى مسلمًا أن يَخطر هذا بباله.

وإذن؛ فلا يصح هذا الكلام إلا أن يكون مَعطوفًا على ما قبله، ويكون هذا رأيًا من آراء شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ.

وما ذكره فِي غير هذا الْمَوضع مُخَالفًا لِهَذَا الرأي يَجُوز أن يكون رُجُوعًا منه

عن هذا الرأي، كما يفعل غيره من علماء هذه الأمة ومُجتَهديها؛ يرى الرأي، ثمَّ يظهر له رأي آخر يرى أنه الْحَق؛ فيرجع إليه.

لقد اجتهد فالح على خلاف عادته ومألوفاته، أو اجْتُهِدَ له بواسطة الْحَاسُوب، فَجَمَع كلام شيخ الإسلام من «مَجمُوع الفتاوى»، ومن «منهاج السنة»؛ ليثبت أن ربيعًا قد خان وبَتَرَ إِلَى آخر طعونه واتهاماته، وما أبعد عمله عن النصح للإسلام والْمُسلمين.

وبالتأمل فيما نقله وغيره: يظهر أن شيخ الإسلام كان يتكلم فِي هذه القضية بِحَسَب الْمُنَاسَبَات، فتارة يَتَكَلَّم فيها إجابة على سؤال، وتارة يَتَكَلَّم فيها ابتداءً كما فِي «الاختيارات»، وكما فِي «مَجمُوع الفتاوى» (٢٤/ ٢٨٨-٢٨٩)، وتارة للرَّدّ على أهل الأهواء كما فِي «الْمِنهَاج»، وتَختلف فِي الصياغات والعبارات والطول والقصر.

فهذه الفتوى التِي نقلتها بنصها من كتاب «الاختيارات الفقهيَّة» واحدة منها، ورأيه فيها هو ما ذكره لَمْ أغيِّر منها حَرفًا كما يفتري عَلَيَّ فالح: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩].

هذا ومِمَّا لا يفوتنِي هنا: أن فالِحًا يَحتَجُّ عَلَيَّ بكلام فيه سقط كما وضحته فيما سلف، وأنه قد أسقط من قول شيخ الإسلام: «ومَنْ صَلَّى على أحدهم يرجو له رَحْمَة الله». كلمة «له» قبل كلمة «رَحْمَة الله» فتغير الْمَعنى، فَصَارَ رجاء الرَّحْمَة للمُصَلِّي لا للميِّت.

وهذا على مذهبه خيانة وحرمان للميت من الرَّحْمَة!!

أمَّا على مذاهب أهل العلم والإنصاف فخطأ، لا يُطعن به فِي عدالة ناقله، ولا يتهم بِخِيانة، فما هو رأي فالح والْحَدَّاديَّة؟!

والْجَوَاب: أنه إن كان حَدَّاديًّا؛ فلا حرج عليه، ولو خان فِي صَفَحَات عَمدًا!!

وأمَّا إن كان من غير الْحَدَّاديين؛ فهو خائن كاذب ولو سقطت عليه كلمة خطأ، بل يُخَوَّن وإن لَمْ يقع منه سقط لا خطأ ولا عمدًا، فاعتبروا يا أولي الألباب.

* عاشرًا:

قال فالح:

«هذا وإن الْمَدخَلي بصنيعه هذا قد جَنَى على شيخ الإسلام جناية فظيعة بتحميله القول بِخِلاف ما أجْمَع عليه أهل السنة والْجَمَاعَة، واعتقاد ما يُخَالف عقيدتهم فِي تصرفه فِي كلام شيخ الإسلام وكذبه عليه هذا، إِلَى بلايا وخيانات أخرى فِي هذا الْمَوضع ليس هذا مَحل بيانها، وإنّمَا لَهَا موضع آخر -إن شاء الله-.

وفعله يدلك على أمرين:

الأول: أن الرَّجُل غير مأمون فِي نقله ونسبته الأقوال إِلَى أهل العلم، فهو يبتر النصوص، ويزيد فيها وينقص منها ما يراه يَخدم تقريره، ويوافق هواه، وهذا مِمَّا يُقوِّي أنه هو كاتب الْمَنشُور، فالصَّنيع صنيعه، والطريقة طريقته».

* أقول:

هكذا يقول فالح بكل شجاعة وجرأة، والواقع أن كل ما قاله كذب صريح:

أ- فقد رأى كلامي الذي فيه حديث عن رسول الله ﷺ يتضمن النهي عن عيادة مَرْضَاهُم، والنهي عن شُهُود جنائزهم، رواه الإمام أحْمَد (٢/ ١٢٥)، وابن مَاجَه (١/ ٣٥) حديث (١٩٢)، وابن أبي عاصم فِي السنة (ص١٤٤)، والآجري فِي الشريعة (١٩٠-١٩١)، ونقل السندي عن الْحَافظ ابن حَجَر تصحيحه، وحَسَّنه الألباني فِي ظلال الْجَنة (ص١٤٤)، وصحيح ابن مَاجَه (١/ ٢٢).

ب- ومن الأئمَّة الذين مَنَعُوا الصَّلاة على القَدَريَّة: ابن عبَّاس، وابن عُمَر، ومُجَاهد، ومالك، والليث، وأبو ثور، انظر: «موقف أهل السنة من أهل البدع» للرحيلي (١/ ٤١٣)، وقد أحال إِلَى مَصَادر أخرى.

وعن بشر بن الْحَارث فِي الْجَهميَّة: «لا تُجَالسُوهُم، ولا تُكَلِّمُوهُم، وإن مَرِضُوا فلا تَعُودُوهُمْ، وإن ماتوا فلا تَشْهَدُوهُم» السنة لعبد الله بن أحْمَد (١/ ١٢٦).

وعن مُحَمَّد بن يَحيى العدني: «مَنْ قَالَ: القُرآن مَخلُوق. فهو كافر، لا يُصَلَّى خلفهم... ولا تُشْهَد جَنَائزهم، ولا تُعَاد مَرْضَاهُمْ». اللالكائي (١/ ٣٢٥)، وانظر رَسَالتِي: «إعانة أبي الْحَسَن» (ص١٤-١٥).

وقد رأى فالح هذا الكلام، بدليل أنه ذكر أني رَجَعْتُ إلى كتاب الرحيلي «موقف أهل السنة من أهل البدع»، فكتمه وخالف مضمونه بدعوى أن ربيعًا قد حَمَّلَ شيخ الإسلام القول بِخِلاف ما أجْمَعَ عليه أهل السنة والْجَمَاعَة، واعتقاد ما يُخَالف عقيدتهم، وقد علمت كذبه فِي هذا مائة فِي الْمِائة.

ومؤدى دعواه هذه: أن يكون ابن عبَّاس، وابن عُمَر، ومُجَاهد، ومالك، والليث، وأبو ثور، ومن نقلوا الْحَدَيث فِي القدريَّة مثل أحْمَد، وابن مَاجَه، وابن أبي عاصم، وعبد اللَّه بن أحْمَد: أنهم ليسوا من أهل السنة والْجَمَاعَة؛ لأنه لَمْ يُعتَد بهم ولا بأقوالِهم فِي هذه القضية، أو أنهم قد خَالَفُوا إجْمَاع أهل السنة إن كان يَرَاهُمْ منهم.

ج- إني أطالبه ببيان هذه البلايا والْمَظَالم والْخِيَانات، ولا أدري كم بلغت، فإن عَجَزَ فليعلم الناس إفكه، ومن هو صاحب البلايا والْمَظَالم والْخِيَانات.

أنسيت تأصيلاتك الفاسدة، وأحكامك الغليظة على أناس أبرياء، أو عندهم أخطاء؟! جازفت فِي الْحُكم عليهم، فقلتَ فِي أحدهم بأنه قد كذب القرآن والسنة، وكذب الإسلام!! وتقول: فلان مشرك!! وفلان زنديق!!

وكم افتريت على أهل السنة من عُلَمَاء ودعاة؟!!

وحكمت على أستاذ بأنه قد نَسَفَ رسالات الرسل والكُتُب التِي أُنزلت عليهم!! لأنه لَمْ يُقَلِّدْكَ فِي فتوى فِي الانتخابات، تَذَكَّر هذه الأمور وغيرَها، وانظر هل رَجَعْتَ عن شيء منها، أو أنك لا تزال تزداد من البلايا والْمَظَالِم.

د. ماذا تريد بهذين الأمرين:

الأول: أن الرَّجُل غير مأمون فِي النقل ونسبته الأقوال إلَى أهل العلم، فهو يبتر النصوص... إلخ، ونقلك عن ابن الْمُبَارك، والْمُعَلمي فِي الكوثري، أتريد أن تهدم كتبِي وجهودي ومَقَالاتي فِي بيان عقيدة ومنهج أهل السنة والْجَمَاعة، وفِي بَيَان عقائد ومناهج أهل البدع والضَّلال؛ انتصارًا لهم؟! لقد كنت تشيد بكتبِي وكتاباتي، ثم صرت تشوهها، وترمي صاحبها بأنه غير مأمون فِي النقل... إلخ.

* لطيفة:

ألا يصدق عليك قول حذيفة رضي الله عنه: «إنَّ الضَّلالَةَ حَقَّ الضَّلالة أن تَعْرِفَ ما كنتَ تُنكر، وأن تُنكِر ما كنتَ تَعْرِف»؟!!

وألا يَدُلُّ موقفك هذا الأعوج الأهوج أنك جعلتَ نفسك ميزانًا، مَنْ وَافَقَكَ؛ فهو الصادق الْمَأمون، ومَنْ خَالَفَكَ؛ يُصبح خائنًا مُجرمًا يُحَذرُ منه ومن كتبه؟!

فهل مَنْ يفعل هذا يكون عند الناس مأمونًا عدلًا؟!! بل من أئمَّة الْجَرح والتعديل مثل: يَحيى بن سعيد القطان، وعبدالرَّحْمَن بن مهدي، ومالك، وأحْمَد بن حنبل، وابن معين؟!!

أو أن العقلاء لا يعبئون بقوله، ولا يزداد عندهم إلَّا مَهَانة، لاسيَّمَا وهم قد عرفوا كذبه، واشتهر بالكذب والْجَوْرِ الغليظ فِي الأحكام على الأبرياء.

إن بلاياك على السَّلفيَّة والسَّلفيين لعظيمة، ولو لَمْ يكن من بلاياك وأكاذيبك إلَّا ما حَوَاهُ هذا الْمَقَال؛ لكفى فِي إسقاط عدالتك، وأن ينبذك أهل السنة نبذ النواة تَنَزهًا من أفاعيلك الشنيعة التِي تُشَوِّهُ السُنَّة وأهلها.

ألا تستحيي من نقل أقوال العلماء فِي الكذب والكذابين؛ لتنزلَهَا على أشد الناس بُعدًا عن الكذب، ومن أشد الناس تَحذيرًا من الكذب، ومن أشد الناس بُغضًا للكذب والكذابين.

وتنسى نفسك وأنت الكذوب بشهادة الثقات عليك وبأقوالك وأحكامك القائمة على الْمُجَازَفَات، ومنها مقالك هذا الذي يسود الوجوه.

ومن كلام النبوة الأولَى: «إذا لَمْ تستحِ؛ فاصنع ما شئت».

ومن أقوال العرب: «رَمَتني بدائها وَانسَلَّت».

* الْحَادي عشر:

قال فالح: «وليعلم أصحاب هذه الطريقة أن اللَّه عز وجل مُحيط بهم، كاشف أمرهم.

يقول سفيان: مَا سَتَرَ اللَّه أحدًا يكذب فِي الْحَديث.

ويقول عبد الرَّحْمَن بن مهدي: لو أن رَجُلًا هَمَّ أن يكذب فِي الْحَديث؛ لأسقطه اللَّه.

ويقول ابن الْمُبَارك: لو هَمَّ رَجُل فِي السَّحَر أن يكذب فِي الْحَديث؛ لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب» اهـ.

* أقول:

يَنقل هذه النُّصوص فِي الكذب والكذابين مُوهمًا للناس أنه من الْمُحَاربين للكذب، وأن خُصُومَه يكذبون، ومِمَّا عَدَّه على ربيع من الكذب والْخِيَانة ما رأيتم، وتبيَّن لكم بُعْدَ ربيع وبراءته من كل ما أَلصَقَ به فالح الكذاب الأشر.

أفلا يُنزل فالح هذه النصوص على نفسه، ويُدْرِكُ أنه أحَقُّ من خُصُومه بأن تُنَزَّل عليه!!

ويقول: «قال الْمُعَلمي مُعَلِّقًا على هذه الآثار: والْمَقصُود هنا: أن مَنْ لا يُؤْمَن منه تعمد التحريف والزيادة والنقص على أيِّ وجه كان؛ فلم تثبت عدالته».

- أقول: فكيف وقد ثبت عن فالح بالأدلة أنه تَعَمَّد الكذب والْخِيَانة، فماذا يُقَال فيه؟! أتثبتُ له العدالة، أو يُؤتَمَنُ على شيء من أمور الدِّين والدنيا؟!!

وقال -أيضًا-: «ومن خِيفَ أن يغلبه ضرب من الْهَوَى..[1] فِي تَعَمُّد الكذب والتحريف لَمْ يُؤْمَن أن يغلبه ضرب آخر وإن لَمْ نشعر به»[2].

* الثاني عشر:

قال فالح مُعلقًا على كلام الْمُعلمي: «وهَذَا هو حال هذا الرَّجُل، واللَّه الْمُستَعَان!!».

---

(١) قوله: «ومن خيف أن يغلبه ضرب من الْهَوَى فِي تعمد الكذب والتحريف؛ لَمْ يُؤْمَن أن يغلبه ضرب آخر وإن لَمْ نشعر به». سقط على فالح فِي هذا الموضع جُملة: «فيُرقعه» التي هي مُتَعلَّقُ قولِه: «في تعمد الكذب». وهذه زَلَّة عظيمة، أو خيانة خطيرة فِي مَذهَب الْحَدَّاديَّة، ولو آمن الناس بهذا الْمَنهَج؛ لكسروا أقلامهم رُعبًا من الوقوع فِي مثلها!! انظر لزامًا: «التنكيل» للشيخ الْمُعَلمي رحمه الله (١/ ٤٨).

(٢) أقول: فكيف وقد سَيطَرَ على فالح الْهَوَى فعلًا، فَتَعَمَّد الكذب والْخِيَانة، فلو رأى الْمُعَلمي وغيره من العُلَمَاء أفعال فالح هذه بِمَاذا يَحكُمُون عليه؟!!

- وأقول أنا: بل هذا هو حالك وحال عبد اللطيف الذي حَذَفَ من كلام الألباني حوالي ست (٦) صفحات فِي مدح دعوة الإمام مُحَمَّد بن عبد الوَهَّاب ودولة آل سعود، ومع ذلك اعتبر الألباني عَدوًّا للإمام مُحَمَّد من كلمة قَالَهَا فِي البنَّا فِي الشريط الذي سُجِّل فيه كلام الألباني، ومن كلمة أخرى اعتبر فيها الألباني الإمام مُحَمَّدًا شيخ الإسلام الثاني بعد ابن تيمية إلَّا أنه فَرَّقَ بينهما فِي العناية بالْحَديث، وكم للألباني من الثناء على الإمام مُحَمَّد ودعوته، والذبُّ عنها، وقد رَمَاهُ أهل البدع عن قوسٍ واحدة؛ لأنَّه عندهم وَهَّابي!!

وهذا أمرٌ لا يُلحق فيه صديق فالح الذي فعل هذا الفعل، وله كتابٌ سَمَّاه- كذبًا-: «الفتح الربَّاني»، افترى فيه على ربيع وإخوانه السلفيين، واعتبرهم حزبًا سريًّا خطيرًا، قائمًا على منهج الألباني الْخَاطئ!! وتلاعب بكلام ربيع وَادَّعَى عليه دَعَاوَى كاذبة.

وقد عَلِمَ القارئ الكريم أكاذيب فالح فِي هذا الْمَقَال، ثمَّ لا يَخجل من الكلام على الكذب والكذابين فِي حَقِّ أُناسٍ من أنزه عباد اللَّه، وأبعدهم عن الكذب، فهذا لَمِنْ أعجب العجائب!!

* الثالث عشر:

قال فالح: «وقال الْمُعَلمي فِي طليعة التنكيل (ص٤٦) فِي كلامه على الكوثري: قلت: رأس مال العالِم: الصِّدق، ومن استحل التحريف فِي موضع ترويْجًا لرأيه لَمْ يُؤْمَن أن يُحرِّف فِي غيره».

* أقول:

كيف لو رأى الْمُعَلمي فالِحًا وقد ارتكب الكذب والْخِيَانات فِي مواضع عَمْدًا؛ ترويْجًا لرأيه الفاسد؟!

* الرابع عشر:

قال فالح: «وقال أيضًا (ص٥١): ومن فواقره تقطيع نصوص أئمَّة الْجَرح والتعديل، يَختزل منها القطعة التِي توافق غرضه، وقد يكون فيما يَدَعه من النص ما يبيِّن أن معنى ما يقتطعه غير الْمُتَبَادر منه عند انفراده.. ثم ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أمثلة كثيرة من

كلام الكوثري على ذلك».

* أقول:

وأشنع من هذه الفواقر ما فعله فالح، فقد طَعَنَ فِي أئمَّة الْجَرح والتعديل وفِي بعض أصولِهم، وهاهو يَختزل من كلامي ويُخفي منه ترويْجًا لرأيه الفاسد.

الخامس عشر:

قال فالح: «ثمَّ قال أيضًا (ص٥٤): ومن فَوَاقِره أنه يَعمَد إِلَى جَرح لَمْ يثبت، فيحكيه بصيغة الْجَزم مُحتَجًّا به.. وذكر أمثلة على ذلك».

ثم قال فالح معلقًا -بدون خجل من أفاعيله ومن نقل هذا الكلام الذي لا ينطبق شيء منه على خصمه وهو وحزبه أحق به- قال: «أقول: ما أدري ماذا يقول الْمُعَلمي فِي ربيع وأتباعه لو اطلع على تلاعبهم بنصوص أهل العلم التي[1] سبق أن بيَّنته[2] هل يستحق ربيع عنده وصف إمام الْجَرح والتعديل، أو وصف ربيع السنة، أو لقب الناصح الصادق، أم يستحق لقبًا آخر».

* أقول:

إن رَبيعًا لا يُحِبُّ أن يُوصَفَ بهذه الأوصاف، ولكنه هل يستحق أن يوصف بـ: الكذب، والْخِيَانة، وبتر النصوص، وهل يُحَذرُ من نقوله سلفيٌّ يَحترم الْمَنهَج السلفي؟!! لاسيما ونُقُول ربيع كلها فِي خدمة الْمَنهَج السَّلفي، والذبِّ عنه وعن أهله، وقد جهد خُصُوم الدَّعوَة السَّلفيَّة أن يَجدوا عليه مآخذ فِي نقله، فعجزوا -بِحَمد اللَّه تعالَى-.

وأعتقد أنهم مع خُصُومتهم لا يلحقون فَالِحًا فِي الْجَرأة على الكذب والتكذيب، وأن عندهم ما لا يوجد عند فالح من الْحَيَاء والْمُرُوءَة.

- وأقول:

ماذا سيقول الْمُعَلمي فِي فالح وحزبه وهم يَحتقرون أئمَّة الْجَرح والتعديل،

---

(١) و(٢): كذا قال فالح!! والصواب: إن كان الضمير «الْهَاء» يرجع إِلَى «التلاعب» فتقول: الذي سبق أن بيَّنته. وإن كان الضمير راجعٌ إِلَى النصوص فتقول: التي سبق أن بيَّنتها. وعلى كلا الْحَالين فكلامه سقيم مبنًى ومعنًى!!

ويَرونَ أنهم ليسوا أهلًا للحكم على أهل البدع؛ لأن التبديع للعلماء الذين عندهم إحاطة وقدرة على الاستنباط.. إلَى آخر الطعنات فيهم، والْخُرُوج على أصولِهم فِي الْجَرح والتعديل، والقول فِي بعض أصولِهم: إنها أضَلَّت الأمة.

ولو وقف الْمُعَلمي على مؤلفاتي فِي نصر السنة؛ لأيَّدَها كَمَا أيَّدَها إخوانه من أئمَّة السنَّة، ولاسيما صديقه الألباني.

- ثمَّ أقول:

ماذا سيقول الْمُعَلمي فِي فالح وحزبه الْحَدَّادي وهم يطعنون فِي عُلَمَاء السنة والتوحيد، والقامعين للبدع من أمثال: الشيخ النجمي، والشيخ زيد بن مُحَمَّد هادي، والشيخ ربيع بن هادي، والشيخ عبيد الْجَابري، والشيخ صالح السحيمي، والشيخ مُحَمَّد بن هادي، وسائر القائمين بالْمَنهَج السَّلفي فِي مَكَّة، والْمَدينة، وجُدَّة، والرياض، والشرقية، واليَمَن، والْجَزَائر، والْمَغرب وغيرها من البلدان؟!!

ماذا سيقول الْمُعَلمي، وابن باز، والألباني، وابن عثيمين ومَنْ قبلهم فِي فالح وفِي حزبه الْحَدَّادي، وهم يفترون الكذب على الْمَنهَج السلفي وعلمائه وكتبه، ويَصُدون الناس عنها بهذا الكذب والتشويه؟!!

الْجَوَاب: سيقفون من فالح وحزبه أشد من الوقوف فِي وجه الكوثري؛ لأن فَالِحًا وحزبه أجهل وأكذب من الكوثري، فالكوثري قد شهد له الْمُعَلمي والألباني بالعلم.

وشهدا عليه بالتحريف، ولكنه لَمْ يبلغ مبلغ فالح فِي الكذب والتهور فيه، وكفى بالكذب بدعة، ولاسيما على أهل السنة ومنهجهم وكتبهم.

* **السادس عشر:**

قال فالح: «ثانيًا: إن القوم لَمْ يَفهَمُوا عقيدة أهل السنة والْجَمَاعَة».

* **أقول:**

يريد بالقوم الذين لَمْ يفهموا عقيدة أهل السنة والْجَمَاعَة: الشيخ رَبيعًا، وعُلَمَاء أهل السنة الْمُعَاصرين الذين لَمْ يُؤيِّدوه فِي أباطيله، وحتى الذين يتستر بهم

الآن ينظر إليهم بعين الاحتقار والازدراء، ويطعن فِي علم هذا ومنهج وعقيدة هذا، وهاهو اليوم يطعن فِي عقائدهم.

انظر أخي وأَدْرِك الفرق بين فالح وبين مَنْ يطعن فيهم، فلهم مؤلفات تدعوإلَى العقيدة السَّلفيَّة وتذب عنها، وفالح ليس له مؤلفات تذكر، ولَمَّا رَفَعَ رأسه مُتَعَالِمًا؛ سقط على أمِّ رأسه فِي الطعن فِي أهل السنة والكذب عليهم.

وانظر ما جُمِعَ له من أقواله فِي كتاب «الْمُصَارَعَة» ماذا فيه من التقعيد الفاسد، والأحكام البهلوانية الْجَائرة، وانظر طلائع كتابه الذي يَحشد له من سنة أو أكثر، ماذا فِي هذه الطلائع من الكذب والْخِيَانات، والْحَرب على أهل السنة، والتشويه لكتب ربيع السلفية التِي نفع اللَّه بها السنة وأهلها؟!! يُشَوهها ليصد الناس عن الْحَقِّ، ويصرفهم إلَى الباطل.

* السابع عشر:

قال فالح: «ولو كَانَ الرَّجُل يعرف عقيدة أهل السنة لَمَا تلاعب بنصه هذا التلاعب الذي يُخَالف إجْمَاع أهل السنة».

فربيع عنده جاهل بعقيدة أهل السنة، وإذا كان جَاهلًا بعقيدة أهل السنة؛ فهو بغيرها من أمور الإسلام أجهل، ولعله ينظر إلى سائر عُلَمَاء أهل السنة بهذا الْمِنظَار، والألباني عنده جاهل بعقيدة أهل السنة؛ لأنه يقول بالإرجاء وبغيره، وابن عثيمين لا يدري ما يَخرُج من رأسه فهو مَجنون عنده!!

ولو درس للمعلمي لوجده من أجهل الناس -فِي ضوء مذهبه هذا-، وإذا أخطأ أي عَالِم عنده؛ فهو بهذا الْمَنهَج والتقعيد جاهل.

فإن قال فالح بغير هذا فهو كذاب، فهو إذا أراد إسقاط عَالِم يبدأ برميه ونَحره بالْجَهل، أما ما رَمَاني به من التلاعب بنص شيخ الإسلام ومُخَالفته للإجْمَاع، فقد مَضَى الرَّد على هذا الإفك.

وأزيد فأقول: قال شيخ الإسلام نفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإجْمَاع الْمُدَّعَى فِي الغالب إنَّمَا هو عدم العلم بالْمُخَالِف، وقد وجدنا من أعيان العلماء مَنْ صَاروا إلَى القول بأشياء مُتَمَسكهم فيها عَدَم العلم بالْمُخَالف، مع أن ظاهر الأدلة عندهم يقتضي

خلاف ذلك، لكن لا يُمكن العالِم أن يبتدئ قَولًا لَمْ يعلم له قَائلًا، مع علمه بأن الناس قد قالوا خلافه، حتى إن منهم من يُعَلق القول فيقول: إن كان فِي الْمَسألة إجْمَاع فهو أَحَقُّ ما يتبع، وإلَّا فالقول عندي كذا وكذا». اهـ. انظر: «رفع الْمَلام عن الأئمَّة الأعلام» (٤٠-٤١/ ط٥) الْجَامعة الإسلامية.

ومسألتنا هذه من أحقِّ الْمَسَائل التي تردُّ فيها دعوى الإجْمَاع عند من يَعقِل ويُنصف.

* **الثامن عشر:**

قال فالح: «فتخبطاتهم من تسليط اللَّه عليهم، وهي سبب كشفهم وفضحهم؛ لأن أهل السنة إذا وَجَدُوا نصًّا مَنسُوبًا إلَى إمام من أهل السنة يتضمن عقيدة تُخَالف عقيدتهم، سيقفون عنده كثيرًا، ويفحصونه فحصًا دقيقًا؛ لعلمهم أن مثله لا يصدر عن مثله، وهذا ما حَصَل، فأنا عندما قرأت ما نقله مَنْ سَمَّى نفسه «الناصح الصادق» من نصوص أهل العلم؛ وجدتُ أن هذه النصوص على الصورة التي نقلها لا تصدر عن مثلهم، فَلَمَّا رَجَعتُ إليها؛ وجدت ما تقشعر منه الْجُلُود، وتشمئز منه النفوس السَّوِيَّة، وكان ذلك سببًا فِي كشف تلاعبه.

وهكذا لَمَّا قَرَأتُ ما نسبه ربيع إلَى شيخ الإسلام من القول بعَدَم جَوَاز التَّرحُّم على مَنْ مَاتَ مُظهرًا للفسق؛ تيقنت أن شيخ الإسلام لا يُمكن أن يقول هذا القول؛ لأنه يُخَالف ما يُقَرِّره شيخ الإسلام، بل يُخَالف إجْمَاع أهل السنة».

* **أقول:**

إن هذه التَّخَبطات التي هي من تسليط اللَّه عَلَى ربيع، وكل مَنْ يُخَالف فالِحًا فِي أي شيء؛ إنَّمَا يَتَصَدَّى لَهَا أهلُ السنة الفطناء الْجَهَابذة، ومَنْ هُمْ هؤلاء؟!! إنهم الْحَدَّادية العظماء: فالح وحزبه، فهم الذين رَفَعُوا راية السنة فِي وجه ربيع ومن معه من الْمُخَالفين للإمام فالح!!!

ولذا ترى ما تَصَدَّى للطعن فِي ربيع والنجمي وزيد وعُبيد وغيرهم مِمَّن ذكرناهم آنفًا، إلَّا هذا الإمام الْجِهبِذ وحزبه!!

فإن قُلتَ: لِمَاذا تقول هذا الكلام فِي وصف فالح، فإنه ليس بهذه الْمَنزلة؟

فأقول: هو كذلك عندَكَ وعند كل من لا يُعظِّم فَالِحًا، ولكنه عند الأئمَّة الْحَدَّاديَّة فوق ما ذكرته لك، سَرَّك ذلك أو سَاءَك وأرغم أنفك!!

فهو الْجِهبِذ والْمُنقذ، وشاهد عصره، وحاوي العلوم والفنون، وأطاب السنون، وقد رضيه الأئمة الْحَدَّاديون، واتَّخَذوه هَاديًا مَهديًّا!!!

صَرَّحَ بهذا الإمام توفيق الأزهري، وأيَّده أئمَّة الْحَدَّاديَّة، وأعلنوا ذلك على الْمَلأ، وزَادَ بعضهم أنه يستحق أكثر من هذه الأوصاف!! فما كان من الإمام فالح إلَّا أن يتخذهم أنصارًا وجُنُودًا لرفع راية السنة الْحَدَّاديَّة، وكُلَّمَا بالغوا فِي مدحه وتَمجيده ازدادوا منه قُربًا ورِفعة ومكانةً، وكل ما يقولونه حَقٌّ عنده!!

ولَعَلَّكَ تقول: إذن ففالح عند أئمَّة الْحَدَّاديَّة فوق ابن تيمية وأمثاله؟

فأقول لك: وهل فِي ذلك غَرَابَة واستبعاد؟! ألا تعلم أن هؤلاء الأئمَّة قد فَضَّلوا إمامهم الأوَّل الْحَدَّاد على ابن تيمية، وأن طعنه وغمزه فِي ابن تيمية وابن القيم وابن أبي العزِّ وغيرِهم لا يزيدهم إلَّا تَعَلقًا به؟!!

وكان بعضهم يقول للعلماء الْمُتخَصِّصين فِي العقيدة: عليكم أن تُثنُوا ركبكم بين يدي أم عبد اللَّه زوجة أبي عبد اللَّه الحدَّاد!!

فكيف تستغرب منهم أن يَرَوا الإمام فَالِحًا الْجِهبِذ الْمُنقذ حاوي العلوم والفنون.. إلخ فوق ابن تيمية فِي العلوم، وفوق أئمَّة الْجَرح والتعديل فِي أبواب الْجَرح والتعديل!!

وأما أبواب التبديع فلا يلحقه الأولون ولا الآخرون!!

فلهذه الْمَنزلة العظيمة للإمام فالح عند القوم لا يُخَالفونه فِي صغير ولا كبير ويُؤيِّدُونه، ولاسيما الطعن فِي هؤلاء الْجُهَّال الضُّلال الْمُرجئة ربيع ومَنْ أيَّده فِي نصيحتيه لفالح، ومَنْ تأخر عن نُصْرَة هذا الإمام؛ فلابد من الطَّعن فيه أيضًا، والْحُكم عليه بأنه من الواقفة!!

أتدري من هم الواقفة؟

إنهم الذين تَوَقَّفُوا فِي القرآن، فيقولون: القرآن كلام اللَّه. ويأبون أن يَقُولوا: غير مَخلوق. فيصفهم عُلَمَاء السَّلف -الإمام أحْمَد وأئمَّة الْحَديث فِي عصره-

بأنهم واقفة، ويقولون فِي الواقفة: إنهم جَهميَّة، وبعض أهل السنة يُكَفِّرُ هؤلاء الواقفة.

والذين توقفوا عن نصرة فالح وأصوله والوقوف إِلَى جانبه أطلق عليهم هذا الإمام: «الواقفة»؛ تشبيهًا بالواقفة الأولَى، وأيَّده أئمَّة الْحَدَّاديَّة!!

وحيث إن إمامة السنة فِي هذا العصر انتهت إِلَى هذا الْجِهبذ الْمُنقذ، الْحَاوي للعلوم والفنون؛ فلا ترى أحدًا يَتَصَدَّى لأهل الضَّلال وتَخَبطاتهم إلَّا هو، وهؤلاء الأئمَّة الْحَدَّاديَّة من أنصاره، فهم أهل السنة الذين إذا وَجَدُوا نَصًّا منسوبًا إِلَى إمام من أئمَّة السنَّة يتضمن عقيدةً تُخَالِفُ عقيدتهم، يقفون عنده كثيرًا يفحصونه فحصًا دقيقًا؛ لعلمهم أن مثله لا يَصْدُر عن مثله، لاعتقادهم أنه معصوم من الْخَطأ فِي الأصول والفروع!!!

فإن قُلتَ: إن فِي هذا الكلام نظرًا، وأرى أن هؤلاء الأئمَّة الْحَدَّاديَّة مُخطئون غالون فِي الشيخ فالح، وأرى أنه دون هذا الْمُستَوَى بكثير.

أقول لك: أين مؤلفاته؟!! وأين فحصه لضلالات الرَّوَافض، والْخَوَارج، والْمُعتَزلة والصوفية، وأهل الْحُلُول ووحدة الوُجُود، والعلمانيين، وسائر الأحزاب الضالة؟!!

بينما نرى أن السَّلَفَ يَتَصَدُّونَ لكل الفرق الضَّالة، ويكشفون عَوَارَهُم، ويُبيِّنُونَ ضَلالَهُم، وابن تيمية تَصَدَّى لليهود والنصارى، والرَّوَافض، والْخَوَارج، والأشعريَّة، والصوفيَّة ولاسيما أهل وحدة الوجود، وما ترك فرقة إلا رَدَّ عليها، وهذه مؤلفاته العظيمة شاهدة بغزارة علمه وقوة حُجَّته، وكل مَنْ جَاءَ بعده من أتباع الْمَنهَج السلفي؛ فإنَّمَا يغترفون بعد كتاب اللَّه وسنة رسول اللَّه ﷺ؛ إنَّمَا يغترفون من بَحر علمه.

ولا نرى للشيخ فالح شيئًا من مثل هذه الْجُهُود والْمُؤلفات، ولا نرى أنه يفحص أقوال الرَّوافض، ولا الْخَوَارج، ولا الصوفيَّة، ولا اليهود، ولا النصارى، ولا العلمانيين، ولا الأحزاب الضالة ومؤلفاتهم، وقنواتهم الفضائية، ومواقعهم على الشبكات العنكبوتية تهاجم الإسلام والْمَنهَج السلفي

بالذات؛ فلا نرى ذلك يُحَرِّكُ ساكنًا من هذا الرَّجُل، فلا نرى فَحْصًا لطعونهم، وهذه الطعنات تنهال على الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهَّاب ومؤلفاته وعقيدته، فَمَا نَرَاهَا تُحَرِّكُ منه ساكنًا، ولا تَهُزُّ وجدانه ومشاعره.

بل نَرَاهُ يُحَارب أتباع هذا الإمام الذين يَذُبُّون عنه وعن عقيدته ومنهجه، بل رأيناه يَحُطُّ من مكانته.

فأقول لك: إن أئمَّة الْحَدَّاديَّة لا يطيقون هذا الكلام، وسيشنون عليك الغارات الشعواء.

ثم أقول لك:

- **أولًا:** لا تستعجل، فإن القوم مَشغُولُونَ الآن بربيع وأمثاله، ولذكائهم وعبقريتهم يقفون عند النص الواضح طَويلًا يَفحَصُونه -ورغم اجتهادهم لا يفهمونه!- فيقعون فِي الأكاذيب والافتراءات من حيث يشعرون أو لا يشعرون!!

- **وثانيًا:** لابد من تَلَمُّسِ الأعذار لإمامهم، فإنه إما يَخَاف من مواجهة هذه الفرق، أو يستحيي منهم، أو أنه يُؤَلِّف فِي الرَّدِّ عليهم، ويُخفِي ذلك إلَى يوم القيامة، وهناك يُعلِنُ رُدُودَهُ على هذه الفرق على رءوس الأشهاد!!

فَإن قُلتَ: إني أرى غُلوًّا شديدًا فِي نظرة فالح إلَى أقوال السَّلف وابن تيمية تشبه غلو الرَّوَافض فِي أئمتهم، حيث يَدَّعُونَ لَهُم العصمة.

فأقول لك: نعم يُلْمَس هذا منه، لكن فيما يوافق هَوَاه، فَمَا وَافَقَ هَوَاهُ؛ فهو الْحَق عنده وعند حزبه.

وأعترف لك أن هذا يُخَالف الكتاب والسنة ومنهج السلف -رَضوَان اللَّه عليهم- فِي التعامل مع أقوال السَّلف، ذلك التعامل الواعي القائم على أنه لا عصمة إلَّا للأنبياء فيما يبلغونه، بل يعتقدون أنه قد يَحصل الْخَطأ من الأنبياء، وميزتهم أن اللَّه يُنَبههم إلَى ذلك، ولا يُقِرُّهُم على الْخَطأ، أما غير الأنبياء من الصَّحَابة والتابعين وسائر الأئمة الْمُجتَهدين؛ فإنهم عندهم يُصِيبون ويُخطِئون، فما أصابوا فيه الْحَقَّ؛ فلهم أجران، وما أخطئوا فيه؛ فلهم أجر واحد، ويقولون:

كل يُؤْخَذ من قوله ويُرَدُّ؛ إلَّا رسول اللَّه ﷺ.

ويُقَرِّر شيخ الإسلام أن العُلَمَاء قد يُخطئون حتى فِي العلميات «العقائد»، فيعذرون فِي أخطائهم ما داموا قد بذلوا أقصى وسعهم فِي طلب الْحَق.

ويقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «القواعد النورانيَّة» تَحقيق الشيخ: مُحَمَّد حامد الفقي (ص١٥٠): «وقد بيَّنتُ أن التناقض واقعٌ من كل عَالِم غير النبيين».

ونَحن ندين اللَّه أن الْخَطأ والتناقض يقع من العلماء -شيخ الإسلام أو غيره- كما هو عقيدة أهل السنة.

ولكن فَالِحًا جَعَلَ نفسه هو الْمِيزان، فَمَا خالفه فهو الباطل، ومستعد أن يُهِين كل مَنْ يُخَالفه ويُحقره، كما فعل بأئمَّة الْجَرح والتعديل، وكما فعل بكثير من العُلَمَاء الْمُعَاصرين وغير الْمُعَاصرين، وما وافق هواه -ولو كان خطأ أو باطلًا- يُبَالغ فِي نصرته ولو بالأكاذيب والتُّرَّهَات وادعاء الإجْمَاع، وإن لَمْ يكن هناك إجْمَاع!! كما رأيت فِي هذا البحث، ومنه ما تراه فِي مَقَاله هذا الْمَليء بالأكاذيب والتهاويل والأراجيف، وقد تقدم لك آنفًا كلام شيخ الإسلام فِي دَعَاوَى الإجْمَاع.

* **التاسع عشر:**

قال فالح: «وكان مَحْمُود الْحَدَّاد الذي تنسب إليه الفرقة الْحَدَّاديَّة يَمنَع التَّرحُم على الْمُسلمين، ويَحمل من أجل ذلك على أهل السنة: شيخ الإسلام وغيره، وينكر عليهم التَّرحُّم على الْمُسلمين، وما كان يكذب عليهم ويتصرف فِي كلامهم، وينسب إليهم ما لا يقولون به، وما لا يعتقدونه، فهل هذا الرَّجُل حَدَّادي أكثر من الْحَدَّاد؟

الظاهر أنه يصدق عليه:

وإني وإن كُنتُ الأخيرَ زَمَانُهُ لآتٍ بِمَا لَمْ تَستَطِعْهُ الأوَائلُ» اهـ.

هذا آخر كلام فالح الذي نقله عنه الكاتب سليمان الْحَربي من «تنبيه الألبَّاء»!!

* **أقول:**

- **أولًا:** إن هذا من البَرَاهين الواضحة على كذب فالح وتَمويهَاته، فالْحَدَّاديَّة

كَمَا بَلغَنِي نبذوا مَحمُودًا الْحَدَّاد؛ لأنه لا يستطيع مُجَاراتهم فِي الغلو والفجور، فوجدوا طلبتهم فِي فالح الْحَربي، وهم فِي شر أحوَالِهم وفُجُورهم، فاحتضنهم واحتضنوه.

ومن رءوسهم ولا أريد أن أسميهم وأنا والله أعرفهم، من رءوسهم: عبد اللطيف باشميل العدو اللدود لِحَمَلَة الْمَنهَج السَّلَفِي وأهله، وهو حامل لواء الْحَدَّاديَّة منذ فَتَر الْحَدَّاد، وهو الْمُطور والناشر لِهَذَا الْمَنهَج الْهَدَّام للحق وأهله.

وهو الْمُختَرِع لِمَذهَب التقيَّة والتلون، أمَّا الْحَدَّاد فكَانَ يُوَاجه بوَقَاحَة ويطعن فِي العُلَمَاء بصَرَاحَة.

أمَّا عبد اللطيف فيستخدم التقيَّة والتلبيس، ولا يواجه فِي حربه وأكاذيبه ومكايده إلَّا مَنْ يستضعفهم، أو أنهم فِي خارج هذه البلاد، فإنه يتعامل مَعَهُم بخِلاف منهجه.

ويَتَستَّر بِمُوَالاة بعض العُلَمَاء واحترامهم؛ ليتمكن من ضَرْب خُصُومه من العُلَمَاء الآخرين، وهو من أفجر الناس وأكذبهم فِي الْخُصُومَة، ومن أشدهم وأوقحهم فِي بتر النصوص، وقد بينت بعض مَخَازيه فِي كتابي: «إزهاق أباطيل باشميل».

وفالح اليوم والْحَدَّاديَّة -ومنهم عبد اللطيف باشميل- على هذا الْمَنهَج الفاجر، وحربهم القائمة امتداد لِحَربهم السَّابقة، ولكنها أشد وأعمق من الأولَى.

- ثانيًا: إن مَذهَبَ الْحَدَّاد بكل مَخَازيه وآصاره وأغلاله بَاقٍ إلَى اليوم، بل ما زاد إلَّا شدَّة وحدَّة، فالْمَعرُوف عنهم أنهم لا يُصَلون مع الْمُسلمين على مَوتَاهُم إلَّا تقيَّة، ولا يَتَرحَّمُون على أهل البدع، ومن أهل البدع عندهم أهل السنة الذين لا ينقادون لضلالِهم وغُلُوِّهم.

وتظاهر فالح فِي هذا الْمَقَال وبهذا الكلام بالتباكي على فُسَّاق الْمُسلمين إنَّمَا هو من ذَرِّ الرَّمَاد فِي العيون، فهو الإمام الفعلي للحَدَّاديَّة الغالية.

وأسأله: أليس ربيع هو الذي حَارَبَ الْحَدَّاديَّة فِي غُلُوِّهم، وفِي هذه القضية بالذات؟

فإن قلتَ: لا !!

أقول: كذبت وربِّ السَّمَاء والأرض، فإني واللَّه لعلى منهج أهل السنة فِي الدقيق والْجَليل ما استطعتُ إِلَى ذلك سَبِيلًا، وكل ما تنسبه إِلَيَّ إِنَّمَا هو من أكاذيبك وتلبيساتك، وثِقْ أن العاقبة للمتقين، وأما الزَّبدُ فيذهب جُفَاء، ولاسيما الكذب الذي تَتَحَرَّاه أنت وحَدَّاديتك.

وإنِّي أرى سَابقًا وحَالًا التَّرحُّم على أهل البدع، وهذا معروف عنِّي عند الْمُنصفين، ومنشور فِي كتاباتي ومُجَالسَاتي، ولست كـ: «فالح» أدَّعِي ما ليس لي.

وقد ناظرتُ الْحَدَّاديَّة، ومنهم: عبد اللطيف باشميل، وفريدًا الْمَالكي، وخالد حَمْزَة، وحصلت منهم مشاكل وفتَن بسبب مُنَاقشتِي لَهُم فِي هذه القضية.

وناقشت فيها مَحمُودًا الْحَدَّاد فِي كتابي «مُجَازَفَات الْحَدَّاد» الذي ألفته فِي عام (١٤١٤هـ) فقلت فِي (ص٦) من هذا الكتاب:

«رابعًا: ومِمَّا شَغبَ به الْحَدَّاد ومن استخفهم فأطاعوه: فتنة التَّرحُّم على ابن حَجَر والنووي، وكانوا يشغبون بها ويُمَارون، ويُوَالون عَلَيهَا ويُعَادُون، ويَهْجُرُون ويقاطعون من أجلها، ولا يزالون على ذلك.

وشرَّقت وغرَّبت، وأَتْهَمَتْ وأَنْجَدَتْ هذه الفتنة، وطار بها الركبان وبأخواتها إِلَى الشام واليمن، ونزلت على أهل السنة بها وبأخواتها الْمِحَن، فَتَرَاهُم يُشَدِّدُونَ فيها، ويُوَالون فيها، ويُعَادُونَ ويَطعَنُونَ فِي السلفيين بسببها أشد الطعن». اهـ.

والْحَدَّاديَّة فِي هذه القضية لا يسلكون مسالك أهل الْحَقِّ، إِنَّمَا يشغبون بها ويُشَيعُونَهَا، ويُضَللون ويُبَدِّعُون بها مَنْ خالفهم، ويَزعُمُون للناس أن هَذا مَذهَب أهل السنة والْجَمَاعَة الوحيد، ويا ويل مَنْ يَرَى غيره عندهم، فهذا الْمَسلك الْمَشين هو الذي حَارَبنَاه ولا نزال، ولا يقبله أهل العلم والعقل، ولَهُم مُشَاغبَات فِي أمور يُخَالفون فيها أهل السنة، بل لَهُم أكاذيب يفترونها على أهل السنة، ويُرَوِّجُون لَهَا بأساليبهم الفاجرة، وما ارتكبه فالح فِي هذا الْمَقَال هو من هذا النمط.

وفِي رَدِّي على أبي الْحَسَن الْمِصري فِي كتابي «إعانة أبي الْحَسَن بالرجوع بالتِي هي أحسن» قد صَرَّحتُ بِجَوَاز الصَّلاة على أهل البدع الذي هو مَوضُوع

النِّزاع، فقلتُ:

«إن هؤلاء يا أخي لا يُحرمون الترحم، وإنّمَا يَرَونَ أن اللهج به على مثل سيِّد قطب قد يكون له آثار ضَارَّة». اهـ. انظر (ص١٣/ هامش٢)، وانظر كذلك (ص١٧/ الْهَامش).

وقلتُ فِي الْمَيزة الرَّابعَة والْخَامسة (٤، ٥) من مقالي «مُمَيزات الْحَدَّادِيَّة» مُنكرًا عليهم:

«٤- تَحريم التَّرحُّم على أهل البدع بإطلاق، لا فرق بين رافضي، وقدري، وجهمي، وبين عَالِم وَقَعَ فِي بدعة.

٥- تبديع من يَتَرَحَّم على مثل أبي حنيفة، والشوكاني، وابن الْجَوزي، وابن حَجَر، والنووي». اهـ.

وكنا ولا نزال نُنكر على الْحَدَّادِيَّة الشغب بعَدَم التَّرَحُّم على أهل البدع، أو من ينسبونه إِلَى بدعة.

وقلتُ فِي كتابي «حقيقة الْمَنهَج الواسع عند أبي الْحَسَن» مناقشًا له:

«التَّرَحُّم على أهل البدع جَائزٌ عند أهل السنة، وأنت تتكئ على هذا، لكن تطبيقك بهذه الْحَرَارة والْمُبَالغة ينبئ عن دَوَافع غير سَلَفِيَّة، فأهل السنة الصَّادقُونَ لا تَجد عندهم هذه الروح، ولا هذه الْمُبَالغات التِي قد لا يقولونها فِي كبار أهل السنة، وكأنك بهذا الأسلوب الْحَارِّ تنادي بأني لست من هؤلاء السلفيين الْمُتَشَدِّدين، أنا رَجُل واسع الأفق وواسع الْمَنهَج، كيف لا وأنا أحارب السلفيين دفاعًا عنكم!! وأُدخلكم فِي دائرة أهل السنة رغم أنوفهم!!». اهـ. انظر: (ص٢١/ الْهَامش١).

وأمَّا الفاسق الْمُظهر لفسقه؛ فَإِنّمَا نقلتُ فيه رأيَ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومِمَّا يدفع عنِّي طعن فالح -مَعَ صَرَاحَة كلام شيخ الإسلام- فِي هذه القضية:

١- أن موضوع الكتاب -وهو الاختيارات- إنّمَا هو الْمَسَائل الْخِلافية، كَمَا فِي هذه الْمَسألة، ومن هذه الْمَسَائل التِي اختارها شيخ الإسلام ما هو مُستَغرَب، حتى يَدَّعِي خُصُومُه أنه خالف الإجْمَاع، وهم مُخطئون فِي ادعائهم الإجْمَاع، لكن

قد تكون من الْمَسَائل الْمُستَغربَة.

قال العلامة برهان الدِّين إبراهيم بن مُحَمَّد بن قيم الْجَوزية رَحِمَهُ اللَّهُ (٧٦٧هـ) صاحب اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٢١):

«لا نعرف له مسألة خَرَقَ فيها الإجْمَاع، ومن ادَّعَى ذلك عليه؛ فهو إمَّا جاهل، وإما كاذب.

ولكن ما نُسِبَ إليه الانفراد به ينقسم إلَى أربعة أقسام:

- **الأول**: ما يستغرب جدًّا، فينسب إليه أنه خالف الإجْمَاع؛ لندور القائل به وخفائه على كثير من الناس، ولِحِكَاية بعض الناس الإجْمَاع على خلافه.

- **الثاني**: ما هو خارج عن الْمَذَاهب الأربعة، لكن قد قاله بعض الصَّحَابة، أو السَّلف، أو التابعين، والْخِلاف فيه مَحكي...» وذكر القسمين الآخرين.

٢- أني لَسْتُ أنا ولا شيخ الإسلام قُلنَا بكفر الْمُظهر للفسق حتى تُقَامَ الدنيا ولا تقعد من أجله.

٣- قد يكون هذا الْمُظهر للفسق من تاركي الصَّلاة، وقد قال جُمهُور الصَّحَابة بكفره، وتابعهم جُمهُور أهل الْحَديث، فهل سيعجب فالح من الصَّحَابة ومَنْ وافقهم من منعهم من الصَّلاة عليه وتكفيره، ويَحكم عليهم بأنهم قد حَرَمُوهُ من التَّرَحُّم؟!!

٤- قد امتنع رسول اللَّه ﷺ من الصَّلاة على الغال، وقاتل نفسه، فهل يُقَال فِي رسول اللَّه ﷺ: إنه امتنع من التَّرَحُّم عليهم. وإن فَالِحًا أرحم من رسول اللَّه ﷺ؟!!

٥- وكان كثير من السَّلَف يَمتَنعُونَ من الصَّلاة على أهل البدع[1] وهي ترحم على الْمَيت، فهل سيشن فالح الشديد الرَّحْمَة الغارة عليهم؛ لأنهم امتنعوا من التَّرَحُّم على مسلم لَمْ يَخرج من الإسلام؟!!

وقوله عن الْحَدَّاد: «وكَانَ مَحمُود الْحَدَّاد الذي تُنسب إليه الفرقة الْحَدَّاديَّة

(١) مَجمُوع الفتاوى (٢٤/ ٢٨٦).

يَمنَع التَّرَحُّم على الْمُسلمين، ويَحمل من أجل ذلك على أهل السنَّة -شيخ الإسلام وغيره-، وينكر عليهم التَّرَحُّم على الْمُسلمين».

- أقول:

ماذا تريد أيُّها الذكي!! بقولك: «الذي تُنسب إليه الفرقة الْحَدَّاديَّة؟!».

أتريد أن تَتَخَلَّص من الْمَذهَب الْحَدَّادي، وأنت أخطر زعيم للحَدَّاديَّة رفع راية الْحَدَّاديَّة، وحَارَبَ السلفيين سابقهم ولاحقهم؛ انطلاقًا من هذا الْمَنهَج الْمُدَمِّر.

أتضحك على الناس بهذا الأسلوب الْمُمَوَّه؟!

إن السلفيين أنبهُ وأنبل من أن ينطلي عليهم هذا الأسلوب والتمويه الغبِي الذي يُشبه أسلوب النَّعَامَة التِي إذا خَافَتْ غَطَّت رأسها فِي التراب، وجسمها بادٍ، وعَورَتُها مكشوفة للناظرين!!

- وأقول:

نعم، إن أمر الْحَدَّاد لكذلك، وعنده مشاكل أخرى، ولَمْ يتحمَّس فَالحٌ للرَّدِّ عليه، وذهب يَتَنَاوَم ويَتَمَاوَت عن الرَّدِّ عليه حتى فِي هذه القضية!!

لكنَّ رَبيعًا هو الذي رَدَّ عليه وقَمَعَه بتوفيق اللَّه تعَالَى؛ نصرًا لدِّين اللَّه، وذبًّا عن العُلَمَاء ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وهل سَلِمَ منك شيخ الإسلام، وابن القيِّم، والذهبِي، وابن عبد الوَهَّاب، والألباني، وابن عثيمين، وغيرهم من العلماء؟!!

- وأقول:

لو كنت تَحترم العُلَمَاء، واشتهرت بهذه الْمَنقَبَة؛ لَحُقَّ لك أن تُنكر على هذا الرَّجل ما أنكرت.

أمَّا وأنت شرٌّ منه مَنهَجًا وأخلاقًا، وأطول لسانًا فِي العلماء وفِي مناهجهم وعقائدهم، واشتهرت بذلك؛ فلا يُقبل منك هذا الكلام، ولا يُصَدِّقك فيه إلَّا أجهل الناس وأغباهم.

ثمَّ لِمَاذا لَمْ تُبيِّن من انْحِرَاف الْحَدَّاد إلَّا هذه الْمَسألة، وتسكت عن أخطر منها؟!!

ألأنَّ منهجك الفاسد أخطر من منهجه، وأصولك أفسد من أصوله، وحربك على أهل السنة وعلمائها أشد وأوسع وأطول؟!!

الظاهر أنه لا يَمنَعكَ من الكلام على مَنهَجه إلَّا هذا، فما رأيتُ أشدَّ تَمويهًا وتلبيسًا وقَلْبًا للحقائق من الْحَدَّاديَّة، وعلى رأسهم: فالح الْحَربي، وعبد اللَّطيف باشميل.

وقولك عن الْحَدَّاد: «وما كان يكذب عليهم، ويتصرف فِي كلامهم، وينسب إليهم ما لا يقولون به، وما لا يعتقدونه، فهل هذا الرَّجُل حدادي أكثر من الحداد؟!!

الظاهر أنه يصدق عليه:

وإني وإن كُنتُ الأخيرَ زَمَانُهُ لآتٍ بِمَا لَمْ تَستَطِعْهُ الأوائلُ» اهـ.

- أقول:

لعلَّ هذا من أساليب الْحَدَّاديَّة الْمَاكرة!! كيف تنفي عنه الكذب وقد أُحصِيَ عليه مائة وعشرون كذبة مِمَّا اتهم به أهل الْمَدينة؟!!

ثمَّ أمَا كان يُقَرِّرُ أصولًا فاسدة، وينسبُها إلى أهل السنة؟! ويطعنُ فِي أهل السنة لأنهم خالفوه؟!

ومَعَ هَذا فأنتَ أكذبُ منه، وتنسبُ إلَى الأبرياء ما لا يلحقُك فيه الْحَدَّاد ولا غيره، وكلمة حدادي قليلة فيك، وهذا البيت أنت أحقُّ من يترنَّمُ به، لا غيرك مِمَّن تكيل لَهُم الأكاذيب، وأنتَ الذي جئتَ من الأصول ما لَمْ يَخطر ببال أهل العلم من الْمُحَدِّثين وغيرهم.

وفِي الْمَثَل: «رَمَتنِي بدائها وانسلت».

وفِي الآخر: «وعلى نفسها جنت براقش».

ولقد أبطل اللَّه كيدكم ومكركم، قال تعَالَى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥-١٦].

ولقد ردَّ اللَّه كيدك وكيدَ حزبك فِي نُحُوركم، وجعلكم عبرة للمعتبرين.
وآخر دعوانا أنِ الْحَمْد لله رَبِّ العالَمِين.
وصلَّى اللَّه وسلَّم على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجْمَعين.

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

١٤ جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ

* * *

(٨)

رد الصارم المصقول إلى نحر شاهره
المخذول الجاهل العابث بالأصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لله، والصَّلاة على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه . .

أما بعد:

فقد اطلعت على مقال فالح الْمُسَمَّى بـ: «الصَّارم الْمَصقُول لِمُقارَعَة الصيَّال على الأصول»!! الذي مُلِئ بالظلم والأباطيل، فَقَرَّرتُ الردَّ عليه فِي بعض الْمَسَائل التي تضمنها مقاله هذا:

- فأقول:

لقد سَلَكَ فالح مَسلكًا رَديئًا ظالِمًا فِي عرض كلامي ومناقشته، فهو يعرض نُتَفًا من كلامي، ويُخفي مَجمُوع سياقه وأدلته وقرائنه، ثم يُرجف بِمَا يوافق هَوَاه، ويُؤكِّد عليه، ويُدَندنُ حوله بِمَا ينسبه إلَيَّ من التنازل الْمُطلق عن الأصول، وتنازل رسول اللَّه ﷺ عن رسالته!! تلك الفرية الكبرى التي افتراها عَلَيَّ فالح وحزبه الأثيم، بل حتى النتف التي يَختَطفهَا لا يُعَوِّل على شيءٍ منها، بل يُهدرُهَا إهدارًا ظالِمًا، ولو كان عنده شيء من الإنصاف؛ لَخَفَّفَ من ظلمه وشرِّه.

*** قال بعد كذب وتَجَنٍّ مشين من بَحثه الصارم الْمَصقول (ص٣-٤):**

«فكتب إلَيَّ مُعتَرضًا على إجابتِي السَّالفة، مُنكرًا عَلَيَّ قولي: إن هذه الأمور التي تركها النبِي ﷺ ليست من الأصول والعقائد التي لا يُتنَازَل عنها، فقال: وإذن فَتَرك الرَّسُول ﷺ لِهَذا العَمَل ليس من باب عَمَل فرعي، وإنّمَا هو دفع للفتنة وتأصيل للأمَّة، لتواجه به الأخطار والْمَشَاكل والفتَن.

وقال: وصلاة الصَّحَابة وَرَاء عُثمان وهو يتم فِي صلاة كَانَ يقصرها رسول اللَّه ﷺ وأبو بكر وعمر ليس من التنازل عن سُنة أو عَمَل فرعي.

وقال: وأضيف أليس الْمُشركون أنفسهم قد اقتَرَحُوا على رسول اللَّه ﷺ أمورًا يوم صلح الْحُدَيبية للتنازل عنها؛ فلأجل الْمَصَالح والْمَفَاسد التي رَاعَاهَا استجاب لَهُم فيها، وهي من أصول الأصول.

ثمَّ قال -بعد أن استدل على مذهبه بالنهي عن سب أوثان الْمُشركين وموافقة النبِي ﷺ على مَحو كتابة «الرَّحْمَن الرَّحيم» و«مُحَمَّد رسول الله» من الصَّحيفة يوم الْحُديبية-: فهل هذا التصرف وهذه الْمُوَافقة والتَّسَامح كانت فِي أمور يَسيرة، أو كانت فِي أمور كبيرة وأصول عظيمة؟!!

فأعرضت عنه رَجَاء أن يقف عند هذا الْحَد؛ لأنني لا أريد أن أدخل معه فِي مُجَادَلات ومُكَاتبات لا تَجر إلَّا الفتَن، وتشويش الأذهان، والْجِنَاية على الدِّين وأهله، وكنت أظن أن خطل هذا الْمَذهَب لا ينطلي على صغار طَلَبَة العلم فضلًا عن كبارهم، ولكنني فوجئت بتأييد بعض مَنْ ينتسب إلَى العلم لِهَذا الْمَذهَب، حتى قال بعضهم: كلام ربيع كله حق، وكلام فالح كله باطل.

وأخذ هذا الْمَذهَب ينتشر بين طلبة العلم، بل لج هؤلاء وجدُّوا فِي إغلاظ النكير على من يقول: لا يتنازل عن أصول الإسلام. وضَلَّلُوهُ، وبدَّعُوه، وأمروا بهجره، وبان أنهم كانوا من الضَّعف فِي فقه الدِّين على حال متدن -للأسف- أكثر مِمَّا كان يظن فيهم، فأدركت خطر هذا الْمَذهَب، وأنه لا يَجُوز السكوت عليه؛ لأنه يفضي إلَى الانسلاخ من الدين، فبدأت أكتب فِي الرَّدِّ على ما وقع فيه ربيع من مُخَالفَات لأهل السنة فِي الأوراق التِي بعثها إلي، وذلك بعد إصراره على مذهبه، وعدم قبول نصح الناصحين، ومنها مناقشتي له شخصيًا مباشرةً، ورفضه قبول الْحَق الواضح وإصراره على الباطل البيِّن.

ومن هذه الْمُخَالفَات: هذه القضية، وقضية أن الإيْمَان يصح بدون عمل، وقضية تَحريم التقليد مُطلقًا، وقد فرغت من ذلك فِي كتاب أسميته: «الغرر الْجَليات فِي الرَّدِّ على الْمَدخلي ومؤيديه بالعُمُومَات والكليَّات».

ونظرًا لطول الكتاب وحَاجَتِي إلَى مُرَاجعته وتنقيحه حتى يَخرج فِي صورة مناسبة؛ عزمت على إخرَاج الفصل الْمُتعَلِّق بِمَسألة دعوى ربيع: جواز التنازل عن أصول الإسلام لأجل الْمَصَالح والْمَفَاسد.

وقد أسميته: «الصَّارم الْمَصقول لِمُقَارَعَة الصَّيَّال على الأصول».

* التعليق على هذا الكلام الْمَليء بالأباطيل:

١- انظر إليه حيث لَمْ يلتفت إلَى قولي: «إنَّمَا هو دفع للفتنة، وتأصيل للأمَّة؛ لتواجه الأخطار والْمَشَاكل».

فهل التأصيل لِمُوَاجَهَة الأخطار ودفع الفتِن من باب الْمُستَحبَّات؟! وهل تصرف الرسول ﷺ فِي هذا الْمَوقف ما كان إلَّا أمرًا يسيرًا، مُجَرَّد تنازل عن سنَّة عابرة؟!

وكذلك يُقَال فِي صلاة الصَّحَابة وراء عثمان مُتِمِّين: ليس هو مُجَرَّد تنازل عن سنَّة!! بل كان لِمُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد العظيمة، وكان فيه تنازل عن واجب على الرَّاجح -ألا وهو قصر الصَّلاة-؛ لأنهم مُسَافرون، ولو فَرَضنَا أن القصر فِي السَّفر سنَّة؛ لكان قولي صحيحًا، فإن القَصْرَ فيه تنازل عن ركعتين من الصَّلوات الرباعيَّة، وهذه الركعات الْمُتَنَازل عنها تُعَدُّ من الأصول، لا من السنن، فَتَسَامَحَ الشارع الْحَكيم فأسقطها عن الْمُسَافرين مهما طال سَفَرُهُم؛ مُرَاعَاةً لظروفهم؛ ومُرَاعَاةً لِمَصَالِحِهم؛ ودرءًا للمَشَقة عنهم.

فهل يعتقد فالح أن هذه الركعات من الصَّلَوَات الرُّباعيَّة هي من أصلها سنَّة، وما حصل التنازل فيها إلَّا عن سنَّة، لو قال هذا هو وغيره؛ فما حكمهم فِي الإسلام؟!!

٢- وانظر إلَى نقله لقولي: «وأضيف أليس الْمُشركون...». إلخ. أتدري ماذا ارتكب فيه؟

لقد ارتكب فيه خيانتين لا تسهلان إلَّا على من أهانهم الله:

الأولَى: كانت تعليقًا على قوله: عندما اقترح الْمُشركون على رسول اللَّه ﷺ لَمْ يتنازل عنها... إلخ

حيث قلت: «نعم، كَانَ الْمُشركون يَقتَرِحُونَ إبطال دعوته إلَى التوحيد من أساسها، وإقامة دولة الشرك على أنقاضها، وهذا مَطلَبٌ لا يستجيب له أضعف الناس عقيدة وإيْمَانًا؛ فضلًا عن الأنبياء -عَلَيهم الصَّلاة والسَّلام-». (ص١١) من النصيحة الثانية.

والثانية: هي بداية تعليق آخر على قوله: عندما اقترح الْمُشركون. . . إلخ.

حيث قلت: «قد أجبتُ عن طرف منه وأضيف: أليس الْمُشركون. . . إلخ.

فما الدَّاعي إلَى حذف هذه الْجُملة الْمُهمَّة؟! إنه الْخِيَانة، وسوء القصد.

فهل يَحتَاج صاحب الْحَقّ إلَى ارتكاب مثل هذه الْخِيَانات؟!!

وليست هذه الْمَرَّة هي الأولَى له، فقد ارتكب فِي كتابه «تنبيه الألباء» أسوأ منها، وبيَّنتُ له وللناس ذلك، فلم يَخجل هو ولا حزبه؛ لأن مثل هذه التَّصَرفَات والكذب هي من أصُولِهم الفاسدة التي لا يَقُوم منهجهم الفاسد إلَّا عليها.

٣- وانظر إلَى قولي: «وموافقة النبي ﷺ على مَحو كتابة (الرَّحْمَن الرَّحيم) و(مُحَمَّد رسول الله) من الصحيفة يوم الْحُدَيبية». حيث لَمْ يردعه الكلام الواضح السليم الذي لا ينكره مُسلم، لَمْ يردعه هذا عن فريته الكبرى عَلَيَّ، وتقويلي كلامًا أراه أنا وغيري كُفرًا أكبر، ألا وهو قوله: «هو تنازل رسول اللَّه عن رسالته».

وزَادَ فرية أخرى، ألا وهي: ما نسبه إلَيَّ هو وشيعته كذبًا وفجورًا من أني قلت: إن رسول اللَّه ﷺ قد تنازل عن الإيْمَان بالاسمين «الرَّحْمَن الرحيم»، وما دَلَّا عليه من صفة الرَّحْمَة: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

٤- وانظر إلَى قوله: «فَأعرَضتُ عنه رَجَاء أن يقف عند هذا الْحَد. . إلَى قوله: فأدركت خطر هذا الْمَذهَب».

انظر كيف يَمدَح نفسه بصفات يَشهَد اللَّه ومن يعرف حقيقته من السلفيين أنه من أبعد الناس عنها، وأنه من أسرع الناس إلَى الشرِّ، والظلم، والفتَن.

٥- وانظر إلَى قوله: «وأخذ هذا الْمَذهَب ينتشر بين طلبة العلم، بل لَجَّ هؤلاء وَجَدوا فِي إغلاظ النكير على من يقول: لا يتنازل عن أصول الإسلام، وضَلَّلُوهُ، وبَدَّعُوهُ، وأمروا بهجره».

انظر إلَى هذا الفُجُور، حيث جعل التنازل عن أصول الإسلام مَذهبًا لنا ينتشر بين طلبة العلم، ويُبَدَّع، ويُضَلَّل، ويُؤمَر بهجر من لا يَرَى التنازل عن أصول الإسلام، ومن يعمل هذه الأعمال الدَّاعية إلَى الكفر بالإسلام؟ ويبدع، ويضلل،

ويأمر بهجر من لا يسلم بهذا الْمَذهب؟! إنه ربيع وكل من أيده مثل: الشيخ النجمي، والشيخ زيد بن مُحَمَّد هادي، والشيخ مُحَمَّد بن هادي، والشيخ علي بن ناصر، والشيخ وصي اللَّه، والشيخ بازمول وأخوه، وغيرهم من السلفيين الذين أيدوا نصيحتي فِي اليَمَن، والشام، والْجَزَائر، والْمَدينة، ومَكَّة، والرياض، وغيرها من البلدان.

أيُها الأفَّاك، أثبت هذه الدعوى العظيمة بالأدلة على كل قائل من كلامه، «ودُون ذلك خرط القتاد»، وهل سمع الناس مثل هذا الإفك العظيم؟! وهل أنصارك الْمُحَاربون الأفاكون على شبكة الأثري معروفون حتى يُؤْمَرَ بهجرهم.

أنتم يا فالح الذين تديرون الْمَعارك بالأكاذيب والْخِيَانات، والسلفيون لا يَرُدُّونَ إِلَّا ظلمكم وكذبكم وخيانتكم، وليسوا دُعَاة إِلَى التنازل عن أصول الإسلام، ولا إِلَى الإِيْمَان بأن رسول اللَّه ﷺ قد تنازل عن رسالته، ولا ولا... إِلَى آخر أكاذيبكم، ومنها: رميكم للسلفيين بالإرجاء على طريقة غلاة الْخَوَارج.

٦- وانظر إِلَى قوله: «فأدركت خطر هذا الْمَذهَب، وأنه لا يَجُوز السكوت عليه».

حيث يضع نفسه فِي هذه الْمَنزلة، وأنه يدرك ما لا يدركه العُلَمَاء الكبار لنصائح قَرَءُوهَا، وفَهِمُوهَا، وأيدُوهَا.

فاسألوا العلماء: هل وجدوا فِي كلامي أني قلت: إن رَسُولَ اللَّه تنازل عن رسالته؟!! وهل وجدوا فِي كلامي دعوة إِلَى التنازل عن «أصول الدين» أو عن أصول الإسلام؟!! العبارتين اللتين افتراهما فالح، ثُمَّ هَبَّ يُدَافع عن الإسلام على حد قول القائل: «حَاميها حَراميهَا».

اخترع هاتين الفريتين وغيرهما لَمَّا بَينتُ له جَهْلَهُ وبَغيَه على السَّلفيَّة وأهلها وأصولِهَا، وأيدني العلماء فيما أدنته به، فذهب يكيل التهم الفاجرة التِي منها هاتان الفريتان، ولَمْ يرجع عن شيء من أباطيله، ووجد من فُجَّار الْحَدَّاديَّة مَنْ يُؤَيِّده فِي أباطيله، فزاده ذلك بَغيًا وعُتُوًّا وتَمَاديًا فِي هذا البغي.

٧- وقوله: «لأنه يفضي إِلَى الانسلاخ من الدِّين».

أقول:

نعم؛ ما افتريته أنت يفضي إِلَى الانسلاخ من الدِّين، وأمَّا ربيع فإن كتاباته ودُرُوسَه -ومنها هذه النصائح التِي وَجَّهَها لك- فإنها إنَّمَا تدعو إِلَى التمسك الشامل بالدين، أصوله وفروعه، كلياته وجزئياته، ومُرَاعَاة ما يُرَاعيه من الْمَصَالح والْمَفَاسد، والأخذ بالرخص التِي يُحبها اللَّه، والتِي هي من آثار حكمته ورحْمَته وتشريعه فِي مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي الظروف العَصيبة، وعند الْحَاجَات والضَّرُورَات، مِمَّا يَدل على كَمَال الإسلام وسَمَاحته ورَحْمَته بأهله، بِخلاف منهج الْحَدَّاديَّة القائم على الْجَهل والتعنت الكاذب، وتصوير الإسلام بأنه آصار وأغلال.

٨- وقوله: «وإصراره على مَذهَبه، وعَدَم قبول نصح الناصحين».

لَمْ أصر على خطأ -والْحَمدُ لله-، والذي قدَّم الْمَلاحظات الْمَعرُوفَة كانت ملاحظاته خطأ وزلة من أفاضل، ولو كان شيء منها صوابًا لَمَا رددته، زد أن هؤلاء الْمُلاحظين كانوا قد أيدوني تأييدًا مطلقًا، وبعضهم كان يقول: «إني قلت لفالح: إن الصواب مع الشيخ ربيع ١٠٠٪ وأنا معه».

ثمَّ إنهم قدَّمُوا لفالح نصائح وهم مُحقون فيها، ونصائح لشبكته الْمُسَمَّاة بـ: «الأثري»، فما كان من فالح الْجَاهل وشبكته إلَّا التسفيه والطعن فِي هؤلاء الأفاضل، وفِي النهاية فهم مَعَنا ضد ظلم فالح وشبكته، فلماذا لَمْ يُشر إِلَى شيء من هذا؟!

٩- وما ينسبه إلي بأني قلت: «إن الإِيْمَان يصح بدون عمل، وقضية تَحريم التقليد مُطلقًا».

فمن افتراءاته الكبيرة الكثيرة، وقد دَحَضتُ أنا وغيري هذه الأكاذيب كَرَّات ومَرَّات، فيصدق عليه الْحَديث: «إذا لَمْ تستح؛ فَاصنَعْ مَا شِئتَ».

١٠- قال فالح فِي «صارمه» الْمَخذول (ص٤-٥):

«وليعلم طالب العلم أن باب الْمَصَالح والْمَفَاسد باب واسع(١)، وأنه يَختلف عن باب الضَّرُورَات والإكراه، هذه أبواب ضيقة تُقَدَّر بقدرها، فلا يلبسن عليه الْمَدخلي ويَخلط هذه الأبواب بعضها ببعض، فإنه لَمَّا رأى أنه وقع فِي ورطة بتأصيله هذا؛ أدخل الضَّرُورَات والإكراه فِي هذا الباب(٢)، مع أنه لا يَخفَى الفرق بين هذه الأبواب.

فالضَّرُورَة والإكراه: رَخَّصَ فيهما الشارع بأدلة خَاصَّة معلومة لكل طالب علم.

أما باب الْمَصَالح والْمَفَاسد: فهذا مَرَدُّهُ لأنظار الْمُجتَهدين، يُوَازنُونَ فيه بين الْمَصَالح والْمَفَاسد، والرَّجُل يأتي إلَى كل حُكم شُرِّعَ بنص يَخُصُّه من عُمُوم، فيجعله من باب الْمَصَالح والْمَفَاسد، مع أنني لا أظن أنه يَخفى عليه أن هذا الْخَاص لو لَمْ يرد فيه دليل خاص؛ لا يستطيع أحد أن يُخرجه من العُمُوم باجتهاده، ودعوى مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي هذا الْحُكم العام الواجب أو الْمُحَرَّم».

هذا الكلام الْمُغَمغَم مَشحُون بالْجَهل والاضطراب، والكلام عن أصول الإسلام بغير علم، ولا هُدًى، ولا كتاب مُنير.

---

(١) عجبًا لك!! لقد كنت تنكر مُرَاعَاة الْمَصَالِح والْمَفَاسد فِي الشريعة الإسلاميَّة، ثُمَّ انتقلت إلَى مذهب آخر، وهو: حصر الْمُستَحبَّات والْمَكرُوهَات. والآن تقول: إن باب الْمَصَالح والْمَفَاسد واسع. وهذا من الْخَبط والْجَهل الواسع، وكل هذا وذاك من تلاعبك بأصول الدين.

(٢) الضَّرُورَات والإكراه وغيرها يُدخلها العُلَمَاء فِي باب مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، فما من باب من أبواب الدِّين أو شعبة من شعبه إلَّا فيها تَحصيل مَصلَحَة، أو دفع مَفسَدَة، دلَّ على ذلك الكتاب والسنَّة، وآمن به العلماء؛ فهذا الذي أومن به، وأسير عليه متَّبعًا فيه كتاب اللَّه تعَالَى، وسنَّة رسوله ﷺ، وما عليه أهل العلم.

وأنتَ لا تعرف هذا، بل تُنكره!! وهنا أخرَجتَ أبواب الضَّرُورَات والإكراه والرُّخص كعادتك عندما تُدرك أنك تَوَرَّطتَ؛ تَختَرع من عندك أصُولًا؛ كما أخرَجتَ بعض أصول الْجَرح والتعديل عن أصول أئمَّة الْجَرح والتعديل(!)، فهذا من بوائقك ومنهجك، ثمَّ لا تتورع عن قذف الناس ببوائق هُم من أبعد الناس عنها. قال اللَّه تعَالَى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١١٢].

وأقول:

أ- هذا الْخَلط الذي تنبَّه له الإمام فالح!! قد وَقَعَ فيه العُلَمَاء قبل ربيع، ومنهم شَيْخَا الإسلام: ابن تيمية، وابن القيم(!) وقالوا: إن الدِّين كله مَبنِيٌّ على مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد.

ثمَّ هل الْمُكرَه الذي يدفع عن نفسه الضَّرب والْحَبس والقتل بالتصريح بالكفر لَمْ يدفع عن نفسه مَفسَدة، ولَمْ تَحصل له مصلحة؟! والْمُضطر الذي يدفع عن نفسه الْمَوت بأكل الْمَيتَة ولَحم الخنزير لَمْ يدفع عن نفسه مَفسَدة، ولَمْ يَجلب لنفسه مَصْلَحَة؟!

إن كابرتَ فِي هذه الأمور الْجَليَّة؛ فالواجب الذهاب بك إلَى مستشفى من مستشفيات الأمراض العقلية، أو أن تُودع فِي السِّجن لِحِمَاية الدِّين من هذه الْهَلوَسَات والسفسطات.

ب- إذن أنتَ ترى أنَّ الشارع رخَّص فِي أبواب الضَّرُورَات والإكراه فِي التنازل عن الواجبات وتناول الْمُحَرَّمَات، لكنك تعارض فِي التنازل باسم الْمَصَالح، وتفتح أبوابًا للتنازل، لكن باسم الرُّخَص، فكيف يَحلُّ لك تَجويز التنازل عن الأصول والواجبات وتناول الْمُحَرَّمات باسم الرُّخص، وفِي الوقت نفسه لا تُجيز التنازل عنها باسم مُرَاعَاة الْمَصَالح؟!

ويكون الذي قال بِمُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد داعيًا إلَى التنازل عن أصول الدِّين، ومفضيًا قولُه إلَى الانسلاخ من الدِّين؟!

وأنتَ تقول بالتنازل مثل قوله، لكنَّك لا تكون هادمًا للدِّين بل من حُماته الْمُجَاهدين!!

يا أيها الرَّجل! إذا كان الدِّين كلُّه مَبنيًّا على مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد؛ فالرُّخص والعزائم داخلة فيها، والْمُتَرخِّص يَجلب لنفسه مصلحة، ويَدفَع عنها مَفسَدَة، ثمَّ إن مذهبك الأساس إنكار مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، ولَمَّا أدركتَ بطلان تأصيلك القائم على الْجَهل والْهَوَى؛ لَجَأتَ إلَى القول بأبواب الضَّرُورَات والإكراه، وإدخالِهَا فِي الرُّخص، ثمَّ تتلاعب بعُقُول الْجُهَلاء، فتضع الفوارق

والْحَوَاجز بين الرُّخص، ومُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، فأتيتَ بِما لَمْ تستطعه الأوائل!!

ج- مَنْ سَبَقَكَ من العُلَمَاء إِلَى تَجريد الرُّخص من الْحِكَم، ومُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي شئون الأمَّة الإسلاميَّة ودينها؟!! اللهم إلَّا الْجَهميَّة الْجَبرية.

فهنيئًا لك بهذا الْمَذهَب وأهله، فإنهم يُجَرِّدون الشريعة ويُعطِّلُونها من الْحِكَم والعِلَل والْمَصَالح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي هذا الْمَعنَى فِي «الواسطية» (ص٣٨):

«والعباد فاعلون حقيقة، واللَّه خالق أفعالِهم، والعبد هو الْمُؤمن والكافر، والبَر والفاجر، والْمُصَلي والصائم، وللعباد القدرة على أعمالِهم، ولَهُم إرادة، واللَّه خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم، كَمَا قال اللَّه تعَالَى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٨-٢٩].

وهذه الدرجة من «القَدَر» يكذب بها عَامَّة القَدَريَّة، الذين سَمَّاهُم النبِي ﷺ: مَجُوس هذه الأمَّة، ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات حتى سَلَبوا العبد قدرته واختياره، ويُخرجون عن أفعال اللَّه وأحكامه حِكَمَهَا ومَصَالِحَهَا». اهـ.

قال الشيخ خليل هراس رَحِمَهُ اللهُ فِي شرحه لكلام شيخ الإسلام:

«وضلَّ فِي القدر طائفتان -كَمَا تقدَّم-:

- الطائفة الأولَى: القدريَّة نُفاة القدر، الذين هم مَجُوس هذه الأمة..

- والطائفة الثانية: يُقَالُ لَهَا الْجَبريَّة، وهؤلاء غَلَوْا فِي إثبات القَدَر؛ حتى أنكروا أن يكون للعبد فعلٌ حقيقةً، بل هو فِي زعمهم: لا حرية له، ولا اختيار، ولا فعل، كالريشة فِي مهب الرياح، إنَّمَا تُسند الأفعال إليه فيُقَال: صلَّى وصام، وقتل وسرق. كما يُقَال: طلعت الشمس، وجرت الريح، ونزل الْمَطر. فاتهموا رَبَّهُم بالظلم، وتكليف العباد بِمَا لا قُدرَة لَهُم عليه، ومُجَازَاتهم على ما ليس من فعلهم، واتهموه بالعبث فِي تكليف العباد، وأبطلوا الْحِكمَة من الأمر والنهي، أَلَا سَاءَ ما يَحكُمُون». اهـ.

١١- قال فالح فِي «صارمه» الْمَخذول (ص٥):

«ليعلم ربيع ومن يُؤيِّده ومن على شاكلته أنهم بذلك قد وَقَعُوا فِي مُخَالفة الإجْمَاع، ولن يستطيعوا أن يأتوا بسَلَف لَهُم فِي هذا الْمَذهَب.

وبهذا يعلم طالب العلم مدى تطبيق ربيع لقاعدة أهل السنة والْجَمَاعة فِي وجوب الاحتكام إلَى فهم السلف، ومدى حذرهم من القول بقول لا سلف لَهُم فيه، فالرَّجُل لديه جرأة عجيبة على التقعيد والتأصيل والْهُجُوم على نصوص الوحي دون الرجوع إلَى فهم السلف، وقد أوقعه فِي ذلك مغالاته فِي مُحَارَبة التقليد، وترك تفصيل أهل العلم وتأصيلهم». اهـ.

فأقول:

«رَمتنِي بدائها وانسلت»، فهذا الْمَذهَب إنّمَا اختَرَعَه فالح صاحب الاختراعات الْمُخَالفَة للسَّلف، فهو الْمُخَالف للإجْمَاع والْمُفتَري لِهَذا الإثم الكُبَّار.

وفالح هو الذي اختَرَعَ إخراج أهل البدع عن أصول أئمَّة الْجَرح والتعديل.

وفالح هو الذي استصغرهم، وحَطَّ من مَنزلتهم، ولا سلف له فِي ذلك إلَّا الروافض والْخَوَارج.

وفالح هو الذي يَفتَرِي الفرق بين باب الضَّرُورَات والإكراه وبين مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، فَمَنْ سلفه فِي تَجريد الرخص من مُرَاعَاة الْحِكَم والْمَصَالح؟! وهي إنّمَا قامت عليها، بل الشريعة كلها بعزائمها ورخصها قائمة عليها، كما هو واضح من نصوص الكتاب والسنَّة، وكَمَا قَرَّره فُحُول العلماء.

ولابد من عودة لتوضيح بعض الْمَسَائل وبيان أنني على حق فيها، وأن فَالِحًا وحزبه على ظلم فيها شنيع، وكذب فظيع:

*** المسألة الأولَى:**

نسبته إلَيَّ أني قلت: «إن الرَّسُول تنازل عن رسالته». وهذه فرية عظيمة، يَبُوءُ بها من افتراها، ألا وهو فالح وحزبه الذي يُؤيِّده فِي كل باطل، فالقول بأن رَسُولَ اللَّه ﷺ تنازل عن رسالته رَمْيٌ لرسول اللَّه ﷺ وأصحابه بالكفر، وما قالَهَا

مُسْلمٌ قط، ولا يَرْضَاهَا مُسْلمٌ قط، ومن يقول ويرضى أعظم أنواع الكفر بالله؟! وأبرأ إِلَى اللَّه من تكفير أي مسلم ولو كان مُبْتَدعًا، فكيف بأفضل النبيين والْمُرسَلين والْمُؤمنين وبأصحابه الأكرمين؟!!!

والذي افترى هذا القول العظيم الذي لا تطيقه السَّمَوَات والأرض والْجِبَال إنّمَا هو فالح، وهو الذي يَتَحَمَّل مسئوليته فِي الدنيا والآخرة، ويلحق به من أيده وشايعه ونشره.

أما الكلام الذي قلته فِي نصيحتي لفالح فهو ما يأتي:

«أقول: لقد تَسَامَحَ رسول اللَّه ﷺ فِي هذا الصُّلح فِي أمور عظيمة من أصول وفروع، فمن الأصول التي تسامح فيها: عدم كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، والأخذ بِمَا اقترحه سهيل بن عمرو: «باسمك اللَّهُمَّ» مع غضب الصَّحَابة، وحلفهم باللَّه أنه لا يكتب إِلَّا «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم».

وتسامح فِي عدم كتابة: «مُحَمَّد رسول الله»، وهي الركن الثاني من أركان الشهادتين، أصل الإسلام، وكتابة ما أَصَرَّ عليه سهيل بن عمرو مندوب قريش «مُحَمَّد بن عبد الله».

إِلَى شروط مُجحفة منها: أن مُحَمَّدًا ﷺ يَرُدُّ من جَاءَه من مَكَّةَ مسلمًا، ولا تَرُدُّ قريش من جَاءَهَا من الْمَدينَة، مِمَّا زَادَ الصَّحَابة حنقًا وغيظًا، حتى قال عُمَرُ ﷺ وهو يُخَاطب النبِي ﷺ: «أَلَسْتَ نبِي اللَّه حَقًّا؟ فَقَالَ رَسُولُ الله: بلى. فَقَالَ عُمَرُ: أَلَسْنَا على الْحَقِّ، وعَدُونَا على الباطل؟! فَقَالَ رَسُولُ الله: بلى. فقال عُمَرُ: فلم نعطي الدَّنيَّة فِي ديننا؟!! فقال رَسُولُ اللَّه ﷺ: إني رَسُولُ اللَّه، ولَسْتُ عَاصيه، وهو ناصري».

لأن النبِي ﷺ يُدرك ما لا يدركه عُمَرُ الفاروق العبقري ولا غيره.

ثمَّ أقول: ما رأيكم فِي هذا التسامح الذي قام على جلب الْمَصَالح ودرء الْمَفَاسد، أليس لنا فِي رسول اللَّه ﷺ أسوة حسنة.

فلعل الْعُلَمَاء الذين ترى سكوتهم تنازلًا، وربَّمَا رأيته كتمانًا وخيانةً أبعد نظرًا منك، وأعرف بالْمَصَالح والْمَفَاسد، وأعرف بالقواعد والأصول، وما يَتَرتب على

الْمَوَاقف والتصرفات.

وإِلَى اللَّه الْمُشتَكَى من تَسَرُّعَات ومُبَادَرَات ليس فيها أي التفات إِلَى هذه الأمور العظيمة، فأذاقت الدَّعْوَة السَّلفيَّة الأمَرَّين، وأوقعتها فِي غُرْبَة وكُرْبَة». النصيحة الثانية (ص٣٤).

فهذا الكلام الذي قلته هو أمر معروف لدى الْمُسلمين، وتناقله الْمُسلمون فِي كتب السنَّة وكتب التأريخ والسير، ولا غبار عليه.

انظر ما فِي هذا الكلام:

١- لقد قُلْتُ: «تَسَامَحَ رَسُولُ الله» بدلًا من «تنازل»؛ إكرامًا لرسول اللَّه، وأخذًا لِهَذا اللفظ من سَمَاحَة شريعته.

٢- قلت: «تسامح فِي عَدَم كتابة بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم». قاصدًا بذلك التفريق بين الكتابة وبين الْمَكتُوب، وهو اللَّه «الرَّحْمَن الرحيم» وصف اللَّه بالألوهيَّة والرَّحْمَة.

٣- قلت: «وتسامح فِي عَدَم كتابة مُحَمَّد رَسُول الله». قاصدًا بذلك التفريق بين الكتابة والْمَكتوب، ألا وهو «مُحَمَّد رَسُول اللَّه ﷺ» الذي يعد التنازل عنه كُفرًا، ولاسيما على ما يريده فالح، وهو التنازل الأبدي، ولا يَخطر هذا إِلَّا بِبَال الشَّيطَان الرَّجيم، فكيف بِمُسلم يَذبُّ عن دين اللَّه، ويُنَافح عنه؟!!

٤- وأشرت بقولي: «شروط مُجحفة». إِلَى شدَّة الأمر الذي كان يُوَاجهه رَسُول اللَّه ﷺ، والظروف الصعبة التِي وَاجَهَهَا، والتِي قد تكون أشد من الإكراه، وليعلم القارئ أنه ليس هدف قريش حينذاك كتابة «مُحَمَّد رسول الله» أو عدم كتابتها، وإِنَّمَا هَدَفُهُم جحد رسالته ﷺ، والكفر بها.

وقل مثل ذلك فِي عدم كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم».

٥- ولِمَاذا سُقت قولي: «مِمَّا زاد الصَّحَابة غيظًا»؟!! فهل يفيد هذا الكلام أن الصَّحَابة قد تنازلوا عن شهادة «مُحَمَّد رسول الله»؟!! أو أنهم أشد الناس تشبثًا برسالته ودينه؟!

٦- ولِمَاذا سُقْتَ قول عمر: «أَلَسْتَ بنَبِي اللَّه حَقًّا، وقول رسول الله: بلى»؟!

فهل هذا الكلام فيه تأكيد للتنازل عن شهادة: «أن مُحَمَّدًا رسول الله»؟!! أو هو تأكيد للتمسك بها من رسول اللَّه ﷺ، ومن عُمَر، ومن الصَّحَابَة ﷺ؟!

٧- ولِمَاذا سُقْتَ قول عُمَر: «أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ، وعَدُونَا على الباطل». وقول رسول اللَّه ﷺ: «بلى» جَوَابًا لعُمَر؟!! ألا يفيد هذا ضد ما يفتريه فالح؟!

٨- وماذا يفيد إيرادي قول رسول اللَّه ﷺ: «إني رَسُولُ اللَّه، ولَسْتُ عاصيه، وهو ناصري»؟!! هل يفيد تأكيد التنازل الْمُفتَرى عَلَيَّ؟! أو يفيد تأكيد أن رسول اللَّه ﷺ ثابت هو وأصحابه على الإِيْمَان برسالته، والإِيْمَان بنصر اللَّه لدينه ورسالته على الكفر وأهله؟!!

٩ - وماذا أقصد بقولي: «لأن النبِي ﷺ يدرك ما لا يدرك عمر الفاروق، ولا غيره»؟! ألست أرمي إِلَى الْمَصَالح والانتصارات لِهَذه الرِّسَالة العظيمة التِي ترتبت على هذا الصُّلح الذي كان فَتحًا لِهَذه الرسالة؟!

هذه السياقة والقرائن كلها تدمغ فَالِحًا وفريته العظمى عَلَيَّ!! إذ الْمَعرُوف والْمَعقُول عند الناس -عربهم وعجمهم، مسلمهم وكافرهم- أن الداعي إِلَى شيء إنَّمَا يأتي بِمَا يزينه ويزخرفه، ويغري الناس به، فهل فِي هذه السياقات كلها والقرائن مَا يُؤكد ما يفتريه فالح؟!

١٠ - وقولي: «ما رأيكم فِي هذا التَّسَامح الذي قام على جلب الْمَصَالح ودرء الْمَفَاسد؟».

ففالح لا يؤمن بهذا التَّسَامح، ولا بِجلب الْمَصَالح ودرء الْمَفَاسد التِي هي من أعظم أصول الإسلام، وقوله بِحَصر الْمَصَالح فِي السنن -إن صدق فيه- يُعَطل مُرَاعَاة الْمَصَالح والتسامح فِي كل جوانب الإسلام إلَّا هذا الْجَانب.

١١ - وماذا أقصد بقولي: «فلعل العُلَمَاء الذين ترى سُكُوتَهُم تنازلًا... إلخ»؟ فإذا كنت أنفي التنازل الْمَذمُوم عن العُلَمَاء؛ فكيف أجيز تنازل مُحَمَّد ﷺ عن رسالته العظيمة؟!! الأمر الذي يريد فالح أن يغرسه فِي عقول الناس: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

وهناك أدلة أخرى فِي سياق هذا الكلام تركتها اختصارًا، وكل ذلك يدين

فالِحًا بالكذب والافتراء الذي لا يلحق فيه.

وأخيرًا: فإنني من شبابي وأول حياتي العلمية أدعو الناس إِلَى التمسك بأصول الدين وفروعه وواجباته ومستحباته، وأحذر من مُحَرَّمَاته ومكروهاته، وأنكر البدع صغيرها وكبيرها؛ نصيحة لله، ولكتابه، ولرسوله، وللمؤمنين، وعَامَّتهم، وأوالي على ذلك، وأعادي فيه، وهذا دأبي ومنهجي فِي مؤلفاتي، ومقالاتي، ودروسي، وأشرطتي، وهي منتشرة بين خَاصَّة الناس وعامتهم، وأسأل اللَّه الثبات على ذلك إِلَى أن ألقاه[1].

وإنكاري على فالح وأمثاله وأعوانه إِنَّمَا هو من هذا الباب؛ من باب النصيحة، ومن باب إنكار الْمُنكَر، ومن باب الذب عن الْمَنهَج السَّلفي وحَمَلته من العُلَمَاء السَّابقين والْمُعَاصرين، وكل ذلك شواهد واضحة على بطلان ما يَدَّعيه، ويلفقه هذا الرَّجُل وأتباعه.

*** المسألة الثانية:**

نسبته إِليَّ أني قلت: «يَجُوز التنازل عن أصول الدِّين!!».

فكلمة «الدِّين» لَمْ ترد فِي كلامي أبدًا، وهذا الإطلاق لَمْ يصدر منِّي، وإِنَّمَا قَرَّرتُ ما قَرَّرهُ الكتاب والسنَّة، وقَرَّرَهُ العلماء فِي ظروف وأمور تُرَاعَى فيها الْمَصَالح والْمَفَاسد، ولَهَا أدلتها وبراهينها، قررت ذلك فِي نصيحتي وفِي بُحُوث أخرى تؤكدها وتبين مصداقيتها، ألا وهي:

١- التسامح فِي الشريعة الإسلاميَّة.

٢- وهل يَجُوز التنازل عن الواجبات عند الْحَاجَات والضَّرُورَات.

٣- ومُلخص للتسامح فِي الشريعة الإسلامية.

فجاء هذا الرجل فانتزع كلمة أصول من سياقها وسباقها وقرائنها وأدلتها، تلك الأمور التِي تبيِّن أن كلامي حق، انتزعها وضم كلمة «دين» إليها إرجافًا

---

(١) وهذه الْمُؤلفات تَتَضَمَّن أصولاً كثيرة، وعقائد عظيمة، ومناهج سديدة يسعى فالح إِلَى هدمها، كَمَا أرجف على ذلك فِي كتابه القائم على الْجَهل، والذي وسمه بـ: «تنبيه الألباء»، وأيده فِي ذلك حزبه الأثيم.

وتهويلًا، فمثله كمثل رَجُل يَجيء إلَى قول اللَّه تعالَى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۝١ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ۝٢ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ۝٣ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ۝٦ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ﴾ [سورة الماعون]. فينتزع قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾. من هذا السِّياق والسباق واللحاق؛ ليوهم الْمُجرمين أن اللَّه يَتوعَّد الْمُصَلِّين الْمُؤمنين، فَجَعَل بعمله هذا الصَّلاة جَرِيْمَةً، والْمُصَلِّين مُجرمين.

- قال الشاعر الماجن فِي هذا المعنى الفاجر:

دَع الْمَساجد للعُبَّاد تسكنها ... وطف بنا حول خَمَّارٍ ليسقينا

ما قَالَ رَبكَ ويلٌ للأُلَى سكروا ... وإنما قال: ويلٌ للمصلينا

هكذا يفعل أهل الفتَن والفساد والإفساد، يُقلبُونَ الأمور، فيجعلون الْحَقَّ بَاطلًا، والباطل حقًّا، والْمُبطلين مُحقين، والْمُحقين مُبطلين.

ولقد قطع فالح وحزبه شوطًا كبيرًا فِي هذا الْمِضمَار: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ۝٤٢ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِى رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾ [إبراهيم: ٤٢-٤٣].

﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨]. ولا سيما هذا الظلم الكبير الذي لا تطيقه السَّمَوَات والأرض.

ومن الأدلة التي تبطل فرية فالح وحربه لي بالباطل:

أولًا: أنني دَعَوتُ فِي مطلع نصيحتي له إلَى التمسك بالكتاب والسنَّة، وأن اللَّه قد أوجب ذلك على الناس حيث قلت: «أخي، أنت تعلم -وكل متمسك بالكتاب والسنة- أن اللَّه أوجب على الناس اتباع الأنبياء، واتباع مُحَمَّد ﷺ، واتباع ما جَاءَ به من كتاب وسنَّة فِي نصوص كثيرة من القرآن والسنة:

منها قوله تعالَى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقال تعالَى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

فهذه النصوص كلها تبطل التقليد وتُحرمه.

وقال تعالَى فِي ذم الْمُقلدين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

وقال تعالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣].

وقد استدل أئمة السنَّة والإسلام بهذه الآيات ونظائرها على تَحريم التقليد على مَنْ يستطيع أن يفهم نصوص الكتاب والسنَّة، سَوَاء كان من أهل الاجتهاد أو من أهل الاتباع، وقَرَّرُوا أن التقليد إنّمَا يَجُوز للعاجز عن إدراك الْحَق من الكتاب والسنة، وأن التقليد كالْمَيتة أصلها حَرَام، وإنّمَا يَجُوز للمُضطر أكلها.

ولقد علمت أن أئمَّة الإسلام حَرَّمُوا على الناس أن يُقَلِّدُوهُم، وأن منهم من يقول: «لا يَجُوز لأحد أن يأخذ بقولي حتى يعلم من أين أخذت».

ويقول الإمام الشافعي: «إذا خَالَفَ قولي قول رسول الله؛ فاضربوا بقولي عرض الْحَائط».

ويقول الإمام أحْمَد: «لا تقلدني، ولا تقلد مالكًا، ولا الأوزاعي، وخُذ من حيث أخذوا».

وقَرَّرَ علماؤنا أئمَّة السنة القاعدة الْمَعرُوفَة الْمَنسُوبَة إلَى الإمام مالك: «كُلٌّ يُؤخَذ من قوله ويُرَد إلَّا رَسُول اللَّه ﷺ».

وقالوا: «إذا جَاءَ نهرُ الله؛ بطل نهر معقل». كل ذلك منهم مُحَارَبة للتقليد. النصيحة الثانية (ص٢١).

ونقلت فِي هذا الْمَعنى كلامًا لشيخ الإسلام ضمنه دعوة للكتاب والسنَّة، وكلام الأئمَّة الأربعة فِي النهي عن التقليد.

ثم قلت: «أخي؛ إن رسالات الرسل ما جاءت إلَّا بالتوحيد ومقتضياته، وجاءت بهدم التقليد الذي هو أصل من أصول الشرك فِي أمم الضَّلال، كما دل على ذلك القرآن.

والعلماء فِي ديننا ما يُتبعون إلَّا إذا استندت أقوالُهُم إلَى نصوص الكتاب والسنة، فَإذا خَالَفَت أقوالُهُم النصوص؛ وجب مُخَالفتها ورَدُّهَا، وإذا فقدت الأدلة؛ لا يلزم أحدًا اتباعهم.

والعلماء كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «يُحتَج لَهُم، ولا يُحتَج بهم». النصيحة الثانية (ص٢٣)

أفمن يَدْعُو للتمسك بالكتاب والسنَّة بهذا الأسلوب، ويَرَى وُجُوب ذلك على الْمُسلمين يكون دَاعيًا إلَى التنازل عن أصول الدين، أم الدَّاعي إلَى التقليد الباطل هو الذي يلزم الناس بالتنازل عن أصول الدين وعن النصوص الكثيرة فِي الكتاب والسنَّة الْمُلزمة للناس باتباع مُحَمَّد ﷺ وما جاء به.

ثانيًا: قُلتُ -مُخَاطبًا لفالح ناقلًا لكلامه ورَادًا عليه-:

«٣- قلتم: عندما اقتَرَحَ الْمُشركون على رسول اللَّه ﷺ لَمْ يتنازل عن شيء منها، وهناك أمور الرَّسُول ﷺ صرَّح على أنه تركها، مثل: «لولا أن قومك..». حديث عائشة، وكذلك لَمَّا الصَّحَابة صلوا وَرَاءَ عُثمَان، وقد صَلَّى خلف الرَّسُول ﷺ ركعتين، وهو مُتِمٌّ، وهكذا هذه الأمور ليست فِي الأصول وفِي الأمور الْحَتميَّة والقطعيَّة والعقائد؛ فانتبهوا إلَى هذا -بارك اللَّه فيكم-».

فقلت رادًا عليه:

أقول: «نعم، كان الْمُشركون يَقتَرِحُون إبطال دَعوَته إلَى التوحيد من أساسها، وإقامة دولة الشرك على أنقاضها، وهذا مطلب لا يستجيب له أضعف الناس عقيدة وإيْمَانًا، فَضلًا عن الأنبياء -عليهم الصَّلاة والسَّلام». النصيحة الثانية (ص١١).

وأيضًا؛ فَمَنْ يقول هذا الكلام؛ هل يكون داعيًا إلَى التنازل عن أصول الإسلام بهذا الإطلاق الذي يَدَّعيه فالح، ويلصقه بي، ثم لا قيود بأحوال وظروف، ولا مُرَاعَاة الضَّرُورَات والْحَاجَات، ولا مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد،

بل دعوة إِلَى التنازل عن أصول الدين من أجل التخلص من هذه الأصول ونبذها، الأمر الذي يريد فالح أن يفهمه الناس.

لقد انتزع فالح كلمة واحدة من وسط أدلتها وقرائنها وسياقها وسباقها؛ مكرًا وكيدًا وخيانة؛ ليوهم الناس أن ربيعًا يَدْعُو الْمُسلمين إِلَى ما يُشبه الرِّدَّة، فإن الدعوة مطلقة من كل ما ذكر لا معنى لَهَا إِلَّا دعوة الْمُسلمين إِلَى الرِّدَّة، ويا له من بهت!!

إن كلمة (أصول) التِي وَرَدت فِي كلامي يسبقها ويَقتَرن بها ويلحقها ما يبطل هذه الفرية العظيمة التِي تَنوءُ بها الْجِبَال، ومَنْ يقرأ هذا الفصل الذي يشغل ست صَحَائف، والذي اختطف منه فالح هذه الكلمة؛ ضَاربًا عرض الْحَائط بِمَا سُقتُهُ من كلام العُلَمَاء، وما ذكرته من مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، والنتائج العظيمة التِي ترتبت على صُلح الْحُديبية، وما الذي حَمَل رَسُول اللَّه ﷺ على قبول شروط قريش الْمُجحفة الظالِمَة، وتسامُحه فِي عدم كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، وعدم كتابة: «مُحَمَّد رسول الله»، وكتابة ما اقترحه مندوب قريش، وما أشرت إليه من نتائج عظيمة ترتبت على هذا التسامح من رسول اللَّه ﷺ؛ يدرك فداحة ما ارتكبه فالح من خيانة وكتمان شنيع لأمر يسلم به كل ذي فقه ودين وخلق متين يُؤمن بِمَا تضمنته من حِكَم ومَصَالح شريعةُ رب العالَمين، وكيف طبقها الرَّسُول الأمين.

وهاكم سياق كلامي وما حواه من أدلة، وما بينت من تسامح الإسلام، وما فيه من مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد التِي بُنِي عليها الإسلام، وكيف تَحَدثت عن هذه الْمَصَالح التِي يُحَاربها فالح، واستشهدت بكلام الإمام ابن القيم، والْحَافظ ابن حَجَر، وكلامهما عن الْمَصَالح العظيمة التِي ترتبت على صلح الْحُديبية، الذي قام على مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، الأمر الذي يدين هذا الرَّجُل بالظلم والافتراء على طريقة فُجَّار أهل البدع وغلاتهم الْمُحَاربين للسنة وأهلها، حيث يرمونهم بالبوائق التِي برأهم اللَّه منها.

قلت فِي النصيحة الثانية (ص١٢):

٤- قلتم: «وهناك أمور الرَّسُول ﷺ صَرَّح على أنه تركها، مثل: «لولا أن قومك..» حديث عائشة، وكذلك لَمَّا الصَّحَابة صلوا وَرَاءَ عُثمَان، وقد صَلَّى

خلف الرَّسُول ﷺ ركعتين، وهو مُتِمٌّ، وهكذا هذه الأمور ليست في الأصول وفي الأمور الْحَتميَّة والقطعيَّة والعقائد؛ فانتبهوا إِلَى هذا -بارك اللَّه فيكم-».

فقلت مُعلقًا:

«أقول: إن ترك النبي ﷺ بناء الكعبة من ترك مَصلَحَة مَرجُوحَة لدرء مَفسَدَة كبيرة، دَرؤُهَا هو الراجح والْمُقَدَّم.

هذه الْمَفسَدَة: هي خشية أن ترتد قريش وغيرهم من العَرَب؛ لِمَكَانة الكعبة في نفوسهم، ونفوس آبائهم وأجدادهم؛ إذ هي مصدر فخرهم واعتزازهم.

فترك رسول اللَّه ﷺ هدم الكعبة وبناءها على قواعد إبراهيم؛ لدرء هذه الْمَفسَدة.

فعمل الرسول هذا تقعيد لقاعدة عظيمة، وتأصيل متين لأمته؛ ليواجهوا به الأحداث والْمَشَاكل الدِّينيَّة، والسِّياسيَّة، والاجتماعية، وغيرها.

وإذن؛ فترك الرَّسُولُ ﷺ لِهَذَا العَمَل ليس من باب ترك عمل فرعي، وإنَّمَا هو دفع للفتنة، وتأصيل للأمة لتواجه به الأخطار والْمَشَاكل والفتَن.

ودرء الْمَفَاسد مُقَدَّم على جلب الْمَصَالح، وسد الذرائع الْمُفضية إِلَى الأضرار والْمَفَاسد من الأصول العظيمة التِي لا يقوم الإسلام وحياة الْمُسلمين إلَّا عليها.

خُذ مثلًا قول اللَّه تعالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

فإن سَبَّ أوثان الْمُشركين حَقٌّ، وقربة إِلَى اللَّه، وإهانة للأنداد، لكن لَمَّا كان يؤدي إِلَى مَفسَدَة كبرى -هي سب الله-؛ وَجَبَ تركه، فليس هذا العَمَل من باب الفروع، وإنَّمَا هو من باب الأصول والعقائد.

وصلاة الصَّحَابَة وَرَاءَ عثمان وهو يتم في صلاة كان يقصرها رسول اللَّه ﷺ وأبو بكر وعمر ليس من التنازل عن سنَّة أو عمل فرعي، وإنَّمَا هو من باب دَرء الْمَفَاسد الكبرى، فلو تركوا الصَّلاة خلف إمام الْمُسلمين؛ لأدى ذلك إِلَى الْخِلاف والتنازع وافتراق الأمة وسفك الدماء.

وقولك: «عندما اقتَرَحَ الْمُشركون على رسول اللَّه ﷺ لَمْ يتنازل عن شيء منها...».

قد أجبت عن طرف منه(١).

وأضيف: أليس الْمُشركون أنفسهم قد اقتَرَحُوا على رسول اللَّه ﷺ أمورًا(٢) يوم صلح الْحُدَيبية للتنازل عنها؛ فلأجل الْمَصَالح والْمَفَاسد(٣) التي رَاعَاهَا استجاب لَهُم فيها، وهي من أصول الأصول؟!(٤).

لأن من وَرَاءَ ذلك مَصَالح عظيمة، منها: النصر العزيز، والفتح الْمُبين، واقتلاع جذور الشرك والكفر، وهو ﷺ بهذا الصلح العظيم كان يُشَرِّع قواعد الصُّلح والسلم، وقواعد الْمُعَاهَدَات بين الدولة الإسلاميَّة وبين أعدائها.

قال تعَالَى إشادة بهذا الصُّلح: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ۝٢ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ۝٣ هُوَ

---

(١) أقصد قولي: «نعم، كان الْمُشركون يَقتَرِحُونَ إبطال دعوته إلَى التوحيد..» إلخ.

(٢) ومن الأمور التي حصلت فِي الْحُدَيبية: أنه حل من إحرامه ﷺ هو وأصحابه، ونَحَرُوا هديهم قبل أن يبلغ مَحله، وحَلقُوا رءوسهم، ولَمْ يَقُومُوا بالطواف بالبيت، ولا السَّعي بين الصَّفَا والْمَرْوَة، وهما ركنان فِي الْحَجِّ والعمرة، وواللَّه ما تركوا ذلك تهاونًا، ولا لأجل أنها من السنن، ولكنهم رَاعَوا فِي ذلك الْمَصَالح والْمَفَاسد، وأخذوا برخصة اللَّه لَهُم.
فماذا يقول فالح فِي هذه الأمور؟!! هل هي من باب الْمُستحبَّات والْمَكرُوهَات؟!! أو هي من الأصول والواجبات؟!!

(٣) انظر إلَى هذا التقييد بالْمَصَالح والْمَفَاسد الذي يُهدره فالح، كما أهدر الكثير والكثير من القيود والأدلة والسياقات التي تدينه بالظلم والافتراء.

(٤) ومن ذلك: ما مثلت به من التسامح فِي عدم كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، والتسامح فِي عَدَم كتابة: «مُحَمَّد رَسُول الله»، وإن كان بعض الناس يُهَوِّن من شأنهما، ويرى أن ذلك إنَّمَا هو من السنن، ويرى أنه لا فرق بين «مُحَمَّد بن عبد الله» وبين «مُحَمَّد رسول الله»، وقد رَدَدتُ على هذا القول العجيب فِي بَحث «هل يَجُوز التنازل عن الواجبات مُرَاعَاة للمَصَالح والْمَفَاسد وعند الْحَاجَات والضَّرُورَات؟!».
وأزيد؛ إن الإجْمَاع قد انعَقَدَ على الرخصة للمكره أن يقول كلمة الكفر؛ بشرط أن يكون قلبه مُطمئنًا بالإيْمَان، وذلك داخل فِي سَمَاحَة الإسلام، وقد ذكرت أصولًا أخرى فِي بَحث سميته: «سَمَاحَة الشريعة الإسلاميَّة وحُب اللَّه تعَالَى أن تؤتى رُخَصَه»، وفِي بَحث آخر سميته: «هل يَجُوز التنازل عن الوَاجبَات مُرَاعَاة للمَصَالح والْمَفَاسد وعند الْحَاجَات والضَّرُورَات»، وملخص سميته: «بَيَان سَمَاحَة الإسلام وما فيه من الرَّحْمَة». فليرجع إليها من أحَبَّ معرفة الْحَقِّ والتمييز بين الْمُحق والْمُبطل.

الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ١-٤].

لأن الْمُؤمنين كانوا قد نَزَلَ بهم من الغمِّ والكرب بسبب الصلح -الذي ظاهره ضيم وظلم، وباطنه العزة والنصر- الأمر الذي هو فوق مدارك البشر، والذي أطلع اللَّه عليه رسوله الكريم، وكان ﷺ يتلقى الشروط الظالِمَة الْمُتغَطرسَة بصدر رحب ونفس مطمئنة، وهو فِي غاية الثقة بإعلاء كلمة اللَّه ونصر ربِّه.

روى البخاري فِي صحيحه فِي كتاب الشروط، حديث (٢٧٣١-٢٧٣٢) من حديث الْمِسوَر بن مَخرمَة، ومروان فِي قصة صلح الْحُديبية أنه لَمَّا جاء مندوب قريش سهيل بن عمرو، وقال: «هات، اكتب بيننا وبينكم كتابًا. فَدَعَا رسول اللَّه ﷺ الكاتب، فقال النبِي ﷺ: **بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم.** فقال سهيل: أما الرَّحْمَن، فواللَّه ما أدري ما هي، ولكن اكتب: باسمك اللهم، كما كنت تكتب. فقال الْمُسلمون: واللَّه، لا نكتبها إلَّا بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم. فقال النبِي: **اكتب: باسمك اللهم.**

ثم قال: هذا ما قاضى عليه مُحَمَّد رسول اللَّه. فقال سهيل: واللَّه لو كنا نعلم أنك رسول اللَّه ما صَدَدنَاكَ عن البيت، ولا قاتلناك، ولكن اكتب: مُحَمَّد بن عبد اللَّه. فقال النبِي ﷺ: **واللَّه إني لرَسُولُ اللَّه وإن كذبتموني، اكتب: مُحَمَّد بن عبد اللَّه».**

فهل هذا التصرف وهذه الْمُوَافَقَة والتسامح كانت فِي أمور يسيرة، أو كانت فِي أمور كبيرة، وأصول عظيمة، لكن لأجل أن وَرَاءَهَا ما لا يُدركه العقل من نصر الإسلام، وظهوره على الكفر والشرك.

*** تعليق:**

١- هل ذكرت هذه الْمَصَالح العظيمة، والنصر العزيز، والفتح الْمُبين، واقتلاع جذور الشرك والكفر، هل ذكرت هذه الأمور لأجل رسالة أَثْبَتُ من السَّمَوات والأرض، أو لرسالة قد تنازل عنها رسول اللَّه وأصحابه؟!! قاتل اللَّه أهل الفجور والكذب العظيم.

٢- لِمَاذا سُقْتُ هذه الآيات العظيمة التي تضمنت الفتح الْمُبين، والْهِدَاية إلَى

الصراط الْمُستقيم، وإنزال السكينة فِي قلوب الْمُؤمنين، وازديادهم إِيْمَانًا مع إِيْمَانهم، هل كل هذا من أجل رسالة تَخَلّوا وتنازلوا عنها؟!!

٣ - هل هذا العز والنصر الذي أقرره لرسالة قد حكمتُ بأن رسول اللَّه ﷺ تنازل عنها، وأَدْعُو إِلَى ذلك كما يَفتَرِي عَلَيَّ هذا الأفاك؟!!

٤- ما هي كلمة اللَّه التِي أُشيد بإعلائها إن كان رسول اللَّه قد تنازل عن رسالته ومعه أصحابه؟! ألا بُعدًا للقوم الظالِمين!!

٥- لِمَاذا سُقْتُ هذا النص من صحيح البخاري، وفيه قول رسول اللَّه ﷺ: «واللَّه إني لرسول اللَّه وإن كذبتموني»؟! هل سقته لأُؤكِدَ أن رسول اللَّه ﷺ ثابتٌ على رسالته هو وأصحابه، أو لأُثبتَ تنازله عن رسالته كَمَا يَفتَرِي ذلك الْمُفتَرُون؟!

٦- تأمل قولي حول هذا التَّسَامح فِي أمور عظيمة، ألا وهو قولي: «لكن لأجل أن وَرَاءَهَا ما لا يُدركُه العقل من نصر الإسلام، وظهوره على الكفر والشرك». ماذا يَحمل من إِيْمَان عميق برسالة مُحَمَّد ﷺ وبقائها ودوامها ونصرها وظهورها على كفر الكافرين وشرك الْمُشركين، ولا سيما على من اشتَرَطوا عليه تلك الشروط الكافرة الْجَائرة، ألَا تعسًا للمفترين على الأبرياء من الْمُؤمنين.

كيف أسوق هذا النص وأنا أدعو إِلَى التنازل عن الأصول، وأشهد على رسول اللَّه ﷺ أنه قد تنازل عن رسالته؟!!

ألا تدل هذه الأمور على أن فَالِحًا من أَلَدِّ الْخُصُوم للحَقِّ وأهله، ومن أشدهم افتراءً وبُهتًا.

ومِمَّا قلت: إن فوائد هذا الصلح لعظيمة جدًّا، ذكرها الإمام ابن القيم فِي «زاد الْمَعَاد»، نَختار منها ما يناسب هذا الْمَقَام.

قال ابن القيم فِي كتابه «زاد الْمَعَاد» (٣/ ٣٠٤-٣٠٦) عن فوائد صلح الْحُديبية:

«منها: جَوَاز ابتداء الإمام بطلب صُلح العَدُو إذا رأى الْمَصلَحَة للمسلمين فيه، ولا يَتَوَقف ذلك على أن يكون ابتداء الطلب منهم.

ومنها: احتمال قلة أدب رسول الكفار، وجهله وجفوته، ولا يُقَابل على

ذلك؛ لِمَا فيه من الْمَصلَحَة العَامَّة.

ومنها: أن مُصَالَحَة الْمُشركين ببعض ما فيه ضيم على الْمُسلمين للمصلحة الراجحة، ودفع ما هو شر منه، ففيه دفع أعلى الْمَفسَدَتين باحتمال أدناهما». اهـ.

وقال فِي موضع آخر (٣/ ٣٠٩-٣١٠):

«فِي الإشارة إِلَى بعض الْحِكَم التِي تضمنتها هذه الْهُدنة، وهي أكبر وأَجَلُّ من أن يُحيط بها إِلَّا اللَّه الذي أحكم أسبابها، فوقعت الغاية على الوجه الذي اقتضته حكمته وحَمده.

فمنها: أنها كانت مُقدمَة بين يدي الفتح الأعظم، الذي أعز اللَّه به رَسُولَهُ وجُندَه، ودخل الناس به فِي دين اللَّه أفواجًا، فكانت هذه الْهُدنة بابًا له، ومفتاحًا، ومؤذنًا بين يديه، وهذه عادة اللَّه فِي الأمور العظام التِي يقتضيها قدرًا وشرعًا: أن يوطئ لَهَا بين يديها مُقَدِّمَات وتوطئات تؤذن بها، وتدل عليها.

ومنها: أن هذه الْهُدنَة كانت من أعظم الفتوح، فإن الناس أمن بعضهم بعضًا، واختلط الْمُسلمون بالكفار، وبَادَءوهم بالدعوة، وأسمعوهم القرآن، وناظروهم على الإسلام جهرة آمنين، وظهر من كان مُختفيًا بالإسلام، ودَخَلَ فِي مدَّة الْهُدنة من شاء اللَّه أن يدخل؛ ولِهَذا سَمَّاه اللَّه فتحًا مُبينًا.

قال ابن قتيبة: قضينا لك قضاء عظيمًا.

وقال مُجَاهد: هو ما قضى اللَّه له بالْحُديبيَّة». اهـ.

قال الْحَافظ فِي الفتح (٥/ ٣٥٢):

«فيه جواز بعض الْمُسَامَحَة فِي أمر الدِّين، واحتمال الضيم فيه ما لَمْ يكن قَادحًا فِي أصله، إذا تعيَّن ذلك طريقًا للسلامة فِي الْحَال، والصلاح فِي الْمَآل، سواء كان ذلك فِي حال ضعف الْمُسلمين أو قوتهم»[1].

---

(١) انظر إِلَى قولي: «تسامح فِي عدم كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، وعدم كتابة: «مُحَمَّد رَسُول اللَّه»، لِمَاذا عَبَّرتُ بهذا التعبير؟ إنه تنزيه لرسول اللَّه وأصحابه عن التنازل عن وصف اللَّه بصفة الرَّحْمَة، وتنزيه لرسول اللَّه وأصحابه عن التنازل عن الإيْمَان برسالة رسول اللَّه ﷺ مِمَّا يدمغ فالِحًا وحزبه الأثيم=

أقول:

لقد تَسَامَحَ رَسُولُ اللَّه ﷺ فِي هذا الصُّلح فِي أمور عظيمة من أصول وفروع، فمن الأصول التي تَسَامَحَ فيها عدم كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، والأخذ بِمَا اقترحه سُهَيل بن عمرو «باسمك اللَّهُمَّ» مع غضب الصَّحَابَة وحلفهم باللَّه أنه لا يكتب إلَّا «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم».

وتَسَامَح فِي عدم كتابة: «مُحَمَّد رَسُول الله»، وهي الركن الثاني من أركان الشهادتين، أصل الإسلام، وكتابة ما أَصَرَّ عليه سهيل بن عمرو مندوب قريش «مُحَمَّد بن عبد الله».

إلَى شروط مُجحفة منها أن مُحَمَّدًا ﷺ يَرُد من جاءه من مكَّة مُسلمًا، ولا ترد قريش مَنْ جَاءَهَا من الْمَدينة، مِمَّا زَادَ الصَّحَابة حنقًا وغيظًا، حتى قال عمر ﷺ، وهو يُخَاطب النبي ﷺ: «أَلَسْتَ نبي اللَّه حقًّا؟ فَقَالَ رَسُولُ الله: بلى. فَقَالَ عُمَرُ: أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ، وعَدُونا عَلَى الباطل؟ فَقَالَ رَسُولُ الله: بلى. فَقَالَ عُمَرُ: فَلِمَ نُعطي الدَّنيَّة فِي ديننا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: **إني رَسُولُ اللَّه، ولَسْتُ عَاصيه، وهو ناصري**».

لأن النبي ﷺ يُدرك ما لا يدركه عُمَرُ الفاروق العبقري ولا غيره.

ثم أقول:

ما رأيكم فِي هذا التَّسامُح الذي قَامَ على جلب الْمَصَالح ودرء الْمَفَاسد؟! أليس لنا فِي رسول اللَّه ﷺ أسوة حسنة؟!

فَلَعَلَّ العُلَمَاء الذين ترى سكوتهم تنازلًا، وربَّمَا رأيته كتمانًا وخيانة أبعد نظرًا منك، وأعرف بالْمَصَالح والْمَفَاسد، وأعرف بالقواعد والأصول، وما يَتَرتب على الْمَوَاقف والتَّصرفات.

وإلَى اللَّه الْمُشتكَى من تَسَرُّعَات ومُبَادَرَات ليس فيها أي التفات إلَى هذه الأمور العظيمة، فأذاقت الدَّعوَة السلفيَّة الأَمَرَّين، وأوقعتها فِي غربة وكربة».

= بالكذب والافتراء عَلَيَّ، ولاسيما وسياق نصيحتي من أوله إلَى آخره وما تضمنه هذا الفصل خَاصَّة يدمغهم بأنهم أشد الناس افتراءً وكذبًا عَلَيَّ فِي أمر عظيم.

وأحْمَدُ اللهَ الذي وفَّقني لاتِّباع الْحَق، والتمسك بالكتاب والسنة، ورد ما خالفهما فِي الأصول والفروع، والدَّعوة إلَى ذلك بكل الوسائل التِي أستطيعها، وإنِي لأدور مع هذا الْحَق حيث دار.

فَأشتَدُّ حيث تُطلب الشدة، وأتَسَامَح حيث يَتَسَامَح، وأراعي الْمَصَالح والْمَفَاسد، وآخذ بالرخص التِي يُحبها اللَّه ورسوله، ويغضب اللَّه ورسوله على مَنْ لا يأخذ بها، وأراعي الْمَصَالح والْمَفَاسد على طريقة الكتاب والسنة فِي أبواب الدين، وعلى طريقة العُلَمَاء العاملين، وأخالف الْجَهَلة الْمُتنَطعين الذين لا يَعتَرفُونَ بسَمَاحَة هذا الدِّين، بل أعتقد أن من هؤلاء الْمُتَنَطعين من هو مُرَاءٍ كاذب مثل فالح الْجَاهل، وأمثاله الذين يَضَعُونَ الشدَّة فِي غير موضعها، ويَترخَصُونَ ويُمَيعُونَ حيث يُحَارب الإسلام هذا التميع والتَّرخُّص الباطل.

الْمَسألة الثالثة: بَيَان أن من مَصَائب فالح وجناياته على الْمَنهَج السَّلفي وأهله أنه لا يعترف بِمُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي الإسلام، ولا يلتزمها، وقد أنكر عليه فِي ذلك؛ فما يزيد إلَّا عنادًا وتَمَاديًا فِي جهله وظلمه، وتشويه الْمَنهَج السَّلفي بعناده وتصرفاته.

وأخيرًا: صار يَحصر مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمُفَاسد فِي الْمُستَحبَّات والْمَكرُوهَات، أما الواجبات والْمُحَرَّمات فلا!!

قال فِي «الصارم الْمَصقُول» (ص٤):

«الأول: أن كلامي الذي اعتَرَض عليه ربيع؛ إنّمَا هو فِي باب مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، وأن ذلك لا يُترك فيه وَاجب، ولا يفعل فيه مُحَرَّم، وإنّمَا قد يتنازل فيه عن مُستَحَب، أو يفعل فيه مكروه، فأصول الإسلام وفرائضه وواجباته لا تترك مُرَاعَاة للمَصَالح والْمَفَاسد».

وزاد الطين بلة بأن فَرَّق بين الْمَصَالح والْمَفَاسد، وبين أبواب الرخص والضرورات!! فياويل العلم والإسلام من الْمُتَطفلين على العلم، وما أظن أن فالِحًا يبلغ نصف عَالِم ولا ربعه.

وما يدري الْمِسكين أن الرُّخَصَ وغيرها داخلة فِي مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد

التِي بُنِي عليها الإسلام كله.

فهذا من أوضح الأدلة على جهله بالبدهيات، وأنه مِمَّن يهدم أصول الإسلام بِجَهله الْمُطبِق وبتأصيلاته الفاسدة.

*** ولبيان أهمية وضرورة مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي الإسلام، وأن شرائع الإسلام قائمة عليها؛ أسوق هنا ما تيسر من كلام علماء الإسلام:**

- الشريعة كُلُّهَا مَبنَاهَا على الْمَصَالح:

١- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «منهاج السنة النبويَّة» (٦/ ١١٨):

«والْجِهَاد لا يَقُوم به إلَّا ولاة الأمور، فإن لَمْ يَغز معهم؛ لزم أن أهل الْخَير الأبرار لا يُجَاهدون، فتفتر عزمات أهل الدِّين عن الْجِهَاد، فإما أن يتعطل، وإما أن ينفرد به الفجَّار، فيلزم من ذلك استيلاء الكفَّار أو ظهور الفجَّار؛ لأن الدين لِمَنْ قاتل عليه.

وهذا الرأي من أفسد الآراء، وهو رأي أهل البدع من الرافضة والْمُعتزلة وغيرهم.

حتى قيل لبعض شيوخ الرافضة: إذا جاء الكفَّار إلَى بلادنا، فقتلوا النفوس، وسبوا الْحَريم، وأخذوا الأموال، هل نقاتلهم؟

فقال: لا، الْمَذهَب: أنا لا نغزو إلَّا مع الْمَعصُوم.

فقال ذلك الْمُستَفتى -مع عَاميته-: واللَّه، إن هذا لَمَذهب نَجس، فإن هذا الْمَذهَب يُفضي إلَى فَسَاد الدِّين والدنيا.

وصاحب هذا القول تورع فيما يظنه ظلمًا، فوقع فِي أضعاف ما تَوَرَّع عنه بهذا الورع الفاسد، وأين ظلم بعض ولاة الأمور من استيلاء الكفَّار، بل من استيلاء من هو أظلم منه، فالأقل ظلمًا يَنبَغي أن يعاون على الأكثر ظلمًا، فإن الشريعة مَبنَاهَا على تَحصيل الْمَصَالح وتكميلها، وتعطيل الْمَفَاسد وتقليلها بِحَسب الإمكان، ومعرفة خير الْخَيرين وشر الشرين، حتى يُقَدَّم عند التزاحم خير الْخَيرين، ويدفع شر الشرين». اهـ.

أ- انظر إلَى تعميم شيخ الإسلام فِي قوله: «فإن الشريعة مَبنَاهَا على تَحصيل الْمَصَالح وتكميلها، وتعطيل الْمَفَاسد وتقليلها».

حيث لَمْ يستثن الرخص، ولا حصر الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي الْمُستَحبَّات والْمَكرُوهَات.

ب- قارن بين فتوى هذا الشيخ الرافضي، وبين تأييد فالح لأمريكا ضد الْمُسلمين فِي أفغانستان.

٢- قال الإمام ابن القيم فِي «مفتاح دار السعادة» رَحِمَهُ اللَّهُ (ج٢/ ص٢٢):

«وإذا تأملت شرائع دينه التِي وَضَعَها بين عباده وَجَدتَهَا لا تَخرج عن تَحصيل الْمَصَالح الْخَالصَة أو الراجحة بِحَسَب الإمكان، وإن تَزَاحَمَت قُدِّمَ أهمها وأجلها وإن فاتت أدناهما، وتعطيل الْمَفَاسد الْخَالصَة أو الراجحة بِحَسب الإمكان، وإن تَزَاحَمَت عطل أعظمها فَسَادًا باحتمال أدناهما.

وعلى هذا وضع أحكم الْحَاكمين شرائع دينه دالة عليه، شاهدة له بكمال علمه وحكمته، ولطفه بعباده، وإحسانه إليهم، وهذه الْجُملَة لا يَستَريب فيها من له ذوق من الشريعة، وارتضاع من ثديها، ووُرُود من صفو حَوضها، وكلما كان تضلعه منها أعظم؛ كان شهوده لِمَحَاسنها ومَصَالِحهَا أكمل، ولا يُمكن أحدًا من الفُقَهَاء أن يتكلم فِي مآخذ الأحكام وعللها، والأوصاف الْمُؤثرة فيها حقًّا وفرقًا، إلَّا على هذه الطريقة.

وأما طريقة إنكار الْحِكم والتعليل، ونفي الأوصاف الْمُقتضية لِحُسن ما أمر به، وقبح ما نهى عنه وتأثيرها، واقتضائها للحب والبغض الذي هو مَصْدَر الأمر والنهي بطريقة جَدَلِيَّة كلامية، لا يتصور بناء الأحكام عليها، ولا يُمكن فقيهًا أن يستعملها فِي باب واحد من أبواب الفقه، كيف والقرآن وسنة رسول اللَّه مَملوءان من تعليل الأحكام بالْحِكَم والْمَصالح، وتعليل الْخَلق بهما، والتنبيه على وجوه الْحِكَم التِي لأجلها شرع تلك الأحكام؛ ولأجلها خلق تلك الأعيان، ولو كان هذا فِي القرآن والسنة فِي نَحو مائة موضع أو مائتين لسقناها، ولكنه يزيد على ألف موضع بطرق متنوعة...».

أ- انظر إِلَى كلام الإمام ابن القيم حيث يُقَرِّر بعلم: أن شرائع الإسلام كلها لا تَخرج عن تَحصيل الْمَصَالح الْخَالصة والراجحة. . إلخ.

وقارن بينه وبين فالح ومَنْ وَافَقَه فِي إنكار مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي معظم وأعظم جوانب الإسلام، وحصرها -جهلًا وكذبًا على الله- فِي الْمُستَحبَّات والْمَكرُوهَات، وهذا الْحَصر إنَّمَا لَجَأ إليه فالح إِلْجَاءً.

ب- فالح لا يقول بهذا الكَمَال والعلم والْحِكمَة واللطف والإحسان، بل يُحَارب مَنْ يقول بهذه الْمَزَايا العظيمة لِهَذه الشريعة الغراء.

ج- فالح ليس له أدنى ذوق من الشريعة، ولا يُدرك ما فيها من حكم وتعليل، بل هو سالك فِي هذا الْمَيدان مَسْلَك الْجَهميَّة الْجَبريَّة، ونعوذ باللَّه من هذا الْجَهل والضلال.

د- فالح وحزبه الْجَهَلة لا يُدركُونَ أن كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ مَملوءان من تعليل الأحكام بالعلل والْمَصَالح. . إلخ.

ولا يفهمون ولا يعلمون هذه الأدلة التِي تزيد على ألف موضع، وأظن أنهم ليس عندهم قابلية لِهَذه العُلُوم، بل يُنَاصبون أهلها العَدَاء والْخُصُومَة، إلَّا أن يرزقهم اللَّه التواضع والأدب، ويوفقهم لإعلان التوبة من إعلان حربهم لِهَذه الأمور ولأهل السنة، فذلك بيد اللَّه مُقَلِّب القلوب.

٣- وقال أيضًا فِي «إعلام الْمُوَقعين» رَحِمَهُ اللَّهُ (ج٣/ ص١٤):

«فإن الشريعة مَبنَاهَا وأساسها على الْحِكَم، ومصالح العباد فِي الْمَعَاش والْمَعَاد، وهي عدل كلها، ورَحْمَة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خَرَجَت عن العدل إلَى الْجَور، وعن الرَّحْمَة إلَى ضدِّهَا، وعن الْمَصلَحَة إلَى الْمَفسَدَة، وعن الْحِكمَة إلَى العبث، فليست من الشريعَة، وإن أدخلت فيها بالتأويل». اهـ.

تأمل كلام هذا الإمام الفقيه الذي أدرك بفقهه وعلمه: أن الشريعة مَبنَاهَا وأساسها على الْحِكَم والْمَصَالح فِي الْمَعَاش والْمَعَاد، وأنها عدل كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها. . . إلَى آخر كلامه.

وأسأل فالِحًا وحزبه: هل يُؤمنُونَ بهذا الشمول فِي الْمَصَالح والكمال فِي الشريعة كلها؟

فإن قالوا: لا؛ فهم جَهميَّة جَبريَّة.

وإن قالوا: نعم؛ فقد هَدَمُوا مذهبهم، وظهر أمرُ اللَّه وهُم كارهون أو راضون.

٤- وقال الشاطبِي رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يتحدث عن قصد الشارع إلَى الْمُسببات، وأخذ الْمُكَلف بالأسباب:

«وأيضًا فَإنّمَا مَحصُول هذا أن يبتغي ما يهيئ اللَّه له بهذا السَّبب، فهو راجع إلَى الاعتماد على اللَّه، واللجأ إليه فِي أن يرزقه مُسببًا يقوم به أمره، ويصلح به حاله، وهذا لا نكير فيه شرعًا؛ وذلك أن الْمَعلوم من الشريعة أنَّها شُرعَت لِمَصَالح العباد، فالتكليف كله إمَّا لدرء مَفسَدَة، وإمَّا لِجَلب مَصلَحَة، أو لَهُمَا مَعًا، فالداخل تَحتَه مُقتَضٍ لِمَا وضعت له؛ فلا مُخَالَفَة فِي ذلك لقصد الشارع.

والْمَحظُور: إنّمَا هو أن يقصد خلاف ما قَصَدَهُ، مع أن هذا القَصد لا ينبني عليه عمل غير مقصود للشارع، ولا يلزم منه عقد مُخَالف، فالفعل موافق، والقصد موافق، فالْمَجمُوع موافق». الْمُوَافقات (١/ ٣١٨) تَحقيق: الشيخ مشهور حسن.

٥- وقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«الْمَسألة السابعة: إذا ثبت أن الشارع قد قصد بالتشريع إقامة الْمَصالح الأخرويَّة والدنيويَّة، وذلك على وجه لا يَختل لَهَا به نظام، لا بِحَسَب الكل، ولا بِحَسَب الْجُزء، وسَوَاء فِي ذلك ما كان من قبيل الضَّرُوريَّات، أو الْحَاجيَّات، أو التَّحسينَات؛ فإنها لو كانت مَوضُوعَة بِحَيث يُمكن أن يَختل نظامها، أو تنحل أحكامها؛ لَمْ يكن التشريع مَوضُوعًا لَهَا؛ إذ ليس كونها مَصَالح إذ ذاك بأولَى من كونها مَفَاسد، لكن الشارع قاصد بها أن تكون مَصَالح على الإطلاق؛ فلابد أن يكون وضعها على ذلك الوجه أبديًّا وكليًّا وعَامًّا فِي جَميع أنواع التكليف والْمُكلفين، وجَميع الأحوال، وكذلك وجدنا الأمر فيها -والْحَمد لله-.

وأيضًا فسيأتي بَيَان أن الأمور الثلاثة كلية فِي الشريعة، لا تَختص على

الْجُملَة، وإن تنزلت إِلَى الْجُزئيَّات فعلى وجه كلي، وإن خصت بَعضًا؛ فعلى نظر الكلي، كما أنها إن كانت كلية فليدخل تَحتها الْجُزئيَّات، فالنظر الكلي فيها منزل للجُزئيَّات، وتنزله للجزئيات لا يَخرم كونه كليًا، وهذا الْمَعنى إذا ثبت؛ دَلَّ على كمال النظام فِي التشريع، وكمال النظام فيه يأبى أن يَنخَرم ما وضع له، وهو الْمَصَالح». الْمُوَافَقَات (٢/ ٦٢).

أ- انظر إِلَى قول الإمام الشاطبِي: «فالتكليف كله إمَّا لدرء مَفسَدَة، وإما لِجَلب مَصلَحَة، أو لَهُمَا مَعًا... إلخ».

وأسأل فالِحًا الذي كان يُنكر مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، ثم اضطر إِلَى القول بِحَصرها فِي الْمُستَحبَّات والْمَكرُوهَات، هل يُؤمن بهذا الشمول الكلي فِي مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي كل التكاليف والتشريعات، أو سيستمر على جَهله الْمُطبق، وعناده الْمُهلك الْمُضحك؟!!

ب- وانظر مَرَّة أخرى إِلَى قوله: «فلابد أن يَكُونَ وضعها على ذلك الوجه أبديًا وكليًا وعَامًا فِي جَميع أنواع التكليف والْمُكلفين، وجَميع الأحوال، وكذلك وجدنا الأمر فيها -والْحَمدُ لله-».

وأسأل فَالِحًا: هل يعرف هذا أو سمع به هو وحزبه؟!!

٦- وقال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن سَاقَ عددًا من النصوص مُبينًا مقاصدها:

«فهذا النظر يُعَضدُه الاستقراء أيضًا، وقد مَرَّ منه أمثلة، وأيضًا فقد قام الدليل على اعتبار الْمَصَالح شَرعًا، وأن الأوامر والنواهي مُشتَمِلَة عليها، فلو تركنا اعتبارها على الإطلاق؛ لكنا قد خالفنا الشارع من حيث قصدنا موافقته». الْمُوافقات (٣/ ٤١٥).

٧- وقال رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يتحدث عن العَامِّي: هل له أن يَتَخيَّر من الفتاوى إذا اختلفت عليه ما يوافق رغبته:

«والثاني: ما تَقَدَّم من الأصل الشرعي، وهو أن فائدة وَضع الشريعة إخراج الْمُكَلف عن داعية هواه، وتَخييره بين القولين نقض لذلك الأصل، وهو غير جائز، فإن الشريعة قد ثبت أنها تَشتَمل على مصلحة جزئية فِي كل مسألة، وعلى مصلحة

كلية فِي الْجُملة:

أما الْجُزئية: فما يعرب عنها دليل كل حكم وحكمته.

وأما الكلية: فهي أن يكون الْمُكلف داخلًا تَحت قانون مُعيَّن من تكاليف الشرع فِي جَميع تصرفاته: اعتقادًا، وقولًا، وعَمَلًا، فلا يكون مُتبعًا لِهَوَاه كالبهيمة الْمُسيبة حتى يرتاض بلجام الشرع، ومتى خيَّرنا الْمُقَلدين فِي مذاهب الأئمَّة لينتقوا منها أطيبها عندهم؛ لَمْ يبق لَهُم مرجع إلَّا اتباع الشهوات فِي الاختيار، وهذا مُنَاقض لِمَقصد وضع الشريعة، فلا يصح القول بالتخيير على حال». الْمُوَافقات (٥/ ٧٧-٧٨).

٨- وقال رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يَتَحَدث عن الاستحسان:

«وكثير ما يتفق هذا فِي الأصل الضَّرُوري مع الْحَاجي، والْحَاجي مع التكميلي، فيكون إجراء القياس مُطلقًا فِي الضروري يؤدي إلَى حَرَج ومَشقَّة فِي بعض مَوَارده، فيستثنى موضع الْحَرج، وكذلك فِي الْحَاجي مع التكميلي، أو الضروري مع التكميلي وهو ظاهر.

وله فِي الشرع أمثلة كثيرة: كالقرض -مثلًا- فإنه ربا فِي الأصل؛ لأنه الدرهم بالدرهم إلَى أجل، ولكنه أُبيح لِمَا فيه من الْمَرفقة والتَّوسعَة على الْمُحتَاجين، بِحَيث لو بقي على أصل الْمَنع؛ لكان فِي ذلك ضيق على الْمُكَلَّفين.

ومثله: بيع العَرِيَّة بِخَرصها تَمرًا، فإنه بيع الرطب باليابس، لكنه أُبيح لِمَا فيه من الرِّفق ورفع الْحَرَج بالنسبة إلَى الْمُعرِي والْمُعرَى، ولو امتنع مُطلقًا؛ لكان وسيلة لِمَنع الإعراء، كما أن ربا النسيئة لو امتنع فِي القرض؛ لامتنع أصل الرِّفق من هذا الوجه.

ومثله: الْجَمع بين الْمَغرب والعشاء للمطر، وجَمع الْمُسَافر، وقصر الصَّلاة، والفطر فِي السَّفر الطويل، وصلاة الْخَوف، وسائر التَّرخصات التِي على هذا السبيل، فإن حقيقتها ترجع إلَى اعتبار الْمَآل فِي تَحصيل الْمَصَالح، أو درء الْمَفَاسد على الْخُصُوص؛ حيث كان الدليل العام يقتضي منع ذلك؛ لأنَّا لو بقينا مع أصل الدليل العام؛ لأدَّى إلَى رفع ما اقتضاه ذلك الدَّليل من الْمَصلَحَة، فكان من

الواجب رَعيُ ذلك الْمَآل إِلَى أقصاه.

ومثله: الاطلاع على العَورَات فِي التَّدَاوي، والقراض، والْمُسَاقاة، وإن كان الدَّليل العام يَقتَضي الْمَنع وأشياء من هذا القبيل كثيرة». اهـ. الْمُوافقات (٥/ ١٩٤-١٩٥).

تأمل هذه الأمثلة الكثيرة للرخص، وكيف ربط هذا العالِم بين الرخص وبين مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، الأمر الذي ينكره فالح بِجَهله الْمُطبق.

تأمل مَرَّة أخرى قوله بعد ذكر بعض الرخص فِي الْمُعَاملات: «ومثله الْجَمع بين الْمَغرب والعشاء للمطر، وجَمع الْمُسافر، وقصر الصَّلاة، والفطر فِي السَّفر الطويل، وصلاة الْخَوف، وسائر التَّرخصَات التِي على هذا السبيل».

وكيف ربط بين هذه التَّرخصَات، وبين الْمَصَالح والْمَفَاسد.

وأسأل فالِحًا وحزبه: هل يؤمنون بهذا الربط الْمُحكَم بين الرخص وبين الْمَصَالح والْمَفَاسد؟ إننا ننتظر الإجابة نَحن وجَميع الْمُسلمين.

٩- قال العز بن عبد السلام رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قواعد الأحكام فِي مَصَالح الأنام» (١/ ٢٢٥) وهو يَتَحَدث عن الْمَصَالح والْمَفَاسد، ويسوق الأدلة من القرآن والسنة على كلياتها وجزئياتها:

«وقد تكون أسبابها خيورًا، فينهى عنها؛ لأدائها إِلَى الشرور، لا لكونها خيورًا، كما أن من أسباب الْمَصَالح ما يكون شرًّا؛ فيؤمر به، لا لكونه شرًّا، بل لأدائه إِلَى الْمَصَالح والْخُيور، وأمثلة ذلك كثيرة.

وقد نص ﷺ على النهي عن غصب قضيب مِنْ أراك، وقال: «إِيَّاكُمْ ومُحَقَّرَات الذنوب».

والكتاب والسنة يشتملان على الأمر بالْمَصالح كلها -دقها وجلها-، إِلَّا مَصَالح الْمُبَاح؛ فإنَّها مَأذونة غير مَأمور بها، وعلى النهي عن الْمَفَاسد كلها -دقها وجلها-، فمنه ما يدل بصيغة الأمر والنهي، ومنه ما يدل بالوعد والوعيد؛ إذ لا يعد بالثواب إِلَّا على فعل مأمور به؛ تَحصيلًا لِمَصلحته، ولا يُوعد بالعقاب إِلَّا على فعل منهيٍّ عنه؛ درءًا لِمَفسَدته». اهـ.

١٠- وقال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إرشاد الفحول» (ج١/ ص٣١٤):

«وفائدة نسخها.. قيل: الْحِكمَة أن هذا الْخَلق طبع على الْمَلالة من الشيء، فوضع فِي كل عصر شريعة جديدة؛ لينشطوا فِي أدائها.

وقيل: بيان شرف نبينا ﷺ، فإنه نسخ بشريعته شرائعهم، وشريعته لا ناسخ لَهَا.

وقيل: الْحِكمَة حفظ مَصَالح العباد، فإذا كانت الْمَصلَحَة لَهُم فِي تبديل حُكم بِحُكم، وشريعة بشريعة؛ كان التبديل لِمُرَاعَاة هذه الْمَصلَحَة..». اهـ.

١١- وقال بدر الدين الزركشي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «البحر الْمُحيط فِي أصول الفقه» (٤/ ١١١-١١٢):

«فإن قلت: إذا كانت كل شريعة انبنت على مَصَالح الْخَلق إذ ذاك، فبماذا اختصت شريعتنا حتى صَارَت أفضل الشرائع وأتمها؟

قلت: بِخَصَائص عديدة.

منها: نسبتها إلَى رَسُولِهَا، وهو أفضل الرسل.

ومنها: نسبتها إلَى كتابها، وهو أفضل الكتب.

ومنها: استجماعها لِمُهِمَّات الْمَصَالح وتتماتها، ولعل الشرائع قبلها إنَّمَا انبنت على الْمُهِمَّات، وهذه جَمعت الْمُهِمَّات والتتمات؛ ولِهَذا قال ﷺ: **«بُعثتُ لأتَمِّم مَكَارم الأخلاق، ومثل الأنبياء كَمَثل رَجُل بنى دَارًا..»**. إلَى قوله: **«فَكُنتُ أنا تلك اللبنة»**. يُريد (أن اللَّه ﷻ أجرى على يده وصف الكَمَال ونكتة التمام، ويلزم من حُصُول نكتة الكَمَال حصول ما قبلها من الأصل دون العكس». اهـ.

١٢- قال الشيخ العلامة عبد الرَّحْمَن بن ناصر السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كتابه «القواعد الفقهيَّة» (ص٨٨):

«وإن تزاحم مَصلَحَتان بألَّا يُمكن فعلهما مَعًا، بل إن فعل إحداهما فاتت الأخرى؛ قدِّم أرجحهما، فإن كان أحدهما مَسنونًا، والآخر واجبًا؛ فإنه يُقَدَّم الواجب؛ ولِهَذا لا يصح النفل الْمُطلق مِمَّن عليه فوائت، وإذا أقيمت الصَّلاة، أو ضَاقَ الوقت لَمْ تصح النافلة، وكذلك مَنْ عَلَيه قَضَاء رَمَضَان؛ لا يصح أن يَصُومَ

غيره حتى يقضيه، وكذلك مَنْ عليه حجَّة الإسلام؛ لَمْ يصح تنفله بالْحَجِّ، ولا أن يَحُج عن غيره.

وإن كانا واجبين؛ قدَّم أوجبهما وآكدهما، فيقدم الواجب بأصل الشرع على الواجب بالنَّذر، ويقدِّم حقَّ اللَّه تعَالَى الواجب على طاعة من تَجب طاعته من والد وزوج وأمير ونَحوهم، ويُقَدِّم حَقَّ الزوج على حَقِّ الوالدين، ويُقَدِّم فرض العين على فرض الكفاية.

وإن كانا مُستَحبين قَدَّم أفضلهما، فتقدم الرواتب على غيرها، ويُقَدم من العبادات ما فيه نفع مُتعَدٍّ على ما نفعه قاصر». اهـ.

أقول:

وفي هذا الكلام أن الواجبات والْمُستَحبَّات، وحقوق اللَّه، وحقوق العباد الواجبة: يُراعى فيها الْمَصَالح والْمَفَاسد، وهذا عند أهل العلم والنُّهى.

١٣- ثمَّ قال العلامة السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ (ص٨٩-٩١):

«**ومن أسباب التفضيل:** أن يكون العَمَل الْمَفضُول مُشتَملًا على مَصلَحَة لا تكون فِي الفاضل، كحصول تأليف به، ونفعٍ مُتَعَدٍّ لا يَحصل بالفاضل، وفِي الْمَفضُول دفع مَفسَدَة يُظَنُّ حصولُهَا فِي الفاضل.

ومن أسباب التفضيل: أن يكون العَمَل الْمَفضُول أزيد مصلحة للقلب من الفاضل، كما قال الإمام أحْمَد رضي الله عنه لِمَن سأله عن بعض الأعمال، فقال: «انظر لِمَا هو أصلح لقلبك فافعله». وأسباب التفضيل كثيرة جدًّا، وفيما أشرتُ إليه كفايةٌ تُنبِّه على ما وراءها.

وإن تزاحم مفسدتان فافعل أهونهما: أي: أخفَّهما، فإن تزاحم مكروه ومُحَرَّمٌ بأن يكون لابد من فعل أحدهما؛ فعل الْمَكروه لدفع الْحَرام؛ ارتكابًا لأهون الشرَّين، مثل: أن يشتبه مَالٌ مشتبهٌ بِمَال حَرَام، ولَمْ يكن له بُدٌّ من أحدهما.

وإن تَزَاحَمَ مُحَرَّمان فعل أهونهما: فتقدم ثياب الْحَرير على الثياب الْمَغصُوبَة، ويُقَدِّم فِي الْمَخمصة الْمَيتة التِي تَحل بالذكاة كميتة الشاة ونَحوها على الْمَيتة التِي لا تُحلُّها الذكاة كالكلب ونَحوه.

وإن تزاحم مكروهان فعل أخفَّهما: فالذي فيه حَرَامٌ يسير أخَفُّ من الْمَال الذي قد كَثُر فيه الْحَرَام، وتقوى الكراهة وتضعف بِحَسب قلَّة الْحَرَام وكثرته». اهـ.

أقول:

وفِي هذا الكلام أنه تُراعى فِي الْمُحَرَّمَات والْمَكرُوهَات والْمَصالح والْمَفَاسد، بِخلاف ما يَقُوله الْجُهَلاء مثل فالح الذي يَحصر مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي الْمُستَحبَّات والْمَكرُوهَات فقط، وقد تَقدَّم نقد هذا الكلام مُفَصَّلًا.

١٤- وقال العلامة السعدي فِي تفسيره رَحِمَهُ اللَّهُ (١/ ٤٠):

«﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾: والْهُدَى ما تَحصل به الْهِدَاية من الضَّلالة والشبه، وما به الْهداية إلَى سلوك الطرق النافعة، وقال: ﴿هُدًى﴾. وحذف الْمَعمُول، فلم يقل: ﴿هُدًى﴾. للمصلحة الفلانية، ولا للشيء الفلاني لإرادة العُمُوم، وأنه هدًى لِجَميع مَصَالح الدَّارَين، فهو مرشد للعباد فِي الْمَسَائل الأصوليَّة والفروعيَّة، ومبين للحَق من الباطل، والصَّحيح من الضعيف، ومبين لَهُم كيف يسلكون الطرق النافعة لَهُم فِي دُنيَاهُم وأخراهم..» اهـ.

وأخيرًا: فأنت ترى أن العُلَمَاء يُقَرِّرُون أن الشريعة مَبنيَّة على مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي كل جوانبها فِي الضَّروريَّات والْحَاجيات والكماليات، وفِي أوامرها ونواهيها، فهل من رادع للهَمَج عن التوثب على الشريعة الإسلاميَّة السَّمحَة القائمة على الرَّحْمَة والْحِكمَة، ومُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد فِي الكليَّات والْجُزئيَّات فِي الأصول والفروع؟!

يتوثب هؤلاء الْهَمَج على شريعة الإسلام، فيشوهونها ويشوهون أصولَهَا، ويُصَورُونها على أنها آصار وأغلال لا رَحْمَة فيها، ولا مُرَاعَاة للمصالح والْمَفَاسد، وأنها لا ترفع الْحَرَج والشدائد عن الأمة، فإن تكرموا على الإسلام والأمة؛ قالوا -تقية-: يَجُوز مُرَاعَاة الْمَصَالح فِي الْمُستَحبَّات(!)، ويا ويل من يَتَجَاوز هذا السور الْحَديدي الذي وَضَعُوه، فإن جاوزوه قالوا -متظاهرين بالغَيْرة-: هذا تنازل عن أصول الدِّين!!!

وآخر دعوانا أَنِ الْحَمدُ لله ربِّ العالَمِين.

وصلَّى اللَّه وسلَّم على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجْمَعين.

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

٥ شوال ١٤٢٦هـ

الحلقة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لله، والصَّلاة على رسول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه..

أما بعد:

فقد كُنتُ كَتَبتُ نصيحة لفالح بتاريخ (٢٤/ صفر/ ١٤٢٥هـ) ضَمَّنتُهَا عَدَدًا من الْمَسَائل من جُملتها طلب الرِّفق بدَعوَة رسول اللَّه ﷺ -الدَّعوة السَّلفيَّة-، وأن يسير وَرَاء عُلَمَائها فِي مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد وسَدِّ الذرائع؛ حِمَايةً لَهَا؛ ورفقًا بها وبأهلها.

* وضمَّنتها مثالين:

- **أحدهما**: من القرآن، وهو قول اللَّه تعَالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٨]. وبيَّنتُ أنه أصلٌ فِي سد الذرائع.

- **والثاني**: ما حَصَلَ فِي صلح الْحُديبية من تَسَامُحه ﷺ بعدم كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، وعدم كتابة «مُحَمَّد رسول الله»، وما تضمنه هذا الصلح من الْمَصَالح ودرء الْمَفَاسد.

فأبى فالح هذه النصيحة، بل أبى نصح الناصحين غيري، وتَمَادى فِي ظلمه وتعسفه، ثمَّ شرع يُقلِّبُ الأمور رأسًا على عقب، بل ارتكب أكبر من هذا، فَحَوَّل النَّاصحين إِلَى مُجرمين منكرين لأصول الدِّين، منكرين لرسَالة سيِّد الْمُرسلين؛ فيا للهول، بل الأهوال!!

ما سمعنا بِمَنصُوح يفعل بالناصحين هذه الأفاعيل، بل يثير حَولَهُم الأعاصير!! وسأناقشه فِي هذه الْحَلَقَة فِي ثلاث مسائل:

* **المسألة الأولى:**

دعواه أني اعتبرتُ سَبَّ الأوثان أصلًا، وبيان بطلان هذه الدَّعوى:

- قال فالح فِي «الصارم الْمَصقول» (ص١٣-١٤):

«٢- النهي عن سب أوثان المشركين.

قال الْمَدخلي (ص٧): خذ مَثَلًا قول اللَّه تعَالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾. فإن سب أوثان الْمُشركين حَقٌّ وقربة إِلَى اللَّه، وإهانة للأنداد، لكن لَمَّا كان يُؤدِّي إِلَى مَفسَدَة كبرى هي سب الله؛ وَجَبَ تركه، فليس هذا العمل من باب الفروع، وإنَّمَا هو من باب الأصول والعقائد.

والْجَوَاب:

كيف يُقَال: إن سب أوثان الْمُشركين أصل تسامح فيه الرَّسُول ﷺ؟! هذا شيء غريب!! مُجَرَّد لفظ سبها أصل!! ولا شك أن هذا غير صحيح وغلط، بل إن سبها من الأمر الْجَائز أو الْمُستَحَب الذي نهى الشرع عنه؛ لَمَّا كان يؤدي إِلَى مُحَرَّم، ألا وهو سب اللَّه تعَالَى، فنهى عن ذلك؛ لدرء مَفسَدَة أكبر، وهي سب اللَّه ﷻ». اهـ.

- أقول:

١- أنا قلت: «إن ترك النبِي ﷺ بناء الكعبة من ترك مصلحة مَرْجُوحَة لدرء مفسدة كبيرة، درؤها هو الراجح والْمُقَدَّم.

هذه الْمَفسَدَة هي: خشية أن ترتد قريش وغيرهم من العَرَب؛ لِمَكَانة الكعبة فِي نفوسهم، ونفوس آبائهم وأجدادهم؛ إذ هي مصدر فخرهم واعتزازهم.

فترك رسول اللَّه ﷺ هدم الكعبة وبناءها على قواعد إبراهيم؛ لدرء هذه الْمَفسَدَة.

فعمل الرسول هذا تقعيد لقاعدة عظيمة، وتأصيل متين لأمته؛ ليواجهوا به الأحداث والْمَشَاكل الدِّينيَّة والسياسية والاجتماعية وغيرها.

وإذن فترك الرَّسُول ﷺ لِهَذا العمل ليس من باب ترك عَمَل فرعي، وإنَّمَا هو دفع للفتنة وتأصيل للأمة؛ لتواجه به الأخطار والْمَشَاكل والفتَن.

ودرء الْمَفَاسد مُقَدَّم على جلب الْمَصَالح، وسد الذرائع الْمُفضية إلَى الأضرار والْمَفَاسد من الأصول العظيمة التي لا يقوم الإسلام وحياة الْمُسلمين إلَّا عليها.

خذ مثلًا قول اللَّه تعالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٨]. فإن سَبَّ أوثان الْمُشركين حَق وقربة إلَى اللَّه، وإهانة للأنداد، لكن لَمَّا كان يؤدي إلَى مَفسَدَة كبرى هي سب الله؛ وَجَبَ تركه، فليس هذا العَمَل من باب الفروع، وإنَّمَا هو من باب الأصول والعقائد». اهـ.

- وأقول:

أ- انظر إلَى قولي: «فعمل الرَّسُول هذا تقعيد لقاعدة عظيمة، وتأصيل متين لأمَّته؛ ليواجهوا به الأحداث والْمَشَاكل الدِّينيَّة، والسياسيَّة، والاجتماعية، وغيرها.

وإذن فترك الرسول ﷺ لِهَذا العَمَل ليس من باب ترك عَمَل فرعي، وإنَّمَا هو دفع للفتنة، وتأصيل للأمَّة؛ لتواجه به الأخطار والْمَشَاكل والفتَن».

إذن فهذا تنويهٌ بعظمة الرسول ﷺ، وبِمَا يُؤَصِّله لِهَذه الأمة لِمُوَاجَهَة الأحداث والْمَشَاكل والفتَن، وليس حَديثًا عن الفروع.

ب- وانظر إلَى قولي: «ودرء الْمَفَاسد مُقَدَّم على جلب الْمَصَالح، وسد الذرائع الْمُفضية إلَى الأضرار والْمَفَاسد من الأصول العظيمة التي لا يقوم الإسلام وحياة الْمُسلمين إلَّا عَلَيهَا».

ألَا تراه إشادة عظيمة بِمَنهَج الرَّسُول ﷺ فِي مراعاة الْمَصَالح والْمَفَاسد وسد الذرائع، وإشادة بأصوله العظيمة ﷺ.

فسياق الْحَديث ليس عن الفروع؛ وإنَّمَا لبيان عظمة التأصيل لِهَذا الدِّين الذي قام -كما يقول فحول العُلَمَاء- إن الدين الإسلامي وشرائعه قائمة كلها على مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد.

ج- ثُمَّ ضربتُ مثالًا لتطبيق بعض هذه القواعد والأصول العظيمة بقولي: «خُذ مثلًا قول اللَّه تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٨]. فإن سب أوثان الْمُشركين حق وقربة إلَى اللَّه، وإهانة للأنداد، لكن

لَمَّا كان يُؤدِّي إِلَى مَفسَدَة كبرى هي سب الله؛ وَجَبَ تركه، فليس هذا العَمَل من باب الفروع، وإنَّمَا هو من باب الأصول والعقائد» اهـ.

فقوله: «كيف يُقَال: إن سب الأوثان أصل تسامح فيه رسول الله ﷺ. . .».

جوابه:

١- إن الْمَوضُوع الأساسي إنَّمَا كان فِي تقرير جلب الْمَصَالح وترك الْمَفَاسد، ومنه سد الذرائع؛ الأمور التِي كان ينكرها فالح، فسُقْتُ الآية لبيان قاعدة سد الذرائع، وكلامي واضح لا غُبَار عليه، ولا يَعتَرض عليه إلَّا جاهل.

٢- أنا لَمْ أقل: إن سَبَّ أوثان الْمُشركين أصل تسامح فيه رسول الله ﷺ. وإنَّمَا قلت: «فإن سبَّ أوثان الْمُشركين حق وقربة، وإهانة للأنداد، لكن لَمَّا كان يُؤدِّي إِلَى مَفسَدَة كبرى هي سب الله؛ وَجَبَ تركه». لأن سَابَّهَا يصير سَابًّا لله؛ حيث كان سببًا فِي سَبِّ اللَّه.

فهل تَرْكُ عمل يُؤدِّي إِلَى سَبِّ اللَّه -وسب اللَّه كفر أكبر- يعتبر من الفروع؟!! وهل سد الذريعة إِلَى ذلك يُعتَبَر عَمَلًا تطوعيًا يُستحب تركه، وللمسلم أن يفعله، أو هو واجب وأصل؟!! ومن تَعَمَّد فعله فإنه سَابٌّ لله، كَمَا قال رسول اللَّه ﷺ: «من الكبائر شتم الرجل والديه. قالوا: يا رسول اللَّه، وهل يشتم الرَّجُل والديه؟ قال: نعم، يسب أبا الرَّجُل؛ فيسب أباه، ويسب أمَّه؛ فيسب أمَّه». رَوَاهُ مسلم حديث (٩٠).

قال النووي فِي شرح هذا الْحَدِيث: «ففيه دليل على أن مَنْ يتسبب فِي شيء جَازَ أن ينسب إليه ذلك، وإنَّمَا جَعَل هذا عُقُوقًا؛ لكونه يَحصل منه ما يتأذى به الوالد تأذيًا ليس بالْهَين. . وفيه قطع الذرائع، فيؤخذ منه: النهي عن بيع العصير مِمَّن يتخذ الْخَمر، والسلاح مِمَّن يقطع الطريق، ونَحو ذلك» اهـ.

فالْمُتَسَبب فِي شتم والديه مرتكب كبيرة، والْمُتَسَبب فِي سَبِّ اللَّه متسبب فِي الكفر.

- وأقول: إن الآية الكريْمَة يُؤخَذ منها هذا الأصل العظيم، وهو: سد الذرائع فِي أبواب كثيرة.

٣- لقد أهلك فالحٌ نفسه بالكذب وتقليب الأمور، وأهلك مَنْ وَرَاءَه، فما

أسهل الكذب وتقليب الأمور، ورد الْحَق، وتزيين الباطل عنده وعندهم، ومن سَنَّ سنَّة سيئة فعليه وزرها، ووَزر من عمل بها إلَى يوم القيامة.

ومن عجائب هؤلاء القوم: أنهم مَعَ هذه الرذائل والكبائر التِي يرتكبونها يُوهمُونَ الناس أنهم أهل الْحَقِّ والسنَّة.

٤- قوله: «كيف يُقَال: إن سب الأوثان أصل تسامح فيه رسول اللَّه ﷺ».

أقول:

من قال هذا حتى تستنكره؟!! إن هذا لَهُوَ عين الكذب الذي صَارَ من طباعك.

٥- قولي: «فليس هذا العَمَل من باب الفروع»: اسم الإشارة والْمُبْدَل منه يَعُودان إلَى التأصيل الذي قررته وهو سد الذرائع، ومَنْ أعَادَهُ إلَى غيره فهو مُكَابر مُبَاهت.

٦- هذا الذي قرَّرتُه لا يُخَالف فيه أهل العلم، بل هو أمر مُقَرَّر عندهم شائع ذائع بينهم، فقولي هذا كله حق -والْحَمْدُ لله-، وليس بِبِدْعٍ، فالآية جاءت لبيان أصل أصيل آمن به عُلَمَاء الأمَّة وقرَّرُوه، وأنا ما قلت: «إن سب الأوثان أصل». وإنَّمَا قلت: «إنه حَقٌّ وقربة.. إلخ».

ولكن فَالِحًا افترى ذلك عَلَيَّ، ثُمَّ ذهب ينقل عن العُلَمَاء كلامًا يُؤيِّد كلامي من حيث لا يشعر، وهو حُجَّة عليه لا له، وخيَّلَ له جهله وهواه أنه له، والواقع أنه عليه!!

- قال فالح فِي «صارمه» (ص١٤-١٦):

«قال ابن العربي[١] فِي «أحكام القرآن» (٢/ ٧٤٣-٧٤٤) عند قوله تعَالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾:

«اتفق العلماء على أن معنى الآية: لا تسبوا آلِهَة الكفار؛ فيسبوا إلَهَكم.. فمنع اللَّه تعَالَى فِي كتابه أحدًا أن يفعل فعلًا جَائزًا يؤدي إلَى مَحظور؛ ولأجل هذا

---

(١) ما قاله ابن العربي من أن العلماء قد اتفقوا على مَعنَى الآية فِي سَدِّ الذرائع فَحَقٌّ، وأما تَخصيصه سد الذرائع بالعقود الْجَائزة فغير مُسَلَّم، انظر كلام الشوكاني والتعليق عليه (ص٢٨٨-٢٩٠) من هذا البحث.

تعلق عُلَمَاؤنا بهَذه الآية فِي سَدِّ الذرائع، وهو كل عقد جائز فِي الظاهر يئول أو يُمكن أن يُتَوَصَّل به إلَى مَحظُور»[1].

وقال: «هذا يَدُل على أن للمُحق أن يَكُفَّ عن حَقٍّ يكون له إذا أدَّى ذلك إلَى ضَرَر يكون فِي الدين».

وقال: «الْحَق إن كان وَاجبًا فيأخذه بكل حال، وإن كان جَائزًا ففيه يَكُون هذا القول».

وقال ابن القيم فِي «إعلام الْمُوقعين» (٣/ ١٧٧):

«فَحَرَّمَ اللَّه سَبَّ آلِهَة الْمُشركين -مع كون السَّبِّ غَيظًا وحَمية لله وإهانة لآلهتهم-؛ لكونه ذريعة إلَى سبهم اللَّه تعَالَى، وكانت مَصلَحَة ترك مسبته تعَالَى أرجح من مصلحة سبنا لآلِهَتهم، وهذا كالتنبيه بل كالتصريح على الْمَنع من الْجَائز؛ لئلا يكون سببًا فِي فعل ما لا يَجُوز»[2].

فسب آلِهَة الْمُشركين ليس من الأصول، ولكن الأصل هو الكفر بآلِهَة الْمُشركين[3]، وهذا لا يُمكن التسامح فيه، وهو جزء معنى «لا إله إلا الله»، فهل تنازل النبِي ﷺ عنها، مَعَ أنها تَتَضَمَّن أعظم السب لآلِهَتهم؟!!

قال الْحَافظ ابن كثير فِي تفسيره (٢/ ١٩٦):

«يقول اللَّه تعَالَى ناهيًا لرسوله ﷺ والْمُؤمنين عن سَبِّ آلِهَة الْمُشركين، وإن

---

(١) هذا الْمِثال صَحيح، ويصح أيضًا أن يُقَال: وكل سبب مَحظور يُؤدِّي إلَى مَحظور مثله أو أكبر منه فَهُوَ حَرَام، مثل النظر إلَى الأجنبيَّة فإنه مُحَرَّم؛ لأنه قد يُؤدِّي إلَى الزنا، ومثل سَبِّ الرَّجُل لأبي الرَّجُل؛ لأنه ذريعة إلَى سَبِّ والد السَّاب... وهكذا، فلماذا تهمل سد الذرائع الْمُحَرَّمة الْمُؤدية إلَى مُحَرَّمَة؟!

(٢) كلام ابن القيم حُجَّة عليك؛ لأنك لا تراعي الْمَصَالح والْمَفَاسد، ثم أي فرق بين قولي: «فإن سَبَّ أوثان الْمُشركين حق وقربة إلَى الله». وبين قول الإمام ابن القيم: «مع كون السب غيظًا وحَمية لله وإهانة لآلهتهم». أليست هذه العبادات القلبيَّة قُربَة إلَى الله، نعوذ بالله من الْجَهل والْهَوَى.

ثمَّ إنَّ منهج ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ معروف أنَّه لا يَحصر الْمَصَالح والْمَفَاسد وسد الذرائع فِي الْمُستَحَبات؛ كيف وهو يقول: «فإن الشريعة مَبنَاهَا وأساسها على الْحِكَم ومَصَالح العباد فِي الْمَعَاش والْمَعَاد، وهي عدل كلها، ورَحْمَة كلها، ومصالح كلها، وحِكمَة كلها..» اهـ. من إعلام الْمُوقعين (٣/ ١٤).

وأقول لفالح: هل الشريعة كلها مُستَحبَّات فقط؟!!

(٣) أنا لَمْ أقل: «إن سبَّ آلِهَة الْمُشركين من الأصول». وإنَّمَا الذي قاله وافتراه فالح.

كان فيه مصلحة؛ إلَّا أنه يَتَرَتب عليه مَفسَدَة أعظم منها، وهي: مُقَابلة الْمُشركين بسَبِّ إله الْمُؤمنين، وهو اللَّه لا إله إلَّا هو». اهـ.

ونقل الْحَافظ ابن حجر (١٠/ ٤٠٤): عند حديث البخاري: «إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه. . » الْحَديث. عن ابن بطال: أن هذا الْحَديث أصل فِي سَدِّ الذرائع، ويؤخذ منه: أن من آل فعله إلَى مُحَرَّم؛ يَحرم عليه ذلك الفعل، وإن لَمْ يَقصُد إلَى ما يَحرم، والأصل فِي هذا الْحَديث قوله تعَالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ الآية.

وقال: «استنبط منه الْمَاوردي: منع بيع الثوب الْحَرير مِمَّن يتحقق أنه يلبسه. . . والعصير مِمَّن يتحقق أنه يتخذه خَمرًا».

وقال العلامة ابن سعدي فِي تفسيره للآية (٢/ ٤٥٣):

«ينهى اللَّه الْمُؤمنين عن أمر كَانَ جَائزًا بل مَشرُوعًا فِي الأصل، وهو: سب آلِهَة الْمُشركين التِي اتُّخذَت أوثانًا وآلِهَة مع اللَّه، التِي يتقرب إلَى اللَّه بإهانتها وسبها، ولكن لَمَّا كان هذا السب طريقًا إلَى سَبِّ الْمُشركين لرَبِّ العَالَمِين الذي يَجب تنزيه جَنَابه العظيم عن كُلِّ عَيب وآفة وسب وقدح؛ نهى اللَّه عن سَبِّ آلِهَة الْمُشركين؛ لأنهم يَتَحَمَّسُون لدينهم، ويَتَعَصَّبون له؛ لأن كل أمَّة زيَّن اللَّه لَهُم عَمَلَهُم فرأوه حَسنًا، وذبوا عنه، ودافعوا بكل طريق، حتى إنهم يَسُبُّونَ اللَّه رب العَالَمِين الذي رَسَخَتْ عظمته فِي قلوب الأبرار والفجَّار إذا سَبَّ الْمُسلمون آلِهتهم».

وقال الشيخ مُحَمَّد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ كما فِي «العذب النمير» (٢/ ٥٢٩) عند تفسير هذه الآية:

«وهذه الآية الكَرِيْمَة -من آيات الأحكام- أخذ العلماء منها أصل. . سد الذرائع؛ لأن سَبَّ الأصنام بالنسبة إلَى ذاته جائز مطلوب، ولكن لَمَّا كان هذا الأمر الْمَحْمُود الطيب -وهو سب الأصنام وتقبيحها- قد يُؤَدِّي إلَى أمر آخر لا يَجُوز، وهو سب الله؛ منع هذا الشيء الطيب سَدًّا للذريعة.

وذريعة الشيء: أصلها والطريقة الْمُوصلة إليه.

ومعروف عند عُلَمَاء الأصول أن الذرائع ثلاثة أقسام:

قسم منها يَجب سده إجْمَاعًا، كَمَا دلت عليه هذه الآية الكريْمَة . . . ودل عليه الْحَديث الصحيح الْمُتفَق عليه فِي سب الوالدين، وقد تقدم طرفه، وأورده الشيخ بعد هذا النقل .

وهذا القسم هو أن يكون هذا الأمر جائزًا أو مطلوبًا، وليس فِي نفسه فَسَاد فِي ذاته، أو فيه خير، إلَّا أنه يؤدي إلَى شر عظيم كَسَبِّ الأصنام، فإنه فِي ذاته طيب مطلوب، إلَّا أنه لَمَّا كان يكون سببًا لسَبِّ الله؛ كان مُحَرَّمًا . . . إلخ .

ونقل الآلوسي فِي «روح الْمَعَاني» (٧/ ٢٥٢) عن أبي منصور قوله :

«كيف نهانا اللَّه تعَالَى عن سَبِّ من يستحق السَّب؛ لئلا يسب من لا يستحقه، وقد أمرنا بقتالِهم، وإذا قاتلناهم قتلونا، وقتل الْمُؤمن بغير حَقٍّ مُنكَر؟ وكذا أمر النبِي ﷺ بالتبليغ والتلاوة عليهم وإن كانوا يكذبونه، وأجاب عنه بـ: أن سب الآلِهَة مباح غير مفروض، وقتالَهُم فرض، وكذا التبليغ، وما كان مُبَاحًا ينهى عَمَّا يتولد منه ويَحدث، وما كان فرضًا لا ينهى عَمَّا يتولد عنه» .

- أقول :

كلام هؤلاء العُلَمَاء : السعدي، والآلوسي، والشنقيطي يُؤيِّد ما قررته أنا -والْحَمد لله-، ولا اختلاف بين كلامي وكلامهم .

ولا تظن يا فالح أن العلماء يَحصُرُون الذرائع فِي الْمُبَاحَات والْمُستحبَّات، فيكون كلامهم حُجَّة لك، وقد ضَرَبتُ لك مثالين من الذرائع الْمُحَرَّمَة .

ثمَّ أقوال هؤلاء العُلَمَاء كلها حُجَج دَامغَة لك ولِمَنهَجك الفاسد، ألا وهو : رفض مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد التِي كُنتَ تُذَكِّر بها، فترفضها، وتَحتقر من يُرَاعيها .

ثمَّ إن أقوالَهُم تؤيِّد قولي : «إن سب الأوثان قربة إلَى اللَّه، وفيه إهانة لأوثان الْمُشركين، لكن لَمَّا كان سببًا يُؤدِّي إلَى سَبِّ الله؛ وَجَبَ تركه» .

ثمَّ قال فالح مُعَلقًا على أقوال العلماء : «هذا حق، والْحَق يُؤخَذ مِمَّن جَاءَ به، ويرفض ما ليس بِحَق» .

أقول :

١- انظر إلَى قوله : «هذا حق، والْحَق يُؤخَذ مِمَّن جاء به، ويرفض ما ليس

بِحَق». وهو مع الأسف من أشد الناس ردًّا للحق وحربًا لأهله، ومن أشد الناس عنادًا وتشبثًا بالأكاذيب والأباطيل، ونصرًا لَهَا، ودَعوَةً إليها.

٢- ومن عجائبه أنه شَنَّ على السَّلفيَّة والسلفيين حَربًا ضَرُوسًا، لا يراعي فيها مَصَالح ولا مَفَاسد، ويَحكم على الْمُصيب والْمُخطئ بأحكام لَمْ يسبق إِلَى مثلها، مثل الْحُكم على مَنْ يأخذ بقول غيره بأنه كذب القُرآن والسنَّة، وكَذب الإسلام.

والْحُكم على مَنْ لا يُقَلده من حَمَلة العلم الْمُدَرسين والدعاة إِلَى اللَّه بأنه قد نَسَفَ رسالات الرسل جَميعًا، والكتب الَّتِي نزلت عليهم، وفلان زنديق، وفلان مشرك، وفلان يقول: إن رسول اللَّه تنازل عن رسالته، ويدعو إِلَى التنازل عن أصول الدِّين. يريد تكفيره بهذه الافتراءات.

ثُمَّ يُقَال له -استنكارًا لأعماله هذه-: ألا تسير وَرَاءَ العُلَمَاء فِي الأخذ بالْمَصَالح. فيتَعَالَى ويرفض الاستفادة من هذا التنبيه إِلَى الأخذ بالْمَصَالح، والسير وَرَاءَ العُلَمَاء، بل ويُهين العُلَمَاء بطرق ماكرة.

وأكبر أسباب حربه الضَّرُوس الْمُستَمرَّة عَلَيَّ وعلى السلفيين؛ إِنَّمَا هو سير منه على منهجه فِي الاستخفاف بِمُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد والاستخفاف بالعلماء.

وتراه هنا ينقل كلام العُلَمَاء الذي يَتَضَمَّن مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد وسد الذرائع، كأنه من كبار الدُّعَاة إِلَى مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد، فهو تشبع منه بِمَا لَمْ يعط، وبِمَا يُخَالف سلوكه ومنهجه.

وقد ظهر جَليًا للقارئ الْمُسلم أن ما نقله من كلام العُلَمَاء إِنَّمَا يَتَضَمَّن تأييدي، وهو نصر لي -والْحَمْدُ لله-.

واللَّه سبحانه الْحَكم العَدل إِنَّمَا يستدرجه -بسبب ظلمه وبغيه- إِلَى أن يستشهد بكلام العُلَمَاء، ويستكثر منه؛ ليكون من الْحُجَج الواضحة عليه وعلى فساد منهجه الذي أهلك به نفسه، وأهلك مُقَلديه، وآذى به الْمُسلمين الأبرياء.

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تفسير قول اللَّه تعَالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:١٠٨]:

«الْمَوصُول عبارة عن الآلِهَة التِي كانت تعبدها الكفار، والْمَعنى: لا تسب يا مُحَمَّد آلِهَة هؤلاء الكفار التِي يَدْعُونَهَا من دون اللَّه، فيتسبب عن ذلك سبهم لله عُدوَانًا وتَجاوزًا عن الْحَق، وجهلًا منهم.

وفِي هذه الآية دليل على أن الدَّاعي إِلَى الْحَقّ والناهي عن الباطل إذا خشي أن يتسبب عن ذلك ما هو أشد منه من انتهاك حرم، ومُخَالفة حق، ووقوع فِي باطل أشد؛ كان الترك أولَى به، بل كان واجبًا عليه.

وما أنفع هذه الآية وأجل فائدتها لِمَنْ كان من الْحَاملين لِحُجج اللَّه، الْمُتصدين لبيانها للناس إذا كان بين قوم من الصُّمّ البكم الذين إذا أمَرَهُم بِمَعرُوف؛ تركوه، وتركوا غيره من الْمَعرُوف، وإذا نَهَاهُم عن منكر؛ فعلوه، وفعلوا غيره من الْمُنكَرَات؛ عنادًا للحَقّ، وبُغضًا لاتباع الْمُحقين، وجَرَاءَة على اللَّه سبحانه، فإن هؤلاء لا يؤثر فيهم إلَّا السَّيف.

وهو الْحَكَم العدل لِمَنْ عَاند الشريعة الْمُطهرة، وجعل الْمُخَالفَة لَهَا والتجرؤ على أهلها ديدنه وهِجِّيراه، كما يُشَاهد ذلك فِي أهل البدع الذين إذا دَعَوا إِلَى حق وقعوا فِي كثير من الباطل، وإذا أرشدوا إِلَى السنَّة قابلوها بِمَا لديهم من البديعة[1]، فهؤلاء هم الْمُتلاعبون بالدِّين، الْمُتَهَاونون بالشرائع، وهم شر من الزنادقة؛ لأنهم يَحتَجُّون بالباطل، وينتمون إِلَى البدع، ويتظهرون بذلك غير خائفين ولا وجلين.

والزنادقة قد ألْجَمَتهم سيوف الإسلام، وتَحَاماهم أهله، وقد يتفق كيدهم ويتم باطلهم وكفرهم نادرًا على ضعيف من ضعفاء الْمُسلمين، مع تكتم وتَحَرز وخيفة ووَجَل، وقد ذَهَبَ جُمهُور أهل العلم إِلَى أن هذه الآية مُحكمَة ثابتة غير مَنسُوخَة، وهي أصل أصيل فِي سد الذرائع، وقطع التطرق إِلَى الشبه»[2].

أقول:

١- هذا كلام لا يدركه إلَّا العَالِمُون النبلاء، لا الغثاء الْجُهَلاء.

---

(١) هكذا والصَّوَاب: البدعة.

(٢) فتح القدير (٢/ ١٨٦).

وكثيرًا ما يُقَرِّر مثل هذا شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم من باب مُرَاعَاة الْمَصَالح ودرء الْمَفَاسد، فإذا كانت الْمَفسَدَة أكبر من الْمَصلَحَة التي يَدْعُو إليها صاحب الْحَق؛ يَجب عليه أن يَسكتَ؛ لأن الْمَفسَدَة هنا أكبر من الْمَصلَحَة التي يريد تَحقيقها، ومثل هذا لا يفقهه فالح وحَدَّاديَّه، بل هم حرب على مَنْ يُقَرِّر هذا.

٢- وهذا حال أهل البدع والأهواء والأحزاب الْمُنحَرفَة، إذا نهوا عن مُنكر؛ زادوا عليه منكرًا آخر؛ عنادًا لأهل الْحَق، وكبرًا، وبَطَرًا، وغَمْطًا للحق وأهله، ومنهم الْحَدَّاديَّة الشرسة الْمُتخَصِّصَة لِحَرب أهل السنَّة، والْمُسَالِمَة -أو لعلها الْمُوَالية- لأهل البدع.

٣- الشوكاني لا يُكفِّر أهل البدع، ولكنه يقصد: أن أهل البدع أضَرُّ على الإسلام بسبب انتمائهم إليه، بل الادعاء بأنهم هم الْمُسلمون حَقًّا، فيكون ضَرَرهُمْ على الإسلام والْمُسلمين أشد من ضَرَر الزنادقة الْمُتَسَترين الْخَائفين من سيف الإسلام.

* **المسألة الثانية:**

إبطال فرية عظيمة افتراها عَلَيَّ، فأوقعه اللَّه فيها جزاء بَغيه:

٧- قال فالح في «الصارم الْمَصقُول (ص٢٢):

«٤- التنازل والتسامح عن كتابة: بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم. وكتابة: مُحَمَّد رسول اللَّه.

قال الْمَدخلي في (ص٨): وقولك: عندما اقترح الْمُشركون على رسول اللَّه ﷺ لَمْ يتنازل عن شيء منها... وأضيف أليس الْمُشركون أنفسهم قد اقترحوا على رسول اللَّه ﷺ أمُورًا يوم صلح الْحُديبية للتنازل عنها، فلأجل الْمَصَالح والْمَفَاسد التي رَاعَاهَا استجاب لَهُم فيها، وهي من أصول الأصول.

وقال في (ص٩): فهل هذا التصرف، وهذه الْمُوَافقة والتسامح كانت في أمور يسيرة، أو كانت في أمور كبيرة، وأصول عظيمة...

ثم قال فالح: قلت: التسامح عن كتابة: بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم. إلَى: باسمك اللهم. والتسامح في كتابة: مُحَمَّد رسول اللَّه. ليس في ترك وَصف اللَّه ﷻ

ب: الرَّحْمَن الرحيم ما ينفي ذلك، ولا على ترك وصفه أيضًا ﷺ هنا بالرسالة ما ينفيها، فلا مَفسَدَة فيما طلبه الْمُشركون، وإنَّمَا الْمَفسَدَة لو طلبوا ما لا يَحل من تعظيم آلِهَتهم ونَحو ذلك.

ثمَّ لَمْ يتنازل الرسول ﷺ عن شيء من الرسالة، وإنَّمَا تنازل عن لفظ الصفة، وكان ذلك مع أناس مشركين لا يعترفون به أصلًا.

أما كتابة: بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم. فكل ما هناك أنه استبدل لفظ[1] بلفظ مثله، ف: باسمك اللهم. هي مثل: بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم. وتؤدي الْمَقصُود منها، هو: تعظيم اللَّه، والتيامن باسمه الكريم».

- أقول:

أ- إن ترك الوصف غير ترك الكتابة، فالذي ترك الكتابة لَمْ يترك وصف اللَّه بصفة الرَّحْمَة، ولَمْ يترك وصف الرسول ﷺ بالرسالة، وهو الذي حصل من رسول اللَّه ﷺ وأصحابه -رضوان اللَّه عليهم- فِي الْحُدَيبية، وهو الذي قررته أنا.

والذي ترك وصف اللَّه بالرَّحْمَة جاحد لَها على مذهب فالح من باب أولَى، والذي يترك وصف الرسول ﷺ بالرسالة متنازل وجاحد له كافر به على مذهب فالح التكفيري؛ لأنه جَعَلَ قولي: «تسامح رسول اللَّه بعدم كتابة: بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم. وتسامح بعدم كتابة: مُحَمَّد رسول الله». تنازلًا عن الرسالة، افترى عَلَيَّ هذا ليُكَفِّرني، كيف وهو يُكَفِّر بأقل من هذا!! فيلزمه -على مذهبه- تكفير من ترك وصف اللَّه بالرَّحْمَة، ويلزمه تكفير من ترك وصف رسول اللَّه ﷺ بالرسالة.

ومع الأسف!! فإنه نسب هذا الترك إلَى رسول اللَّه وأصحابه، فيلزمه على مذهبه التكفيري: تكفير رسول اللَّه وأصحابه، وهذا من ثمار جهله وتهوره فِي تقويل الناس ما لَمْ يقولوه، ولَمْ يعتقدوه، ونتيجة لِمَنهَجه الْخَارجي التكفيري.

كيف يرجف عَلَيَّ هو وأتباعه بكلام هو حق، ويُدَندنون حول تكفيري به، ثم يَجدُون للأئمَّة كلامًا أشد منه على منهجهم، فيمرون عليه مَرَّ الكرام!! بل يَحتَجُّونَ

---

(١) كذا !!

به عليٌ!! والقضية واحدة متعلقة برسالة مُحَمَّد ﷺ: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [الحَشر: ٢].

أَيَا فالح: أنتَ نسبتَ ترك الوصف فِي الْمَوضعين إِلَى رسول اللَّه ﷺ وأصحابه، وهذا طعن فيهم، وافتراء عليهم، وتكفير لَهُم على مذهبك.

فهم لَمْ يَتركُوهُمَا، وإِنَّمَا تَسَامَحُوا فِي عَدَم الكتابة مع شدَّة تَمَسكهم بهذين الوصفين العظيمين لله -جل وعلا- ولرسوله ﷺ، ومع ثباتهم عليهما، وشدة غضبهم على مَنْ طلب مِن الْمُشركين تركهما، وإحساسهم بالضيم من أجل عدم كتابتهما.

٣- قولك: «ثمَّ لَمْ يتنازل الرسول ﷺ عن شيء من الرسالة، وإِنَّمَا تَنَازَل عن لفظ الصفة، وكان ذلك مع أناس مُشركين لا يَعتَرفون به أصلًا». اهـ.

- أقول:

أ- مَن الذي قال: إن رسول اللَّه ﷺ تنازل عن شيءٍ من الرِّسَالة، أو تنازل عن الرسالة غير فالح؟!!

ب- مَنْ قال: إن رسول اللَّه ﷺ تنازل عن لفظ الصفة إلَّا فالح؟!! فواللهِ ما تنازل رسول اللَّه ﷺ عن لفظة: «رسول الله»، وإنَّما تَسَامَحَ بعدم كتابته: «مُحَمَّد رسول الله»، مع تَمَسكه بالصفة لفظًا ومعنًى؛ حيث قال ﷺ: «واللَّه، إني لرسول اللَّه وإن كذبتموني».

فأنتَ كالْمُستَجير من الرَّمضَاء -ولا رمضاء- بالنار!! تبالغ فِي الإرجاف على ربيع؛ لأنه قال: تسامح فِي عدم الكتابة. وتقذفه ظلمًا بأنه قد قال: إن رسول اللَّه تنازل عن رسالته!!

وأنت تكرر وتؤكد أن رسول اللَّه ﷺ تنازل عن وصفه بالرسالة، وتنازل عن لفظ الصفة فأيُّهما الأشد: القول بالتسامح بعدم الكتابة، أو القول بأن رسول اللَّه ﷺ قد تنازل عن وصف نفسه بالرسالة؟!!

والرَّسُول ﷺ يؤكِّد أنه رَسُول اللَّه وإن كذبوه، ونَفَوْا عنه وصف الرسالة بقولِهم: «لو نعلم أنك رَسُول اللَّه لَمْ نقَاتلك». فقال رسول اللَّه ﷺ مُؤكدًا إثبات

هذا الوصف لنفسه: «واللَّه، إنِّي لرسول اللَّه وإن كَذبتُمُوني».

فما رأيُ فالح وأنصاره الْمَغَاوير الغيورين؟!

٤- قول فالح: «فلا مَفسَدَة فيما طلبه الْمُشركُونَ، وإنّمَا الْمَفسَدَة لو طلبوا ما لا يَحلُّ من تعظيم آلِهَتهم!!».

- أقول:

وهل طَلَبُ الْمُشركين من رسول اللَّه ﷺ ألَّا يكتب: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، وألَّا يكتب: «مُحَمَّد رسول الله» حلالٌ؟!! كلَّا واللهِ، إنها لَجَرِيْمَة كُبرى من جَرَائم الْمُشركين، ومفسدة عظمى.

وهل فِي ذلك مصلحة للإسلام وللرسول ﷺ وللمسلمين؟!! نعوذ باللَّه من الْجَهل، وتَحليل أشد أنواع الْحَرَام، والتهوين من الأمور العظام.

وأؤكد أنه لا مُسَاوَاة أبدًا بين «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم» وبين «باسمك اللَّهُمَّ»؛ إذ هذه الْمُسَاوَاة تقوم على تَجَاهل اسمين عظيمين لله كان يكفر بهما قريش، وينفرون منهما أشد النفور.

قال تعالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ [الفرقان: ٦٠].

وقال تعالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] الآية.

وأؤكد أنه لا مُسَاوَاة بين «مُحَمَّد بن عبد الله» وبين «مُحَمَّد رسول الله»؛ إذ إن قريشًا والعرب كانوا يُؤمنون بِمُحَمَّد بن عبد اللَّه، وقد لبث فيهم عُمُرًا وهم يُسلِّمون بأنه «مُحَمَّد بن عبد الله»، وما زالوا على ذلك حتى بعد الرسالة وبعد قتالِهم له فِي بدر وحنين والأحزاب، وإلَى أن مات منهم من مات، وقتل منهم من قتل، وهم على ذلك.

وأما «مُحَمَّد رسول الله» فقد كَفَرُوا بها، وكذبوه فيها، ورَمَوه بالسِّحر والكهانة، وطعنوا فيه أشد الطعون، وأخرجوه وأصحابه من مَكَّةَ من أجلها وما يتبعها، وأكدوا هذا الإنكار بشدة فِي صلح الْحُدَيبية، ورفضوا أن يكتب: «بسم اللَّه

الرَّحْمَن الرحيم»، وأن يكتب: «مُحَمَّد رسول الله»، وصَمَّمُوا على ذلك.

وأُلْجِئ رسول اللَّه ﷺ إلْجَاءً إلَى ما اقترحوه عليه، وهو كَارهٌ لذلك، وأُلْجِئ أصحابه كذلك إلَى ما اقترحته قريش وهم كارهون، لا على أساس أنهم يؤمنون بالْمُسَاوَاة بين ما رضيه الكفار واقترحوه، وبين ما بَغضُوه وحَارَبُوه ورفضوه، ولكن من أجل اعتبارات كثيرة:

منها: مُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد.

ومنها: انتظار تَحقيق ما وَعَدَ اللَّه به من النصر والفتح العظيم الذي يعلو به الإسلام، وتعلو به شهادة: «أن مُحَمَّدًا رسول الله»، ويُظهِرُ اللَّه دينه على دين قريش والعرب والأديان كلِّها، وهو الأمر الذي أدركه رسول اللَّه ﷺ حينما قال له عمر ﷺ: «كيف نعطي الدنية فِي ديننا؟ فيقول له رسول اللَّه ﷺ: **إني رسول اللَّه، لست أعصيه، وهو ناصري**». يريد ما وعده اللَّه به من النصر العظيم والفتح الْمُبين.

- **وأقول:**

إن الذي يرى الْمُسَاوَاة فِي هاتين القضيتين هو أحق بأن يُقَال فيه: إنه تنازل عن وصف اللَّه بالرَّحْمَة، وتنازل عن وصف رسول اللَّه ﷺ بالرِّسَالة، ألا وهو فالح، فعليه أن يَتُوبَ إلَى اللَّه توبة نصُوحًا من هذه الْمُسَاوَاة الباطلة الْخَطيرة، وأن يعلن ذلك، وأن يعلن توبته مِمَّا رَمَاني به من الفواقر، ومنها أني قلت: إن رسول اللَّه تنازل عن رسالته!!

٥- نقل فالح فِي «صارمه» عن النووي من شرحه على مسلم (٦/ ٣٨٣) الكلام الآتي:

«قوله: فقال النبِي ﷺ لعلي ﷺ: «اكتب: بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم. قال سهيل: أما باسم اللَّه، فما ندري ما بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم، ولكن اكتب ما تعرف: باسمك اللهم».

قال العلماء: وافقهم النبِي ﷺ فِي ترك كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، وأنه كتب «باسمك اللهم»، وكذا وافقهم فِي «مُحَمَّد بن عبد الله»، وترك كتابة «رسول الله»، وكذا وافقهم فِي رَدِّ من جَاءَ منهم إلينا دون مَنْ ذَهَبَ منا إليهم، وإنَّمَا

وافقهم فِي هذه الأمور للمصلحة الْمُهِمَّة الْحَاصلة بالصلح، مع أنه لا مَفسَدَة فِي هذه الأمور.

أما البسملة وباسمك اللهم فَمَعنَاهُمَا واحد، وكذا قوله: «مُحَمَّد بن عبد الله» هو أيضًا رسول اللَّه ﷺ، وليس فِي ترك وصف اللَّه ﷻ فِي هذا الْمَوضع بـ: «الرَّحْمَن الرحيم» ما ينفي ذلك، ولا فِي ترك وصفه أيضًا ﷺ هنا بالرسالة ما ينفيها، فلا مَفسَدَة فيما طلبوه، وإنَّمَا كانت الْمَفسَدَة تكون لو طلبوا أن يكتب ما لا يَحل من تعظيم آلِهَتهم» اهـ.

- أقول:

قد أجَبتُ على بعض هذا الكلام فِي بَحثي «هل يَجُوز التنازل عن الواجبات مُرَاعَاة للمصالح والْمَفَاسد وعند الْحَاجَات والضرورات»، فقلتُ: لو كان معناهما واحدًا؛ فلماذا رَفَضَ سهيل بن عمرو كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، ورضي بكتابة: «باسمك اللهم»؟!!

ولِمَاذا غضب الصَّحَابة من كتابة: «باسمك اللهم»، وحلفوا ألَّا يُكتَب إلَّا «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم» لو كان معناهما واحدًا؟!!

وهل يُجزئ كتابة: «باسمك اللَّهم» فِي صدور سور القرآن بدل: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»؟!!

وهل يَجُوز أن نقول حينما نقرأ سورة الفاتِحَة فِي صلاتنا أو فِي غيرها؛ أن نقول: «باسمك اللهم». وهل.. وهل..؟!!

وكذا قوله: «مُحَمَّد بن عبد الله» هو أيضًا «رسول الله» أي: أن معناهما واحد.

- فأقول:

لو قال كافر يريد الدخول فِي الإسلام: أشهد أن لا إله إلَّا اللَّه، وأشهد أن مُحَمَّد بن عبد اللَّه. أيدخل بهذا فِي الإسلام؟!

وإذا قال الْمُؤذنون فِي أذانهم: أشهد أن مُحَمَّد بن عبد اللَّه. أيصحُّ هذا منهم؟!

وهل يُجزئ الْمُصَلي فِي تشهده أن يقول: أشهد أن مُحَمَّد بن عبد الله؟!
إن قُلْتَ: لا يصح شيء من هذا كله.
قُلنَا: إذن بطل القول بـ: أن الْمَعنى فيهما واحد». اهـ.

وأضيف الآن ما يأتي: إن رسول اللَّه ﷺ رأى الفرق الْهَائل بين «مُحَمَّد بن عبد الله» وبين «مُحَمَّد رسول الله»، ويرى أن قُرَيشًا قد كذبوه حين رفضوا كتابة: «مُحَمَّد رسول الله»، فَقَال مؤكدًا أنه رسول الله: «واللَّه، إني لرسول اللَّه وإن كذبتموني».

والصَّحَابة -رضوان اللَّه عليهم- كَانوا يَرَونَ الفرق بين «مُحَمَّد رسول الله» وبين «مُحَمَّد بن عبد الله»؛ ولِهَذا أصَرُّوا على كتابة: «مُحَمَّد رسول الله».

وقال عليٌ ﷺ: «واللَّه لا أمْحُوه». انطلاقًا من إيْمَانه بهَذَا الفرق، وانطلقت قريش من هذا التفريق.

وقد أمر اللَّه أصحاب الرسول ﷺ بالتأدب معه فِي مُخَاطبتهم إيَّاه، فلا يقولوا: يا مُحمد يا بن عبد اللَّه. بل أن يقولوا: يا رسول اللَّه، يا نبِي اللَّه. قال تعَالَى: ﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

قال الضَّحاك: عن ابن عباس: «كانوا يقولون: يا مُحَمَّد، يا أبا القاسم. فَنَهَاهم اللَّه ﷻ عن ذلك؛ إعظامًا لنبيه ﷺ، قال: فقالوا: يا رسول اللَّه، يا نبِي الله». وهكذا قال مُجَاهد، وسعيد بن جبير.

وقال قتادة: «أمر اللهُ أن يُهَاب نبيه ﷺ، وأن يُبَجَّل، وأن يُعَظم، وأن يسود».

وقال مقاتل بن حيان فِي قوله: ﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾. يقول: «لا تسموه إذا دَعَوتُمُوه: يا مُحَمَّد. ولا تقولوا: يا بن عبد اللَّه. ولكن شَرِّفُوهُ، فقولوا: يا نبِي اللَّه، يا رسول الله»[1].

---

(١) تفسير ابن كثير (١٠/ ٢٧٩).

فظهر الفرق جَليًا جدًّا بين «مُحَمَّد بن عبد الله» وبين «مُحَمَّد رسول الله»، ففي مُنَادَاته بالرِّسَالة والنبوة تبجيل وتعظيم، وفِي مُنَادَاته بغيرهما جَفَاء.

ثمَّ نسأله فنقول: إن كثيرًا من الناس يُسَمَّون بـ: «مُحَمَّد بن عبد الله»، وإذا سُئل أحدٌ منهم عن اسمه يقول: أنا مُحَمَّد بن عبد اللَّه. فهل يُقَال لَهُم: إنَّكم قد ادَّعيتم الرسالة؛ لأنه لا فرق بين «مُحَمَّد بن عبد الله» وبين «مُحَمَّد رسول الله»؟!!

ولو وصف أحدٌ -غير رسول الله- نفسه بأنه «مُحَمَّد رسول الله»، فما مصيره؟!! لا يَتَرَدَّد مسلم فِي أنه قد كَفَرَ باللَّه، وكذب رسوله ﷺ، وكذلك من يصفه بهذا الوصف.

وبهذا البيان يظهر لطالب الْحَقِّ الفروق الْهَائلة بين «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم» وبين «باسمك اللَّهُمَّ»، وبين «مُحَمَّد رسول الله» الذي يُنكره الكفَّار، ويَكْفُرُونَ به وبين «مُحَمَّد بن عبد الله» الذي يَعترِفُونَ به ولا يُنكرونه بِحَال.

لقد قلت أنا: إن الرَّسُول ﷺ تَسَامَحَ بعدم كتابة: «مُحَمَّد رسول الله»؛ تفريقًا مَقصُودًا أريد به التفريق بين عدم الكتابة وبين التنازل عن وصفه بالرسالة، وسُقْتُ فِي الوقت نفسه قوله ﷺ: «والله، إني لرسول اللَّه وإن كذبتموني». وذكرتُ هَذَا مرَّتين فِي السياق، وأكَّدتُ ذلك بتأكيدات فِي السياق نفسه، ألَا يَرَى كل مسلم مُنصف ظُلمَ هذا الرَّجُل وافتراءَهُ عَلَيَّ هذه الفرية العظيمة.

٦- قال فالح -مُعَلقًا على كلام النووي مستفيدًا منه-: «وهذا يدل على أنه لَمْ يكن مَحو رسول اللَّه من الكتابة مَحوًا لرسالته، فكيف يُقَال عنها: إنها أصل من الأصول.. إلخ».

- أقول:

١- من قال: إن مَحو رسول اللَّه من الكتابة مَحوٌ لرسالته؟!! بيِّنه، وأين هذا القول؟ انقُلْه لنا بنصِّه وفصِّه، وإلَّا فقد برهنتَ على تَعَسُّفك وظلمك.

وأما قولي: «إن كتابة: بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم. وكتابة: مُحَمَّد رسول اللَّه. من الأصول». فهذه وجهة نظر أرى أنها صحيحة لاعتبارات، وقد سُقْتُ أدلَّتي على ذلك غير مَرَّة، ومنها: أن البسملة أصلٌ فِي كتابة سور القرآن لابد منها، وأنها

أصلٌ فِي مكاتبة رسول اللَّه ﷺ إلَى الْمُلُوك خلال دعوتهم إلَى الإسلام والإيْمَان برسالته، وكذلك كتابة: «مُحَمَّد رسول الله» فِي الكتب التِي كان يبعث بها إلَى ملوك الدنيا وجبابرتها؛ يَدْعُوهُمْ فيها رسول اللَّه ﷺ إلَى الإسلام، وإلَى الإيْمَان برسالته ﷺ؛ فلابد من كتابتها.

فأعتقد أن ذلك أصل فِي الإسلام، يلزم مَنْ يُرَاسل الْمُلوك وغيرهم كتابيًا أن يكتبها، لاسيما إذا كان تبليغ الرسالة لا يَحصل إلَّا عن طريق الْمُكَاتبة.

والعُلَمَاء يقولون: هذا الْحَديث أصل فِي كذا، وهذه الآية أصل فِي كذا وكذا، وهذا العمل من رسول اللَّه ﷺ أصل فِي كذا.. ولا يَعتَرض عليهم أهل العلم.

فما بال الْحَدَّاديَّة الْجَديدة تستشيط غَضبًا، وتقيم الدنيا ولا تقعدها على اعتباري كتابة: «بسم اللَّه الرَّحْمَن الرحيم»، وكتابة: «مُحَمَّد رسول الله» أصلين؟!!

ألا إنه الْهَوَى والشغب!!!

وَهَبْ أن هذا خطأ -وما هو بِخَطأ- فهل فيه تعظيم لاسم اللَّه وصفته، ولرسول اللَّه ﷺ ورسالته، أو هو هدم لَهُمَا؟!!

إنك تبني من الْحَبَّة قُبَّةً(!) لأنك فارغ العقل واليدين من الْحُجَج على أباطيلك، فتذهب ترمي الأبرياء بالبوائق.

* **المسألة الثالثة:**

إبطال فرية أخرى:

- قال فالح فِي «الصارم الْمَصقُول» (ص٢٤-٢٧):

«قال الْحَافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ ضمن فوائد الْحَديث الوارد فِي صلح الحديبية: وفِي الْحَديث أيضًا: فضل الاستشارة لاستخراج وجه الرأي، واستطابة قلوب الأتباع، وجَوَاز بعض الْمُسَامَحَة فِي أمر الدِّين[1]، واحتمال الضيم ما لَمْ يكن

---

(١) كلام الْحَافظ عليك؛ لأنه قال: «وجَوَاز بعض الْمُسَامَحَة فِي أمر الدِّين، واحتمال الضيم ما لَمْ يكن قادحًا فِي أصله..». فلم يَحصرها فِي الْمُستَحبَّات فقط كما تفعل أنت!!

والْحَافظ رَحِمَهُ اللَّهُ من أعلم الناس بأنَّ رسول اللَّه ﷺ وأصحابه -رضوان اللَّه عليهم- قد تَحَلَّلوا من نسكهم=

قَادحًا فِي أصله إذا تعين ذلك طريقًا للسلامة فِي الْحَال، والصلاح فِي الْمَآل، سواء كان ذلك فِي حال ضعف الْمُسلمين أو قوتهم.

وقال ابن بطال فِي شرحه لصحيح البخاري (٨/ ٨٨): وقال القرطبِي (كذا!): وفِي كتابه (: «باسمك اللهم»، ولَمْ يأب عليهم أن يكتبه؛ إذ لَمْ يكن فِي كتابة ذلك نقض شيء من شروط الإسلام، ولا تبديل شيء من شرائعه..

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شرح كتاب التوحيد (ص٣٧) عند حديث ذات أنواط، واستعظام الرسول للأمر وإنكاره له: هذا يدل على أن الاعتبار بالْحَقائق لا بالألفاظ؛ لأنهم طلبوا شيئًا يعظمونه ويَتَبَرَّكون به، كما فعل بنو إسرائيل، وإن اختلفت ألفاظ الفريقين؛ فالباطل باطل وإن اختلفت الألفاظ.

فينبغي إمعان النظر فِي القيد الذي ذكره الحافظ: ما لَمْ يكن قادحًا فِي أصله. والْمُقَارنة بينه وبين كلام الْمَدخَلي ومؤيديه، بل إن الْمَدخَلي بزعمه أن مَحْوَ: رسول الله. أصل[1] قد وافق الْخَوَارج الْحَرُورِيَّة فِي فهمهم، فهذا هو عين ما احتجوا به على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه حينما ناظرهم عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما، وهي الْمَسألة الثالثة فِي احتجاجهم عليه؛ إذ قالوا له: إنه مَحَا نفسه من أمير

= بِحَلق رءوسهم، ونَحر هديهم، وتركهم للطواف والسعي فِي عمرتهم؛ لأنهم قد أحصروا وصُدُّوا عن الْمَسجد الْحَرَام؛ وهذا فيه ترك واجبات هم مَعذُورُونَ فِي تركها، وهَذَا داخل فِي قول الْحَافظ: «وَجَوَاز بعض الْمُسَامَحَة فِي أمر الدِّين..». وقد قال تعالَى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وقال ابن عبَّاس رضي الله عنهما: «قد أحصِر رسول الله ﷺ، فحلق رأسه، وجامع نساءه، ونَحَر هديه، حتى اعتمر عامًا قَابلًا». رواه البخاري (٢/ ٦٤٢) (ح١٧١٤).

وأنتَ يا فالح لا ترى الْمُسَامَحَة ومُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد إلَّا فِي الْمُستَحبَّات!!

(١) أنا لَمْ أجعل مَحو رسول الله أصلًا، وإنَّمَا قلت تسامح بعدم كتابة: «بسم الله الرَّحْمَن الرحيم»، وتسامح بعدم كتابة: «مُحَمَّد رسول الله»، فاخترعت أنت من هذه العبارة الصَّحيحة السليمة أن رَبيعًا يقول بـ: أن رسول الله تنازل عن رسالته، فأنت الذي وَافَقتَ الْخَوَارج -الذين جعلوا مَحو الكتابة تنازلًا من عَلِيٍّ عن الْخِلافة وإمرة الْمُؤمنين- حذو القُذَّة بالقُذَّة!! فلا تُغالط، ولا تُقلِّب الأمور، فما لك من مَخرج عن مذهب الْخَوَارج، بل أنت أشد منهم، فهم لَمْ يَجعلوا تسامح رسول الله بعدم كتابة: «مُحَمَّد رسول الله»، بل ولا جعلوا مَحوه لكتابة: «مُحَمَّد رسول الله»؛ تنازلًا عن رسالته، وإنَّمَا فالح هو الذي جَعَلَ التسامح بعدم الكتابة تنازلًا.

الْمُؤمنين؛ فهو أمير الكافرين.

فَحَجَّهُم بقوله ﷺ: «اكتب يا علي: هذا ما اصطلح عليه مُحَمَّد بن عبد اللَّه. ثم قال: فواللَّه، لرَسُول اللَّه خير من عَليٍّ، وما أخرجه من النبوَّة حين مَحَا نفسه».

فخصمت الْخَوَارج الْمَارقة، وخرج من خصومتهم ابن عباس رضي الله عنهما ومعه أهل السنة.

قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الإحكام فِي أصول الأحكام (ص١٠٢٣) عند كلامه عن كون عمار تقتله الفئة الباغية، وقول من قال: إنَّمَا قتله من أخرجه. فبلغ ذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال: «فَرَسُول اللَّه ﷺ إذن هو قتل حَمزَة».

... وكذلك قصة علي رضي الله عنه يوم القضية بينه وبين أهل الشام؛ إذ أراد أن يكتب: علي أمير الْمُؤمنين. وأنكر ذلك عمرو ومَنْ حَضَرَ من أهل الشام، وقالوا: اكتب اسمك واسم أبيك. ففعل، فقالت الْخَوَارج لَمَّا مَحَا أمير الْمُؤمنين: قد خلعت نفسك. فاحتج عليهم بأن رسول اللَّه ﷺ فعل ذلك؛ إذ أنكر سهيل بن عمرو حين القضية يوم الْحُديبية أن يكتب فِي الكتاب: مُحَمَّد رسول اللَّه. فَمَحَا: رسول اللَّه. وكتب: مُحَمَّد بن عبد اللَّه. فقال علي: أتَرَونَ رسول اللَّه ﷺ مَحَا نفسه من النبوة؛ إذ مَحَا: رسول اللَّه. من الصحيفة؟

قال أبو مُحَمَّد: وهذا كالذي فِي قصَّة عمار سواء، ولا مَدخَل للقياس هاهنا، وإنَّمَا هو ايتساء بالنبِي ﷺ، وكلا الأمرين مَحو من رَقٍّ، ليس أحدهما مقيسًا على الآخر، وهكذا الأمر حديثًا وقديْمًا وإلَى يوم القيامة، وليس إذا كتبت: (نار)، ثُمَّ مُحي؛ انمحت النار من الدنيا.

وهذا من جنون الْخَوَارج وضعف عقولِهم، إذ كانوا أعرابًا جُهَّالًا، بل قولُهُم فِي هذا هو القياس الْمُحَقق؛ لأنهم قَاسُوا مَحو الْخِلافَة عن علي، على مَحو اسمه من الصَّحيفة! وهذا قياس يُشبه عقولَهم، وقد علم كل ذي مسكة عقل أنه إذا مُحيت صورة من لوح؛ فإنها لا تُمتحى بذلك من الصدور» اهـ.

- أقول:

* التعليق على هذا الكلام من وجهين:

١- الوجه الأول: ليتك استفدت من كلام عليٍّ، ومن كلام ابن حزم هذا، فَرَجَعت عن غَيِّكَ، والأسوأ من ذلك أنك تريد أن تَجعَل من كلامهما وفقههما حُجَّة لك وهو عليك، وهو حُجَّة لربيع ومن أيده.

فعبارتهما: «مَحَا: رسول الله. ومَحَا: نفسه». أشد بكثير على مذهبك من قول ربيع: «تَسَامَح رسول الله بعدم كتابة مُحَمَّد رسول الله». فعلى مذهبك الذي ترجف به على ربيع: هما كافران، وأما عند الْمُسلمين وعند ربيع وإخوانه: لا، ثم لا؛ لأن قصدهما واضح، وسياق كلامهما يُبَرِؤهما، كما أن سياق كلامي، وما فيه من قيود واحتياطات وتوضيحات أكثر مِمَّا فِي سياق كلامهما، وذلك يُبَرِؤني، ومع ذلك ترجف عَلَيَّ أراجيف يَخجل منها الْخَوَارج وسائر أهل البدع، وهذه الأراجيف القصد منها إقناع الناس بكذبك ومنهجك التكفيري.

أيَا فالح!! كيف تُغَيِّرُ جلدكَ وتتلوَّن، فتظهر للناس الآن بِخلاف مذهبك؟! فتمرُّ على كلام أشد من كلامي -على مذهبك الْمُدمِّر- مَرَّ الكرام(!)، ثُمَّ لا تكتفي بهذا الْمُرُور، فترتقي إلَى درجة الاحتجاج به عَلَيَّ: «إذا لَمْ تَستَحِ؛ فَاصْنَعْ ما شئتَ».

٢- الوجه الثاني: إن كلام ابن حزم حُجَّة عليك، وقياسك يشبه قياس الْخَوَارج، وأحكامك أشد من أحكامهم، وعندك وعند حزبك من الْجُنُون والْجَهل وضعف العقول شر مِمَّا عند الْخَوَارج، فالْخَوَارج قاسوا مَحو الْخِلافة عن عليٍّ على مَحو اسمه من الصحيفة.

وفالح وحزبه سَلَكُوا هذا الطريق فِي القياس، بل أسوأ منه حيث جعلوا قولي: «إن رسول الله تَسَامَحَ بعدم كتابة: مُحَمَّد رسول الله». مَحوًا لرسالته، وتنازلًا عنها.

ولِجَهل فالح وغبائه لَمْ يُدرك علة هذا القياس، ووجه الشبه بينه وبين الْخَوَارج، ولقد أعماه الله عن إدراكه؛ عقوبة له على ظلمه، وليشهد بنفسه وما خطته يداه على نفسه.

فلله الْحَمْدُ على انتصاره لأنصار دينه، والذابين عنه، ونَحن والناس كلهم يُؤمنون أنه إذا مُحيت سورة من لوح؛ فإنها لا تُمحَى من الصُّدُور.

لكن مذهب فالح والْخَوَارج الْمُعَاند يقتضي مَحوها، ومن هنا قالوا ما قالوا من الظلم والباطل.

- قال فالح فِي «صارمه» (ص٢٦):

«وحال ربيع فِي جَميع الْمَسَائل التِي طبَّق جهله فيها عَلَيَّ، وأصدر عَلَيَّ بها أحكامه الْجَائرة، كما قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي جهل الْخَوَارج، وخواء عُقُولِهم، وسفاهة رأيهم» اهـ.

- أقول:

إننِي لَمْ أظلمك بشيء أبدًا فِي جَميع الْمَسَائل التِي ناقشتُك فيها، ولا فِي أحكامي، وإنَّمَا نَصَحتُك عن ظلمك للناس، وأحكامك الْجَائرة التِي تنطوي على أشدِّ أحكام التكفير، ونَصَحتُك عن قواعد وأصول فاسدة، فذهبت تُحَارب، وتقلب الأمور، وتَتَجَنى بالباطل كما فِي كلامك هذا وغيره.

وأنت الذي تَدْعُو إلَى التقليد الأعمى، وتتعصب لذلك ولأرائك الباطلة، وأنت الذي ظَلَمْتَ ربيعًا فِي كل ما تنسبه إليه، وفِي أحكامك عليه وعلى إخوانه السلفيين من عُلَمَاء، وطلاب علم، ودُعَاة إلَى اللَّه، وأنت وحزبك الْجُهَّال أشبه بالْخَوَارج فِي خَوَاء العقول وسَفَاهة الرأي، والسعي فِي إسقاط الْمَنهَج السلفي وعلمائه.

ثُمَّ استدلَّ بأبياتٍ لابن القيم حيث يقول:

الْعِلْمُ مَعْرِفَةُ الْهُدَى بِدَلِيلِهِ ... مَا ذَاكَ وَالتَّقْلِيدُ مُسْتَوِيَانِ
وتعر مِنْ ثَوْبين مَنْ يَلبَسهُمَا ... يَلْقَى الرَّدَى بِمَذمة وَهَوَانِ
ثَوْب من الْجَهل الْمُركب فَوْقَه ... ثَوْب التَّعَصُّب بِئسَت الثَّوبَانِ
وتَحَل بالإنصَافِ أفخَرَ حُلة ... زينت بِهَا الأعْطَاف والكتفَانِ

- أقول:

ومن العجب أن تَحتج بأبيات ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ وهي تنطبق عليك وعلى حزبك، فلا تنزلْهَا على أهل السنة وعلمائهم الدعَاة إلَى الكتاب والسنَّة.

فأنت وحزبك الْجُهَّال الذين تلبسون ثياب الْجَهل والتعصب الأعمى،

وغيركم هو الْمُتَحَلي بالعلم والإنصاف.

ثمَّ قال فالح:

«وبهذا فإن الْخَوَارج أفرطوا بِمَا اعتقدوه أصلًا، وعَقَدُوا عليه ولاء وبراء فكفروا، وربيع فرَّط بِما اعتقده أصلًا، وعقد عليه هو ومن تبعه ولاءً وبراءً، يُضَلل مُخَالفه، ويَجعَل أصوله فاسدة!! ويأمر بهجره!! والْحَق بين هذين الطرفين الْمَذمُومين: الإفراط والتفريط، الغلو والتقصير:

ولا تَغْل فِي شيء مِنَ الأمر وَاقتَصِدْ كِلا طَرَفَي قَصْدِ الأمُورِ ذَمِيمُ

وإن ما ذكرناه لكافٍ فِي هذا الْمَقام الْهَام الدقيق، فهي حُجَج كثيرة، وأدلة متضافرة، وفيض من كلام أهل العلم، وكل ذلك يظهر بوضوح أن هذه الْمَسَائل ليست من الأصول كما يزعم «الْمَدخلي» ومن معه، فلا دليل لَهُم بها على مذهبهم *فِي التنازل عن الأصول*.

وفيما أوردناه مقنع لطالب الْحَق وناشد الصَّواب، ولو ذهبنا نستقصي كلام أهل العلم؛ لكان بسطًا لا حاجة إليه، وهنا يقف القلم، ويُحجم الفارس عن الإقدام، والْحَمد لله على عظيم ألطافه، وعميم توفيقه، والله الْمُستَعَان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلَّا بالله.

إذا لَمْ يَكُن عَوْنٌ مِنَ اللَّه للفَتَى فَأوَّل مَا يَجنِي عَلَيه اجتِهَادُهُ». اهـ.

- أقول:

الله أكبر!! إن فيما نَقَلتَه عن ابن حزم يُدينُك بأنك على منهج الْخَوَارج، والْمُشَابهة بينك وبينهم فِي الشغب القائم على الْجَهل والْهَوَى واضحة.

وبَيَان ذلك: أن أسلافك الْخَوَارج شغبوا على الْخَليفة الراشد علي بن أبي طالب ومن معه من الصَّحَابة وسائر المسلمين بأمور كَفَّرُوهُم بها:

ومنها: أن عليًا ﷺ تَسَامَح فِي عدم كتابة: «علي أمير الْمُؤمنين»؛ تلبية لطلب أهل الشام بأن يكتب: «علي بن أبي طالب» بدل «علي أمير الْمُؤمنين»، فوافقهم على هذا الطلب من أجل الْمَصلَحَة وجَمع الكلمة، فكتب «علي بن أبي طالب».

فشغب عليه الْخَوَارِج، وقالوا: «قد مَحَوتَ نفسك من إمارة الْمُؤمنين؛ فأنتَ أمير الكافرين، فَتُبْ من هذا الكُفر!!».

ولَمَّا ناظرهم ابن عبَّاس ﵄ فِي هذه القضية(١)؛ بيَّن لَهُم أن عَدَم كتابة: «أمير الْمُؤمنين» أو مَحوها ليس مَعنَاه التنازل عن إمارة الْمُؤمنين، كما أن مَحو رسول اللَّه ﷺ يوم الْحُديبية كتابة: «رسول الله»، وأمره بكتابة: «مُحَمَّد بن عبد الله» بدلًا عنها ليس مَحوًا لرسالته؛ فأدرك كثير منهم أو أكثرهم أنهم كانوا على باطل، فتابوا إِلَى اللَّه، ورَجَعُوا إِلَى الْحقِّ والطاعة والْجَمَاعة.

وفالح والْحَدَّاديَّة الْجَديدة سَلَكُوا فِي التعامل معي ومع السلفيين مسلك الْخَوَارِج مع علي وأصحابه!!

(١) إشارة إِلَى الْحَديث الذي رَوَاهُ الإمام أحْمَد فِي مسنده (١/ ٣٤٢) من رواية أبِي زميل، قال: حدثني عبد اللَّه بن عبَّاس قال: «لَمَّا خَرَجَت الْحَرُوريَّة اعتزلوا، فقُلْتُ لَهُم: إن رسول اللَّه ﷺ يوم الْحُديبية صالح الْمُشركين، فقال لعلي: اكتب يا علي: هذا ما صالح عليه مُحَمَّد رسول اللَّه ﷺ. قالوا: لو نعلم أنك رسول اللَّه ما قاتلناك. فقال رسول اللَّه ﷺ: امْحُ يا علي، اللهم إنك تعلم أني رسولك، امح يا علي، واكتب: هَذَا مَا صَالَحَ عليه مُحَمَّد بن عبد اللَّه. واللَّه، لرسول اللَّه خير من عليٍّ، وقد مَحَا نفسه، ولَمْ يكن مَحوه ذلك يَمحَاه من النبوة، أخرجت من هذه؟! قالوا: نعم».

وأخرجه عبد الرزاق فِي مصنفه (١٠/ ١٥٨-١٦٠)، والنسائي فِي الكبرى (٧/ ٤٨٠-٤٨١)، حديث (٨٥٢٢)، والطبراني فِي الكبير (١٠/ ٣١٣-٣١٤)، حديث (١٠٥٩٨)، والْحَاكم فِي الْمُستَدرك (٢/ ١٥٠-١٥٢)، والبيهقي فِي السنن الكبرى (٨/ ١٧٩)، والضياء فِي الْمُختَارة (١٠/ ٤١٠-٤١١).

فإن قال قائل: إن كلام ابن عبَّاس الذي تداوله الأئمَّة مَحفُوف بقرينة تَمنع قصد الْمَعنى الباطل، هذا بالإضافة إِلَى واقعه وإيْمَانه الذي لا يشك فيه.

قلت: وهذا ما أدين اللَّه به، ويدين به كل مسلم، من وقت أن قَالَهَا ابن عبَّاس إِلَى الآن، لكن هذه القرينة لا تنفع ولا تُجدي شيئًا فِي منهج فالح والْحَدَّاديَّة الْمُهلك، الذي تسلطوا به على الشرفاء، الذي لا يلتفت إِلَى القرائن، والذي لا يلتفت أهله إِلَى الدلائل الواضحة.

ولو قال هذا الكلام عَالِم مُعَاصرٌ؛ لأقاموا الدنيا عليه وأقعدوها؛ انطلاقًا من منهجهم الْمُدَمِّر، ولي على ذلك أدلة، منها: أنهم أقاموا الدنيا وأقعدوها على كلام قلته، أخف مِمَّا قاله ابن عبَّاس، وتداوله العلماء، مع أنه قد حفته قرائن كثيرة، فلم تَحجزهم براءة الكلام، ولا ما حَفَّه من قرائن، ولا ما تلاه من تأكيدات وبيانات تدحض افتراءاتهم، بل ما زادهم إلا عُتوًّا وعنادًا، والأدهى والأمَرّ أنهم وَلَّدوا منه ما يقتضي أعظم أنواع الكفر، فقالوا: إن ربيعًا يقول: إن رسول اللَّه ﷺ تنازل عن رسالته: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.

فقالت الْحَدادية: إن قول ربيع: «إن رسول اللَّه ﷺ تَسَامَحَ فِي عدم كتابة: مُحَمَّد رسول الله». معناه: أن رسول اللَّه ﷺ تنازل عن رسالته!!

ونسبوا ذلك إليه بكل وَقَاحَة؛ قاصدين بذلك تكفيره وتكفير كل مَنْ يُؤيده، إلَّا أن الفرق بينهم وبين الْخَوَارج أن الْخَوَارج -على ضَلالِهم وشَرِّهم- عندهم شَجَاعَة وصَرَاحة، فَصَرَّحُوا بالتكفير، والْحَدَّاديَّة جُبنَاء وأهل تقيَّة، فلم يَجرُءوا على التصريح بالتكفير.

- **أقول:**

وفِي مُنَاظرة واحدة من ابن عبَّاس تراجع أكثر الْخَوَارج، وتابوا إلَى اللَّه تعَالَى من ظلمهم، وارتدعوا وأنابوا واقتنعوا بِحُجَّة ابن عبَّاس: أن مَحو الكتابة لا يَعنِي إسقاط النبوَّة، ولا إسقاط خلافة علي، وكان التائبون منهم كما فِي مصنف عبد الرزاق: عشرون ألفًا.

والْحَدَّاديَّة رَأوا أن قول القائل: «إن رسول اللَّه ﷺ قد تسامح بعدم الكتابة». يَعنِي: إسقاط رسالته!!!

ولقد كَتَبتُ للحَدَّاديَّة مقالات تَحوي حُجَجًا كثيرة تبيِّن كذبهم وظلمهم، فلم تُقنعهم، ولَمْ تردعهم، ولَمْ تُحَرِّك فِي ضَمَائرهم ساكنًا من الباطل والْهَوَى، ولَمْ ترجعهم عن ظلمهم الْخَطير الْهَادف إلَى التكفير!!

هذا بالإضافة إلَى أن كتابتي لِهَذا «التسامح» كانت مَحفُوفَة بأدلة وقرائن تردع الْمُؤمن عن أي تفكير فِي أيِّ شيء مِمَّا أقدم عليه الْحَدَّاديون، ونسبوه إلَيَّ.

وقد بيَّنتُ ذلك مرارًا وتكرارًا مِمَّا يُؤكد أن هذه الْحَدَّاديَّة أسوأ حَالًا من الْخَوَارج، وأشدُّ ظُلمًا وبُهتًا وإصرارًا على الباطل والظلم.

وعلى كُلٍّ فقد تبيَّن لكلِ ذي لُبٍّ وإنصاف أن ما احتَجَّ به فالح من كلام ابن حزمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فإنَّمَا هو حُجَّة وتأييد لِي من حيثُ لا يُدرك فالح، وذلك من استدراج اللَّه له، وسوقه له إلَى الْحُفر التِي حَفَرَهَا لغيره؛ فارتطم فيها(!).

ثمَّ إن طعن ابن حزم فِي الْخَوَارج بالْجَهل وضعف العقل.. إلَى آخره ينطبق على فالح وحزبه الْحَدَّادي، بل لو أدركهم لقال فيهم شرًّا مِمَّا قال فِي الْخَوارج!!

لأن الْخَوَارج -على ضلالِهم- أهل صدقٍ وعبادة.

وهؤلاء الْحَدَّاديَّة أهل كذب وفجور، ومساوئ أخرى منها: سوء أخلاقهم.

ولي مأخذ على ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هذا الكلام، وهو: إنكاره للقياس -قياس قضية علي رضي الله عنه فِي مَحو الكتابة على قضية رسول اللَّه ﷺ فِي الْحُديبية- فِي مَحو الكتابة أيضًا، فالقياس فيها واضح فِي كلام عليٍّ، وكلام ابن عبَّاس.

وقد أثنى ابن القيم على احتجاج ابن عبَّاس على الْخَوَارج، واعتبر قياسه أحسن القياس وأوضحه، انظر: «إعلام الْمُوقعين» (١/ ٢١٥).

وقد تقبَّل فالح إنكار ابن حزم للقياس، فلا أدري عن معرفةٍ أو عن جهلٍ، وأحلى الأمرين مُرٌّ (!!).

وأخيرًا: فالْحَمْدُ لله الذي رَدَّ «صارمَ» فالح وكيدَه فِي نَحره، ولقد تبيَّن للقارئ الكريم جهل فالح وافتراءاته، وعدم فهمه لِمَا ينقله من كلام العُلَمَاء، فهو كحاطب ليل!! ينقل الكلام، يظنُّ أنه له وهو عليه!! ويُضيف إلَى ذلك رمي الأبرياء بِمَثالبه ومَعَايبه، ويُحاول إضفاء هالات النزاهة والبعد عن نقائصه الْمَعرُوفَة، وليس ذلك بنافعه عند اللَّه تعَالَى، وعند مَنْ يعرف واقعه وحقيقة حاله.

نسأل اللَّه تعَالَى أن يُعَافِيَ الْمُسلمين من هذه البلايا والرزايا الْمُهلكة؛ إن ربَّنا لسميع الدعاء.

وآخر دعوانا أنِ الْحَمد لله رَبِّ العَالَمِين.

وصلَّى اللَّه وسلَّم على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجْمَعين.

كتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

٢٠ شـوال ١٤٢٦ هـ

* * *

(٩)

سماحة الشريعة الإسلامية
وحب اللَّه تعالى أن تؤتى رخصه
وحث رسول اللَّه ﷺ على ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله، والصلاة والسلام على رسول اللَّه وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فيجب أن نعلم أنَّ هناك رخصًا فِي شريعة الإسلام تَدُلُّ على سعة رحْمَة اللَّه تعالَى بعباده الْمُؤمنين، وتدل على سَماحة هذه الشريعة، وعلى الْمُسلمين أن يتقبَّلوها ويأخذوا بها؛ لأن اللَّه يُحِبُّ أن يتقبَّلَها الْمُسلمون.

قال تعالَى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ الآية [البقرة: ١٨٥].

وقال تعالَى: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ الآية [الْمَائدة: ٦].

وقال تعالَى: ﴿هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ الآية [الْحج: ٧٨].

وقال تعالَى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

وقيَّد اللَّه الأمور بالقدرة والاستطاعة والوسع والطاقة: فقال تعالَى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ الآية [التغابن: ١٦].

وقال تعالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ[١] بعد أن ذكر هذه الآيات وغيرها: وقد ذكر فِي الصيام والإحرام والطهارة والصلاة والْجهاد من هذا أنواعًا -يعني: من الرخص عند وجود الأعذار والْمَشقات-.

---

(١) انظر: مَجموع الفتاوى (٢٠/٤٨-٥٠).

ثُم قال: وقال فِي الْمَنهيات: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩].

﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٥].

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. اهـ.

يعنِي: أنَّ اللَّه تعالَى حرَّم الْمَيتة والدَّم ولَحم الْخِنْزير وما أُهِلَّ به لغير اللَّه، فإذا اشتدَّ الْجُوع بالْمُسلم فلم يَجد ما يأكل ويسدُّ به رمقه فقد رخَّص اللَّه له أن يأكل ما وجد منها ولا إثْم عليه ولا حرج.

وإذا وقع الْمُسلم فِي معصية خطأً منه أو مُخالفة لنصٍّ فِي حال الاجتهاد فلا يُؤاخذ بذلك ويسعُه عفو اللَّه ورحْمَته.

وذكر شيخ الإسلام أنَّ الإسلام جاء بتحصيل الْمَصالِح وتكميلها وتعطيل الْمَفاسد وتقليلها، وأنه يُرجِّحُ خير الْخَيرين ويُدفع شرُّ الشرَّين، وتَحصيل أعظم الْمَصلحتين بتفويت أدناهِما، وتُدفع أعظم الْمَفسدتين باحتمال أدناهما.

أقول: ورسول اللَّه ﷺ يُحبُّ أن يتقبَّلَ الْمُسلمون رُخَصَ اللهِ تعالَى ويأخذوا بِها؛ فقد بوَّب الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ باب: الدِّين يُسر، وقول النبِي ﷺ: «أَحَبُّ الدِّينِ إلَى اللَّه الْحَنيفِية السمحة». صحيح البخاري (١/ ٢٣).

أخرجه الإمام أحْمَد عن ابن عباس قال: «قيل لرسول اللَّه ﷺ: أيُّ الدِّين أحبُّ إلَى الله؟ قال: **الْحَنيفِية السمحة**».

من طريق يزيد قال: أنا مُحمد بن إسحاق، عن داود بن الْحُصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما... وذكره. الْمُسند (١/ ٢٣٦).

وعن أبِي أمامة رضي الله عنه أن النبِي ﷺ قال: «**إنِّي لَم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية ولكنِي بُعثتُ بالْحَنيفِية السمحة**». فِي حديث طويل أخرجه الإمام أحْمَد فِي الْمُسند (٥/ ٢٦٦).

وفي المُسند أيضًا (٦/ ١١٦) عن عائشة ﵂ قالت: «وضع رسول اللَّه ﷺ ذقني على منكبيه لأنظر إلى زفن الحَبشة حتَّى كنت التي مللت فانصرفت عنهم».

ثم ساق بسنده إلى عبد الرحمَن عن أبيه قال: قال لي عروة: إن عائشة قالت: قال رسول اللَّه ﷺ يومئذ: «لتعلم يهود أنَّ في ديننا فسحة إنِّي أُرسلتُ بِحنيفية سَمحة».

وهذه الأحاديث تتعاضد فتصل إلى درجة الحَسن إن لَم ترقَ إلى درجة الصِّحة.

وعن ابن عمر ﵄ أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «إنَّ اللَّه يُحبُّ أن تُؤتى رُخَصُهُ كما يَكْرَه أن تُؤتَى معصيته».

رواه الإمام أحمَد (٢/ ١٠) وابن حبان وغيرهما. انظر: إرواء الغليل (٣/ ٩-١٣).

ومن حديث ابن عباس ﵄: «إن اللَّه يُحِبُّ أن تُؤتَى رُخَصُهُ كما يُحِبُّ أن تُؤتى عزائمه».

ومن حديث ابن مسعود ﵁: «إنَّ اللَّه يُحبُّ أن تُقبَلَ رُخَصُه كما يُحبُّ أن تُؤتَى عزائمه». انظر الإرواء أيضًا للألباني وقد صححه بِمجموع طرقه.

وعن جابر بن عبد اللَّه ﵄: «أنَّ رسول اللَّه ﷺ مرَّ برجلٍ في ظل شجرة يُرَشُّ عليه الْمَاء قال: ما بالُ صاحبكم هذا؟ قالوا: يا رسول اللَّه صائم. قال: إنَّه ليس من البِرِّ أن تصوموا في السَّفر، وعليكم برخصة اللَّه التي رُخِّصت لكم فاقبلوها».

رواه النسائي في الصيام (٤/ ١٧٦)، والطحاوي (٢/ ٦٢)، وانظر إرواء الغليل للعلامة الألباني (٤/ ٥٤-٥٥) وقد صحَّح الْحَديث.

وعن عائشة ﵂ قالت: «رخَّصَ رسول اللَّه في أمر فتنزَّه عنه ناسٌ من الناس فَبلغ ذلك النبي ﷺ فغضب حتَّى بَانَ الغضبُ في وجهه ثُم قال: ما بَالُ أقوامٍ يَرغَبُون عمَّا رُخِّصَ لي فِيه، فواللهِ لأنَا أعلمهم باللَّه وأشدُّهم له خشية». رواه مسلم في الفضائل (١٢٨).

وفي رواية له: «فقام خطيبًا فقال: ما بَالُ أقوامٍ». الْحَديث.

والرُّخصةُ فِي اللُّغة هي: السهولة واليسر. وقيل: النعومة واللِّين.

وفِي الاصطلاح لَها تعاريف ومن أجودها: هي الْحُكم الشرعي الذي غُيِّرَ من صعوبةٍ إلَى سهولةٍ لعذرٍ اقتضى ذلك مع قيام سبب الْحُكم الأصلي[1].

ومُثِّلَ لَهَا بالتلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه عليها كما فعل عمار ﷺ وأنزل الله تعالَى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦].

ومثل الفطر فِي شهر رمضان بعذرٍ شرعيٍّ، وتيمم الْمَريض الذي لا يُطيق استعمال الْمَاء أو لا يَجد الْمَاء أو الذي لا يَملك ثُمن الْمَاء فكل من الفطر والتيمم رخصة تزول بزوال سببها فِي هذه الأمور وأمثالِها[2].

والذي يتنزَّهُ من الأخذ بالرخصة ويرغب عنها يأثم، والذي يتتبع رخص العلماء والْمَذاهب يأثم، والْمَنهج الْحَق: أن يؤخذ برخص الله على الوجه الذي رُخِّصَ فِيه.

١- ولقد رخص الله للمؤمن أن يقول كلمة الكفر فِي حال الإكراه قال الله تعالَى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[3] [النحل: ١٠٦].

قال الْحَافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تفسير هذه الآية الكريْمَة: وأما قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ فهو استثناء مِمَّن كفر بلسانه ووافق الْمُشركين بلفظه مُكرَهًا لِمَا ناله من ضرب وأذى، وقلبه يَأبَى ما يقول وهو مُطمئن بالإيْمَان بالله ورسوله. اهـ.

ثُم ذكر قصة عمار ﷺ الْمَشهورة وذكر أن الآية نزلت بسببها. تفسير القرآن العظيم (٢/ ٦٠٥).

وقال العلامة ابن الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد أجْمَعت الأمة على العمل بِمقتضى

(١) انظر: مذكرة أصول الفقه (ص٩٣) تَحقيق العربي، للشيخ العلاَّمة مُحمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ.
(٢) انظر الْجُهد الْمَبذول، للشيخ زيد بن هادي الْمَدخلي -حفظه الله- (ص٩٣).
(٣) يَجوز للمسلم فِي هذه الصورة أن يأخذ بالعزيْمَة كما فعل سلمان ﷺ بل الأخذ بالعزيْمَة فِيها أفضل.

النصوص فِي الإكراه والنسيان فكذلك أخوهُما وثالثهما: وهو الْخَطأ إن شاء اللَّه تعالَى، بل هو أكثر منهما ذكرًا وشواهد فِي الكتاب والسنة والبلوى به أشد، والرخصة إنَّما تكون على قدر شدة البلوى. إيثار الْحَق على الْخَلق (٤٣٩).

والْحَاصل: أن فِي الآية الكريْمَة رخصة لِمَن أكره على الكفر أن يقول بلسانه كلمة الكفر لكن لابُد أن يكون قلبه مطمئنًا بالإيْمَان ولا بد أن يُبغضَ الكفر وأهله.

ولو قالَها بلسانه مُختارًا لكان كافرًا باللَّه لأنه لا يفعل ذلك إلا وقد شرح صدره بالكفر.

والشاهد: أن الْمُؤمن الْمُستضعف الْمُكرَه يسقط عنه أصلٌ عظيمٌ ألَا وهو إظهار التوحيد وإظهار العداوة والبغض للكفر والكافرين، ويكفيه أن يكون قلبُه مطمئنًا بالإيْمَان وأن يكون مبغضًا للكفر، كل ذلك رحْمَة من ربِّ العالَمين الذي علمنا أن ندعوه فنقول: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٢- الأصل فِي باب الولاء والبراء: إظهار العداوة للكافرين والبراءة منهم ومن معبوداتِهم كما قال اللَّه تعالَى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الْمُمتحنة: ٤].

وقال تعالَى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةًۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: نَهى اللَّه -تبارك وتعالَى- عباده الْمُؤمنين أن يوالوا الكافرين وأن يتخذوهم أولياء يسرون إليهم بالْمَودة ثُم توعد على ذلك فقال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ أي: ومن يرتكب نَهي اللَّه فِي هذا فقد بَرِئَ من اللَّه.

ثُم ساق رَحِمَهُ اللَّهُ آيات ينهى اللَّه فِيها عن موالاة الكافرين والوعيد والذم لِمَن

يفعل ذلك ثُم قال: وقوله تعالَى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ أي: من خاف فِي بعض البلدان والأوقات من شرِّهم فله أن يتقيهم بظاهره لا بباطنه ونيته، كما قال البخاري عن أبِي الدرداء ﷺ أنه قال: «إنا لنكشر فِي وجوه أقوام وقلوبنا تلعنهم». وقال الثوري: قال ابن عباس: «ليس التقية بالعمل وإنَّما التقية باللسان». تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٦٥).

وفِي هذه الآية تَحريْمُ موالاة الكفار وتكفِير من يُواليهم باطنًا وظاهرًا إلا من خاف فِي بعض البلدان أو الأوقات من شرهم فله أن يتقيهم بظاهره لا بباطنه ونيته ومعنَى ذلك: أنه يَحل له إذا خافهم أن يظهر لَهم ما يعصم به دمه من التقية باللسان وما تَحصل به التقية.

وقال العلامة السعدي فِي كتابه تيسير الكريْم الرحْمَن فِي تفسير كلام الْمَنان: (ص ١٢٨) عند تفسير هذه الآية: أي: تَخافوهم على أنفسكم فِيحل لكم أن تفعلوا ما تعصمون به دماءكم من التقية باللِّسان وإظهار ما به تَحصل التقية.

ومثل هذا لا يُمكنه أن يظهر كثيرًا من أعمال الإسلام ومن إظهار عداوة الكفر والكافرين ومثل الأمر بالْمَعروف والنهي عن الْمُنكر، واللَّه لا يؤاخذه بترك هذه الواجبات والأصول.

٣- هناك أعذار تسقط بِها واجبات مثل حضور الْجُمعة والْجَماعات:

قال الْمُوفق بن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمُقنع (١/ ٢١٩-٢٢٠): ويعذر فِي الْجُمعة والْجَماعة: الْمَريض ومن يدافع الأخبثين، والْخَائف ضياع ماله أو فواته أو ضرر فِيه أو موت قريبه أو على نفسه من ضرر سلطان، أو ملازمة غريْم ولا شيء معه، أو فوات رفقته، أو غلبة النعاس أو الأذى بالْمَطر والوحل والريح الشديد فِي الليلة الْمُظلمة الباردة.

قال الْمُحَشِّي -وهو العلامة سليمان بن عبد اللَّه بن الإمام مُحمد بن عبد الوهاب رحِمَهم الله-: قوله: (والْخَائف من ضياع ماله... إلَخ). الْخَوف يتنوع ثلاثة أنواع:

أحدها: الْخَوف على نفسه بأن يَخاف سلطانًا يأخذه أو لصًا أو سبعًا أو سيلًا

أو نَحو ذلك مِمَّا يؤذيه فِي نفسه، أو يَخاف غريْمًا يَحبسه ولا شيء معه يعطيه فإن حبس الْمُعسر ظلم واستثنَى القادر على الأداء ومن عليه حد قذف أو حد لله.

ثُم قال: الثانِي: أن يَخاف على ماله من لص أو سلطان أو نَحوه، أو يَخاف على بَهيمته من سبع أو شرود إن ذهب وتركها أو على منزله أو متاعه أو زرعه.

وسرد عددًا من نَحو هذه الأعذار ثُم قال: فهذا وأشباهه عذر فِي التخلف عن الْجُمعة والْجَماعة لعموم قوله ﷺ: «أو خوف». ولأن فِي أمره ﷺ بالتخلف بالصلاة فِي الرحال لأجل الطين والْمَطر مع أن عذرهُما أيسر من ذلك تنبيهًا على جوازه.

وقال: الثالث: الْخَوف على أهله وولده أن يضيعوا أو يَخاف موت قريبه ولا يشهده فهذا عذر فِي ترك الْجُمعة والْجَماعة، وبه قال عطاء والْحَسن والشافعي ولا نعلم فِيه خلافًا، وقد استصرخ ابن عمر ﷺ على سعيد بن زيد وهو يتجهز للجمعة فأتاه فِي العقيق وترك الْجُمعة.

وساق الأدلة على هذه الأنواع وغيرها من الأعذار التِي تَحصل بِها الرخصة.

وقد وُجِّه سؤالٌ فقهي إلَى أحد العلماء الأفاضل مضمونه: أنَّ بعض الناس يقول: يَجوز التنازل عن الاتِّجاه إلَى القبلة فِي الصلاة على الدابَّة ما صحة هذا الكلام؟

فأجاب هذا الفاضل بقوله: وأما صلاة النافلة على الراحلة إلَى حيث توجهت به فهذا ليس بتنازلٍ عن القبلة لكن قبلة الراكب فِي النافلة هي حيث ما توجَّهت به راحلته، وأما قبلة غير الراكب وفِي الفريضة فلابدَّ أن تكون إلَى الكعبة؛ لأنَّ استقبال القبلة شرطٌ من شروط صحة الصلاة فِي الفريضة. وأمَّا النافلة فأمرها أوسع لأنَّ اللَّه -جلَّ وعلا- يقول: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ قال بعض الْمُفسِّرين: هذه الآية نزلت فِي التنفُّل فِي السَّفر[1]. اهـ.

---

(١) قلت: ذكر ابن كثير فِي تفسير هذه الآية عددًا من الأقوال منها عن ابن عباس: أنها أول ما نسخ، ونقل نَحوه عن أبِي العالية والْحَسن وعطاء الْخُراسانِي وعكرمة وقتادة والسدي وزيد بن أسلم، وقال ابن كثير: وقال مُجاهد: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ﴾: حيثما كنتم فلكم قبلة تستقبلون بها الكعبة. تفسير القرآن العظيم (١/ ١٦٢-١٦٣).
=

أقول: فِي هذه الإجابة تضييق لِمَا وسَّع اللَّه ورفع فِيه الْحَرج عن أمَّة مُحمد ﷺ؛ فهناك حالات تَجوز فِيها صلاة الفريضة إلَى غير القبلة نصَّ عليها القرآن والسنَّة وصرَّح بِها الْمُفسِّرون والفقهاء وأئمة الْحَديث.

قال تعالَى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٠٢].

١- قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تفسير[١] هذه الآية: قوله تعالَى: ﴿وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَوٰةَ﴾ الآية. لصلاة الْخَوف أنواع كثيرة[٢]؛ فإن العدو تارة يكون تِجاه القبلة، وتارة يكون فِي غير صوبِها، والصلاة تارة تكون رباعية، وتارة تكون ثلاثية كالْمَغرب، وتارة تكون ثنائية كالصبح وصلاة السفر، ثُم تارة يصلون جَماعة، وتارة يلتحم الْحَرب فلا يقدرون على الْجَماعة بل يصلون فرادى مستقبلي القبلة وغير مستقبليها ورجالًا وركبانًا، ولَهم أن يَمشوا والْحَالة هذه ويضربوا الضرب الْمُتتابع فِي متْنِ الصلاة، ومن العلماء من قال: يصلون والْحَالة هذه ركعة واحدة لِحَديث ابن عباس الْمُتقدم، وبه قال أحْمَد بن حنبل.

قال الْمُنذري فِي الْحَواشي: وبه قال عطاء وجابر والْحَسن ومُجاهد والْحَكم وقتادة وحَماد، وإليه ذهب طاوس والضحاك، وقد حكى أبو عاصم العبادي عن مُحمد بن نصر الْمَروزي أنه يرى رد الصبح إلَى ركعة فِي الْخَوف، وإليه ذهب ابن حزم أيضًا، وقال إسحاق بن راهويه: أما عند الْمُسايفة فيجزيك ركعة واحدة تومئ

= وعلى القول بنسخ هذه الآية تكون الصلاة إلَى غير القبلة فِي الأحوال التِي جوزها اللَّه ثابتة بنصوص أخرى، وسأذكر بعضها فِي هذا البحث.

(١) تفسير القرآن العظيم (١/ ٥٤٧-٥٥٩) دار الْمَعرفة.

(٢) أوصلها بعضهم إلَى عشر صفات وبعضهم إلَى خَمس عشرة، وذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ أنها ترجع إلَى ستٍّ أو سبعٍ. انظر: زاد الْمَعاد (١/ ٥٣١-٥٣٢).

بِها إيْمَاء، فإن لَمْ تقدر فسجدة واحدة لأنها ذكر اللَّه.

وقال آخرون: يكفِي تكبيرة واحدة، فلعله أراد ركعة واحدة كما قاله الإمام أحْمَد بن حنبل وأصحابه، وبه قال جابر بن عبد اللَّه وعبد اللَّه بن عمر وكعب وغير واحد من الصحابة والسدي ورواه ابن جرير، ولكن الذين حكوه إنَّما حكوه على ظاهره فِي الاجتزاء بتكبيرة واحدة كما هو مذهب إسحاق بن راهويه وإليه ذهب الأمير عبد الوهاب ابن بخت الْمَكي حتَّى قال: فإن لَم يقدر على التكبيرة فلا يتركها فِي نفسه -يعني: بالنية- رواه سعيد بن منصور فِي سننه عن إسْمَاعيل بن عياش عن شعيب بن دينار عنه، فاللَّه أعلم.

ومن العلماء من أباح تأخير الصلاة لعذر القتال والْمُناجزة كما أخر النبِي ﷺ يوم الأحزاب الظهر والعصر فصلاهُما بعد الغروب ثُم صلى بعدهُما الْمَغرب ثُم العشاء... اهـ.

أقول: فِي هذا الكلام مسائل:

١- جواز صلاة الْخَوف[1] فِي بعض الْحَالات إلَى غير القبلة.

٢- جواز الاقتصار على ركعة عند الإمام أحْمَد وغيره فِي حال الْمُسايفة وعند إسحاق ركعة يومئ فِيها إيْمَاء.

٣- جواز صلاة الفريضة فِي حال الْخَوف على ظهر الدابَّة ولغير القبلة.

٤- جواز الْمَشي وضرب العدوّ أثناء الصلاة.

وفِي هذه الصور تنازل عن واجبات وشروط وأركان فِي الصلاة التِي هي الركن الثانِي من أركان الإسلام، وردٌّ لقول بعض الناس: لا يَجوز الصلاة إلَى غير القبلة إلَّا فِي صلاة الْمُتنفِّل على الراحلة.

٢- وقال العلَّامة السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تفسيره (ص١٠٦- مؤسسة الرسالة) فِي تفسير قوله -تبارك وتعالَى-: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ۝٢٣٨ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ

(١) أي: صلاة الفريضة.

تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢٣٨-٢٣٩]: يأمر بالْمُحافظة على الصلوات عمومًا وعلى الصلاة الوسطى، وهي العصر خصوصًا، والْمُحافظة عليها: أداؤها بوقتها وشروطها وأركانِها وخشوعها وجَميع ما لَها من واجب ومستحب، وبالْمُحافظة على الصلوات تَحصل الْمُحافظة على سائر العبادات، وتفيد النهي عن الفحشاء والْمُنكر خصوصًا إذا أكملها كما أمر بقوله: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ﴾ أي: ذليلين خاشعين، ففيه الأمر بالقيام والقنوت والنهي عن الكلام، والأمر بالْخُشوع هذا مع الأمن والطمأنينة.

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾: لَم يذكر ما يُخاف منه؛ ليشمل الْخَوف من كافر وظالِم وسبع، وغير ذلك من أنواع الْمَخاوف، أي: إن خفتم بصلاتكم على تلك الصفة فصلوها ﴿فَرِجَالًا﴾ أي: ماشين على أقدامكم، ﴿أَوْ رُكْبَانًا﴾: على الْخَيل والإبل وغيرها، ويلزم على ذلك أن يكونوا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها، وفِي هذا زيادة التأكيد على الْمُحافظة على وقتها حيث أمر بذلك ولو مع الإخلال بكثير من الأركان والشروط، وأنه لا يَجوز تأخيرها عن وقتها ولو فِي هذه الْحَالة الشديدة، فصلاتها على تلك الصورة أحسن وأفضل بل أوجب من صلاتِها مطمئنًا خارج الوقت.

﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾ أي: زال الْخَوف عنكم ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ﴾ وهذا يشمل جَميع أنواع الذكر ومنه الصلاة على كمالِها وتَمامها ﴿كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾؛ فإنها نعمة عظيمة ومنة جسيمة، تقتضي مقابلتها بالذكر والشكر ليُبْقِي نعمته عليكم ويزيدكم عليها. اهـ

أقول: فِي هذا الكلام مسائل:

١- أمر اللَّه بالْمُحافظة على الصلاة فِي حالة الأمن بشروطها وأركانها وخشوعها.

٢- والرخصة فِي حال الْخَوف عند قتال العدو فِي الصلاة على حسب ما يستطيعه الْمُؤمن ويتيسر له راجلًا وراكبًا إلَى القبلة وإلَى غيرها.

٣- فِي حال الْخَوف:

أ- من ظالِم.

ب- من كافر.

ج- من سبع.

د - من غير ذلك من أنواع الْمَخاوف.

أقول: وفي هذا الكلام دليل على سَماحة الإسلام وتيسيره ودليل على سعة رحْمَة اللَّه لِهَذه الأمة ولا سيما عند الشدائد فيعفيها من القيام ببعض الواجبات، وفيه إبطال لقول بعض الناس الذين لا يُجيزون التنازل إلا عن السنن فقط ولا يَجوز عندهم التنازل عن الواجبات وأنه لا يَجوز الصلاة لغير القبلة إلا للراكب الْمُتنفل فقط.

٣- وقال الإمام أبو داود السجستاني في سننه[١] ضمن أبواب صلاة الْخَوف: باب من قال: يكبرون جَميعًا وإن كانوا مستدبري القبلة، ثُم يصلي بِمَن معه ركعة، ثُم يأتون مصافَّ أصحابِهم ويَجيء الآخرون فيركعون لأنفسهم ركعة، ثُم يصلي بِهم ركعة، ثُم تُقبل الطائفة التي كانت مقابل العدوّ فيصلون لأنفسهم ركعة والإمام قاعد ثُم يسلم بِهم كلِّهم جَميعًا.

١٢٤٠- حدثنا الْحَسن بن علي، ثنا أبو عبد الرحْمَن الْمُقرئ: ثنا حيوة وابن لَهيعة قالا: أخبرنا أبو الأسود أنه سَمِع عروة بن الزبير يُحدث عن مروان بن الْحَكم أنه سأل أبا هريرة: هل صليت مع رسول اللَّه ﷺ صلاة الْخَوف؟ قال أبو هريرة: نعم. قال مروان: متَى؟ فقال أبو هريرة: عام غزوة نَجد قام رسول اللَّه ﷺ إلَى صلاة العصر فقامت معه طائفة وطائفة أخرى مقابل العدو ظهورهم إلَى القبلة، فكبر رسول اللَّه ﷺ فكبروا جَميعًا الذين معه والذين مقابلي العدو، ثُم ركع رسول اللَّه ﷺ ركعة واحدة وركعت الطائفة التي معه، ثُم سجد فسجدت الطائفة التي تليه والآخرون قيام مقابلي العدو.

ثم قام رسول اللَّه ﷺ وقامت الطائفة التي معه فذهبوا إلَى العدو فقابلوهم وأقبلت الطائفة التي كانت مقابلي العدو فركعوا وسجدوا ورسول اللَّه ﷺ قائم كما هو، ثم قاموا فركع رسول اللَّه ﷺ ركعة أخرى وركعوا معه وسجد وسجدوا معه.

---

(١) (٢/ ٣٢-٣٤/ الدعاس).

ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابلي العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله ﷺ قاعد ومن معه ثُم كان السلام فسلم رسول الله ﷺ وسلموا جَميعًا فكان لرسول الله ﷺ ركعتان ولكل رجل من الطائفتين ركعة ركعة.

أقول: فِي هذا الكلام من الفقه:

١- جواز الصلاة فِي حال الْخَوف إلَى غير القبلة.

٢- الذهاب مشيًا فِي أثناء الصلاة لِمُواجهة العدوّ، وكل ذلك من مبطلات الصلاة فِي حال الأمن لأنها شروط وواجبات وأركان للصلاة، لكن اللَّه تبارك يوسع على عباده الْمُؤمنين فِي حال الشدائد والْمُعوقات عن استكمال القيام بالفرائض والواجبات.

وفِي هذا إبطال لقول من يقول: إنه لا يَجوز التنازل عن الواجبات بل فقط عن السنن الْمُستحبات؛ ذلكم القول الذي يُخالف نصوص الكتاب والسنَّة وإجْمَاع الأمَّة فِي التسامح فِي الأخذ بالرخص فِي الأصول والواجبات كما بيَّنا ذلك مرارًا وتكرارًا، ونقلتُ فِيه أقوال أئمة الإسلام مثل ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهَّاب -رحِمَهم اللَّه تعالَى-.

٤- وقال الإمام موفق الدين بن قدامة الْمَقدسي فِي الْمُقنع -مع حاشية الشيخ سليمان بن عبد اللَّه بن مُحمد بن عبد الوهاب -رحِمَهم الله- (ص٢٤٠-٢٤١): فصل: وإذا اشتدَّ الْخَوف صلوا رجالًا وركبانًا إلَى القبلة وغيرها يُومِئُون إيْمَاءً على قدر الطاقة...

قال الْمُحَشِّي -العلامة سليمان بن عبد اللَّه رَحِمَهُ اللَّهُ: قوله: وإذا اشتد الْخَوف... إلَى قوله: قدر الطاقة.

وجُملة ذلك: أنه متَى اشتدَّ الْخَوف والتحم القتال فلهم الصلاة كيفما أمكنهم رجالًا وركبانًا إلَى القبلة إن أمكنهم، وإلَى غيرها إن لَم يُمكنهم يومئون بالركوع والسجود، ويَجعلون سجودهم أخفض من ركوعهم على قدر الطاقة، ولَهم التقدم والتأخر والطعن والضرب والكر والفرُّ، ولا يؤخرون الصلاة عن وقتها فِي قول أكثر أهل العلم، وحكى ابن أبِي موسى أنه يَجوز تأخير الصلاة فِي رواية حال

التحام القتال، والأول أصح لقوله ﷻ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾.

وقال ابن عمر رضي الله عنهما: «فإن كان خوف أشدَّ من ذلك صلوا رجالًا قيامًا على أقدامهم وركبانًا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها». متفق عليه[1].

ولأنَّ النبي ﷺ صلى بأصحابه في غير شدَّة الخوف فأمرهم بالمشي إلى العدو وهم في الصلاة ثُم يعودون لقضاء ما بقي من صلاتِهم وهذا عمل طويل ومشي كثير واستدبار القبلة، فإذا جاز ذلك مع أنَّ الخوف ليس بشديد فمع شدَّته أولَى. اهـ.

وقال ابن قدامة: . . . فإن أمكنهم افتتاح الصلاة إلَى القبلة فهل يلزمهم ذلك؟ على روايتين. . . . .

قال الْمُحشِّي: قوله: فإن أمكنهم افتتاح الصلاة. . . إلَخ.

إحداهما: لا يَجب اختارها أبو بكر لأنها جزء من الصلاة فلم يَجب كبقية أجزائها.

والثانية: يَجب لأنه أمكنه ابتداء الصلاة مستقبلًا فلم يَجز بدونه كما لو أمكنه ذلك في ركعة كاملة. اهـ.

وقال ابن قدامة: . . ومن هرب من عدو هربًا مباحًا أو من سيل أو من سبع ونَحوه فله أن يصلي كذلك، وهل لطالب العدو الْخَائف فواته الصلاة كذلك على روايتين.

ومن أمن في الصلاة أتَم صلاة آمن، ومن ابتدأها آمنًا فخاف أتَمَّ صلاة خائف، ومن صلى صلاة الْخَوف لسواد ظنه عدوًّا فبان له أنه ليس بعدو أو بينه وبينه ما يَمنعه فعليه الإعادة. اهـ

قال الْمُحشِّي: وهل لطالب العدو. . . إلَخ. إحداهما -واختاره الأكثر-: أنَّه له ذلك، روي عن شرحبيل بن حسنة، وقاله الأوزاعي؛ لقول عبد اللَّه بن أنيس:

---

(١) قلت: انظر صحيح البخاري باب: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾. حديث (٤٥٣٥)، ورواه كذلك في باب: صلاة الْخَوف، حديث (٩٤٣) مرفوعًا إلَى النبي ﷺ وهذا تفسير للآية الكريْمَة. وعند مسلم باب: صلاة الْخَوف، (٨٣٩): وقال ابن عمر: «فإذا كان خوف أكثر من ذلك فصَلِّ راكبًا، أو قائمًا تُومِئ إيْماءً».

«بعثني النبي ﷺ إِلَى خالد بن سفيان الْهُذلِي قال: اذهب فاقتله. ورأيته وقد حضرت صلاة العصر، فقلتُ: إنِّي أخاف أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة فانطلقت وأنا أصلي أُومئُ إيْماء نَحوه». رواه أبو داود.

وظاهر حاله أنَّه أخبر بذلك النبِي ﷺ أو كان قد علم جوازه، فإنَّه لا يظَنُّ به أنَّه فعل ذلك مُخطئًا ولأنَّ فوات الكفار ضرر عظيم.

والثانية: لا يصلي إلا صلاة آمن صححها ابن عقيل وقاله أكثر العلماء لأنها مشروطة بالْخَوف وهو معدوم هنا، وكذا التيمم له، وقاله ابن أبِي موسى إن خاف الطالب رجوع العدو صلى صلاة خائف، وهو الذي فِي الشرح.

على قوله فعليه الإعادة كذا ذكره الأكثر لأنَّه لَم يوجد الْمُبيح أشبه من ظَنَّ الطهارة ثُم علم بِحدثه، وسواء استند ظنُّه إلَى خبر ثقة أو غيره. اهـ. كلام الْمُحَشِّي.

قلتُ: فِي هذا الكلام ما يأتِي:

١- فِي الصلاة حال الْخَوف من العدو تَجوز الصلاة للمؤمنين رجالًا وركبانًا إلَى القبلة وغيرها يُومئون إيْماءً.

٢- وفِي هذا تظهر سَماحة الإسلام، فاستقبال القبلة أصل من أصول الإسلام من استجاز الصلاة إلَى غير القبلة فِي حال الأمن وبغير عذرٍ فقد كفر، والقيام فِي الصلاة والركوع والسجود كلُّها أركان من أركان الصلاة من أخلَّ بواحدٍ منها بغير عذرٍ فصلاته باطلة، وفِي هذا الظرف -الْخَوف من العدوّ- تسقط عنه هذه الأركان وما يتبعها من الواجبات.

٣- وللمصلِّين فِي حال التحام القتال الكرُّ والفرُّ والطعن والضرب والتقدُّم والتأخر، وهذه الأعمال تُنافِي الصلاة وتُبطلها لولا العذر أليس هذا التنازل عن هذه الواجبات من أدلِّ الأدلَّة على رحْمَة الإسلام وسَماحته؟!

٤- وللهارب من عدوٍّ هربًا مباحًا أو من سيل أو سبع أو نَحو ذلك فله أن يصلي صلاة الْخَوف، يسقط عنه استقبال القبلة ويَجْتَزِئ بالإيْمَاء عن الركوع والسجود ويُصلي إيْمَاءً وهو على الدابَّة التي يهرب عليها إن كان هاربًا على دابَّة أو غيرها.

٥- أليس فِي القول بأنَّه لا يَجوز التنازل عن الواجبات ولا يَجوز التنازل إلَّا عن السنن فقط حرجٌ وتضييق على الْمُسلمين يُنافِي ما تَميَّزت به رسالة مُحمد ﷺ من السماحة؟

بل تسامح النَّبي ﷺ مع وفد ثقيف؛ تأليفًا لهم على الإسلام، ومراعاة للمصلحة.

عن وهب قال: سألت جابرًا عن شأن ثقيف إذ بايعت؟ قال: اشترطت ألَّا صدقة عليها ولا جهاد.

وأنه سمع النَّبِي ﷺ يقول: «سيتصدقون ويُجاهدون». أخرجه أبو داود فِي الْخَراج والإمارة، حديث (٣٠٢٥) بإسناده إلَى وهب -وهو: ابن منبه-.

وأخرجه الإمام أحْمَد من طريق ابن لهيعة: ثنا أبو الزبير قال: سألت جابرًا به، وليس فيه قول جابر عن النَّبِي ﷺ: «سيتصدقون...» الْحَديث.

وهذا الْحَديث أورده العلامة الألبانِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/ ٥٠٩)، رقم (١٨٨٨) من الطريقين السابقين، وصَحَّحَه، كما أورده فِي صحيح أبِي داود (٢/ ٥٨٨)، وأورده الإمام ابن القيم فِي زاد المعاد (٣/ ٥٩٩)، ولَم يعترض عليه.

وقال الإمام أحْمَد (٤/ ٢١٨): ثنا عفان، قال: حدثنا حَماد بن سلمة، عن حُميد، عن الْحَسن، عن عثمان بن أبي العاص: «أن وفد ثقيف قدموا على رسول اللَّه ﷺ، فأنزلَهم الْمَسجد؛ ليكون أرق لقلوبهم، فاشترطوا على النَّبِي ﷺ ألَّا يحشروا، ولا يعشروا، ولا يجبوا، ولا يُستَعمَل عليهم غيرهم، فقال: إن لكم ألَّا تحشروا، ولا تعشروا، ولا يستعمل عليكم غيركم».

وقال النَّبِي ﷺ: «لا خير فِي دين لا ركوع فيه». وهو فِي سنن أبي داود، لكن أورده الألبانِي فِي ضعيف أبي داود، وأورده فِي سلسلة الأحاديث الضعيفة، وقال: ضعيف أخرجه أبو داود (٣٠٢٦)، وأحْمَد (٤/ ٢١٨)، عن الْحَسن، عن عثمان بن أبِي العاص. وساق متن الْحَديث، ثم قال: قلت: رجاله رجال الصحيح غير أن الْحَسن -وهو البصري- مدلس، وقد عنعنه.

والذي يظهر لي أنه يتقوى بالحديث الذي قبله؛ لأنه بِمعناه، واللَّه أعلم.

ويؤخذ من هذين الْحَديثين: أن رسول اللَّه ﷺ قد تسَامَحَ مع ثقيف فِي قبول هذا الشرط الْمُتضمن التسامح فِي أصلين عظيمين، وهما: الزكاة، والجهاد؛ رفقًا بهم، ومراعاة للمصلحة، لاسيما وقد أدرك أنهم سيتصدقون ويُجاهدون.

هذه السماحة التي تضافرت عليها نصوص الكتاب وتطبيق الرسول ﷺ وأصحابه الكرام وبيَّنها وقرَّرها علماء الإسلام فكيف يُضلَّل من يُقرِّرُها إنَّ ذا لَمِن العَجَبِ العُجاب!

وكتب

ربيع بن هادي عمير المدخلي

ليلة الجمعة ٢٠ ربيع الأول

لعام ١٤٢٦ من الهجرة النبوية

على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم

* * *

(١٠)

هل يجوز التنازل عن الواجبات مراعاة للمصالح والمفاسد وعند الحاجات والضرورات

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله، والصلاة والسلام على رسول اللَّه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فقد كان فالِح عبئًا ثقيلًا على الدعوة السلفِية وأهلها منذ سلك نفسه فِي الدعاة إلَى الْمَنهج السلفِي؛ لا يراعي فِي تصرفاته ومواقفه وأحكامه مصالِح ولا مفاسد ولا يأبه لَها، بل كان زرَّاعًا للمشاكل فِي أوساط الشباب السلفِي متعالِمًا واضعًا نفسه فوق منْزلته، يطعن فِي العلماء من مثل العلامة الألبانِي والشيخ مقبل الوادعي وغيرهِما، ويهضم حقوقهم فيغرس شرًّا وخلافًا بين طلاب العلم الْجَزائريين والليبيين واليمنيين والسعوديين مِمَّن يعرف لَهم قدرهم وجهادهم ويعرف فشل فالِح وأنه لا يقدم للسلفِية إلا زرع هذه الفتن.

وكنا نَحلم عليه كما نَحلم على غيره مِمَّن يشكل عبئًا ثقيلًا على الدعوة السلفِية ولاسيما هذا البلاء فالِح، وكنا نُصبِّر طلاب العلم عليه ونتلمس له التأويلات.

ثُم على مر الأيام زاد تعالُمًا وتعاظمًا فصار يُجازف فِي أحكامه على السلفِيين وغيرهم بالتبديع والتكفِير فِيطالَب بالأدلة على هذه الأحكام الْمُجحفة فلا يَجد دليلًا، فِيكون جوابه لِمَن طالبه بالأدلة: ما عليك إلا التقليد وليس لك أن تسأل عن الأسباب.

وساقه هواه إلَى التلاعب بأصول أهل السنة والْحَديث من مثل قوله: الكلام على أهل البدع لا يدخل فِي باب الْجَرح والتعديل؛ فلا يُسأل الْمُبدِّع عن أسباب الْجَرح ويَحكم على بعض الأصول بأنها مبتدعة وقد أضلت الأمة، ويَحكم على بعض الأبرياء إذا لَم ينقادوا لأحكامه بأنهم قد نسفوا رسالات الرسل جَميعًا، وعلى بعض من بدعهم بعدم تقليدهم العلماء إذا خالفوا حكمه هو بأنهم قد كذبوا القرآن والسنة وكذبوا الإسلام، وهذا من أشد أنواع التكفِير بالباطل، ويتظاهر بأنه ما حكم عليهم بتلك الأحكام إلا لأنهم خالفوا علماء معينين كالنَّجمي، وهم مِمَّن

أمر اللَّه بالرجوع إليهم بقوله: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

ثُم لَمَّا أدانه هؤلاء العلماء فِي أصوله الفاسدة وأحكامه الباطلة طعن فِيهم وأسقطهم وأسقط أقوالَهم التي كان يضلل بِها أو يكفر من خالفهم، وقد كان من ورائه عصابة تتظاهر بتعظيمه وتقديسه وتقديس أصوله وأحكامه الباطلة فتطعن أشد الطعن فِيمن طعن فِيهم فالِح وحكم عليهم بأحكامه البهلوانية.

فلما أدار ظهره لأولئك العلماء الْمُنوَّه عنهم؛ أسقطهم وأسقط أحكامهم تابعوه ونسوا التضليل والتكفير بِمخالفتهم فأصبحوا يُحاربونَهم بعد أن كانوا يتظاهرون بتعظيمهم، ويطعنون فِيهم أشد ما يطعن صاحب هوى فِي أهل السنة، لأنَّ هذا من أهدافهم التِي جندوا لَهَا وحتَّى هذا الْمُتعالِم الذي يتظاهرون بتقديسه لو خالفهم وخالف أهدافهم لأسقطوه.

ولَمَّا استفحل شره وبلغ السيل الزبَى؛ نصحته بنصيحتين بينت فِيهما فساد أصوله وأحكامه وأيد ما تضمنتهما العلماء الذين كان يوجب تقليدهم ويرى أن من لا يقلدهم قد كذَّب الإسلام وكذَّب القرآن والسنَّة إلَخ.

فنسي هو وعصابته تلك الْمَنْزلة لِهؤلاء العلماء ونسوا الْحَماس للتضليل من أجلهم فأصبحوا حربًا عليهم مِمَّا يدل دلالة واضحة أن هذه العصابة ليست من أهل السنة وإنَّما هم من أعدائها، جندوا لبث الفتن والصراعات بين السلفِيين وواقعهم الذي يسيرون عليه من حرب السلفِيين الْمُستعرة أكبر شاهد عليهم؛ فهنيئًا لفالِح بالتفاف هذه العصابة حوله ومُحاربتها لأهل السنة السلفِيين حقًّا فلقد تبوأ هو وعصابته عند أعداء السنة منزلة عظيمة حيث فاقوا فِي حربِهم لأهل السنة والكذب عليهم وتأليب الأعداء عليهم فاقوا كل أهل الباطل والأهواء.

ولَمَّا أصيب فالِح فِي مقاتله وفضح بفساد تأصيله وأحكامه وظهر جهله؛ ذهب يتعلق بأشياء ليست أساسية فِي النِّزاع ليلهي الناس جهالاته الأساسية وتأصيلاته الفاسدة، وخيل له الشيطان أنه إمام معصوم لا يُمكن أن يُخطئ وأن مُخالفه جاهل ضال مرجئ هو وكل من يؤيده بل غلاة فِي الإرجاء بل هم خرافِيون كل ذلك بأمور يفتعلها ويفتريها عليهم، وأصبح هو وعصابته الْجَاهلة الْمَدسوسة هم الأثريون

وهم السلفِيون حقًّا وهم الذابُّون عن منهج أهل السنة والْجَماعة -أي: منهج فالِح- ولَم يفتر هو ولا عصابته من الْهَذيان والإرجاف بِهذه الْمَسائل الَتي أفتعلها فالِح لنصرة مناهج الْحِزبيين ولِحَرب أهل السنة ومنها:

١- جنس العمل.

٢- التقليد الباطل لأمثاله أو لشخصه.

٣- هل العمل شرط فِي صحة الإيْمَان أو فِي كماله.

وكلها مِمَّا بيَّن فِيها ربيع الْحَق ومنهج أهل السنة والْجَماعة فِيها، ولكن فالِحًا يفتري هو وعصابته من الرويبضات ويُقَوِّلون ربيعًا ومن أيَّده على الْحَق ما لَم يقولوا؛ فأصبحوا من أسوأ الفرق كذبًا وبُهتًا وحربًا على السلفِية وأهلها.

ومن ألاعيبهم الَتِي يلهون بِها الناس ويشغلونَهم عن ضلالاتِهم الأساسية والْحَقيقية هذا الأمر الذي سأناقشهم فِيه اليوم ألا وهو قولُهم: لا يَجوز التنازل عن الأصول، وقد كتب أحدهم مقالًا متسترًا باسم مَجهول ألا وهو: أسامة سالِم، وقد يكون هو فالِح بعنوان: جَمْع أقوال السلف فِي مسألة: عدم التنازل عن الأصول وتَخطئة الشيخ ربيع.

وإنَّ لُجوءَهم إلَى هذا الأسلوب -وهو التستر تَحت أسْمَاء مَجهولة- لدليل على جبنهم وخورهم وإحساسهم بأنَّهم على باطل.

ومن أباطيلهم: أنَّهم يتلاعبون باسم السلف الذي إذا أطلق فلا ينصرف بداهة إلا إلَى الصحابة والقرون الْمُفضلة من التابعين للصحابة بإحسان.

فِيبدءون من القرن الرابع عشر أو الْخَامس عشر بذكر أناس سلفِيين لَهم اجتهادات قد يصيبون فِيها وقد يُخطئون ويقعون فِي مُخالفة السلف، وقد يبدءون من أهل القرن الْخَامس كما فِي هذا الْمَقال ثُم يقفزون إلَى أهل القرن الْخَامس عشر.

ومن ألاعيب شيخهم فالِح: أنَّه كان لا يعترف بالْمَصالِح والْمَفاسد ويتنكَّر لَها إذا ذكِّر بِها ويرفضها، والآن يدَّعي أنَّه يُراعي الْمَصالِح والْمَفاسد وينتصر بِمَن يُراعيها!

ومن ألاعيبه: أنَّه كان يدعو إِلَى التقليد الْمَذموم بطريقة فاق فِيها غلاة الصوفِية ودعاة التقليد، ثُم أصبح يدَّعي أنَّه من الدعاة إِلَى الكتاب والسنَّة، والْحَداديون وراءَه أينما سار واتَّجه على طريقة صاحب غُزيَّة:

وما أنا إِلَّا من غزيَّة إن غوت غويتُ وإن ترشد غزيَّة أرشد!

الشاهد: أن عند القوم من التلبيس والتلاعب بالأصول والْمُصطلحات ما فاقوا فِيه أهل الأهواء، فلما لَم يَجدوا فِي كلام السلف فِي القرون الْمُفضلة ما يسعفهم لنصر باطلهم لَجئوا إِلَى كلام الْمُتأخرين ولو كان فِي غير صالِحهم، لِمَاذا؟ لقصد التستر بهم، وإذا كانوا يَحتجون بِمَن يسمونَهم السلف وهم فِي الْحَقيقة خصومهم فلماذا يسقطون علماء يعدون من أتباع السلف قد أيدوا ربيعًا وكانوا يضللون من خالفهم كما أسلفنا ألا يؤكد هذا أن القوم أهل شغب وفتن وتلاعب؟!!

قال كاتب الْمَقال الْمُتستر تَحت أسامة سالِم: قال ابن عبد البر فِي الاستذكار (٦/ ٦٥): الذي ذهب إليه أكثر العلماء... ثُم ساق كلامًا كثيرًا عن اللجنة الدائمة وعن الشيخ ابن باز وعن الشيخ صالِح آل الشيخ وعن الشيخ عبيد مؤدى كلامهم: أن قصر الصلاة إنَّما هو سنة وأن صلاة ابن مسعود وراء عثُمان بِمنًى أربعًا بعد أن أنكر الإتْمَام على عثُمان إنَّما كانت لأن ابن مسعود يرى أن القصر سنة، وكذلك إنَّما صلى الصحابة وراء عثُمان أربعًا إلا لأنَّهم يرون أنه سنَّة.

وأنَّ رسول اللَّه ﷺ إنَّما تنازل عن هدم الكعبة ثُم عن بنائها على قواعد إبراهيم إنَّما كان من أجل أن ذلك سنة.

والقصد من النقل عن هؤلاء العلماء: إنَّما هو لإثبات أن فالِحًا إمام لا يُخطئ أبدًا، وأن الْحَق حليفه، والصواب دائمًا أليفه، وأن كل من يُخالف فالِحًا فإنَّما حليفه الْخَطأ بل والضلال والْجَهل.

ونسي القوم أن فالِحًا كان يستخف بالعلماء ويتهمهم بالكتمان والْخِيانة لأنَّهم يراعون الْمَصالِح والْمَفاسد فِي مواقفهم وتصرفاتِهم، وأن فالِحًا كان قد اندفع فِي تبديع جَماعات فِي شتَّى البلدان تنتمي إِلَى السلفِية بدون أدلة وبدون مراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد التِي يراعيها العلماء.

أ - قال أحد السائلين لفالِح: لكن يا شيخنا لو تلاحظون أنكم تنفردون بكثير من. . . . . ، وحذف مفرغ الشريط كلامًا صعب عليه إظهاره لعله من فتاوى التبديع أو الطعن فِي العلماء.

فأجاب فالِح: نَحن لا يهمنا، نَحن ندين اللَّه ونطبق أصول أهل السنة والْجَماعة، فما ندين اللَّه نقول به نصحًا للأمة وحِمَاية لِهَذا الدين؛ «الدين النصيحة، الدين النصيحة». «من رأى منكم منكرًا . . ». الْحَديث.

نَحن نستطيع باللسان وإخوتنا يريدون منا . . . . -وحذف الْمُفرغ هنا كلامًا لعله فِي غاية السوء- يسألوننا فلا نغشهم ونضللهم فِيه[1] أمور مُختلفة فيه أمور فِي الْمَنهج فِيه أمور فِي العقيدة فِيه أمور فِي السنن والأشياء التِي لا يُمكننا السكوت، يُمكن التأخير، أما قضية العقائد والْمَناهج فِيخدعكم من يقول: نسكت فِي هذا الوقت.

فانظر كيف ينبهه السائل إلَى تَهوره وتفرده بالْمُجازفات فِي الطعن والتبديع لأناس ينتمون إلَى السلفِية.

فِيجيبه: نَحن لا يهمنا!! يعنِي: أنه لا يبالِي بشذوذه عن العلماء وكثرة تَهوره ومُجازفاته ويقول: نَحن ندين اللَّه ونطبق أصول أهل السنة والْجَماعة، يعنِي: وغيره من العلماء لا يدينون اللَّه ولا يطبقون أصول أهل السنة والْجَماعة، وهذه فِيها إهانة للعلماء واتهام لَهم، ثُم هو لا يطبق أصول أهل السنة والْجَماعة وإنَّما يطبق أصوله الفاسدة التِي اخترعها وطعن بها فِي أئمة الْحَديث والْجَرح والتعديل.

ومن أصول أهل السنة: احترام العلماء ومراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد؛ وهو لا يقوم بذلك، ثُم ما هي القواعد والْمَناهج التِي بينها للناس وخدع العلماء الناس فِيها؟!

إن علماء السنة الذين يطعن فِيهم هذا الْمُتعالِم الْمُتهور هم الذين بينوا القواعد

---

(١) فِي هذا الكلام تعريض بالعلماء بأنهم يغشون السائلين وغيرهم ويضللونهم، فهو الوحيد الذي ينصح للناس ويَحميهم من الضلال.

والْمَناهج وواجهوا أعتَى طوائف البدع وبينوا فساد أصولِهم ومناهجهم وعقائدهم.

إن فالِحًا لا يُجيد إلا السب والشتائم والتبديع الظالِم بدون حجج ولا براهين.

ب- قال فالِح للسائل: لا تزنوا بِموازين أهل الأهواء، قال السائل: هي حقيقة نَحن نزن -إن شاء الله- بِموازين أهل السنة الْمَحضة -إن شاء الله- إلا أن هنا بعض الأمور نطرحها عليكم حتَّى نَجد تفسيرًا، مثل: كثير منا يقول: لِمَاذا مثلًا كبار الْمَشايخ لا يتكلمون؟!

فقال فالِح: لا يهمنِي، لا تسأل هذا.

قال السائل: صح.

قال فالِح: اسألنِي أنا ما دام عندي واحد ساكت ما تكلم أنا لا أتكلم.

هذا ما هو منهج هنا من نشر مثل هذه الأشياء ومن يَحفظها يظن أنَّها هي منهج أهل السنة والْجَماعة وهذه مشكلة.

والواقف على هذه الأسئلة والأجوبة لا يرى علمًا ولا قواعد ولا بيان مناهج وإنَّما ظلمات بعضها فوق بعض، وغموض قاتل، وحرب على مراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد وإخراج لَهَا عن منهج السلف وتَجهيل لِمَن ينبهه عليها.

يقول فالِح للسائل: لاتزنوا بِموازين أهل الأهواء، والسائل جاهل ونفسه تتوق إلَى سَماع كلام العلماء، ومع ذلك يدعي أنه يزن بِموازين أهل السنة وهو لا يعرف هذه الْمَوازين وإنَّما يسمع موازين فالِح الْجَائرة الْمُنطلقة من الْجَهل والظلم، والظاهر أنه يقصد بِموازين أهل الأهواء: مراعاة أهل العلم للمصالِح والْمَفاسد!!

٢- يقول السائل: مثل كثير منا يقول: لِمَاذا مثلًا كبار الْمَشايخ لا يتكلمون؟ فِيقول فالِح: لا يهمنِي لا تسأل.

ويؤخذ من هذا الكلام: أن هناك كثير من السلفِيين استنكروا فتاوى فالِح وتَهوره فِي الطعن والتشويه والتبديع لأهل السنة، وتفرده من بين العلماء بِهذه الأمور الْخَطيرة، فِيتطلعون إلَى كلام أهل العلم فِي هذه القضايا لكن فالِحًا لا يهمه

هذا التهور ولا هذا التفرد الْخَطير، ثُم يغرس فِي نفوس من يتعلق به عدم الْمُبالاة بالعلماء والاستهانة بِهم ولو كان يَحترم العلماء لأحال طلاب العلم إليهم ليتأكدوا من صحة فتاواه أو عدمها، ولكنه يضرب السدود والْحُجب بينهم وبين العلماء بِهذه الأساليب التِي يشعرهم بِها بأنه الإمام الوحيد الناصح.

فأين دعاواه الكاذبة أنه يدعو إلَى تقليد العلماء، وأن من لا يقلدهم قد كذب القرآن والسنة وكذب الإسلام أو نسف رسالات الرسل جَميعًا والكتب التِي نزلت عليهم؟!

ألا يدل هذا أن هذا الرجل الْمُتعالِم إنَّما يدعو إلَى تقليد نفسه أو إلَى اتباع أصوله الفاسدة والأخذ بأحكامه الْجَائرة، وأنه لا يدعو من يَجب عليهم التقليد فِي أمور الدين إلَى تقليد العلماء لا السابقين ولا اللاحقين؟!

ماذا يؤخذ من هذا الكلام؟

إن الناس فِي حالة استنكار لأحكام فالِح ومنهجه وأساليبه فيتساءلون لِمَاذا لا يقتدي فالِح بغيره من العلماء ويراعي مصلحة الدعوة؟ لأنَّهم أدركوا أن هذا الرجل قد أنهَكَ الدعوة السلفية وأهلها ولا يرحم هذه الدعوة ولا يراعي مصلحتها ولا يرحم أهلها.

فيجيب متعاليًا مستخفًّا بأعماله الْمُهلكة وبِمصلحة الدعوة السلفية ومستخفًّا بالعلماء راكبًا رأسه شأن الْمُستكبرين الْمُتجبرين قائلًا بدون مبالاة: يا أخي كل شاة معلقة بكراعها...!! إلَى آخر كلامه الذي يُمجد فيه نفسه وأنه يعرف الْحَق ويعرف منهج أهل السنة والْجَماعة، وأنه وأنه لا يسعه ما وسع غيره، وأنه يفرق بين الأصول والعقائد والْمَناهج.

وهو لَم يبيِّن شيئًا لا فِي فتنة أبِي الْحَسن ولا من قبله ولا من بعده، وسحق أناسًا ظلمًا وبغيًا لَم يُخالفوا الأصول ولا العقائد ولا الْمَناهج وإنَّما خالفوا أصوله الفاسدة، فرأى أنه لابد من سحقهم وإسقاطهم بتبديعه الظالِم ويدعي لنفسه حِمَاية أصول أهل السنة والْجَماعة، ولو كان صادقًا فيما يدعيه ليبين للناس كيف يراعي الْمَصالِح والْمَفاسد وأن فلانًا خالف العقيدة أو العقائد الفلانية، وكيف خالف

الأصل أو الأصول الفلانية، وفاقد الشيء لا يعطيه.

ولعجزه وكسله اخترع قاعدة: لا يسأل عن أسباب جرح أهل البدع، وأكثر الذين يصفهم بأنهم أهل بدع أفضل وأرسخ فِي السلفِية منه، وإنَّما اصطنع هذه العكازة ليحمي بها نفسه من السقوط، وذهب الْجَهول يَحط من شأن أئمة الْجَرح والتعديل وأصولِهم ويَحكم على بعض قواعدهم بأنها قاعدة ظالِمة قاعدة ضللت الأمة[١]؛ رمتني بدائها وانسلت.

فأي احترام وتقدير عند هذا الأهوج الْمُتهور للعلماء السابقين وقواعدهم؛ فضلًا عن العلماء الْمُعاصرين الذين ما أبقى أحدًا منهم.

ثُم مع ذلك لَمَّا بينت له فساد ما يدعو إليه من التقليد وأنه لا يدعو إلا إلَى تقليد نفسه وفصلت فِيه على طريقة أهل العلم وبينت أن أصل دعوة الأنبياء والْمُصلحين وأئمة السنة والْجَماعة إنَّما هو الدعوة إلَى لكتاب والسنة ثُم مع ذلك يستثنون العاجزين عن فهم نصوص الكتاب والسنة؛ ذهب يفتري عليّ ويقولنِي ما لَم أقل ويدعي أنِّي خالفت الإمام أحْمَد والْمُسلمين وأئمة الدعوة، كبرت كلمة تَخرج من فِيه، والله؛ ما يقول إلا الكذب.

ج – وقال له سائل: لو سَمحتم تكلم الذي معه علم يعني: هو غير ملزم بالسكوت؟ فأجاب فالِح: كيف له أن يسكت، انصر أخاك ظالِمًا أو مظلومًا... وساق آية: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ﴾... الآية [النساء: ١١٥]. و: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٥٩]. ثُم قال: فكيف لِهَذا الإنسان يُحاكم إلَى الآخرين ويتبع الآخرين ويكون ذيلًا لَهم؟

ما يصلح هذا الكلام خصوصًا إذا كان الآخرين[٢] لَم يبينوا أو لَم يعلموا. والظاهر أنه يتكلم عن أناس لَم يقلدوه ولَم يقبلوا أصوله وأحكامه الباطلة فاعتبرهم مِمَّن شاق الرسول من بعد ما تبين له الْهُدى، وفِي الوقت نفسه يرمي العلماء

(١) وإذا أخذ أستاذ بنهي أئمة السنة عن التقليد، يقول: إن هذه قاعدة قعّدها إبليس.
(٢) كذا.

بالكتمان أو الْجَهل لأنَّهم لَم يبينوا أو لَم يعلموا -أي: لَم يتهوروا مثله ويبدعوا الناس ظلمًا وعدوانًا-.

فيا له من إمام علم ما لَم يعلم العلماء ويبين ما لَم يبينوا!!

وهكذا ينفخ فِي نفسه أمام الْجُهال ولاسيما بعيدي الديار الذين لا يعرفون حقيقته، ثُم يهين أمامهم العلماء فيصفهم بالكتمان أو الْجَهل، فأين بيانك للناس؟! وأين علمك الذي نشرته فِي الدنيا أيها العاجز الفقير من العلم والبيان؟!

فهذه بعض جذور الْخِلاف التي وقعت بيني وبين هذا الأهوج الْمُتعالِم الذي يقلب الأمور ويتعلق بِمَسائل يفتعلها يُلهي بِها الناس عن جهالاته وظلماته وأصوله الفاسدة وأحكامه الْجَائرة.

ولَم يأت بشيء صريح عن السلف وإنَّما أورد أقوال علماء من أتباع السلف الْمُتأخرين، وهذا من إفساد هؤلاء القوم للمصطلحات السلفية، فإن الْمَشهور عند الناس إذا قيل: أقوال السلف فِي كذا؛ أن الْمُراد بالسلف: الصحابة ثُم التابعون ثُم أئمة الْهُدى فِي القرون الأولَى.

الْمُهم نقل عن ابن عبد البر وهيئة كبار العلماء برئاسة الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ صالِح بن عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ عبيد الْجَابري، والشيخ فالِح مع الأسف.

ثُم بعد فالِح شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم، وأظنه استحيا من العلماء الْمُعاصرين أن يقدم عليهم فالِحًا ولَم يستح من تقديْمه على الإمامين ابن تيمية وابن القيم.

والْحَاصل: أنه طول فِي النقل عن هؤلاء العلماء لإثبات حكم قضيتين؛ الأولَى: صلاة الصحابة وهم مسافرون خلف عثمان ﵁ بِمنًى أربع ركعات وذلك يدل أن قصر الصلاة فِي السفر سنة وليس بواجب ولو كان القصر واجبًا لَمَا صلوا وراء عثمان، ولو ترتب على ذلك من الْمَفاسد والْهَلاك ما ترتب.

والقضية الثانية: أن هدم الكعبة وبناءها على قواعد إبراهيم سنة، والدليل حديث عائشة ﵂: «لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لَهدمت الكعبة ولبنيتها على

قواعد إبراهيم».

ولو كان هدمها وبناؤها من الواجبات لَمَا تركه رسول اللَّه ﷺ ولو ارتدت قريش والعرب من ورائها.

والْحَق: أنه ليس قصد أمثال هذا الرجل نصر دين اللَّه ونصر السنة، وإِنَّما القصد نصر هذا الرجل العجيب فالِح وما أدراك ما فالِح؟!!

أما القضية الأولَى: فقد نقل من كلام ابن عبد البر ما يفِيد أن القصر سنة، وعزا ذلك إِلَى أكثر أهل العلم وأن ابن مسعود لو كان يرى أن القصر واجب لَمَا صلى أربعًا خلف عثمان.

والْجَواب ما يأتِي:

قال أبو سليمان الْخَطابِي الْمُتوفَّى سنة (٣٨٨هـ) وهو من الْمُعاصرين للدارقطنِي ومن شيوخ الْحَاكم أبِي عبد اللَّه، قال فِي مسألة القصر فِي السفر: واختلف أهل العلم فِي هذه الْمَسألة؛ فكان أكثر مذاهب علماء السلف وفقهاء الأمصار على أن القصر هو الواجب فِي السفر وهو قول عمر وعلي وابن عمر وجابر وابن عباس، وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز والْحَسن وقتادة، وقال حَماد بن أبِي سليمان: يعيد من صلى فِي السفر أربعًا، وقال مالك بن أنس: يعيد ما دام فِي الوقت، وقال أحْمَد بن حنبل: السنة ركعتان، وقال مرة: أنا أحب العافِية من هذه الْمَسألة، ثُم ذكر أن الشافعي قال بالْخِيار. معالِم السنن مع مُختصر الْمُنذري لأبِي داود (٢/ ٤٧).

فهل هؤلاء العلماء وهم أكثر علماء السلف وفقهاء الأمصار ومنهم عمر وعلي وابن عباس وغيرهم من الصحابة من القائلين بوجوب القصر على الْمُسافر يعدون من السلف أو لا يعدون منهم لأنَّهم خالفوا مذهب فالِح وعصابته؟!

فهؤلاء علي وابن عمر وجابر كانوا مِمَّن يرى وجوب القصر ومع ذلك يصلون وراء عثْمان درءًا للفتن وسدًّا لأبوابِها التِي تؤدي إِلَى سفك الدماء وفشل الأمة وتسليط الأعداء عليها.

ألا يكون هذا من التنازل عن الأصول والواجبات من أجل هذه الغايات

الكبرى عند من يرى أن الأصل هو القصر؟!

ويقول رسول اللَّه ﷺ: «صل قائمًا، فإن لَم تستطع فقاعدًا، فإن لَم تستطع فعلى جنب». فالقيام فِي الصلاة والقعود فِيها ركنان من أركان الصلاة -أي: من الأصول والواجبات- تسامح رب السموات والأرض عنها لرفع الْحَرج عن الأمة؛ فهو تسامح فِي أصول وواجبات لا فِي سنن ومستحبات، ألا يكفِي هذا وحده زاجرًا لِهَذه العصابة عن الدعاوى الباطلة، وزاجرًا عن الكلام الْمُتواصل بالْجَهل فِي الْمَسائل العلمية، ألا ترون أن قاعدتكم قد انْهَارت وخر عليكم السقف من حيث لا تشعرون؟!

وهذا شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يرى غير هذا الرأي الذي يزعم هؤلاء أنَّه يرى أن التنازل لأجل الْمَصالِح والْمَفاسد لا يكون إلا فِي الأمور الْمُستحبة.

فقد سئل عن أشياء اختلف العلماء فِي أيها الأفضل مثل الاستفتاحات والتشهدات فأجاب شيخ الإسلام بِمشروعية العمل بالأمرين الْمُختلف فِيهما إذا كان النبِي ﷺ قد بيَّن الأمرين.

ثُم انتقل إلَى نوع آخر من الأمور الْمُتفق عليها بين العلماء والاختلاف إنَّما هو فِي الأفضل منهما.

ثُم انتقل إلَى نوع آخر فقال: وقد تنازعوا -يعنِي: العلماء- فِيما إذا ترك الإمام ما يعتقد الْمَأموم وجوبه مثل أن يترك قراءة البسملة والْمَأموم يعتقد وجوبَها، أو يَمس ذكره ولا يتوضأ والْمَأموم يرى وجوب الوضوء من ذلك، أو يصلي فِي جلود الْمَيتة الْمَدبوغة والْمَأموم يرى أن الدباغ لا يطهر، أو يَحتجم ولا يتوضأ، والْمَأموم يرى الوضوء من الْحِجامة.

والصحيح الْمَقطوع به: أن صلاة الْمَأموم صحيحة خلف إمامه وإن كان إمامه مُخطئًا فِي نفس الأمر؛ لِمَا ثبت فِي الصحيح عن النبِي ﷺ أنه قال: «يصلون لكم؛ فإن أصابوا فلكم ولَهم، وإن أخطئوا فلكم وعليهم». مَجموع الفتاوى (٢٢/ ٢٦٧).

فهذه عدد من الأمور يعتقد الْمَأمومون وجوبَها وهي تتعلق بالركن الثاني من الإسلام ألا وهو الصلاة، يرى شيخ الإسلام أن على الْمَأمومين أن يتنازلوا عما

يرونه من أوجب الواجبات والتنازل عما يرونه من تَحريْم الصلاة وراء إمام فعل ناقضًا من نواقض الصلاة أو أخل بواجب من واجباتِها أو أخل بشرط من شروطها .

ولا يقول بِهذا شيخ الإسلام وحده؛ بل هناك أئمة يقولون بِمثل قوله فِي هذه القضايا .

فما رأي من يرى أنه لا يُتَنَازَل إلا عن الأمور الْمُستحبة؟

وقال ابن قدامة فِي الْمُقنع (١/ ٤٧٣): ومن أحرم فحصره عدوٌّ ولَم يكن له طريق إلَى الْحَج؛ ذبح هديًا فِي موضعه وحلَّ .

قال الْمُحَشِّي تعليقًا على هذا الكلام: ويباح أيضًا تَحلل من إحرام لِحَاجة إلَى قتال أو بذل مال كثير مطلقًا أو يسير لكافر لا لِحَاجة بذل يسير لِمُسلم .

فهذا فِيه تنازل عن واجب إلَى واجب تلافيًا لدفع مال يسير إلَى كافر أو مال كثير ولو لِمُسلم .

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: فصل جامع فِي تعارض الْحَسنات، أو السيئات، أو هُما جَميعًا إذا اجتمعا ولَم يُمكن التفريق بينهما، بل الْمُمكن إما فعلهما جَميعًا وإما تركهما جَميعًا .

وقال: قد أمر اللَّه ورسوله بأفعال واجبة ومستحبة . . .

ثُم قال: وقيَّد الأمور بالقدرة والاستطاعة والوسع والطاقة . . . وساق آيات فِي هذا الْمَعنَى منها قول اللَّه تعالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]. ثُم قال: قد ذكر فِي الصيام والإحرام والطهارة والصلاة والْجِهاد من هذا أنواعًا .

وقال فِي الْمَنهيات: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام:١١٩]. وساق آيات فِيها التخفيف والرخصة .

ثُم قال: وقال فِي الْمُتعارض: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة:٢١٩].

وقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦]. وساق آيات فِي هذا الْمَعنَى .

ثُم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: التعارض إما بين حسنتين لا يُمكن الْجَمع بينهما فتقدم أحسنهما بتفويت الْمَرجوح، وإما بين سيئتين لا يُمكن الْخُلو منهما فيدفع أسوأهما باحتمال أدناهما، وإما بين حسنة وسيئة لا يُمكن التفريق بينهما بل فعل الْحَسنة مستلزم لوقوع السيئة، وترك السيئة مستلزم لترك الْحَسنة؛ فيرجح الأرجح من منفعة الْحَسنة ومضرة السيئة.

ثُم ذكر تعارض الواجب والْمُستحب، وفرض العين وفرض الكفاية، وتعارض قضاء الدين وصدقة التطوع... إلَى أن قال: وتقديْم الْجِهاد على الْحَج كما فِي الكتاب والسنة متعيِّن على متعين ومستحب على مستحب.

أي: لو تعارض الْحَج الواجب والْجِهاد العينِي؛ قدم الْجِهاد على الْحَج، ولو تعارض الْحَج الْمُستحب والْجِهاد الْمُستحب؛ قُدِّم الْجِهاد الْمُستحب على الْحَج الْمُستحب.

ثُم بعد مناقشات لأمور فِي هذا الباب قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما سقوط الواجب لِمَضرة فِي الدنيا وإباحة الْمُحرم لِحَاجة فِي الدنيا كسقوط الصيام لأجل السفر، وسقوط مَحظورات الإحرام وأركان الصلاة لأجل الْمَرض؛ فهذا باب آخر يدخل فِي سعة الدين ورفع الْحَرج الذي تَختلف فِيه الشرائع بِخلاف الباب الأول فإن جنسه مِمَّا لا يُمكن اختلاف الشرائع فِيه وإن اختلفت فِي أعيانه.

فِي هذا الكلام كما ترى تسقط واجبات عظيمة تظهر فِيها سعة الدين ويظهر فِيها رفع الْحَرج.

ثُم قال: إذا ازدحم واجبان لا يُمكن جَمعهما فقدم أوكدهُما لَم يكن الآخر فِي هذه الْحَال واجبًا، ولَم يكن تاركه لأجل فعل الأوكد تارك واجب فِي الْحَقيقة.

أقول: ومثال تعارض الواجبين: الْحَج والْجِهاد، وبر الوالدين والْجِهاد؛ فيقدم الْجِهاد العينِي على الْحَج العينِي وعلى بر الوالدين.

والشاهد منه: مشروعية ترك واجب لِمَا هو أوجب منه، وفِيه إبطال دعاوى فالِح وحزبه بأنه لا يتنازل عن الواجبات والأصول.

ثُم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وكذلك إذا اجتمع مُحرَّمان لا يُمكن ترك أعظمهما إلا بفعل

أدناهما لَم يكن فعل الأدنَى فِي هذه الْحَال مُحرمًا فِي الْحَقيقة، وإن سَمى ذلك ترك واجب وسَمى هذا فعل مُحرم باعتبار الإطلاق لَم يضر، ويقال فِي مثل هذا: ترك الواجب لعذر وفعل الْمُحرم للمصلحة الراجحة، أو للضرورة، أو لدفع ما هو أحرم. مَجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٨-٥٧).

قال الكاتب أسامة سالِم ناقلًا عن فالِح: فالشيخ ربيع له فهم فِي الْمَصالِح والْمَفاسد ولا أحد ينازعه فِي فهمه، ولكن الذي نفهمه نَحن أن الْمَصالِح والْمَفاسد تتماشى مع الشريعة وأنها لابد أن ينظر فِيها على وفق منهج أهل السنة والْجَماعة، وألا تَخضع للاجتهاد الشخصي إذا خالف ما كانوا عليه.

وقد كنت مثلت بصلاة الصحابة خلف عثمان وأنَّهم صلوا أربعًا خلفه لَمَّا صلى أربعًا، وقال ابن مسعود: «الْخِلاف شر»[(١)]. وأيضًا كانوا قد صلوا خلف رسول اللَّه ركعتين هذا فِي منًى، فالشيخ ربيع رأى ذلك من الأصول، وأن الرسول ﷺ لَم يهدم الكعبة مراعاة للمصالِح والْمَفاسد، ولكن قلت أيضًا: هذا ليس فِي الأصول وإنَّما هو فِي ما لَم يكن فِيه ترك واجب أو ترك أصل من أصول الدين، وهذا ما صرح به أهل العلم، هذا ما رآه البخاري، وما رآه ابن حجر، وما رآه الشيخ عبد العزيز بن باز، وما رآه الشيخ حَماد بن مُحمد الأنصاري[(٢)]، وغير هؤلاء من أهل العلم ولا أعلم أحدًا من أهل العلم يُخالف فِي أن الشيخ ربيعًا فِي هذه الْمَسألة وقع فِي قضية فِيها فِي الْحَقيقة ما فِيها من نظر، وكان الْمَفروض أنه ما يقع فِيما وقع فِيه. الْجَواب الْمَنيع (١٤-١٥).

أقول: من الْمُؤسف أن يعد هذا الرجل فِي كبار علماء السنة بعد أن تبيَّن للعقلاء جهله وأكاذيبه ويقدم على شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم! وهذا من عجائب هذه الطائفة ومن علامات الساعة.

---

(١) ابن مسعود ﷺ الظاهر من حاله أنه يرى أنَّ قصر الصلاة واجب ولكن لدفع هذا الشرِّ صلَّى هو وغيره من الصحابة وراء إمام الْمُسلمين الذي يرى الإتْمَام فِي السفر ﷺ.

(٢) رأوْا هذا فِي قضية معيَّنة ولَم يضعوا قاعدة عامة، ثُم هذه القضية لو علموا أن مثلك يتعلق بكلامهم فِيها لأحاطوا بِها من كل جوانبها، ألا ترى هذه التأصيلات الشاملة والسنن والواجبات؟

والْجَواب على هذا الكلام من وجوه:

١- من قال: إنَّ الْمَصالِح والْمَفاسد لا تتماشى مع الشريعة وألَّا ينظر فِيها لتوافق منهج أهل السنة، وهل فالِح يعمل وفق هذه الْمَصالِح التِي تتماشى مع الشريعة؟! كلَّا؛ فما أعرف أحدًا ينتمي إلَى أهل السنة يضرب بِمراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد عرض الْحَائط مثل فالِح ولا يراعيها ولا يسمع لنصح من يلزمه بِمراعاتِها، وكم قد غامر بالسلفِية اتباعًا لِهواه وعدم الالتفات إلَى ما يَجب عليه من مراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد.

وكم أثقل كاهل السلفِية وكواهل أهلها بتصرفاته الفوضوية التِي لا تتقيد بأصول أهل السنة والْجَماعة ولا بالْمَصالِح والْمَفاسد، وكم أحدث من الفتن بين السلفِيين فِي مشارق الأرض ومغاربِها، وكم بدع من السلفِيين الأبرياء بظلمه وفوضويته، ولو كان يَحترم السلف ومنهجهم ويَحترم ما قرره السلف من وجوب مراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد لَمَا فعل واحدًا فِي الْمِائة مِمَّا ارتكبه فِي حق السلفِية والسلفِيين.

٢- قال ابن مسعود ﷺ: «الْخِلاف شر».

فهل استفاد فالِح من فقه ابن مسعود فابتعد عن الْخِلاف لأنه شر، أو أنَّه من أشد الْمُسرفِين فِي إثارة الْخِلافات والفتن؟!!

٣- قال: فالشيخ ربيع رأى ذلك من الأصول وأن الرسول ﷺ لَم يهدم الكعبة مراعاة للمصالِح والْمَفاسد.

أقول: لقد سلك فالِح فِي التهويش عليَّ مسالك أهل الأهواء والظلم؛ فتجد أحدهم يقول: قال فلان كذا، وقال فلان كذا، ولا ينقل كلام خصمه بعينه ولا بِمعناه الصحيح ولا يلخص الكلام تلخيصًا أمينًا، وهكذا سلك فالِح فِي كل ما ينسبه إلَيَّ ويكون كاذبًا ظالِمًا فِيما ينسبه إلَيَّ.

مثل قضية التقليد، لا ينقل كلامي فِيه بنصِّه أو بِمعناه؛ وإنَّما يقول: قال ربيع كذا، وخالف أحْمَد وخالف أئمة الدعوة وخالف الْمُسلمين...!

وإذا رجع القارئ إلَى كلامي يَجده موافقًا لِمَنهج السلف ولِمَنهج أحْمَد وأئمة

الدعوة وعلماء الإسلام، ويدرك بطلان دعوى هذا الرجل، ويقول عنِّي: إنِّي خالفت السلف فِي جنس العمل وفِي قضايا الإِيْمَان!! وهو الكذوب، وإذا رجع الْمُسلم الْمُنصف إلَى كلامي يَجده مطابقًا لِمَنهج السلف ولِمَا قرَّرُوه ويَجد فِي كلامي التصريح بأنَّ تارك العمل بالكلية كافر زنديق.

وإنَّما حذرت من لفظ: «جنس العمل»؛ لأنه سلاح خبيث من أسلحة التكفِيريين ليدعموا به منهجهم التكفِيري، وحذرت منه لِمَا ينطوي عليه من الفتن، فأنا أسلك فيه مسلك السلف فِي سد الذرائع وإغلاق أبواب الفتن، وأسوق الْحُجج والقواعد التِي تُبيِّن الْحَق الْمُبين فِي التحذير من هذا اللفظ، وأحضُّ مع ذلك على التمسك بتعريف السلف للإِيْمَان بأنَّه: قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالْمَعصية، فلا يرفع فالِح بذلك رأسًا ولا يقبل تلك الْحُجج التِي أوردها، ومن حججي: مواقف من رسول اللَّه وأصاحبه فِي سد أبواب الفتن واجتناب الألفاظ أو الكلام الذي يؤدي إلَى إثارة الفتن والشبهات.

ومن افتراءاته عليَّ: أنني قلَّدت فلانًا فِي القول بأن العمل شرط كمال فِي الإِيْمَان.

ويعلم اللَّه أنني أول من حذر من هذا القول من قبل صدور كتاب خالد العنبري ونشره، وأنني حذَّرت العنبري وطلبت منه حذفه من كتابه، ولِمَا جرى فيه الأخذ والرَّد كنت مِمَّن يُحذر من استخدامه أو الْخَوض فيه وأحضُّ من يُجادل فِيه على التمسك بتعريف السلف للإِيْمَان.

وما كان لفالِح فِي هذه الأمور فِيما أعلم ناقة ولا جَمل، وإنَّما أثارها هذه الأيام على الوجه الذي حكيته عنه للشغب والفتن والتبديع بالأكاذيب والأراجيف، ومن أخف ظلمه وأراجيفه ما قاله عنِّي هنا: فالشيخ ربيع رأى ذلك من الأصول وأن الرسول ﷺ لَم يهدم الكعبة مراعاة للمصالِح والْمَفاسد.

وهو كلام غامض، فهل يريد أنَّ رسول اللَّه ﷺ ترك هدم الكعبة لأمر آخر غير مراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد أو يريد معنًى آخر؟!!

ولكنِّي أسوق كلامه فِي قضية عدم هدم الكعبة وقضية صلاة الصحابة وراء

عثمان أربعًا وهم فِي منًى.

وأسوق مناقشتي له فِي هاتين القضيتين ليقف القارئ على الْحَقائق بنفسه ويصل إِلَى النتائج من كلامي نفسه كما وصل إليها العلماء الأجلاء، وهاكم نص كلامه ثُم نص مناقشتي له:

قلتم -أي: فالِح-: وهناك أمور الرسول ﷺ صرَّح على أنه تركها، مثل: «لولا أن قومك...» حديث عائشة، وكذلك لَمَّا الصحابة ﷺ صلَّوا وراء عثمان ﷺ وقد صلى خلف الرسول ﷺ ركعتين وهو مُتِمٌّ، وهكذا هذه الأمور ليست فِي الأصول وفِي الأمور الْحَتمية والقطعية والعقائد فانتبهوا إِلَى هذا بارك اللَّه فِيكم.

فقلت أنا -مناقشًا له-: أقول: إن ترك النبِي ﷺ بناء الكعبة من ترك مصلحة مرجوحة لدرء مفسدة كبيرة، درؤها هو الراجح والْمُقدم.

هذه الْمَفسدة هي خشية أن ترتد قريش وغيرهم من العرب لِمَكانة الكعبة فِي نفوسهم، ونفوس آبائهم وأجدادهم، إذ هي مصدر فخرهم واعتزازهم.

فترك رسول اللَّه ﷺ هدم الكعبة وبناءها على قواعد إبراهيم لدرء هذه الْمَفسدة.

فعمل الرسول هذا تقعيد لقاعدة عظيمة، وتأصيل متين لأمته ليواجهوا به الأحداث والْمَشاكل الدينية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

وإذن فترك الرسول ﷺ لِهذا العمل ليس من باب ترك عمل فرعي، وإنَّما هو دفع لفتنة وتأصيل للأمة لتواجه به الأخطار والْمَشاكل والفتن.

ودرء الْمَفاسد مقدم على جلب الْمَصالِح، وسد الذرائع الْمُفضية إِلَى الأضرار والْمَفاسد من الأصول العظيمة التِي لا يقوم الإسلام وحياة الْمُسلمين إلا عليها.

خذ مثلًا قول اللَّه تعالَى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٨].

فإن سب أوثان الْمُشركين حقٌّ وقُربةٌ إِلَى اللَّه وإهانة للأنداد، لكن لَمَّا كان يؤدي إِلَى مفسدة كبرى هي سب اللَّه وجب تركه، فليس هذا العمل من باب الفروع وإنَّما هو من باب الأصول والعقائد.

وصلاة الصحابة وراء عثمان ﷺ وهو يتم فِي صلاة كان يقصرها رسول اللَّه ﷺ وأبو بكر وعمر ليس من التنازل عن سنة أو عمل فرعي، وإنَّما هو من باب درء الْمَفاسد الكبرى؛ فلو تركوا الصلاة خلف إمام الْمُسلمين لأدى ذلك إِلَى الْخِلاف والتنازع وافتراق الأمة وسفك الدماء. انتهى.

فهل يوجد أحد عنده شيء من الفقه لدين اللَّه يقول: إنَّ كلام ربيع هذا باطل؟! ولو وقف العلماء -الذين استشهد بِهم الكاتب- على كلامي لأقرُّوه، وقد أقرَّه فعلًا عدد غيرهم مِمَّن اطَّلع على كلامي هذا فِي مناقشاتِي لفالِح.

وأقول: لقد اندفع فالِح فِي الفتن وفِي التبديع بالباطل والظلم فسحق كثيرًا من السلفِيين الأبرياء، وكان بعض من يسأله يقول له: ألا ترى أنك متفرد عن الْمَشايخ وهم قد يراعون الْمَصالِح والْمَفاسد، فلا يتكلمون فِيما تتكلم فِيه؟!! فِيجيب كل شاة بكراعها معلقة وأنا وأنا، ويُعرِّض بالعلماء الذين لا يُجارونه فِي تَهوره، ويُعرِّض بكتمانِهم للعلم إِلَى أمور تشيب لَها النواصي، غير ملتفت للمصالِح والْمَفاسد التِي يراعيها العلماء، ولا سيما علماء الْمَنهج السلفِي.

فنصحته وتوسعت فِي بيان الْمَصالِح والْمَفاسد وضربت له بعض الأمثلة فِيها مراعاة رسول اللَّه ﷺ وأصحابه للمصالِح والْمَفاسد وحكمته فِيها ومنها صلح الْحُديبية، وكيف تَمَّ هذا الصلح وكيف راعى فِيه رسول اللَّه الْمَصالِح والْمَفاسد وكيف تسامح فِي أمور مهمة وماذا حقق اللَّه بِهذا الصلح من الْمَصالِح العظيمة، ونقلت فِيه كلامًا مهمًّا لابن القيم ولابن حجر -رحِمَهم الله-.

ومن ضمن كلامي فِي هذا الصلح ما يأتِي ضمن كلام طويل:

أقول: لقد تسامح رسول اللَّه ﷺ فِي هذا الصلح فِي أمور عظيمة من أصول وفروع، فمن الأصول التِي تسامح فِيها: عدم كتابة: «بسم اللَّه الرحْمَن الرحيم» والأخذ بِما اقترحه سهيل بن عمرو: بـ: «اسْمِك اللهم» مع غضب الصحابة وحلفهم باللَّه أنه لا يكتب إلا بسم اللَّه الرحْمَن الرحيم، وتسامح فِي عدم كتابة: «مُحمد رسول الله» وهي الركن الثاني من أركان الشهادتين أصل الإسلام، وكتابة ما أصر عليه سهيل بن عمرو مندوب قريش: «مُحمد بن عبد الله». إِلَى شروط

مُجحفة . . . . إلَخ .

كتبت هذا وغيره نصيحة لفالِح لعله يستفيد من هذه النصيحة فيرجع عن تَماديه فِي الفتن ؛ فأَبَى إلا التمادي والشَّغب!!

وقرأ عدد من العلماء هذا الكلام واستجادوه ونصروه وأيَّدُوه وحثَّه أقربُهم إليه على الرجوع إلَى الْحَق ولكنه أبَى وعاند، وأبَى إلَّا التمادي فِي الفتنة بالكذب الصرف، وبإلقاء الشبه والتشويش على كلامي هذا وغيره مِمَّا تضمنته كتاباتِي .

ومن الشبه التِي ألقاها على بعض الإخوة وفِي روعهم : أنَّ كلامي يدل على أن رسول اللَّه ﷺ تنازل عن الإيْمَان بأنَّ الرحْمَن الرحيم اسْمَان لله -تبارك وتعالَى- دالان على صفة عظيمة له وهي الرحْمَة ، ويدل على أنه تنازل عن الرسالة .

وقال هذا البعض الْمُشار إليه : ومعلوم الفرق بين التنازل عن الكتابة والتنازل عن الرسالة والإيْمَان بأسْمَاء اللَّه وصفاته ، فدهشت لِهذا الظلم واقشعر جلدي ولا تزال الدهشة والقشعريرة تلاحقنِي بسبب هذا البهت الذي فعله فالِح وشوش به والذي لا يَخطر ببال مسلم فضلًا عن إنسان يُعظِّمُ اللهَ ويُجِلُّه ويُعنَى بقضايا التوحيد ويُدَرِّسُه من أزيد من أربعين عامًا .

لقد عتبت على هذا البعض فِي كلام طويل ومن ضمنه قولِي : أما يكفيكم تصريْحي بقولِي : تسامح فِي عدم كتابة : «بسم اللَّه الرحْمَن الرحيم» . وعدم كتابة : «مُحمد رسول الله» . تفريقًا -واللَّه قصدته- بين التسامح بترك كتابة لفظ هذين الأصلين وبين ترك الأصلين نفسيهما والتنازل عنهما ، وذلك لا يَخفى على مسلم ولو كان من أجهل الناس .

ثُم أما يكفيكم ما نقلته عن صحيح البخاري من جواب رسول اللَّه ﷺ على الْمُشركين : «واللَّه إنِّي لرسول اللَّه وإن كذبتمونِي» .

إنَّ ما قاله النووي[1] جيد فِي الْجُملة وقلت أنا : ونقلت عن ابن القيم وابن حجر مثله فِي الْمَصالِح العظيمة التِي ترتبت على هذا الصلح أو أقوى ، وهو يقول

(١) أشير إلَى كلام نقله عن النووي .

وافقهم رسول الله ﷺ في: مُحمد بن عبد الله وترك كتابة: رسول الله.

وأنا قلت: تسامح بعدم كتابة مُحمد رسول الله، وهو قال: وافقهم في ترك كتابة: بسم الله الرحْمَن الرحيم، وأنا قلت: تسامح بعدم كتابة: بسم الله الرحْمَن الرحيم.

ولِي وجهة نظر فِي قوله: أما البسملة و: باسْمِك اللهم؛ فمعناهُما واحد.

فأقول: لو كان معناهُما واحدًا فلماذا رفض سهيل بن عمرو كتابة: بسم الله الرحْمَن الرحيم ورضي بكتابة: باسْمِك اللهم، ولِمَاذا غضب الصحابة من كتابة: باسْمك اللهم وحلفوا ألا يكتب إلا بسم الله الرحْمَن الرحيم.

وهل يُجزئ كتابة: باسمك اللَّهم فِي صدور سور القرآن بدل: بسم الله الرحْمَن الرحيم؟ وهل يَجوز أن نقول حينما نقرأ سورة الفاتِحة فِي صلاتنا أو فِي غيرها أن نقول: باسْمك اللهم وهل وهل. . . ؟!!

وكذا قوله: مُحمد بن عبد الله هو أيضًا رسول الله ﷺ. أي: أن معناهُما واحد.

فأقول: لو قال: كافر يريد الدخول فِي الإسلام أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن مُحمد بن عبد الله أيدخل بِهذا فِي الإسلام؟! وإذا قال الْمُؤذنون فِي أذانِهم: أشهد أنَّ مُحمد بن عبد الله أيصحُّ هذا منهم؟! وهل يُجزئ الْمُصلي فِي تشهده أن يقول: أشهد أن مُحمد بن عبد الله، إن قلت: لا يصح شيء من هذا كله؛ قلنا: إذن بطل القول بأن الْمَعنَى فيها واحد.

ومِمَّا يؤكد أن رسول الله ﷺ وأصحابه قد تنازلوا عن واجبات عظيمة مراعاة لِمَصالِح كبرى: أن رسول الله وأصحابه كانوا قد أهلُّوا بالعمرة فِي غزوة الْحُديبية وساقوا هديهم من الإبل وغيرها، ومن الواجب عليهم أن يتموا هذه العمرة ومن الواجب عليهم ألَّا ينحروا هديهم ويَحلقوا رءوسهم إلا بعد الطواف بالبيت وبعد السعي بين الصفا والْمَروة، والطواف والسعي ركنان فِي العمرة؛ فمراعاة منهم للمصالِح والْمَفاسد تنازلوا عن القيام بهذه الواجبات والأركان التِي أوجبها الله بقوله: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة:١٩٦].

وقوله تعالَى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾ [البقرة:١٩٦].

فمن يقول: إنه لا يَجوز التنازل عن الواجبات فقد أبعد النجعة عن فقه كتاب اللَّه تعالَى وسنة رسوله ﷺ وفقه سيرته وفقه علماء الشريعة، وقد تقدمت أمثلة فِي هذا الباب من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وأضيف:

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الْمُحرمات قسمان:

أحدهُما: ما يقطع بأن الشرع لَم يبح منه شيئًا لا لضرورة ولا لغير ضرورة: كالشرك والفواحش والقول على اللَّه بغير علم والظلم الْمَحض، واستشهد بقول اللَّه تعالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾... [الأعراف: ٣٣] الآية.

ثُم قال: فهذه الأشياء مُحرمة فِي جَميع الشرائع، وبتحريْمها بعث اللَّه جَميع الرسل ولَم يبح منها شيئًا قط ولا فِي حال من الأحوال.

ثُم ذكر الْمُحرمات الأخرى كالْمَيتة والدم ولَحم الْخِنزير وذكر أنها تباح عند الضرورة، وذكر مُحرمات أخرى كالْمَيسر والربا وأن بعض أنواعها يباح عند الْحَاجة.

ثُم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: والْمَقام الثاني: أن يفرق بين ما يفعل الإنسان ويأمر به ويبيحه، وبين ما يسكت عن نَهي غيره عنه وتَحريْمه عليه، فإذا كان من الْمُحرمات ما لو نَهى عنه حصل ما هو أشد تَحريْمًا منه لَم ينه عنه ولَم يبحه أيضًا.

ولِهذا لا يَجوز إنكار الْمُنكر بِما هو أنكر منه، ولِهذا حرم الْخُروج على ولاة الأمر بالسيف لأجل الأمر بالْمَعروف والنهي عن الْمُنكر؛ لأن ما يَحصل بذلك من فعل الْمُحرمات وترك واجب أعظم مِمَّا يَحصل بفعلهم الْمُنكر والذنوب، وإذا كان قوم على بدعة أو فجور، ولو نُهوا عن ذلك وقع بسبب ذلك شر أعظم مِمَّا هم عليه من ذلك ولَم يُمكن منعهم منه، ولَم يَحصل بالنهي مصلحة راجحة لَم ينهوا عنه. اهـ من مَجموع الفتاوى (١٤/ ٤٧٠-٤٧٢).

أقول: إنَّ إنكار الْمُنكر من أعظم الواجبات ومن أصول الدِّين، لكنَّه قد يجب التنازل عنه مراعاة للمصالِح والْمَفاسد، وهذا ما يراه علماء الإسلام ودلَّت عليه

الشريعة وهذا ما يقرِّره شيخ الإسلام.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: فينبغي للعالِم أن يتدبر أنواع هذه الْمَسائل، وقد يكون الواجب فِي بعضها -كما بينته فِيما تقدم- العفو عند الأمر والنهي فِي بعض الأشياء، لا التحليل والإسقاط، مثل أن يكون فِي أمره بطاعة فعلًا لِمَعصية أكبر منها فِيترك الأمر بِها دفعًا لوقوع تلك الْمَعصية، مثل أن ترفع مذنبًا إِلَى ذي سلطان ظالِم فيعتدي عليه فِي العقوبة ما يكون أعظم ضررًا من ذنبه، ومثل أن يكون فِي نَهيه عن بعض الْمُنكرات تركًا لِمَعروف هو أعظم منفعة من ترك الْمُنكرات فيسكت عن النهي خوفًا أن يستلزم ترك ما أمر اللَّه به ورسوله مِمَّا هو عنده أعظم من مُجرد ترك ذلك الْمُنكر.

فالعالِم تارة يأمر وتارة ينهى وتارة يبيح وتارة يسكت عن الأمر أو النهي أو الإباحة، كالأمر بالصلاح الْخَالص أو الراجح أو النهي عن الفساد الْخَالص أو الراجح، وعند التعارض يرجح الراجح -كما تقدم- بِحسب الإمكان.

فأما إذا كان الْمَأمور والْمَنهي لا يتقيد بالْمُمكنَ إما لِجَهله وإما لظلمه، ولا يُمكن إزالة جهله وظلمه فربَّما كان الأصلح الكف والإمساك عن أمره ونَهيه، كما قيل: إن من الْمَسائل مسائل جوابها السكوت؛ كما سكت الشارع فِي أول الأمر عن الأمر بأشياء والنهي عن أشياء؛ حتَّى علا الإسلام وظهر.

فالعالِم فِي البيان والبلاغ كذلك، قد يؤخر البيان والبلاغ لأشياء إِلَى وقت التمكن، كما أخر اللَّه سبحانه إنزال آيات وبيان أحكام إِلَى وقت تَمكن رسول اللَّه -صلى اللَّه عليه وسلم تسليمًا- إِلَى بيانِها. اهـ الْمَجموع (٢٠/ ٥٨-٥٩).

قلت: وهذا هو الفقه لدين الله؛ فالعالِم بدين اللَّه -تبارك وتعالَى- تارة يأمر بالْمَعروف إذا كانت مصلحة الكلام والأمر راجحة، وتارة يسكت ويتنازل عن واجب الأمر بالْمَعروف إذا كان الكلام يُؤدي إِلَى مفسدة راجحة، وهذه الأمور لا يُدركها فالِح ولا يعمل بِها ويُنبه إِلَى متابعة العلماء فِي هذا الفقه فيرفض ويستهين بالعلماء ويتهمهم بالْجَهل والكتمان.

وقال الإمام ابن قيم الْجَوزية رَحِمَهُ اللَّهُ: فإن الشريعة مبناها وأساسها على الْحِكم ومصالِح العباد فِي الْمَعاش والْمَعاد، وهي عدل كلها، ورحْمَة كلها، ومصالِح

كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة[1] خرجت عن العدل إِلَى الْجَور، وعن الرحْمَة إِلَى ضدها، وعن الْمَصلحة إِلَى الْمَفسدة، وعن الْحِكمة إِلَى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل. اهـ.

ثُم قال: الْمِثال الأول: أن النبِي ﷺ شرع لأمته إيْجَاب إنكار الْمُنكر ليحصل بإنكاره من الْمَعروف ما يُحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار الْمُنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إِلَى الله ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره[2] وإن كان الله يبغضه ويَمقت أهله، وهذا كالإنكار على الْمُلوك والولاة بالْخُروج عليهم، فإنه أساس كل شر وفتنة إِلَى آخر الدهر، وقد استأذن الصحابة رسول الله ﷺ فِي قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها، وقالوا: أفلا نقاتلهم؟ فقال: «لا؛ ما أقاموا الصلاة». وقال: «من رأى من أميره ما يكرهه؛ فليصبر ولا يَنْزعن يدًا من طاعته».

ومن تأمل ما جرى على الإسلام فِي الفتن الكبار والصغار رآها من إضاعة هذا الأصل وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته، فتولد ما هو أكبر منه، فقد كان رسول الله ﷺ يرى بِمَكة أكبر الْمُنكرات ولا يستطيع تغييرها، بل لَمَّا فتح الله مكة[3] وصارت دار إسلام عزم على تغيير البيت ورده على قواعد إبراهيم، ومنعه ذلك -مع قدرته عليه- خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك لقرب عهدهم بالإسلام وكونِهم حديثي عهد بكفر، ولِهَذا لَم يأذن فِي الإنكار على الأمراء باليد؛ لِمَا يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه. إعلام الْمُوقعين (٣/ ١٤-١٦).

قلت: فهل كلامي الذي أقام عليه فالِح الدنيا ولَم يُقعدها يَختلف فِي شيء عن كلام الإمام ابن القيِّم هذا؟!

ثُم قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: فإنكار الْمُنكر أربع درجات:

---

(١) أي: كمسائل فالِح.

(٢) أي: أنه يَحرم إنكار الْمُنكر إذا كان يُؤدي إِلَى مفسدة أعظم من الْمَصلحة التِي يُحققها، وهذا أشدُّ من قولِي: «يَجوز التنازل عن الواجبات أحيانًا» وهل فالِح وحزبه يرون الآن أنه لا يَجوز التنازل عن الْخُروج على الْحُكَّام لأنَّ الأمر بالْمَعروف من الواجبات التِي لا يَجوز التنازل عنها؟!!

(٣) تأمل هذا الكلام، فإنه يفيدك أن ابن القيم لا يرى العدول عن هدم الكعبة وبنائها على قواعد إبراهيم عدولًا عن مُجرد سنة.

الأولَى: أن يزول ويَخلفه ضده.

الثانية: أن يقل وإن لَم يزل بِجملته.

الثالثة: أن يَخلفه ما هو مثله.

الرابعة: أن يَخلفه ما هو شر منه.

فالدرجتان الأوليان: مشروعتان، والثالثة: موضع اجتهاد، والرابعة: مُحرمة؛ فإذا رأيت أهل الفجور والفسوق يلعبون بالشطرنج كان إنكارك عليهم من عدم الفقه والبصيرة إلا إذا نقلتهم منه إلَى ما هو أحب إلَى اللَّه ورسوله كرمي النشاب وسباق الْخَيل ونَحو ذلك، وإذا رأيت الفساق قد اجتمعوا على لَهو ولعب أو سَماع مكاء وتصدية فإن نقلتهم عنه إلَى طاعة اللَّه فهو الْمُراد، وإلا كان تركهم على ذلك خيرًا من أن تفرغهم لِمَا هو أعظم من ذلك؛ فكان ما هم فيه شاغلًا لَهم عن ذلك، وكما إذا كان الرجل مشتغلًا بكتب الْمُجون ونَحوها وخفت من نقله عنها انتقاله إلَى كتب البدع والضلال والسحر فدعه وكتبه الأولَى، وهذا باب واسع.

وسَمِعت شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس اللَّه روحه ونور ضريْحَه- يقول: مررت أنا وبعض أصحابِي فِي زمن التتار بقوم منهم يشربون الْخَمر، فأنكر عليهم من كان معي، فأنكرت عليه، وقلت له: إنَّما حرم اللَّه الْخَمر لأنها تصد عن ذكر اللَّه وعن الصلاة، وهؤلاء يصدهم الْخَمر عن قتل النفوس وسَبْي الذرية وأخذ الأموال؛ فدعهم. انظر إعلام الْمُوقعين (٣/ ١٦).

أقول: وا أسفًا أن يتصدَّر فالِح ورويبضاته(١) للجرح والتعديل والتقعيد

(١) إشارة إلَى حديث أبِي هريرة ﷺ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إنها ستأتِي على الناس سنون خداعة؛ يصدق فِيها الكاذب ويكذب فِيها الصادق، ويؤتَمن فِيها الْخَائن ويُخون فِيها الأمين، وينطق فِيها الرويبضة. قيل: وما الرويبضة؟ قال: السفِيه يتكلم فِي أمر العامة».

أخرجه أحْمَد (٢/ ٢٩١)، (٢/ ٣٣٨)، وابن ماجه من حديث أبِي هريرة أيضًا فِي الفتن حديث (٤٠٣٦)، وفِيه: «وما الرويبضة؟ قال: الرجل التافه فِي أمر العامة». وأخرجه أحْمَد (٣/ ٢٢٠) من حديث أنس، والْحَديث حسن عن أبِي هريرة، ويزداد قوة بِحديث أنس؛ راجع سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانِي برقم (١٨٨٧).

فهذه الصفات فِي هذا الْحَديث تصدق على الفئة الْحَدادية؛ فهم يصدقون الكاذبين ويكذبون الصادقين، ويأتَمنون الْخَائنين ويُخونون الْمُؤتَمنين، وهم رويبضات فعلًا، فيهم السفه.. إلَخ.

والتأصيل والتبديع والتضليل وللأمر بالْمَعروف والنَّهي عن الْمُنكر والدعوة إلَى اللَّه، وهم من أبعد النَّاس عن العلم والبصيرة، ومن أجهل النَّاس بدرجات الأمر بالْمَعروف والنَّهي عن الْمُنكر؛ فلا يُفرِّقون بين الْمَشروع منها والْمُحرَّم[1] فيتكلَّم أحدهم باسم الإسلام بغير علم ولا بصيرةٍ فيكون ضرره عظيمًا وشرُّه خطيرًا.

وإنَّني لآمل فِي الدعاة إلَى الْمَنهج السَّلفِي بعلم وبصيرة وحكمة أن يهتمُّوا بِهذه الأصول التِي قرَّرها الإسلام وقرَّرها علماء الإسلام ومنهم شيخا الإسلام: ابن تيمية وابن القيِّم سكوتًا حينما يلزم السكوت، وكلامًا حينما يلزم الكلام، مراعاة منهم للمصالِح والْمَفاسد على منهج العلماء الراسخين والأئمة الْمَهديين.

وفَّق اللَّه الْمُسلمين -وخاصَّة السلفِيين- للنهوض بِهذه الأصول العظيمة، ووفقهم لِمَعرفة دينهم وثبَّتهم عليه؛ إن ربنا لسميع الدعاء.

والْحَمد لله ربِّ العالَمين، وصلَّى اللَّه وبارك على رسوله الكريْم، صلى اللَّه عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجْمَعين.

وكتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

- عفا اللَّه عنه -

في الثاني من شهر اللَّه المحرم

لعام ١٤٣٦ من هجرة المصطفى ﷺ

* * *

---

(١) انظر درجات الأمر بالْمَعروف والنَّهي عن الْمُنكر فِي كلام ابن القيم رحمه الله الذي سبق.

(١١)

أسئلة موجهة إلى الشيخ فالح الحربي
نأمل الإجابة العلمية عليها

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله، والصلاة والسلام على رسول اللَّه وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فبعد مناصحات مِنِّي ومن غيري للشيخ فالِح كثيرة وصبر عليه طويل، وبعد نصيحتين مِنِّي صدرت أولاهما فِي ١٧ مُحرم ١٤٢٥هـ، وثانيتهما فِي ٢٥ صفر ١٤٢٥هـ نشرتا بغير إذن مِنِّي، فلم يستفد من هذه النصائح وذهب يُجادل بالباطل ويُحرك بعض الْمَجهولين للدفاع عنه.

بعد كل هذه الأمور أوجه إليه هذه الرسالة بِما تتضمنه من أسئلة وأنتظر منه الإجابة العلمية الشرعية عليها.

فأقول:

أولًا: سئل الشيخ فالِح هل يشترط بيان أسباب الْجَرح؟

فأجاب بقوله: ما يشترط هذا بالنسبة لأسباب الْجَرح والتعديل فِي الرواية وليس فِي كلام المخالفين فِي مناهجهم وفِي سلوكياتِهم.

١- هذا نص صريح فِي نفي اشتراط بيان أسباب الْجَرح فِي الكلام على المخالفين من أهل البدع.

٢- أنكر الناس هذا التفريق الذي لا يعرفه العلماء ورددناه عليه، وبيَّنَّا أن الراجح أنه لابد من بيان أسباب الْجَرح وأنه مذهب البخاري ومسلم وأبِي داود وغيرهم من الأئمة، هذا فِي الْجَرح الْمُجمل الذي لَمْ يعارضه تعديل.

أما عند تعارض الْجَرح والتعديل فإن الأمر فيه أشد وأشد، إذ لابد من بيان أسباب الْجَرح فإذا بيَّن العالِم الناقد الْمُعتبر حجته أو حججه الْمُعتبرة فحينئذٍ يُقدَّم الْجَرح على التعديل ولو خالفه عشرات الْمُعدلين، ولو تَمادى أحد فِي تعديله بعد قيام الحجة سقط.

٣- طالبناه بإبراز هذا التفريق الصادر من العلماء بين جرح الرواة والطعن فِي الْمُبتدعين، وأنه يشترط بيان أسباب الْجَرح فِي الرواة لا فِي أهل البدع فلم يأتنا بعالِم واحد من العلماء الْمُعتبرين وغير الْمُعتبرين فرَّق هذا التفريق المتحل.

وجاء أحد الْمُدافعين عنه مِمَّن حرضه الشيخ فالِح على الطعن والرد، فجاء بكارثة ألا وهي تَحقير أئمة الْجَرح والتعديل وتَحقير أصولهم والتفريق بينهم وبين العلماء من وجوه كثيرة كلها حط من أئمة الْجَرح والتعديل، ولَم ينقل لنا حرفًا واحدًا عن علمائه الذين أهان بهم أئمة الْجَرح والتعديل الذين هم العلماء حقًّا، والذين حفظ اللَّه بِهم دينه.

وقد بين مكانتهم فحول علماء الأمة وسقت بعض هذا البيان فِي ردي لِهذه الأباطيل الْمُسمى: علماء الْجَرح والتعديل هم حُماة الدين.

فتبًا لبدعة تَجر إلَى هذا الضلال.

٤- سألت فالِحًا فِي نصيحتِي له: لو أن إنسانًا رمى سلفيًا مشهورًا بالسلفية مثل الشيخ ابن باز أو الألبانِي أو ابن عثيمين أو الفوزان أو النجمي أو زيد مُحَمَّد هادي، أيسلم له هذا الرمي لِجميعهم أو لأحدهم بالبدعة أو لابد أن نسأل عن أسباب جرحه لِهم؟! فلم يُحر جوابًا لا هو ولا مقلدوه إلَى اليوم.

بل سألته: لو أن إنسانًا رماك بالبدعة أتسلم له أو لابد أن تطالبه ببيان الأسباب؟!

وأسألك الآن ومن على منهجك: لو أن إنسانًا بدعكم أترون أن من حقه أن يسلم له الناس هذا التبديع وترون أن ما قاله حق ويَجب على الناس أن يقلدوه؟!

وإذا بدعكم عدد من العلماء ورفضتم أن تقلدوهم فقال بعض الناس: إنكم قد كذبتم القرآن والسنة وكذبتم الإسلام أو نسفتم رسالات الأنبياء، أتسلمون لَهم هذه الأحكام؟!

ثانيًا: قال السائل للشيخ فالِح: لأنهم قد يقولون: قد يجرح الشيخ بِما لا يعتبر جرحًا عند غيره.

فأجاب: لا، لا، هذه من قاعدتهم أعوذ باللَّه، هذه قاعدة ظالِمة، قاعدة

ضللت الأمة قاعدة ابتدعوها .

فناقشته فِي نصيحتِي له بلطف واحترام وبينت أنَّها من قواعد أهل السنة والآن أقول له : إنك قد حكمت على هذه القاعدة بثلاثة أحكام :

١- أنها قاعدة ظالمة .

٢- وأنها ضللت الأمة .

٣- وأنها قاعدة ابتدعوها .

فأثبت هذه الأحكام، وأنَّها ضللت الأمة إن كنت من أهل العلم، ومِمَّن يَجب أن يقلده الناس، وإلا فأعلن رجوعك عن هذه الأحكام الباطلة وغيرها، وقد بينت لك سابقًا أن العلماء لَمْ يقبلوا جرح أئمة معروفين بالصدق والعلم ومنهم عفان وأبو نعيم وردوا بعض جروح الإمام شعبة وهو من هو .

وأنت وأمثالك لا تساوون شيئًا إلَى جانبهم، ومع ذلك تصرون على جروحكم الَّتِي لا خطام لَها ولا زمام .

ثالثًا : قال السائل للشيخ فالِح : إذن يكفي الْجَرح الْمُجمل؟

فأجاب : من العالِم، ما فيه جرح ما تقول جرح، ما هو من الْجَرح الرواية، قد يكون عالِمًا إذا تكلم فِي أهل البدع ويتكلم فِي المنهج، يتكلم فِي العقيدة، يتكلم فِي الدين، يكون إمامًا فِي هذا .

ويكون قد لا تقبل روايته؛ لأن ضوابط الرواية ما تنضبط عليه .

فرق بين هذا الذي هو علم آلة وعلم وسيلة وفن من فنون لِحفظ الشريعة وبين الكلام فِي المذاهب وأهل البدع والنحل .

هكذا يقول ويُخاطب العوام بِهذا الأسلوب الذي لا يعرفه العلماء؛ لأنه من عالم الاختراع .

وقد ناقشته فِي نصيحتِي بلطف فلم يَحترم هذه المناقشة ولَم يتدبر العواقب الَّتِي يؤدي إليها العناد والمكابرة .

وأطلب من القارئ الْمُنصف أن يراجع مناقشتِي له ليرى لطف المناقشة وما

تضمنته من حجج عجز ويعجز عن دفعها .

وإنِّي لأطالبه الآن بالفروق الواضحة بين الْجَرح الذي يدخل فِي علم الرواية وبين التبديع الذي أخرجه فالِح بِجزم وعزم من باب الْجَرح ومن علم الْجَرح والتعديل .

وأطلب منه التفريق الواضح الصادر من العلماء بين هذين النوعين ، وما أظنه يستطيع ذلك ولا ألف فالِح معه .

بل أقول: إنه قد عجز هو وكل من استعان بِهم ومن يستطيع أن يوجد المعدومات إلا الله .

هذه وريقات تضمنت أسئلة ومطالبات أرجو من الشيخ فالِح الإجابة عليها ، وأرجو ألا يُحيلنا على الْجُهال والْمَجهولين ، فإن الإحالة عليهم إحالة على غير مليء ومن فعل العاجزين .

وأقول للعقلاء: إن العلماء قد قرءوا نصيحتي للشيخ فالِح فلم يتمار أحد فِي أحقيتها وطلبوا منه التسليم بِما فيها فأبَى .

فأين مناداته باحترام العلماء وإلزام الناس بتقليدهم والحكم على من لا يقلدهم بأنَّهم قد كذبوا الكتاب والسنة وأنَّهم قد نسفوا الرسالات وفيهم دكاترة .

فما هو حكمه على نفسه؟ وما هو حكمه على أتباعه الْجَهلة الْمَجهولين الذين يناصبون العلماء الْخُصومة ويرفضون أحكامهم ونصائحهم؟

أسأل الله له النجاح فِي هذا الحكم وألَّا يقع فِي التناقضات الواضحة فِي أحكامه .

وبعد هذه اللمحة أرشد من أراد من القراء الاستفادة وبشكل واسع فليرجع إلَى النصيحتين المشار إليهما ، وأرجو أن يَجد طالب الْحَق فيهما ما يقنعه من الحجج الواضحة الَّتِي يعترف ويقتنع بها العلماء وأولو النهى .

كتبه

ربيع بن هادي المدخلي

١٤٢٥/٤/٢٨هـ

مكة المكرمة

(١٢)
أسئلة وأجوبة على مشكلات فالح

بسم الله الرحمن الرحيم

إِلَى الأخ فالِح بن نافع الْحَرِبِي -وفقه الله-:

السلام عليكم ورَحْمَة اللَّه وبركاته، وبعد:

فقد وقفت على مكالِمة لكم مع أحد السائلين من بلعباس بالجزائر حصلت بينكما فِي يوم الْجُمعة نهاية ربيع الثانِي لعام ١٤٢٥هـ.

وفِي هذه الْمُكالِمة من الكلام ما يَخجل الشرفاء من ذكره ولكم كلام كثير فِي غير هذه الْمُكالَمة بعيد جدًّا عن الأخلاق الإسلامية لا يسعنا إلا أن نقول: سلام عليكم لا نبتغي الْجَاهلين.

والذي يهمني من ناحية علمية قولكم فِي هذه المكالَمة: الشيخ إِنَّما هرب من الأمور الخطيرة فِي تعريف الإِيْمَان، فِي تعريف أهل الإِيْمَان فِي قضية الإرجاء، وأن تارك جنس الإِيْمَان[1] يقول عنه أنه ناقص الإِيْمَان[2] أنه مرجئ فعلًا بل يوافق غلاة المرجئة.

وقلتم مرة أخرى: رجل يكتب مذكرة فيها أمور خطيرة، جنس العمل هو أحد أركان تعريف الإِيْمَان عند أهل السنة.

وقلتم أيضًا: الشيخ هرب لَمَّا رأى الردود وأدرك خطأه انسحب الانسحاب... ولذلك لَمْ يذكر الإِيْمَان، ولَمْ يذكر جنس العمل، ولَمْ يذكر الإرجاء، ولَمْ يذكر الأشياء الخطيرة الَّتِي هي واقع فيها فذهب يلقي أسئلة.

وأقول لك الآن: لِماذا لَمْ ترد أنت على النصيحتين الَّتِي توعدت بالرد عليهما؟ فما الذي منعك من تنفيذ هذا الوعيد؟ وماذا تسمي هذا؟

(١) كذا ولعله يريد جنس العمل.

(٢) أنا لَمْ أقل إن تارك جنس العمل ناقص الإيمان ولَمْ أتعرض لذكر من كفره ولا لِمن لَمْ يكفره، وإِنَّما رددت خطأك، فكيف تَجعلني من الْمُرجئة؛ بل أوافق غلاتَهم، وأنا أحارب الإرجاء والبدع جَميعًا، ما أجرأك على التبديع ؟!!!

ولِماذا لَمْ تُجب على الأسئلة الَّتِي وجهتها إليك من أكثر من شهر؟

ولقد رددت على من ظهر لِي أنه فاروق الغيثي؛ لأنه أهان أهل الحديث وقواعدهم العظيمة؛ فرأيت أنه يَجب علي أن أذب عن أعراضهم وقواعدهم ولولا خطورة كتابته لِما رددت عليه.

وأما الردود الأخرى القائمة على الْجَهل والسفسطة والصادرة عن أناس مَجهولين سفهاء فلن أرد عليها؛ لأن مُجاراة السفهاء غير لائقة بالعقلاء؛ ولأن العقلاء يطلبون منِّي ألَّا أرد عليك فكيف يقبلون الرد على جهلة مَجهولين سفهاء.

وقولك فِي جنس العمل: إنه أحد أركان تعريف الإيْمَان، فأقول لك: إن السلف لَمَّا عرفوا الإيْمَان قالوا فِي تعريفه: الإيْمَان قول وعمل، وبعضهم يقول: قول وعمل واعتقاد... إلخ، وأنا عَرَّفت الإيْمَان بِما عرفه به السلف، وبينت مذهب الْمُرجئة الذين لا يدخلون العمل فِي الإيْمَان، ولَمْ أجد من ذكر لفظ جنس العمل فِي تعريف الإيْمَان، فأسألك: هل السلف الذين لَمْ يدخلوا لفظ جنس فِي تعريف الإيْمَان يكونون مرجئة عندك؟

وقولك: (هرب لَمَّا رأى الردود وأدرك خطأه) من أنبأك أنني هربت، وكيف أدركت أنِّي أخطأت؟

فواللَّه ما ازددت إلا يقينًا بصواب كل ما ضمته النصيحتان وبأهمية الأسئلة الَّتِي لَمْ ترد عليها، وأنا متأكد أنك عاجز عن الرد عليها، وواللَّه ما هربت عن مساءلتك عن الإيْمَان والإرجاء وجنس العمل، ولَمْ يَخطر ببالِي والعياذ باللَّه هذا الْهُروب، ولو كان عندي خطأ ما خجلت ولا ترددت عن إعلان الرجوع عنه، وأعوذ باللَّه من الاستكبار والعناد.

ولقد هوشتم عليّ بِموضوع تارك جنس العمل وأنا لَمْ أتعرض فِي نصيحتِي لتارك جنس العمل من حيث إنه كافر أو ليس بكافر، وإنَّما استنكرت قولكم بأن من لَمْ يكفره يكون موافقًا للمرجئة فِي القول بنقص الإيْمَان الذي لَمْ يقل به المرجئة، فإذا كان هذا الذي لَمْ يكفره مِمَّن يدخل العمل فِي الإيْمَان ويقول إنه يزيد وينقص، فكيف يصح قياسه على المرجئة وإلحاقه بِهم وهم لا يدخلون العمل فِي الإيْمَان

ولا يقولون بزيادته ونقصه؟!

وإذن فمناط الإلحاق وعلته -وهو القول بنقص الإيْمَان- لا يوجد فِي الأصل وهو قول المرجئة المعروف.

هذا هو وجه نقدي لكم، ولا شك أنكم مُخطئون فِي هذا الإلحاق الذي يفقد ركنًا من أركان القياس.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فِي منهاج السنة النبوية (٣/ ٤١٢-٤١٤): فالمذموم القياس المعارض للنص، كقياس الذين قالوا: إنما البيع مثل الربا، وقياس إبليس الذي عَارَضَ به أمر اللَّه له بالسجود لآدم، وقياس المشركين الذين قالوا: أتأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتله اللَّه، قال اللَّه تعالَى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وكذلك القياس الذي لا يكون الفرع فيه مُشاركًا للأصل فِي مناط الحكم فالقياس يذم إما لفوات شرطه؛ وهو: عدم المساواة فِي مناط الحكم، وإمَّا لوجود مانعه؛ وهو النص الذي يَجب تقديْمَه عليه، وإن كانا متلازمين فِي نفس الأمر؛ فلا يفوت الشرط إلَّا والمانع موجود ولا يوجد المانع إلَّا والشرط مفقود.

فأما القياس الذي يستوي فيه الأصل والفرع فِي مناط الحكم ولَم يعارضه ما هو أرجح منه؛ فهذا القياس الذي يتبع، ولا ريب أن القياس فيه فاسد، وكثير من الفقهاء قاسوا أقيسة فاسدة بعضها باطل وبعضها مِمَّا اتفق السلف على بطلانه.

والآن أوجه لك أسئلة عن الإيْمَان إلَى آخره:

أولًا: قلت أنا فِي نصيحتِي فِي تعريف الإيْمَان بعد نَهيي عن الخوض فِي جنس العمل:

١- والأولَى التزام ما قرره وآمن به السلف من أن الإيْمَان: قول وعمل، قول القلب واللسان وعمل القلب والْجَوارح.

وأنه يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالْمَعصية، ثم الإيْمَان بأحاديث الشفاعة الَّتِي تدل على أنه يَخرج من النار من قال: لا إله إلا اللَّه وفِي قلبه مثقال ذرة من إيْمان أو أدنَى أدنَى مثقال ذرة من إيْمان.

٢- مذهب غلاة المرجئة فِي الإِيْمَان أنه هو المعرفة، وعند بعضهم أن الإِيْمَان هو التصديق ومنهم الأشاعرة وعند مرجئة الفقهاء الإِيْمَان: تصديق بالقلب وإقرار باللسان.

وعند كل هذه الأصناف أن العمل ليس من الإِيْمَان، وأن الإِيْمَان لا يزيد ولا ينقص.

وقال الإمام أحمد: الإِيْمَان قول وعمل يزيد وينقص.

وقال الإمام البخاري: كتبت عن ألف شيخ وزيادة ولَمْ أكتب إلا عمن قال: الإِيْمَان قول وعمل.

السؤال هنا: بيِّن لِي هنا كيف خالفت الإمام أحمد والإمام البخاري وشيوخه الأئمة حَتَّى صرت من غلاة المرجئة؟

ألا ترى أن رميك لِي بالإرجاء يعتبر رميًا للإمامين وأهل السنة جَميعًا بالإرجاء؟

فإن قلت: أنت نَهيت عن الْخَوض فِي جنس العمل.

قلت لك: لو كان واجبًا ذكره والْخَوض فيه وهو ركن فِي تعريف الإِيْمَان، فلماذا أغفل أئمة السنة لفظة (جنس)، وحيث أغفلوها ولَمْ يأمروا بالخوض فيها، فهل ترى أنَّهم من غلاة المرجئة؟ وأرجو أن تُعَرِّف لِي بعد هذا (جنس العمل) تعريفًا جامعًا مانعًا، ولا يقبل منك هذا التعريف إلا إذا نقلته نقلًا موثقًا.

وقد ذكر أحد الإخوة السلفيين صورة لِجنس العمل وافقته على تكفير صاحبها دون تردد ولا يَجُوز لمسلم أن يتردد فيها.

لكن لا أزال أنصح الشباب عن الْخَوض فيه؛ لأنه لفظ مُجمل يَحتمل معانِي متعددة ولفظ لَمْ يرد فِي الكتاب والسنة.

فإن استطعت أن تنقل لنا تعريفًا يبدد هذه الاحتمالات ولا يعرض السلفيين للمهاترات فأبرز هذا التعريف السلفي فإن لنا فِي سلفنا أسوة.

يؤيد ما ذهبت إليه من ترك الْخَوض فِي جنس العمل ما صرح به العلامة الشيخ

مُحَمَّد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ فِي لقاء نظمته إدارة الدعوة بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر.

أجاب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هذا اللقاء على مَجموعة من الأسئلة منها :

س : تارك جنس العمل كافر، تارك آحاد العمل ليس بكافر ما رأيكم فِي ذلك؟

ج : من قال هذه القاعدة؟ من قائلها؟! هل قالَها مُحَمَّد رسول الله؟! كلام لا معنًى له، نقول: من كفره اللَّه ورسوله فهو كافر، ومن لَمْ يكفره اللَّه ورسوله فليس بكافر، هذا هو الصواب، أما جنس العمل أو نوع العمل أو آحاد العمل فهذا كله طنطنة لا فائدة منها.

س : هل أعمال الْجَوارح شرط فِي أصل الإِيْمَان وصحته أم أنها شرط فِي كمال الإِيْمَان الواجب ؟

ج : تَختلف، فتارك الصلاة مثلًا كافر، إذن فعل الصلاة من لوازم الإِيْمَان، وإنِّي أنصح إخواني أن يتركوا هذه الأشياء والبحث فيها، وأن يرجعوا إِلَى ما كان عليه الصحابة -رضوان اللَّه عليهم-، والسلف الصالِح لَمْ يكونوا يعرفون مثل هذه الأمور، المؤمن من جعله اللَّه ورسوله مؤمنًا، والكافر من جعله اللَّه ورسوله كافرًا، وانتهى.

س : سائل يقول: ما قول الشيخ -حفظه الله- فِي تدريس هذا الكتاب للناشئة وهو مشتمل على العناوين الآتية المكتوبة بالخط البارز سنذكرها لكم:

يقول: لا يكفر المسلم حَتَّى يترك أصل الإِيْمَان القلبِي.

ج : أنا قلت فِي هذا اللقاء إن تارك الصلاة كافر ولو كان مقرًا بوجوبِها.

السائل يقول فِي موطن آخر: جُمهور العلماء وليس المرجئة يقولون بنجاة تارك........

قاطعه الشيخ -رحِمه اللَّه تعالَى- قائلًا:

هؤلاء يريدون سفك الدماء واستحلال الحرام، لِماذا صاحب هذا الكتاب ما أصل أصول أهل السنة والجماعة كما أصلها شيخ الإسلام ابن تيمية فِي العقيدة

الواسطية، أما ألَّا يكون لَهم هَمٌّ إلا التكفير، جنس العمل، نوع العمل، آحاد العمل، وما أشبه ذلك لِماذا . . . . (كلمة غير واضحة للشيخ -حفظه الله-).

فهذا العلامة ابن عثيمين ينهى عن الْخَوض فِي جنس العمل وما شاكله مِمَّا لَمْ يكن معروفًا عند السلف، وهذا انطلاق من توجيه الرسول ﷺ وانطلاق مِمَّا قرره السلف الصالِح.

ثانيًا: سئلت أنت: ما هو أدنَى حد لِمطلق الإيْمَان؟ أي مرتبة الظالِم لنفسه ما هو أدنَى حد لَها؟

فأجبت: أدنَى حد له -الصلاة- مُختلف فيها وما عداها فكون الإنسان ينقص إيْمانه نعم، وقد لا يبقى عنده شيء، هي أدنَى حد، أدنَى حد ما نستطيع أن نُحدده.

وهو كلام ركيك مضطرب، فتارة تقول أدنَى حد الصلاة، وتارة تقول أدنَى حد ما نستطيع نَحن نُحدده، ولو اقتصرت على قولك: (ما نستطيع نَحن نُحدده) لكان خيرًا لك وأبعد من القول على الله بغير علم.

ولقد أجبتني سابقًا أنك تقصد الإيْمَان العملي، والسؤال لا يدل أن صاحبه يسألك عن الإيْمَان العملي، واضطرابك فِي الإجابة يدينك بأنك لَمْ توفق للإجابة الصحيحة.

فإن كنت تصر أنِّي وقعت أنا فِي أمر خطير وجهل كبير، فبين لِي من سبقك من أئمة الإسلام إلَى هذا التعريف لأدنَى حد للإيْمَان؟ فإن جئتنا بإجْمَاع السلف عليه فلجت وظهرت حجتك.

أما أنا فلم أقف على تعريف العلماء لأدنَى حد للإيْمان فتعلقت بِما أخبر به رسول الله ﷺ الصادق المصدوق من أنه يَخرج من النار من كان عنده أدنَى أدنَى حد للإيْمان.

وهذا يتلاءم مع سؤال السائل عن أدنَى حد لِمرتبة الظالِم نفسه.

وأسألك بعد هذا: هل الأولى الأخذ بقول فالِح أو بِما يستفاد من حديث مُحَمَّد رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الْهَوى؟

أما الصلاة فهي عمود الإسلام وأعظم أركانه وليست أدنَى حد للإسلام، فهي

فِي الأعمال أعلاها وأفضلها وأحبها إِلَى اللَّه بعد الشهادتين كما فِي حديث ابن مسعود ﷺ: «قال: سألت رسول اللَّه ﷺ، قلت: يا رسول الله؛ أي العمل أفضل؟ قال: **الصلاة على وقتها**. قلت: ثُمَّ أي؟ قال: **بر الوالدين**. قلت: ثُمَّ أي؟ قال: **الْجِهاد فِي سبيل اللَّه**. فسكت عن رسول اللَّه ولو استزدته لزادني». متفق عليه، رواه البخاري فِي الصلاة حديث (٥٢٧) وفِي الجهاد حديث (٢٧٨٢)، ومسلم فِي الإِيْمَان حديث (١٣٩).

وفِي لفظ: «**أي الأعمال أحب إِلَى اللَّه**.....». الْحَديث.

فيا أخي، أفضل الأعمال عند اللَّه وأحبها إليه تَجعلها فِي أدنَى الدرجات، والصلاة ترفع بِها الدرجات وتكفر بِها السيئات وبكل خطوة إليها يرفع العبد بِها درجة ويَحط عنه بِها سيئة، والصلاة فِي جَماعة بِخمس أو سبع وعشرين درجة، وإذا كانت بالمسجد الحرام فبمائة ألف صلاة وإن كانت فِي مسجد الرسول ﷺ فبألف صلاة وإن كانت بالمسجد الأقصى فبخمسمائة.

أليس فِي فتواك هذه مضادة لِما قاله رسول اللَّه ﷺ؟

وأما أدنَى الأعمال فهو إماطة الأذى من الطريق، كما فِي قوله ﷺ: «**الإِيْمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة، أعلاها: لا إله إلا اللَّه، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق**».

ثالثًا: وأما ما ينسب إِلَى الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ من أنه قال: إن الخوارج مرجئة فأنا إِلَى الآن مستشكله ومستبعد ثبوته عن الإمام أحْمَد رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأن تلاميذه من الثقات ومنهم ولداه صالِح وعبد اللَّه وهُما ثقتان حافظان لَهم لَمْ يذكروا هذه الجملة المستغربة عن الإمام أحمد، ومنهم تلاميذه الكبار أبو داود السجستانِي وإسحاق بن ابراهيم بن هانِئ، ومثل الخلال جامع علوم الإمام أحمد، هؤلاء الثقات الْحُفاظ الْجِبال نقلوا أقوال الإمام أحمد ونقولَه عن العلماء فِي الإِيْمَان والإرجاء، ولَمْ يذكروا هذه الجملة الَّتِي نسبها الإصطخري إِلَى الإمام أحْمَد، وهو رجل لَمْ يشتهر بالتتلمذ على أحْمَد، بل هو لا يعرف عند العلماء وأئمة الْحَديث، فهو ولو كان ثقة لاعتبرت هذه الجملة منه شاذة، فكيف وهو لا يعرف، ومن أحب أن يعرف نُقُول هؤلاء الأئمة

عن الإمام أحمد فِي قضية الإِيْمَان وما يتبعه فليرجع إلَى :

١- السنة لعبد اللَّه بن أَحْمَد (١/ ٣٠٧-٣٨٤).

٢- مسائل أَحْمَد لأَبِي داود (ص٢٧٢-٢٧٤).

٣- مسائل الإمام أَحْمَد لإسحاق بن إبراهيم بن هانِئ (٢/ ١٦١-١٦٤).

٤- مسائل الإمام أَحْمَد لابنه صالِح بن أَحْمَد فِي عدد من المواضع.

٥- السنة للخلال جامع علوم الإمام أَحْمَد (٣/ ٥٦٦).

٦- وذكر اللالكائي عقيدة الإمام أَحْمَد فِي كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة والْجَماعة (١/ ١٥٦- ١٦٤)، وهي فِي طبقات الْحَنابلة (١/ ١٤١- ١٤٢) كما ذكر عقائد الأئمة، ولَمْ يذكر أحد منهم هذه الْجُملة.

٧-وذكر الإمام ابن بطة عقائد أهل السنة فِي الإِيْمَان ولَمْ يذكر هذه الجملة ولا ما يشبهها انظر الإبانة (ص ١٧٦ -١٨٣)

٨- وذكر الإمام الصابوني عقيدة أهل السنة فِي الإِيْمَان فِي كتابه عقيدة السلف أصحاب الحديث ولَمْ يذكر مثل هذه الْجُملة أو نَحوها.

وكلهم لَمْ يذكروا هذه الْجُملة الَّتِي أغرب بِها الإصطخري، فهي منكرة مستنكرة نسبتها إلَى الإمام أَحْمَد رَحِمَهُ اللَّهُ الذي لا يعرف عنه التكلف.

ولقد رأيت فِي رسالة الإصطخري مُخالفات أخرى، منها أنه قال عن الإمام أحمد: (ومن لَمْ ير الاستثناء فِي الإِيْمَان فهو مرجئ) طبقات الحنابلة (١/ ٢٥).

ونقل ابن هانئ عن الإمام أَحْمَد فِي مسائله (٢/ ٢٤٧) أنه قال: أما مسعر فلم أسمع أنه كان مرجئًا، ولكن يقولون: إنه كان لا يستثني.

وقال عبد اللَّه بن أَحْمَد: سألت أَبِي عن رجل يقول: الإِيْمَان قول وعمل، يزيد وينقص ولكن لا يستثني أمرجئ؟ قال: أرجو ألَّا يكون مرجئًا. السنة لعبد اللَّه بن أحمد (١/ ٣٠٧) تَحقيق القحطاني، وفِي (ص٧٢) فِي طبعة نشر الدار العلمية.

ومنها قول الإصطخري فِي هذه الرسالة: وكلم اللَّه موسى تكليمًا من فيه، وناوله التوراة من يده إلَى يده. طبقات الحنابلة (١/ ٢٩).

فهذه الأقوال المنكرة لا يَجُوز نسبتها إِلَى الإمام أحمد؛ لأنَّها ليس فِي القرآن والسنة ما يدل عليها؛ ولأنَّها مُخالفة لِمنهج السلف وأصولهم، وحاشى الإمام أحمد أن يقول مثل هذه الأقوال.

وإذا كان لِحنبل بن إسحاق ابن عم الإمام أحمد وهو حافظ ثقة غرائب ينفرد بِها وتستنكر منه، فكيف بالإصطخري الذي لا يُعرف ويأتِي بِمثل هذه الطوام؟!!

نقل ابن أبي يعلى فِي الطبقات (١/ ٤١٣) فِي ترجمة حنبل عن أبِي بكر الخلال أنه قال: جاء حنبل عن أحمد بِمسائل أجاد فيها الرواية وأغرب بغير شيء.

قال ابن أبي يعلى -كما يظهر لِي-: وإذا نظرت فِي مسائله شبهتها فِي حسنها وإشباعها وجودتها بِمسائل الأثرم.

فالمسائل الَّتِي أجاد فيها تقبل منه، والمسائل الَّتِي أغرب بِها لا تقبل، وأذكر فِي ذهنِي أن ابن القيم ذكر شيئًا من غرائبه وردها ولا أذكر الآن أين هي.

وترجم له الذهبِي فِي كتابه السير ووصفه بالإمامة والحفظ والصدق ونقل عن الخطيب أنه قال فيه: كان ثقة ثبتًا.

ثُمَّ قال: قلت: له مسائل كثيرة عن أحمد وينفرد ويغرب. السير (١٣/ ٥٢).

فإذا كان العلماء يستغربون مسائل حنبل وهو من هو؟! فكيف يقبلون غرائب الإصطخري؟! وأرى أن تدرس رسالته وتقارن بِمسائل الإمام أحمد وعقيدته ومنهجه وعقيدة أهل السنة ومنهجهم، فما وافق منها قُبِلَ وما خالف فيه رُدَّ.

وقد حاول بعض الإخوة أن يدعم هذه الجملة الَّتِي نسبها الإصطخري إِلَى الإمام أحمد:

١- فقال: قال الإمام أحْمَد: وأما الْخَوارج فإنَّهم يسمون أهل السنة والْجَماعة مرجئة، وكذبت الخوارج فِي قولِهم بل هم المرجئة، يزعمون أنَّهم على إيْمَان وحق دون الناس ومن خالفهم كافر. انظر رسالة الإصطخري كما فِي طبقات الْحَنابلة (١/ ٣٦).

* أقول: وهذه الرواية عن أحمد من طريق الإصطخري ضعيفة لا تثبت عن الإمام أحمد كما سبق وكما سيأتِي بيان ذلك -إن شاء الله-.

٢- وساق هذا الأخ بعض ما رواه ابن شاهين بإسناده إِلَى الفضل بن زياد قال: سَمعت أبا عبد اللَّه يقول: حدثنِي رجل من أصحابنا، قال: قال رجل لعبد اللَّه بن المبارك: ترى رأي الإرجاء؟ فقال: كيف أكون مرجئًا وأنا لا أرى السيف، وكيف أكون مرجئًا وأنا أقول: الإِيْمَان قول وعمل؟! قال أبو عبد الله: ونسيت الثالثة. الكتاب اللطيف (ص٨٠).

فِي هذا الإسناد رجل مبهم لا يعرف فالإسناد ضعيف.

وبيانه فيما يأتي:

قال أبو بكر الخلال رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كتاب السنة (٣/ ٥٦٦):

وأخبرنِي مُحَمَّد بن أبِي هارون ومُحمد بن جعفر أن أبا الحارث حدثهم أنه قال لأبِي عبد الله: فمن قال الإِيْمَان قول؟

قال: من قال: الإِيْمَان قول فهو مرجئ.

قال: وسئل أبو عبد اللَّه وأنا أسْمَع عن الإرجاء ما هو؟

قال: من قال: الإِيْمَان قول فهو مرجئ، والسنة أن نقول: الإِيْمَان قول وعمل، يزيد وينقص.

وسَمعت أبا عبد اللَّه يقول: قيل لابن المبارك: ترى الإرجاء؟

قال: أنا أقول: الإِيْمَان قول وعمل، كيف أكون مرجئًا؟!

فقد خالف الْخَلال ابن شاهين حيث لَمْ يذكر ما نسب لابن المبارك من أنه قال: أنا لا أرى السيف وهو موضع الشاهد الذي أراد الأخ المذكور أن يدعم به رواية الإصطخري، والخلال أعرف بِمذهب الإمام أحمد وأقواله، فسقط الاستدلال برواية ابن شاهين، ومع رجحان رواية الْخَلال فمن الأمانة العلمية أن أبين درجتها.

فأقول:

إن الإسناد إِلَى الإمام أحمد صحيح؛ فقولاه بِهذا الإسناد صحيحان، وما نقله عن عبد اللَّه بن المبارك فغير ثابت؛ لأنه لَمْ يذكر الواسطة بينه وبين عبد اللَّه بن

المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ، والظاهر أن الواسطة بينهما ذلك الرجل المبهم فِي إسناد ابن شاهين.

والنتيجة أن قول ابن المبارك: (أنا لا أرى السيف) لا يثبت بِحال.

وأما قوله: (أنا أقول: الإيْمَان قول وعمل كيف أكون مرجئًا؟!) فكلام صحيح موافق لأقوال أئمة السنة سواء ثبت عنه أم لَمْ يثبت.

٣- وساق ما صح عن أيوب السختياني أنه قال: أصحاب البدع خوارج، وأن الخوارج اختلفوا فِي الاسم واجتمعوا على السيف. وعزاه للشريعة للآجري (٢٠٥٧)، وكلام أيوب هذا لا يدعم الكلام الْمَنسوب للإمام أحمد ولا يتأتى له ذلك؛ لأن القول الْمَنسوب للإمام أحمد فيه أن الخوارج مرجئة، وأيوب يَجعل الْمُرجئة وغيرهم من أصحاب البدع خوارج، فالقولان متضادان فكيف يقوي أحدهما الآخر؟

وإذا كان حال هذه الأقوال ما تقرر من الضعف والتضارب والإشكالات فلا ينبغي إثارتها والتعلق بِها، وينبغي لعلماء المنهج السلفي وطلاب العلم أن يسلكوا جادة أهل السنة فِي كل شأن وفِي تسمية الفرق بأسْمَائهم المشهورة، وأن يَجتنبوا الألفاظ الغريبة والمتشابِهة الَّتِي تثير الْخِلافات والقيل والقال، والَّتِي لا تؤدي إلا إلَى ما يضر الدعوة السلفية والشماتة بأهلها وقد نَهى السلف عن هذا.

ولو فرضنا صحة ما أغرب به الإصطخري من أن الخوارج مرجئة فإنه لا يصح تسمية الخوارج بالمرجئة وإلحاقهم بِهم؛ لأن هناك تضادًا بين رأي الخوارج وبين رأي المرجئة فِي الإيْمَان أشد مِمَّا بين أهل السنة والمرجئة، فالمرجئة عندهم أن العمل ليس من الإيْمَان ولا يزيد ولا ينقص وعندهم لا يضر مع الإيْمَان ذنب.

وعند أهل السنة والخوارج أن العمل من الإيْمَان وأن الذنوب تضر والخوارج يزيدون التكفير بالكبائر.

وعلى كلٍّ حال: فعند هاتين الطائفتين اشتراك فِي اعتبار العمل من الإيْمَان، وأن الذنوب تضر أصحابَها.

فلو أراد إنسان أن يشبه الخوارج بأهل السنة بسبب هذا الاشتراك لما سلم له،

فكيف يقبل تشبيههم بالمرجئة وهما متضادان فِي الرأي فِي العمل والحكم؟!

ويا أخي، إنِّي أراك مولعًا بالغرائب والألفاظ الْمتشابهة الْمُشكلة، وهذا أمر مذموم؛ لأن اللَّه ذم من يتبع المتشابه؛ ولأن رسول اللَّه ﷺ نَهانا عن عضل المسائل، وقال علي رضي الله عنه: «حدثوا الناس بِما يعرفون، أتُحبون أن يكذب اللَّه ورسوله؟!». البخاري العلم، باب (١٤٩).

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «ما أنت مُحدثًا قومًا حديثًا لا تبلغه عقولُهم إلا كان لبعضهم فتنة». مقدمة مسلم (ص١١).

وكان السلف ينكرون تتبع الغرائب ويقولون: إن الدين ما جاءك من هنا وهنا، يريدون الأحاديث المشهورة فِي الناس وبِها يعملون.

وأنت تتعلق بلفظ جنس وهو لا ذكر له فِي القرآن ولا فِي السنة، ولا أدخله السلف فِي تعريف الإيْمَان، ولَمْ يذكر فِي أقوال القرون الْمُفضلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مِمَّا أدخله الفلاسفة على الإسلام.

وإذا رجعت إلَى كتب اللغة تَجد اضطرابًا فِي تفسيره.

ويقال: إن أول من أدخله على اللغة الأصمعي.

قال ابن فارس فِي مقاييس اللغة عن الأصمعي: إنه أول من جاء بِهذا اللقب وقال مثل هذا صاحب القاموس.

وبعض أهل اللغة يقول عن الْجِنس: إنه الضرب من الشيء.

وبعضهم يقول: إنه أعم من النوع، وهؤلاء متأثرون بكلام الفلاسفة.

وبعضهم يقول: الْجِنس هو الأصل والنوع، فيجعل معنَى الْجِنس والنوع واحدًا، وهو صاحب المعجم الوسيط، وقال بعد هذا التعريف: وفِي اصطلاح الْمَنطقيين ما يدل على كثيرين مُختلفين بالأنواع، فهو أعم من النوع يعنِي عند الْمَنطقيين، وهذا يشير إلَى أنه من وضع أهل المنطق.

ومن مضار استخدام هذا اللفظ أن بعض من حَملوا لواءه يقولون عن الشيخ ابن باز والشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين: إنَّهم ثالوث الإرجاء.

وأنت ترى أن ربيعًا يقول بقول غلاة المرجئة وتشيع ذلك، ونعوذ باللَّه من الْمُجازفات فمن يسلم منك؟

رابعًا: قلت فِي هذه الْمُكالَمة: الشيخ ربيع له مذكرتان أو ثلاث مذكرات فيها بقايا وبلايا و. . . ورد عليه فِي التقليد على أنه يُخالف أئمة الدعوة ويُخالف العلماء ويُخالف المسلمين ويُخالف أحْمَد بن حنبل الذي يقول: من قال: لا أقلد فهو قول فاسق عند اللَّه وعند رسوله.

* أقول: لقد دعوت فِي السابق إلَى التقليد فِي الدين دعوة مطلقة لَمْ تفرق بين أصول الدين وفروعه، ثُمَّ دعوت الناس إلَى التقليد، ولَمْ تستثن إلا الْمُجتهدين الكبار من أمثال مالك وأحْمَد والشافعي وهذا الصنف لا وجود له الآن.

وقد رددت عليك هذا سابقًا ولَمْ تثبت حَتَّى على هذا، وهأنت الآن تدعو إلَى التقليد فِي الدين دعوة مطلقة عامه تشمل التقليد فِي الدين كله أصوله وفروعه وتشمل الناس جَميعًا، وتدعي هنا أنِّي خالفت العلماء والمسلمين وأئمة الدعوة وأحْمَد بن حنبل، وهذه دعاوى باطلة.

فالعلماء الصادقون الناصحون الْمُصلحون قديْمًا وحديثًا إنَّما يدعون الناس إلَى اتباع الكتاب والسنة والتمسك بهما ويُحاربون التقليد.

وقد وافقت أنا هؤلاء العلماء موافقة تامة حذو القذة بالقذة، وسقت نصوص كبارهم فِي الْحَث على الاتباع والنهي عن التقليد، كما سقت أدلتهم من القرآن الكريْم على تَحريْم التقليد، فلماذا ترجف عليّ بالباطل وتقول: إنِّي خالفت العلماء؟

فإن قلت: إن ربيعًا كلف الناس جَميعًا بالاتباع ولَمْ يَجز التقليد لأحد، فأقول:

إن هذه دعوى باطلة يدحضها قولِي فِي الصفحات الأولى من مذكرة حكم التقليد:

١- وكان من واجبكم إن أردتُم الرد على أبِي الحسن ومن تابعه أن تفصل فِي الموضوع بأن تبين قصده، كما تبين وجوب الاتباع والحذر من التقليد الباطل وتبين

متى يَجُوز.

٢- وقولي أيضًا فِي الصفحات الأولى من هذه المذكرة:

وقد استدل أئمة السنة والإسلام بِهذه الآيات ونظائرها على تَحريْم التقليد على من يستطيع أن يفهم نصوص الكتاب والسنة سواء كان من أهل الاجتهاد أو من أهل الاتباع، وقرروا أن التقليد إنَّما يَجُوز للعاجز عن إدراك الحق من الكتاب والسنة، وأن التقليد كالميتة أصلها حرام، وإنَّما يَجُوز أكلها للمضطر.

١- وأسألك: من هو الْمُخالف للكتاب والسنة والْمُخالف للعلماء؟

إن ثبت إلَى رشدك وتركت العناد وسلكت مسلك الإنصاف فسوف تقول: إن الْمُخالف للكتاب والسنة وللعلماء إنَّما هو فالِح ومن تابعه من الْجُهال الْمَجهولين، وإن تَماديت فِي باطلك فسوف تردد ما تدعيه ظلمًا من أن الْمُخالف إنَّما هو ربيع ومن أيده من العلماء الْمَعروفين الْمَشهورين فِي الآفاق.

وأسألك: لقد تعصب لأبِي الْحَسن أساتذة فِي الْجَامعات وطلاب علم فِي الْجَامعات ومؤلفون، فهل كان من الواجب أن تدعوهم إلَى النظر فِي كلام العلماء وكلام أبِي الحسن ثُمَّ تَحكيم الكتاب والسنة؟ أو الواجب عليك دعوتُهم إلَى التقليد والحكم على من لا يقلد منهم بأنه قد كذب الإسلام وكذب الكتاب والسنة، والحكم عليه أيضًا بأنه قد نسف رسالات الرسل والكتب الَّتِي أنزلت عليهم.

إن ثبت إلَى رشدك، فسوف تقول: إن الواجب إنَّما هو دعوتُهم إلَى النظر فِي كلام الْمُختلفين ثُمَّ تَحكيم الكتاب والسنة فيهما، ثُمَّ بيان الْمُحق منهم ونصرته وبيان الْمُبطل والأخذ على يده.

٢- نَهى أئمة الإسلام عن التقليد، وأقوالهم مشهورة متداولة بين العلماء والطلاب قديْمًا وحديثًا: ومنهم: الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ ومن أقواله فِي ذلك: لا تقلدنِي ولا تقلد مالكًا ولا الشافعي ولا الثوري، وتعلموا كما تعلمنا.

ومنها: لا تقلد دينك الرجال فإنَّهم لن يسلموا من أن يغلطوا.

فلماذا لَمْ تأخذ بأقواله وأقوال العلماء وتصدع بِها ولِماذا تذهب لتوهم الناس أن العلماء معك فِي الدعوة إلَى التقليد، وأن ربيعًا قد خالفهم وتركز على كل كلمة

نسبت إِلَى الإمام أحمد: من قال: لا أقلد فهو قول فاسق[١].

وهذه الكلمة إن ثبتت عنه على إجْمَالِها فإن سياقها وسباقها ولِحاقها يفيد أنه يريد بها الاتباع، كما هو منهجه ومنهج غيره من علماء الأمة، فتأتي أنت فتحملها على المعنَى الْمَذموم الذي تنادي به، وتدعو من لا يلزمه التقليد إِلَى الالتزام بالتقليد، وتَحكم عليه إن لَمْ يقلد بالأحكام الغليظة الَّتِي تتضمن التكفير الغليظ.

٣- ألف العلماء كتبًا فِي الدعوة إِلَى اتباع الكتاب والسنة وتَحريْم التقليد وذمه، ومن هؤلاء العلماء: أبو شامة، ألف كتابه (الْمؤمل فِي الرد إِلَى الأمر الأول)، ومنهم السيوطي، ألف فِي ذلك كتابه (الرد على من أخلد إِلَى الأرض).

وللفلاني (إيقاظ الْهِمم) وللصنعاني (إرشاد النقاد إِلَى تيسير الاجتهاد) وللشوكانِي (القول الْمُفيد فِي أدلة الاجتهاد والتقليد).

فلماذا تُهمل ذكر هذه الكتب وتسدل الستار عليها وعلى أمثالِها، ولا تتحمس إلا لِمَا يضاد هذه الْمُؤلفات وصيحات مؤلفيها على الأمة لتترك التقليد وتعود إِلَى كتاب ربِّها وسنة نبيها؟!

لِماذا تَجلب بَخيلك ورجلك لإيهام الناس أن علماء الأمة والمسلمين معك فِي الدعوة إِلَى التقليد؟

٤- حارب ابن القيم التقليد فِي كتبه ودعا الناس إِلَى اتباع الكتاب والسنة وأبطل شبهات دعاة التقليد من واحد وثَمانين وجهًا، وقد سبقه إِلَى ذلك شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية، فلماذا تكتم هذه الجهود كلها وتدعي أن العلماء معك، ومن العلماء هذان العالِمان الْجَليلان ومنهم من سبق ذكرهم؟ ألا يدل هذا على أنك مِمَّن يكتم الْحَق ويدعو إِلَى الباطل؟

٥- قامت دعوة الإمام الْمُجدد مُحَمَّد بن عبد الوهاب على الكتاب والسنة واتباع منهج السلف الصالِح ومُحاربة التقليد فِي الأصول والفروع، ولَمْ يستثن فِي الفروع إلا العاجزين من العوام وغيرهم؛ فأيقظ الله بدعوته كثيرًا من الناس فِي

---

(١) ولَمْ يقل: كذب القرآن والسنة.

مشارق الأرض ومغاربِها، وسار أولاده وأحفاده وتلاميذه وأتباعه على منهجه إِلَى يومنا هذا.

*** ومن أقواله فِي ذم التقليد ما يأتِي:**

١- قال فِي رسالته (مسائل الْجَاهلية): الرابعة: أن دينهم مبني على أصول أعظمها (التقليد)، فهو القاعدة الكبرى لِجميع الكفار أولهم وآخرهم، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٢٣].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [لقمان:٢١].

فأتاهم بقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾. الآية [سبأ:٤٦].

وقوله: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف:٣]. مؤلفات الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب، القسم الأول (ص ٣٣٦).

ألا ترى أن التقليد من أصول الكفر؛ بل أعظم أصول الكفر، وقاعدة كبرى لِجميع الكفار؟! وأنت وأمثالك تنكرون مثل هذا القول وتُحاربون من يقوله.

وقال الإمام مُحَمَّد بن عبد الوهاب فِي كتاب التوحيد: باب من أطاع العلماء والأمراء فِي تَحريم ما أحل الله أو تَحليل ما حرمه الله فقد اتَّخذهم أربابًا من دون الله.

قال ابن عباس: «يوشك أن تنْزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله، وتقولون: قال أبو بكر وعمر».

تكلم الشيخ سليمان بن عبد الله بن عبد الوهاب فِي شرح هذا الباب بكلام عظيم فِي وجوب الاتباع وذم التقليد ودعاته، ونقل كلام بعض الأئمة فِي هذا الصدد، ومنه قول الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أجْمَع العلماء على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لَمْ يكن له أن يدعها لقول أحد.

ثُمَّ قال: فإذا كان هذا كلام ابن عباس لِمن عارضه بأبِي بكر وعمر فماذا تظنه

يقول لِمن يعارض سنن الرسول بإمامه وصاحب مذهبه الذي ينتسب إليه، ويَجعل قوله عيارًا على الكتاب والسنة، فما وافقه قبله وما خالفه رده أو تأوله فاللَّه الْمُستعان... ولا ريب أن هذا داخل فِي قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

وساق الإمام مُحَمَّد قول الإمام أحمد: عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إِلَى رأي سفيان، واللَّه تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. أتدري ما الفتنة؟ الفتنة: الشرك، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع فِي قلبه شيء من الزيغ فيهلك.

شرح الشيخ سليمان هذا القول، ومن كلامه هنا قوله: ومراد أَحْمَد الإنكار على من يعرف إسناد الْحَديث وصحته ثُمَّ بعد ذلك يقلد سفيان أو غيره ويعتذر بالأعذار الباطلة، إما بأن الأخذ بالْحَديث اجتهاد والاجتهاد قد انقطع منذ زمان، وإما بأن هذا الإمام الذي قلدته أعلم منِّي، فهو لا يقول إلا بعلم ولا يترك هذا الحديث مثلًا إلا عن علم، وإما بأن ذلك اجتهاد ويشترط فِي الْمُجتهد أن يكون عالِمًا بكتاب اللَّه، عالِمًا بسنة رسول اللَّه وناسخ ذلك ومنسوخه وصحيح السنة وسقيمها، عالِمًا بوجوه الدلالات، عالِمًا بالعربية والنحو والأصول ونَحو ذلك من الشروط الَّتِي لعلها لا توجد فِي أبِي بكر وعمر رضي الله عنهما كما قاله المصنف.

فيقال له: هذا إن صح فمرادهم بذلك الْمُجتهد المطلق.

أما أن يكون ذلك شرطًا فِي جواز العمل بالكتاب والسنة فكذب على اللَّه وعلى رسوله وعلى أئمة العلماء، بل الفرض والْحَتم على الْمُؤمن إذا بلغه كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ وعلم معنَى ذلك فِي أي شيء كان أن يعمل به، ولو خالفه من خالفه، فبذلك أمرنا ربنا -تبارك وتعالَى- ونبينا ﷺ، وأجْمَع على ذلك العلماء قاطبة إلا جهال الْمُقلدين وجفاتِهم، ومثل هؤلاء ليسوا من أهل العلم، كما حكى الإجْمَاع على أنهم ليسوا من أهل العلم أبو عمر بن عبد البر وغيره، قال اللَّه تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

تيسير العزيز الْحَميد (ص ٥٤٦ - ٥٤٧).

ثُمَّ واصل الكلام فِي ذم الْمُقلدين والنقل عن العلماء فِي الحث على الاتباع والنهي عن التقليد وتَحريْمه.

وأنت يا فالِح تُخالف هذا الْمَنهج وتفرض على هذا الصنف غير الْمُجتهدين مِمَّن واجبهم الاتباع تفرض عليهم التقليد وتَحكم على من لا يقلد منهم أمثالك بأنَّهم قد كذبوا الكتاب والسنة وكذبوا الإسلام، فقد خالفت الكتاب والسنة وخالفت الإجْمَاع ثُمَّ لا تستحي من رمي من وافقهم بأنه قد خالفهم بل خالف المسلمين، وإذا لَمْ تستح فاصنع ما شئت.

وقال الإمام مُحَمَّد فِي هذا الباب:

«وعن عدي بن حاتِم: أنه سَمع النَّبِي ﷺ يقرأ هذه الآية: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]. فقلت له: إنا لسنا نعبدهم، قال: أليس يُحرمون ما أحل اللَّه فتحرمونه، ويُحلون ما حرم اللَّه فتحلونه؟ فقلت: بلى، قال: فتلك عبادتُهم». رواه أحْمَد والترمذي وحسنه.

شرح الشيخ سليمان هذا النص وخلال شرحه قال: قال شيخ الإسلام: وهؤلاء الذين اتَّخذوا أحبارهم ورهبانَهم أربابًا من دون اللَّه حيث أطاعوهم فِي تَحليل ما حرم اللَّه وعكسه يكونون على وجهين:

أحدهما: أنهم يعلمون أنهم بدلوا دين اللَّه فيتبعونَهم على التبديل، فيعتقدون تَحليل ما حرم اللَّه وتَحريم ما أحل اللَّه اتباعًا لرؤسائهم مع علمهم بأنهم خالفوا دين الرسل فهذا كفر، وقد جعله اللَّه ورسوله شركًا، وإن لَمْ يكونوا يصلون لَهم ويسجدون.

الثاني: أن يكون اعتقادهم وإيْمَانهم بتحريْم الْحَلال وتَحليل الْحَرام ثابتًا لكنهم أطاعوهم فِي معصية اللَّه كما يفعل المسلم ما يفعله من الْمَعاصي الَّتِي يعتقد أنَّها معاصٍ، فهولاء لَهم حكم أمثالِهم من أهل الذنوب، كما ثبت فِي الصحيحين عن النَّبِي ﷺ أنه قال: «إنَّما الطاعة فِي الْمَعروف». تيسير العزيز الحميد (ص ٥٥٣).

فهل ترى ربيعًا ومن معه على هذا الْمَنهج أو خالفوه، رمتني بدائها وانسلت.

وكم للإمام مُحَمَّد وأتباعه من الأقوال الداعية إلَى الكتاب والسنة ومُحاربة

التقليد؛ إذ ذلك هو الأصل الذي أوجبه اللَّه على الأمة كلها، ولا يستثنَى من ذلك إلا من عجز عن الفهم والإدراك بعكس ما أنت عليه من الدعوة إلَى التقليد، وجعل ذلك أصلًا، ولا تستثني منه إلا الْمُجتهدين الكبار من أمثال مالك والشافعي وأحْمَد وهؤلاء لا يوجدون، لكن طلاب العلم والعلماء الْمَوجودين فِي الدنيا لَمْ يسقط عنهم وجوب اتباع الكتاب والسنة كما قرره العلماء وقررته فِي مذكرتِي تقريرًا واضحًا موافقًا فِي ذلك الكتاب والسنة والإجْمَاع.

وللشيخ عبد اللَّه بن مُحَمَّد بن عبد الوهاب جولات قوية على المقلدين الْمُتعصبين ودعوة حارة إلَى الاتباع ولا يُستثنَى من الاتباع إلا العاجزين عن معرفة الْحَق وإدراكه من العوام ونَحوهم. انظر الدرر السنية (٤/ ١٦-٧٢).

وقد نقل عن الأئمة وجوب الاتباع فِي مواطن، ومنها قولُهم:

قال الشيخ تقي الدين فِي بعض أجوبته: وقد ثبت فِي الصحيح عن النَّبِي ﷺ أنه قال: «من يرد اللَّه به خيرًا يفقهه فِي الدين». ولازم ذلك أن من لَمْ يفقهه فِي الدين لَمْ يرد به خيرًا، فيكون التفقه فِي الدين فرضًا، والفقه فِي الدين: معرفة الأحكام الشرعية بأدلتها السمعية، فمن لَمْ يعرف ذلك لَمْ يكن متفقهًا، لكن من الناس من قد يعجز عن الأدلة التفصيلية فِي جَميع أموره فيسقط عنه ما يعجز عن معرفته ويلزمه ما يقدر عليه، وأما القادر على الاستدلال، فقيل: يَحرم عليه التقليد مطلقًا، وقيل: يَجُوز مطلقًا، وقيل: يَجُوز عند الْحَاجة، كما إذا ضاق الوقت عن الاستدلال، وهذا القول أعدل الأقوال، والاجتهاد ليس هو أمرًا واحدًا لا يقبل التجزي والانقسام، بل قد يكون الرجل مُجتهدًا فِي فن أو باب أو مسألة، دون فن وباب ومسألة. الدرر السنية (٤/ ٣٩).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: طالب العلم يُمكنه معرفة الراجح من الكتب الكبار الَّتِي يذكر فيها مسائل الخلاف ويذكر فيها الراجح، مثل كتاب التعليق للقاضي أبِي يعلى، والانتصار لأبِي الْخَطاب، وعمدة الأدلة لابن عقيل، وتعليق القاضي يعقوب البرزبيني، وأبِي الحسن الزاغوني، ومِمَّا يعرف منه ذلك كتاب الْمُغني للشيخ أبِي مُحَمَّد، وكتاب شرح الْهِداية لِجدنا أبِي البركات.

الدرر السنية (٤/ ٥٣).

وهؤلاء الطلاب ومن فوق مستواهم يفرض عليهم فالِح التقليد الأعمى، ويشد أطواق التقليد فِي أعناقهم، ويا ويل أحدهم إذا قال: لا أقلد أو اختار عالِمًا من بين العلماء، فإنَّهم يكونون فِي حكمه قد كذبوا الكتاب والسنة وكذبوا الإسلام وأنزل بالناس الرعب الشديد، وأقام الدنيا ولَمْ يقعدها من أجل تأصيله الفاسد وأحكامه الْجَائرة، فلا حول ولا قوة إلا باللَّه.

وقد ظهر لك جليًا بطلان ما يدعيه فالِح بأن ربيعًا قد خالف العلماء والمسلمين، وخالف أئمة الدعوة، وخالف الإمام أَحْمَد، وادعى أن هؤلاء جَميعًا معه ولا سيما أئمة الدعوة الذين يتمسح بهم وهم برآء من منهجه، وقد ألف الشيخ مُحَمَّد بن هادي المدخلي كتابًا سَماه (الإقناع بِما جاء عن أئمة الدعوة من الأقوال فِي الاتباع) جَمع فيه من أقوال أئمة الدعوة السلفية النجدية، جَمعه للرد على دعوة حدادية ماكرة تدعو إلَى التقليد، وتتمسح بأئمة الدعوة، وتدعي أنَّهم مقلدة، فجاء هذا الكتاب وما تضمنه صواعق على الحدادية، ولا يزال هو وأمثاله صواعق على دعاة الْحَدادية الْجَديدة، فمن شاء فليرجع إلَى هذا الكتاب؛ ليظهر له بطلان دعاوى الْحَدادية.

فهذه أسئلتي عن الأمور الَّتِي زعمت أنها خطيرة، وأنِّي أدركت أنِّي أخطأت فيها فهربت عن السؤال عنها.

ولقد أجبتك الآن وما تركتها سابقًا خوفًا من الأطفال ولا خوفًا من ظهور الْخَطأ، فالرجوع إلَى الحق من أسهل الأمور عليَّ، والْحَمد لله.

وأقول: لا أزال أنتظر منك الإجابة العلمية الْمُتواضعة الموجزة، فخير الكلام ما قل ودل.

كما أرجو الإجابة على الأسئلة الأولَى، وأرجو إتْحافِي بالمبادرة بالإجابة على هذه الأسئلة الجديدة ولا تُماطل فإن مطل الغنِي ظلم.

ثُمَّ تعرض أسئلتي ونصيحتِيَ لك وإجابتك على من تَختار من العلماء، وأرجو أن تَجتنب أمرين:

١- التفاخر والطعن والاتِّهامات.

٢- الإحالة على الْمَجهولين وأهل الْجَهالات.

وصلى اللَّه على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

ربيع بن هادي المدخلي

١١/٦/١٤٢٥هـ

* * *

(١٣)
مقالات في جنس العمل

المقالة الأولى: كلمة حق حول جنس العمل

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فمِمَّا نكب به الإسلام والْمُسلمون فِي هذا العصر وخاصة أهل الْمَنهج السلفي فكر سيد قطب وعقائده الفاسدة وما أكثرها وأخطرها!!

ومنها قضية تكفير الْمُجتمعات الإسلامية الَّتِي جدد وطور بِها مذهب الْخَوارج فِي التكفير والْخُروج على الحكام والعلماء.

وقد تلقف هذه الفتنة عنه أناس تلبسوا بالسلفية فزادوها قوة وانتشارًا، إذ كان سيد قطب يكفر الحكام والْمُجتمعات الإسلامية بالحاكمية فقط.

أما هؤلاء فقد مكروا وتَحايلوا لترويْجها وإلباسها لباس المنهج السلفي، فوجدوا فكرة تكفير تارك جنس العمل وتكفير تارك الصلاة أعظم وسيلة لترويج فكرتِهم، وأعظم مصيدة للشباب السلفي، ومن أعظم الوسائل لتفريقهم وضرب بعضهم ببعض، ووجدوا منهما جسرًا لرمي أهل السنة بالإرجاء، فالذي لا يركض من أهل السنة معهم فِي ميدان الْخَوارج فيكفر الحكام بالطريقة الخارجية الجاهلة فهو مرجئ وعميل وخائن... إلخ، والذي لا يكفر تارك الصلاة منهم مرجئ.

وأدركت دندنة هؤلاء حول إنكار أحاديث الشفاعة ولا سيما حديث أبِي سعيد الْخُدري فكنت أكره الحديث عنه -أي: جنس العمل- والخوض فيه لا سيما وكثير مِمَّن يردده لا يفهم معناه وكثير مِمَّن يعرض عليهم من أذكياء حَملة العلم يشتبه عليهم، حَتَّى قال لِي بعض الْمُدرسين الْجَامعيين الأذكياء قبل أيام: أنا لا أدري ما

الْمُراد بِجنس العمل إلَى الآن؟!!

وفِي نادر من الأحيان يسألنِي عنه بعض الناس فأنْهاه عن الْخَوض فيه، فإذا ألَحّ ولَجّ اعترضت ببعض أحاديث الشفاعة كحديث أنس ﷺ: «يَخرج من النار من عنده أدنَى أدنَى أدنى من مثقال ذرة من إيْمان». فلا يُحير جوابًا.

وفِي هذه الأيام كتب أخونا حمد بن عبد العزيز العتيق مقالًا تَحت عنوان «تنبيه الغافلين إلَى إجْمَاع الْمُسلمين على أن ترك جنس العمل كفر فِي الدين».

فشرعت فِي قراءته إلَى أن وصلت إلَى الصحيفة الخامسة فإذا فيها: الفصل الثالث: ترك جنس العمل كفر أكبر: المبحث الأول: صورة المسألة: هي فِي رجل نطق بالشهادتين ثُمَّ بقي دهرًا لَمْ يعمل خيرًا مطلقًا لا بلسانه ولا بِجوارحه ولَم يعد إلَى النطق بالشهادتين مطلقًا مع زوال المانع.

فقلت: إن كان الْمُراد بِجنس العمل هذه الصورة فإنِّي لا أتردد ولا يتردد مسلم فِي تكفير من هذا حاله وأنه منافق زنديق إذ لا يفعل هذا من عنده أدنَى حد للإيْمان.

لكنِّي لا أحب للسلفيين التعلق بلفظ جنس العمل لأمور:

أولُها: أنه لفظ مُجمل يَحتمل هذه الصورة ويَحتمل غيرها وهو ما يريده التكفيريون.

ثانيها: كما قال أخونا حمد العتيق: إنَّها مسألة غير عملية بِمعنَى أنه لا يُمكن أن يقال: إن هناك زيدًا -من الناس- قد شهد أن لا إله إلا اللَّه وأن مُحمدًا رسول اللَّه، ولَم يعمل بعدها خيرًا قط، فإن هذا النفي المطلق لا يُمكن لأحد إلا اللَّه أن يُحيط به، والأمر كما ذكر الأخ حمد.

ثالثها: دندنة التكفيريين حوله لِمقاصد سيئة، منها: رمي أئمة السنة بالإرجاء، فمن لا يكفر تارك الصلاة عندهم مرجئ أو أتِي من شبهة الإرجاء، ومن لا يكفر الْحَاكم الذي يَحكم بغير ما أنزل اللَّه تكفيرًا مُخرجًا من الْمِلة فهو مرجئ وإن فصل على طريقة السلف وإن قال بكفر تارك الصلاة.

رابعها: من أجل ما فِي هذا اللفظ من الإجْمال الْمُشار إليه سلفًا يقع من إطلاقه من اللبس على كثير من الناس، ولِما يوقع من الْخِلاف بين أهل السنة والشحناء

والفتن بينهم، ترجح لِي أنه يَجب الابتعاد عنه؛ لأن الجنس قد يراد به الواحد وقد يراد به الكل وقد يراد به الغالب، ومن هنا إذا دندن حوله السلفيون حصل بينهم الخلاف الذي يريده التكفيريون وتكثروا بِمن يقول به منهم، فيقولون: هذا فلان السلفي يقول بتكفير تارك جنس العمل، فيجرون الناشئ إلَى مذهبهم فِي تكفير الْحُكام على منهجهم وإلَى رمي علماء السنة بالإرجاء... إلخ.

وأنصح السلفيين أن يلتزموا بقول السلف الشائع المتواتر من أول عهد السلف إلَى يومنا هذا ألا وهو قولُهم: إن الإيْمان قول وعمل، قول بالقلب واللسان وعمل بالقلب والجوارح، أو: إن الإيْمَان قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان، أو كما قال الإمام أحمد -رحِمه الله-: الإيْمَان قول وعمل يزيد وينقص.

أو كما قال البخاري: كتبت عن ألف شيخ وزيادة ولَم أكتب إلا عمن يقول: الإيْمان قول وعمل، ونَحو هذه العبارات الْمَوروثة عن السلف الَّتِي لا تَخرج عن هذا الْمَعنَى فالتزام عبارات السلف فيه رد لضلال المرجئة، وهو ردٌّ كاف شاف وفيه أمان وضمان للسلفيين من الاختلاف والقيل والقال، وحِماية من استغلال التكفيريين لإطلاق بعض السلفيين لِجنس العمل.

ومن أصول أهل السنة: وجوب سد الذرائع، ووجوب درء المفاسد، وتقديْم درء الْمَفاسد على جلب الْمَصالِح، فإطلاق جنس العمل فيه مفاسد لِما فيه من الإجْمَال الْمُوقع فِي اللبس ولِما يثيره من الاختلاف والفرقة فيجب اجتنابه.

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ زاجرًا عن إطلاق الألفاظ الْمُجملة:

فعليك بالتفصيل والتبيين فال ... إطلاق والإجمال دون بيان
قد أفسدا هذا الوجود وخبطا ال ... أذهان والآراء كل زمان

وهنا ملاحظة مهمة ينبغي لفت النظر إليها: وهي أن الصورة الَّتِي ذكرها الأخ حمد -وفقه الله- لا يَجوز لِمسلم أن يتردد فِي تكفير صاحبها إن وجد، ولكنها فِي الوقت نفسه هي نظرية غير واقعية ولا عملية إذ لا يتصور وقوعها من مسلم، والشرائع لَمْ تبن على الصور النادرة كما قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ.

فكيف نزج بدعوتنا وشبابنا فِي الصور المستبعدة أو المستحيلة وتشحن النفوس وتضيع الأوقات فِي القيل والقال بل توقع الشباب فِي الشبكة الَّتِي نصبها لَهم التكفيريون، فإذا كان لابد من الكلام فيها فيكون من العالم الفطن عند الحاجة كأن يسأله تكفيري عن كفر تارك جنس العمل فيقول له: هذه كلمة مُجملة فماذا تريد بِها، فبين لِي ما تقصده، فإن ذكر له صورًا باطلة ردها عليه بالحجة والبرهان، وإن ذكر الصورة السابقة قال له: هذا حق وأنا معك، ولكنِّي أحذرك من التلبيس على الناس بذكر غير هذه الصورة.

فهذا ما أقوله وأنصح به السلفيين فِي هذه الْمَسالة، وأنصحهم بشدة عن تعاطي أسباب الخلاف ومثيراته.

والْحِرص على ما يؤلف القلوب ويَجمعها على الْحَق بالحكمة والرفق.

أسأل اللَّه الكريْم -تبارك وتعالَى- أن يَجمع كلمة أهل السنة والمسلمين عمومًا على الْحَق والهدى وأن يُجنبهم أسباب الْخِلاف والفتن.

كتبه

ربيع بن هادي المدخلي

٢١/٥/١٤٢٥هـ

المقالة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

إِلَى الأخ فالح بن نافع الْحَربي -وفقه الله-:

السلام عليكم ورَحْمَة الله وبركاته...

وبعد:

فقد وَقَفتُ عَلَى مُكَالَمَة لكم مع أحد السائلين من «بلعباس» بالْجَزَائر، حصلت بينكما فِي يوم الْجُمُعَة نهاية ربيع الثاني لعام (١٤٢٥هـ).

وفِي هذه الْمُكَالمة من الكلام ما يَخجَل الشرفاء من ذكره، ولكم كلام كثير فِي غير هذه الْمُكَالَمَة بعيد جدًّا عن الأخلاق الإسلاميَّة، لا يسعنا إلا أن نقول: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥].

والذي يهمني من ناحية علمية قولكم فِي هذه الْمُكَالَمَة: الشيخ إنَّمَا هَرَبَ من الأمور الْخَطيرة فِي تعريف الإيْمَان فِي تعريف أهل الإيْمَان فِي قضية الإرجاء، وأن تارك جنس الإيْمَان[١] يقول عنه: إنه ناقص الإيْمَان[٢]، إنه مُرجئ فعلًا، بل يوافق غلاة الْمُرجئة.

وقلتم مَرَّة أخرى: رجل يكتب مذكرة فيها أمور خطيرة، جنس العمل هو أحد أركان تعريف الإيْمَان عند أهل السنة.

وقلتم أيضًا: الشيخ هرب لَمَّا رأى الردود، وأدرك خطأه، انسحب

---

(١) كذا، ولعله يريد جنس العمل.

(٢) أنا لَمْ أقل: إن تارك جنس العَمَل ناقص الإيْمَان، ولَمْ أتعرض لذكر من كفره ولا لِمَنْ لَمْ يكفره، وإنَّمَا رَدَدتُ خطأك، فكيف تَجعَلني من الْمُرجئة، بل أوافق غلاتهم، وأنا أحارب الإرجاء والبدع جَميعًا، ما أجرأك على التبديع!!

الانسحاب. . . ولذلك لَمْ يذكر الإيْمَان، ولَمْ يذكر جنس العمل، ولَمْ يذكر الإرجاء، ولَمْ يذكر الأشياء الْخَطيرة التِي هي واقع فيها، فَذَهَبَ يلقي أسئلة.

وأقول لك الآن: لِمَاذا لَمْ ترد أنت على النصيحتين التِي توعدت بالرَّد عليهما؟ فما الذي منعك من تنفيذ هذا الوعيد؟! وماذا تسمي هذا؟!

ولِمَاذا لَمْ تُجب على الأسئلة التِي وجهتها إليك من أكثر من شهر؟!

ولقد رَدَدتُ على مَنْ ظَهَرَ لي أنه «فاروق الغيثي»؛ لأنه أهان أهل الْحَديث وقواعدهم العظيمة، فرأيت أنه يَجب عَلَيَّ أن أذب عن أعراضهم وقواعدهم، ولولا خطورة كتابته لَمَا رَدَدتُ عليه.

وأمَّا الردود الأخرى القائمة على الْجَهل والسَّفسَطَة، والصَّادرَة عن أناس مَجهُولين سفهاء فلن أرد عليها؛ لأن مُجَارَاة السفهاء غير لائقة بالعقلاء؛ ولأن العقلاء يطلبون منِّي ألَّا أرد عليك، فكيف يقبلون الرد على جهلة مَجهُولين سُفَهَاء.

وقولك فِي جنس العَمَل: إنه أحد أركان تعريف الإيْمَان.

فأقول لك: إن السلف لَمَّا عَرَّفوا الإيْمَان؛ قالوا فِي تعريفه: الإيْمَان قول وعمل. وبعضهم يقول: قول وعمل واعتقاد. . . إلخ، وأنا عَرَّفتُ الإيْمَان بِمَا عَرَّفهُ به السَّلَف، وبينتُ مَذهَب الْمُرجئة الذين لا يُدخلون العَمَل فِي الإيْمَان، ولَمْ أجد من ذكر لفظ جنس العمل فِي تعريف الإيْمَان.

فأسألك: هل السَّلف الذين لَمْ يُدخلوا لفظ «جنس» فِي تعريف الإيْمَان يكونون مرجئة عندك؟

وقولك: «هَرَبَ لَمَّا رأى الردود وأدرك خطأه».

من أنبأك أنني هربت، وكيف أدركت أني أخطأت؟!

فواللَّه ما ازدَدتُ إلَّا يقينا بصَوَاب كل ما ضَمَّته النصيحتان، وبأهميَّة الأسئلة التِي لَمْ ترد عليها، وأنا متأكد أنك عاجز عن الرَّدِّ عليها، وواللَّه ما هربت عن مُسَاءلتك عن: الإيْمَان، والإرجاء، وجنس العمل، ولَمْ يَخطر ببالي -والعياذ باللَّه- هذا الْهُرُوب، ولو كان عندي خطأ ما خَجلتُ ولا تَرَدَّدتُ عن إعلان الرجوع عنه، وأعوذ باللَّه من الاستكبار والعناد.

ولقد هَوَّشتُم عَلَيَّ بِمَوضوع تارك جنس العمل، وأنا لَمْ أتعَرَّض فِي نصيحتِي لتارك جنس العمل من حيث إنه كافر، أو ليس بكافر.

وإنَّمَا استنكرت قولكم بـ: أن مَنْ لَمْ يكفره؛ يكون موافقًا للمرجئة فِي القول بنقص الإيْمَان الذي لَمْ يقل به الْمُرجئة، فإذا كَانَ هَذَا الذي لَمْ يكفره مِمَّن يدخل العَمَل فِي الإيْمَان، ويقول: إنه يزيد وينقص. فكيف يصح قياسه على الْمُرجئة وإلْحَاقه بهم، وهم لا يُدخلون العَمَل فِي الإيْمَان، ولا يقولون بزيادته ونقصه؟!!

وإذن؛ فَمَناط الإلْحَاق وعلته -وهو القول بنقص الإيْمَان- لا يوجد فِي الأصل، وهو قول الْمُرجئة الْمَعرُوف.

هذا هو وجه نقدي لكم، ولا شك أنكم مُخطئون فِي هذا الإلْحَاق الذي يفقد ركنًا من أركان القياس.

*** والآن أوجه لك أسئلة عن الإيْمَان إلَى آخره:**

أولًا: قُلتُ أنا فِي نصيحتِي فِي تعريف الإيْمَان بعد نهيي عن الْخَوض فِي جنس العمل:

«١- والأولَى التزام ما قَرَّرَه وآمن به السَّلف من أن الإيْمَان: قول وعمل: قول القلب واللسان، وعمل القلب والْجَوَارح، وأنه يزيد وينقص: يزيد بالطاعة، وينقص بالْمَعصية.

ثُمَّ الإيْمَان بأحاديث الشفاعة التِي تدل على أنه يَخرج من النار مَنْ قَالَ: لا إله إلَّا اللَّه. وفِي قلبه مثقال ذرَّة من إيْمَان، أو أدنى أدنى مثقال ذرة من إيْمَان.

٢- مَذهَب غلاة الْمُرجئة فِي الإيْمَان: أنه هو الْمَعرفة، وعند بعضهم: أن الإيْمَان هو التصديق، ومنهم الأشاعرة، وعند مرجئة الفقهاء الإيْمَان: تصديق بالقلب، وإقرار باللسان.

وعند كل هذه الأصناف: أن العَمَل ليس من الإيْمَان، وأن الإيْمَان لا يزيد ولا ينقص».

وقال الإمام أحْمَد: «الإيْمَان قول وعمل، يزيد وينقص».

وقال الإمام البخاري: «كتبت عن ألف شيخ وزيادة، ولَمْ أكتب إلَّا عَمَّنْ قال: الإيْمَان قول وعمل».

السؤال هنا: بيِّن لي هنا كيف خَالفت الإمام أحْمَد، والإمام البخاري، وشيوخه الأئمَّة؛ حتى صرت من غلاة الْمُرجئة؟!!

ألا ترى أن رَمْيَكَ لي بالإرجاء يُعتَبَر رَميًا للإمامين وأهل السنة جَميعًا بالإرجاء؟!

فإن قلت: أنت نهيت عن الْخَوض فِي جنس العمل.

قلت لك: لو كان وَاجبًا ذكره، والْخَوض فيه، وهو ركن فِي تعريف الإيْمَان، فلماذا أغفل أئمَّة السنة لفظة «جنس»، وحيث أغفلوها، ولَمْ يأمروا بالْخَوض فيها، فهل ترى أنهم من غلاة الْمُرجئة؟! وأرجو أن تُعَرِّف لي بعد هذا «جنس العمل» تعريفًا جَامعًا مَانعًا، ولا يقبل منك هذا التعريف إلَّا إذا نقلته نقلًا موثقًا.

ولَمَّا ذكر أحد الإخوة السَّلفيين صورة لِجنس العَمَل؛ وافقته على تكفير صاحبها دون تردد، ولا يَجُوز لِمُسلم أن يَتَردَّد فيها.

لكنِّي لا أزال أنصح الشباب عن الْخَوض فيه؛ لأنه لفظ مُجمَل يَحتمل مَعَاني مُتعَدِّدة، ولفظ لَمْ يَرِدْ فِي الكتاب والسنة.

فإن استطعت أن تنقل لنا تعريفًا يُبَدِّد هذه الاحتمالات، ولا يُعَرِّض السَّلفيين للمُهَاترات؛ فأبرز هذا التعريف السَّلفي؛ فإن لنا فِي سلفنا أسوة.

يُؤيِّد ما ذهبت إليه من ترك الْخَوض فِي جنس العمل ما صَرَّحَ به العلامة الشيخ مُحَمَّد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ فِي لقاء نظمته إدارة الدَّعوَة بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر.

أجاب الشيخ رَحِمَهُ اللهُ فِي هذا اللقاء على مَجمُوعَة من الأسئلة منها:

س: «تارك جنس العمل كافر، تارك آحاد العمل ليس بكافر» ما رأيكم فِي ذلك؟

ج: من قال هذه القاعدة؟ من قائلها؟! هل قَالَهَا مُحَمَّد رسول الله؟! كلام

لا معنى له.

نقول: من كفره اللَّه ورسوله؛ فهو كافر، ومن لَمْ يُكفره اللَّه ورسوله؛ فليس بكافر، هذا هو الصَّوَاب، أما «جنس العمل» أو «نوع العمل» أو «آحاد العمل» فهذا كله طنطنة لا فائدة منها.

س: هل أعمال الْجَوَارح شرط فِي أصل الإِيْمَان وصحته، أم أنها شرط فِي كَمَال الإِيْمَان الواجب؟

ج: تَختلف، فتارك الصلاة مَثلًا كافر، إذن، فعل الصَّلاة من لوازم الإِيْمَان، وإني أنصح إخواني أن يَتركوا هذه الأشياء والبحث فيها، وأن يرجعوا إلَى ما كَان عليه الصَّحَابة -رضوان اللَّه عليهم-، والسَّلف الصَّالح لَمْ يكونوا يعرفون مثل هذه الأمور، الْمُؤمن مَنْ جَعَله اللَّه ورَسُوله مؤمنًا، والكافر مَنْ جَعَله اللَّه ورسوله كافرًا. انتهى.

س: سائل يقول: ما قول الشيخ -حفظه اللَّه- فِي تدريس هذا الكتاب للناشئة وهو مُشتَمل على العناوين الآتية الْمَكتوبَة بالْخَط البارز، سنذكرها لكم:

يقول: «لا يكفر الْمُسلم حتى يترك أصل الإِيْمَان القلبِي».

ج: أنا قلت فِي هذا اللقاء: إن تارك الصلاة كافر ولو كان مُقرًّا بوجوبها.

السائل يقول فِي موطن آخر: «جُمهُور العُلَمَاء -وليس الْمُرجئة- يقولون بـ: نَجَاة تارك...

قاطعه الشيخ -رَحِمَه اللَّه تعَالَى- قائلًا:

هؤلاء يريدون سفك الدِّمَاء واستحلال الْحَرَام، لِمَاذا صاحب هذا الكتاب ما أصل أصول أهل السنَّة والْجَمَاعَة كما أصلها شيخ الإسلام ابن تيمية فِي العقيدة الواسطية؟! أما ألَّا يكون لَهُم هَمٌّ إلَّا التكفير «جنس العمل، نوع العمل، آحاد العمل» وما أشبه ذلك لِمَاذا... (كلمة غير واضحة للشيخ -حفظه اللَّه-).

فهذا العلامة ابن عثيمين يَنهَى عن الْخَوض فِي جنس العمل وما شاكله مِمَّا لَمْ يكن مَعرُوفًا عند السَّلف، وهذا انطلاق من توجيه الرسول ﷺ، وانطلاق مِمَّا قَرَّرَه السَّلف الصَّالح.

ويا أخي إني أراك مُولعًا بالغرائب والألفاظ الْمُتَشَابهة الْمُشكلة، وهذا أمر مَذمُوم، لأن اللَّه ذمَّ من يتبع الْمُتَشَابه؛ ولأن رسول اللَّه ﷺ نهانا عن عضل الْمَسَائل.

وقال علي ﷺ: «حدثوا الناس بِمَا يعرفون، أتُحبُّونَ أن يكذب اللَّه ورسوله». البخاري (٤٩)، باب: من خَصَّ فِي العلم قومًا دون قوم كَرَاهية ألَّا يفهموا.

وقال ابن مسعود ﷺ: «ما أنت مُحدثًا قومًا حَديثًا لا تبلغه عَقولُهُم إلَّا كان لبعضهم فتنة». مقدمة مسلم (ص١١).

وكان السلف يُنكرون تتبع الغرائب، ويقولون: «إن الدين ما جاءك من هنا». وهنا يريدون الأحاديث الْمَشهُورَة فِي الناس وبها يعملون.

وأنت تتعلق بلفظ «جنس»، وهو لا ذكر له فِي القرآن ولا فِي السنة، ولا أدخله السَّلف فِي تعريف الإيْمَان، ولَمْ يذكر فِي أقوال القرون الْمُفَضَّلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مِمَّا أدخله الفلاسفة على الإسلام، وإذا رجعت إلَى كتب اللغة تَجد اضطرابًا فِي تفسيره.

ويُقَال: إن أول من أدخله على اللغة الأصمعي.

قال ابن فارس فِي «مقاييس اللغة» عن الأصمعي: إنه أول من جاء بهذا اللقب. وقال مثل هذا صاحب القاموس.

وبعض أهل اللغة يقول عن «الْجِنس»: إنه الضرب من الشيء.

وبعضهم يقول: إنه أعَمُّ من النوع. وهؤلاء متأثرون بكلام الفلاسفة.

وبعضهم يقول: الْجِنس هو الأصل والنوع، فيجعل معنى الْجِنس والنوع واحدًا، وهو صاحب «الْمُعجَم الوسيط».

وقال بعد هذا التعريف: وفِي اصطلاح الْمَنطقيين ما يَدُل على كثيرين مُختلفين بالأنواع، فهو أعم من النوع. يَعنِي: عند الْمَنطقيين، وهذا يشير إلَى أنه من وضع أهل الْمَنطق.

ومن مَضَار استخدام هذا اللفظ : أن بعض من حَملوا لواءه يقولون عن الشيخ ابن باز، والشيخ الألباني، والشيخ ابن عثيمين : إنهم ثالوث الإرجاء.

وأنت ترى أن ربيعًا يقول بقول غلاة الْمُرجئة، وتشيع ذلك، ونعوذ باللَّه من الْمُجَازفات، فمن يسلم منك؟!!

وهنا كلام مهم لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قضية اتباع الصَّحَابة -رضوان اللَّه عليهم-.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ خلال رَدِّه على أهل الأهواء والبدع :

«لكن الْمَقصُود أن يُعرَف أن الصَّحَابة خير القرون وأفضل الْخَلق بعد الأنبياء، فما ظهر فيمن بعدهم مِمَّا يظن أنها فضيلة للمتأخرين، ولَمْ تكن فيهم؛ فإنها من الشيطان، وهي نقيصة لا فضيلة، سَوَاءَ كانت من جنس العلوم، أو من جنس العبادات، أو من جنس الْخَوَارق والآيات، أو من جنس السياسة والْمُلك، بل خير الناس بعدهم أتبعهم لَهُم.

قال عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه : «مَنْ كَانَ منكم مستنًا ؛ فَلْيَستَنَّ بِمَن قد مَات، فإن الْحَيَّ لا تُؤمَن عليه الفتنة، أولئك أصحاب مُحَمَّد أبر هذه الأمة قُلُوبًا، وأعمَقُهَا علمًا، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم اللَّه لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لَهُم حَقَّهُم، وتَمَسكُوا بهديهم؛ فإنهم كانوا على الْهُدَى الْمُستقيم». مَجمُوع الفتاوى (٢٧/ ٣٩٤-٣٩٥).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ :

«فالعلم الْمَشرُوع والنسك الْمَشرُوع مَأخُوذ عن أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وأما ما جَاءَ عمن بعدهم؛ فلا ينبغي أن يُجعَل أصلًا، وإن كان صاحبه مَعذُورًا، بل مأجورًا لاجتهاد أو تقليد.

فَمَنْ بَنَى الكلام فِي العلم -الأصول والفروع- على الكتاب والسنة والآثار الْمَأثورة عن السابقين؛ فقد أصاب طريق النبوَّة، وكذلك مَنْ بنى الإرادة والعبادة والعمل والسَّمَاع الْمُتعَلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنيَّة على الإيْمَان والسنة والْهُدَى الذي كان عليه مُحَمَّد ﷺ وأصحابه؛ فقد أصاب

طريق النبوَّة، وهذه طريق أئمَّة الْهُدَى». مَجمُوع الفتاوى (١٠/ ٣٦٢-٣٦٣).

وقَالَ رَحِمَهُ اللهُ[١]:

«فطريقة السَّلف والأئمَّة أنهم يُرَاعُون الْمَعَاني الصَّحيحَة الْمَعلومة بالشرع والعقل.

ويُرَاعُون أيضًا الألفاظ الشرعيَّة، فيُعبِّرُون بها ما وجدوا إلَى ذلك سَبيلًا، ومَنْ تكلم بِمَا فيه معنًى باطل يُخَالف الكتاب والسنة رَدُّوا عليه.

ومن تكلم بلفظ مبتدع يَحتمل حَقًّا وباطلًا؛ نسبوه إلَى البدعة أيضًا، وقالوا: إنّمَا قابل بدعة ببدعة، وردَّ باطلًا بباطل».

- **أقول:**

فِي هذا النص بيان أمور عظيمة ومهمة يسلكها السَّلف الصَّالح للحفاظ على دينهم الْحَق، وحِمَايته من غوائل البدع والأخطاء منها:

١- شدة حذرهم من البدع، ومراعاتهم للألفاظ والْمَعَاني الصَّحيحَة الْمَعلُومَة بالشرع والعقل، فلا يُعبِّرُون -قدر الإمكان- إلَّا بالألفاظ الشرعيَّة، ولا يُطلقونها إلَّا على الْمَعَاني الشرعيَّة الصحيحة الثابتة بالشرع الْمُحَمَّدي.

٢- أنهم حُرَّاس الدين وحُمَاته، فَمَنْ تكَلَّمَ بكلام فيه معنًى باطل يُخَالف الكتاب والسنة رَدُّوا عليه.

ومَنْ تكَلَّمَ بلفظ مبتدع يَحتمل حقًّا وباطلًا نسبوه إلَى البدعة، ولو كان يرد على أهل الباطل، وقالوا: إنّمَا قابل بدعة ببدعة أخرى، وردَّ باطلًا بباطل، ولو كان هَذا الرَّاد من أفاضل أهل السنة والْجَمَاعَة، ولا يقولون ولن يقولوا: يُحمَل مُجمَله على مُفصَّله؛ لأنا نعرف أنه من أهل السنة.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ بعد حكاية هذه الطريقة عن السَّلف والأئمَّة: «ونظير هذا القصص الْمَعرُوفة التي ذكرها الْخَلال فِي كتاب «السنة»[٢] هو وغيره[٣] فِي مسألة

---

(١) دره تعارض العقل والنقل (١/ ٢٥٤).

(٢) (٥/ ١٢٩-١٤١).

(٣) يَعني مثل اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/ ٣٥٧-٣٨٤)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٥٢٦-٥٥٠).

اللفظ ومسألة الْجَبر ونَحوهما من الْمَسَائل».

- أقول:

يشير -رَحِمَه اللَّه تعالَى- إلَى تبديع أئمَّة السنة من يقول: «لفظي بالقرآن مَخلوق»؛ لأنه يَحتمل حقًّا وباطلًا، وكذلك لفظ «الْجَبر» يَحتمل حقًّا وباطلًا، وذكر شيخ الإسلام أن الأئمَّة كالأوزاعي وأحْمَد بن حنبل ونَحوهما قد أنكروه على الطائفتين التي تنفيه والتي تثبته.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: ويروى إنكار إطلاق «الْجَبر» عن الزبيدي، وسفيان الثوري، وعبد الرَّحْمَن بن مهدي وغيرهم.

وقال الأوزاعي وأحْمَد وغيرهما: «مَنْ قَالَ: إنه جبر. فقد أخطأ، ومن قَالَ: لَمْ يُجبر. فقد أخطأ، بل يُقَال: إن اللَّه يهدي مَنْ يَشَاء، ويُضل مَنْ يَشَاء ونَحو ذلك».

وقالوا: ليس للجبر أصل فِي الكتاب والسنة[1]، وإنَّمَا الذي فِي السنة لفظ «الْجَبل» لا لفظ «الْجَبر»؛ فإنه قد صَحَّ عن النبِي ﷺ أنه قال لأشج عبد القيس: «إن فيك لَخُلُقين يُحبهُمَا الله: الْحِلم، والأناة. فَقَالَ: أخُلُقين تَخلقت بهما أم خُلُقين جُبلت عليهما؟ فقال: بل خُلُقين جُبلتُ عليهما. فقال: الْحَمد لله الذي جَبَلَنِي على خُلُقين يُحبهُمَا الله».

وقالوا: إن لفظ «الْجَبر» لفظ مُجمَل.

ثمَّ بين أنه قد يكون باعتبار حقًّا، وباعتبار باطلًا، وضرب لكل منهما مثالًا.

ثم قال: «فالأئمَّة منعت من إطلاق القول بإثبات لفظ «الْجَبر» أو نفيه، لأنه بدعة يتناول حقًّا وباطلًا».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٧١):

«والْمَقصُود هنا: أن الأئمَّة الكبار كانوا يَمنَعُونَ من إطلاق الألفاظ الْمُبتدعَة الْمُجملَة الْمُشتبهة، لِمَا فيها من لبس الْحَق بالباطل، مع ما توقعه من الاشتباه

(١) وكذلك لفظ «جنس العمل».

والاختلاف والفتنة، بِخلاف الألفاظ الْمَأثورة والألفاظ الَّتِي بُيِّنت مَعَانيها، فإن ما كان مَأثورًا حصلت به الألفة، وما كان مَعرُوفًا حصلت به الْمَعرفة.

كما يُرْوَى عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: إذا قَلَّ العلم، ظهر الْجَفَاء، وإذا قَلَّت الآثار؛ كثرت الأهواء.

فإذا لَمْ يكن اللفظ مَنقُولًا، ولا مَعنَاهُ مَعقُولًا؛ ظهر الْجَفَاء والأهواء».

وإذن؛ فعلينا التزام ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، ولاسيما خلفاؤه الراشدون -رضوان الله عليهم- فِي كل الْمَيَادين العلميَّة والعباديَّة وغيرها من مَيَادين الإسلام.

* * *

المقالـة الثالثـة

قُلْت فِي بعض مناقشاتي لفالح ومن معه:

«ولقد رَمَاني فالح بالإرجاء، بل جَعَلني مُوَافقًا لغُلاة الْمُرجئة، ووَصَفني بشيخ الضُّلال، وبصفات أخرى أخجل من حكايتها، من أجل هذا الكلام الذي أدين اللَّه به بأنه حق.

وأنا أقول: وإن أجْمَع السَّلف على كُفر تارك كل الأعمال، فإنهم لَمْ يستخدموا لفظ «جنس العمل»، ولعله لَمْ يَخطر ببالِهم، ولو خطر ببَالِهم لتَركوه لِمَا فيه من الاشتباه، ولِمَا يترتب عليه من الفتَن؛ لأنه لفظ مُجمَل مشتبه يُؤدِّي هو وأمثاله إلَى الفتَن، وقد نُهُوا عن فعل ذلك، فقد نهى رسول اللَّه ﷺ عن عضل الْمَسَائل.

وقال عليٌّ رضي الله عنه: «حَدِّثوا الناس بِمَا يعرفون، أتُحِبُّون أن يُكَذب اللَّه ورسوله».

وقال ابن مسعود: «ما أنت مُحَدثًا قَومًا بِحَديث لا تبلغه عُقُولُهُم؛ إلَّا كان لبعضهم فتنة».

لذا لا تَجد هذا اللفظ فِي كلام السَّلف عند تعريف الإيْمَان على كثرة كلامهم واختلاف عباراتهم.

وما احتج به فالح من كلام العلامة ابن باز رحمه الله ليس بظاهر فِي أنه يُريد به كل العَمَل، بل هو ظاهر فِي أنه يقصد أي عَمَل واجب يَصح به الإيْمَان كالصَّلاة، لا كل العمل، وأعتقد أن هذا هو مَقصُود العلامة الفوزان -حفظه الله-.

ولو فرضنا أنهما قَصَدَا ما يقصده فالح وغيره، ثُمَّ عَلمَا أن كلامهما قد استغله الْمُشَاغبون لنَدمَا على ما قالاه، كَمَا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فرُبَّ قاعدة لو علم صاحبها ما تفضي إليه لَمْ يقلها». بَيَان بطلان التحليل (ص٢١٥).

وإني لا أزال أنصح عن الْخَوض فيه وفِي أمثاله من الألفاظ الْمُجملَة الْمُشتَبهَة

التِي تُؤدِّي إِلَى الفتَن التِي يَجب على الْمُسلمين الابتعاد عنها، ولو كانت حقًّا وغير مُجمَلَة، وهناك ما يُغني عنها، وسَارَ عليه السَّلَف.

بل إنه يَجب ترك ما يُؤدِّي إِلَى الفتَن ولو كان جَائزًا فِي الْجُملة أو مَسنُونًا، فإن درء الْمَفَاسد مُقَدَّم على جلب الْمَصَالح، ولنا فِي رسول اللَّه ﷺ أسوة حَسَنة، الذي كان يترك العمل وهو يُحبه؛ لئلا يؤدي إِلَى ما يَشُق على الْمُسلمين؛ فَضلًا عن أن يُؤدِّي إِلَى فتنة.

ولنا فِي تركه هدم الكعبة وبنائها على قواعد إبراهيم أسوة حَسَنة؛ لأن فِي هدمها ولو كان يُحبه فتنة، فَابتَعَدَ عن ذلك ﷺ، وخير الْهَدي هدي مُحَمَّد ﷺ.

ولنا فِي رسول اللَّه ﷺ أسوة حَسَنة فِي تصرفات كثيرة، فيها الرَّحْمَة والْحِكمَة، وسد الذرائع، ومُرَاعَاة الْمَصَالح والْمَفَاسد.

منها: قوله ﷺ لِمُعَاذ بن جبل رضي الله عنه: **«يَا مُعَاذُ، أتدري ما حَق اللَّه على العباد، وما حق العباد على الله؟** قال مُعَاذ: اللَّه ورسوله أعلم. قال: **حَق العباد على اللَّه أن يَعبُدُوهُ ولا يشركوا به شيئًا، وحق العباد على اللَّه ألَّا يُعَذب من لا يشرك به شيئًا**. قال: ألا أبشرهم يا رسول الله؟ قال: **لا تبشرهم فيتكلوا»**.

فِي هذا الْحَديث مَنَعَ رَسُولُ اللَّه ﷺ مُعَاذًا أن يُبَشر الناس بهذا الْخَير؛ لِمَا يَتَرتب على ذلك من الْمَفسَدَة، وهي: الاتكال على هذا الوعد العظيم والبشرى العظيمة.

ومنها: ما رَوَاهُ أبو هريرة رضي الله عنه فقال: «كنا قعودًا حول رسول اللَّه ﷺ مَعَنا أبو بكر وعُمَر، فَقَام رَسُولُ اللَّه ﷺ من بين أظهرنا، فأبطأ علينا، وخشينا أن يقتطع دوننا ففزعنا، فكنت أول من فزع. . -وذكر القصة بطولِهَا، ومنها قوله-: وهؤلاء الناس ورائي، فقال: يا أبا هريرة -وأعطاني نعليه-. قال: **اذهب بنعليَّ هاتين، فمن لقيت من وراء هذا الْحَائط يشهد أن لا إله إلَّا اللَّه مُستيقنًا بها قلبه، فبشره بالْجَنة**. فكان أول من لقيت عمر، فقال: ما هاتان النعلان يا أبا هريرة!! فقلت: هاتان نَعْلَا رسول اللَّه ﷺ بَعَثني بهما، من لقيت يشهد أن لا إله إلا اللَّه مستيقنًا بها قلبه، بشرته بالْجَنة. فَضَرب عمر بيده بين ثديَيَّ، فخررت لاستي، فقال: ارجع

يا أبا هريرة.

فرجعت إلَى رسول اللَّه ﷺ، فأجهشت بكاءً، وركبني عمر، فإذا هو على أثري، فقال لي رسول اللَّه ﷺ: ما لك يا أبا هريرة؟ قلت: لقيت عمر فأخبرته بالذي بعثتني به، فضرب بين ثدييَّ ضربة، فخررت لاستي. قال: ارجع. فقال له رسول اللَّه ﷺ: **يا عمر!! ما حَمَلك على ما فعلت؟** قال: يا رسول اللَّه، بأبي أنت وأمي، أبعثت أبا هريرة بنعليك، من لقي يشهد أن لا إله إلا اللَّه مستيقنًا بها قلبه؛ بشره بالْجَنة؟ قال: **نعم**. قال: فلا تفعل، فإني أخشى أن يتكل الناس عليها، فخلهم يعملون. قال رسول اللَّه ﷺ: **فخلهم**». أخرجه مسلم فِي الإيْمَان حديث (٣١).

انظر كيف ضَرَبَ عمر رضي الله عنه أبا هريرة من أجل نقله هذه البشرى؟!! لأنه أدرك رضي الله عنه ما يترتب عليها من الضَّرَر بالاتكال.

وانظر كيف أخذ الرسول ﷺ برأي عمر، وهذا من تواضعه وكمال أخلاقه وحسنها.

وانظر كيف آثر العدول عن هذه البشرى العظيمة التِي تدل على فضل كلمة التوحيد وعلى ما أعد اللَّه لِمَنْ يشهد بها من دُخُول جنة عرضها السَّمَوات والأرض أعدت للمتقين.

عدل عن التبشير بهذه الأمور العظيمة؛ درءًا لِمَا يتوقعه هو وعمر من الاتكال على هذا الوعد العظيم، وذلك مفسدة آثر رسول اللَّه ﷺ درأها عن أمته، وعلى رأسهم الصحابة الكرام -رضوان اللَّه عليهم-.

ومنها: عمل أبِي هريرة الذي لَمْ ينكره أحَدٌ من علماء الأمة، قال رضي الله عنه: «حَفِظتُ من رسول اللَّه ﷺ وعَاءَين، فَأَمَّا أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم». رواه البخاري فِي العلم حديث (١٢٠).

قال الْحَافظ فِي شرح هذا الْحَديث: «كنى بذلك عن القتل، وحَمَل العُلَمَاء الوعاء الذي لَمْ يبثه على الأحاديث التِي فيها تبيين أسامي أمراء السُّوء وأحوالِهم وزمنهم».

ونقل عن ابن الْمُنير كَلامًا فِي حَمله الْحَديث على أمراء السوء، وأن

الأحاديث لو كانت فِي الأحكام ما وسعه كتمانها .

ثم قال: وقال غيره: يُحتمل أن يكون أراد مَعَ الصنف الْمَذكور ما يتعلق بأشراط السَّاعَة، وتغير الأحوال، والْمَلاحم فِي آخر الزَّمَان، فينكر ذلك من لَمْ يألفه، ويعترض عليه من لا شعور له به» .

فانظر إلَى حكمة ورَحْمَة رَسُول اللَّه ﷺ وأصحابه -رضوان اللَّه عليهم- كيف يُرَاعون الْمَصَالح والْمَفَاسد، ويَسُدُّونَ الذرائع، وكيف يَحجبون عن الأمَّة ما يَضُرُّهَا من العلم، ويُقَدِّمُون للأمة ما يَنفعُهَا من العلم، ويَدفَع عنها الفتَن وأسباب الضعف والوهن .

فإذا قاس العَالِم العاقل عبارة «جنس» التِي لا وُجُودَ لَهَا فِي القرآن والسنة، ولا فِي لغة الصَّحَابة، ولَمْ يدخله السَّلف فِي قَضَايا الإيْمَان، وهو لفظ مُجمَل يَحتمل عدَّة مَعَانٍ تؤدي إلَى اللبس والْمَشَاكل .

وإذا قسته إلَى العلم، والأمور التي حَمَى رَسُولُ اللَّه ﷺ وأصْحَابُه الأمَّةَ من عواقبها ؛ تَجد هذا اللفظ الوافد على القرآن والسنة واللغة العربية لا يساوي شيئًا .

ورحم اللَّه الشيخ مُحَمَّد بن صالح العثيمين الذي أدرك ما وراء هذا اللفظ من الشرور والأهداف السيئة، فقال عنه وعن أمثاله ما قال، ومنه قوله: «هؤلاء يريدون سَفكَ الدِّمَاء، واستحلال الْحَرَام» .

فكيف نَحرص ونُحَارب على هذا اللفظ، وهو لا وُجُودَ له فِي الكتاب، ولا فِي السنة، ولا فِي لغة الصَّحَابة، وليس بواجب، ولا مُستَحب، ولَمْ يستعمله السَّلف فِي القرون الْمُفَضَّلة فِي تعريف الإيْمَان .

وأقول: إنكم لَمْ تنقلوا جنس العمل، أو تارك جنس العمل بهذا اللفظ عن السَّلف السابقين، ولا من القرآن، ولا من السنة، ولَمْ تنقلوا لنا أنه بهذا اللفظ رُكن فِي تعريف الإيْمَان، كَمَا ادَّعَى فالح، وذَكَرتُمْ أقوال بعض العلماء الْمُعَاصرين، وكلامهم غير واضح، ولو كان واضحًا ؛ فقصدهم غير قصد التكفيريين، وتطبيقهم غير تطبيق التكفيريين، ولو علموا أن هؤلاء يستغلونه لَمَا قالوه -رحم اللَّه مَنْ ذَهَبَ، وبارك فيمن بقي- .

وانظر إلَى فالح لَمَّا تَعَلَّق به كيف طبقه عَلَيَّ، فَرَمَاني بالإرجاء[1]، بل قال: إني وَافَقتُ غُلاةَ الْمُرجئة. ورَمَاني بالضَّلال مَعَ أني قلت: «الأولَى التزام قول السَّلف».

وأضيف لكم ما يأتي: إن الشيخ فَالِحًا يَعتَقد أن مَنْ لا يُكفِّر تارك الصَّلاة والزكاة؛ أنه قد وَافَقَ الْمُرجئة.

قال فِي شريط «الْجَوَاب الْمَنيع على الإثارة والاستفزاز والتشنيع» وهو يَتَحَدَّث عن جنس العَمَل، ويقصد العَمَل كله[2]:

«قضية أني قلت: إنه وافق الْمُرجئة. فأنا مُصيبٌ فيها، ولا عندي أدنى شك، بل آخر مَنْ قَرَأتُ له صاحب النكت البصاص[3] رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو من أئمَّة أهل السنة فِي قضية مَنْ لا يُكَفِّر بالصَّلاة والزكاة عند مَنْ يَرَى كُفرَ مَنْ يُكَفِّر بالصَّلاة والزكاة، فألزمه بأنه وافق الْمُرجئة، فكيف؟!».

وفِي كلامه هذا من الركَّةِ والتناقض الشيء العجيب:

أولًا: إنه لا يكفر إلَّا من ترك الأعمال كلها -أعمال القلوب وأعمال الْجَوَارح-، وهذا أشَدُّ من الإرجاء؛ لأن أعمال القُلُوب هي أصل أعمال الْجَوَارح.

ومنها: مَحبَّة اللَّه ورسوله، والتوكل عليه، والانقياد والإخلاص له، والرغبة إليه، والرهبة منه، وغير ذلك من العبادات القلبيَّة.

وهي أصل العبادات، فَمَنْ صَرَفَ منها شيئًا لغير الله؛ فقد أشرك به، فكيف لا يكفر تاركها، ويقتصر على تكفير تارك أعمال الْجَوَارح؟!!

انظر إليه وهو يقول: «وذلك أن أهل السنَّة والْجَمَاعَة مُجمعُونَ ومُطبقون على أن تارك جنس العمل جَميعَه جَميع العمل، وهذا ما يُعبِّر عنه بـ: جنس العمل،

---

(١) بل دَندَنَ حَولَ رمي أئمَّة عظماء بِمُوافقة الْمُرجئة، كَمَا سَيَأتي بَيَان ذلك.

(٢) راجع شريط «الْجَوَاب الْمَنيع على الإثارة والاستفزاز والتشنيع».

(٣) كذا سُمِع من الشريط.

ولا بدعة فِي ذلك، وهذا معنى تعريف أهل السنة بالإيْمَان: أنه اعتقاد بالْجَنَان، ونطق باللسان، وعمل بالْجَوَارح -ويَعنِي: جَميع عمل الْجَوَارح-.

يقال له: جنس العمل وجنس الشيء هو جَميع ما ينطبق ما يَخرج عن الشيء مِمَّا يَجعل له هذا اللقب، ويطلق عليه هذا الوصف».

أقول:

وهذا قول التكفيريين عينه.

وهل أهل السنة أخرجوا أعمال القلوب عن جنس العمل -وهي أصل أعمال الْجَوَارح-؟!! هاتوا الأدلة على ذلك.

وانظر إلَى قوله: «فِي قضية مَنْ لا يُكَفِّر بالصَّلاة والزكاة..». إلخ.

ألا ترى أنه تعبير مُنكَر يفيد أن هناك من يُكفِّر مَنْ يُقيم الصَّلاة ويُؤتي الزكاة!! فاعتبروا يا أولي الأبصار، ولابد له من الاعتذار، وما أكثر كلامه الذي يَحتَاج إلَى الاعتذار.

ثانيًا: يلزم على قوله هذا -مَعَ مناقضته لِمَا سبق- رمي الْمَلايين من الْمُسلمين من السَّلف والْخَلَف الأبرياء -وعلى رأسهم أئمَّة كبار- بأنهم قد وافقوا الْمُرجئة، وهذا من الْمُجَازَفَات الشديدة.

وأشد من هذا ما قاله صَاحب البيِّنات النجديَّة -والغالب أنه فالح-: «ثُمَّ ما هذا القول بأنك تكره الْحَديث عن جنس العمل؟»[1] والْمُسلمون يعرفون حُكْمَ مَنْ كره العلم الشرعي، أو مسألة من مَسَائله؛ فاتق اللَّه يَا رَجُل، وليكن لعقلك نصيب

(١) أتدري ما فعل صاحب البيِّنات؟! لقد بَتَرَ كلامي؛ ليتوصل بهذا البَتر إلَى تكفيري، وإذا رَجَعْتَ إلَى سياق كلامي تَجده سَليمًا لا غبار عليه، وهذا سياقه: «وأدركت دندنة هؤلاء حول إنكار أحاديث الشَّفَاعَة، ولاسيما حديث أبي سعيد الْخُدري، فكنت أكره الْحَديث عنه -أي: جنس العَمَل-، والْخَوض فيه، لاسيما وكثير مِمَّن يُرَدِّده لا يفهم مَعنَاهُ، وكثير مِمَّنْ يعرض عليهم من أذكياء حَمَلة العلم يشتبه عليهم، حتى قال لي بعض الْمُدرسين الْجَامعيين الأذكياء قبل أيام: أنا لا أدري ما الْمُرَاد بِجِنس العَمَل إلَى الآن».

فهل يرى القارئ فِي هذا النص أني أكره العلم الشرعي، أو مسألة من مسائله؟!!

لقد كرهت الْحَديث عن جنس العمل من أجل دَنْدَنَة بعض الناس حول إنكار أحاديث الشَّفاعَة؛ وحفاظًا على أصول العلم الشرعي؛ ودفعًا للفتَن، وغير ذلك من الأهداف النبيلة.

إن أعرضت عن الْمَنهج وأصوله».

وهو يشير بهذا إِلَى الناقض الرابع من نواقض الإسلام، الْمَأخوذ من قول الله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [مُحَمَّد: ٩].

فأنا فِي نظر هذا الرَّجُل قد وقعت فِي ناقض من نواقض الإسلام.

فانظروا إِلَى الْمَفَاسد العظيمة التِي تَتَرتب على التعلق بهذا اللفظ الذي لا وُجُودَ له فِي القرآن، ولا فِي السنَّة، ولا فِي كلام السَّلَف السابقين.

فهل الصَّحَابة فَمَنْ بعدهم من السَّلف قد كرهوا ما أنزل الله؛ لأنهم لَمْ يذكروا جنس العمل؟!!

وهل السَّلف الذين لَمْ يدخلوا جنس العمل فِي تعريف الإيْمَان قد كرهوا ما أنزل اللَّه، فوقعوا فِي ناقض من نواقض الإسلام؟!! يا لَهَا من داهية دَهيَاء!!

اللَّهُمَّ احفظ دينك من هذه النوعيات الْخَطيرة عليه وعلى أهله.

وأنا عنده قد أعرضت عن الْمَنهَج وأصوله، فالذي يُعرض عن منهج فالح هذا مصيره، وهذه بعض الأحكام عليه -فلا حول ولا قوة إِلَّا بالله-!!!

ثالثًا: لقد بَحثت عن البصاص فِي كتب التَّرَاجم، فلم أجد له ذكرًا ولا أثرًا فبحثت فيما يشبهه من الأسماء فِي كتب التَّرَاجم كالْجَصَّاص والرصاص، لعلي أجد فِي مؤلفاتهم ما يُسَمَّى بالنكت، وفيهم الْحَنَفي، والصُّوفِي، والزيدي، فلم أجد ذكرًا لِهَذه النكت، ولا أدري من هو هذا البصاص الذي عدَّه فالح من أئمَّة السنة، وهو يقول بِمثل هذا القول العجيب الذي احتَجَّ به فالح على طريقة أبي الْحَسَن الذي يقول القول الباطل، ثم يقول: لي سلف.

رابعًا: اعلم أن فَالِحًا قد رَمَاني بالإرجاء فِي مُكَالَمَة مُسَجَّلَة مع جزائري من مدينة «بلعباس» بالْجَزَائر.

أ- فَقَال فِي هذه الْمُكَالَمَة عن ربيع: «إنه مُرجئ، بل يُوَافق غُلاة الْمُرجئة»!!

ويعلم أهل العلم وطلابه أن من غُلاة الْمُرجئة من يقول: «الإيْمَان مُجَرَّد الْمَعرفة باللَّه، وأنه لا يضر مَعَ هذا الإيْمَان ذنب، وأن مَنْ قال: إن اللَّه ثالث ثلاثة

لا يكفر».

وهذا جنوح من فالح إِلَى التكفير الْمُغَلف، ثم تراه هنا يُغَالط فيقول: «بأنه وَافَقَ الْمُرجئة».

ب- ثمَّ فِي هذه الْمُحَاضرة التِي هي بعنوان: «القول الْمَنيع على الإثارة والاستفزاز والتشنيع»، قال: «قضية أني قلت: إنه وافق الْمُرجئة. فأنا مُصيبٌ فيها، ولا عندي أدنى شك».

ج- وأخيرًا سمعنا فِي مُكَالَمَة مُسَجَّلة إجابة على سؤال نصه ونص الإجابة عليه كما يأتي:

«سؤال: فضيلة الشيخ...[1] إنك قلت: إن الشيخ رَبيعًا الْمَدخلي -حفظه الله- مرجئًا؟ (كذا).

قال فالح: والله ما قلت...[2]، والله ما قلت هذا الكلام، أنا لا أحكم بأن أحدًا من الناس يعصم من الْخَطأ، أو أنه لا يقع فِي الأشياء التِي مَثلًا تقال مثلًا، ولكن أنا أتكلم عن نفسي.

هل أنا قلت هذا يوم من الأيام؟! عليهم أن يثبتوا هذا، والله بينهم وبين هذا نُجُوم السَّمَاء، ما يستطيعوا أن يثبتوه.

والله ما تنتشر مثل هذه الأمور إلَّا وهذه من التفاهات والسَّفَالات، وهذه الأشياء التِي يَعني كذب عليَّ؛ إلا لأن يعني: أناس قد ضل سعيهم انْحَرَفوا مع الأسف».

فليتعجب من يتحرى الصدق من هذا التقلب وهذه الْجَرأة على هذه الأيْمَان الغموس الْمُؤكدة على نفي ذنب ارتكبه فِي حَقِّ إنسان بريء، وعلى جَحد قول عظيم خَرَجَ مِن فِيهِ، ولا يستحي من الله ولا من عباده، فيحلف بالأيْمَان الْمُغَلظة أنه ما قال هذا الكلام، ويرمي الصادقين الأبرياء بالكذب وضلال السعي والانْحِرَاف، ثم يُطالب بإثباته، ويَرَى أن دون إثباته نُجُوم السَّمَاء.

(١)، (٢) فِي هذين الْمَوضعين كلام لَمْ نستطع سَمَاعه من الشريط.

ولقد ثبت ما قَالَهُ كَمَا تَرَونَ، يا ويل قوم هذا عالِمُهُم وإمامهم!!

وليست هذه القضية هي الأولَى فِي حياة هَذا الرَّجُل، فلها مثيلات يَشهَدُ عليه بها الثقات، ومنها ما نشر فِي بعض الشبكات، ولعلكم تعلمونها، أو تعلمون بعضها.

وختامًا: ليعلم القارئ الكريم أن هناك مآخذ كبيرة على فالح فِي أصول وأحكام باطلة لا يعرفها الْمَنهَج السلفي وأهله، فوَجَّهْتُ له بسببها بعض النصائح لعله يرجع عنها، فلم يُوَفَّق لذلك مع الأسف، وذَهَبَ هو وأعوانه يتكلفون الردود البعيدة كل البعد عن الْحَقِّ والصَّوَاب وعن الْمَنهَج العلمي؛ لأنه ليس بعد الْحَقِّ إلَّا الضَّلال.

ومِمَّا ذَهَبَ يُشغب به مسألة «جنس العمل» التِي هَوَّل بها، وفَخمَهَا، وألَّب بها بعض الْمَخدُوعين، وبَدَّع من يُحَذر من استخدام لفظها؛ لِمَا يَترَتب عليه من مفاسد، بل وصل بها إلَى التكفير، كأن الإسلام لا يَقُوم إلَّا على هذا اللفظ الذي لا يعرفه الكتاب ولا السنة ولا السلف، مع أن هذه الْمَسألة ما جاءت فِي نَصيحَتِي إلَّا عَرَضًا، وليست من الْمَسَائل الأساسيَّة فِي الْمَآخذ عليه، غير أنه وجد فيها ما يصرف أنظار القراء عن مشاكله الأساسية، فأقام بها الدنيا وأقعدها، الأمر الذي فاق فيه الْحِزبيين الذين رَفَعُوا لواءها لأغراض وأغراض.

وصلى اللَّه على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه وسلم.

جُمِعَت بتاريخ: ١٦/٧/١٤٢٥هـ

* * *

المقالة الرابعة: الرد العلمي على فالح الحربي أو خالد العامي

الْحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِين، والصَّلاة والسَّلام على رَسُول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُدَاه..

أمَّا بعد:

فإنه قد نشر مَقَال فِي شبكة ما يُسَمَّى بـ: «الأثري» فِي تاريخ: (١٢/ ٧/ ٢٠٠٤)، وتَحت عنوان: «يا شيخ ربيع لفظة (جنس) عربية صحيحة لَمْ يُدخلها الفلاسفة».

وأقول:

إن أصل الْخِلاف بيني وبين فالح وزمرته أنه أَصَّل أصُولًا فاسدة، وأصدر -انطلاقًا منها- أحكامًا جَائرَة زلزلت السَّلفيَّة والسلفيين بِمَا فيها من جهل وظلم، وقد ناصحته ونصحه غيري ليكف شرَّه وتهوره، فلم يَزدَدْ إلَّا شرًّا وتهورًا، فكتبت له نصيحتين لطيفتين، فأقام الدنيا وأقعدها؛ لأنه قد صَوَّرَ له بعض الْمُجَندين لِحَرب السَّلفيَّة وأهلها أنه الْمُنقذ، وأنه شاهد عصره، وأنه حَوَى العلوم والفنون، فَصَدَّق ذلك، وخيَّل له الشيطان أنه لا يُمكن أن يُخطئ، والويل والثبور لِمَنْ يَرَى أنه أخطأ، فأصبح من الْمُستَحيل أن يَرجعَ عن أي خطأ.

أقول: لَمَّا أدين هذا الرجل فِي تأصيله الفاسد الذي ينطلق منه إلَى تبديع الناس، وفِي تهوره و مُجَازفاته فِي الأحكام من مثل قوله: «فلان نَسَفَ رسالات الرسل جَميعًا والكتب التِي نزلت عليهم». لأنه لَمْ يُقَلده مع أنه قد يكون أعلم منه.

ولَمَّا نشر الرعب والفتَن فِي أوساط السلفيين، وصَعُبَ عليه أن يَعتَرفَ بطوامه، ويرجع إلَى الْحَق بتواضع وأدب؛ ذهب يبحث عن أشياء يُلهي بها الناس، ويصرفهم عن المآخذ التِي أصابته فِي مَقَالته، فوجد كلمة «جنس العَمَل» التِي يتعلق بها الْحِزبيون؛ ليطعنوا بها فِي أئمَّة السنة وحَمَلة الْمَنهَج السَّلفي؛ وليتهموهم

بالإرجاء وما هو أسوأ.

وافتعل مسألة التقليد؛ ليتزلف بها إِلَى بعض العُلَمَاء الذين يظن أنهم مُقَلدون وليسوا بِمُقلدين و إنّمَا هم دُعَاة إِلَى اتباع الكتاب والسنَّة، ولا يُجيزون التقليد إلَّا للعَوَامِّ والعاجزين عن فهم نصوص الكتاب والسنة.

أخذ هاتين الْمَسألتين، وأخذ يفتري عَلَيَّ بهما، ويُبَدعني ويُضَللني، ويسب سبًّا يصعب حكايته، يَجُول بذلك ويصول، ومن وراء شيطانه أناس يستميتون فِي الذبِّ عنه، ومن أشد الْمُستَحيلات أن يَعتَرفُوا بأي خطأ من أخطائه، ولا يُمكن أن يُسلموا لِخَصمه بأي حق!! ولو أيدته الأدلة والبراهين، وأيده علماء الأرض، ومستعدون للأراجيف والغارات على من يُؤَيِّدُ هذا الْحَق.

واللَّه لقد كذب عَلَيَّ فِي هاتين الْمَسألتين وغيرهما كذبًا لا يصدر إلَّا من أمثاله من أهل الفتَن.

ويشغل الناس بتُرَّهَاته وأراجيفه، ويستنجد بأهل السنَّة -بل بالأمَّة كلها- لينصفوه من ظالِمه وهو الظلوم، الذي ظلم السَّلفية وأهلها بشغبه وفتنه.

ومن عجائبه: أنه يفعل هذه الأفاعيل الشنيعة، ثمَّ لا يقبل نصيحةً من أحد، فالنصح عنده جَرِيْمَة، ولو أهان السَّلفيَّة وأهلها.

فصدق عليه قول الشاعر:

قَتلُ امْرِئٍ فِي غَابَةٍ جَرِيْمَة لا تُغتَفَر ... وَقَتْلُ شَعْبٍ كَاملٍ قَضيَّة فِيهَا نَظَر

ويعلم اللَّه أنني أمنع شبكة سحاب -مع تَحفظها الشديد- من نشر أي مقالٍ ينتقده؛ لإيقافِ فتنته العمياء؛ وحِمَاية للسَّلفية من سوء السُّمعَة، ولكنه لا يَزدَاد على مَرِّ الأيام إلَّا عِنادًا ومُضيًّا فِي فتنته هو وأوباشه، والكلام عن فتنته يطول.

*** وهنا نورد نص كلام فالح أو العامي، قال:**

«يا شيخ ربيع لفظة (جنس) عربية صحيحة لَمْ يدخلها الفلاسفة!!!

الْحَمْدُ لله، وصَلَّى اللَّه وسلم على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه وسلم..

أما بعد:

قال الشيخ ربيع مُخَاطبا الشيخ فالح -حفظه الله-: وأنت تتعلق بلفظ

«جنس»، وهو لا ذكر له فِي القرآن ولا فِي السنة، ولا أدخله السَّلف فِي تعريف الإِيْمَان ولَمْ يذكر فِي أقوال القرون الْمُفَضلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مِمَّا أدخله الفلاسفة على الإسلام.

وإذا رجعت إِلَى كتب اللغة تَجد اضطرابًا فِي تفسيره.

ويقال: إن أول من أدخله على اللغة الأصمعي.

قال ابن فارس فِي «مقاييس اللغة» عن الأصمعي: إنه أول من جاء بهذا اللقب. وقال مثل هذا صاحب القاموس.

وبعض أهل اللغة يقول عن «الْجِنس»: إنه الضرب من الشيء.

وبعضهم يقول: إنه أعم من النوع، وهؤلاء متأثرون بكلام الفلاسفة.

وبعضهم يقول: الْجِنسُ هو الأصل والنوع. فيجعل معنى الْجِنس والنوع واحدًا، وهو صاحب «الْمُعجَم الوسيط».

وقال بعد هذا التعريف: «وفِي اصطلاح الْمَنطقيين ما يدل على كثيرين مُختلفين بالأنواع، فهو أعم من النوع». يعني: عند الْمَنطقيين، وهذا يشير إِلَى أنه من وضع أهل الْمَنطق.

ومن مضار استخدام هذا اللفظ: أن بعض من حَملوا لواءه يقولون عن الشيخ ابن باز، والشيخ الألباني، والشيخ ابن عثيمين: إنهم ثالوث الإرجاء» اهـ. «أسئلة وأجوبة على مشكلات فالح».

وجوابًا على بعض ما قاله الشيخ ربيع أقول:

قالوا: من تكلم فِي غير فنه أتى بالعجائب!! والشيخ ربيع -حفظه الله- لَمْ يرجع لعُلَمَاء اللغة؛ ليحكموا فِي كلام الأصمعي هل أصاب أو لا؟!!

وقبل بيَان كلام الأصمعي، ونقل كلام أهل اللغة، أحب أن أقول وبصراحة: إن هذا اللفظ «جنس» عربي صحيح، وسيأتي النقل عن أهل العلم فِي ذلك».

- أقول:

أولًا: إن الرَّجُل يبدو أنه مُتعَالِم، لكنه خاوي الوفاض من العلم، ولا يُحسن

الْخِطَاب ولا رد الْجَوَاب، وإذا أردت أن تعرف حقيقة قولي فيه؛ فأرعِ سمعك، أنا قلت له: وأنت تتعلق بلفظ «جنس»:

١- وهو لا ذكر له فِي القرآن.

٢- ولا فِي السنة.

٣- ولا أدخله السَّلف فِي تعريف الإِيْمَان.

٤- ولَمْ يُذكَر فِي أقوال القرون الْمُفَضَّلة حسب علمي.

٥- ولا يبعُد أن يكون مِمَّا أدخله الفلاسفة على الإسلام.

فأين الإجابة العلميَّة عن هذه الأمور العظيمة، لا شيء؛ لأنه خالي الوفاض، مُفلس من الْحُجَج من العلم، ولو كان عاقلًا ويَحترم نفسه -وقد عجز عن الإجابة- لأدرك أن اللجوء إلَى الصَّمت خير له، ولقال: «يَسعنِي مَا وَسعَ السَّلف فِي تعريف الإِيْمَان».

وأقول: لا وسع اللَّه على مَنْ لَمْ يسعه الكتاب والسنَّة ومنهج السَّلف الصَّالح، وما قَرَّرُوهُ فِي تعريفهم الإِيْمَان فِي القرون الْمُفَضَّلة.

ثانيًا:

١- أنا قلت: وإذا رجعت إلَى كتب اللغة تَجد اضطرابًا فِي تفسيره، ويُقَال: إن أول من أدخله إلَى اللغة الأصمعي، وبينت هذا الاضطراب بيانًا شافيًا، فلم يواجه قولي هذا بفقهه وعقله؛ لأنه خالي الوفاض منهما.

وذهب ينقل: قال فلان كذا، وقال فلان كذا.

وهذا أمر لا يعجز عنه صغار طلبة العلم مِمَّا يدلك على أنه مسكين لا يَمتلك موهبة النقد، ولا يستفيد من أساليب أهل النقد العلمي وطرائقهم، وفاقد الشيء لا يعطيه، «والعامي غير الفقيه».

٢- أؤكد ما قلته سابقًا: إن كتب اللغة لَمْ تضبط معنى لفظة «جنس»؛ لإيغاله فِي الاشتباه، بل فيما أعتقد لعجمته وغرابته على لغة العَرَب.

انظر إلَى صاحب «مُختَار الصِّحَاح» حيث يقول فِي مادة (ج ن س): «الْجِنس:

الضرب من الشيء، وهو أعم من النوع».

ولَمَّا جاء إلَى مادة (ص ن ف) قال: «الصنف: النوع والضرب».

وقد تقدم لك أنه فَسَّرَ الْجِنس بالضَّرب من الشيء، وأنه أعَمُّ من النوع، وهنا جعل معنى النوع والضرب والصِّنف واحدًا.

ولَمَّا جاء إلَى مادة (ض ر ب) قال: «والضرب: الصنف».

فسر هنا الضرب بالصنف، وفسر هناك الْجِنس بالضرب من الشيء، فما هي النتيجة؟

النتيجة: إنه لا فرق بين: الْجِنس، والنوع، والضرب، والصنف، وبطلان القول بأن الْجِنس أعم من النوع.

فمن هذا الارتباك من أئمَّة اللغة فِي تعريف معنى الْجِنس.

ومن القول: بأن أول من أدخله إلَى اللغة الأصمعي.

ومن عَدَم وجوده فِي القرآن والسنة، ولا فِي كلام القرون الْمُفَضَّلة.

ومن تعلق أهل الأهواء به لإثارة الفتَن، وتفريق السلفيين، وعدم تَحديد مقصودهم به، وأن مَنْ حَدَّدَه لا يفهم معناه؛ حيث قال: إن الْمُرَاد بِجنس العمل: كل عمل الْجَوَارح. وهذا التعريف غير سليم؛ لأنه يسقط أعمال القلوب، وهي أصل عمل الْجَوَارح؛ ولأن غيره مثل الشيخ ابن باز إذا تكَلَّمَ به أراد به ما يصح به إيْمَان العبد كالصَّلاة، لا كل عَمَل الْجَوَارح.

ولأن الذين أثاروه للفتَن أول مَرَّة لَمْ يُحَددوا معنًى مُعينًا من أجل كل هذا، ولِمَا أثاره من التفريق والفتَن؛ حذرت من استخدام «جنس العمل» ولا أزال أحذر منه، وإن كنت أرى أن تارك كل العَمَل كافر زنديق.

وموقفي هذا يتمشى مع منهج القرآن العظيم والسنَّة الْحَكيمَة، ومع منهج السَّلف الصَّالح فِي سد الذرائع ودرء الْمَفَاسد، وأحض كل سلفي صَادق على التَّمسُّك بِمَا قَرَّرَه السَّلف من أن الإيْمَان قول وعمل واعتقاد، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والْجَوَارح.

وقد حذرت -قبل الناس ولا أزال أحذر- من القول بـ: أن العَمَل شرط فِي صحة الإيْمَان عند الْخَوَارج، وشرط فِي كمال الإيْمَان عند أهل السنة(١).

وهنا أمر مهم لابد من التيقظ له وهو: أن أهل الكلام قد أدخلوا فلسفتهم فِي لغة العرب، وفِي أصول الفقه، وفِي العقائد.

ويبدو لي أن الْجَوهري الذي تتلمذ على يد أبي علي الفارسي الْمُعتزلي، وعلى السيرافِي الْمُتهم بالاعتزال: منهم، أو متأثر بهم، وهو أول من أحدث اضطرابًا فِي تَحديد مَعَاني: الْجِنس، والنوع، والضرب.

فيقول مثلًا فِي صحاحه: «الْجِنس: الضرب من الشيء أعم من النوع». فتراه قد فسر «الْجِنس» بالضرب من الشيء، فيكون معنى الْجِنس والضرب واحدًا، واعتبر الْجِنس أعم من النوع.

ثُمَّ لَمَّا أتى إلَى مادة (ص ن ف) قال: «الصنف: النوع والضرب».

والنتيجة: أن معنى كل من: «جنس، وضرب، ونوع» واحد.

ثم لَمَّا جاء إلَى لفظة «نوع» قال: «النوع: أخص من الْجِنس».

وقلده فِي كل ذلك مثل ابن منظور فِي «لسان العرب»، وصاحب «مُختار الصحاح»، والفيروز آبادي فِي «القاموس»، وهم من أهل الكلام.

وكان يَحز فِي نفسي مثل هذا الاضطراب، كما كان يَحز فِي نفسي جعل الْجِنس أعم من النوع، كلما ذكر هذا أو ذاك.

وأقول: هذا من أثر علم الكلام والْمَنطق، ثُمَّ وَقَفتُ على كلام لابن سِيدَهْ، فوافق ما كنت أعتقده.

حيث قال فِي «الْمُحكم والْمُحيط الأعظم»: «النوع: الضرب من الشيء، وله تَحديد منطقي لا يليق بهذا الكتاب، والْجَمع أنواع قَلَّ أو كثر».

فقلت: رَحِمَك الله، لقد بررت ونصحت، حيث نبَّهتَ الْمُسلمين على تَسلل

(١) وقد تَحَقق ما كنت أتوقعه من الفتنة بهذا القول، ورَمَاني فالح بأني أقول به؛ ألا ساء ما يأفكون.

علم الْمَنطق إِلَى لغة القرآن والسنة، ولَمْ تُجَارهم فِي تَحديدهم وتَخصيص هذا اللفظ وتعميم ذاك.

وقال ابن سِيدَهْ أيضًا فِي «الْمُحكَم والْمُحيط الأعظم»: «الْجِنس: الضرب من الشيء، وهذا على موضوع عبارات أهل اللغة، وله تَحديد لا يليق بهذا الكتاب».

ومُرَاده بهذا التحديد تَحديد أهل المنطق الذي لَمْ يتسع له مُحيطه الأعظم، ويرى أنه لا يليق بكتابه الْخَاص بلغة العرب، ولا يتسع لتنطع أهل الْمَنطق وتَحميلهم الألفاظ ما لا تَحتمل.

وإذا رجعنا إِلَى الأزهري نَجده يقول فِي تهذيبه: «الْجِنس: كل ضرب من الشيء ومن الناس والطير».

ويقول فِي باب (ض ر ب): «الضرب: الشكل فِي القد والْخَلق، ونقل عن ابن السِّكِّيت: أن الضرب: الصنف من الأشياء، يُقال: هذا من ضَرْب ذاك. أي: من نَحوه».

وفِي باب (ص ن ف) يقول: «الصنف: طائفة من كل شيء، فكل ضرب من الأشياء صنف واحد».

وقال فِي باب (ن و ع): «النوع: والأنواع جَمَاعَة، وهو كل ضرب من الشيء، وكل صنف من الثياب».

والنتيجة عنده: أن معنى هذه الألفاظ الأربعة واحد، وليس للفظ «جنس» ميزة على غيره بعُمُوم ولا غيره.

وإذا رجعنا إِلَى ابن فارس فِي هذه الألفاظ نَجده على سنن الأزهري، وقال فِي المجمل: «الْجِنس: الضرب من الشيء».

وقال: «الصنف -فيما ذكره الْخَليل-: الطائفة من كل شيء».

وقال فِي مادة (ضرب): «الضرب: معروف، والضرب الصيغة».

وقال فِي مادة (ن و ع): «نوع: نوع الشيء كالضرب منه».

فَجَعَلَ معنى هذه الألفاظ معنًى واحدًا، ولَمْ يُميز لفظًا على آخر بعموم

ولا بِخُصُوص.

ثالثًا: قال فالح أو العامي:

«وقَالَ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: ففي الْمُسنَد والترمذي وغيرهما من كُتب الْحَديث والتفسير والْمَغازي الْحَديث الْمَشهُور: لَمَّا اقتتلت فارس والروم، وانتصرت الفرس، ففرح بذلك الْمُشركون؛ لأنهم من جنسهم، ليس لَهُم كتاب، واستبشر بذلك أصحاب النبي ﷺ؛ لكون النصارى أقرب إليهم؛ لأن لَهُم كتابًا، وأنزل اللَّه تعَالَى: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الروم: ١-٤]. وهذا يبين أن الْمَجُوس لَمْ يكونوا عند النبي ﷺ وأصحابه لَهُم كتاب». مَجموع الفتاوى (٣٢/ ١٨٨)».

أقول:

راجعت الْمُسند (١/ ٧٦، ٣٠٤)، والترمذي في تفسير سورة الروم وقد رواه عن ابن عبَّاس، ثم عن أبي سعيد، ثم عن نيار بن مكرم الأسلمي (٥/ ٢٥٢-٢٥٥)، ولَمْ يذكر كلمة «جنس».

وإنَّمَا فيه: «وكان الْمُسلمون يُحبون ظهور الروم عليهم؛ لأنهم وإيَّاهُم أهل كتاب، وكانت قريش تُحب ظهور فارس؛ لأنهم وإيَّاهُم ليسوا أهل كتاب، ولا إيْمَان ببعث». والْحَاكم (٢/ ٤١٠)، وليس فيه كلمة «جنس»، وتفسير ابن جرير (٢١/ ١٦-٢١) من طرق، ولَمْ يذكر كلمة «جنس».

والظاهر أن شيخ الإسلام إنَّمَا عبَّر بالْمَعنى، فسقط تعَلُّقك بكلامه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن شيخ الإسلام إنَّمَا سَاقَ هذا الكلام لإثبات أن الْمَجُوسَ من عبدة الأوثان، وليسوا أهل كتاب؛ ولذلك لا تَحل نساؤهم وذبائحهم، كَمَا أحَلَّ اللَّه ذبائح أهل الكتاب والْمُحصنات من نسائهم.

ولَمْ يسق هذا الكلام ليبين أن كلمة «جنس» عَربيَّة صحيحة، وأنها ركن في تعريف الإيْمَان.

رابعًا: قال فالح أو العامي:

«وفِي الآحاد والْمَثاني لابن أبي عاصم -رَحِمَه اللَّه تعَالَى- (٢/ ٣٧٣/

١١٥٦) بإسناد حسن قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا أبو بكر -هو ابن أبي شيبة-: نا الفضل بن دكين - قال ابن حجر رَحِمَه الله: ثقة ثبت -: عن أبي خلدة - قال ابن حجر رَحِمَه الله: صدوق-، عن أبي العالية -قال ابن حجر رَحِمَه الله: ثقة كثير الإرسال- قال: «قرئ على النبي ﷺ من كل جنس رَجُل، فاختلفوا فِي اللغة، فرضي قراءتهم كلهم، وكان بنو تَميم أعرب القوم».

التعليق:

لا أدري ماذا يُريد بقوله: «بإسناد حسن»؟ إن كان يُريد إلَى أبي العالية فَصَواب، وإن كان يُريد إلَى النبِي ﷺ فغلط؛ لأن أبا العالية قد أرسله عن النبِي ﷺ، والْمُرسل ضعيف، ليس بصحيح ولا حسن.

أن فِي موضع الشاهد تَحريفًا، فقوله: «من كل جنس رجل». خطأ تَحرَّف على الناسخ أو الطابع من «خُمُس» إلَى «جنس».

والدليل على ما أقول: أن هذا الْحَديث بإسناده ومتنه فِي مصنف أبي بكر بن أبي شيبة (١٢/ ٢٠٣-٢٠٤) الطبعة الْهِنديَّة، و(١١/ ٢٣٧) نشر مكتبة الرشد، وليس فيهما إلا لفظ «خُمس»، وكما وقع فِي متن كتاب «الآحاد والْمَثاني» تَحريف؛ فإنه وَقَعَ أيضًا تَحريف هنا فِي إسناده، فقد حُرِّف فيه «أبو خلدة» إلَى «أبي خالدة».

ومعنى الْخمس: ما قاله صاحب لسان العرب (٦/ ٧٠-٧١) فِي مادة (خَمس): وأخْمَاس البصرة خَمسة: فالْخمس الأول: العالية. والْخمس الثانِي: بكر بن وائل. والْخمس الثالث: تَميم. والْخمس الرابع: عبد القيس. والْخمس الْخَامس: الأزد.

وأعتقد أن الكاتب أدرك هذا التحريف فِي الْمَتن والإسناد، وضَعَّفَ الْحَديث؛ فلم يَتَحَمَّس لذلك كثيرًا.

والْحَاصل: أنه سقط استدلاله بالسنة، فالنتيجة أن لفظ جنس لَمْ يرد فِي الكتاب، ولا فِي السنة.

خامسًا: قال فالح أو العامي:

«ومِمَّن تلفظ بهذه الكلمة الإمام القرشي مُحَمَّد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ الذي قال عنه عبد الْمَلك بن هشام رَحِمَهُ اللَّهُ: الشافعي بصير باللغة، يؤخذ عنه، ولسانه لغة فاكتبوه. تهذيب التهذيب (٥/ ٢٣). دار إحياء التراث.

قال يونس بن عبد الأعلى: كان الشافعي إذا أخذ فِي العربية؛ قلت: هو بهذا أعلم، وإذا تكلم فِي الشعر وإنشاده؛ قلت: هو بهذا أعلم. معجم الأدباء (١٧/ ٣٠٠). دار الفكر.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كتابه الأم (٣/ ٢١): باب: جِماع تفريع الكيل والوزن بعضه ببعض:

قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: معرفة الأعيان أن ينظر إلَى الاسم الأعم الْجَامع الذي ينفرد به من جُملة ما مَخرجه مَخرجها؛ فذلك جنس.

فأصل كل ما أنبتت الأرض أنه نبات، ثم يفرق به أسماء، فيقال: هذا حب. ثمَّ يفرق بالْحَب أسماء، والأسماء الَّتِي تفرق الْحَب من جِماع التمييز، فيقال: تَمر، وزبيب. ويُقَال: حنطه، وذرة، وشعير، وسُلْت. فهذا الْجِمَاع الذي هو جِمَاع التمييز، وهو من الْجِنس الذي تَحرم الزيادة فِي بعضه على بعض إذا كان من صنف واحد، وهو فِي الذهب والورق هكذا، وهما مَخلوقان من الأرض أو فيها، ثم هُمَا تبر، ثمَّ يفرق بهما أسماء ذهب وورق والتبر سواهما من النحاس والْحَديد وغيرهما.

قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: والْحُكم فيما كان يَابسًا من صنف واحد من أصناف الطعام حكم واحد لا اختلاف فيه، كحكم الذهب بالذهب، والورق بالورق؛ لأن رسول اللَّه ﷺ ذكر تَحريم الذهب والورق والْحِنطة والشعير والتمر والْمِلح ذكرًا واحدًا، وحكم فيها حكمًا واحدًا، فلا يَجُوز أن يُفَرَّق بين أحكامها بِحَال، وقد جَمَعَهَا رسول اللَّه ﷺ، باب: تفريع الصنف من الْمَأكول والْمَشروب بِمثله.

قال الربيع: قال الشافعي: الْحِنطة جنس، وإن تَفَاضَلت وتَبَايَنت فِي الأسماء كَمَا يَتَبَاين الذَّهب، ويَتَفَاضل فِي الأسماء» اهـ.

وقال فالح أو العامي قبل هذا:

«وأنقل كلام أهل الشريعة العلماء الفقهاء:

يقول الإمام ابن جرير (ت٣١٠) -رَحِمَه اللَّه تعَالَى- عند قول اللَّه تعَالَى فِي سورة الفاتِحَة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ والعَالَمُون: جَمع عَالَم، والعَالَم: جَمع لا واحد له من لفظه كالأنام والرهط والجيش ونَحو ذلك من الأسماء التي هي مَوضُوعَات على جِماع، لا واحد له من لفظه.

والعَالَم: اسم لأصناف الأمم، وكل صنف منها عَالَم، وأهل كل قرن من كل صنف منها عَالَم ذلك القرن وذلك الزَّمَان، فالإنس عالَم، وكل أهل زمان منهم عَالَم ذلك الزمان، والْجِن عَالَم، وكذلك سائر أجناس الْخَلق، كل منها عَالَم زمانه؛ ولذلك جُمع فقيل: عَالَمُون، وواحده جَمع لكون عَالَم كل زمان من ذلك عَالَم ذلك الزمان.

ومن ذلك قول العجاج: فخندف هامة هذا العالَم. فجعلهم عَالَم زمانه، وهذا القول الذي قلناه قول ابن عبَّاس ﷺ، وسعيد بن جبير ﷺ، وهو معنى قول عامة الْمُفسرين» اهـ.

فهل إدخال الإمام الطبري للفظة «جنس» من تأثرة بكلام الفلاسفة يا ربيع؟!!

والْجَوَاب: من أين لك أن علماء الإسلام مَعصُومُونَ من التلفظ بغير العربية، وحتى العلماء الذين يَنحَدرُونَ من أصول عَجميَّة، وتربوا فِي بيئات عَجَميَّة كالإمام ابن جرير الطبري.

وهل الفلاسفة كانوا يكتبون كلامهم الفلسفي فِي سراديب، ويدفنونه فِي سراديبهم، أو كانوا ينشرون كلامهم وفلسفتهم فِي العَالَم الإسلامي قبل أن يُولَدَ الإمام ابن جرير؟!

وهل حذر أئمَّة الإسلام من علم كلام ينتشر فِي العَالَم، أو عن كلام مقبور، وعلى قبوره أغلاق وستور؟!

وأقول: لا يسلم من الكلام بألفاظ عَجَميَّة لا عُلَمَاء ولا عَوَام من قبل الإمامين الشافعي وابن جرير ومن بعدهما.

وهل تظن أيها الْمِسكين أن مُجَرَّد كتابة الإمامين الشافعي وابن جرير للفظة «جنس» دليل واضح على أنها لفظة عَربيَّة صحيحة فَصيحَة؟!!

ألا تعلم أن كلًّا من الشافعي وابن جرير قد عاش فِي عصر بنِي العبَّاس، ذلك العصر الذي اختلط فيه عَدَد من الشعوب العَجَميَّة بالعرب كـ: الفرس، والروم، والقبط، واليونان، وغيرهم، ودَخَلَ فِي اللغة العربيَّة مفردات كثيرة من لغات هذه الشعوب العَجَميَّة بسبب الاختلاط فِي البلدان التِي فتحها العرب بالإسلام، وبسبب الاختلاط فِي الأسواق والأعمال الْحُكُوميَّة، وبسبب التزاوج، وكثرة السراري، وبسبب ترجَمَة بعض الكتب اليونانية والفارسية وغيرها، وهذا شيء لا ينكره مَنْ عرف شيئًا من تاريخ الْمُسلمين.

فهذا الإمام الشافعي يتكلم بألفاظ غير عربية.

قال الْحَافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «وعن الشافعي أنه سُئِل عن وجود الصانع؟ فقال: هذا ورق التوت طعمه واحد، تأكله الدود؛ فيخرج منه الإبريسم -أي: الْحَرير-، وتأكله النحل؛ فيخرج منه العَسَل، وتأكله الشَّاةُ والبقر والأنعام؛ فتلقيه بعرًا ورَوثًا، وتأكله الضباء؛ فيخرج منها الْمِسك وهو شيء واحد». تفسير ابن كثير (١/ ٦٢) دار الْمَعرفة.

فالتوت والإبريسم والمسك كلها ألفاظ أعجميَّة، فعربته العرب وأدخلته فِي لغتها، وتكلم الشافعي بلفظة «الزندقة» وهي فارسية.

ومعلوم أن الشافعي قد رَوَى عن الأصمعي، وقد عاش الرجلان فِي العصر العباسي؛ عصر التَّرجَمَات وتَمَازج اللغات كما أسلفت.

فما الذي يَمنَع أن تكون لفظة «جنس» عَجَميَّة دخلت إِلَى اللغة العربية كما دَخَلَ غيرها، هذا ولا يَخفَى أن الشافعي قد أخذ عن الأصمعي، وَعُدَّ من الرواة عنه، كما أن الأصمعي أخذ عن الشافعي لغة هذيل، فيجوز أن يكون الشافعي أخذ عن الأصمعي لفظة «جنس» دون أن يسأله عن أصلها، ويَجُوز أن يكون أخذها من كتابه «الأجناس» ظانًّا أنها عربية.

بل أقول: لو علم أنها أعجمية عُرِّبت، فغير مستغرب أن يتكلم ويكتبها فِي

كتابه، كما تكلم بغيرها من الألفاظ، فقد تكلم هو وغيره من العلماء بكلمة «زنديق» بِمَعنى منافق، وهي فارسية.

فكيف يُستغرب من الشافعي أن يتكلم بلفظة عَجَمِيَّة، وقد تكلم من هو أفضل منه ومن البشر جَميعًا، وأفصح منهم، ألا وهو: رَسُول اللَّه ﷺ.

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب: مَنْ تكلم بالفارسية والرطانة».

ثمَّ روى بإسناده إلَى أمّ خالد بنت سعيد قالت: «أتيت رسول اللَّه ﷺ مع أبي وعَلَيَّ قميص أصفر، قال رسول اللَّه ﷺ: سنة، سنة. قال عبد اللَّه -وهي بالْحَبَشِيَّة-: حسنة»[1].

وسَاقَ بإسناده إلَى جابر رضي الله عنه: أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**يا أهل الْخَندق، إن جَابرًا صنع سؤرًا، فَحَيَّ هَلًا بكم**»[2]. والسؤر: كلمة فارسية.

وساق إسناده إلَى أبي هريرة رضي الله عنه: «أن الْحَسَن بن علي رضي الله عنه أخذ تَمرَة من تَمر الصَّدَقة، فجعلها فِي فيه، فقال له النبِي ﷺ -بالفارسية-: كخ، كخ، أما تعرف أنا لا نأكل الصدقة»[3].

وقال الإمام البخاري: وعن حُميد بن عبد الرَّحْمَن: أن أبا هريرة قال: قال رَسُول اللَّه ﷺ: «**يَتَقَارب الزَّمَان، وينقص العمل، ويلقى الشح، ويكثر الْهَرْجُ. قالوا: وما الْهَرْج؟ قال: القتل**»[4].

والْهَرج: القتل باللغة الْحَبَشِيَّة، كما فِي حديث أبي موسى بلفظ: «إن بين يدي السَّاعَة لأيامًا يرفع فيها العلم، وينزل فيها الْجَهل، ويكثر فيها الْهَرج، والْهَرج -بلسان الْحَبَشة-: القتل». انظر الْحَديث برقم (٧٠٦٤، ٧٠٦٥).

---

(١) صحيح البخاري، انظر حديث (٣٠٧١).

(٢) صحيح البخاري، انظر حديث (٣٠٧٠).

(٣) صحيح البخاري، انظر حديث (٣٠٧٢).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأدب، انظر حديث (٦٠٣٧)، وصحيح مسلم كتاب العلم، حديث رقم (٢٦٧٢)، وفِي الفتَن باب (٤)، حديث (١٨)، وفيه: «قالوا: يا رسول اللَّه، وما الْهَرج؟ قال: القتل، القتل».

ورطن أبو هريرة ﷺ بالْحَبشيَّة(١).

وأمر رسول اللَّه ﷺ زيد بن ثابت ﷺ أن يَتَعَلم لغة اليهود «العبريَّة».

ورطن سلمان ﷺ وهو يدعو الفرس بالفارسية(٢).

وجاءت امرأة إِلَى أبي هريرة تشكو زوجها، ورطنت له بالفارسية: «زوجي يُريد أن يذهب بابني. فقال أبو هريرة: استهما عليه. ورطن لَهَا بذلك»(٣).

فإذا كان رسول اللَّه ﷺ سيِّد الرسل وسيِّد قريش والعرب العرباء يتكلم ببعض الكلمات الفارسية والْحَبَشيَّة، وتكلم بعض أصحابه ببعض الألفاظ العَجَميَّة، وبعضهم تعلم -كزيد بن ثابت ﷺ- اللغة العبريَّة، فما الذي يَمنَع الشافعي وابن جرير أن يَتَكَلَّمَا بكلمة «جنس»، فيكتبونها، ويتكلمون بها، سَوَاءً أعلمَا أن أصلها عَجَميَّة، أم لَمْ يَعلَمَا؟!!

وقد عقد السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كتابه «الْمُزهر» فصلًا لِمَا أخذه العَرَب من اللغة الفارسيَّة، والرومانيَّة، والسريانيَّة، والقبطيَّة، وأدخله اللغويون فيما دَونوه من كتب اللغة.

ومن هذه الألفاظ: الكوز، والْجَرة، والإبريق، والطست، والْخُوان، والطبق، والْخَز، والديباج، والياقوت، والفيروز، والبلور، والكعك، والفالوذج، والفلفل، والنرجس، والنسرين، والعنبر، والبستان، والقرمز، والْجَوز، واللوز، والدولاب، والطيلسان، والفرسخ... إلخ من الفارسية.

والبقدونس، والدشت، والْهَاون، والقيراط، والأفيق، والصَّابون، والْهَيولَى، والفلسفة، والْمَغنطس، والإقليم، والقانون، وخور، والدهليز، والسفسير، والْموزج، ومن هذه الألفاظ ما دخل إِلَى العربية قبل الإسلام، ومنها ما هو فِي العصر العباسي، ولا يسلم العهد الأموي من ذلك، فقد تسربت فيه

(١) صحيح البخاري الطب (٥٧٧١)، صحيح مسلم كتاب السَّلام، حديث (٢٢٢١).

(٢) سنن الترمذي، كتاب السير، حديث (١٥٤٨).

(٣) سنن أبي داود، كتاب الطلاق، حديث (٢٢٧٧).

العَاميَّة بسبب اختلاط العَرَب بغيرهم من الأعاجم[١].

فهل تستطيع بعد هذا أن تنكر أن يتكلم الشافعي وابن جرير أو غيرهما من أقحاح العرب ومن أكابر العلماء بلفظة أو ألفاظ أعجمية، مثل كلمة «جنس» أو غيرها؟!

فما هذه الْمُحَامَاة الشديدة عن هذه الكلمة؟! وما هذه الْحَميَّة لَهَا، والطعن والتجهيل لِمَن قال ونقل: أن أصلها عجمي بل وتبديعه؟!!

سادسًا: قال فالح أو العامي:

«وقول الشيخ ربيع أن[٢]: وإذا رجعت إِلَى كتب اللغة تَجد اضطرابًا فِي تفسيره.

أولًا: هذا من التهويل الذي يسلكه الشيخ ربيع فِي رُدُوده، وإلَّا لو قال: هذا من الاختلاف. لَهَانَ الأمر، وقلنا: إن أحدهم فَسَّرَه بشيء، والآخر فَسَّرَه بأمر آخر، وليس هذا بِجَديد عليه، فهو «رائد التهويل»؛ حتى أنه رمى مُخَالفيه بـ: «أنهم يهود، ومَاسُونيَّة، ومُجرمين»، وغيرها من الكلمات التِي يَترفع عنها عَامَّة الناس، فضلًا عن العُلَمَاء؛ نسأل اللَّه العافية.

- التعليق:

أقول:

١- بئسما قُلْتَ، وبئسما افتريتَ، أكُلُّ هذه الأفاعيل والتهاويل من أجل كلمة «جنس» ولا شيء من الذبِّ عن الدَّعوَة السَّلفيَّة وأئمتها، وقد استهدفهما وتكالب عليهما كل الْمِلل والطوائف والأحزاب، إن فاقد الشيء لا يُعطيه.

وأقول: «رمتني بدائها وانسلت»، فالتهاويل والتكفير إنَّمَا أنت من أصحابها، وبرأ اللَّه الشيخ ربيعًا من هذا الافتراء.

٢- قد وَرَدَ فِي القرآن والسنة من الذمِّ والوعيد على الاختلاف ما لَمْ يرد مثله أو

---

(١) «الْمُزهر» للسيوطي (١/ ٢٦٨-٢٨٣)، النوع التاسع عشر (معرفة الْمُعرب) منتقى منه بعض الكلمات.
(٢) كذا.

يُقاربه على الاضطراب، قال اللَّه تعالَى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ ۖ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الجاثية: ١٦-١٧].

وقال تعالَى: ﴿فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ ۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [مريم: ٣٧].

وقال تعالَى: ﴿فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ ۖ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [الزخرف: ٦٥].

وقال ﷺ: **«إنَّمَا هَلَكَ من كان قبلكم بكثرة سُؤَالِهم، واختلافهم على أنبيائهم»**(١).

وقال ﷺ: «استووا ولا تَختلفوا؛ فتختلف قلوبكم»(٢).

أما الاضطراب فقد يأتي للمدح، كما وصف النبي ﷺ كليم اللَّه ﷺ: «فإذا رَجُل مضطرب مفتعل من الضرب -أي: مستقيم القد-، ضرب اللحم خفيفه».

وتقول: رجل مضطرب، أي: مستقيم القد؛ ورمح مضطرب إذا كان مُستَقيمًا، وتقول: مضطرب. وهو الطويل غير الشديد.

فأين التهويل؟!! ومن قال: إني «رائد التهويل»؟!! فأهل السنة يُؤَيدون كتاباتي، والذين أنتقدهم أو أنتقد رؤساءهم إما أن يسكتوا، وإما أن يتكلموا بأدب، ولا أستبعد أنك كنت مِمَّن يَمدح كتاباتي، ويشيد بها.

وأما: «أني أصف خصومي بأنهم يهود. . .» إلخ.

فأنا من أبعد الناس عن التكفير، بل من أشَدِّ الناس على الْمُكفرين والْمُبَدعين، وهذه كتبي وأشرطتي مبثوثة في الناس، وما هذه الْمَعَارك التي تقومون بها إلَّا من أجل

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الْحَج حديث (٢٣٨٠)، وكتاب الفضائل، حديث (٤٣٤٨)، والترمذي في كتاب العلم، حديث (٢٦٠٣)، والنسائي كتاب الْمَنَاسك، حديث (٢٥٧٢)، وجَميعهم من طريق أبي هريرة.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الصَّلاة، حديث (٦٥٤)، والنسائي في كتاب الإمامة، حديث (٨٠٣)، وأحْمَد في مسنده، حديث (١٦٤٨٢) مسند الشاميين، وأيضًا برقم (١٧٧٠٨)، في مسند الكوفيين.

أنا زجرناكم عن التبديع الظالِم والتأصيل الفاسد، ولا تستطيع أن تثبت هذه الدَّعوَى وأنا -والْحَمدُ لله- لَمْ أدعُ الناس إلَى تقليدي، ولَمْ أحكم على أحد خَالَفَنِي، ولَمْ يُقَلدني بأنه نسف رسالات الرسل جَميعًا والكتب التِي نزلت عليهم.

ولَمْ أقل لأحد لَمْ يقلدني، ولَمْ يقلد غيري: إنه كذَّب الكتاب والسنَّة، وكذَّب الإسلام. تلك العبارات التِي لا يَقولُهَا الْخَوَارج، ولَمْ أصف أحدًا خَالَف منهج السلف بأنه زنديق أو مشرك؛ فضلًا عمَّن يُخالف منهج السلف، وأنا أحارب التبديع بالباطل، وأحارب الأصول الفاسدة التِي يقوم عليها التبديع الباطل.

وما أقيم الْمَعَارك الطويلة والأحكام الْجَائرة من أجل كلمة لَمْ ترد فِي الكتاب والسنة، ولَمْ يُدخلها السَّلف فِي أصول دينهم، تلك الْمَعَارك الْمُفتَعلَة التِي تريد بها صرف الأنظار عن أصولك الفاسدة، وأحكامك البهلوانيَّة التِي انطلقت من تلك الأصول.

لقد صَرَّحت مرارًا بأني أوافق أهل السنة فيما حكموا به على تارك العمل بالكلية، كما وصف حاله «حَمد العتيق».

وحذرت من استخدام «جنس العمل» على طريقة السَّلف فِي التحذير من استعمال الألفاظ الْمُجمَلَة، وقد سَبَقنِي العلامة الشيخ مُحَمَّد بن صالح العثيمين إلَى النهي عن استخدام لفظ «جنس العمل» وما شاكله، وقال فِي مستخدميه: إنهم يُريدون سفك الدماء واستحلال الْحَرَام.

وقد صَرَّحت مرارًا بأنه يَجب أن نتمسك بأصل السَّلف الْمُحكم الواضح أن الإيْمَان: «قول وعمل واعتقاد: قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والْجَوَارح».

وأنا أول مَنْ حَذر من قول بعض الناس: «العمل شرط فِي صحة الإيْمَان عند الْخَوَارج، وشرط كمال عند أهل السنَّة». وطلبت من كاتبها «خالد العنبري» حذفها من كتابه لِمَا يَترتب عليها من الفتنة، وطلبت منه أن يُبَدلَهَا بِمَا قَرَّره السَّلف: «الإيْمَان قول وعمل واعتقاد..». إلخ، ولا أزال ثابتًا على هذا القول، ومن نسب إلَيَّ غير هذا فهو من أكبر البهاتين الْمُفتَرين.

سابعًا: قال فالح أو العامي:

ثانيًا: إن تنوع العبارات فِي تفسير كلمة لا يَدُل على التناقض إلَّا عند مَنْ لا علم عنده.

يقول الْحَافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ وَاصفًا حال مَنْ ينظر فِي التفاسير، فيَرَى أقوال أئمَّة التفسير كثيرة فِي تفسير الآية الواحدة والْجُملَة الواحدة، فيظن أنهَا من التناقض والاختلاف.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن سرد أسماء أئمَّة التفسير: «فتذكر أقوالَهم فِي الآية، فيقع فِي عباراتهم تباين فِي الألفاظ يَحسبها مَنْ لا علم عنده اختلافًا، فيحكيها أقوالًا، وليس كذلك، فإن منهم مَنْ يُعبِّر عن الشيء بلازمه أو بنظيره، ومنهم من يَنص على الشيء بعينه، والكل بِمَعنى واحد فِي أكثر الأماكن؛ فليتفطن اللبيب لذلك، والله الْهَادي».

أقول: إن قول ابن كثير هذا فِي الْمُحكَم من القرآن، لا فِي كلام البشر، وحتى أن قاعدته هذه لا تتناول كل نصوص القرآن؛ ولذا احتَرَزَ، فقال: والكل بِمَعنى واحد فِي أكثر الأماكن.

ولِهَذا ترى ابن جرير يَحكي اختلاف الْمُفسِّرين، ويُرَجِّح قول بعضها على بعض، وعلى كل حال فما وضع ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ هذه القاعدة لكلام البشر، ولا لِمثل كلمة «جنس» من الألفاظ العَجَميَّة، أو الْمُتَشَابه من كلام العرب، ولا ترم من قضى عمره فِي العلم بالْجَهل، فهذا يكثر منك، فتَحتاج والله أن تتعلم أبْجَديَّات الأدب والأخلاق، وأن تروض نفسك طويلًا وطويلًا على هذه الأبْجَديَّات.

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ وهو ينبه على أحسن الطرق فِي حكاية الْخِلاف، ويُحَذر من مُخَالفتها: «ومن ذلك أن يستوعب الأقوال فِي ذلك الْمَقَام، وأن ينبه على الصَّحيح منها، ويبطل الباطل، ويذكر فائدة الْخِلاف وثمرته؛ لئلا يَطول النزاع والْخِلاف فيما لا فائدة تَحته، فيشتغل عن الأهم فالأهم..

إلَى أن قال: وكذلك من نصب الْخِلاف فيما لا فائدة تَحته، أو حكى أقوالًا مُتعَدِّدَة لفظًا، ويرجع معناها إلَى قول أو قولين معنًى، فقد ضيَّعَ الزمان، وتكثر بِمَا

ليس بصحيح؛ فهو كلابس ثوبَي زور»[1].

أقول: رحم اللَّه ابن كثير، لو رأى من يُضيع وقته وأوقات الآخرين بالأباطيل والتلبيس على الناس، وفيما يعظم ضرره وخطره، ويُسبِّب الفتَن، ويَتَحَمَّس لِهَذه البلايا، ولِمثل لفظة مُجمَلَة مُتشابهَة ما أنزل اللَّه بها من سُلطان، ولا يَترتب عليها إلا الفتَن والشرور.

ثامنًا: قال فالح أو العامي:

«وأما قول الشيخ ربيع: وإذا رجعت إلَى كتب اللغة تَجد اضطرابًا فِي تفسيره، ويُقال: إن أول من أدخله على اللغة الأصمعي، قال ابن فارس فِي مقاييس اللغة عن الأصمعي: إنه أول من جاء بهذا اللقب. وقال مثل هذا صاحب القاموس.

نقول: هذا تلبيس منك أو جهل، وأحلاهما مر يا شيخ ربيع؛ فإن الأصمعي رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ ينكر لفظة «جنس»، بل الذي أنكره تصريف هذه اللفظة».

أقول: نعوذ باللَّه من سوء الفهم وسوء القصد، إن كلامي صريح واضح فِي الإثبات، لا فِي النفي والإنكار؛ حيث قُلتُ: «ويُقالُ: إن أول مَنْ أدخله على اللغة الأصمعي». ثم أكدت هذا الإثبات بالنقل عَمَّن نسب إلَى الأصمعي إدخال هذا اللفظ فِي اللغة، فقلت: «قال ابن فارس فِي مقاييس اللغة عن الأصمعي: إنه أول من جاء بهذا اللقب. وقال بِمثل هذا صاحب القاموس». فهل هذا كله إثبات أو نفي؟!!

ليعجب العقلاء من هذا الذكاء الْمُتوقد الذي يَجعل الإثبات إنكارًا، ألا يشبه هذا مَنْ يقول عن النهار: إنه ليل. وعن الأبيض: إنه أسود. ولا يقف عند هذا الْحَد، بل يرمي مَنْ يُخَالفه بالتلبيس أو الْجَهل، ويُجرعه -فيما يزعمه- أحد الأمَرَّين.

وإذا كان الأصمعي ينكر تصريف هذه اللفظة «جنس»، فإن هذا مِمَّا يؤكد أنها دخيلة على اللغة العربيَّة، وإن كان مدخلها هو الأصمعي رَحِمَهُ اللَّهُ، فكم أدخل غيره من الألفاظ الأعجمية فِي اللغة العربية.

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٥)، ط. دار المعرفة.

ثُمَّ نقل كلامًا طويلًا عن الْخَفاجي صاحب «شفاء الغليل»، وعن الزبيدي كلامًا عن «الْجِناس، والْمُجَانسة، والتجنيس»، وهل هي مولدة، أم من كلام العَامَّة، أو هي عربية؟!

ودافع الزبيدي عن الأصمعي فيما يتعلق بلفظة «جنس» بغير حُجَّة.

وكل هذا لَمْ أتعرض له فِي بَحثي الذي ناقشت فيه هذا الرَّجُل، وأعتقد أنه ينقل كلامًا لا يفهمه؛ ولذا لَمْ يستخرج منه نتيجة تفيده وتدين خصمه.

بل انتهي إلَى الكلام الآتي الذي يَدُل على ما يَتَمتَّع به هذا الرَّجُل من خلق وإنصاف.

قال -لا فض فوه-:

«فهل تَحسب يا شيخ ربيع أن الناس ستسلم لك، كَمَا سَلَّمَ لك مُريدُوكَ فِي سحاب الْحِزبيَّة -سحاب الإرجاء، والإرهاب، والْخُرَافة-، ولَمْ يُنَاقشُوكَ، ويتتبعوا نقولاتك التي تنقلها، وإلَى الكتب والْمَصَادر التي تعزو إليها؟!

بل ليكن فِي علمك وعلم أتباعك الْهَمَج الرعاع أن هناك مَنْ يُرَاجع وينقد ويبحث خلفك يا شيخ ربيع، نسأل اللَّه لك الْهِدَاية.

انتهى ما أردت نقله وبيانه فِي الرَّدِّ على ما قاله الشيخ ربيع، وهذا يُضَم إلَى ما عند الشيخ ربيع من أخطاء عَقَديَّة ومَنهَجيَّة، ومُخَالفَات كثيرة للسَّلَف الصَّالح، وعلى رأسها: مسائل الإيْمَان، واللَّه الْمُوَفق ولا رَبَّ سواه.

وصلى اللَّه وسلم على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه وسلم».

أقول:

أولًا: قد عرف القارئ قيمة بَحثه ومدى عقله وفهمه وأدبه.

ولو كان يعقل ويُريد الْحَق لَمَا خالف رَبيعًا، ولوقف من بُحُوثه ونقده له ولغيره موقف السلفيين العقلاء الْمُنصفين الذين أيدوا ربيعًا، بدءًا بكبار علماء السنة الأئمة: ابن باز، والألباني، وابن عثيمين -رَحِمَهم الله- فيما صدر فِي حياتهم، والفوزان، وابن سُبيل، ثم العلامتين: الشيخ أحْمَد بن يَحيى النجمي، والشيخ زيد

بن مُحَمَّد بن هادي، ثم العدد الكثير من أهل العلم والعقل والدين الذين نعرفهم ويعرفهم الناس، لو كان يعقل لأراح نفسه، وأراح الْمَنهَج السَّلفي وأهله من الْمَشَاكل والتبديع والشتائم التي نالت السلفيين من الْمُحيط إِلَى الْمُحيط.

ثانيًا: الذين يتتبعون أقوالي لَمْ يقفوا فيها على كذب وخيانة، وإنّما وَجَدُوا الصِّدق والأمانة، وحتى الْخُصُوم يعرفون هذا -والْحَمْدُ لله-.

لكن الساقطين قد يُشَوشُون، فيفضحهم الله ويُخرسهم، كَمَا حصل لغير واحد منهم.

ثالثًا: بيِّنْ أخطائي العَقديَّة والْمَنهَجيَّة ومُخَالفاتي الكثيرة للسَّلَف الصَّالح باسمك الصَّريح، وبالْجُزء والصَّفحَة، وإيَّاكَ والكذب والاستمرار فِي افتراءات الأفاكين الذي فَضَحَهُم اللَّه، كلما بدءوها وأعادوها فتلحق بهم.

وصلى اللَّه على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه وسلم.

فِي (١٥/ شهر ذي القعدة / عام ١٤٢٥هـ).

* * *

(١٤)

منهج الحدادية

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لله، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى رَسُول اللَّه، وعلى آله وصحبه ومن تبع هُدَاه..

أما بعد:

بَسَبب ما جَرَى من الفتنة بين الشباب فِي اليمن، وطالت ذيُولُهَا، وتَفَرَّعَت شُعبها، فامتدت إِلَى بلاد أخرى، وكثرت تطلعات الناس إِلَى بَيَان الْحَق، وبيان الْمُصيب من الْمُخطئ، وكان من أسباب هذه الفتَن: أن طلاب العلم فِي اليمن رمي بعضهم بالْمَنهَج الْحَدَّادي؛ فاضطررت إِلَى بَيَان هذا الْمَنهَج، لعل ذلك يُوَضِّح لكثير من طلاب الْحَق أن يُمَيزوا بين منهج أهل السنة والْمَنهَج الْحَدَّادي.

ثمَّ لعل ذلك يُسهم إِلَى حَدٍّ بعيد فِي القَضَاء على هذه الفتنة، مع وعدنا بِمُوَاصَلَة بَيَان القضايا الأخرى؛ تلبية لِهَذه الْمَطَالب الْمُلحَّة، وإسهامًا فِي إنهاء الفتنة.

*** منهج الحدادية:**

١- بغضهم لعلماء الْمَنهَج السَّلفي الْمُعَاصرين، وتَحقيرهم، وتَجهيلهم، وتضليلهم، والافتراء عليهم، ولاسيما أهل الْمَدينَة، ثمَّ تَجَاوَزوا ذلك إِلَى ابن تيمية، وابن القيم، وابن أبي العز شارح الطحاوية، يُدَندنون حولَهُم لإسقاط منزلتهم، ورد أقوالِهم.

٢- قولُهُم بتبديع كل مَنْ وَقَع فِي بدعة، وابن حَجَر عندهم أشد وأخطر من سيد قطب.

٣- تبديع من لا يُبَدِّع مَنْ وقع فِي بدعة وعداوته وحربه، ولا يكفي عندهم أن تقول: عند فلان أشعريَّة -مثلًا- أو أشعري. بل لابد أن تقول: مبتدع. وإلَّا فالْحَرب والْهِجرَان والتبديع.

٤- تَحريم التَّرَحُّم على أهل البدع بإطلاق، لا فرق بين رافضي وقدري وجهمي وبين عَالِم وَقَع فِي بدعة.

٥- تبديع من يَتَرحَّم على مثل أبي حنيفة، والشوكاني، وابن الْجَوزي، وابن حجر، والنووي.

٦- العَدَاوَة الشديدة للسلفيين مهما بذلوا من الْجُهُود فِي الدَّعوَة إِلَى السَّلفيَّة والذب عنها، ومهما اجتهدوا فِي مُقَاومَة البدع والْحِزبيَّات والضَّلالات، وتركيزهم على أهل الْمَدينة، ثمَّ على الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنه من كبار عُلَمَاء الْمَنهَج السَّلفي، أي أنه من أشدهم فِي قمع الْحِزبيين وأهل البدع أهل التعصب، ولقد كَذَّبَ أَحَدُهُم ابنَ عثيمين فِي مَجلسي أكثر من عشر مَرَّات؛ فغضبت عليه أشد الغضب، وطردته من مَجلسي.

وقد ألفوا كتبًا فِي ذلك، ونشروا أشرطة، وبثوا الدَّعَايَات ضدهم، وملئوا كتبهم وأشرطتهم ودعاياتهم بالأكاذيب والافتراءات؛ ومن بغي الْحَدَّاد أنه ألف كتابًا فِي الطعن فِي الشيخ الألباني وتشويهه، يقع فِي حوالي أربعمائة صحيفة بِخَطه، لو طُبع لعله يصل إِلَى ألف صحيفة، سماه: «الْخَميس» أي: الْجَيش العَرَمرَم، له: مُقَدِّمة، ومُؤَخِّرة، وقلب، ومَيمَنَة، ومَيْسَرَة.

وكان يدَّعي أنه يُحذِّر من الإخوان الْمُسلمين، وسيد قطب، والْجُهَيمَانية، ولَمْ نَرَه ألَّفَ فيهم مُجتمعين أي تأليف، ولو مذكرة صغيرة؛ فضلًا عن مثل كتابه «الْخَميس».

٧- غلوهم فِي الْحَدَّاد وادعاء تفوقه فِي العلم؛ ليتوصلوا بذلك إِلَى إسقاط كبار أهل العلم والْمَنهَج السَّلفي، وإيصال شيخهم إِلَى مرتبة الإمامة بغير منازع، كَمَا يفعل أمثالُهُم من أتباع من أصيبوا بِجُنُون العظمة، وقالوا على فلان وفلان مِمَّن حَازَ مرتبة عالية فِي العلم: عليهم أن يَجثوا على ركبهم بين يدي أبي عبد اللَّه الْحَدَّاد وأم عبد اللَّه.

٨- تَسَلطُوا على عُلَمَاء السَّلفية فِي الْمَدينة وغيرها، يَرْمُونَهُم بالكذب: فلان كذاب، وفلان كذاب، وظهروا بصورة حب الصِّدق وتَحَريه، فَلَمَّا بُيِّنَ لَهُم كذب الْحَدَّاد بالأدلة والبراهين؛ كشف اللَّه حقيقة حَالِهِم، وما ينطوون عليه من فُجُور، فما ازدادوا إلَّا تشبثًا بالْحَدَّاد وغُلُوًّا فيه.

٩- امتازوا باللعن والْجَفَاء والإرهاب، لدرجة أن كانوا يُهَدِّدُونَ السلفيين بالضرب، بل امتدت أيديهم إِلَى ضرب بعض السلفيين.

١٠- لعن الْمُعين، حتى إن بعضهم يلعن أبا حنيفة، وبعضهم يكفره.

ويأتي الْحَدَّاد إِلَى القول الصَّوَاب أو الْخَطأ، فيقول: هذه زندقة. مِمَّا يشعر أن الرجل تكفيري متستر.

١١- الكبر والعناد الْمُؤَدِّيان إِلَى رَدِّ الْحَق كسائر غُلاة أهل البدع، فكل ما قَدَّمَه أهل الْمَدينة من بيان انْحِرَافات الْحَدَّاد عن منهج السلف ورفضوه؛ فكانوا بأعمالِهم هذه من أسوأ الفرق الإسلاميَّة وشرهم أخلاقًا وتَحَزبًا.

١٢- كانوا أكثر ما يلتصقون بالإمام أحْمَد، فَلَمَّا بُيِّنَ لَهُم مُخَالفة الْحَدَّاد للإمام أحْمَد فِي مواقفه من أهل البدع أنكروا ذلك، واتهموا مَنْ ينسب ذلك إِلَى الإمام أحْمَد.

ثم قال الْحَدَّاد: وإن صَحَّ عن الإمام أحْمَد؛ فإننا لا نقلده، وما بهم حب الْحَق وطلبه، وإنَّمَا يريدون الفتنة وتَمزيق السلفيين.

ومع تنطعهم هذا رأى السلفيون علاقات بعضهم بالْحِزبيين، وبعضهم بالفُسَّاق فِي الوقت الذي يُحَاربون فيه السلفيين، ويَحقدون عليهم أشد الْحِقد، ولعلهم يُخفون من الشرِّ كثيرًا، فاللَّه أعلم بِمَا يبيتون.

فإذا بين لنا أبو الْحَسَن بالأدلة الواضحة على أن مَنْ يرميهم بالْحَدَّاديَّة قد اتصفوا بهذه الصفات، فسوف لا نألو جهدًا فِي إدانتهم بالْحَدَّاديَّة، بل والتنكيل بهم بالكتابة فيهم، والتحذير منهم، وإلْحَاقهم بالْحَدَّاديَّة بدون هَوَادَة، وإن عجز عن ذلك؛ فعليه أن يتوب إِلَى اللَّه ﷻ، ويعلن هذه التوبة على الْمَلأ، وإلَّا فلا نألو جهدًا فِي نصرتهم ونصرة الْمَنهَج السَّلفي الذي يسيرون عليه، والذب عنه وعنهم.

وعلى السلفيين الصَّادقين أن يَنصُرُوهُم، وينصروا الْمَنهَج الذين يسيرون عليه، ويأخذوا على يد مَنْ ظَلَمَهُم وظلم منهجهم، وحذار حذار أن يَقَعَ أحَدٌ منهم فيما وقع فيه الْحَدَّاديَّة، أو فِي بعض ما وَقَعُوا فيه، وهذا هو الْمَيدَان العملي لتمييز الصادقين من الكذابين، كما قال تعالَى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ

لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ١-٣].

وأسأل اللَّه الكريم رب العرش العظيم أن يَعصم السلفيين جَميعًا فِي كل مَكَان من السقوط فِي هذا الامتحان، ولاسيما فِي بلاد اليمن التِي ظهرت فيها سنة رسول اللَّه ﷺ عبر الْمَنهَج السلفي.

وكتبه

ربيع بن هادي المدخلي

١٤٢٦/٢/٢٠ هـ

* * *

(١٥)

من إنجازات موقع الأثري

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله رب العالَمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والْمُرسلين نبينا مُحمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد: فإن للأثريين -أهل السنة الْمَحضة- جهادًا عظيمًا، وذبًّا عن سنتهم الْمَحضة وعلومها، وهدمًا وتدميرًا لغير سنتهم وعلومها.

فمن هذا الْجِهَاد:

١- أخرجوا بعبقريتهم أهل البدع عن قواعد أئمة الْجَرح والتعديل، ومن أصولهم -أي: أئمة أهل الْجَرح والتعديل- ما ضلَّت به الأمة.

٢- رأوا أن هؤلاء الأئمة ليسوا أهلًا لأن يبدعوا، لأن ذلك للعلماء الذين أحاطوا بالشريعة، وعندهم قدرة على الاستقراء والاستنباط.

ثُمَّ ترى أن هؤلاء الأثريين جادون في التبديع، فهم إذن:

العلماء الذين أحاطوا بالشريعة، وهم أهل الاستنباط والاستقراء والإمامة، ولذلك إذا بَدَّع إمامٌ منهم لا يَجوز أن يُسأل عن أسباب هذا التبديع.

٣- أغلقوا بعبقريتهم باب الْجَرح والتعديل على غيرهم؛ لأن عصر الرواية انتهى، وفتحوا أبوابًا جديدة للجرح والتعديل.

ومن هذه الأبواب:

١- أن من وافقهم فهو: عدل ومن أهل الْحَق، وصادق ولو كان من أكذب الناس وأفجرهم.

٢- وأن من خالفهم وصدع بالْحَق فهو: كاذب وجاهل ولا يفهم، وساقط الشهادة ومن أهل التبعية الحمقاء والعنصرية البلهاء وصاحب كذب وتَجنٍّ كما وصفوا بذلك الشيخ أحْمَد بن يَحيَى النجمي[1]، وألحقوا به الشيخ زيد بن مُحمَّد بن

---

(١) انظر: البينات النجدية (ص ٣٧ - ٣٩).

هادي الْمَدخلي والشيخ مُحمَّد بن هادي الْمَدخلي، ومن سكت عنهم فهو من الواقفة المبتدعة وعندهم شرك خفي.

ومن نصحهم وبيَّن لَهم الْحَق فهو جاهل وصاحب جهالات وسبع ومثل الكلب ومرجئ وشيخ ضال، وطعون كثيرة كما فعلوا بالشيخ ربيع، وكم وكم طعنوا بالأكاذيب والافتراءات فِي كتاب شبكة سحاب من علماء وطلاب، وهذه البلايا كلها فِي منهجهم حق وصواب، ويرون أن لَهم الْحَق أن يردوا حجج الآخرين ولو من الكتاب والسنة وقواعد أئمة الإسلام وأقوالهم فِي قضايا الإِيْمَان وغيره؛ فاعتبروا يا أولِي الأبصار.

٣- وفتحوا بابًا جديدًا -أيضًا- للجرح لَمْ يسبقهم إليه علماء الأمة من أهل الحديث والفقهاء وغيرهم.

مثل: من سقطت عليه كلمة أو سطر عن طريق الغفلة فهو:

كذاب خائن مفتر... إِلَى آخر طعونهم[1] لِمن يَحصل له شيء من هذا ولو كان نتيجة غفلة، ولو من طابع، ولو اعتذر وبين الناس عذره وعذر أمثاله فهو: كذاب خائن، ولو دافع عنه فضلاء الناس؛ بل لو قام الفقهاء والْمُحدثون يدفعون عنه هذه التهم الباطلة فهو: كذاب خائن رغم أنوفهم؛ لأنه لا تبديل لكلماتِهم ولاسيما إن صدرت من إمامهم.

وقد عقد علماء الحديث بَحثًا لإصلاح السقط -الذي يقع من العلماء المؤلفين أو الناسخين للكتب- كيفية تَخريج الساقط وسَموه اللحق، ولَمْ يطعنوا به على أحد وعلموا الناس كيف يصلحون السقط فِي الصفحة اليمنَى أو الصفحة اليسرى إن كان سطرًا أو سطرين أو أكثر.

ولو تعدد السقط فِي صفحة واحدة بينوا له ماذا يصنع، ولَم يطعنوا فيمن يَحصل منهم السقط لا من قريب ولا من بعيد، فعلى مذهب الأثريين الجدد أهل السنة الْمَحضة أن يَحذفوا هذا الباب، ويستبدلوا به بابًا جديدًا يسمونه: باب الكذب

---

(١) انظر: تعقبات المفرق على الناصح الصادق الَّتِي نشرت فِي شبكة الأثري، ولا يبعد أن يكون فالِحًا.

والخيانة وليجهلوا العلماء قبلهم.

٤- فتحوا بابًا آخر للجرح لا يعرفه علماء الأمة لا أئمة الجرح والتعديل ولا فقهاء ولا غيرهم ألا وهو: الحكم على من خفيت عليه كلمة، ولَمْ يستطع أن يكتبها كما هي لشدة غموضها فإنه: كذاب مفترٍ[١] فِي منهجهم الفذ[٢].

وقد عقد العلماء بابًا بل ألفوا كتبًا فِي التصحيف ذكروا عن أئمة أنهم وقعوا فِي التصحيف -أي: فِي أشد مِمَّا وقع لبعض الباحثين المعاصرين- ومثلوا بعدد من الأئمة الكبار فضلًا عن غيرهم مثل:

شعبة وقع فِي تصحيف فِي المتن والإسناد.

ومثل: وكيع بن الجراح، وغندر، ومُحمد بن الْمثنَى العنزي -أحد شيوخ مسلم-، ومثل الإمام مُحمَّد بن جرير، والصولي، والإمام أبي بكر الإسماعيلي، وغيرهم مِمَّن حصل منه تصحيف.

فليسقط الأثريون أهل السنة الْمَحضة بقيادة الإمام فالِح هذا البابَ، وليسقطوا هؤلاء الأئمة مِمَّن وقع منهم تصحيف، وليطعنوا فِي أهل الحديث وأئمتهم، وليرموهم بالجهل والْمُجاملة وبِما شاءوا، وليعتبروا أعمالَهم هذه من التجديد الذي لَمْ تعرف الأمة تَجديدًا مثله، فما على الأمة إلا أن تفرح بِهذا التجديد وأن تنقاد لِهؤلاء الأئمة الأثريين الكبار.

ولا يَجوز لأحد أن يعارض إمامهم فِي أي شيء ومن عارضه فقد كذّب الإسلام وكذّب القرآن والسنة ونسف رسالات الرسل والكتب جَميعًا.

وكتبه

ربيع بن هادي عمير المدخلي

٢٩ من ذي الحجة عام ١٤٢٥هـ

---

(١) انظر مقال المفرق تَحت عنوان افتراء جديد من الدكتور الناصح الصادق لا يفوتك.

(٢) ولو بذل جهدًا كبيرًا في قراءتها وقلبها على وجوه من الاحتمالات، وكتب ما أدّى إليه اجتهاده.

(١٦)

خطورة الحدادية الجديدة
وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة

خطورة الحدادية الجديدة وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فإن من يستقرئ أحوال الْحَدادية الْجَديدة وكتاباتِهم ومواقفهم؛ يدرك أنَّهم يسيرون على منهج فاسد وأصول فاسدة يُشابِهون فيها الروافض.

وسوف أعرِضُ فِي هذا الْمَقال ما تيسَّر منها؛ نصيحةً للمسلمين وللسلفِيين منهم بصفة خاصةٍ ليحذروهم وليحذّروا منهم.

ومِمَّا الْجَأني لبيان شيءٍ من أصول وأحوال هذه الفئة الضالَّة: إسرافهم فِي السبِّ الشنيع والبُهت الفظيع الذي يُنشر فِي موقعهم الْمُسمَّى بـ: الأثري! الذي يَخجلُ منه الروافض وكلُّ أهل الْمِلل!

ومن بُهتِهم الذي ينشرونه فِي هذا الْمَوقع: ما قاله أحدهم وهو الذي سَمَّى نفسه بـ: السحيمي الأثري! فِي مقال سَمَّاه: ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ لَا نَبۡتَغِي ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥].

بتاريخ ٨/ ٤/ ٢٠٠٥م ضمَّنه كلامًا قبيحًا لا يصدُرُ إلَّا من أحطّ البشر أخلاقًا

---

(١) وإن كانت هذه الفئة تتحلّى بِمشابَهة الروافض فِيما ذكرناه من أوجه الشبه فإنَّا ومن منطلق الإنصاف لا نقول بأنهم روافض، ولكن ما نقوله فمن باب قول النبِي ﷺ: «إنك امرؤ فِيك جاهلية». وإن كان من قال فِيه رسول الله ﷺ هذا القول قد تاب فورًا وأناب إلَى الله تعالَى، فليتَ هؤلاء يتوبون إلَى الله من هذه الْخِصال الذميمة.

ويصعبُ حكايته على النفوس الْحَيَّة، ومنه العبارات الآتية:

١- قال طاعنًا فِي علماء الْمَنهج السلفِي: شيوخ يكذبون، ويفترون، ويظلمون، ويصغون للنمامين الغشاشين الأفاكين ويبنون حكمهم على حكم هؤلاء، وهم واللَّه الذي أقسم به لا شريك له لا يعرفون فِي أي وادٍ سارت فتواهم أو أحكامهم الْجَائرة!!

* **أقول**: وهذا من أفرى الفِرى على هؤلاء العلماء الأفاضل.

٢- وقال: يا قوم أأصبحتم رافضة وصوفية و... -كلمة لا أستطيع حكايتها-!!

أقول: وبِهذا الأسلوب فاقوا الروافض فِي بُهتهم وقذارة كلامهم وبشاعته.

أيليق بِمسلم أن يسوق مثل هذا الفجور وقول الزور تَحت الآية الكريْمة التِي عنون بها لِهذه القبائح والْمَخازي؟!

أليس هذا من تَحريف كلام اللَّه والانْحراف به عن مقاصده الشريفة ومنها تربية الأمَّة على الأخلاق العالية؟! فواللَّه لو جاء بعنوانٍ من كلام الروافض لَهَان الأمر، أما أن يسوقها تَحت آية من كلام اللَّه -تبارك وتعالَى- فهذا أمرٌ -واللهِ- لا يُطاق، وما أظنُّ مسلمًا مهما بلغ من الضلال أن يَحتمل مثل هذا الأسلوب.

ومِمَّا يزيد الأمر فظاعةً: أن يتلقاه أعضاء هذا الْمَوقع بالترحيب والتأييد!!

وهاكم ما تيسَّر ذكره من أوجه الشبه بينهم وبين الروافض:

- **الوجه الأول**: التقية الشديدة؛ فالرافضي يعترف لك بأنَّه جعفري ويعترف ببعض أصوله وعقائده الفاسدة، وهؤلاء لا يعترفون بأنَّهم حدادية ولا يعترفون بشيءٍ من أصولِهم وما ينطوون عليه.

- **الوجه الثانِي**: السرية الشديدة فِي واقعهم وموقعهم فِي الشبكة الْمَعروفة بالأثري بدرجة لا يلحقهم فيها أي فرقة سِريَّة؛ حيث يكتبون تَحت أسْمَاء مَجهولة مسروقة، فإذا مات أحدهم فلا يُعرف له عينٌ ولا أثر!؛ وبِهذا العمل فاقوا الروافض فإنَّهم معروفون وكتب التاريخ والْجَرح والتعديل مشحونة بأسْمَائهم وأحوالِهم وإن كانوا يستخدمون التقية والتستر بِحيث لا يظهر كثير من أحوالِهم.

- **الوجه الثالث**: الرفض؛ فالروافض رفضوا زيد بن علي لَمَّا تولَّى أبا بكر وعمر، والْحَدادية رفضوا أصول أهل السنة فِي الْجَرح والتعديل وتنقصوا أئمة الْجَرح والتعديل وتنقصوا أصولَهم فقالوا:

(هل الْجَرح والتعديل الذي فِي علم الْمُصطلح هو نفسه كلام الأئمة والعلماء فِي أهل البدع والأهواء، أو بِمعنًى آخر: هل تطبق قواعد هذا العلم فِي الكلام على أهل النحل؟!)

١- إن علم الْجَرح والتعديل جانبِي من علوم الشريعة له ضوابط وقواعد مُحددة معروفة بيَّنها أهل هذا العلم فِي كتبهم، أما الكلام فِي الرجال غير الذين فِي الرواية فهذا يَحتاج إلَى عالِم مُحيط بالشريعة ينظر فِي الأصول ويستقرئ الأدلة ليخرج بعدها بِحكم على هذا الرجل وهل خالف منهج أهل السنة والْجَماعة أو لا؟!

٢- علماء الْجَرح والتعديل قد يتكلمون فِي الراوي بسبب أمور لا تستدعي جرحه، أما العلماء إذا تكلموا فِي شخص وبدَّعوه فبعد النظر فِي منهج أهل السنَّة والْجَماعة واستقراء الأدلَّة لأنَّهم يعلمون خطورة التبديع، وفرق بين هذا وذلك!!

٣- علماء الْجَرح والتعديل قد يَختلفون فِي الْحُكم على راوٍ معيَّن؛ فلا يكون سببًا للحكم على الآخرين ما لَمْ يأخذوا بِهذا الْجَرح، أما العلماء إذا تكلموا فِي مبتدع فيجب اتباعهم وإلَّا أُلْحِق بِهم من لَمْ يأخذ بقولِهم بذلك الْمُبتدع!!

٤- ولِهذا فإنَّ قواعد علم الْمُصطلح مَحدودة لا تتجاوز إطارها الذي وضعت فِيه، وإن وقع تشابه فِي بعضها بين كلام الأئمة فِي أهل البدع والأهواء فلا يكون ذلك حاملًا لتطبيق باقي القواعد فِي الْحُكم على الرجال الذين هم خارج الرواية.

هذا الذي يدندن حوله الشيخ فالِح، ويريد من الشباب السلفِي أن يتنبَّه إلَى تلبيس أهل الأهواء فِي هذا الْجَانب؛ فهم يريدون منهم أن تطبق قواعد الْمُصطلح فِي الكلام على أهل البدع لكي يردُّوا أحكام العلماء فِيهم!

وقد رددتُ على هذه الأصول الفاسدة التِي أهانت علماء الْجَرح والتعديل وأهانت أصولَهم العظيمة فِي كتابي: أئمة الْجَرح والتعديل هم حُماة الدِّين.

- **الوجه الرابع**: رفضوا أصول أهل السنة فِي مراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد.

- **الوجه الْخَامس**: رفضوا أصول أهل السنة فِي الأخذ بالرخص فِي الأصول والواجبات، ورفضوا أقوال علماء السنة فِي بيان الأحوال التِي يرخص فِيها الشرع الْحَكيم وتَجاهلوا النصوص القرآنية والنبوية فِي مراعاة الْمَصالِح والْمَفاسد والأخذ بالرخص، وأرادوا تكبيل الْمَنهج السلفِي وأهله بآصارهم وأغلالِهم الْمُهلكة.

- **الوجه السادس**: إسقاطهم لعلماء السنة الْمُعاصرين وتنقصهم لَهم ورد أحكامهم القائمة على الأدلة والبراهين، وخروجهم عليهم وطعنهم فِيهم وفِي مناهجهم وأصولِهم القائمة على الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالِح.

- **الوجه السابع**: تسترهم ببعض علماء السنة مكرًا وكيدًا مع بغضهم لَهم ومُخالفتهم فِي أصولِهم ومنهجهم ومواقفهم، كما يفعل الروافض فِي تسترهم بأهل البيت مع مُخالفتهم لَهم فِي منهجهم وأصولِهم وبغضهم لأكثرهم.

لِمَاذا يفعلون هذا؟

- الْجَواب: ليتمكنوا من إسقاط من يُحاربونَهم من أهل السنة وليتمكنوا من الطعن فِيهم وتشويههم وتشويه أصولِهم؛ وليحققوا أهدافهم فِي تشتيت أهل الْمَنهج السلفِي وضرب بعضهم ببعض.

- **الوجه الثامن**: الدعوة إلَى التقليد كما هو حال الروافض وغلاة الصوفِية؛ وهذا ما اخترعه عبد اللطيف باشْميل لَمَّا فشل مَحمود الْحَداد وعصابته فِي الْمُواجهات الوقحة للعلماء والطعن الظاهر فِيهم وأسقط اللَّه الْحَداد؛ فأراد عبد اللطيف الْمُضي قدمًا بِمنهج الْحَدادية فِي ثياب جديدة وخلف أسوار وتَحت ظلمات الْمَكر.

فأظهر -مكرًا- احترام علماء نَجد زعمًا منه أنَّهم مقلدة ودعاة تقليد -وحاشاهم من ذلك- وقام هو وبعض عصابته بنشاط قوي فِي دعايات وكتابات استهدفوا بِها أهل الْمَدينة فأسقط اللَّه كيدهم.

وتظاهر بالْحَماس للإمام مُحمد بن عبد الوهاب والدفاع عنه فافتعل بأكاذيبه وخياناته عدوًّا للإمام مُحمد بن عبد الوهاب ألا وهو الشيخ العلامة الْمُحدث

السلفي مُحمد ناصر الدين الألباني الْمُوالي للإمام مُحمد بن عبد الوهاب والسائر على منهجه منهج السلف الصالح؛ افتعل منه عدوًّا لدودًا لا نظير له للإمام مُحمد ودعوته ولآل سعود وربط أهل الْمَدينة به وادعى للألباني منهجًا خاطئًا يسير عليه أهل الْمَدينة.

لِمَاذا اخترع هذا الْمَنهج؟ ليتمكن من إسقاط الألباني وجهوده خلال ستين سنة فِي خدمة التوحيد والسنة وإسقاط مواجهاته للبدع وأهلها، كل البدع بِما فِيها الإرجاء؛ وليغرس العداوة والبغضاء بين أهل السنة والتوحيد فِي نَجد وبين إخوانِهم من أهل التوحيد والسنة فِي الْمَدينة والشام واليمن وكل مكان تنتشر فِيه السنَّة وينتشر فِيه التوحيد.

وكان فالِح يسير مع عبد اللطيف فِي هذا الْمَيدان بصورة خفِية ماكرة تظهر علاماتُها بين الفينة والفينة إلَى سنوات قريبة، ثُمَّ أظهر أصوله الفاسدة ومنهجه فِي الصورة الْجَديدة التِي هي أخطر وأقبح من واقع الْحَدادية القديْمة، وبرزت فِيها الأصول الباطلة الْمُهلكة الْهَدامة للمنهج السلفِي وأهله.

وأخيرًا فضح الله هذا الْمَنهج وأصحابه -بعد تستر طويل- أكثر وأكثر بدفاع فالِح عن عبد اللطيف باشْميل وأباطيله وأكاذيبه وافتراءاته على الألباني وأهل الْمَدينة وتزكيته، وبالدفاع عن الْحَدادية وعن غيرهم من أهل الباطل الذين واجههم الشيخ ربيع، وبيَّن الشيخ ربيع فِي مواجهتهم أباطيلهم وأوضح الْمَنهج السلفِي الْمُضاد لتلك الأباطيل والأصول الفاسدة.

وبكل ما ذكرتُ يكون فالِح وعصابته قد مَرَقُوا من الْمَنهج السلفِي وأصبحوا من ألدِّ خصومه، ويظهر للعاقل أنَّهم أشد خطرًا عليه وعلى أهله من كل خصوم وطوائف أهل الضلال.

- الوجه التاسع: أنَّهم يفترون على الشيخ ربيع ومن ينصره فِي الْحَق من العلماء وأعضاء شبكة سحاب السلفِية بأنَّهم مرجئة وبأنَّهم صنف أخير من أصناف الْمُرجئة، وكذبوا ورب السموات والأرض جُملة وتفصيلًا، والشيخ ربيع وإخوانه مشهورون بِمحاربة البدع جَميعًا ومنها الإرجاء بكل أصنافه.

- وأخيرًا وصفوهم بالرفض والصوفية و.....! -كلمة لا أستطيع حكايتها-!!!.

- وللقوم أكاذيب وافتراءات وخيانات وبتر متعمَّد لكلام من يريدون أن يُلصقوا به تُهمة من التهم الكبيرة، وكذب وتَحريف فِي الدفاع عن أعضائهم ومن يقودهم. وبِهذه الْخِصال الشنيعة شابَهوا الروافض والفئات والأحزاب الضالة.

- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكر مَخازي الروافض ومنها موالاتُهم للكفَّار ضد الْمُسلمين قال: فهم أشد ضررًا على الدين وأهله، وأبعد عن شرائع الإسلام من الْخَوارج الْحَرورية؛ ولِهذا كانوا أكذب فرق الأمة، فليس فِي الطوائف الْمُنتسبة إلَى القبلة أكثر كذبًا ولا أكثر تصديقًا للكذب وتكذيبًا للصدق منهم، وسيما النفاق فِيهم أظهر منه فِي سائر الناس، وهي التِي قال فِيها النبِي ﷺ: «آية الْمُنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتُمن خان».

- وفِي رواية: «أربع من كن فِيه كان منافقًا خالصًا، ومن كان فِيه خصلة منهن كانت فِيه خصلة من النفاق حتَّى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر». اهـ.

فهؤلاء الْحَداديون يُشابِهون الروافض فِي الكذب وتصديق الكذب وتكذيب الصدق؛ فهناك مقالات وأقوال صادقة قائمة على الكتاب والسنَّة كذَّبوا مضمونَها وردُّوها، ومنها أقوال لعلماء فحول حرَّروها فِي قضايا الإيْمان ومسائل الأصول ردُّوها ورفضوها، وهناك من الأقاويل والأباطيل والأكاذيب والتحريفات أيَّدوها ونصروها، وكم فجروا فِي خصومتهم لأهل السنَّة هذا بالإضافة إلَى صفاتِهم التِي سلفت.

- **الوجه العاشر:** التدرج الْمَاكر على طريقة الباطنية وإن كنَّا لا نرى أنَّهم باطنية لكن نرى أنَّهم شابَهوهم فِي التدرُّج والتلوُّن.

فقد كانوا إلَى عهد قريب يتظاهرون باحترام مَجموعة من العلماء ويرون أن من خالفهم فقد كذب الإسلام وكذب القرآن والسنة ونسف الإسلام، ويدعون إلَى تقليدهم بِحماس، فلما ظنوا أنَّهم قد قوي ساعدهم واشتد عودهم أعلنوا عليهم

الْحَرب وسفهوا أقوالَهم وجرَّأوا عليهم الأوغاد.

وهكذا يتدرجون فِي دعوتِهم السرية، يبدءون بالتظاهر باحترام الإمام ابن باز إلَى ابن تيمية، ثُم يندرجون بالأغرار شيئًا فشيئًا إلَى أن يعتقدوا أنهم قد أحكموا القبضة عليهم، يبدءون فِي إسقاط العلماء بطريقتهم الْمَاكرة واحدًا تِلْوَ الآخر إلَى أن يصلوا إلَى ابن تيمية، ثُم هم كالروافض إذا خافوا تظاهروا باحترام الصحابة وحبهم والتَّرضِّي عنهم، فإذا أَمِنُوا سبُّوا الصحابة وطعنوا فِيهم، وهؤلاء الْحَدادية يفعلون مثلهم إذا أَمِنُوا طعنوا فِي العلماء الطَّعن الذي ذكرنا بعضه فِي بداية هذا الْمَقال.

وانظر ما يصنعون بالألبانِي؛ فقد تظاهروا باحترامه والدفاع عنه ورمي من يصفه بالإرجاء بأنهم خوارج، ثُم تَحولوا إلَى الطعن فِيه ورميه بالإرجاء والْمُخالفة لِمَنهج السلف.

وفِي هذه الأيام تظهر لَهم عناوين فِي شبكتهم الأثَري!! كالتالِي:

١- التوحيد أولًا يا دعاة الإسلام؛ للعلامة الألبانِي.

٢- اقتران العلم بالسيف فِي دعوة الإمام مُحمد بن عبد الوهَّاب؛ للعلامة الْمُحدِّث الكبير الألبانِي.

٣- الشيخ الألبانِي يردُّ على الذين يعرفون الْحَق ويكتمونه.

- **قلتُ:** ليطعنوا بذلك كذبًا وزورًا فِي أهل السنة حيث لَم ينصروهم ويؤيدوا أكاذيبهم وأصولَهم الفاسدة الْمُناهضة لأصول السلفِية والْمَنهج السلفِي.

٤- الزكاة؛ للعلامة الشيخ مُحمد العثيمين.

٥- الزكاة وفوائدها؛ للعلامة العثيمين.

- **قلت:** وهم يطعنون فِيه وفِي إخوانه كبار العلماء منذ قامت حركتهم الْحَدادية الأولَى وفِي الْمَرحلة الْجَديدة التِي تواجه الْمَنهج السلفِي وأهله، ويَرُدُّون أقوالَهم الصحيحة التِي تُخالف منهجهم الفاسد، وقد طعن شيخهم فِي الشيخين فكفى تلاعبًا وذَرًّا للرَّماد فِي العيون.

- الوجه الحَادي عشر: التعصب الشنيع، والتعاون بينهم على الإثم والعدوان والبغي، والتناصر على الكذب والفجور والتأصيلات الباطلة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فِي منهاج السنة النبوية (٤/ ١٣٧-١٣٨): «لا نعلم طائفة أعظم تعصبًا فِي الباطل من الرافضة، أنهم دون سائر الطوائف عُرف منهم شهادة الزور لِموافقهم على مُخالفهم، وليس فِي التعصب أعظم من الكذب».

- الوجه الثاني عشر: الْمُكابرة والعناد والإصرار على الباطل والتمادي فِيه والْجُرأة العجيبة على تقليب الأمور بِجعل الْحَقِّ باطلًا والباطل حقًّا، والصدق كذبًا والكذب صدقًا، وجعل الأقزام جبالًا والْجِبال أقزامًا، وتعظيم ما حقَّر اللَّه وتَحقير ما عظَّم اللَّه، ورمي خصومهم الأبرياء بآفاتِهم وأمراضهم الْمُهلكة.

وهذه الأمور يدلُّ بعضُها -فضلًا عن كلِّها- على أنَّ هذه الفئة ما أُنشِئت إلَّا لِحَرب السنَّة وأهلها، مِمَّا يُؤكِّدُ هذا: أنَّك فِي هذه الظروف العصيبة والْمِحنة الكبيرة التِي تكالب فِيها اليهود والنصارى والفرق الضالة على السنَّة وأهلها تَجدُ هذه الفئة فِي طليعتهم فِي هذه الْحَرب الشرسة وأشدهم حربًا، حيث لا شُغلَ لَهم ولا لِمَوقعهم الْمُخصَّص للفتن إلَّا حرب أهل السنَّة ومنهجهم وأصولِهم وحرب موقعهم السَّلفِي الوحيد سحاب الذي يرفع راية السنَّة ويذب عنها وعن أهلها.

وما يذكرونه فِي موقعهم الْمُسمَّى زورًا بـ: الأثري! عن بعض العلماء ما هو إلَّا سترًا لأنفسهم، وإلَّا للتَّقَوِّي بذلك على حربِهم لأهل السنَّة.

وإنَّ بعض أعمالِهم هذه فِي هذه الظروف العصيبة ليكشفُ كشفًا جليًا على أنَّ هذه الفئة إنَّما هي دسيسة أُعدَّت لتحقيق أهداف وأهداف!.

فلا يغرنكم أيها السلفِيون تباكيها الكاذب ودعاواها الباطلة التِي تفضحُها أقوالُهم وأصولُهم ومواقفهم وأخلاقهم وأكاذيبهم الظاهرة الْمَكشوفة لِمَن له أدنَى بصيرة وإدراك.

- الوجه الثالث عشر: الولاء والبراء على أشخاص كما يفعل الروافض فِي ولائهم[1] الكاذب لأشخاصٍ من أهل البيت، لكنَّ هؤلاء يُوالون ويُعادون على

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في منهاج السنة (٥/ ١٣٣): والرافضة سلكوا في مسلك التفرق فوالوا=

أشخاصٍ من أجهل الناس وأكذبِهم وأفجرهم وأشدهم عداوة للمنهج السلفِي وعلمائه، وتقديس هؤلاء الْجُهال الْمُغرقين فِي الْجَهل والْمَعدودين فِي الأصاغر بكل الْمَقاييس دينًا وسنًّا ومنهجًا وعقيدة مِمَّن لا يعرفون بعلم ولا خلق إسلامي ولا أدب إسلامي ولا إنساني.

انظر كيف أقاموا الدنيا وأقعدوها لَمَّا انتقد الشيخ عبيد الْجَابري أحد قادتِهم الأطفال فرفعوا من شأن هذا الطفل سنًّا وعلمًا وأخلاقًا، وأوسعوا الشيخ عبيدًا الْجَابري طعنًا وتَحقيرًا بعد أن كانوا يبالغون فِي تعظيمه كعادتِهم فِي العلماء غيره، حيث كانوا يتظاهرون بتعظيمهم فلمَّا خالفوا أباطيل رمزهم الْحَالي وخالفوهم فِي أباطيلهم وجهالاتِهم وأكاذيبهم أوسعوهم طعنًا وتكذيبًا وتَحقيرًا!!

فحالُهم كحال اليهود مع عبد اللَّه بن سلام أحد أحبار بنِي إسرائيل الذي أكرمه اللَّه بالإسلام، فقد أخرج البخاري فِي صحيحه (٣١٥١) بسنده إلَى أنس ﷺ قال: «بلغ عبد اللَّه بن سلام مقدم رسول اللَّه ﷺ الْمَدينة، فأتاه فقال: إنِّي سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبِي: ما أول أشراط الساعة؟ وما أول طعام يأكله أهل الْجَنة؟ ومن أي شيء ينْزع الولد إلَى أبيه ومن أي شيء ينْزع إلَى أخواله؟ فقال رسول اللَّه ﷺ: خَبَّرَنِي بِهن آنفًا جبريل، قال: فقال عبد الله: ذاك عدو اليهود من الْمَلائكة! فقال رسول اللَّه ﷺ: أما أول أشراط الساعة: فنار تَحشر الناس من الْمَشرق إلَى الْمَغرب. وأما أول طعام يأكله أهل الْجَنة: فزيادة كبد حوت. وأما الشبه فِي الولد: فإن الرجل إذا غشي الْمَرأة فسبقها ماؤه كان الشبه له، وإذا سبق ماؤها كان الشبه لَها. قال: أشهد أنك رسول اللَّه.

ثُم قال: يا رسول اللَّه إن اليهود قوم بُهت إن علموا بإسلامي قبل أن تسألَهم بَهتونِي عندك، فجاءت اليهود ودخل عبد اللَّه البيت، فقال رسول اللَّه ﷺ: أي

= بعضهم وغلوا فيه وعادوا بعضهم وغلوا في معاداته، وقد يسلك كثير من الناس ما يشبه هذا في أمرائهم وملوكهم وعلمائهم وشيوخهم؛ فيحصل بينهم رفض في غير الصحابة: تَجد أحد الحزبين يتولَّى فلانًا ومُحبيه ويبغض فلانًا ومُحبيه، وقد يسب ذلك بغير حق وهذا كله من التفرق والتشيع الذي نَهى اللَّه عنه ورسوله؛ فقال تعالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. وساق آيات في هذا الْمَعنَى.

رجل فِيكم عبد اللَّه بن سلام؟ قالوا: أعلمنا وابن أعلمنا وأَخْيَرُنَا وابنُ أَخْيَرِنا. فقال رسول اللَّه ﷺ: أفرأيتم إن أسلم عبد الله؟ قالوا: أعاذه اللَّه من ذلك. فخرج عبد اللَّه إليهم فقال: أشهد أن لا إله إلا اللَّه وأشهد أن مُحمدًا رسول اللَّه. فقالوا: شرُّنَا وابن شَرِّنا، ووقعوا فِيه!!

قال الْحَافظ فِي الفتح (٧/ ٢٩٨) شرح حديث (٣٩١١): فِي رواية يَحيَى بن عبد الله: فقلت: يا رسول اللَّه، ألَم أخبرك أنهم قوم بُهت أهل غدر وكذب وفجور. وفِي الرواية الآتية: فنقصوه، فقال: هذا ما كنت أخاف يا رسول اللَّه.

والشاهد من هذا: أنَّ اليهود لَمَّا ظنوا أن عبد اللَّه بن سلام سيبقى على ضلالِهم وباطلهم مدحوه وقالوا: خيرنا وابن خيرنا، ولَمَّا أعلن الْحَق انقلبوا فورًا فذموه فقالوا: شرنا وابن شرنا ووقعوا فِيه.

وهكذا يفعل هؤلاء القوم كرَّات ومرَّات مع أفاضل أهل السنة والْحَق؛ يَمدحونَهم لأغراض بيَّتوها فِي أنفسهم فلما واجهوا أباطيلهم وخالفوهم طعنوا فِيهم واحدًا تلو الآخر وحاربوهم، وكلما زاد العالِم بيانًا لباطلهم زادوا طغيانًا وكذبًا وبُهتًا له وفجورًا فِي حربه إلَى تصرفات ومقالات مُسِفَّة يَخجل منها كل فرق الضلال.

ومع كل هذا الفجور والْمَخازي والضلال يَدَّعُون كذبًا وزورًا مفضوحًا أنَّهم هم أهل السنة! ويتمادحون بذلك، فيقال لَهم ما روي عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه قال لِمسيلمة لَمَّا ادَّعَى النبوة وشرع يقرأ على عمرو رضي الله عنه أكاذيبه التِي يسميها قرآنًا فقال له: واللَّه إنك لتعلمُ أنِّي أعلم أنَّك كاذب.

فكل السلفِيين -لا عمرو واحد- يعلمون أنَّكم كذَّابون فِي كل ما واجهتم به أهل السنة، ويعتقدون فِيكم أنكم تعلمون أنكم كذَّابون، ولن تضروا الإسلام بشيء، ولن تضروا السلفية وأهلها بشيء، وثِقُوا أنكم لا تُهلكون إلا أنفسكم فِي الدنيا والآخرة إن لَم تتوبوا إلَى اللَّه توبة نصوحًا، وإن أفرحتم أعداء اللَّه وأعداء الْمَنهج السلفِي فلن يضر ذلك هذا الْمَنهج العظيم، كما قال رسول اللَّه ﷺ: **«لا تزال طائفة من أمتِي ظاهرين على الْحَق لا يضرهم من خذلَهم حتَّى يأتِي أمر اللَّه وهم كذلك»**. صحيح مسلم (١٩٢٠).

وقد بوَّب الإمام البخاري في صحيحه: باب قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الْحَق». وهم أهل العلم.

فهذا ما تيسَّر ذكره من أصول هذه الطائفة الْمُشابِهة لأصول الرافضة وأفعالِهم ومنهجهم.

برَّأ اللهُ الإسلام من أعمالِها وأخلاقها وأصولِها، إنَّ ربنا لسميع الدعاء، واللَّه أعلم.

وصلَّى اللَّه على نبينا مُحمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

وكتب

ربيع بن هادي عمير الـمدخلي

ليلة ١٥ ربيع الأول ١٤٢٦هـ

* * *

(١٧)

كلمة في التوحيد

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾

وتعليق بعض أعمال الحدادية

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمد لله والصلاة والسلام على رسول اللّه.

أمَّا بعد: فإنّ اللّه -تبارك وتعالَى- أكمل الرسالات وختم النبوات برسالة مُحمَّد ﷺ أكمل الرسالات وأشملها وأرحمها وأوسطها؛ كانت في الشرائع السابقة -خاصة في بني إسرائيل- آصار وأغلال، فاللّه -تبارك وتعالى- رفع الآصار والأغلال: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

يَجدون مُحمدًا ﷺ في كتبهم بهذه الصفات.

وقد أثنَى اللّه على مُحمَّد ﷺ وأصحابه في الكتب السابقة: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: ٢٩].

فهذه صفات مُحمَّد وأصحابه في التوراة والإنجيل، فقال في وصفهم في الإنْجيل: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾. واستنبط مالك وغيره تكفير الروافض الذين يغيظهم أصحاب مُحمَّد ﷺ فهم خير أمة أخرجت للناس وهم أمة وسط، وهذه أمة وسط كما وصفها اللّه -تبارك وتعالَى- بين الأمم كلها: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

يأتي اللّه يوم القيامة بنوح فيسأله: هل بلَّغتَ؟ فيقول: نعم، ثُمَّ يسأل اللّه قومه فيقولون: ما أتانا من نذير! فيقول الله: من يشهد لك؟ فيقول نوح ﷺ: مُحمَّد ﷺ وأمته، فيشهدون له وهم عدول وشهود في تبليغ هذه الرسالة بلّغها الأمناء العدول.

ولِهذا وضع أئمة الْحَديث -رضوان اللَّه عليهم- شروطا لقبول الرواية، ووضعوا -هم والفقهاء- شروطًا لقبول الشهادة، فلا يقبل الْخَبر والشهادة إلَّا من العدول الضابطين إلَى شروط أخرى: اتّصال الإسناد، عدم الشذوذ، عدم العلَّة، ضبط شديد جدًا ومُحكم؛ لِحفظ دين اللَّه -تبارك وتعالَى- وحِمايته من روايات الكذَّابين والضعفاء والْمَجهولين، وأمثال ذلك مِمَّا ذكروه فِي كتب علوم الحديث، واشترطوا اتِّصال السند، فلا يقبل المرسل ولا المعضل ولا الْمُنقطع... ولا يقبلون رواية الْمُبتدع الداعية، ويَختلفون فِي رواية غير الداعية. منهم: من يقبلها، ومنهم: من لا يقبلها؛ لأنَّ غلاة أهل البدع ودعاتَهم تَحملهم بدعهم على الكذب على رسول اللَّه ﷺ، كم كذبوا على رسول اللَّه ﷺ لكن تصدى لَهم جهابذة أهل السنة وحفاظها وأئمة الْجَرح والتعديل، فغربلوا سنة رسول اللَّه ﷺ مِمَّا شابَها من دسِّ هؤلاء، حَتَّى إنَّه لَمْ يَخفَ على أئمة أهل الْحَديث حرف واحد يُكذَب أو يُخطأ فيه على رسول اللَّه ﷺ، فلا تَجد كذبة على رسول اللَّه ﷺ أو كذبات إلا وقد بيَّنُوها.

ولا خطأً من أي أحدٍ -حَتَّى من صحابِي- إلا بيَّنُوه للناس، وقدَّموا هذا الدين خالصًا نقيًّا لِهذه الأمة، وسيبقى إلَى يوم يأذن اللَّه فِي زوال هذا الكون وقيام الساعة.

فرضي اللَّه عنهم فهم العدول والشهداء يُجرحون فمن جرحوه فقد هلك، ومن عدَّلوه فقد ارتفع وأصبح أهلًا للشهادة ونقل هذا الدين، رضوان اللَّه عليهم.

فأهل السنَّة وسط بين الفرق كلها كما أنَّ هذه الأمة وسط بين الأمم كلها، أهل السنة وسط بين الفرق الَّتِي انْحرفت عن دين اللَّه الحق وعن صراطه المستقيم ومنهاجه القويم: فهم وسط فِي باب صفات اللَّه بين الْجَهمية الْمُعطلة وبين الْمُشبهة الغالية فِي الإثبات، فالْجَهمية غلوا فِي تنْزيه اللَّه عن مشابَهة الْمَخلوقين -كما يزعمون- فأدى بِهم غلوُّهم وإفراطهم فِي هذا التنْزيه المفتعل إلَى أن عطَّلوا اللَّه من صفات كماله، فاللَّه عند غلاة الْجَهمية عندهم لا يسمع ولا يبصر ولا يرى ولا ينْزل ولا استوى على العرش ولا ولا.... ولا رحْمَة ولا غضب ولا رضا... ولا فوق ولا تَحت ولا داخل العالِم ولا خارجه ولا... وبعضهم يقول: إنَّه فِي كلِّ مكان... قاتلهم الله!

ويَحتجون بِمثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وينسون آخر الآية ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فأوَّل الآية ينَزه اللَّه عن مشابَهة الْمَخلوقين، وآخرها يثبت له صفات الكمال، فنحن نثبت له الصفات -صفات كماله- على أساس: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. نَجمع بين الإثبات والتنْزيه.

بينما المعطلة يأخذون أوَّل الآية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾. وينسون آخرها ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. فيجردونه ويعطلونه من صفات كماله.

وأخذ الْمُشبهة بِمبدأ الإثبات وغَلَوْا فيه وشبَّهوا اللَّه بِمخلوقاته: له سَمع كسمعنا! وبصر كبصرنا! واستواء كاستوائنا! ونزول كنُزولنا! . . . !! تعالَى اللَّه عن ذلك علوًّا عظيمًا.

وأهل السنة توسطوا فأثبتوا لله صفات الكمال، ونزَّهوه عن مشابَهة الْمَخلوقات: أثبتوا له صفات كماله، ونزَّهوه عن مشابَهة مَخلوقاته، والآيات فِي إثبات الصفات كثيرة جدًّا، والأحاديث كذلك وآيات التنْزيه موجودة أيضًا.

وعند أهل السنة قاعدة يَجب أن نتنبه لَها، وهي: الإجْمَال فِي النفي والتفصيل فِي الإثبات.

قال تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]. إجْمَال فِي النفي.

أما التفصيل: سَميع، بصير، قدير، خبير . . . والقرآن مليء بِهذا التفصيل.

الشاهد: أنَّ أهل السنة وسط فِي كل أبواب الدين، ومنها: قضايا العقيدة، وقد ضربنا لكم مثلًا بالمشبهة والمعطلة، وأهل السنة وسط:

فالمشبهة: غلوا فِي الإثبات فشبهوا اللَّه بِخلقه.

والمعطلة: غلوا فِي تنْزيه اللَّه -بزعمهم- عن مشابَهة الْمَخلوقين فعطلوا اللَّه عن صفات كماله.

وأهل السنة: أثبتوا له صفات الكمال على أساس: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾: فعندهم إثبات بلا تَمثيل وتنْزيه بلا تعطيل -كما سبق- خالفوا أهل الأهواء، وأخذوا طريقة السلف والصراط المستقيم الذي كان عليه رسول اللَّه ﷺ وصحابته الكرام، وجاء به القرآن والسنة.

كذلك فِي باب الوعد والوعيد فالْخَوارج والمعتزلة تعلقوا بنصوص الوعيد:

فمرتكب الكبيرة عند الْخَوارج كافر وحكمه فِي الآخرة الْخُلود فِي النار أبد الآبدين ولا تقبل فيه شفاعة الشافعين.

وعند المعتزلة مرتكب الكبيرة يَخرج من الإيْمَان، ويبقى فِي منْزلة بين الْمَنْزلتين: لا مؤمن ولا كافر -هذا حكمه فِي الدنيا-!، وحكمه فِي الآخرة يلتقون فيه مع الْخَوارج أنَّه خالد مُخلد فِي النار، ولا تقبل فِي مرتكب الكبائر الْمُصِرِّين عليها -ماتوا مصرين عليها- لا يَخرجون من النار، ولا تقبل فيهم شفاعة الشافعين، وتعلقوا بنصوص وردت فِي الكفار، الكفار الذين كذَّبوا اللَّه وكذَّبوا رسله إلَى آخر الكفريات.

وأهل السنة توسطوا فِي مرتكبِي الكبائر بين الخوارج والمرجئة:

فالمرجئة الغلاة قالوا: إنَّ الإيْمَان: هو التصديق؛ فمن صدَّق باللَّه وبِما جاءت به رسله فهو عندهم مؤمن كامل الإيْمَان ولو ارتكب جَميع الكبائر لا ينقص من إيْمانه شيء، ولا يدخل النار أبدًا؛ لأنَّه لا يضره عندهم مع الإيْمَان ذنب.

ومرجئة الفقهاء قالوا: الإيْمَان هو تصديق بالجنان وقول باللسان، لكنَّهم شاركوا هؤلاء الغلاة فِي أنَّ العمل ليس من الإيْمَان ولا يزيد ولا ينقص، وأنَّ أفجر الناس كإيْمان جبريل ومُحمد ﷺ غير أنَّهم قالوا: إنَّ مرتكب الكبيرة إن مات مصرًّا عليها فهو مُعَرَّضٌ للعقوبة والعذاب.

أما أهل السنة: فسلكوا الطريق الوسط بين هؤلاء وهؤلاء، قالوا: إنَّ مرتكب الكبيرة غير الْمُستحل لا يَخرج من الإيْمَان فيقال له: فاسق مع ذلك يقال له: ناقص الإيْمَان بقدر ما يرتكب من الْمَعاصي حَتَّى لا يبقى له إلَّا أدنَى مثقال ذرَّة من إيْمَان. . .

عند الْخَوارج والمرجئة والمعتزلة الإيْمَان لا يزيد ولا ينقص!

وأهل السنة يقولون: الإيْمَان يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، والعصاة يستحقون الذَّم وهم معرضون للعقوبة الشديدة.

والْخَوارج يُكَفِّرُونَهم، والمرجئة الغالية يقولون: لا يضرُّ مع الإيْمَان ذنب، ولا يُعرَّض العاصي لنصوص الوعيد ولا للعقوبات ولا... وعندهم، وعند سائر المرجئة أنَّ إيْمانه لا ينقص أبدًا، وإيْمان أفجر الناس مثل إيْمان جبريل ومُحمَّد ﷺ!!

فأهل السنة متوسطون بين الغلاة من الْخَوارج والمعتزلة الذين يُخرجون الْمُؤمن من الإيْمَان بالكلية ويقول الْخَوارج: هو كافر وحكمه فِي الآخرة الخلود فِي النار، والمعتزلة يُخرجونه من دائرة الإيْمَان، ويقولون: إنَّه يبقى فِي منزلة بين الْمَنْزلتين، فلا يقال: مسلم ولا كافر، ويُحكم عليه بالْخُلود فِي النار، ولا تقبل فيه شفاعة الشافعين...

أهل السنة توسطوا فقالوا: الذنوب تضر وتُهلك أصحابَها -والعياذ بالله- وتعرضهم لغضب اللَّه ولعقوبته، وإيْمانُهم ينقص جدًّا بقدر ما يرتكبون من الذنوب، ومع ذلك لا يكفرونَهم، ويقولون إنَّهم: فُسَّاق، وعصاة، ناقصو الإيْمَان، وحكمهم فِي الآخرة أنهم تَحت المشيئة.

فلا يُجارون الْخَوارج والمعتزلة فِي إخراجه من دائرة الإيْمَان، ولا يُجارون المرجئة فِي أنه مؤمن كامل الإيْمَان ولا ينقص إيْمَانه، وإيْمَانه كإيْمَان جبريل لا يُجارون هؤلاء ولا هؤلاء.

أولئك -الْخَوارج- تعلقوا بِجانب من الإسلام: نصوص الوعيد، فأخرجوا العصاة من دائرة الإيْمَان وحكموا عليهم بالخلود فِي النار.

والمرجئة أبقوه فِي دائرة الإيْمَان الكامل لا تَهزّ إيْمانَهم كلُّ الْمَعاصي والْجَرائم يقتل ويزنِي ويسرق ويشرب الخمر ويفعل ويفعل... يسفك الدماء ويأكل الربا... فإيْمَانه كامل لا ينقص لِماذا؟ لأن الإيْمَان عندهم المعرفة أو التصديق، والإيْمان لا يقبل الزيادة ولا النقص: فلسفة باطلة ضالة، ما اعتمدوا كلهم على كتاب اللَّه ولا على سنة رسول اللَّه ﷺ فِي تعريف الإيْمَان وأحكام

الإيمَان وأحكام العصاة كلهم اتبعوا أهواءهم.

أما أهل السنة فحَكَّمُوا كتاب اللَّه وسنة رسول اللَّه ﷺ ونظروا إلَى مَجموع الشريعة، فأخذوا بنصوص الوعيد وأخذوا بنصوص الوعد، نصوص الوعيد تتوعد القاتلين، تتوعد شاربِي الْخَمر، تتوعد الزناة، تتوعد الْمُرابين، تتوعد عاق الوالدين، تتوعد أهل الكبائر أهل الذنوب الكبيرة، توعدهم وعودًا لا نلغي هذه الوعود، هذه الوعود تقع وتنْزل بأقوام منهم وتَحيق بِهم كما تواتر ذلك فِي السنَّة، ومنها أحاديث الشفاعة: يعذب مانعي الزكاة، يعذب تارك الصلاة، يعذب الزانِي، يعذب السارق إن شاء اللَّه -تبارك وتعالَى- أن يعذبَهم وهم معرضون للوعيد، ولا نلغي نصوص الوعيد فِي حقهم ونربط الأمور بِمشيئة اللَّه ما دام مؤمنًا فهو تَحت مشيئة اللَّه ﷻ، هم مستحقون للعقاب إن عاقبهم اللَّه ﷻ، قال تعالَى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

فالْخُلود فِي النار المذكور المراد به: الْمُكث الطويل.

وقال تعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

الذين يأكلون أموال اليتامى يستحقون العقاب إن عاقبهم اللَّه يستحقون ذلك إلَّا إذا تابوا وأنابوا إلَى اللَّه ﷻ أو شاء اللَّه أن يعفو عنهم بسبب من الأسباب الَّتِي يهيئُها اللَّه لَهم، ولا يُحكم عليهم بالخلود فِي النار.

أولئك -الْخَوارج- قذفوهم فِي النار ثُمَّ لا تقبل فيهم شفاعة ولا شيء، يتعلقون بنصوص الوعيد، والمرجئة نظروا إلَى نصوص الوعد مثل: «من قال: لا إله إلَّا اللَّه دخل الْجَنَّة». ومثل ذلك من نصوص الوعد ولَمْ يَجمعوا بين نصوص الوعد والوعيد، وأهل السنة جَمعوا بينهما -بين نصوص الوعد والوعيد- راعوا الجانبين ووفَّقُوا بينهما، وربطوا ذلك بِمشيئة اللَّه ﷻ، صدَّقوا بنصوص الوعد، وصدَّقوا بنصوص الوعيد وأولئك غلوا فِي نصوص الوعيد فكفَّروا العصاة وحكموا عليهم بالخلود فِي النار، وأولئك أفرطوا وغلوا فِي نصوص الوعد فرأوا أنَّ هذا

الوعيد كله للتخويف فقط وأنَّ الحقيقة: أنَّه لا عذاب ولا عقوبة إلَّا على الكفار فقط، وأهل السنة توسطوا.

يوجد أناس الآن يَخلطون بين أهل السنة والمرجئة، أناس من التكفيريين وأذنابِهم يقذفون أهل السنة بالإرجاء، ويهدرون تصريْحاتِهم بنقدهم للإرجاء وأهله ورفضهم له، كما يرفضون فكر الْخَوارج يرفضون الفكر الإرجائي، هؤلاء الآن الذين يَحملون على أهل السنة ويقذفونَهم بالإرجاء، أهل السنة يقولون: إنَّ الإيْمَان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية هذا التعريف جامع مانع لا يدخل فيه لا المعتزلة ولا المرجئة ولا الخوارج فهو يتناول أهل السنة فقط.

يقولون هذا ويَحاسبون الْخَوارج على غلوهم وتعلقهم بنصوص الوعيد وإهمالهم لنصوص الوعد، ويذمُّون المرجئة ويطعنون فيهم؛ لأنهم يقولون: الإيْمَان تصديق ولا يزيد ولا ينقص ولا يلتفتون إلَى نصوص الوعيد ويتعلقون بنصوص الوعد.

وهؤلاء أهل السنة الآن الذين يُقْذَفُون بالإرجاء مُخالفون للخوارج ومُخالفون للمرجئة فِي تعريف الإيْمَان وفِي حكم العاصي وفِي نصوص الوعد والوعيد يُخالفون هذا وهذا مُخالفة واضحة جلية كالشمس الواضحة، ولكن أهل الأهواء والْمُرجفين فِي الأرض يشتدون على أهل السنة الآن أكثر مِمَّا يشتدون على الخوارج والمرجئة، ونَفَسُ الْخَوارج موجود فيهم ويدندنون حول إنكار نصوص الشفاعة الَّتِي دان بِها أئمة الإسلام من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلَى يومنا هذا.

يدندنون حول إنكارها بطرق ماكرة؛ لأنهم سلكوا مسلك الْخَوارج لكنَّهم يتسترون بهذه الدندنة ويُخفونَها ولا يستطيعون أن يَجهروا بِها وإن سَمَّوْا أنفسهم أهل السنة فإنَّك تَجد فيهم نَفَسَ الْخَوارج لاسيما مع الفروق الْهَائلة بين أهل السنة الْمَقذوفين بالإرجاء وبين أهل الإرجاء على اختلاف أصنافهم، فروق كثيرة جدًّا، يتجاهلون هذه الفروق ويتناسون مشاركتهم للخوارج فِي هذه الشدة والطعن فِي أهل السنَّة.

ولِهذا تَجد هذا الْحَماس الشديد على أهل السنة؛ لأنَّ رُوح الخوارج تسرَّبت إليهم ويُخفُون ذلك، يقولون: نَحن لسنا خوارج! وروح الخوارج موجودة فيهم، ولِهذا تراهم يرمون أهل السنة بالإرجاء، كيف يا أخي أكون مرجئًا وأنا أؤمن بنصوص الوعد والوعيد، أنا أقول: إن الجاني يستحق العقوبة والعذاب، الذي يقتل يستحق العقوبة لو خلده اللَّه فِي النار -بِمعنى الْمُكث الطويل-، آكل الربا يستحق من اللَّه أشد العقوبة.

الذي يَمنع الزكاة يبطح بقاع قرقر يوم القيامة تطؤه الإبل بأخفافها وتعضه بأنيابِها فِي يوم كان مقداره خَمسين ألف سنة ثُمَّ يرى مصيره إمَّا إلَى الجنة وإما إلَى النار، فقد يدخل النار ويبقى فيها أمدًا طويلًا.

بينما المرجئ لا يقول هذا.. وهذا لا يقوله المرجئة.

وكذلك نقول فِي سائر أهل الذنوب: إنَّ الوعيد الذي توعد اللَّه به الزناة والسارقين و... كله نؤمن به ليس مثل الْخَوارج ولا المرجئة.

ومع ذلك نؤمن بنصوص الوعد: آيات الشفاعة وأحاديث الشفاعة من جانب هي نصوص وعد ومن جانب هي نصوص وعيد؛ لأنَّه لَمَّا يقال لك: إنَّ اللَّه يأذن بعد شفاعة مُحمَّد ﷺ الكبرى للأنبياء والملائكة والمؤمنين أن يشفعوا فِي أهل النار، هذه نصوص الشفاعة وهي من نصوص الوعد فيها أيضا وعيد لِمن يرتكبون الذنوب بأنَّهم يدخلون النار وأنَّه يعذب يوم القيامة على ترك الصلاة والزكاة وغيرهما فِي يوم كان مقداره خَمسين ألف سنة، ثُمَّ بعد ذلك يدخل أفواج منهم فِي النار من هؤلاء الفساق، ويَخرجون من النار بعد الشفاعة على تفاوتِهم.

فيخرج من النار من كان فِي قلبه مقدار دينار من الإيْمَان، من كان فِي قلبه مثل شعيرة، ذرة، أدنَى من مثقال ذرة من الإيْمَان هذا نقص إيْمَانه إلَى هذا الحد، والإيْمان قد يصل إلَى مثل الجبل، وهذا ينقص إيْمانه حَتَّى لا يبقى منه إلَّا مقدار دينار أو دونه، المرجئة ما يقولون هذا، نصف دينار، المرجئة ما يقولون هذا مثقال حبة من إيْمَان مثقال حبة من شعير، مثقال ذرَّة، أدنَى من مثقال ذرّة، المرجئة ما يقولون بالنقص هذا كيف نكون نَحن مرجئة؟! كيف يكون كلّ هذا عند أهل السنة

وتقولون فيهم: إنَّهم مرجئة؟! يعترفون بأن الْخَوارج يرمون أهل السنة بالإرجاء ثُمَّ يشاركون سادتَهم الخوارج فِي رمي أهل السنة بالإرجاء، لِماذا ؟!

ما حصل منِّي شيء أنا ما حصل منِّي شيء أي عبارة يتعلقون بِها ؟! كذَّابون لا يستطيعون أن يثبتوا عليَّ أيَّ شيء.

رَمَوْا الألباني بالإرجاء؛ لأنَّه صدرت منه عبارة -غفر الله له- صدر مثل هذا من الأئمة ما أحد حكم عليهم بالإرجاء: مسعر كان لا يستثني فِي الإِيْمَان كما هو حال المرجئة؛ لأنَّ المرجئة لا يقولون: أنا مؤمن إن شاء الله.

والإيْمان عند أهل السنّة: قول وعمل واعتقاد ولذا هم يستثنون، فيقول أحدهم: أنا يُمكن ما وفَّيت الإِيْمَان حقَّه من العمل وغيره فأستثني.

الإيْمان فيه صلاة، صوم، زكاة... الصلاة تتطلب الإخلاص... هل أنت وفَّيت هذه الأعمال حقَّها وهي من الإِيْمَان؟ المؤمن ما يقول: إنَّني وفَّيت ذلك كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٠].

فالمؤمن يأتِي بالأعمال الصالِحة وقلبه خائف؛ لأنه يُمكن أنَّه ما استكمل شروط هذه العبادة، ولا قام بِها على الوجه الأكمل فيستثني فِي الإِيْمَان الشامل للعمل.

والعمل عند المرجئة ليس من الإِيْمَان فلا استثناء.

كان مسعر رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يقول بالاستثناء فقيل للإمام أحْمَد: أهو مرجئ؟ قال: لا.

ولا نعرف عن مسعر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه كان يُحارب الإرجاء كما يُحاربه أهل السنَّة الذين ترمونَهم ظلمًا وعدوانًا بالإرجاء.

فلو سئل الإمام أحْمَد الآن عن عبارة الألبانِي لقال: ليس مرجئًا.

كيف إنسان يُحارب الإرجاء طول حياته فِي عدد من كتبه وفِي أشرطته وفِي حياته كلِّها؟ ثُمَّ بدرت منه عبارة يقال فيه أنه مرجيء؟!!

أنا -والله- استنكرت هذه العبارة من غيره قبل أن يقولَها الألبانِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه العبارة هي: العمل شرط كمال فِي الإِيْمَان.

وابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ يشاركه شيئًا ما، سألوه عن العمل: هل هو شرط كمال أو شرط صحة؟ قال: منه ما هو شرط صحة كالصلاة- وعندي قال-: وأعمال القلوب، وعند غيري قال: الصلاة من الأعمال ما هو شرط صحة مثل الصلاة، وما عداها كلها شرط كمال.

فقد شارك الألباني في جانب كبير -في كل الإسلام إلا الصلاة- في كل أعمال الإيمان إلا الصلاة، الألباني مرجئ و. . . و. . . و. . . لماذا ؟!

لأنهم صوَّبوا إليه سهام الانتقام؛ لأنه فضح الحزبيين، وبيَّن ضلالهم، وتكلَّم على سيد قطب، وقال: إنه يقول بالحُلول ووحدة الوجود، ففكروا ودبَّروا كيف ينتقمون لهذا الإمام (سيد قطب)! الذي سبَّ الصحابة رضي الله عنهم، ورمى بعضهم بالنِّفاق والكذب والخيانة!، وسخر من نبي الله موسى ﷺ، وطعن فيه! وقال بالحلول وبوحدة الوجود، هذا عندهم لا يضرُّه شيء!

سبَّ الأنبياء، سبَّ الصحابة، قال بالحلول، بوحدة الوجود، عطَّل الصفات، قال بالاشتراكية قال: القرآن مَخلوق، لا يضرُّه شيء !!

فهم عندي أخسّ من المُرجئة، وقد صرَّحت بِهذا فهم يَجمعون بين فكر الخوارج وفكر الإرجاء الغالي، بل المرجئة الغلاة لو اطَّلعوا على ضلالات سيد قطب -والله- يُهلكونه بالأحكام!

وهؤلاء عندهم إمام مقدَّسٌ مهما قال!! فأرادوا أن ينتقموا من الألباني ومن السلفيين برميهم بالإرجاء.

والحدادية من إفرازات الإخوان، والقطبية الآن حاملون لواء الحرب على أهل السنَّة، ويَجعلونَهم مرجئة وحزبيين. . . إلخ !. وهم أهل السنَّة المَحضة زعموا!

وهم من أفراخ القطبية ومن أذنابِهم، ويسمُّون أنفسهم أهل السنَّة المَحضة كذبًا وزورًا؛ فالحَداد الأوَّل طعن في الألباني وألَّف فيه كتابًا سَماه الخَميس في حوالي أربعمائة صفحة ملأها بالكذب والفجور ووضع عنوانه: لسنا بالخَوارج ولا المرجئة ومن ذلك الوقت وهو يهذي بالإرجاء واستمرَّ الحَداديون على خطِّه،

بل أشَّد منه وعلى رأسهم عبد اللطيف باشميل الذي لا يهدأ له حقد على أهل السنَّة ومنهم الألباني، وهو يَحقد على ابن باز والعثيمين وغيرهم من علماء السنَّة، لكن ما يستطيع أن يواجه فيتستر بِهؤلاء لضرب الألباني، وربَّى على هذه الطريقة الْخَبيثة وكان فالِح صديقًا لعبد اللطيف وفريد المالكي، ولَمَّا وجَّهنا لَهم النقد اللاذع كان هو يُجاملهم ويُماشيهم، وما أدري متَى تركهم ظاهرًا أو باطنًا -اللَّه أعلم- لكنّه كانت تظهر عليه آثار الْحَدادية، ونَحن وبعض الْمَشايخ نقدِّم له النصائح إلَى أن جاءت هذه الأيام فرفع لواء الْحَدادية وكان يقول: الألباني أستاذي و. . . و. . . والذين يرمون الألباني بالإرجاء خوارج ويتقلَّب ويتقلَّب ويهمس أحيانًا بالطعن فِي الألباني بالإرجاء وأحيانا يَجهر بالدفاع عنه !!

يتلوَّن كالحرباء فِي قضية الألباني وغيرها، ثُمَّ أخيرًا جهر بأنَّ ربيعًا قلَّد الألباني فِي قضية الإرجاء وفِي قضية الأعمال شرط كمال، فأنا واللَّه حاربت عبارة الأعمال شرط كمال فيما أعتقد قبل الناس جَميعًا، ولا أزال على ذلك، وأعتقد أنَّ هذا حصل منِّي عام ١٤١٥هـ، والذي نَهيته عن قول الأعمال شرط كمال قلت له حينذاك: ليس هذا تعريفًا لأهل السنَّة، عليك بتعريف أهل السنَّة والجماعة للإيْمَان بأنَّه: قولٌ وعملٌ واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية: قولُ القلب واللِّسان، وعملُ القلب واللِّسان والْجَوارح.

وكثير من العلماء يقول: الإيْمَان أصل والعمل كمال، والعمل فرع يقولون هذا الكلام هل نقول: هم مرجئة ؟! أعوذ باللَّه من ذلك.

الشاهد: أن هذا الْهَذيان الآن بالإرجاء والإرجاء وفلان مرجئ: هؤلاء يَحملون روح الْخَوارج ويشاركونَهم إلَى حد بعيد، يشاركونَهم فِي الْحِقد على أهل السنّة والكذب والافتراء عليهم.

طيِّب هل نقول لكم: أنتم خوارج ونرى أنكم تشاركون الْخَوارج فِي الدندنة حول إنكار أحاديث الشفاعة.

اتقوا اللَّه، واسكتوا، واحترموا أهل السنَّة، وانْهوا هذه الفتنة فإذا كان عندكم ألسنة فنحن عندنا ألسنة وأقلام؛ نَحن سكتنا كثيرًا ووَعَدْنَا بعض الناس بإسكاتِهم

وانتظرنا طويلًا طويلًا، فما زادوا إلا عتوًّا وتَماديًا فِي الفتنة والشغب، فإما أن يقفوا الآن عند حدِّهم، وإلا فنحن عندنا حقٌّ -إن شاء الله- ندحض به أباطيلهم وافتراءاتِهم، وأما أنا فأتَحدَّاهم أن يأتوا بنصف كلمة فِي قضية الإرجاء أبدًا، ابن باز وابن عثيمين وغيرهما بلغهم كلام الألبانِي فِي هذه القضية وبرّءوه من الإرجاء ما قالوا: مرجئ؛ كما برّأ أحمد مسعرًا وغيره -ولا أستحضر أسْمَاءهم الآن- يقولون له: فلان مرجئ؟ فيقول: لا وغيره يرميه بالإرجاء. أيش الحماس هذا؟! دافعه العداوة والحقد ليس غيرة على السنة -والله- كذَّابون -والله- ليس غيرة على السنة، وإنَّما هو الحقد على أهل السنة والانتقام لِخصومها، فالغيور على السنَّة لا يفعل هذا، واللَّه نَحن أغير منهم على السنة وأشدُّ نكاية فِي أهل البدع وهم لا أثر لَهم.

الْحَدادي الأوَّل الكذَّاب يقول: أنا أحذر من سيِّد قطب ومن الإخوان المسلمين من عشرين سنة، وبعد العشرين سنة مرَّت سنوات طويلة يُمكن تقارب خَمس عشرة سنة -خَمس وثلاثين سنة- ما رأينا له ورقة واحدة فِي الإخوان المسلمين، وهجم على الألبانِي فِي أربعمائة صفحة يقذفه، وسَمَّى كتابه الخميس أي الجيش العرمرم، وهجم على أهل المدينة وكتبهم هجومًا لعلَّه أشدّ من الهجوم على الألبانِي، وفالِح آذى أهل السنَّة أشدّ من إيذاء الحداد بِمراحل، وحكم عليهم أحكامًا غليظة، وبالغ فِي الطعن فيهم أشد من الحداد الأوَّل.

بارك اللَّه فيكم، فالِح ما سَمعنا له طعنًا فِي سيِّد قطب وله كلام -والله- غلاة القطبية يقولون أحسن منه يُخطِّئون سيِّد قطب أكثر منه، هذا إسهامه ؟!

أنا كتبت ستة كتب فِي سيِّد قطب لِماذا ؟ غيرة على السنة بِجدّ، وحربًا للبدع والضلالات الَّتِي دسَّها سيِّد قطب فِي الإسلام وهي ضلالات:

منها: الاشتراكية الكافرة الزاحفة من موسكو.

ومنها: وحدة الوجود.

ومنها: الطعن فِي القرآن وأنَّه موسيقا وفنّ و. . . من تُرَّهاته.

ومنها: الطعن فِي الصحابة ﷺ.

أين أنت يا فالِح من هذه العظائم؟ أنت مثل الْحَدَّاد الأوَّل كان يتبجح لكن ما

عنده عمل إلا ضد أهل السنَّة، وأنت خليفته الآن فِي هذا العمل فأنت تدير الْحَرب الآن ضد أهل السنَّة وليست هذه -والله- غيرة على دين اللَّه ؟! هذا كذب وفجور واللَّه ما هو غيرة على السنة بل حقد على أهل السنة، افهموا هذا بارك اللَّه فيكم.

أنا أعرف ألاعيب هذا الْحَداد خَمس وثلاثين سنة وفالِح خَمس وثلاثين سنة أو أكثر، أين إنتاجكم فِي مواجهة هذه البدع ؟!

ما فيه ما فيه... من الذي واجه؟ ربيع، ربيع أصبح مرجئًا!، ربيع حارب المرجئة، الألباني حارب المرجئة -بارك اللَّه فيكم- ما سَمعت فالِحًا يقول أنَّ سيِّد قطب يقول بوحدة الوجود، إن كان قال شيئًا يُخفيه ما أدري الآن -واللَّه أعلم- دخل فِي تَحالف مع القطبيين من الإخوان والحداديين وغيرهم من أهل البدع ضدَّ أهل السنة، هذه الأعمال والأراجيف فِي موقعهم (الأثري)! الْمُبتدع الحدادي هذه ليست غيرة على السنة، كذَّابون واللَّه، يردُّون نصوص السنة ويردُّون كلام الأئمة ثُمَّ يقولون: أثريون، تأتيهم بالآيات والأحاديث والآثار والقواعد فيردُّونَها، مِمَّا يدلُّك على كذبِهم فِي ادعائهم أنَّهم سلفيون، ثُمَّ هم يدَّعون أنَّهم أثريون.. و و....

الأثري -والله- يَحترم السنة وأهلها، الأثريون يُوَادُّون أهل السنة لا يُحاربونَهم، هم على صلح الآن -واللَّه أعلم-.

أنا أريد أن أرى لَهم كلمات فِي الحدَّاد، فِي باشميل، فِي سيِّد قطب، فِي رءوس القطبية، فِي رءوس الإخوان، أريد لَهم كلمة أظنُّهم لا يستطيعون ذلك؛ لأنَّهم تصالحوا معهم -واللَّه أعلم- لا أستبعد أنَّهم تصالَحوا مع هؤلاء؛ لأنَّها أمور خفية لكن القرائن والأحوال والتصرفات تدلُّ على أنَّهم على صلح وتَمالؤ مع أهل البدع على أهل السنة، من الذي واجه هذه الأحزاب ؟

ربيع، إذن لابدَّ من الانتقام منه ولابدَّ من حربه، فتراهم فتحوا موقعًا أسْمَوه بـ: «الجمَّار» لا همَّ له إلَّا حرب ربيع، وترى فيه الدفاع عن فالِح وعن أبِي الحسن وعن الحدَّاد وباشميل.... من الذي أنشأ هذه الجماعة المتحالفة ؟

وموقع الأثري أنشئ من قَبْل نصيحتِي لفالِح لحرب موقع سحاب وأهل السنَّة

الذين يشاركون فيه، المسألة مدَّبرة، ما واحد من هؤلاء إلَّا جاء ونفَّذ خطة مرسومة؛ عدنان عرعور، أبو الْحَسن، فالِح، هؤلاء ينفذون خطط ضدَّ أهل السنة ثُمَّ يتمسحون بأهل السنة، الألبانِي شيخنا والفوزان شيخنا، و. . . و. . . و. . .

فالِح طعن فِي شيوخ الْمَملكة قبل غيرهم، الآن يتمسح بِهم هو والحدادية وهم من زمان -والله- الحداد الأوَّل وأتباعه كانوا يطعنون فِي ابن باز والألباني وفِي الفوزان وفِي صالح آل الشيخ. . . إلخ.

وفالِح الآن حَمل راية هؤلاء الحدادية، الحداديون لَمَّا تركونا ما رأيناهم إلَّا مع الفسَّاق والقطبيين وأهل البدع، وهم حرب علينا إلَى يومنا هذا، وهو مستَّعد أن يَمشي معهم لكن لا يستطيع أن يَمشي مع أهل السنة.

وهكذا الآن الحدادية الجديدة الَّتِي يَحمل لواءها فالِح هكذا على هذا الخط ونفس النَفَس ونفس الروح ونفس الطعن فِي العلماء.

طيِّب -يا أخي- الشيخ النَّجمي بعض علماء هيئة كبار العلماء -مع احترامنا لَهم وتقديرًا لِمنْزلتهم- من تلاميذ الشيخ النجمي، وفالِح لَمَّا ذكر النجمي وزيدًا ومُحمد هادي وغيرهم طعن فيهم وأخرجهم من زمرة العلماء؛ لأنَّهم ليسوا فِي هيئة كبار العلماء!!

يا أخي بعض علماء الهيئة من تلاميذ النَّجمي وبعضهم من تلاميذ تلاميذه، فليست العبرة بالْمَناصب، إنَّما العبرة بالعلم والجهاد، النَّجمي جاهد أكثر من كثير من هيئة كبار العلماء؛ جاهد وناضل، وربيع وزيد بن مُحمَّد هادي جاهدا أكثر من كثير من هيئة كبار العلماء، بعض هيئة كبار العلماء يَجيئون فِي طبقة تلاميذ ربيع وزيد.

ما شاء الله!! النَّجمي وزيد وفلان وفلان طردهم فالِح من زمرة العلماء لِماذا؟ لأنَّهم ليسوا من هيئة كبار العلماء، ومعلوم أنَّ فالِحًا لا يَحترم هيئة كبار العلماء وغيرهم بل هو يطعن فيهم وهذا شيء متواتر عنه.

وأنا اضطررت لِهذا الكلام؛ لأنَّه يريد أن يَجعل من مناصب هيئة كبار العلماء صولَجانًا لِمطاردة علماء السنَّة الذين أدانوه بِمخالفة منهج السلف فأخرجهم بِهذا الصولَجان من زمرة العلماء بعد أن كان يدعو إلَى تقليدهم ويكاد يُخرج من الإسلام

من يُخالفهم.

المناصب ليست مقياسًا عند أولي النُّهى، فقد كان معظم أئمة الإسلام لا يشغلون مناصب: سعيد بن المسيب والقاسم بن مُحمَّد وسالِم بن عبد اللَّه بن عمر إلَى آخر الفقهاء السبعة الْمَشهورين، ومالك والثوري والليث والأوزاعي وابن عيينة والحمادان وابن المبارك والقطان وابن معين وأحْمَد بن حنبل وإسحاق بن راهويه والبخاري ومسلم والدارقطني وعبد الغني المقدسي والضياء المقدسي وغيرهم من أئمة الإسلام، وكانوا هم مراجع للأمة وعلمائها وقضاتِها والْمُفتين فيها -رحِمهم الله-.

وشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فِي زمانه ما كان له منصب فِي الدولة، وكان كبار العلماء وكبار القضاة والهيئات الموجودة يتضاءلون أمامه ويتتلمذون عليه وينهلون من نَمير علمه.

فالناحية العلمية لا تقاس بالمناصب بل تقاس بالعلم، والواقع أنا أريد أن أسَمِّي وأقول فلان وفلان من تلاميذ الشيخ النَّجمي، كيف يقول: إنَّ علماء الهيئة معتبرين والشيخ النَّجمي وإخوانه غير معتبرين فِي قضايا يعرفها صغار طلاب العلم!، إنَّها لَموازين حدادية فاسدة.

الحداد وزمرته طعنوا فِي العلماء، فالِح طعن فيهم أكثر من الحدادية، طعن فِي السلفيين، فالِح طعن أكثر منه، الحداد طعن فِي الألباني، فالِح طعن فيه، الحداد طعن فِي ربيع، فالِح طعن فيه.

بارك اللَّه فيكم، ما هو الفرق الآن بين الحداد وفالِح، ما هو الفرق بين الحدادية الموجودين والحدادية الأولى؟

بل هؤلاء الآن أشدّ وأسوأ وأكذب فهذا هو الواقع.

أنا أرى أنَّ هؤلاء الحدادية سيلحقون القطبية فِي الجمع بين الخروج والإرجاء فمخالفات فالِح وتأصيلاته الفاسدة والغلو الشديد فيه إلَى ما يقارب من درجة التأليه!!! لا يعدُّ من الأخطاء عندهم، أي: لا يضرُّ مع الإيْمَان ذنب!

أخشى أن يأتِي يوم تقول لَهم موسى ﷺ طعن فيه سيِّد قطب، وهم يقولون: ما

فيه شيء!، تقول لَهم: طعن فِي الصحابة ﷺ، يقولون: ما فيه شيء!

الآن لا يقولون: كيف تتميَّع يا فالِح فِي قضية سيِّد قطب وتتلطف به وكذا وكذا وهو يطعن فِي الصحابة والأنبياء وتُحيلهم على كتاب الضلال، وتقول: استفيدوا منه كيف نلغيه مع الكتب الأخرى؟! وكيف تقول: يستفاد منه فيه فوائد ما شاء اللَّه هذا يقوله القطبية، يقولون مثل هذا الكلام وأقسى منه -واللَّه- بعضهم -على غلوِّه- فِي سيِّد قطب يقول: لا تُأخذ منه العقيدة؛ وفالِح لَمْ يقل لا تؤخذ منه العقيدة دفع النَّاس إِلَى الاستفادة من كتابه!!

ونَحن نقول: لا تأخذوا من كتب سيِّد قطب شيئًا، لا تأخذوا منها، تغنيكم كتب أهل السنة؛ لأنَّ فِي كتب سيد قطب الْهَلاك والدمار، لو تقرأ فِي العدالة تَجد الطعن فِي الصحابة ﷺ والاشتراكية وتأصيلات فاسدة وتَحريفًا للنصوص، الظلال فيه من البلايا والعقائد الفاسدة ما لا يعلمه إلَّا اللَّه، كيف تُحيل الشباب عليه وتقول: استفيدوا منه!! هذه نظرة قطبية منك يا فالِح، وهل أنت على علاقة خفية مع هؤلاء تتظاهر بشيء من الطعن فيهم وتبطن شيئًا آخر أم ماذا ؟!

ماذا تُجيب؟! ما هذا الغش يا فالِح؟! هل ترى هذا من النصيحة؟! هل عاملتَ أهل السنَّة بِمثل هذا اللطف؟!! وهل ترى الآن أنَّك من أكبر المميِّعين؟!

كيف تُحيل الشباب يا فالِح على كتاب حوى مثل هذه الأشياء الفاسدة والبلايا الكثيرة الخطيرة، وقد قرأت ما كتبه شيخك ربيع أيُّها التلميذ العاق والْجَاحد للمعروف، قرأت كتب شيخك وعرفت فكر سيِّد قطب وغيره من كتبه، كيف تقول مثل هذا الكلام الْهَزيل حول الظلال، وكيف تنسى ما فِي كتبه الأخرى، فلم تُحذِّر منها؟! أليس هذا من الغشِّ والخيانة للإسلام والمسلمين؟! وأظنُّها هي الفتوى الوحيدة فِي حياتك عن سيد قطب، وما هذه الحرب الَّتِي لا هوادة فيها على أهل السنَّة بكل شدَّة وقسوة وكذب وافتراء؟!

وهو فِي ظلاله يُحيل على كتبه الأخرى ك: التصوير الفنِّي الذي يَجعل فيه نصوص القرآن ميدانًا لفنون الْمُوسيقا والمسرحيات والتمثيليات والسينما...!

نعوذ باللَّه من هذا الضلال البعيد، اقرءوا كتابي نظرات فِي التصوير الفني واللَّه عتاة

أهل البدع ما قالوا فِي نصوص القرآن بعض ما قاله، حيث حوَّل سيد قطب نصوص القرآن إلَى ملاعب وتَمثيليات وموسيقا إلَى أشياء أخرى من الفنون الفاسدة.

أنا أعطيتكم هذا الدرس لأبيِّن لكم كذب هؤلاء الْحَدادية وافتراءَهم مثل الخوارج تَمامًا الذين هم من فجر التاريخ يتَّهمون أهل السنة بأنهم مرجئة، الآن الحدادية وعلى رأسهم فالِح يعيدون نفس الأسطوانة -كما يقال- أسطوانة الْخَوارج وغيرهم من أعداء السنة، الآن فالِح يعيدها من جديد ليديرها على رءوس أهل السنة.

قبل أيام وأنت تقول: الْخَوارج يصفون أهل السنة بأنهم مرجئة، واليوم أنت أشدُّ من الْخَوارج فِي نبز أهل السنة الغيورين على السنة أكثر منك ملايين المرَّات، ترميهم بالإرجاء وحاربوا الإرجاء أكثر منك، أنت ما حاربت الإرجاء، الآن أنت تُحارب أهل السنَّة أبعد النَّاس عن الإرجاء وأشد الناس حربًا عليه، فلا تكذب فِي وصفهم بالإرجاء، ولا تتظاهر بالغيرة على السنَّة، فإنَّ فِي الناس بقية وأذكياء وفطناء.

هؤلاء الْحَدادية تأتيهم الآن -والله- بنصوص وآثار لإقناعهم فِي قضايا افتعلوها على أهل السنَّة يرفضونَها، ويأتونَهم بكلام ابن تيمية وابن القيِّم وفلان وفلان من الأئمة -والله- يردّوُنه!

أنا أعتقد أن الْحَدادية الأولَى ما وصلوا إلَى هذا الحدّ، فاحذروهم وحذِّروا منهم، فإن لَمْ يتوبوا إلَى اللَّه ويتداركوا أنفسهم فهم إلَى السقوط فِي الْهَاوية الَّتِي سقط فيها أهل البدع قبلهم ومصيرهم مصير من سبقهم؛ لأنَّ اللَّه وعد أهل الحق بالنَّصر، فقال الْحَق سبحانه: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]. الآية.

فمهما تبجَّحوا للنَّاس بأنَّهم أثريون وأهل حقٍّ فليسوا على الحق، بل هم على الباطل، وليسوا أثريين بل هم أشريين وبطريين -من الأشر والبطر-، ليسوا من الأثر وأهله وأخلاق أهله ومنهجهم وورعهم فِي شيء.

حذِّروا منهم، وتآلفوا فيما بينكم، وتآخوا، وتعاملوا بالأخلاق والآداب الإسلامية بينكم، وتراحَموا، وتعاطفوا، فإنَّ أهل البدع والضلال وأصناف أهل

الملل يتكتلون ضدَّ أهل السنة ويُحاربونَهم، وجعلوا الْحَدادية رأس حربة فِي نَحر أهل السنة، لكن يُحطم اللَّه حرابَهم كما حطمها سابقًا، يُحطمها الآن ولا حقًا -إن شاء الله-.

وسبحانك اللهم وبِحمدك، نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك.

* * *